

صِيَاءُ الْعَالَمِينَ

فِي

بَيَانِ إِهَابَةِ الْأَسْتِةِ الْمُصْطَفِيِّينَ

وَأَبْنَاءِ

الْعَالَمَةِ الْمُصْطَفِيِّينَ

الشَّيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ طَاهِرِ الْعَسَاكِينِ

الْمَشْرِقِيِّ ١١٣٨ هـ

الْمَجْمُوعُ الرَّابِعُ

تَحْقِيقُ

مُؤَسَّسَةِ آلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَآلِهِ الطَّيِّبِينَ



٣٧٧

صِيَاءُ الْعَالَمِينَ

رِفِّ

بَيَانِ إِهَابَةِ الْأُمَّةِ الْمُصْطَفِيَّةِ

تَأَلِيفُ

الْعَلَامَةِ الْفَتْوَوِيِّ

الشَّيْخِ الْفَيْزِيِّ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ طَاهِرِ الْعَبَّاسِيِّ



المُرْتَفَى ١١٣٨ هـ

الْجُزْءُ الثَّامِنُ



تَحْقِيقُ

مَوْسِسَةِ آلِ الْبَيْتِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ لِأَجْيَاءِ التَّرَاتِ

الشريف ، أبو الحسن بن محمد طاهر ، ١٠٧٠-١١٣٨ هـ . ق .
ضياء العالمين في بيان إمامة الأئمة المصطفين / تأليف : الفتوني الشريف
أبو الحسن محمد طاهر العاملي تحقيق : مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء
التراث . قم ، ١٣٨٩ .

ج ١٠

الفهرسة طبق نظام فيبا.

المصادر بالهامش .

١- الإمامة ٢- حديث ٣- آيات قرآنية - ألف : مؤسسة آل البيت عليه السلام
لإحياء التراث ، قم المقدسة ب : العنوان .

٢٩٧ / ٤٥

BP ٢٢٣ / ش ٩

٢٠٧١٤٢٤

رقم الإيداع في المكتبة الوطنية الإيرانية

شابك (ردمك) ٠ - ٣٣٠ - ٣١٩ - ٩٦٤ - ٩٧٨ / دورة ١٠ أجزاء احتمالاً

ISBN 978 - 964 - 319 - 330 - 0 / 10 VOLS.

شابك (ردمك) ٩ - ٥٨٠ - ٣١٩ - ٩٦٤ - ٩٧٨ / ج ٩

ISBN 978 - 964 - 319 - 580 - 9 / VOL.9

الكتاب : ضياء العالمين في بيان إمامة الأئمة المصطفين / ج ٩

المؤلف : العلامة الفتوني

تحقيق ونشر : مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث - قم

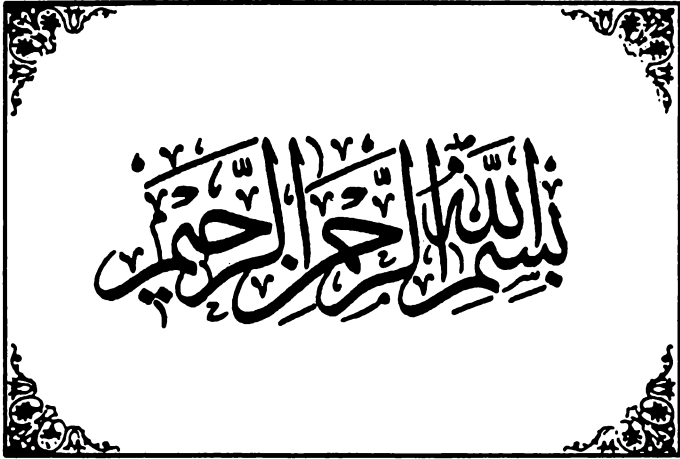
الطبعة : الأولى - شوال المكرّم - ١٤٣٨ هـ

الفلم والألواح الحساسة (الزينك) : تيز هوش

المطبعة : الوفاء

الكمية : ٣٠٠٠ نسخة

السعر : ١٨٠/٠٠٠ ريال



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جميع الحقوق محفوظة ومسجلة
لمؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث

مؤسسة آل البيت عليه السلام لإحياء التراث
قم المقدّسة: شارع الشهيد فاطمي (دور شهر) زقاق ٩ رقم ١-٣
ص.ب ٩٩٦/٣٧١٨٥ هاتف: ٥-٠١-٣٧٧٣٠٠١ فاكس: ٣٧٧٣٠٠٢٠

المقالة الخامسة :

في بيان ما تشبّثوا به وفرّعوا عليه صحّة أصل بيعة السقيفة من دعوى تحقّق الإجماع يومئذٍ ، وعدم صدور نزاع مضرّ ولا تخالف فيها حتّى من عليّ عليه السلام ، وذكر توجيههم ما نُقل من المخالفة وتبيين توهمهم في جميع ذلك .

إعلم أنّا قد بيّنا في مقالات بحث الإجماع وغيره ما هو المذكور في كلّ كتب المخالفين أيضاً من أنّ أصل مستندهم في صحّة خلافة مَنْ تقدّم على عليّ عليه السلام - التي إنّما الأصل فيها خلافة أبي بكر - تحقّق الإجماع على ذلك ، وخلاصة كلامهم في ذلك كما مرّ تفصيله : أنّ الصدر الأوّل مضوا على بيعة الخلافة لأبي بكر ، التي كانت باختيار الناس إيّاه ، وذلك إنّما هو إجماع منهم على صحّة خلافته ، وعلى أنّ الخلافة تنعقد بالاختيار ، والإجماع حجة شرعيّة .

هذا ، وقد عرفت ممّا سبق لاسيّما في المقالة السابقة ومقالتى تحقيق الإجماع والاختيار : أنّ هذا الكلام محض خلط وخبط وشبهة وتمويه لا أصل له واقعاً بوجهٍ من الوجوه ، فإنّنا قد شرحنا لاسيّما في هذه المقالات الثلاث جميع ما يتعلّق بها مدللاً مبسوطاً ، بحيث اتّضح غاية الوضوح أنّ تلك البيعة لم تكن من باب الإجماع المعتبر شرعاً ، ولا من قسم الاختيار المعهود عرفاً ، بل إنّما كان أصل مبناها على الفلته والاعتيال والتغلب والإجبار منوطاً على محض اتّباع الرأي والهوى في مقابل النصّ ، وكفى ما ذكرناه لمن أراد تحقيق الحال ، لكن نحن نشير هاهنا أيضاً إلى مجمل ممّا

ذكرناه مفصلاً سابقاً ليكون تذكرة لمن أراد التذكر، وتبصرة لمن أراد زيادة التبصر.

فاعلم أننا قد بينّا في مقالة الإجماع مدلاً مشروحاً أن الإجماع الصحيح واقعاً المعبر شرعاً إنما هو الاتفاق الذي يحصل به العلم القطعي بدخول الطائفة المحقّقة فيه؛ لحصول الجزم حينئذ يكون الحكم الذي اتفقوا عليه موافقاً لحكم الله ورسوله ﷺ مطابقاً لمرضاتهما، وبينّا أيضاً أن ذلك لا يتحقّق عند الإمامية إلا إذا علم دخول الإمام المعصوم المعلم من الله ورسوله ﷺ فيهم، وأن على مذهب غيرهم لا يمكن أن يتحقّق إلا إذا علم اتفاق جميع أهل العلم على ذلك، وحصل القطع بكونه معتقد الكل واقعاً، وقد شرحنا هناك دليل ذلك بحيث اتضح وضوحاً لا مزيد عليه، منّ أراداه فليرجع إليه.

ومع هذا كلّه، بل مع قطع النظر عنه أيضاً قد أوضحنا في المقالة الأخيرة من المقصد الأول مشروحاً بحجج قاطعة مسلّمة الثبوت عند الخصم، بل عند ما سوى بعض أعداء آل محمد ﷺ كمال جلاله شأن عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وظهور عظم حسن حاله من كلّ جهة وعلى كلّ حالٍ بحيث لا يضلّ من تمسك به، ولا أقلّ من الجزم بكونه من الطائفة المحقّقة، بل هكذا فاطمة والحسنان عليه السلام أيضاً، حتّى أنّه لا أقلّ من لزوم ملاحظة عدم خروجهم عن جملة المُجمعين، بل ولا عن زمرة أهل الاختيار المشاورين لاسيّما عليّ عليه السلام، وعلى هذا لا يبقى شكّ لمن تدبر في حكاية بيعة أبي بكر من أولها إلى آخرها - كما أوضحناها وشرحناها في المقالة السابقة - في عدم تحقّق ما ذكرناه من الإجماع المعبر شرعاً على المذهبين هناك مطلقاً، لا يوم السقيفة ولا ما بعده.

أما في السقيفة فلضرورة أن علياً عليه السلام والعبّاس وبني هاشم وجماعة من الصحابة لم يكونوا حاضرين في السقيفة أصلاً، حتى أنه لم يكن لهم اطلاع أيضاً، ومع هذا كلّ القوم مقرّون صريحاً - كما نقلناه - بما ينادي بأن بيعة أبي بكر ذلك الحين لم تتحقّق إلا على وجه الفتنة والمغالبة العرفيّة دون المراضاة الشرعيّة، حتى أن أهلها لم يعدّوها رئاسة دينيّة، بل زعموها حكومة دنيويّة، فبنوا على ما بنوا جبراً على بعضهم وقهراً، وأين هذا والإجماع الذي بيّنّا اعتباره؟ حتى أنه ليس أيضاً من الاختيار الذي هم اعتبروه كما تبين في مقالته .

وأما فيما بعد السقيفة فالحال أفضح وأشنع؛ لما هو واضح ممّا تبين سابقاً من إجهار عليّ عليه السلام وجماعة معه بعدم الرضا بذلك، حتى انجرّ إلى إجبار القوم إياهم على ذلك، وأنه مع هذا لم يفتد إلى أن التجأوا أخيراً إلى إرخاء العنان وإظهار الرضا باللسان، والجري معهم على حسن السلوك الذي هو مقتضى المداراة مع المتغلّبين، الواجب مراعاته لتمشية أمر الدين، كما كان كذلك بعينه سلوك النبيّ صلى الله عليه وآله في مكّة مع المشركين وفي المدينة مع المنافقين، ومع هذا كيف يمكن القبول فضلاً عن القطع بحصول الإجماع المعتبر شرعاً على ما ذكرناه من مدعى القوم، إلا أن القوم - الذين نشأوا على اعتقاد صحّة أفعال أولئك الجماعة وحسن حالهم ولو مع ظهور وجود الخلاف بمحض متابعة طريقة الآباء والأسلاف من غير تفتيش الحقّ على سبيل الإنصاف - لا سبيل لهم - كما بيّنّا غير مرّة - غير التشبّث بكلّ ما زعموا نفعهم فيه، وإن كان شبهة واضحاً بطلانها، مع الإغماض عمّا يضرّهم؛ بحيث كأنه لم يكن شيئاً مذكوراً، أو تأويله ولو بما لا يحتمل، أو إنكاره ولو كان ثابتاً عندهم، وآخر الدواء قولهم: هذا ممّا لا بدّ فيه من السكوت .

ولهذا ترى هؤلاء القوم مهما سألتهم عن دليل خلافة أبي بكر قالوا:
 الإجماع، وأغمضوا عن عدم احتمال كونه مصداق الإجماع الذي يدل
 الدليل على حجّيته شرعاً، كما بيّناه عياناً، حتى إذا كشفت لهم عن حقيقة
 الحال تشبّثوا بأن حسن الظنّ بالصحابة لاسيّما أعيانهم مانع عن حمل
 فعلهم، لاسيّما ذلك إلا على الصّحة وإن كان فيه ما فيه، وأغمضوا عن
 جميع نقائص فعلهم ذلك مع سائر ما مرّ ويأتي من الذموم والمثالب الكثيرة
 التي هم ذكروها في ما سوى أقلّ قليل من الصحابة حتّى في خصوص
 أولئك الأعيان، بل بما يشعر أيضاً بأنّها بالنسبة إلى هذا الأمر، لا سيّما ما
 سيأتي في المقالة الآتية من أحاديث الحوض وغيرها، وما مرّ ويأتي من
 حكاية فاطمة عليها السلام وتأذّبها إلى أن ماتت، فإذا قيل لهم: أليس من خالف في
 تلك البيعة من أعيان الصحابة أيضاً، بل من أفاضلهم، حتّى أنّ فيهم من
 لم يرض ظاهراً أيضاً إلى أن مات بدون البيعة، كسعد بن عباد وبعض
 عشيرته، وبلال وغيرهم، حتّى توفّيت فاطمة عليها السلام غاضبة أيضاً؟
 أليس سلمان وأبوذرّ من أخيار الصحابة عند كافّة الأمّة وخطّاهم
 صريحاً، كما ذكرتم أنتم أيضاً بنحو ما مرّ في المقالة السابقة .
 أما قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء أصدق
 لهجة من أبي ذرّ» ^(١)؟
 أليس عمر الذي كان هو أصل أساس تلك البيعة وموثوقاً به عندكم،

(١) الاختصاص للشيخ المفيد: ١٣، الأمالي للشيخ الطوسي: ١٥١٤/٧١٠،
 المسترشد: ٦١/٢١٧، المصنّف لابن أبي شيبة ١٢: ١٢٥، المنتخب من مسند عبد
 ابن حميد: ١٠٠، الطبقات الكبرى لابن سعد ٤: ٢٢٨، مسند أحمد بن حنبل ٦:
 ٢١٢١٧/٢٥٦، و٧: ٢٦٩٤٧/٥٩٥، حلية الأولياء ٤: ١٧٢.

قد شهد أخيراً بما هو من قبيل شهادتهما، حيث قال: «إنها كانت فلتة»^(١)؟
 ليس عمّار، المسلم في الجلالة عند الكلّ روى في مخالفته الجماعة
 عن حذيفة صاحب سرّ النبي ﷺ عن النبي ﷺ ما روى؟ كما مرّ في
 المقالة السابقة، ويأتي أيضاً من كتاب صحيح مسلم وغيره.

ليس عبّاس عمّ النبي ﷺ تكلم في مخالفته ما تكلم؟ كما مرّ أيضاً.
 خلّوا هؤلاء وغيرهم؟ أليس هذا عليّ بن أبي طالب عليه السلام قد نازعهم
 جهاراً وخطأهم بالحجج الواضحة إعلاناً وإسراراً؟ وهو الذي لا إجماع
 صحيحاً بدونه فضلاً عن صريح مخالفته.

قالوا ما يرجع إلى أنّ كلّ هذا غير المخالفة والنزاع الذي يضرّ
 بالإجماع، ثمّ تشبّث كلّ فريق منهم في توجيه ذلك بشيء.

فمنهم: من كابر وعاند فأنكر أصل تحقّق الخلف من هؤلاء فضلاً
 عن المنازعة، حتّى أنّه كذب جميع تلك المنقولات والروايات وغيرها التي
 وصلت إلى حدّ التواتر المعنوي، كما مرّ ويأتي، حتّى ما في صحاحهم؛
 استناداً إلى الاستبعاد الذي ذكرنا أنّه رسخ في قلوبهم، ولبعض الروايات
 المجعولة التي افتعلها أمثالهم، كما أشرنا إليها، حتّى أنّه روى بعضهم أنّ
 عليّاً عليه السلام حين سمع بالبيعة فبايع، وقال: «قدّمك النبي ﷺ في الصلاة التي
 هي من أمر ديننا، فما نرضاك لأمر دينانا؟»^(٢).

ولا يخفى أنّ هذا هو بعينه من قبيل مذهب السوفسطائية المنكرين
 للبيهيات حتّى وجود الموجودات، ومثل هؤلاء ليس بقابل للخطاب
 والجواب، فضلاً عن إدراك الصواب.

(١) تقدّم تخريجه مراراً، وانظر: تمهيد الأونل: ٤٩٥، وشرح المواقب ٨: ٣٥٨.
 (٢) انظر: جواهر المطالب ٢: ١٧٢ - ١٧٣، والعقد الفريد ٤: ٣٠٣.

ومنهم: مَنْ لم يقدر على ذلك الإنكار، فأنكر كون مخالفتهم لأجل تخطئة الجماعة في تعيين أبي بكر، بل قال: إنَّما ذلك كان لأجل عدم المراجعة إليهم في المشاورة.

ولا يخفى أنَّ هذا الكلام أفضح وأشنع من الأول.

أما أولاً: فلصراحة مضامين ما يدلُّ على المخالفة في كونها لعدم رضاهم بخلافة أبي بكر، وإنَّها حقٌّ عليٌّ عليه السلام، كما مرَّ مشروحاً ويأتي أيضاً. وأما ثانياً: فلما بيَّناه أيضاً في المقالة الماضية من أنَّ شأن هؤلاء الأجلَّة لا سيَّما عليَّ عليه السلام أعظم، وورعهم أكثر من أن يُنسب إليهم تعمّد معاندة الحقِّ طول تلك المدَّة، بحيث ترتب عليه ما منه الاختلاف الذي ممتدَّ إلى اليوم بين فِرَق الإسلام بمحض عدم مدخليتهم في الشور، وهل يمكن نسبة مثل هذا إلَّا إلى جبار متكبر عنيد لا يعرف الله ورسوله صلَّى الله عليه وآله، فضلاً عن نسبته إلى عليٍّ عليه السلام؟ وليت شعري كيف ذهبت العصبية بعقول هؤلاء بحيث لم يدركوا أنَّ نسبة مثل هذا إلى هؤلاء الأجلَّة لاسيَّما عليٍّ عليه السلام يناقض صريحاً، بل يهدم أساس ما بنوا عليه صحَّة تلك البيعة، بل غيرها أيضاً من كون الصحابة مصونين عن أمثال هذه الزلات، وأي شيءٍ فضَّل أولئك على هؤلاء؛ بحيث لا يجوز نسبة الخطأ إليهم مع ظهور قرائنه وعلله العديدة كما تبين سابقاً، ويجوز نسبة هذا الأمر الفضيع إلى هؤلاء لاسيَّما عليٍّ عليه السلام؟ وهل هذا إلَّا الحمية الجاهليَّة؟ فافهم.

ثمَّ إنَّ منهم: مَنْ لم يقدر على إنكار هذا ولا ذاك، بل اعترف بتحقيق النزاع الخارق للإجماع، فقال: إنَّ علياً عليه السلام كان أولى من غيره ونازع لذلك إلَّا أنَّه صالحهم أخيراً ورضي منهم، فتحقَّق حينئذٍ الإجماع.

وسياتي هذا مع دلائل بطلانه في المقالة الثامنة، بل في غيرها أيضاً،

بل ظهر ممّا مرّ بطلانه مراراً، ولا أقلّ من ظهور كون المصالحة للمدارة، ضرورة عدم اختيارٍ لعلّيٍّ عليه السلام في هذا الأمر حتّى يضعه حيث يشاء، كما ينادي ما مرّ ويأتي من الآيات والروايات وغيرها .

ومنهم: مَنْ قال: نحن لا نعرف غير ما وصل إلينا من أنّ أسلافنا مشوا على هذه الطريقة، وصحّحوا بيعة السقيفة، واعتمدوا على إجماع أولئك الجماعة من الصحابة، ولم يعبأوا بتلك المخالفة، حتّى أنّها بطلت أخيراً، فنحن نجري على مجراهم ولا نفتش عمّا صدر ممّن رأهم، وهم أعرف بما كان بينهم من حال دعواهم، ولا نقول فيهم إلّا خيراً؛ حيث إنّ كلّهم أختيار، صحابيّ أبرار، لاسيّما البدريّين منهم، ومَنْ عرفنا من ظاهر حالهم ترويح الدين .

ولا يخفى أنّ هذا - مع أنّه ممّا يرجع إليه كلام أكثر القوم بالمأل، وما هو خلاصة أقوال عامّتهم ولو بلسان الحال - محض خيال وهميّ، وتقليد ظنّي، صريح في العجز عن تبين الحقّ ودفع الباطل، بل في التحير الذي هو شأن العاميّ الجاهل، بل ينادي بأنّهم عرفوا أنّهم على غير الحقّ، فمؤهوا على الناس بهذا الكلام العاطل، كما حكى الله تعالى مثله عن جهلة الكفّار في قولهم: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ﴾ ^(١) الآية، وغيرها ممّا ذكرناه في أبواب المقدّمة مشروحاً، كيف لا؟ ومن الواجب العيني تحصيل اليقين بمعالم الدين، وأخبر النبي صلّى الله عليه وآله بنجاة فرقة واحدة من الثلاث والسبعين ^(٢)، فكيف يجوز مثل هذا الإهمال مع وجوب تميّز طريق الحقّ

(١) سورة الزخرف ٤٣ : ٢٢ .

(٢) الملل والنحل ١ : ١٣ ، أحكام القرآن لابن العربي ٣ : ١٠٧١ ، التفسير الكبير للرازي ١ : ٤ ، المواضع ٣ : ٦٤٩ ، وقد تقدّم تخريجه .

من طُرق الضلال؟!!

وأما توهم الاعتماد على أعمال الصحابة وحسن حالهم، فقد مرّ، ويأتي لاسيما في المقالة الآتية أنّ الأمر بالعكس.

وأما التشبّث بانقطاع المنازعة أخيراً، وارتفاع النزاع ظاهراً، فقد أشرنا آنفاً إلى أنه يأتي ومرّ ما يدلّ على كونه خيلاً باطلاً، فتأمل ولا تغفل عن كون مقتضى كلام هؤلاء مع ما مرّ من حكاية السقيفة أنهم إنّما زعموا كون خلافة أبي بكر وأمثاله رئاسة ذنويّة، لا إمامة في الدين أيضاً، وعلى هذا، فلو فرضنا أنهم قدروا على إثبات الإجماع فإنّما هو على تلك الرئاسة خاصّة، فتبقى الإمامة في الدين سالمةً لعلّيّ عليه السلام والأئمّة من ذرّيته الطاهرين عليهم السلام بما مرّ من البراهين التي ذكرناها في المقصد الأوّل.

ومنه يظهر أمور:

منها: بطلان ما بنوا عليه أمور الدين من فتاوى ما سوى هؤلاء الأئمّة، لاسيما الآرائيّة.

ومنها: بطلان ما ذكره عامّة علمائهم من تعريف الإمامة الاختيارية برئاسة الدين والدنيا، وادّعائهما جميعاً لأبي بكر وأمثاله، كما مرّ تصريحاتهم في مقالة الاختيار.

ومنها: فساد الأحكام التي خالف فيها الخلفاء عليّاً والأئمّة من بعده عليهم السلام، لاسيما بحسب آرائهم وضلالهم في عدم رجوعهم إلى هؤلاء في أمور الدين، وأمثال هذه المفاسد كثيرة، وكفى ما ذكرناه لصاحب البصيرة.

وليس لهم التوجيه باحتمال تحقّق الإجماع فيما بعد على صحّة ما ذكر؛ لأنّنا قد بيّنا معنى الإجماع المعبر شرعاً، وليس هذا منه؛ لعدم دخول

طوائف من الأمة فيه ممن لم يقل بحجّية ما سوى الكتاب والسنة ومنهم الإمامية .

هذا، مع قيام الأدلة القاطعة على خلاف مفاد هذا الإجماع الذي [هو] محض الدعوى، كما ظهر ممّا مرّ في مباحث إبطال الرأي ومقالات المقصد الأوّل، ولا أقلّ من حديث الثقلين وأمثاله، فتأمّل صادقاً حتّى تعلم أنّ مناط دين هؤلاء وكلامهم فيه على خبطٍ في خبطٍ، والله الهادي .

المقالة السادسة :

في بيان ما تشبّثوا به أيضاً من تعديل الصحابة، ودعوى لزوم الحكم بحسن حالهم، وعدم جواز التعرّض لهم بما يشينهم، لاسيّما البدرين وأهل بيعة الرضوان، بل لزوم توجيه ما تُسب إليهم من مساوئ الأفعال وغيرها إن أمكن، وإلا فالسكوت، وتحقيق توهمهم في جميع ذلك .

إعلم أنّ الذين قالوا بتقديم أبي بكر على عليّ عليه السلام من حيث بيعة الصحابة له في السقيفة، ورسوخ صحّة ذلك في أذهانهم؛ لحسن ظنّهم بهم، لمّا نظروا إلى سائر ما صدر من الصحابة، بل الخلفاء أيضاً من مساوئ الأقوال والأفعال والأخلاق، وما ارتكبه من المنازعات والمخالفات، عرفوا أنّهم إن لم يقولوا بعدم المؤاخذة بها، ولم يحكموا بصحّة قصد الجميع فيها، تخلّل أساس خلافة خلفائهم، ودخل الوهن فيما رسخ في أذهانهم من صحّة بيعة السقيفة؛ ضرورة ترتّب أكثرها على هذه، فإنّ الأمر لو تُرك بعد النبي صلّى الله عليه وآله لعليّ عليه السلام، لم يكن يطمع فيه الأجنب أصلاً؛ لعدم خلوّ سالفٍ منه ومن أولاده عن خلفٍ قابلٍ مثله، فلم يكن حكم ولا حاكم إلا من الله ورسوله .

ومع هذا يرد عليهم أن صدور مثل تلك الأشياء منهم لاسيما اجتماعهم على قتل عثمان وعمار وغيرهما، ومحاربة عليّ عليه السلام ولعنه ومجاهرة عداوته وأمثال ذلك، يستلزم وجود الأشرار فيهم، وصدور الأغلاط والأسوء منهم، فلا مانع حينئذٍ من كون تلك البيعة أيضاً من هذا القبيل، لاسيما بعد ظهور ترتب تلك على هذه؛ فلأجل هذا التجأوا إلى القول بأن الصحابة محفوظون عما يوجب التضليل والتفسيق، وأن الواجب حسن الظن بهم، وتأويل ما صدر منهم بما يليق، كالاتجاه وإرادة إصلاح العباد ونحو ذلك إن أمكن، وإلا فلا بد من السكوت وترك أمرهم إلى الله عز وجل، لاسيما المهاجرين والأنصار خصوصاً البدرين وأهل بيعة الرضوان. ومنهم: مَنْ خصَّ هذا الحكم بالبدرين وأهل بيعة الرضوان؛ لما سيأتي.

ومنهم: مَنْ استثنى من العموم نحو مالك بن نويرة، وابن أرتاة، وذا الخويصرة وأمثالهم^(١)، حتّى أن بعض المعتزلة استثنى معاوية وابن العاص^(٢) أيضاً.

ومنهم مَنْ قال: إنَّ الجزم بالعدالة يختصّ بمن اشتهر بطول الصحبة على طريق التتبع، والأخذ عن النبي صلى الله عليه وآله، والباقون كسائر الناس فيهم عدول وغير عدول^(٣).

ومنهم مَنْ قال: إنَّهم عدول، أي: يجب الحكم بعدالتهم، إلا مَنْ

(١) انظر: المنحول من تعليقات الأصول: ٢٦٦، المستصفي من علم الأصول ١: ٢٥٩.

(٢) قواطع الأدلة ٢: ٢٩٣، شرح الكوكب المنير ٢: ٤٦٥.

(٣) التلويح إلى كشف حقائق التنقيح للفتازاني ٢: ١٣، الصوارم المهرقة: ١٠ - ١١.

تحققنا قيام المانع فيه^(١)، إلا أن ظاهر عبارات الأكثر في الترضية وغيرها أنهم على اعتقاد حسن حال الصحابة عند الله تعالى جميعاً، وأن أهل البدر لا يؤاخذون بشيء من الذنوب أصلاً، حتى أن ابن حجر العسقلاني قد بالغ في الرد على من لم يعمم حكم العدالة في الصحابة في أول كتاب الإصابة^(٢). ثم إنهم استندوا أيضاً في تصحيح ما نقلناه عنهم هاهنا إلى بعض متشابهات آيات وأخبار آحاد، سنذكرها في الخاتمة مع بيان معانيها وتوضيح اشتباههم فيها.

وقد تبين مما ذكرناه في فصول الباب الثاني من المقدمة، لا سيما الفصل الثاني منه: عدم صحة هذا الكلام رأساً، وأنه خلاف مفاد الآيات والروايات وما نقل من الأحوال، من أراد أن يتضح عليه الأمر بحيث يصير عنده بحدّ البدهة فليرجع إلى هناك، ثم ليطلع ما سنذكره؛ إذ نحن نذكر في هذا المقام أيضاً ما يبين وضوح توهم كل قائل من هذه الأقوال، ويوضح أن الحق انقسام الصحابة مطلقاً بل مطلق الأمة إلى ثلاثة أصناف: الخير البين حاله، والمفسد كذلك، ومن لم يُعرف بأحدهما، وأن لا بد في تحقيق الحق والصواب من المذاهب من تفتيش ما به يتميز الخير منهم عن غيره، لا سيما حال من له مدخل منهم في حصول الاختلاف.

فاعلم أولاً أن أصل إدعاء ما ذكره إنما يستقيم حين عدم صدور تقصير من الصحابة مطلقاً في شرائط الصحة، ولوازم الإخلاص، وكمال الإيمان والإطاعة، وذلك مع ظهور وقوع خلافه مما هو محال عادة، كيف لا؟ وقد ظهر في الفصل الأول من الباب الثاني، بل الأول أيضاً من المقدمة

(١) الصوامم المهركة: ١١ نقلاً عن الفقيه الأسنوي الشافعي .

(٢) الإصابة ١ : ٦ - ٩ .

أَنْ مُصَدِّقٌ مِثْلُ هَذَا لَمْ يَوْجَدْ فِي زَمَنِ مِنَ الْأَزْمَنَةِ، وَيَكْفِي فِي هَذَا مِلَاحَظَةَ كُلِّ إِنْسَانٍ حَالَتَهُ مَعَ أَصْحَابِهِ، فَإِنْ صَدَّقَ صَدَقَ صِدَاقَةُ كُلِّ صَدِيقٍ لَهُ وَصَاحِبٍ فَلْيَصَدِّقْ هَاهُنَا أَيْضاً، وَإِلَّا فَكَيْفَ يَجُوزُ ذَلِكَ فِي ذَلِكَ الْعَالَمِ الْكَثِيرِ مَعَ عِلْمِهِ بَعْدَ إِمْكَانِ ذَلِكَ فِي رُبْعٍ يَسِيرٍ، فَافْهَمِ .

وَاعْلَمْ أَيْضاً أَنَّ الثَّابِتَ الْمُسْلِمَ فِي حَقِّ مَطْلُوقِ الصَّحَابِيِّ أَنَّهُمْ كَانُوا جَمِيعاً عَلَى ظَاهِرِ الْإِسْلَامِ وَإِطَاعَةِ النَّبِيِّ ﷺ جَهراً، وَأَنَّهُ ﷺ أَيْضاً مِنْ جِهَةِ اقْتِضَاءِ الْمَصْلُحَةِ وَحَسَنِ الْمُدَارَاةِ - كَمَا تَبَيَّنَ فِي الْمَقْدَمَةِ - كَانَ مَكْلُفاً بِالْاِكْتِفَاءِ فِي شَأْنِهِمْ بِذَلِكَ فَقَطْ؛ وَلِهَذَا (١) كَانَ يَحْسُنُ سُلُوكَ الظَّاهِرِ مَعَهُمْ كُلَّهُمْ، فَنَحْنُ لَا نَعْلَمُ مِنْ ظَاهِرِ حَالِ الصَّحَابَةِ إِلَّا هَذَا، وَأَمَّا دُخُولُ الْإِيمَانِ فِي الْقَلْبِ لَا سِيَّمَا كِمَالِهِ الْمُسْتَلْزَمَ لِلْعَدَالَةِ فَأَمْرٌ قَلْبِيٌّ مُسْتَوْرٍ اِكْتِسَابِيٌّ لَا يَثْبُتُ بِمَحْضِ الدَّعْوَى وَتَظَاهِرِ الْإِسْلَامِ، وَإِلَّا لَمْ يَوْجَدْ مُنَافِقٌ أَصْلاً.

وَرَوَى أَنَسٌ - كَمَا فِي كِتَابِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ - قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ:

«الْإِسْلَامُ عِلَاقِيَّةٌ وَالْإِيمَانُ فِي الْقَلْبِ» (٢).

فَعَلَى هَذَا لَا بَدَّ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَعْلَمَ وَجُودَهُ فِي شَخْصٍ مِنْ تَفْحَاصِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مِمَّا يَحْصُلُ بِهِ الْيَقِينِ، وَمَعَ هَذَا مِنَ الْوَاضِحَاتِ الْبَيِّنَةِ - كَمَا قَدْ تَبَيَّنَ مِمَّا مَرَّ فِي الْبَابِ الثَّانِي مِنَ الْمَقْدَمَةِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْآيَاتِ وَالْأَخْبَارِ وَغَيْرِهَا، وَسِيَّاتِي أَيْضاً مِثْلَهَا - أَنَّ الصَّحَابَةَ كَانُوا عَلَى مَرَاتَبٍ فِي الْإِيمَانِ وَالْحَالَاتِ كَسَائِرِ أَهْلِ كُلِّ زَمَانٍ، حَتَّى كَانَ فِيهِمْ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُفْسِدُونَ كَثِيراً. فَعَلَى هَذَا، إِنْ كَانَ مُرَادُهُمْ بِحَسَنِ الظَّنِّ بِالصَّحَابِيِّ اعْتِقَادَ كَوْنِهِمْ عَلَى ظَاهِرِ الْإِسْلَامِ الشَّامِلِ لِلْمُنَافِقِ وَنَحْوِهِ، فَذَلِكَ مُسْلَمٌ الْوَقُوعِ، بَلْ لَا كَلَامَ فِي

(١) فِي «ن»: «وَلِذَا» بَدَلَ «وَلِهَذَا» .

(٢) الْمَصْنُفُ لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ ١١ : ١٠٣٦٨/١١ .

ذلك ، لكن لا يجدي لهم نفعاً أصلاً كما هو واضح .

وإن كان مرادهم به اعتقاد كونهم على حقيقة الإيمان بل العدالة المنجية من النار وغضب الجبار ، فلا شك أنه عين الاعتساف ؛ لما ظهر من كونه موقوفاً على قيام الدليل عليه في حق كل شخص شخص ، خصوصاً في هذا المقام الذي تعلق الغرض الشرعي بتحقيق ذلك في حقهم ؛ إذ أصل المقصد في جميع هذه المقالات تشخيص الفرقة الناجية من بين الفرق التي تقدم في المقدمة أنها كلها هالكة غيرها ، وأن أفعال الصحابة مناط هذا التفريق . نعم ، لولا هذا المدعى لأمكن القول بكفاية حسن الظاهر في تحسين الظن لمن لم يظهر منه ما يتطرق إليه التشكيك ، وأين هذا من قولهم بلزوم حسن الظن بمن ورد فيه القوادح الفاضحة سيما في مثل هذا المقام المحتاج إلى التحقيق ، وكأنه تفتن بهذا من قال بلزوم الحكم بأنهم عدول إلا من تحققنا قيام المانع فيه ، كما مر ، مع أن فيه أيضاً أنه لا يستقيم إلا إذا فسّر المانع ببروز ما يتطرق إليه التشكيك ، بل إذا لم يكن الداعي أيضاً إلى التحقيق ، لا في مثل ما نحن فيه .

وأيضاً قد ظهر مما مر في المقدمة ويظهر مما يأتي أيضاً أن ليس كل من آمن ولو واقعاً يموت على الإيمان ، ولا كل من كان صالحاً لم يتغير عنه ، بل الحق أن كل من لم يكن معصوماً لم يكن من هذا الخطر سالماً ، قال الله تعالى : ﴿ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ ﴾^(١) ، وقال سبحانه : ﴿ مَنْ يَزِدْكُمْ مِنْكُمْ عَنِ دِينِهِ ﴾^(٢) الآية ، وأمثالها مما مر لا سيما في المطلب السادس ، بل الخامس أيضاً من الفصل التاسع من المقصد السابق ، بل مرّت في السادس

(١) سورة الأنعام ٦ : ٩٨ .

(٢) سورة المائدة ٥ : ٥٤ .

آية الارتداد صريحاً، كما مرّت في أبواب المقدّمة أيضاً، ثمّ إنّه قد قال الله تعالى حكايةً عن قول المؤمنين: ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ (١) الآية وأمثالها كثيرة.

ومنها: حكاية بلعم بن باعورا صاحب موسى عليه السلام، الذي أوتي علم بعض كتب الله ثمّ كفر بآيات الله لطمع الدنيا وصحبة فرعون، وقصّته المذكورة في التفسير والتواريخ (٢)، وقد أشار إليه عزّ وجلّ حيث قال: ﴿وَآتَلَ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي ءَاتَيْنَاهُ ءَايَاتِنَا فَانْسَلَخَ مِنْهَا﴾ (٣) الآية.

وقد ذكرنا في الباب الثاني من المقدّمة أخباراً كثيرة، وسنذكر هاهنا أيضاً غيرها ممّا هو صريح في عدم سلامتهم عن الارتداد والضلال، حتى أنّ النبي صلّى الله عليه وآله كان يقول: «اللهمّ أحسن عاقبتنا في الأمور كلّها، وأجرنا من خزي الدنيا وعذاب الآخرة» (٤)، وأنّ المقداد كان يقول: والله، لا أشهد لأحدٍ أنّه من أهل الجنّة حتّى أعلم ما يموت عليه، فإنّي سمعت النبي صلّى الله عليه وآله يقول: «لقلب ابن آدم أسرع انقلاباً من القدر إذا استجمعت غلياً» (٥).

(١) سورة آل عمران ٣ : ٨ .

(٢) تفسير القمّي ١ : ٢٤٨ ، تفسير السمرقندي ١ : ٢٨٣ ، التفسير الكبير للرازي ١٥ : ٥٣ ، الجامع لأحكام القرآن ٧ : ٣١٩ ، المنتظم ١ : ٣٥٥ .

(٣) سورة الأعراف ٧ : ١٧٥ .

(٤) مسند أحمد ٥ : ١٩٥ - ١٧١٧٦/١٩٦ ، المعجم الكبير للطبراني ٢ : ٣٣ - ١١٩٨/٣٤ ، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ٣ : ٢٢٩ - ٩٤٩/٢٣٠ ، المستدرک للحاكم ٣ : ٥٩١ ، تاريخ مدينة دمشق ٧ : ٢٣ ، و ١٠ : ١٣٢ ، و ٤١ : ٢١٨ ، و ٥٢ : ١٤١ و ٤٣٠ ، مجمع الزوائد ١٠ : ١٧٨ .

(٥) كتاب السنّة لابن أبي عاصم : ٢٢٦/١٠٢ ، المعجم الكبير للطبراني ٢٠ : ٢٥٢ - ٥٩٨/٢٥٣ ، مسند الشاميين ٣ : ١٧٥ - ٢٠٢١/١٧٦ ، حلية الأولياء ١ : ١٧٥ ، مسند الشهاب ٢ : ٢٦٦ - ١٣٣١/٢٦٧ ، الاستيعاب ١ : ١٦١ .

وفي كتاب الطبراني عن أبي أمامة، قال: قال النبي ﷺ: «لا تعجبوا بعمل عامله حتى تنظروا بما يختم له»^(١).

وفي صحيح البخاري عن سهل بن سعد، عن النبي ﷺ قال: «إن العبد ليعمل فيما يرى الناس عمل أهل الجنة وإنه لمن أهل النار، وكذا بالعكس، وإنما الأعمال بخواتيمها»^(٢).

وستأتي أخبار من هذا القبيل ومزّت أيضاً.

فعلى هذا لا يمكن الحكم بالخير على تقدير ثبوت الإيمان والعدالة إلا لمن مات عليه أيضاً، وأين هذا من الحكم بذلك لمن ظهر منه القوادح. وبالجملة، لا شك - كما تبين ممّا مرّ في الباب الرابع من المقدمة - أنّ هذه الأمة افتقرت إلى فِرَق هالكة كلّها غير واحدة، ومن أوضح الواضحات وجوب تشخيص تلك الواحدة.

ولا ريب - كما تبين أيضاً ممّا مرّ في المقدمة ويأتي هاهنا، بل قد نرى كالمعاينة - أنّ مبدأ الاختلاف كان من الصحابة، بحيث صرح بعض بضلال بعض، بل قاتل بعض بعضاً، وصدر من جمع منهم أشياء صارت سبباً للفساد والتفرّق إلى الضالّ والمحقّ، وغير ذلك ممّا ظهر ويظهر.

ولا شك أيضاً في وجود الأختيار المستقيمين على الحقّ فيهم إلى آخر عمرهم، كما هو كذلك في كلّ عصرٍ إلى آخر الزمان، وإلاّ لزم هلاك الأمة جميعاً، وهو باطل ضرورةً كما مرّ، بل معلوم خيريّة جماعة منهم من غير كلام، كما سنذكرهم بأسامهم وصفاتهم.

فعلى هذا، لا يبقى مجال كلامٍ في أنّ الحقّ الصحيح أن لا فرق بين

(١) المعجم الكبير للطبراني ٨ : ٨٠٢٥/٣١٦.

(٢) صحيح البخاري ٨ : ١٢٨ - ١٢٩.

الصحابي وغيره في توقّف الجرح والتعديل على تشخيص الأحوال وتحقيق وجود الشرائط وفقدانها؛ ليعلم بذلك أنّه كان مؤمناً عدلاً ثابتاً عليه أم لا .

نعم ، من ثبت منهم إيمانه باطناً وعدالته وثبوتها على ذلك ، فلا شك في كونه أفضل وأشرف ممن كان مثله في الخيرية ولم يكن صحابياً؛ لشرفه بالصحة ، لاسيّما إذا كان مهاجراً لله تعالى ، وسيأتي المراد به ، وخصوصاً إذا كان بدرياً ، بل من أهل بيعة الشجرة أيضاً من غير نكث بما سيأتي ؛ إذ لا كلام في شرافة كلّ ذلك بعد ثبوت الإيمان وعدم صدور المحبط المفسد .

وأما طريق الاستعلام فعلى أنحاء عديدة :

أحدها : ثبوت نزول آية فيه بالخصوص أو بالعموم الذي علم قطعاً دخوله فيه .

أما الأولى : فكآية التطهير^(١) ، وسورة هل أتى ، وأمثالهما التي مرّت في المقالة الثانية عشرة من المقصد الأول ممّا لا كلام في نزولها لعليّ وفاطمة والحسنين عليهم السلام . وكقوله تعالى : ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾^(٢) ، الوارد في وليد بن عقبة باتّفاق المفسّرين^(٣) ، وسورة الكوثر النازلة في عاص بن وائل^(٤) ، ونحو ذلك .

وأما الثانية : فكالآيات المشتملة على مدح بعض الأفعال ، أو ذمّ

(١) سورة الأحزاب ٣٣ : ٣٣ .

(٢) سورة الحجرات ٤٦ : ٦ .

(٣) جامع البيان للطبري ٢ : ٧٨ ، الوسيط ٤ : ١٥٢ ، أسباب النزول للواحدي : ٤٠٦ ،

النكت والعيون (تفسير الماوردي) ٥ : ٣٢٨ .

(٤) فضائل الطالبين : ٢٠٦ ، معالم التنزيل ٥ : ٦٣٢ ، أسباب النزول للواحدي :

بعض كالظلم والفساد والنفاق وأمثالها؛ إذ لا شك في أن من ثبت اتصافه بتلك الصفة فهو داخل في آيتها، ولهذا لا يدخل في آية بيعة الرضوان^(١) من فرّ عن الحرب بعدها؛ لما سيأتي ومرّ أيضاً من أن عمدة شروطها كان عدم الفرار، وهكذا أمثال ذلك، مثلاً: لا يدخل في آيات الهجرة، ويدخل في آيات الظلم والفساد ونحوهما من صدر منه أحد هذه الأشياء ولو كان مهاجرًا، إلا إذا ثبت له توبة مثل ثبوت ذلك الفعل، فافهم.

وثانيها: ثبوت إخبار النبي ﷺ بحسن حاله في الآخرة صريحاً؛ إذ كما بيّنّا في المقدّمة وغيرها كان رسول الله ﷺ صاحب المداراة والحياء والخلق العظيم، ومع هذا يحبّ تأليفهم وتفريحهم بما يقوّي رجاءهم، حتّى لا يتجاهروا بالشرّ بل يميلوا إلى الخير، كما هو مقتضى الحكمة والموعظة الحسنة، وكلّ ذلك مع إرادة عدم التكلّم بالكذب يدعو إلى ارتكاب التكلّم بالتورية وبعبارات محتملة^(٢) لمعانٍ قابلة للتأويل، فلا يحصل العلم حينئذٍ إلا بالتصريح أو بالقرائن المفيدة للقطع بالمراد؛ إذ عند تطرّق الاحتمال يسقط الاستدلال.

وسيأتي في المقالة العاشرة بيان طريق استعمال ما هو ثابت الورود عن النبي ﷺ وما به يتميّز عن غيره، فلا تغفل.

وثالثها: عدم وجدان قاذح فيه لا من الناس، ولا من الروايات، ولا من أقواله وأفعاله وأعماله مع حسن الظاهر، لكن مثل هذا لا يصل إلى رتبة الاعتماد عليه والقطع بعدالته؛ ضرورة أن عدم الوجدان لا يدلّ على عدم الوجود إلا إذا انضمّ إليه أحد ما سبق، هذا كلّ في التعديل.

(١) سورة الفتح ٤٨ : ١٨ .

(٢) في «س»: «محمّلة» بدل «محتملة» .

وأما الجرح فليس مثله ؛ إذ بناءً على ما حَقَّقناه وما سيظهر ، وظهر من عموم الذموم ، يقدح في الاعتماد على الصحابي ظهور ما يدل على النقص ، بل يوجب التفسيق وكذا التكفير ثبوت صدور ما يدل على أحدهما منه ، كما هو ظاهر ، اللهم إلا أن يتبين بمثل ذلك التبيين مراجعته عنه وتداركه أسباب قبول التوبة ، أو يتبين كذلك أنه كان معذوراً شرعاً بعذرٍ صحيح موافق للكتاب والسنة .

وليعلم أيضاً: أن أصل ميزان الجرح والاعتدال معادة العترة الطاهرة وتركهم ، لا سيما عليّ عليه السلام ومواليتهم المعلومة بإقامة لوازمها ، لا بمحض اللسان ؛ لما قد تبين بحيث وصل إلى حدّ البداهة ، وضروريّ ملة ^(١) الإسلام في فصول المقالة الثانية عشرة من المقصد السابق من تواتر الأخبار في كون موالاته أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله ، لاسيما عليّ عليه السلام ، وحبهم أسس الإسلام والإيمان ، ومعاداتهم وبغضهم علامة الكفر والنفاق ، وبيناً في تبيان المقدمة أيضاً أن عمدة الامتحان كان بالسلوك مع عليّ عليه السلام وحبّه وإطاعته ، ومن أوضح الواضحات أن الأمر إذا كان كذلك لا يتيسر لكل مبغضٍ لهم إبراز ذلك ، بل ربّما يُظهر المحبة دفعاً للتهمة ، كما كان كذلك المنافقون مع النبي صلى الله عليه وآله .

ثمّ إذ قد تبين ما ذكرناه ظهر أن ما نقلناه من أقوال المخالفين في تعديل الصحابة توهم ساقط ، وتمحل بارد ، نشأ من إرادتهم ستر الفضائح الصادرة من المنافقين والجُهال من الصحابة ، تشييداً لما رسخ في قلوبهم ، تبعاً لكبرائهم وأسلافهم من صحّة أفعال الصدر الأول .

(١) في «ن»: «مذهب» بدل «ملة» .

ولا يخفى أنه مع وضوح بطلانه - كما ظهر ويتضح أيضاً - محض مصادرة وإدعاء في مقابل الحجج القاطعة، كيف لا؟! وإن الله عز وجل لم يذكر في موضع في كتابه المدح واستحقاق الجنة إلا بالإيمان والعمل الصالح جميعاً، وذلك ينادي بأن لا استحقاق بدون العمل الصالح فضلاً عن صدور الأعمال السوء، لاسيما مثل ما صدر من جماعة منهم من الأشياء التي صارت سبباً لفساد الدين، وضلالة المسلمين، ومعاداة ذرية سيد المرسلين، وكفى في هذا ما صدر من معاوية وأتباعه، على أن تمحلهم هذا توجيه بما لا يرضى؛ لأنه مخالف لما سلك به الصحابة بعضهم مع بعض؛ إذ اشتهاه مطاعن بعضهم في بعض وقدح جمع منهم جمعاً وتبري قوم من أعمال قوم، بحيث لا شبهة تعتربه فضلاً عن الإنكار والتوجيه، حتى أنهم لم يرتضوا إلا بالتكفير واللعن، بل المقاتلة بالسيف، بل إن جمعاً منهم صرّحوا بأنهم في شك من بقاء أنفسهم على الإسلام باحتمال دخول شعب النفاق في قلوبهم، وجمعاً منهم صرّحوا بأنهم لم يشكوا في دخولهم النار، معترفين بصدور ما فيه الفساد والضرر، ومخالفة الله ورسوله منهم، وجميع ذلك ممّا مرّ في الباب الثاني من المقدمة مفصلاً، ويأتي نبذ منه^(١) ها هنا أيضاً.

ولعلّ من نزل عن تعميم التعديل بالنسبة إلى الجميع احترز عن ورود ما ذكرناه، لكنّه لم يندفع عنه أيضاً؛ لما سيظهر، بل مرّ أيضاً من صدور بعض القوادح ممن هو من البدرين وأهل بيعة الرضوان، وكذا من غير الذين استثنوهم أيضاً.

(١) في «ن»: «منها» بدل «منه».

ومن العجائب أنَّ ابن حجر العسقلاني مع أنه - كما ذكرنا آنفاً - بالغ في أول كتاب الإصابة في الردِّ على مَنْ لم يعمم حكم العدالة في الصحابة ، ذكر في أثناء كتابه جمعاً كثيراً وجمماً غفيراً من الصحابة ، وذكر في ترجمة كلِّ واحد منهم ما يدلُّ على وقوع الفسق منهم ، كشرب الخمر والزنا والقتل بغير حقِّ والردة ، وأمثال ذلك ممَّا لم يجد له تأويلاً يذكره .

وكذا ابن عبد البرِّ في أول كتاب الاستيعاب صرَّح بما يدلُّ على تعديله البدريين وأهل بيعة الرضوان^(١) ، ومع هذا نقل في أثناء الكتاب عن بعضهم ما ينافيه ، حتَّى عدَّ بعضهم ممَّن له مدخل في قتل عثمان الخليفة عنده ، وكأنه زعم - كما صرَّح غيره - أنهم غير مؤاخذين في كلِّ ما فعلوا . وسيأتي بيان سخافته ، حتَّى أنَّ ذلك يستلزم كونهم أجَل من رسول الله ﷺ ، وليت شعري إنَّ هؤلاء كيف قالوا بهذا ولم يدركوا أنه كالتصريح منهم بكفر معاوية وكونه ملعوناً ، بل بكفر عائشة أيضاً ؛ ضرورة أنَّهما حاربا عليّاً الذي هو رأس المجاهدين في بدرٍ ، ومَنْ بايع بيعة الرضوان موفياً بشرطها ، حيث لم يفرَّ أبداً ولم يصدر منه نكث أصلاً ، ومن الواضحات أنَّهما لم يكونا من أهل بدر ولا بيعة الرضوان ، حتَّى لا يكون عليهما شيء أيضاً بزعمهم .

فحينئذٍ نقول لهم : إنَّ محاربتهما إياه إما كان مع علمهما بالحال ، أو لا . فعلى الأوَّل يلزم لا محالة تكذيبهما الله ورسوله في الإخبار بهذا الحال ، ولا كلام حتَّى عند هؤلاء الجماعة أيضاً في أنه كفر ، قال الله عزَّ وجلَّ : ﴿ وَمَنْ لَمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ ﴾

(١) الاستيعاب ١ : ٢ وما بعدها .

﴿الْفَاسِقُونَ﴾ و﴿الظَّالِمُونَ﴾^(١)، وقال سبحانه: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾^(٢) وأيضاً لعن معاوية علياً عليه السلام على المنابر^(٣)، وذلك مع استلزامه التكذيب أيضاً يوجب كونه ملعوناً عند الله بهذا السبب أيضاً؛ لما ورد من أن اللعن إذا كان في غير محله رجع إلى صاحبه^(٤)، بل يلزم من ذلك أن يكون سائر مَنْ لعن علياً عليه السلام من خلفاء بني أمية، الذين هم أولو الأمر، وواجبو الإطاعة بزعم هؤلاء الجماعة ملعونين حتى عندهم أيضاً، وفيه من الخبط واجتماع النقيضين ما لا يخفى، بل يظهر حينئذ أن توجيههم لمعاوية بل لعائشة أيضاً بأن مبنى فعلهما هذا كان على الاجتهاد باطل واضح الفساد؛ إذ ليس هذا من محل الاجتهاد في شيء، ضرورة كونه في مقابل ما علما وروده من الله ورسوله باعترافهم، وما هو الثابت عندهم كونه حكم الله ورسوله صلوات الله عليهم، حتى أنه لو كان ثابتاً ما ادّعيه، وكان عليه بناء اجتهادهما بزعمهم من مدخلة علي عليه السلام في قتل عثمان، وكونه مظلوماً لم يكن لهما لاسيما عائشة عليه شيء، بعد علمهما بثبوت ذلك الحال؛ حيث لا مؤاخذه عليه حينئذ من طرف الله، ولا على الناس مطالبة ما أسقط الله، كما هو قول هؤلاء الجماعة في سائر البدرين .

نعم، لو قيل: كان على ورثة عثمان أن يطالبوا مَنْ باشر قتله بالقود أو الدية بعد إثباتهم كونه مظلوماً، وأنّ المباشر هو الذي ادّعوه لكان له وجه، وأين هذا من القول باجتهاد عائشة ومعاوية في جمع الجموع على

(١) سورة المائدة ٥ : ٤٤ و ٤٧ و ٤٥ .

(٢) سورة هود ١١ : ١٨ .

(٣) انظر: تاريخ الطبري ٤ : ٥٢ ، فتح الباري لابن حجر ٧ : ٥٧ ، المعجم الأوسط للطبراني ٦ : ٧٤ ، ينابيع المودة ٢ : ٢٧ .

(٤) قرب الإسناد : ٣١/١٠ ، ثواب الأعمال : ١٣٢٠ .

عليّ أمير المؤمنين عليه السلام وقتل آلاف من الصحابة والمسلمين حتى البدرين ، وإحداث الفتن في الإسلام إلى يوم الدين ؟ وهل هذا إلا لشدة العداوة أو الجهل بالحقّ وعدم المعرفة والفاهمة ؟ وكلّ ذلك ينادي بأن لم يكن لهما رتبة الاجتهاد أيضاً .

وأما على الثاني : فيلزم أن لا يكون لتلك الدعوى أصل ؛ إذ لو كان الأمر كما ادّعاه هؤلاء الجماعة لكان شائعاً ذائعاً بين الصحابة ، لاسيّما عند الذين كانوا داخلين تحت تلك البشارة ، ولا شك أنّ مثل هذا لم يكن يخفى على الأكثر ، لاسيّما مثل عائشة ، وسيّما على قولهم فيها بأنّها كانت عالمةً فقيهةً وفي رتبة الاجتهاد ، وأنّ النبي صلى الله عليه وآله أمرهم أن يأخذوا منها ثلث دينهم^(١) وأمثال ذلك ، حتى أنّه لو سلّمنا جهل هؤلاء بالحال أو غفلتهم عنه بعروض شبهة أو غيرها لكان عليّ عليه السلام ، بل غيره أيضاً من الصحابة العالمين به يخبروهم ويذكروهم حتى تنكسر ثورة الفتنة ، بل يرتفع الفساد بالكلية ، ولا أقلّ من ارتداع بعض منهم ، ولو قالوا لثقل .

هذا ، مع ما في جميع ذلك من استلزام كون ذلك حينئذٍ ممّا لم يكن معروفاً ولا مسلماً ، فلا يمكن الاحتجاج به ، بل ولا تصحيحه ، فافهم .
ثم إنّ بعضاً منهم ذكر توجيهها لهذه التمحلات ، وقد صرح به التفتازاني ، وهذا كلامه : قال في شرح المقاصد : ما وقع بين الصحابة من المحاربات والمشاجرات على الوجه المسطور في كتب التواريخ ، والمذكور على ألسنة الثقات دلّ بظاهره على أنّ بعضهم قد حاد عن طريق الحقّ ، وبلغ حدّ الظلم والفسق ، وكان الباعث عليه الحقد والعناد ، والحسد

(١) انظر : الصراط المستقيم ٣ : ١٦٢ ، وفردوس الأخبار ٢ : ٢٦٥ / ٢٦٥ ، والمقاصد الحسنة : ٤٣٢ / ٢٣٧ .

واللداد ، وطلب الملك والرئاسات ، والميل إلى اللذات والشهوات ؛ إذ ليس كل صحابيٍّ معصوماً ، ولا كلٌّ من لقي النبي ﷺ بالخير موسوماً ، إلا أن العلماء لحسن ظنهم بأصحاب رسول الله ﷺ ذكروا لها محامل وتأويلات بما يليق ، وذهبوا إلى أنهم محفوظون عما يوجب التضليل والتفسيق صوتاً لعقائد المسلمين من الزيغ والضلالة في حق كبار الصحابة ، سيما المهاجرين منهم والأنصار ، المبشرين بالثواب في دار القرار . وأما ما جرى بعدهم من الظلم على أهل بيت النبي ﷺ فمن الظهور بحيث لا مجال للإخفاء ، ومن الشناعة بحيث لا اشتباه على الآراء ، ويكاد يشهد به الجماء العجماء ، ويبكي له من في الأرض والسماء ، وتنهّد منه الجبال ، وتنشقّ منه الصخور ، ويبقى سوء عمله على كثر الدهور ، فلعنة الله على من باشر أو رضي أو سعى ، ولعذاب الآخرة أشدّ وأبقى .

قال : فإن قيل : من علماء المذهب من لا يجوز اللعن على يزيد ، مع علمهم بأنه يستحق ما يربو على ذلك ويزيد . قلنا : تحامياً عن أن يرتقى إلى الأعلى فالأعلى ، كما هو شعار الروافض ، يروى في أدعيتهم ويجري في أنديتهم ، فرأى المفتون بأمر الدين إجماع العوام بالكلية طريفاً إلى الاقتصاد في الاعتقاد ، بحيث لا تزل الأقدام عن السواء ، ولا تضلّ الأفهام بالأهواء ، وإلا فمن يخفى عليه الجواز والاستحقاق ؟ وكيف لا يقع عليهما الاتفاق ؟ وهذا هو السرّ فيما نُقل عن السلف من المبالغة في مجانبة أهل الضلال ، وسدّ طريق لا يؤمن أن يجرّ إلى الغواية في المآل ، مع علمهم بحقيقة الحال وجليّة المقال^(١) . انتهى كلامه .

ولعمري ! إنّه أراد أن يستر ففضح ، وأن ينصح فافتضح ، فإنّه اعترف

أولاً بما هو الواقع القادح للتعديل - الذي مرَّ أنه قول الأكثر - من صدور المفساد والقوادح الموجبة للفسق والظلم والضلال من جماعة من الصحابة، وأن سببه ما مرَّ في المقدمة من الحقد والعناد، والميل إلى الدنيا وزخارفها، ثم أراد توجيه قولهم بتعميم التعديل، فقال ما ظاهره: إن العلماء تعمّدوا ارتكاب ذلك القول والتمحلات مع اطلاعهم على المنافي لسبق حسن ظنّهم بالصحابة، وحذراً عن جرأة الناس بعد تفسيق هؤلاء على تفسيق الكبار، سيّما المهاجرين والأنصار المبشّرين بالخلاص من النار.

ولا يخفى أنه حينئذٍ كالصريح في أن علماءهم قد يتعمّدون بإنكار ما علموا صدقه، لتصحيح ما ينفعهم، مع أنه هاهنا لا يجدي نفعاً؛ لأنَّ حسن الظنّ المذكور إذا تبين كونه وهماً وجب الرجوع عنه، لا ارتكاب التمحلات الباطلة فيه، وأي تأويل يليق بما صدر من معاوية وأشباهه عند ذي الإنصاف والدين غير زيغته عن شريعة سيّد المرسلين؟

فأمّا كبار الصحابة: فالذين ثبتت وتحققت في حقهم البشارة، كسلمان وأبي ذرّ وعمار وأمثالهم، فالحمد لله لم يُنقل فيهم شيء يحتاج إلى التأويل، ومعلوم أيضاً أن النبي ﷺ ما لم يطمئنَّ خاطره من طرفهم بعدم صدور فساد محبط لم يصرح بالبشارة لهم، ومن لم يتيقن ورود ذلك فيه فحكمه حكم غيره في لزوم تحقيق حاله، كما مرَّ مراراً.

وسائر الكبار فمن لم يكن في مقام التهمة، ولم يُنقل فيه قادح، فأَيّ سفية يفسقه بفسق غيره، حتّى يحتاج في الدفع عنه إلى إنكار فسق الغير؟ وقد قال عزّ وجلّ: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾^(١)، ومن لم يكن كذلك

(١) سُوْر: الأنعام ٦ : ١٦٤، والإسراء ١٧ : ١٥، وفاطر ٣٥ : ١٨، والزمر ٣٩ : ٧.

فثبوت القادح فيه يقده كل مَنْ كان ، كما تبين ، وقد قال سبحانه : ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ﴾ (١) .

اللهم إلا أن يقولوا تحكماً وباشتهاء أنفسهم : إن المراد بالكبار أهل بيعة السقيفة ، وإنهم من حيث إننا تبعنهم في المذهب وصدقناهم في فعلهم مأمونون عن الزيف ، معصومون عن القدح ؛ بحيث لا يجوز القدح في فعل من أفعالهم ، بل ولا في فعل مَنْ ترتبت أفعاله على أفعالهم ولو كان ظاهر الفساد ، واضح الصدور عن العناد ، ويقولوا : إننا لا نعبأ بما نقل عنهم العلماء من القوادح ، ولا ننظر إلى الآيات ولا الأخبار الدالة على خلاف ما التزمنا ، بل كل مَنْ لم يتبع ما قلناه وتمسك بما يظهر من تلك المنقولات والآيات والأخبار وإن كثرت جداً فهو رافضي خبيث خارج عن الدين ، فإنه حينئذٍ لا جواب لكلامهم .

ولا يخفى أن كلامه الأخير أيضاً من هذا القبيل بل أوضح ؛ لأن خلاصة مضمونه يرجع إلى أنه لا شك في صدور الظلم العظيم الذي ينبغي أن تبكي منه السماء والأرض على أهل بيت رسول الله ﷺ ، سيما من يزيد بن معاوية وسائر الخلفاء الذين ترتبت خلافتهم على أفعال السلف وخلافتهم ، وأنه لا ريب في كونهم ملعونين من هذه الجهة ، لكن جماعة من العلماء تعمدوا بإبطال حكم الله وإسقاطه هاهنا من وجوب اللعن ، ومعاودة أعداء الله ورسوله وظالمي أهل بيته ﷺ وقاتليهم ، سيما سيد شباب أهل الجنة وريحانة رسول الله ﷺ ، مع ورود النصوص فيه (٢) أيضاً

(١) سورة الحجرات ٤٩ : ١٣ .

(٢) انظر : مدينة المعاجز ٤ : ١٠٦ ، بحار الأنوار ٤٤ : ٢٢/٢٦٤ ، تاريخ بغداد ٣ :

بالخصوص ، فأفتوا متعمدين بمخالفة أمر الله ورسوله ﷺ بعدم جواز لعنهم^(١) وذكر شنائع أفعالهم وقبائح أعمالهم ، مانعين عن بغضهم ومعاداتهم لأجل أن لا يتفطن الناس كما تفطن الشيعة بأن منشأ هذه المفساد كلها ما صدر في الصدر الأول من إخراج الخلافة من بيت رسول الله ﷺ ، وأمثال ذلك مما يأتي في المقالة الثانية عشرة ، فيشاركوهم مع هؤلاء في الطعن واللعن ، فيخرجوا بذلك عما مضى عليه آباؤهم وأسلافهم وكبرائهم ، حتى أنهم منعوهم عن معايشة مخالفي طريقتهم حذراً من أن يبينوا لهم ما يوهن أساس مذهبهم ، هذا خلاصة مآل كلامه وإن موهه بالتعبير على نوع من الإبهام ، ليستر مهما تيسر بشاعة الكلام وشناعة المرام ، والله يهدي من يشاء إلى صراط مستقيم .

وإذ قد تبين ما ذكرناه هاهنا ، وعرفت أيضاً ما قد بيناه في الفصل الثاني من الباب الثاني من المقدمة من منقولات كثيرة عن أحوال الصحابة وغيرهم ، وكذا آيات عديدة وروايات كثيرة دالة كلها على خلاف ما ذكر هؤلاء من خيرية الجميع وينادي بوجود الأخيار فيهم ، والأشرار والمنافقين والفجار والمائلين إلى الدنيا والمفسدين فيها والجاهلين وضعفاء الدين وأمثال ذلك فالآن نذكر هاهنا أيضاً من سائر الروايات التي تدل على هذا المطلب ما يشتمل على تصريح وروده في الصحابة بل كبارهم ، بل في بعض الأزواج أيضاً ، ثم نذكر خصوص جماعة من أخيار الصحابة وأشرارهم بأسامهم وصفاتهم ، وبيان ما يدل على أحوالهم ، حتى لا يبقى شك ولا شبهة في توهم المشبئين بما ذكرناه في عنوان هذه المقالة من

(١) إحياء علوم الدين ٣ : ١٢٥ ، الصواعق المحرقة : ٣٣٣ .

تعديل الصحابة ، وستأتي أيضاً مؤيدات في الخاتمة وفي الختام ، فإننا نذكر في الختام كلاماً شافياً في مَنْ من يوجب السكوت عنهم بطوله وبسطه ، فلا تغفل .

ولتقدّم هاهنا ما تواتر وروده عن النبي ﷺ عند العامة والخاصة من أحاديث ذكر الحوض ووصف الكوثر؛ لصحتها وصراحتها وموافقتها لكتاب الله ، كقوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَىٰ عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئاً وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ﴾ (١) الآية ، وأمثالها .

قال البخاري في صحيحه : حدثنا محمد بن يوسف ، قال : حدثنا سفيان ، عن المغيرة بن النعمان ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، قال : قال رسول الله ﷺ : «تحشرون حُفَاءَ عُرَاءِ غُرْلًا» ثم قرأ : ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدًّا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ (٢) ، قال : «فأول مَنْ يُكسى إبراهيم عليه السلام ، ثم يُؤخذ برجال من أصحابي ذات اليمين وذات الشمال ، فأقول : أصحابي ، فيقال : إنهم لن يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم ، فأقول كما قال العبد الصالح عيسى بن مريم : ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيداً مَّا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ (٣)» (٤) .

وقد روى مثله بأدنى تفاوتٍ في العبارة البخاريُّ أيضاً في باب آخر ،

(١) سورة آل عمران ٣ : ١٤٤ .

(٢) سورة الأنبياء ٢١ : ١٠٤ .

(٣) سورة المائدة ٥ : ١١٧ .

(٤) صحيح البخاري ٤ : ٢٠٤ .

والسند هكذا: حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ ، قَالَ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، قَالَ : أَخْبَرَنَا الْمَغِيرَةُ بْنُ النُّعْمَانَ ، عَنْ سَعِيدٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ^(١) ، الْخَبِيرِ .

ورواه بهذا السند الأخير صاحب الاستيعاب فيه مثل ما ذكره البخاري ^(٢) .

وروى البخاري أيضاً عن أبي هريرة ، عن ابن المسيَّب ، عن أصحاب النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : «يُرَدُّ عَلَيَّ الْحَوْضُ رَجَالًا - وَفِي رِوَايَةٍ : رَهْطٌ مِنْ أَصْحَابِي - فَيُجْلَوْنَ عَنْهُ فَأَقُولُ : يَا رَبِّ ! أَصْحَابِي ، فَيَقُولُ : إِنَّكَ لَا عِلْمَ لَكَ بِمَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ ، إِنَّهُمْ ارْتَدَّوْا عَلَيَّ أَذْيَارَهُمُ الْقَهْقَرَى» ^(٣) .

وقال ابن الأثير في نهايته : وفي حديث الحوض : «يُرَدُّ عَلَيَّ رَهْطٌ مِنْ أَصْحَابِي فَيُجْلَوْنَ عَنِ الْحَوْضِ» ، هكذا روي في بعض الطرق ، أي : يُطْرَدُونَ وَيُنْفَوْنَ ^(٤) . انتهى كلامه .

وفي صحيح البخاري عن أبي وائل ، عن عبدالله ، عن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «أَنَا فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ وَلَيُرْفَعَنَّ مَعِيَ رَجَالٌ مِنْكُمْ ثُمَّ لِيُخْتَلَجَنَّ دُونِي فَأَقُولُ : يَا رَبِّ أَصْحَابِي ، فَيَقَالُ : إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ» ^(٥) .

ورواه أيضاً عن أبي وائل ، عن حذيفة ، عنه ﷺ ^(٦) .
وروي في الصحيح المذكور أيضاً : «إِنَّ عَرْضَ الْحَوْضِ كَمَا بَيْنَ أَيْلَةٍ

(١) صحيح البخاري ٦ : ٦٩ .

(٢) انظر : الاستيعاب ١ : ١٦٤ .

(٣) صحيح البخاري ٨ : ١٥٠ .

(٤) النهاية لابن الأثير ١ : ٢٩١ .

(٥) صحيح البخاري ٨ : ١٤٨ .

(٦) صحيح البخاري ٨ : ١٤٨ - ١٤٩ .

وصنعاء اليمن»^(١)، وفي رواية: «ما بين أيلة والمدينة»^(٢).

وفي الصحيح المذكور عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «بينا أنا نائم إذا زُمرَة حتّى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم، فقال: هلمّ، فقلت: أين؟ قال: إلى النار والله، قلت: وما شأنهم؟ قال: إنهم ارتدّوا بعدك على أدبارهم القهقري، ثمّ إذا زمرة حتّى إذا عرفتهم خرج رجل من بيني وبينهم فقال: هلمّ، فقلت: إلى أين؟ قال: إلى النار والله، قلت: ما شأنهم؟ قال: إنهم ارتدّوا على أدبارهم القهقري، فلا أراه يخلص منهم إلّا مثل همل النعم»^(٣).

قال ابن الأثير في نهايته: وفي حديث الحوض: «ولا يخلص منهم إلّا مثل همل النعم»، الهمل: ضوالّ الإبل، أي: إنّ الناجي منهم قليل في قلّة النعم الضالّة^(٤).

ونقل السيوطي في جامعه الكبير من صحيح البخاري ومسلم، ومسند ابن حنبل جميعاً، عن أنس بن مالك، وحذيفة بن اليمان، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «ليردنّ عليّ أناس من أصحابي الحوض، حتّى إذا رأيتهم وعرفتهم اختلجوا دوني فأقول: يا ربّ، أصحابي أصحابي - وفي رواية: أصحابي أصحابي - فيقال لي: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك»^(٥).

ومن المسند المذكور عن رجلٍ من الصحابة، عن ابن مسعود، عن

(١) صحيح البخاري ٨ : ١٤٩ .

(٢) صحيح مسلم بشرح النووي ١٥ : ٥٧ .

(٣) صحيح البخاري ٨ : ١٥٠ - ١٥١ .

(٤) النهاية لابن الأثير ٥ : ٢٧٤ .

(٥) جامع الأحاديث ٢ : ٤٧٧٦/١٩١، صحيح البخاري ٨ : ١٤٩، صحيح مسلم ٤ :

٢٣٠٤/١٨٠٠، مسند أحمد ٤ : ١٣٥٧٩/١٩٥، و٦ : ٢٢٧٧٩/٥٣٦ .

النبي ﷺ أنه قال في حديث له: «ألا وإني مستنقذ أناساً، ومستنقذ مني أناس فأقول: يا رب، أصحابي، فيقول: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك»^(١).
ومن الصحيحين والمسند، عن ابن مسعود أيضاً، ومن كتاب ابن أبي شيبة، عن حذيفة، كلاهما عن النبي ﷺ، قال: «أنا فرطكم على الحوض ولأنازعن أقواماً ثم لأغلبن عليهم فأقول: يا رب، أصحابي، فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك»^(٢).

ومن الصحيحين عن ابن أبي مليكة، عن أسماء بنت أبي بكر، ومن صحيح مسلم، ومسند أحمد عن عائشة، كلتاهما عن النبي ﷺ، قال: «إني على الحوض حتى أنظر من يرد علي منكم، وسيؤخذ أناس دوني، فأقول: يا رب، مني ومن أمتي، فيقال: هل شعرت ما عملوا بعدك؟ والله ما برحوا بعدك يرجعون على أعقابهم»^(٣).

قال الراوي - كما في البخاري - : كان ابن أبي مليكة راوي الحديث عن أسماء يقول: اللهم إنا نعوذ بك أن نرجع على أعقابنا أو نفتن عن ديننا^(٤).

ومن الصحيحين والمسند عن سهل بن سعد، وأبي سعيد الخدري، كلاهما عن النبي ﷺ، قال: «إني فرطكم على الحوض، من مر به شرب

(١) مسند أحمد ٦ : ٥٧٢ - ٥٧٣ / ٢٢٩٨٦ / ٥٧٣ ، جامع الأحاديث ١ : ٣٨٦ / ٨١ .

(٢) صحيح البخاري ٨ : ١٤٨ ، ٩ : ٥٨ ، صحيح مسلم ٤ : ٢٢٩٧ / ١٧٩٦ ، المصنف لابن أبي شيبة ١٥ : ١٩٠٢٤ / ٣١ باختصار ، مسند أحمد ١ : ٣٦٣٢ / ٦٣٥ ، ٧٠١ - ٤٧٧٧ / ١٩٢ : ٢ .

(٣) صحيح البخاري ٨ : ١٥١ - ١٥٢ ، صحيح مسلم ٤ : ٢٢٩٣ / ١٧٩٤ ، وفي مسند أحمد ٧ : ٢٤٣٨٠ / ١٧٥ بتفاوت .

(٤) صحيح البخاري ٨ : ١٥٢ .

- وفي رواية: مَنْ مَرَّ عَلَيَّ شَرِبَ - وَمَنْ شَرِبَ لَمْ يَظْمَأْ أَبَداً، وليردُنْ عَلَيَّ أقوام أعرفهم ويعرفوني، ثم يحال بيني وبينهم فأقول: إنهم مني، فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول: سحقاً سحقاً لمن بدل بعدي». وفي رواية: «لمن غيّر بعدي»^(١).

وقد روى هذا الخبر في الاستيعاب بإسناد قوي، وهو في صحيح البخاري أيضاً عن محمد بن مطرف هكذا قال: حدّثنا أبو حازم، عن سهل ابن سعد، قال: قال النبي ﷺ: «إِنِّي فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ» وذكر الحديث إلى قوله ﷺ: «فِيحَالُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ» ولم يذكر «فأقول: إنهم مني» إلى آخر الحديث، ثم قال: وقال أبو حازم: فسمعني النعمان بن أبي عيَّاش، فقال: هكذا سمعت من سهل؟ قلت: نعم، قال: فإني أشهد على أبي سعيد الخدري أنني سمعته وهو يزيد فيها قوله ﷺ: «فأقول: إنهم مني» فذكر تمام الحديث إلى آخره، ثم قال في الاستيعاب: والآثار في هذا المعنى كثيرة قد تقيمتها في ذكر الحوض من كتاب التمهيد^(٢)، انتهى.

وذكر السيوطي أيضاً من الكتاب الكبير للطبراني، وكتاب الإبانة لأبي نصر السجزي، وكتاب الزيادات لعبدالله بن أحمد بن حنبل، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ قال: «أنا آخذ بحجزتكم عن النار، أقول: اتقوا النار، اتقوا الحدود، فإذا متّ تركتكم وأنا فرطكم على الحوض، فمن ورد فقد أفلح، ويؤتى بأقوام فيؤخذ بهم ذات الشمال فأقول: يا رب، أمّتي،

(١) صحيح البخاري ٨: ١٤٩ - ١٥٠، صحيح مسلم ٤: ١٧٩٣، ح ٢٢٩٠ وذيله، مسند أحمد ٦: ٢٢٣١٥/٤٥٦.

(٢) الاستيعاب ١: ١٦٣ - ١٦٤، صحيح البخاري ٨: ١٤٩ - ١٥٠، وانظر: التمهيد ٢: ٢٩١ وما بعدها.

فيقول: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، إنهم لن يزالوا بعدك يرتدون على أعقابهم»^(١).

وقد روى الطبراني هذا الخبر مرة أخرى بهذا السند أيضاً لكن بتفاوت يسير في العبارة^(٢).

ومن صحيحي البخاري ومسلم، وكبير الطبراني، وكتاب ابن المبارك، عن عقبه بن عامر، عن النبي ﷺ قال: «إني لكم فرط، وأنا عليكم شهيد، وإن موعدكم الحوض، وإني لأنظر إليه وأنا في مقامي هذا، وإني لا أخشى عليكم أن تشركوا بالله بعدي، ولكن أخشى عليكم الدنيا أن تنافسوا فيها»^(٣).

وقد رواه أيضاً بهذا السند البخاري مرة أخرى، وفيه: «ولكنني أخاف عليكم الدنيا أن تنافسوها» وأنه قال ذلك في آخر عمره ﷺ كأنه مودع^(٤). وكذا رواه ضياء الدين المقدسي في كتابه المسمى بالمختارة، لكن بزيادة بعد الحوض، وهي قوله: «وإن عرضه كما بين أيلة والجحفة»، وبزيادة في الأخير بعد قوله: «تنافسوا فيها»، وهي قوله ﷺ: «وتقتلوا فتهلكوا كما هلك من كان قبلكم»^(٥).

(١) المعجم الكبير للطبراني ١١: ٩٥٣/٣٣، ولا يوجد لدينا كتابا الإبانة والزيادات، جامع الأحاديث ٣: ٨٦٥٢/٢٨٣.

(٢) المعجم الكبير للطبراني ١٢: ١٢٥٠٨/٧١.

(٣) صحيح البخاري ٥: ١٢٠، صحيح مسلم ٤: ٢٢٩٦/١٧٩٥، المعجم الكبير للطبراني ١٧: ٢٧٨، ٧٦٧/٢٧٩ و٧٦٨، كتاب الزهد لابن المبارك: ٥٠٤/١٧٣، جامع الأحاديث ٣: ٨٣٥٣/٢٣٤، و٢٤٧-٨٤٣١/٢٤٨.

(٤) انظر: صحيح البخاري ٨: ١٥١.

(٥) لم نعرث عليه في الأحاديث المختارة، ونحوه في مسند أبي يعلى ٣: ٢٨٦ - ١٧٤٨/٢٨٧.

وروى الترمذي في صحيحه بثلاثة أسانيد بتفاوت يسير في العبارة ، وكذا روى النسائي في صحيحه ، وابن الأثير في جامع الأصول ، كلٌ بسنده عن كعب بن عجرة ، وقد صرح الترمذي بأنه حديث صحيح ، قال كعب : خرج إلينا رسول الله ﷺ ونحن تسعة ، خمسة وأربعة ، أحد العددين من العرب والآخر من العجم ، قال : «اسمعوا ، إنه سيكون بعدي أمراء فمن دخل عليهم فصدّقهم بكذبهم وأعانهم على ظلمهم فليس مني ولست منه ، وليس بوارِدِ عليّ الحوض ، ومن لم يدخل عليهم» - وفي رواية : «ومن دخل عليهم» . وفي أخرى : «ومن دخل عليهم أو لم يدخل» - «فلم يصدّقهم بكذبهم ولم يُعَنِّهم على ظلمهم فهو مني وأنا منه ، وهو وارد عليّ الحوض»^(١) .

وقد ذكرنا مثله عن كعب ، وعن حذيفة أيضاً من كتابي الطبراني والضياء المقدسي ، ومسند ابن حنبل جميعاً في الفصل الثاني من الباب الثاني من المقدمة ، مع ما يناسبه من سائر الأخبار ، على أنّ الأخبار من هذا القبيل كثيرة وقد مرّ أكثرها ، ومنّ لاحظ ما ذكرناه ها هنا بعضاً مع بعض لم يبق له شكٌ في عدم إمكان تخصيص هذه الأخبار بغير الصحابة ، بل المراد إماما الصحابة أو هم وغيرهم ، كمن مشى مشيهم من بعدهم ، وكذا لا يمكن التخصيص ببعض آحاد الصحابة كمالك بن نويرة ، وبشر بن أرطاة ، وذو الخويصرة ، ونحو ذلك ، كما توهمه بعض ؛ لما في بعضها من الدلالة على خلاف ذلك كما يظهر عند المتأمل الصادق ، مع أنّ في بعض

(١) الجامع الصحيح (سنن الترمذي) : ٤ : ٥٢٥ - ٢٢٥٩/٥٢٦ ، السنن الكبرى للنسائي : ٤ : ٧٨٣١/٤٣٥ ، سنن النسائي (المجتبى) : ٧ : ١٦١ ، جامع الأصول : ٤ :

الأخبار الماضية والآتية ما ينادي بخلاف ذلك، بل فيها ما هو صريح في دخول الرؤساء منهم تحت هذا الخطر^(١).

منها: ما رواه مالك بن أنس في كتاب الموطأ في ذكر الشهداء في سبيل الله برواية يحيى بن يحيى عنه، قال: حدثني مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبد الله بلغه أن رسول الله ﷺ قال لشهداء أحد: «هؤلاء أشهد عليهم» - وفي رواية: «أنا شهيد عليهم»^(٢) - فقال أبو بكر الصديق: «لسنا يا رسول الله! بإخوانهم؟ أسلمنا كما أسلموا، وجاهدنا كما جاهدوا، فقال ﷺ: «بلى، ولكن لا أدري ما تحدثون بعدي» فبكى أبو بكر ثم بكى ثم قال: «أنتا لكائنون بعدك؟!»^(٣).

ومنها: ما رواه أحمد بن حنبل في مسنده، والطبراني في كتابه الكبير، عن أم سلمة، عن النبي ﷺ أنه قال لها: «إن من أصحابي من»

(١) فإن في بعضها وإن لم يرد التصريح بالصحابة ولكن البعض الآخر صريح، مع اشتغال بعض منها على ما هو كالصريح، كقوله ﷺ: «يعرفوني وأعرفهم» وأمثاله، وكذا قوله ﷺ: «لن يزالوا مرتدين على أعقابهم منذ فارقتهم» يفسر ما اشتمل على إحدائهم بعده بأنه من حين وفاة النبي ﷺ، وأن المعاقب من أحدث، لا مثل مالك ابن نؤيرة وأمثاله، وأن المراد الأمانة والمنافسات الدنيوية ونحوها كما قال ﷺ: «لا أخشى عليكم أن تُشركوا» يعني: صريحاً «ولكن أخشى عليكم الدنيا» والأمانة عمدة الأمور الدنيوية. وبالجملة، من يلاحظ بعضها مع بعض بغير حمية يفهم أن العمدة حكاية الخلافة التي صارت أم الفساد في العالم؛ ضرورة ترتب ما سواها عليها وأنها التي حدثت حين مفارقة النبي ﷺ، ومعلوم أيضاً أن تخويف النبي ﷺ إياهم وإخبارهم بذلك الكلام ليس من جهة الفسق؛ إذ شفاعته للفساق، فلا محالة سببه يكون أمراً أعظم من الفسق، فافهم. منه عفي عنه.

(٢) المغازي للواقدي ١: ٣١٠، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٥: ٣٨.

(٣) الموطأ ٢: ٤٦١ - ٤٦٢/٣٢.

لا يراني بعد أن أموت أبدأ»^(١). وفي رواية: «مَنْ لا أراه ولا يراني»^(٢) الخبر.

وهذا الخبر رواه جماعة في كتبهم منهم الموصلي في مسنده، ومنهم صاحب كتاب الأربعين من الأربعين، وصاحب الاستيعاب، وابن عساكر، وفي أكثرها مذكور مفصلاً بسند قوي عن الأعمش، عن شقيق، وعن مسروق، بل بأسانيد عديدة هكذا: دخل عبدالرحمن بن عوف يوماً على أم سلمة فحدثته الحديث، فخرج من عندها مذعوراً، حتى دخل على عمر، فقال له: أما تسمع ما ترويه أم سلمة؟ وذكر له الحديث، فاضطرب عمر، وقام يشتد حتى دخل عليها، فسألها عما أخبره به عبد الرحمن، فذكرت له الحديث، فقال لها عمر: أنشدك الله، أمنهم أنا؟ فقالت: لا، ولن أبرئ أحداً بعدك^(٣). وفي رواية: ولن أقول لأحدٍ بعدك^(٤)، الخبر.

ولا يخفى أن أبا بكر في الخبر الأول، وعبد الرحمن وعمر في الخبر الأخير لو جزموا بنجاتهم وكونهم من أهل الجنة خالصين من تلك المخاطرات، كما ادعى لهم أتباعهم؛ للأخبار التي نقلوها في كمال عظم شأنهم يوم القيامة ولغير ذلك من كونهم من العشرة المبشرة، وممن لا يؤاخذ عند الله بشيء؛ حيث زعموا أن البدرين كذلك، لم يتشوشوا بهذا الحديث الذي سمعت، حتى أن أبا بكر الذي يزعم أتباعه [أنه] أحب الصحابة إلى النبي ﷺ وأعزهم عليه وأجلهم لديه بكى ذلك البكاء الشديد

(١) مسند أحمد ٧: ٢٦١١٩/٤٤١، المعجم الكبير للطبراني ٢٣: ٣١٧ - ٧١٩/٣١٨.

(٢) مسند أحمد ٧: ٢٦٠٠٩/٤٢٣.

(٣) مسند أبي يعلى ١٢: ٧٠٠٣/٤٣٦، الاستيعاب ٢: ٨٤٨ - ٨٤٩، تاريخ مدينة

دمشق ٤٤: ٣٠٧، مسند أحمد ٧: ٢٥٩٥٠/٤١٣.

(٤) الاستيعاب ٢: ٨٤٨، المعجم الكبير ٢٣: ٩٤١/٣٩٤.

لَمَّا فُهِمَ احتمال الخطر في حقِّه فلم يُجِبْهُ النَّبِيُّ ﷺ بما يطمئنُّ به قلبه ويتسلَّى به ، ولو على سبيل الإجمال ، كما كان مع عليِّ بن أبي طالب عليه السلام بعكس ذلك ، فيخبره دائماً بعظم شأنه في الآخرة ، وأتته أوَّل مَنْ يرد عليه ، وأتته صاحب لوائه ، وساقى حوضه ، وأمثال ذلك ممَّا مرَّ في مناقبه ، حتَّى أتته لم يقل في حقِّه أبداً إلا خيراً ، كما عليه إجماع المسلمين ، بل ربَّما كان حينئذٍ الواجب على النَّبِيِّ ﷺ أن لا يواجه أبا بكر بهذا ، بل ولا بأقلَّ من هذا الكلام ؛ لئلا يكون فتح باب شبهة على أعدائه ، فافهم .

وكذلك عمر لما رأى اضطراب عبد الرحمن كان عليه أن يذكره بحديث بشارة العشرة ، بل يُذكر نفسه به وبغيره ممَّا أشرنا إليه ، حتَّى لا يضطرب ذلك الاضطراب الذي سلب عنه نُبُوِّه ؛ بحيث ذهل عن البرهان القاطع الذي كان بيناً عنده من استحالة احتمال كونه مصداق ذلك الحديث إذا كان له ما بيده من الإمامة والخلافة ، وتصريحات النَّبِيِّ ﷺ بكونه خير الخلق بعد الأنبياء ، وسيّد كهول أهل الجنَّة ، وسائر البشارات والفضائل التي نقلها أتباعه فيه ، بحيث صار أدنى لوازمها دخول الجنَّة ورؤية النَّبِيِّ ﷺ ، كما كان عليُّ بن أبي طالب كذلك ، وكان عليه السلام يكرِّر قوله : متى يبعث أشقاها؟ متى ألقى الأحبة محمداً عليه السلام وحزبه؟ حتى أتته لما ضربه ابن ملجم لعنه الله ، قال : «فزت وربَّ الكعبة»^(١) ، وأمثال هذه الأشياء منه كثيرة قد مضت في مناقبه ، وكما كان كذلك النَّبِيُّ ﷺ لما بكت فاطمة عليه في مرضه ، فقالت : «وا أبتاه ! وا أبي !» ، فقال لها : «لا كرب على أبيك بعد

(١) الإمامة والسياسة ١ : ١٨٠ ، جمل أنساب الأشراف ٣ : ٢٥٩ ، مقتل ابن أبي الدنيا : ٢٠٣٩ ، الاستيعاب ٣ : ١١٢٥ ، إحياء علوم الدين ٤ : ٤٧٩ ، تاريخ مدينة دمشق ٤٢ : ٥٦١ ، أسد الغابة ٣ : ٦١٨ ، سبل الهدى والرشاد ١١ : ٣٠٧ .

اليوم»^(١).

وبالإسناد إلى بلال كما نقل في الشفاء: إِنَّهُ لَمَّا احْتَضَرَ نَادَتْ امْرَأَتُهُ
وَاحْزَنَاهُ! فَقَالَ: وَاطْرِبَاهُ! غَدًا أَلْقَى الْأَحْبَةَ مُحَمَّدًا ﷺ وَحَزَبَهُ^(٢).

وكذلك لَمَّا احْتَضَرَ أَبُو ذَرٍّ بَكَتْ امْرَأَتُهُ، فَقَالَ لَهَا: أَبْشِرِي، فَإِنِّي
سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّهُ يَشْهَدُ دَفْنِي عَصَابَةً مِنَ الْمُؤْمِنِينَ»
فَجَاءَتْ امْرَأَتُهُ إِلَى الطَّرِيقِ، فَإِذَا بِمَالِكِ الْأَشْجَرِيِّ وَابْنَ مَسْعُودٍ وَجَمَاعَةٍ
مَعَهُمَا^(٣)، الْخَبِيرَ.

وقد ورد أمثال هذا الكلام من جماعة من خيار الصحابة عند موتهم،
كعَمَارٍ وَالْمِقْدَادِ وَغَيْرِهِمَا، كَمَا وَرَدَ ضِدَّهُ عَنِ أَضْدَادِهِمْ، كَمَعَاوِيَةَ وَعَمْرُو
ابن العاص وعائشة، وأمثالهم، حتَّى روى جماعة أنَّ عائشة مهما ذكرت
فعلها في الجمل بكت حتَّى ابتلَّ خمارها، وكانت تقول: وَدَدْتُ أَنِّي مَتَّ
قَبْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ بَعْشَرِينَ سَنَةً، وَتَقُولُ: يَا لَيْتَنِي كُنْتُ نَسِيًا نَسِيًّا^(٤)، فَافْهَمُ.
وَأَمَّا مَا أَجَابَتْهُ بِهِ أُمُّ سَلْمَةَ مِنْ قَوْلِهَا: لَا، لَمَّا أَنْشَدَهَا بِقَوْلِهِ: أَمِنْهُمْ
أَنَا؟ فَلَا يَفِيدُ شَيْئًا؛ إِذْ مَعْلُومٌ أَوْلَا أَنَّ سَمَاعَهَا هَذَا الْكَلَامَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ
وَرَوَايَتُهَا إِيَّاهُ عَنْهُ لَا يَدُلُّ عَلَى كِمَالِ مَعْرِفَتِهَا وَإِحَاطَةِ عِلْمِهَا بِجَمِيعِ أَشْخَاصِ
مَصْدَاقِ هَذَا الْحَدِيثِ؛ بِحَيْثُ تَعَلَّمَ كَلًّا مِنَ الدَّخْلِ وَالْخَارِجِ عِلْمًا قَطْعِيًّا.

(١) تفسير فرات الكوفي: ٧٥٥/٥٨٦، مسند أبي يعلى ٥: ١٥٦ - ٢٧٦٩/١٥٧.

تاريخ بغداد ٦: ٢٦٣، الشامائل المحمدية: ٣٩٨/٣٣٩.

(٢) الشفا بتعريف حقوق المصطفى ٢: ٥٣.

(٣) مسند أحمد ٦: ٢٠٩٥٦/٢٠٩، الاستيعاب ١: ٢٥٣، تاريخ مدينة دمشق ٦٦:

٢٢٠، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٥: ٩٩ - ١٠٠.

(٤) يُنْظَرُ: الْمَصْنُفُ لِعَبْدِ الرَّزَّاقِ ١١: ٢٠٦١٦/٣٠٧، تاريخ بغداد ٩: ١٨٥، المناقب

للخوارزمي: ٢٢٠/١٨٢، عمدة القاري ١٥: ٥٠، تاريخ ابن خلدون ٤: ١٠٨٦.

نعم ، ربّما أمكنها الاستنباط بحسب الحدس والتخمين ، وهو ليس بشيء .

وثانياً : معلوم أيضاً أنّه لم يكن يتيسّر لأُمّ سلمة بل ولا لغيرها أن تواجهه مثل عمر ، لاسيّما في خلافته وعين شوكته وسلطنته بغير ما أجابته به ، كيف لا ؟ ورسول الله ﷺ لم يكن من عادته أن يصرّح ، بل لم يكن يرضى بتصريح أحد لاسيّما مواجهةً بعيبٍ سهلٍ لشخصٍ بخصوصه فضلاً عن مثل هذا الشيء .

ثمّ لو تنزلنا عن حكاية عمر فعبد الرحمن أيضاً من الكبراء عند الجمهور ، ومن العشرة على المشهور ، على أنّ ما سيأتي في الختام ، بل في غيره أيضاً من الكلمات التي نقلوها عن جمع من كبار الصحابة لاسيّما أبي بكر وعمر سيّما عند الموت تنادي بأنّهم كانوا كالقاطعين بأنّهم على خطر ، والجازمين بأنّهم الواردون على الشرّ ، ولا أقلّ تدلّ على شكّ زائد لهم في حسن أحوالهم وأفعالهم ، بل ظنّهم بالسوء ؛ بحيث كأنّه وردت هذه الأخبار فيهم ، ولم ترد لهم بشارة تدفعها عنهم ، وذلك كقول أبي بكر : ليتني لم أكشف بيت فاطمة (١) ، وأمثاله .

وقوله : وددت أنّي كنت شجرة مرّ عليّ جمل فأخذني فأدخلني فاه فلاكني ، ثمّ ازدردني فأخرجني بعراً ولم أكن بشراً (٢) .

(١) تاريخ الأمم والملوك للطبري ٣ : ٤٣٠ ، الأحاديث المختارة ١ : ١٢/٨٩ ، المعجم الكبير للطبراني ١ : ٤٣/٦٣ ، تاريخ مدينة دمشق ٣٠ : ٤١٨ ، ٤٢٠ و ٤٢١ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢٠ : ٢٤ ، تاريخ الإسلام للذهبي (عهد الخلفاء الراشدين) : ١١٧ - ١١٨ ، جامع الأحاديث ١٣ : ٣٥١/١٠١ ، كنز العمال ٥ : ١٤١١٣/٦٣١ .

(٢) تاريخ مدينة دمشق ٣٠ : ٣٣٠ و ٣٣١ ، كنز العمال ١٢ : ٣٥٦٩٩/٥٢٨ .

وقوله: ليتني كنت تبنه في لبنة^(١)، وأمثال ذلك من الأشياء الكثيرة الآتية .

وكقول عمر في مواضع لاسيما عند موته، وتصريحه بأنه متآلم من جهة عليّ وبني هاشم: لو أنّ لي طلائع الأرض ذهباً لافتديت به من عذاب الله قبل أن أراه^(٢)، ونحو ذلك، كقوله: ليتني كنت كبشاً لقومي - إلى قوله - فأكون عذرةً ولا أكون بشراً^(٣). وأمثال ذلك من الأشياء الكثيرة الدالة على ما أشرنا إليه، وسيأتي أكثرها في الختام .

ومما ينادي بذلك أيضاً صريحاً ما رواه البخاري في صحيحه، والحميدي في الجمع بين الصحيحين عن أبي عامر بن أبي موسى الأشعري، قال: قال لي عبدالله بن عمر: هل تدري ما قال أبي لأبيك؟ قال: قلت: لا، قال: فإنّ أبي قال لأبيك: هل تشكّ - وفي نسخة: هل يسرك - أنّ إسلامنا مع رسول الله ﷺ، وهجرتنا معه، وجهادنا معه، وعملنا كلّه معه بَرَدَ لنا، وأنّ كلّ عمل عملناه بعده نجونا منه كفافاً رأساً برأس؟ فقال أبوك له: لا، والله لقد جاهدنا بعد رسول الله ﷺ، وصلينا، وصمنا، وعملنا خيراً كثيراً، وأسلم على أيدينا بشر كثير، وأنا أرجو ذلك، فقال أبي: لكنّي أنا - والذي نفس عمر بيده - لوددتُ أنّ ذلك بَرَدَ لنا، وأنّ كلّ شيءٍ عملناه بعده نجو منه كفافاً رأساً برأس^(٤)، الخبر .

(١) منهاج السنّة لابن تيمية ٣: ١٨٩، المنتقى من منهاج الاعتدال للذهبي: ٣٣٨ .

(٢) صحيح البخاري ٥: ١٦، حلية الأولياء ١: ٥٢، الجمع بين الصحيحين ٢: ١٠٧٢/٧٢ .

(٣) حلية الأولياء ١: ٥٢ .

(٤) صحيح البخاري ٥: ٨١، الجمع بين الصحيحين ١: ٥١/١٢٤ وفيهما: «هل يسرك» .

ومما يشهد بعدم ورود هذه التي ذكرناها عنهم على نهج ما توهمه بعض أتباعهم من التواضع ، وكسر النفس سوى عبارات الكلام وعدم تناسب المقام وغير ذلك من القرائن التي لا تخفى على مَنْ ترك العصبية ، مع الدلالة على أصل المقصود ما رواه البخاري أيضاً ، وكذا ابن الأثير في جامع الأصول عن المسيّب بن رافع ، قال : لقيت البراء بن عازب فقلت له : طوبى لك صَحِبْتَ النَّبِيَّ ﷺ وباعته تحت الشجرة ، قال : يابن أخي ، إنك لا تدري ما أحدثنا بعده (١) .

وقد مرّ في الباب الثاني من المقدّمة أشياء من هذا القبيل .
وقد ذكر السيوطي أيضاً عن كتاب تلخيص المتقي في باب الإيمان عن حذيفة أنّه قال : مرّ بي عمر بن الخطاب وأنا جالس في المسجد ، فقال لي : يا حذيفة ، إن فلاناً قد مات فاشهده ، ثم مضى حتّى إذا كاد أن يخرج من المسجد ، التفت إليّ فرآني وأنا جالس فعرف ، فرجع إليّ فقال : يا حذيفة ! أنشدك الله أمن القوم أنا ؟ قلت : اللهم لا ، ولن أبرئ أحداً بعدك (٢) .

وقد نقل الفاريابي عن أبي هلال محمّد بن سليم (٣) أنّه سأل حسن العاقبة ، فقيل له : تخاف النفاق ، فقال : وما يؤمنني منه وقد خاف عمر بن الخطاب (٤) .

ثمّ مع قطع النظر عن هذه الإشارات لا كلام في دلالة هذه الأخبار

(١) صحيح البخاري ٥ : ١٥٩ - ١٦٠ ، جامع الأصول ١٠ : ٧٥٧٢/١٠١ .

(٢) نقله السيوطي في جامع الأحاديث ١٩ : ١٤٥٣٤/٢٩٦ نصّاً عن ابن عساكر في تاريخه ١٢ : ٢٧٦ ، وكنز العمال ١ : ١٦٢٢/٣٦٩ نقلاً عن ابن عساكر .

(٣) في المصدر : محمّد بن سليمان .

(٤) صفة النفاق في ذمّ المنافقين : ٨٩/٥٩ بتفاوت سير .

على بطلان ما ادّعاه المخالفون من حسن حال كلّ الصحابة ، ولزوم الترضية عن الجميع والحكم باهتدائهم جميعاً ، وإذا تبين هذا فلنذكر بقية الأخبار الدالة على أصل المطلب .

ذكر السيوطي في جامعه الكبير من صحيح مسلم ومسند ابن حنبل ، عن حذيفة ، عن النبي ﷺ أنه قال : «في أصحابي اثنا عشر منافقاً ، منهم ثمانية لا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سمّ الخياط»^(١) .

ومن الصحيح المذكور عن حذيفة ، ومن المسند ، وكتاب الفردوس للدليمي ، عن عمّار ، كلاهما عن النبي ﷺ أنه قال : «إن في أمّتي اثني عشر منافقاً لا يدخلون الجنة ولا يجدون ريحها حتى يلج الجمل في سمّ الخياط ، ثمانية منهم تكفيهم الدبيلة ، سراج من نار يظهر من أكتافهم ، حتى ينجم من صدورهم»^(٢) .

ومن الكتاب الكبير للطبراني ، ومسند أحمد ، وكتاب الضياء المقدسي ، وكتاب الفردوس للدليمي ، عن حذيفة عنه ﷺ قال : «في أمّتي كذّابون ودجالون ، سبعة وعشرون منهم أربع نسوة»^(٣) الخبر ، وأمثاله عديدة .

وقد ذكر ابن الأثير في النفاق في باب النون من كتاب جامع الأصول

(١) صحيح مسلم ٤ : ٢٧٧٩/٢١٤٣ ، مسند أحمد ٦ : ٢٢٨٠٨/٥٤٠ ، جامع الأحاديث ٥ : ١٤٨٤١/٢٨٠ .

(٢) صحيح مسلم ٤ : ٢١٤٤ ، ذيل ح ١٠ ، مسند أحمد ٥ : ١٨٤٠٦/٤١٨ ، جامع الأحاديث ٢ : ٦٠٢٠/٣٧٠ .

(٣) المعجم الكبير للطبراني ٣ : ٣٠٢٦/١٨٨ ، مسند أحمد ٦ : ٢٢٨٤٩/٥٤٨ ، الفردوس ٥ : ٨٧٢٤/٤٥٤ ، وعن الأحاديث المختارة للضياء المقدسي في كنز العمال ١٤ : ٣٨٣٦٠/١٩٦ .

عن قيس بن عباد، قال: قلت لعمّار: رأيتكم صنعكم هذا الذي صنعتم في أمر عليّ، أرياً رأيتموه، أم شيء عهده إليكم رسول الله ﷺ؟ فقال: ما عهد إلينا رسول الله ﷺ شيئاً لم يعهده إلى الناس كافةً، ولكن أخبرني حذيفة أنّ رسول الله ﷺ أعلمه أنّ في أمته اثني عشر منافقاً، منهم ثمانية لا يدخلون الجنة حتى يلج الجمل في سمّ الخياط. ثمّ قال: إنّ هذا الحديث ممّا أخرجه مسلم^(١). انتهى^(٢).

وذكر السيوطي من الكتاب الأوسط للطبراني عن حذيفة، عن النبي ﷺ قال: «أكره أن يتحدّث الناس أنّ محمداً يقتل أصحابه، وعسى أن تكفيهم الدبيلة، شهاب من نار يوضع على نياط قلب أحدهم فيقتله»^(٣). أقول: هذا الحديث من تتمة أحاديث العقبة التي فيها أراد جمع من الصحابة قتل النبي ﷺ، وسنذكرها في الختام، ولنذكر واحداً منها هاهنا. ذكر الثعلبي في تفسيره في قوله تعالى: ﴿يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَنْ تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ﴾^(٤) أنّ ابن كيسان قال: نزلت هذه الآية في اثني عشر رجلاً من المنافقين وقفوا لرسول الله ﷺ في العقبة لما رجع من غزوة تبوك ليفتكوا به إذا علاها، ومعهم رجل مسلم يخيفهم شأنه، فتنكروا للنبي ﷺ ليلة مظلمة، فأخبره جبرئيل بما قدروا، وأمره أن يرسل إليهم من يضرب وجوه راحلهم، فأمر حذيفة به، فضرب وجوهها

(١) جامع الأصول ١١: ٩١٩١/٥٧٢.

(٢) في «ن»، و«س» زيادة: وهذا الحديث كما... صحيح... صفات... وكذا موجود في كتابي الجمع بين الصحيحين والجمع بين الصحاح الستة، ذكره من أفراد مسلم كما ذكرناه سابقاً أيضاً. ومكان النقاط بياض في «ن» وغير واضح في «س».

(٣) المعجم الأوسط ٨: ٨١٠٠/١٤٢، جامع الأحاديث ٢: ٣٩٤٨/٦٨.

(٤) سورة التوبة ٩: ٦٤.

حَتَّى نَحَاها، فَلَمَّا نَزَلَ قَالَ: «يا حذيفة مَنْ عَرَفْتَ مِنَ الْقَوْمِ؟» قَالَ: لَمْ أَعْرِفْ مِنْهُمْ أَحَدًا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فإِنَّهُمْ فُلانٌ وَفُلانٌ وَفُلانٌ» حَتَّى عَدَّهُمْ كُلَّهُمْ، فَقَالَ حذيفة: أَلَا تَبْعَثُ إِلَيْهِمْ مَنْ يَقْتُلُهُمْ، فَقَالَ: «لا، مَخَافَةٌ أَنْ تَقُولَ الْعَرَبُ: لَمَّا ظَفَرَ أَقْبَلَ يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ، بَلْ يَكْفِينَاهُمْ اللَّهُ بِالْدَّبِيلَةِ» قِيلَ: وَمَا الدَّبِيلَةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «شَهَابٌ مِنْ جَهَنَّمَ يَضَعُهُ فِي نِياطِ فُوادِ أَحَدِهِمْ حَتَّى تَزْهُقَ نَفْسَهُ»^(١).

وقد روى حديث العقبة مسلم أيضاً في صحيحه، وكذا الحميدي في الجمع بين الصحيحين، والعبدي في الجمع بين الصحاح الستة، وكذا رواه ابن حنبل، وغيره أيضاً^(٢).

وفي رواية^(٣) الباقرة^(٤): «إِنَّ مِنْهُمْ كَانَ أَبُو عبيدة الجراح، وابن عوف، وسعد، وأبو سفيان، ومعاوية، والمغيرة بن شعبة، وأبو الأعور السلمي، وغيرهم^(٥) مَمَّنْ تَأْتِي أَسْمِيَهُمْ فِي مَحَلِّهِ.

وقد روى مسلم في صحيحه عن حذيفة أنه قال في حديث له: وكان - يعني: النبي ﷺ - في حَرَّةٍ فَمَشَى فَقَالَ: «إِنَّ الْمَاءَ قَلِيلٌ وَلَا يَسْبِقُنِي إِلَيْهِ أَحَدٌ» فوجد قوماً قد سبقوه فلعنهم يومئذ^(٥).

وفي الجزء الثاني من صحيح البخاري عن حذيفة أنه قال يوماً: إِنَّ

(١) الكشف والبيان (تفسير الثعلبي) ٥ : ٦٤ .

(٢) صحيح مسلم ٤ : ١١/٢١٤٤ ، الجمع بين الصحيحين ١ : ٤١١/٢٨٧ ، مسند أحمد ٦ : ٢٣٢٨٠/٦٣٤ ، السنن الكبرى للبيهقي ٩ : ٣٢ ، التفسير الكبير للرازي ١٦ : ١٣٦ .

(٣) في «ن» و«س» : «روايات» .

(٤) انظر : الصراط المستقيم ٣ : ٤٤ ، والهداية الكبرى ٧٨ - ٧٩ .

(٥) صحيح مسلم ٤ : ١١/٢١٤٤ .

المنافقين اليوم شرُّ منهم على عهد رسول الله ﷺ، كانوا يومئذ يُسرون واليوم يجهرون^(١).

وفيه أيضاً عنه، قال: إنَّما كان النفاق على عهد النبي ﷺ [فأما اليوم] فإنَّما هو الكفر بعد الإيمان^(٢).

وذكر السيوطي أيضاً من صحيح مسلم والمسند عن جابر، عن النبي ﷺ قال: «مَثَلِي وَمَثَلِكُمْ كَمَثَلِ رَجُلٍ أَوْقَدَ نَاراً فَجَعَلَ الْفَرَّاشَ وَالْجِنَادِبَ يَقَعْنَ فِيهَا وَهُوَ يَذْبَهَنَ عَنْهَا، وَأَنَا أَخَذَ بِحِجْزِكُمْ عَنِ النَّارِ وَأَنْتُمْ تَقْلَتُونَ مِنْ يَدِي»^(٣).

ومن المسند وكتاب الطبراني عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يَحْرَمَ حَرَمَةً إِلَّا وَقَدْ عَلِمَ أَنَّهُ سَيَطَّلِعُهَا مِنْكُمْ مَطَّلَعٌ، أَلَا وَإِنِّي مَمْسِكٌ بِحِجْزِكُمْ أَنْ تَتَهَافَتُوا فِي النَّارِ كَمَا يَتَهَافَتُ الْفَرَّاشُ وَالذَّبَابُ»^(٤).

ومن المسند عن جابر، عن النبي ﷺ أنه قال: «إِن كُنتُمْ الْيَوْمَ عَلَى دِينٍ، وَإِنِّي مَكَاثِرٌ بِكُمْ الْأُمَّمِ، فَلَا تَمْشُوا بَعْدِي الْقَهْقَرَى»^(٥).

ومن صحيح البخاري عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «لَوْ تَعَلَّمُونَ مَا أَعْلَمَ لَضَحَكْتُمْ قَلِيلاً، وَلِبَكَيْتُمْ كَثِيراً»^(٦).

(١) صحيح البخاري ٩ : ٧٢ .

(٢) صحيح البخاري ٩ : ٧٢ - ٧٣ .

(٣) صحيح مسلم ٤ : ٢٢٨٥/١٧٩٠ ، مسند أحمد ٤ : ١٤٧٩١/٣٨٥ ، جامع الأحاديث ٥ : ١٩٧٤٢/٤٣١ ، الجامع الصغير ٢ : ٨١٦٨/٥٣٤ .

(٤) مسند أحمد ١ : ٣٦٩٦/٦٤٥ ، و٤٠١٧/٦٩٩ ، المعجم الكبير للطبراني ١٠ : ١٠٥١١/٢٦٥ ، جامع الأحاديث ٢ : ٥٤٣٢/٢٨٦ .

(٥) مسند أحمد ٤ : ١٤٣٩٧/٣٢١ ، جامع الأحاديث ١٠ : ١٨٤ - ٣٠١٢٩/١٨٥ .

(٦) صحيح البخاري ٨ : ١٢٧ .

وقد مرّ أمثاله في التبيان وغيره .

ومن كتاب المستدرك للحاكم وكتاب البيهقي عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «ما أخشى عليكم الفقر، بل أخشى عليكم التكاثر، وما أخشى عليكم الخطأ، ولكن أخشى عليكم التعمّد»^(١).

وفي صحيح البخاري عن عمرو بن عوف أن النبي ﷺ قال: «والله! ما أخشى عليكم الفقر، ولكن أخشى عليكم أن تبسط عليكم الدنيا كما بسطت على من كان قبلكم فتنافسوها كما تنافسوها، وتلهيكم كما ألهتهم»^(٢).

ومن صحيح البخاري والنسائي عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «إنكم ستحرصون على الإمارة، وإنها ستكون ندامةً وحسرةً يوم القيامة، فنعمت المرضعة وبئست الفاطمة»^(٣).

ومن الكتاب الكبير للطبراني عن شداد بن أوس، عن النبي ﷺ قال: «أول الإمارة ملامة وثانيها ندامة وثالثها عذاب من الله يوم القيامة إلا من رحم وعدل، وكيف بالعدل مع ذوي القربى»^(٤).

والأخبار من هذا القبيل - أي: في ذم الإمارة لاسيما مع وجود الأفضل - كثيرة، وسيأتي بعضها في الختام وغيره .

ومما يدل على شمول الإمارة إمارة المتقدمين على عليّ عليه السلام ما رواه

(١) المستدرك للحاكم ٢: ٥٣٤، شعب الإيمان ٧: ١٠٣١٤/٢٨١، جامع الأحاديث ٥: ١٨٤١٤/٢٣٥ .

(٢) صحيح البخاري ٨: ١١٢ .

(٣) صحيح البخاري ٩: ٧٩، السنن الكبرى للنسائي ٣: ٥٩٢٧/٤٦٣ و٥٩٢٨، و٥: ٨٧٤٧/٢٢٧، جامع الأحاديث ٢: ٦٣٢٦/٤١٤ .

(٤) المعجم الكبير للطبراني ٧: ٧١٨٦/٣٥٥، جامع الأحاديث ٣: ٨٨٤٥/٣١٢ .

الحاكم في المستدرک عن أبي ذر رضي الله عنه ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « كيف أنت وأئمة يستأثرون بهذا الفيء ؟ » قلت : أضع سيفي على عاتقي وأجاهدهم حتى أقتل ، فقال : « ألا أدلك على خير من ذلك ؟ اصبر حتى تلقاني »^(١) ؛ إذ لا يخفى أن وفاة أبي ذر كانت في خلافة عثمان .

وكذا ما رواه السيوطي من كتاب الطبراني ، وكتاب ابن حبان ، وكتاب حلية الأولياء ، عن عمر بن مالك الأنصاري ، قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « أمركم بثلاث وأنهاكم عن ثلاث ، أمركم أن تعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً ، وأن تعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا ، وتسمعوا لمن ولّاه الله أمركم - وفي نسخة الطبراني : وأن تناصحوا ولاة الأمر من الذين يأمرونكم بأمر الله - وأنهاكم عن القيل والقال ، وكثرة السؤال ، وإضاعة المال »^(٢) ؛ إذ بينا في المقصد الأول أن أوامر الله لا تُعلم إلا من الله ، وأن الأمر بها بعد النبي صلى الله عليه وسلم علي عليه السلام المنصوب من الله دون غيره ممن تقدّم عليه ، والظاهر أن هذا أيضاً مراده صلى الله عليه وسلم بقوله : « من ولّاه الله أمركم » ، فافهم .

واعلم أن مسلماً وابن حنبل نقلا هذا الحديث أيضاً عن أبي هريرة ، عنه صلى الله عليه وسلم^(٣) ، لكن أسقطا أو أسقط أبو هريرة قوله : « وتسمعوا لمن ولّاه الله أمركم » ، ولم يذكروا أيضاً ما في نسخة الطبراني . والظاهر أن ذلك لاستشعار المسقط كونه منافياً لما هم عليه ، وهكذا

(١) أورده أبو داؤد في سننه ٤ : ٢٤١ - ٤٧٥٩/٢٤٢ ، وأحمد في مسنده ٦ : ٢٢٨ - ٢١٠٤٨/٢٢٩ ، والمتقي في كنز العمال ٤ : ١٠٩٧٩/٣٧٤ ، ولم نعثر عليه في المستدرک للحاكم .

(٢) المعجم الكبير للطبراني ٩ : ٨٣٠٧/٢٨ ، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ١٠ : ٢٥٦٠/٤٢٣ ، حلية الأولياء ٨ : ٣٢٩ ، جامع الأحاديث ١ : ٢٥/٢٥ .

(٣) انظر : صحيح مسلم ٣ : ١٧١٥/١٣٤٠ ، ومسند أحمد ٣ : ٨٥٠١/٤٤ .

دأبهم كما تتبّعنا كثيراً، حتّى أتهم قد يذكرون شيئاً نافعاً لهم من وسط الحديث مع إسقاط البواقى كلّها لتوهّم ما ذكرناه من المنافاة، وسيأتي بعض بيانٍ لهذا في المقالة العاشرة .

وروى القاضي ابن عياض في كتاب الشفا عن فضالة بن عمرو - وهو من أعيان الصحابة - أنّه قال : أردتُ قتل النبي ﷺ عام الفتح - وهو يطوف بالبيت - فلمّا دنوتُ منه قال : «أفضالة؟» قلت : نعم ، قال : «ما كنت تحدّث به نفسك؟» قلت : لا شيء ، فضحك واستغفر لي ووضع يده على صدري فسكن قلبي (١).

وقد نقل نحوه عن شيبه بن عثمان يوم حنين (٢)، وعن رجلٍ من المنافقين في حرب بدر (٣).

ومنه يظهر وجود المنافقين في بدر أيضاً، فلا يصحّ تعميم الخيريّة لكلّ مَنْ حضره .

وروى جماعة منهم : القاضي المذكور في الشفا قال : وفي الصحيح : أنّ النبي ﷺ قال في المدينة : «مَنْ أحدث فيها حدثاً أو آوى محدثاً فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين ، لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً» (٤) .

أقول : صدور الحدث من جمع من الصحابة فيها واضح ، ولا أقلّ من حكاية عثمان ، فإنّ الصحابة الذين أعانوا على قتله بادعاء أنّه أحدث أشياء إمّا كانوا صادقين ، أو كاذبين ، فعلى الأوّل كان عثمان من المحدّثين ،

(١) الشفا بتعريف حقوق المصطفى ١ : ٦٩٢ .

(٢) الشفا بتعريف حقوق المصطفى ١ : ٦٩١ .

(٣) الشفا بتعريف حقوق المصطفى ١ : ٦٨٢ .

(٤) الشفا بتعريف حقوق المصطفى ٢ : ١٢٩ ، ويُنظر : مسند أحمد ١ : ٦١٦/١٣١ .

وعلى الثاني هم كانوا محدثين ، فتأمل .

وروى السيوطي من كتاب الحكيم عن الصلت بن طريف عن شيخ من أهل المدائن ، عن النبي ﷺ أنه قال لأصحابه : «أنتم اليوم على بينة من ربكم تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر، وتجاهدون في سبيل الله ، ثم تظهر فيكم السكرتان : سكرة العيش ، وسكرة الجهل ، ويفشو فيكم حب الدنيا»^(١) الخبر .

وروى الحميدي في الجمع بين الصحيحين عن عائشة أن النبي ﷺ كان يمكث عند زينب بنت جحش يأكل عندها عسلاً ، فأليت أنا وحفصة إننا متى دخل علينا رسول الله ﷺ فلنقل له : إنا نجد منك ريح مغاير ، أكلت مغاير ، فدخل على إحدهما ، فقالت له ذلك ، قال : «بل شربت عسلاً عند زينب ولن أعود له» ، فنزل قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ﴾^{(٢)(٣)} الآيات .

والمغاير : نبات كالكمأة ، لها رائحة كريهة ، واحدها مغفور بالضم ، كذا يظهر من النهاية^(٤) .

وروى البخاري في صحيحه وكذا مسلم والترمذي والنسائي ، كل في صحيحه ، وكذا العدني وابن سعد وعبدالرزاق وابن حميد وابن جرير وابن مندة وابن حبان وابن مردويه والبيهقي ، كل منهم في كتاب له ، عن ابن عباس أنه قال : أردت أن أسأل عمر فقلت : يا أمير المؤمنين ، من

(١) جامع الأحاديث ٣ : ٨٦٩٠/٢٨٩ ، ويُنظر: نوادر الأصول للحكيم الترمذي ٢ : ٣٣٠ .

(٢) سورة التحريم ٦٦ : ١ .

(٣) الجمع بين الصحيحين ٤ : ١٣٣ ، ذيل ح ٣٢٤٥ .

(٤) النهاية لابن الأثير ٣ : ٣٧٤ .

المرأتان اللتان تظاهرتا على رسول الله ﷺ ، كما في سورة التحريم ؟ فما أتممتُ كلامي حتى قال : عائشة وحفصة (١) .

أقول : لا يخفى أن في تلك السورة تصريحاتٍ بدمهما ، وسيأتي في الختام وغيره بعض ما هو من هذا القبيل سوى ما مرَّ في أبواب المقدمة .

وفي صحيح البخاري عن عمر ، قال : كان بيني وبين امرأتي كلام فأغلظت لي ، فقلت لها : وإنكِ لهنالك ، قالت : تقول هذا لي ، وابتكت تؤذي النبي ﷺ ، فأتيت حفصة وحذرتها ، فبعد أيام أخبرني بعض الأنصار أن النبي ﷺ طلق نساءه ، ثم ذكر حكاية ما في السورة (٢) .

وروي في الجمع بين الصحيحين عن نافع ، عن عبدالله بن عمر ، قال : قام رسول الله ﷺ خطيباً وأشار نحو منزل عائشة ، ثم قال : «هاهنا الفتنة» (٣) .

وفي روايةٍ أخرى : «رأس الكفر من هاهنا» (٤) .

ونقله البخاري في صحيحه أيضاً بهذا السند بعينه (٥) .

وقد نقله مرةً أخرى بهذا السند أيضاً ولم يذكر الإشارة إلى بيت

(١) صحيح البخاري ٦ : ١٩٦ ، صحيح مسلم ٢ : ٣١/١١٠٨ ، الجامع الصحيح (سنن الترمذي) ٥ : ٣٣١٨/٤٢٠ ، السنن الكبرى للنسائي ٦ : ١١٦١٠/٤٩٥ ، الطبقات الكبرى لابن سعد ٨ : ١٨٢ ، الجمع بين الصحيحين ١ : ١٠٦ ، تفسير الطبري ٢٨ : ١٠٢ ، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان ١٠ : ٤٢٦٨/٨٥ ، السنن الكبرى للبيهقي ٧ : ٣٧ ، الدر المنثور ٨ : ٢٢٠ عن العدني ، وعبدالرزاق ، وابن حميد ، وابن منده ، وغيرهم ، وعن ابن مردويه في جامع الأحاديث ٤ : ٢٠٦٨/٦٩ .

(٢) صحيح البخاري ٧ : ١٩٦ .

(٣) الجمع بين الصحيحين ٢ : ١٦٥ ، ذيل الرقم ١٢٧٠ .

(٤) الجمع بين الصحيحين ٢ : ١٦٦ .

(٥) صحيح البخاري ٤ : ١٠٠ .

عائشة ، وفيه قال : «هاهنا الفتنة - ثلاثاً - من حيث يطلع قرن الشيطان» (١) .

وقد رواه مرةً ثالثة ، وفيه : أنه ﷺ قال ذلك وهو مستقبل المشرق (٢) . وكأنه استشعر منافاة الخبر الذي نقله أولاً لما هم عليه .

ولعل مراده ﷺ بقوله : «من حيث يطلع قرن الشيطان» الإشارة إلى أنّ فتنتها تكون في بلاد المشرق ومطلع الشمس ، كما صارت في البصرة .

وقيل : المراد بقوله : «هاهنا» سمت المشرق لا بيت عائشة (٣) .

ويدفعه تحقّق الفتنة منها بخروجها ، مع كون أوّل فتنة المشرق فتنتها ، فلو سلّمنا أيضاً أنّ مراده ﷺ سمت المشرق فلا محالة هي المراد أيضاً ، فافهم .

وفي صحيح البخاري والترمذي ، ومسند ابن حنبل ، وصحيح النسائي أيضاً عن أبي بكره قال : قال رسول الله ﷺ : «لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة» (٤) .

وفي صحيح البخاري أيضاً ما يفسّره ، فإنّه روى فيه عن أبي بكره ، قال : لقد نفعني الله بكلمة أيام الجمل بعد أن كُدت أنّ ألحق بأصحاب الجمل فأقاتل معهم ، قال : فإنّه لما بلغ النبي ﷺ أنّ فارساً ملكوا ابنة كسرى ، قال : «لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة» (٥) ، فافهم .

وفي الصحيح المذكور أيضاً ، عن ابن عباس ، قال : لعن رسول الله ﷺ

(٢١) صحيح البخاري ٩ : ٦٧ .

(٣) صحيح مسلم ٤ : ٢٢٢٩ ، ذيل ح ٤٨ .

(٤) صحيح البخاري ٩ : ٧٠ ، الجامع الصحيح (سنن الترمذي) ٤ : ٢٢٦٢/٥٢٧ .

مسند أحمد ٦ : ١٨ ، السنن الكبرى للنسائي ٣ : ٥٩٣٧/٤٦٥ .

(٥) صحيح البخاري ٦ : ١٠ .

المتشبهين من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال^(١).

وفي كتاب الخطيب الخوارزمي عن أنس: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «أَيَّمَا امْرَأَةٍ خَرَجْتَ مِنْ بَيْتِهَا بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا كَانَتْ فِي سَخَطِ اللَّهِ تَعَالَى حَتَّى تَرْجِعَ إِلَى بَيْتِهَا، أَوْ يَرْضَى عَنْهَا زَوْجُهَا»^(٢).

وسياتي ما يدل على خصوص ذم عائشة وعداوتها لعليٍّ وفاطمة عليهما السلام في الختام، والمقالة الآتية.

وروى السيوطي من صحاح البخاري ومسلم والنسائي وابن ماجه عن جرير، ومن المسند والصحاح المذكورة مع صحيح أبي داؤد عن عبدالله بن عمر، ومن صحيحي البخاري والنسائي عن أبي بكر، ومن صحيحي البخاري والترمذي عن ابن عباس، كلهم قالوا: قال رسول الله ﷺ: «ويلكم - أو ويحكم - لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»^(٣).

وقد مرّ في المقدّمة ويأتي أيضاً مثله، ولا شبهة في قتل بعض الصحابة بعضاً، لا سيّما في الجمل وصفين، فيلزم كفر جماعة منهم لا محالة.

(١) صحيح البخاري ٧ : ٢٠٥ .

(٢) انظر: تاريخ بغداد ٦ : ٢٠١ .

(٣) صحيح البخاري ١ : ٤١ ، ٥ : ٢٢٣ - ٢٢٤ ، ٨ : ٤٨ ، ٩ : ٦٣ - ٦٤ ، صحيح مسلم ١ : ٨١ - ٨٢ ، ح ١١٨ ، وذيله ، السنن الكبرى للنسائي ٢ : ٣١٦ - ٣١٨ / ٣٥٩٠ - ٣٥٩٢ و ٣٥٩٥ و ٣٥٩٦ ، ٣ : ٤٤٥ - ٤٤٦ / ٥٨٨٢ ، سنن ابن ماجه ٢ : ٣٩٤٢ / ١٣٠٠ و ٣٩٤٣ ، مسند أحمد ٢ : ٢٠٩ - ٢١٠ / ٥٥٥٣ ، سنن أبي داؤد ٤ : ٤٦٨٦ / ٢٢١ ، الجامع الصحيح (سنن الترمذي) ٤ : ٤٨٦ / ٢١٩٣ ، وفي صحيح البخاري لم نثر على قول معن بن عمر ، جامع الأحاديث ٨ : ٢٥٠٩٧ / ١٥٧ .

ومن الغرائب أن أبا الغادية الصحابي الذي قاتل عمّار بن ياسر روى هذا الحديث أيضاً^(١).

ومما يؤيد هذا، بل أحاديث الحوض التي مرّت أيضاً: ما رواه جماعة، منهم: الضياء المقدسي في كتاب المختارة، والخرائطي^(٢) في كتاب المكارم، كلاهما عن أنس، ومنهم: ابن أبي شيبة في كتابه عن ابن مسعود، ومنهم: الطبراني في كتابه الكبير عن شدّاد، كلّهم عن النبي ﷺ قال: «أول ما تفقدون من دينكم الأمانة»^(٣). وفي بعضها: «وآخر ما تفقدون منه الصلاة»^(٤).

ومرّ مثله أيضاً في المقدّمة مع بيان له بأن المراد بالأمانة الحكم. ويؤيدّه ما رواه البخاري في صحيحه عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا أُضيعت الأمانة فانظروا الساعة» قيل: كيف إضاعتها؟ قال: «إذا أسند الأمر إلى غير أهله»^(٥).

وقد فسّر الأمانة بمثل هذا فيما رواه الطبراني أيضاً في كتابه الكبير عن ابن عباس، عن النبي ﷺ أنه قال في حديث له: «ألا إنّه لا إيمان لمن

(١) المعجم الكبير للطبراني ٢٢: ٩١٢/٣٦٣، و٩١٣/٣٦٤، تاريخ مدينة دمشق ٤٣: ٤٧٢ و٤٧٤ - ٤٧٥، كنز العمال ٥: ١٢٩/١٢٣٥٣ و١٢٣٥٤.

(٢) انظر ترجمته في: شذرات الذهب ٢: ٣٠٩، سير أعلام النبلاء ١٥: ١١٥/٢٦٧، الأعلام للزركلي ٦: ٧٠.

(٣) الأحاديث المختارة ٤: ١٥٨٣/٤١٠، مكارم الأخلاق للخرائطي: ١٧١/٧٢، المصنّف لابن أبي شيبة ١٥: ١٩٤٣١/١٧٥، المعجم الكبير للطبراني ٧: ٧١٨٢/٣٥٣.

(٤) مكارم الأخلاق للخرائطي: ١٧٦/٧٣، شعب الإيمان ٤: ٥٢٧٣/٣٢٥، السنن الكبرى للبيهقي ٦: ٢٨٩، مسند الشهاب ١: ١٥٥ و٢١٦/١٥٦ و٢١٧.

(٥) صحيح البخاري ١: ٢٣ بتفاوت.

لا أمانة له ، ولا دين لمن لا عهد له ، ومن نكث ذمتي خاصمته ، ومن خاصمته فلجئت عليه ، ومن نكث ذمتي لم ينل شفاعتي ، ولم يرد عليّ الحوض ، ألا هل بلغت؟» (١) الخبر .

وجه التأييد ظاهرٌ لاسيما من حيث كون العهد والذمة أمانة ، ونقضه خيانة ، بل فقد الإيمان ، فالمحروم من الحوض والشفاعة ، بل الذي يخاصمه النبي ﷺ من نقض عهده وخان في تلك الأمانة ، ولا يمكن إنكار كون أوامر النبي ﷺ عهداً وأمانة ، وظاهرٌ أنّ منها: ترك النزاع والقتال لاسيما مع عليّ بن أبي طالب ، كما أنّ منها بالإجماع حبّ أهل بيته ، لاسيما عليّ بن أبي طالب والتمسك بهم ، فافهم .

ومن المؤيد (٢) أيضاً ما رواه السيوطي من المستدرک ، وكتاب ابن أبي شيبة ، وكتابي الحارث والبزار ، وكتاب الدلائل للبيهقي ، وكتاب العقيلي ، كلهم عن عليّ بن أبي طالب أنه قال : «إنّ ممّا عهد إليّ النبي ﷺ أنّ الأمة ستغدري من بعده» (٣) .

وقد ذكره أيضاً في المستدرک مع زيادة هكذا : قال : «قال لي رسول الله ﷺ : «عهداً معهوداً ستغدري بك أمتي بعدي ، وأنت تعيش على ملتي ، وتقتل على سنتي ، من أحبّك فقد أحبّني» (٤) الخبر .

(١) المعجم الكبير ١١ : ١١٥٣٢/٢١٣ .

(٢) في «ن» : «المؤيدات» بدل «المؤيد» .

(٣) المستدرک للحاكم ٣ : ١٤٠ ، مسند البزار ٣ : ٨٦٩/٩١ ، دلائل النبوة للبيهقي ٦ : ٤٤٠ ، كتاب الضعفاء للعقيلي ١ : ١٧٨ ، و ٤ : ٩٠ ، ولم نثر عليه في المصنّف لابن أبي شيبة ، وكتاب الحارث غير متوفّر لدينا ، وأخرجه عنها المتقي في كنز العمال ١١ : ٣١٥٦١/٢٩٧ .

(٤) المستدرک للحاكم ٣ : ١٤٢ ، بتفاوت .

وقد مرّ هذا سابقاً في فصول فضل عليّ عليه السلام مع حديث آخر من المستدرك وغيره، كصحيح النسائي، وكتاب الخطيب، وكتابي أبي يعلى والبخاري، وتاريخ ابن النجار، وغيرها، مروياً عن عليّ عليه السلام أيضاً، وهو أنه قال: «بينما رسول الله صلى الله عليه وآله أخذ بيدي فمررنا بحديقة، فقلت: ما أحسنها من حديقة! قال: لك في الجنة خير منها» وذكر الخبر كما مرّ في محلّه المذكور، إلى أن قال عليه السلام: «ثمّ أجهد النبي صلى الله عليه وآله باكياً واعتقني، فقلت: ما يبكيك؟ قال: ضغائن في صدور أقوام لا يريدونها لك إلاّ بعدي».

وظهور كون كلّ منازعي عليّ عليه السلام من الصحابة بل من كبارهم واضح؛ ضرورة عدم انحصار الغدر وإبداء الضغائن في القتال مع تبادر فهم عدم الإبطاء، وكون المانع وجود النبي صلى الله عليه وآله من لفظة «بعدي» ولهذا التجأ ابن الجوزي إلى أن عدّ الأخير من الواهيات ^(١).

وكون كلامه واهياً بعد ورود الخبر في الكتب العديدة، لاسيّما في مثل صحيح النسائي والمستدرك من غير الإشارة إلى الضعف، واعتضاده بأخبار الغدر التي هي أيضاً في الكتب العديدة وأمثالها ممّا مرّ ويأتي واضح. وفي صحيح البخاري عن الأعمش قال: سمعتُ شقيقاً يقول: قال عبدالله - يعني: ابن عمر -: قسّم النبي صلى الله عليه وآله قسمة كبعض ما كان يقسّم، فقال رجل من الأنصار: والله، إنّها لقسمة ما أريد بها وجه الله، فأتيت النبي صلى الله عليه وآله وهو في أصحابه، فساررتّه، فشقّ ذلك عليه، وتغيّر وجهه وغضب، ثمّ قال: «قد أوذى موسى بأكثر من هذا فصبر» ^(٢).

وفي الصحيح المذكور عن أبي سعيد الخدري، قال: بينما

(١) انظر: العلل المتناهية ١: ٢٤٣ - ٣٨٨/٢٤٤ و٣٨٢.

(٢) صحيح البخاري ٨: ٣١.

رسول الله ﷺ يُقسم ذات يوم قسماً، فقال ذو الخويصرة - رجل من تميم -: يا رسول الله، اعدل، قال: «ويلك مَنْ يعدل إذا لم أعدل؟»^(١).

والحديث طويل مشتمل على الإخبار بأن الرجل المذكور يمرق مع جماعة من الدين، ويخرجون على خير فرقة من الناس وهم كانوا أهل النهروان الذين خرجوا على عليٍّ عليه السلام.

وفيه أيضاً هذا الحديث بعينه على وجه شنيع، فضح، صريح في وجود الأشرار في الصحابة، وأن النبي ﷺ إنما كان مكلفاً بأن يسلك معهم بما يقتضيه ظاهر حالهم وإن عرف خبث بواطنهم.

وسياتي الخبر في أول المقام الثاني من هذه المقالة.

وفيه أيضاً عن سليمان بن صرد، قال: استب رجلان عند النبي ﷺ ونحن عنده جلوس، وأحدهما يسب صاحبه مغضباً، فقال النبي ﷺ: «لو قال: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، لذهب عنه ما يجد»، فقالوا للرجل: ألا تسمع ما يقول النبي ﷺ؟ قال: إني لست بمجنون^(٢).

وفيه: عن زيد بن ثابت، قال: إن النبي ﷺ احتجر حُجيرة مخصفة، فخرج يصلي فيها، فجاء رجال يصلون بصلاته، فحضرُوا ليلةً وأبطأ النبي ﷺ ولم يخرج إليهم، فرفعوا أصواتهم وحصبوا الباب، فخرج إليهم مغضباً، فقال ما فيه عتابهم^(٣)، الخير.

وفيه: عن ابن شهاب عن علي بن الحسين عليه السلام: «إن صفة زوج النبي ﷺ جاءت إليه في المسجد تزوره وهو معتكف فيه، فتحدّثت عنده

(١) صحيح البخاري ٨ : ٤٧ ، و ٩ : ٢١ .

(٢) صحيح البخاري ٨ : ٣٥ .

(٣) صحيح البخاري ٨ : ٣٤ بتفاوت يسير .

ساعةً من العشاء ، ثم قامت تنقلب فقام معها النبي ﷺ يوصلها حتى إذا بلغت باب المسجد الذي عند مسكن أم سلمة ، مرَّ بهما رجلان من الأنصار فسَلَّمَا عليه ثم نفذَا ، فقال لهما النبي ﷺ : « على رِسْلِكُما ، إنَّما هذه هي صَفِيَّة بنت حُيَيِّ ، فقالا : سبحان الله يا رسول الله ، وكَبَّرَ عليهما ما قال ، فقال : إنَّ الشيطان يبلغ من الإنسان مبلغ الدم ، وإني خشيت أن يقذف في قلوبكما» (١) .

أقول : إذا لاحظت هذا الخبر لاسيما مع ملاحظة ما رواه في البخاري وغيره من فريتهم على عائشة بالزنا حتى كان بعض المفترين من أهل بدر (٢) ، وما رواه المفسرون وغيرهم من الفرية على مارية جارية النبي ﷺ ونفيهم ابنه إبراهيم (٣) ، حتى أظهر الله عزَّ وجلَّ كذبهم وأفضحهم ، فحينئذٍ تعرف أنَّ الصحابة الذين فيهم أمثال هذه الجماعة ، يستحيل الاعتماد على أفعالهم وأقوالهم ، فضلاً عن التعديل المذكور (٤) .

ثم إنَّ في الصحيح المذكور أيضاً عن ابن عمر ، قال : قال النبي ﷺ : «المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ، والمهاجر من هجر ما نهى الله عنه» (٥) .

(١) صحيح البخاري ٣ : ٦٥ بتفاوت .

(٢) انظر : صحيح البخاري ٥ : ١٤٩ - ١٥٠ ، الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي) ١٢ : ١٩٨ و ٢٠٦ .

(٣) تفسير القمي ٢ : ٩٩ ، الكافية في إبطال توبة الخاطئين (ضمن مصنفات الشيخ المفيد ج ٦) : ٢٦ و ٢٧ ، تأويل الآيات الظاهرة ٢ : ٦٠٣ .

(٤) في «ن» : «المزبور» بدل «المذكور» .

(٥) صحيح البخاري ١ : ٩ .

وفي رواية: «مَنْ هاجر الخطايا والذنوب»^(١).

وفيه وكذا في صحاح مسلم وأبي داؤد والترمذي والنسائي وابن ماجه، ومسنده أحمد عن عمر، قال: قال النبي ﷺ: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ، وَلِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهُوَ مُهَاجِرٌ إِلَيْهِمَا، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ امْرَأَةٍ يَتَزَوَّجُهَا فَهِجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ»^(٢).

أقول: صراحة هذه الأخبار في عدم كون كل مَنْ عُدَّ من المهاجرين مهاجراً حقيقياً واضح.

وفي صحيح البخاري أيضاً عن عبدالله، قال: قال النبي ﷺ: «الْجَنَّةُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ شَرَاكٍ نَعَلَهُ، وَالنَّارُ مِثْلَ ذَلِكَ»^(٣).

وفيه: عن سهل بن سعد الساعدي، قال: نظر النبي ﷺ إلى رجل من أصحابه يقاتل المشركين وكان من أعظم المسلمين غناءً عنهم، فقال النبي ﷺ: «إِنَّهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ» فلم يزل الرجل حتى جرح فاستعجل الموت، فوضع ذبابة سيفه بين ثدييه فتحامل عليه حتى خرج من بين كتفيه، فقال النبي ﷺ: «إِنَّ الْعَبْدَ لَيَعْمَلُ فِيمَا يَرَى النَّاسَ عَمَلِ أَهْلِ الْجَنَّةِ

(١) مسند أحمد ٧: ٢٣٤٤٧/٣٦، سنن ابن ماجه ٢: ٣٩٣٤/١٢٩٨، المستدرک للحاکم ١: ١١، مسند الشهاب ١: ١٣١/١٠٩.

(٢) صحيح البخاري ١: ٢، صحيح مسلم ٣: ١٥١٥ - ١٩٠٧/١٥١٦، سنن أبي داؤد ٢: ٢٢٠١/٢٦٢، الجامع الصحيح (سنن الترمذي) ٤: ١٦٤٧/١٧٩، السنن الكبرى للنسائي ٣: ٤٧٣٦/١٣٠، ٥٦٣٠/٣٦١، سنن ابن ماجه ٢: ٤٢٢٧/١٤١٣، مسند أحمد ١: ١٦٩/٤٣، و٣٠٢/٧١.

(٣) صحيح البخاري ٨: ١٢٧.

وإنه لمن أهل النار»^(١) الخبر، وقد مرّ قريباً.

وفيه : عن ابن مسعود، قال : قال رجل : يا رسول الله ، أنؤاخذ بما عملنا في الجاهليّة ؟ قال : «مَنْ أَحْسَنَ فِي الْإِسْلَامِ لَمْ يُؤَاخِذْ بِمَا عَمِلَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ ، وَمَنْ أَسَاءَ فِي الْإِسْلَامِ أُخِذَ بِالْأَوَّلِ وَالْآخِرِ»^(٢).

أقول : عموم هذا صريح في المقصود .

وفيه أيضاً : عن خارجة بن زيد بن ثابت وغيره ، قال : إِنَّ أُمَّ الْعَلَاءِ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ ، وَكَانَتْ خَيْرَةً أَخْبَرْتَنِي فَقَالَتْ : إِنَّ عَثْمَانَ بْنَ مِطْعُونٍ ثُوْفِي وَهُوَ نَازِلٌ عِنْدَنَا فَعُغِّلَ وَكُفِّنَ فِي أَثْوَابِهِ ، فَدَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَبْرَهُ ، فَقُلْتُ : رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ أبا السائب ، فشهادتي عليك لقد أكرمك الله ، فقال رسول الله ﷺ : «وما يدريك أنّ الله أكرمهم؟» فقلت : بأبي أنت وأمي يا رسول الله ، فمن يُكرمه الله ؟ فقال رسول الله ﷺ : «أما هو فوالله ، لقد جاءه اليقين ، وإني لأرجو له الخير من الله ، والله ما أدري وأنا رسول الله ما إذا يُفعل بي ولا بكم» - وفي رواية : «ما إذا يفعل به» ، وهو الأظهر - فقالت : والله ، لا أُرَكِّي بعده أبداً^(٣).

أقول : قول النبي ﷺ هذا صريح في المبالغة في المنع من الحكم بالنجاة والجزم به وإن كان الرجل خيراً ، بل يشعر أيضاً بأنه رجا لعثمان الخير لموته في حياته باقياً على الإيمان ، كما يلوح من ملاحظة قوله ﷺ : «لقد جاءه اليقين» مع ما بعده ، وعلى هذا فكيف يتصور الحكم بنجاة كل الصحابة أو إخبار النبي ﷺ ولو خصوص أهل بدر بأنهم من الناجين قطعاً

(١) صحيح البخاري ٨ : ١٢٨ .

(٢) صحيح البخاري ٩ : ١٧ - ١٨ .

(٣) صحيح البخاري ٢ : ٩١ ، ٩ : ٤٤ و ٤٨ .

ولهم أن يعملوا كل ما شاؤا؟!؟

وفي صحيح البخاري: عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «لقد هممت أن أمر بحطب فيحطب، ثم أمر بالصلاة فيؤذن لها، ثم أمر رجلاً فيؤم الناس، ثم أخالف إلى رجال فأحرق عليهم بيوتهم، والذي نفسي بيده، لو يعلم أحدهم أنه يجد عرقاً سميناً أو مرماتين حسنتين لشهد العشاء»^(١).

وقد فسّر المرماة بما بين ظلف الشاة من اللحم^(٢).

أقول: هذا صريح في ذمّ عظيم، ووجود طمع غالب، ودناءة نفس زائدة في جمع من المعدودين من الصحابة، فتأمل.

وفي الصحيح المذكور عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: «كلّ أمتي يدخلون الجنة إلا من أبي»، قالوا: ومنّ أبي؟ قال: «منّ أطاعني دخل الجنة، ومنّ عصاني فقد أبي»^(٣)، وصراحته في العموم واضحة.

ولنكتف هاهنا بما ذكرناه؛ إذ استقصاء الأخبار الدالة على المقصود من وجود الأخيار في الصحابة والأشرار - كما مرّ مراراً - يملأ الطوامير والصحف، ولا يفيد صاحب الحمية والتعسف، فإنّ الذي وقع أسيراً في قيود جنود التقليد والشبهات لا مجال لجولان الحقّ عنده، بل يعثر في كلّ مدحضر ولو بإنكار البديهيات، وأمّا طالب الحقّ بعين البصيرة، فلا شكّ في أنّه يكفيه مفاد هذه الأخبار الكثيرة؛ ضرورة حصول اليقين بالمعنى المشترك بين الجميع، بل زائد له ما ذكرناه وبيّناه هاهنا إذا لم يغفل عمّا مرّ

(١) صحيح البخاري ١: ١٦٥، و٩: ١٠١ - ١٠٢.

(٢) انظر: حاشية صحيح البخاري ٩: ١٠٢.

(٣) صحيح البخاري ٩: ١١٤.

في فصول الباب الثاني من المقدمة ، لاسيما الفصل الثاني منه ، فضلاً عما مرّ في فصول كثرة أهل الباطل ومتابعة الأمم السابقة ، وضلالة الطوائف المختلفة وغيرها ، وما سيأتي في المقالة الآتية ومقالة كثرة الكذّابة والختام وغيرها .

فنشرع الآن في بيان أحوال أشخاص جماعة من الصحابة الأختيار منهم والأشرار وإن كان بعضهم ممن أدرك النبي ﷺ قبل البلوغ ، ونكتفي في الأشرار بمن يظهر حاله من كتب المخالفين ورواياتهم ؛ ليكون حجة عليهم ، ونجعل مناط التشخيص في الجرح والتعديل ما ذكرنا في أول هذه المقالة أنه عمدة المناط في تحقيق الحالات ، أي : ولاية أهل البيت ﷺ والعمل الصالح ، فهاهنا مقامان :

المقام الأول :

في بيان الأشخاص الذين عدّوا من أختيار الصحابة ، وهم كذلك جزماً أو ظاهراً ، فمن كبار الأختيار - الذين حسن حالهم عند كافة أهل الإسلام كالشمس في رابعة النهار - سلمان الفارسي ، وأبوذر الغفاري ، والمقداد بن الأسود الكندي ، وعمار بن ياسر ، وحذيفة بن اليمان ، فإن في جلالة حال هؤلاء الأعلام بعد أهل بيت سيد الأنام لا مجال للكلام :

أما أولاً : فلاتفاق علماء الشيعة والسنة في حسن حالهم ، حتى تواترت الأخبار عن أئمة أهل البيت ﷺ أن هؤلاء من السابقين الأولين ، وأنهم الذين صلّوا على فاطمة الزهراء ﷺ مع عليّ ﷺ وكبار الهاشميين ، وأنهم لم يتضعضوا عن أداء حقّ عليّ ﷺ بعد سيد المرسلين ، ولم يتزلزلوا عن التمسك به إلى أن اتاهم اليقين ، بل لم يركنوا إلى غيره

أبداً، لاسيما الثلاثة الأولين، ففي متواتر أخبار أهل البيت عليهم السلام : «أن الناس ارتدوا على أديبارهم بعد رسول الله صلى الله عليه وآله إلا ثلاثة : سلمان، وأبوذر، والمقداد، وأن عمّاراً حاص حيصه ورجع، ثم رجع حذيفة خامساً، ثم رجع من رجع بعدهم»^(١).

وفي الاستيعاب : أن أباذر أسلم بعد ثلاثة، وكان يقول : أنا رابع الإسلام، ثم ذهب بأمر النبي صلى الله عليه وآله إلى أهله فقدم بعد الخندق^(٢).
وفيه : أن المقداد كان بدرياً وشهد سائر المشاهد، وكان من الفضلاء النجباء الكبار الخيار من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله^(٣).

وفيه : عن ابن مسعود أنه من السبعة الذين سبقوا في إظهار الإسلام^(٤).

وفيه : أن عمّاراً ممن هاجر الهجرتين، وصلى القبلتين، ومن المهاجرين الأولين، وشهد بدرًا وسائر المشاهد، وأبلى ببدر بلاءً حسناً^(٥).
وأما ثانياً : فلورود النصوص الصريحة والبشارات الصحيحة عن النبي صلى الله عليه وآله في جلاله حالهم وحسن مآلهم، حتى أن جماعة منهم : الطبراني في كتابه الكبير رووا عن عمرو بن عوف وغيره عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال : «سلمان من أهل البيت»^(٦).

(١) انظر : رجال الكشي : ٢٤/١١، والاختصاص : ١٠، وبحار الأنوار : ٢٨ : ٢٦/٢٣٩.

(٢) الاستيعاب : ١ : ٢٥٢.

(٣) (٤) الاستيعاب : ٤ : ١٤٨١.

(٥) الاستيعاب : ٣ : ١١٣٦.

(٦) المعجم الكبير للطبراني : ٦ : ٢١٢ - ٦٠٤٠/٢١٣، المستدرک للحاكم : ٣ : ٥٩٨،

تفسير الثعلبي : ٣ : ٤٠، تاريخ مدينة دمشق : ٢١ : ٤٠٨، كنز العمال : ١١ :

ورواه علماء الشيعة أيضاً عن أئمتهم^(١).

وفي الاستيعاب بإسناده عن النبي ﷺ أنه قال: «عند سلمان علم لا يدرك»^(٢).

وروى الفريقان جميعاً: أن علياً عليه السلام قال: «إن سلمان علم الأول والأخر، بحر لا ينزف، فهو منا أهل البيت»^(٣).

وقال: «مثل سلمان مثل لقمان الحكيم، وهو صاحب الكتابين: الإنجيل والقرآن»^(٤).

وروى في الاستيعاب أن علياً عليه السلام سئل عن أبي ذر، فقال: «ذاك رجل وعى علماً عجز عنه الناس»^(٥) الخبر.

وروى الفريقان أيضاً بأسانيد عن النبي ﷺ أنه قال: «ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء من ذي لهجة أصدق من أبي ذر»^(٦).

(١) تفسير فرات الكوفي: ١٧٠ - ٢١٨/١٧١، عيون أخبار الرضا عليه السلام ٢: ٢٨٢/٦٤، دلائل الإمامة: ٤٨/١٤٠.

(٢) الاستيعاب ١: ١٨.

(٣) أمالي الصدوق: ٣٧٧/٣٢٤، الاحتجاج ١: ١٣٩/٦١٦، المصنّف لابن أبي شعبة ١٢: ١٢٣٨٠/١٤٨، الغارات ١: ١٧٧، المعجم الكبير للطبراني ٦: ٢١٣ - ٦٠٤٢/٢١٤، تاريخ مدينة دمشق ١٢: ٢٧٥، و ٢١: ٤٢٠ - ٤٢٢.

(٤) الأربعين للشيرازي: ٢٣٦، الغارات ١: ١٧٧، الجامع الصحيح (سنن الترمذي) ٥: ٣٨١١/٦٧٤، حلية الأولياء ١: ١٨٧، تاريخ مدينة دمشق ٢١: ٤٢٢.

(٥) الاستيعاب ١: ٢٥٥.

(٦) معاني الأخبار للشيخ الصدوق: ١٧٩، الاختصاص: ١٣، كفاية الأثر للقمي: ٧١، مناقب أمير المؤمنين عليه السلام للكوفي ١: ٢٧٦/٣٥٠، روضة الواعظين: ٢٨٣ - ٢٨٤، مسند أحمد ٦: ٢١٢١٧/٢٥٦، و ٧: ٢٦٩٤٧/٥٩٥، سنن ابن ماجه ١: ١٥٦/٥٥، الجامع الصحيح (سنن الترمذي) ٥: ٣٨٠١/٦٦٩، المستدرک للحاكم ٣: ٣٤٢.

وقال ﷺ: «عمّار جلدة بين عيني»^(١).

وقال ﷺ: «تقتله الفئة الباغية، يدعوهم إلى الجنة ويدعونه إلى

النار»^(٢).

وقال ﷺ: «قاتل عمّار وسالبه في النار»^(٣).

وقال ﷺ: «إن عمّاراً ملئ إيماناً حتى أخصص قدميه»^(٤)، و«من

أبغض عمّاراً أبغضه الله»^(٥).

وروا أيضاً أن حذيفة كان معروفاً بصاحب سرّ النبي ﷺ وعلمه

المنافقين، حتى قد مرّ أن عمر سأله عن نفسه أنّه من المنافقين، أم لا؟^(٦).

ومات حذيفة في أول خلافة عليّ عليه السلام وحضر ابنه صفيّان مع

عليّ عليه السلام بوصيّة أبيهما بذلك^(٧).

وفي صحيح الترمذي وابن ماجه، وقال الترمذي: إنّه حديث حسن

غريب، وكذا في كتاب المستدرك معتمداً عليه، وكذا في مسند أحمد،

(١) المسترشد للطبري: ٣٢٧/٦٥٧، و٣٢٨/٦٥٨، عوالي اللآلي ١: ٢٤/١١٣.

(٢) شرح الأخبار للمغربي ١: ٣٧٣/٤١٢، العمدة لابن البطريق: ٥٤٢/٣٢٤،

الطوائف لابن طاؤس ٢: ٢١٨، صحيح البخاري ٤: ٢٥، الجمع بين الصحيحين

للحميدي ٢: ١٧٩٤/٤٦١.

(٣) الجمل (ضمن مصنّفات الشيخ المفيد، ج ١): ١٠٣، الطبقات الكبرى لابن سعد

٣: ٢٦١، مسند أحمد ٥: ١٧٣٢٢/٢٢٢، مجمع الزوائد ٩: ٢٩٧.

(٤) الاستيعاب ٣: ١١٣٧، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٠: ١٠٣، و٢٠: ٣٨.

(٥) شرح الأخبار للمغربي ١: ٣٦٨/٤١١، مسند أحمد ٥: ١٦٣٧٣/٥٠، المستدرك

للحاكم ٣: ٣٩١، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٣: ٥٢، و١٠: ١٠٤، مجمع

الزوائد ٩: ٢٩٣.

(٦) الصراط المستقيم ٣: ٢٨، إحياء علوم الدين ١: ١٢٤.

(٧) الاستيعاب ١: ٣٣٥.

وغيره من الكتب المعتمدة كالمختارة للضياء المقدسي، والاستيعاب لابن عبد البر، كلهم عن بريدة الأسلمي قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَحِبُّ مِنْ أَصْحَابِي أَرْبَعَةَ، وَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ يَحِبُّهُمْ، وَأَمْرَنِي أَنْ أَحِبَّهُمْ: عَلِيٌّ، وسلمان، وأبو ذرٍّ، والمقداد بن الأسود»^(١).

وفي كتاب المستدرک معتمداً عليه، عن حذيفة قال: قال النبي ﷺ: «أتاني جبرئيل فقال: يا محمد! إن الله يحب من أصحابك ثلاثة فأحبهم: علي، والمقداد، وأبو ذرٍّ، يا محمد! إن الجنة تشتاق إلى ثلاثة من أصحابك: علي، وعمار، وسلمان»^(٢).

وقد روى أيضاً هذا الأخير - أعني قوله ﷺ: «إن الجنة تشتاق إلى ثلاثة: علي، وعمار، وسلمان» - الترمذي في صحيحه وقال: إنه حديث حسن غريب^(٣).

وكذا رواه الطبراني في كتابه الكبير، وكذا أبو يعلى في كتابه، وكذا الحاكم أيضاً في المستدرک عن أمّ معقل، عنه ﷺ، وكذا رواه ابن عساكر أيضاً عن حذيفة ولكن بلفظة «أربعة» وإضافة «أبي ذرٍّ» ورواه في الاستيعاب بلفظة «أربعة» أيضاً لكن برواية أنس عنه، وفيه بدل «أبي ذرٍّ»: «بلال»^(٤).

(١) الجامع الصحيح (سنن الترمذي) ٥ : ٣٧١٨/٦٣٦، سنن ابن ماجه ١ : ١٤٩/٥٣، المستدرک للحاكم ٣ : ١٣٠، مسند أحمد ٦ : ٢٢٥٠٥/٤٨٩، تاريخ مدينة دمشق ٢١ : ٤٠٩، الاستيعاب ٢ : ٦٣٦.

(٢) لم نعثر عليه في المستدرک.

(٣) الجامع الصحيح (سنن الترمذي) ٥ : ٣٧٩٧/٦٦٧، المستدرک للحاكم ٣ : ١٣٧.

(٤) المعجم الكبير للطبراني ٦ : ٦٠٤٥/٢١٥، مسند أبي يعلى ٥ : ١٦٤ - ٢٧٧٩/١٦٦، و٢٧٨٠، تاريخ مدينة دمشق ٢١ : ٤١١، الاستيعاب ٣ : ١١٣٨، وفي المستدرک للحاكم ٣ : ١٣٧ عن أنس.

وروى ابن عبد البر في الاستيعاب عن ابن عباس قال: وقع بين خالد ابن الوليد وعمار بن ياسر كلام، فقال النبي ﷺ لخالد: «ما لك ولعمار رجل من أهل الجنة»^(١).

وفيه عن أنس: أن النبي ﷺ سمع رجلاً يقرأ القرآن ويرفع صوته به، فقال: «إنه أواب» وسمع آخر فقال: «مراء» فنظروا فإذا الأواب المقداد^(٢).

وفيه قال: إن فضائل هؤلاء الجماعة لا يحيط بها كتاب^(٣). انتهى كلامه.

والأحاديث كما قال في فضائل هؤلاء وبشاراتهم التي وردت في كتب الفريقين بغير معارض تملأ الدفاتر، وقد مر بعضها، (ويأتي بعض)^(٤)، فلا حاجة هاهنا إلى الإطناب، وهذا مع الاتفاق على حسن حالهم وعدم ظهور صدور قاذح منهم، موجب للجزم بخيريتهم، بل يوجب كونهم من أجلة الصحابة كما هو واضح، وقد صرح أئمة أهل البيت عليهم السلام بأن سلمان أفضل الصحابة بعد أهل البيت عليهم السلام^(٥).

ويشهد لهم ما مر هاهنا فيه حتى روى في الاستيعاب عن عائشة أنها قالت: كان لسلمان مجلس من رسول الله ﷺ يتفرد به بالليل حتى كاد

(١) الاستيعاب ٢ : ٤٣٠ .

(٢) الاستيعاب ٤ : ١٤٨٢ .

(٣) الاستيعاب ٢ : ٧٣٣ .

(٤) ما بين القوسين لم يرد في «م» .

(٥) تقدم تخريجه آنفاً .

يغلبنا على رسول الله ﷺ^(١).

ثم اعلم أن الذي يظهر من روايات أهل البيت عليهم السلام كمال جلالة حال ثلاثة أحر أيضاً، بحيث يستفاد أنهم قريبون إلى هذه المرتبة الأعلى لكنهم من غير المشاهير، وهم أبو سنان - وفي نسخة: أبو ساسان - الحُصين بن المنذر الأنصاري^(٢)، وأبو عمرة ثعلبة بن عمرو الأنصاري^(٣)، وشتيرة - أو شتير، وقيل: شبير بالباء الموحدة - ابن شكل العبسي^(٤).

ثم إن من خيار مشاهير الصحابة المسلم حسن حالهم عند كافة العامة وعامة الخاصة بل كلهم، مع ورود النصّ والبشارة من النبي صلى الله عليه وآله وأهل بيته عليهم السلام في بعضٍ منهم بلا وجود معارض: بلال بن رباح مؤذن رسول الله صلى الله عليه وآله ومولاه، وخزيمة بن ثابت ذو الشهادتين، وجابر بن عبدالله

(١) الاستيعاب ٢ : ٦٣٦ .

(٢) الحُصين (الحُصين) بن المنذر بن الحارث ، أبو ساسان البصري الرقاشي ، يكتنئ أبا ساسان صاحب راية علي عليه السلام . وروى الكشي عن أبي بصير ، قال : قلت لأبي عبدالله عليه السلام : ارتدّ الناس إلا ثلاثة : أبو ذر والمقداد وسلمان ، فقال أبو عبدالله عليه السلام : فأين أبو ساسان ، وأبو عمرة الأنصاري ؟ ! . روى عنه الكثير .

انظر : رجال الكشي : ١٨/٨ ، الخلاصة : ٣/٢١٩ ، إيضاح الاشتباه : ٢٣٦/١٦٥ ، نقد الرجال ٢ : ١٥٥٨/١٢٥ ، معجم رجال الحديث ٧ : ٣٧٦١/١٣٥ ، الطبقات الكبرى ٧ : ١٥٥ ، تاريخ خليفة : ١٩٤ ، التاريخ الكبير للبخاري ٣ : ٤٣١/١٢٨ ، وغيرها .

(٣) ثعلبة بن عمرو الأنصاري ، يكتنئ أبا عمرة ، من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله ، وقد ورد في مدحه الحديث عن الإمام الصادق عليه السلام كما تقدّم في ترجمة الحُصين بن المنذر . انظر : رجال الطوسي : ١٢٢/٣١ ، نقد الرجال ١ : ٨٦٥/٣١٨ ، طرائف المقال ٢ : ٧٧٩٣/١١٨ ، معجم رجال الحديث ٤ : ١٩٩٩/٣١٤ ، وغيرها .

(٤) شتير (شبير) بن شكل العبسي من خواصّ أمير المؤمنين عليه السلام . انظر : رجال الطوسي : ٦١٧/٦٨ ، الخلاصة : ١١٨٩/٣٠٨ ، رجال البرقي : ٥ ، نقد الرجال ٢ : ٢٥١٦/٣٩١ ، طرائف المقال ٢ : ٧٤٦١/٨٨ ، معجم رجال الحديث ١٠ : ٥٦٩٢/١٥ ، وغيرها .

الأنصاري، وأبو أيوب خالد بن زيد الأنصاري وإن صدرت منه غفلة في آخر عمره، وزيد بن أرقم الأنصاري وإن قصر تقصيراً، وقيس بن سعد بن عبادة الأنصاري، وأبو سعيد الخُدري، واسمه سعد بن مالك الأنصاري، والبراء بن مالك الأنصاري أخو أنس بن مالك، وسهل بن حنيف الأنصاري، وأخوه عثمان كلهم من الخزرج، وأبو الهيثم بن التيهان، وبريدة ابن الخضيب الأسلمي الخزاعي، وعمرو بن الحمق الخزاعي، وعبدالله بن بديل بن ورقاء الخزاعي، وعمران بن الحصين الخزاعي، (وخالد بن سعيد ابن العاص)^(١) الأموي، وعدي بن حاتم الطائي، وأبو رافع مولى رسول الله ﷺ، وعمر بن أبي سلمة، وأخوه سلمة، أمهما أم سلمة زوج النبي ﷺ، وقيل: عمرو، وقيل: محمد بدل عمر، والأول أصح كما صرح به ابن عقدة^(٢).

وكثير منهم من السابقين الأولين، وأكثرهم خدموا رسول الله ﷺ وعلياً عليه السلام بعده، والتمزوا به، وأجهدوا في ترويج الدين، ولنذكر نبذاً من أحوالهم سوى ما مرّ ويأتي في تضاعيف الكتاب تقريباً، وقد مرّ آنفاً ممّا رواه أنس في بلال^(٣).

وعن الباقر عليه السلام: «إن أول من يدخل الجنة بلال» قيل: ولم؟ قال: «لأنه أول من أذن»^(٤).

(١) بدل ما بين القوسين في «م»: «وخالد بن سعيد العاص».

(٢) عنه في رجال الطوسي: ٣٩٥/٤٨.

(٣) في ص ٦٩.

(٤) انظر: تهذيب الأحكام ٢: ١١٣٣/٢٨٤، ووسائل الشيعة ٥: ٦٨٢٣/٣٧٣.

وفيها عن أبي عبدالله عليه السلام.

وكان عبداً صالحاً^(١).

وفي روايات المخالفين أيضاً ما يؤيد هذا^(٢).

وكان ممن شهد بدرًا وأحداً وغيرهما، وكان من خواص النبي ﷺ، ومؤذناً له، ولم يؤذن بعده لأحد.

فعن الصادق عليه السلام: «إِنَّ بِلَالاً تَرَكَ الْأَذَانَ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَتَرَكَ بَعْدَهُ حَيَّ عَلَى خَيْرِ الْعَمَلِ»^(٣).

وفي روايات أهل البيت عليه السلام أنه أباي أن يبايع أبا بكر، ولم يفعل أن يؤذن له، فعاتبه عمر بأن هذا جزاء أبي بكر منك أن أعتقك، فقال: إن كان أبو بكر أعتقني لله فليدعني له، وإن كان أعتقني لغير ذلك فما أنا ذا، أما الأذان فلا أُؤذن لأحدٍ بعد النبي ﷺ، وأما البيعة فما كنت أبايع أحداً لم يستخلفه رسول الله ﷺ ولم يجعل بيعته في أعناقنا إلى يوم القيامة، فقال عمر: لا أبا لك، لا تُقيم معنا، فارتحل إلى الشام^(٤).

وقد نقل في الاستيعاب حكاية تركه الأذان وشيئاً مجملاً من مكالمته المذكورة لكن مع أبي بكر، ثم قال: وكان شحيحاً على دينه، ونقل أنه ذهب إلى الشام حتى مات هناك في خلافة عثمان^(٥).

(١) رجال الكشي: ٣٨ - ٧٩/٣٩، الفقيه ١: ٨٧٢/٢٨٣، بحار الأنوار ٢٢:

١٢٦/١٤٢، عن أبي عبد الله عليه السلام، الدرجات الرفيعة: ٣٦٧.

(٢) انظر: الاستيعاب ١: ٢١٣/١٧٨، وتاريخ مدينة دمشق ١٠: ٤٢٩ وما بعدها، وسير أعلام النبلاء ١: ٧٦/٣٤٧.

(٣) الفقيه ١: ٨٧٢/٣٨٢، عن أحدهما عليه السلام بتفاوت.

(٤) الدرجات الرفيعة: ٣٦٧.

(٥) الاستيعاب ١: ١٧٩ - ١٨١ في ترجمته.

وقيل : مات بحلب^(١) . وقيل : بالحجاز^(٢) . وهو ضعيف .

وفي الاستيعاب أيضاً أن سلمان وبلاً وصهيباً مرّ عليهم أبو سفيان ، فقالوا : ما أخذت السيوف من عنق عدوّ الله مأخذها ، فقال لهم أبو بكر : تقولون هذا لشيخ قريش وسيد هاشم ، ثم أتى النبي ﷺ فأخبره بما قالوا ، فقال له النبي ﷺ : «ولعلك أغضبتهم ، والذي نفسي بيده ، لو أغضبتهم لأغضبت ربك» ، فرجع إليهم واعتذر منهم^(٣) .

وأما خزيمة : فإجراء النبي ﷺ شهادته عن رجلين في دعوى الناقة مشهور ، ولعلنا ذكره في الختام .

وشهد كثيراً من غزوات النبي ﷺ ، وكان من المختصين بعليّ عليه السلام ، وقتل مع عمّار بن ياسر في صيفين يوم قُتل عمّار^(٤) .

وفي روايات أهل البيت عليهم السلام وغيرها - كما مرّ - أنه ممّن تكلم على القوم في بيعة أبي بكر فلم يفد^(٥) .

وأما جابر : فكونه خيراً عند الفريقين مسلم الثبوت ، وكان من أهل بيعة العقبة الأخيرة وبيعة الرضوان ، وشهد بداراً وسائر المشاهد مع النبي ﷺ ، وشهد صيفين مع عليّ عليه السلام ، وهو أوّل من زار قبر الحسين عليه السلام من المدينة حين سمع شهادته عليه السلام ، فوفاه يوم الأربعاء من شهادته ، وكان

(١) الكامل في التاريخ ٢ : ٥٦٩ ، صفوة الصفوة ١ : ٤٤٠ ، معرفة الصحابة لأبي نعيم ٣ : ٥٠ - ٥١ ، تاريخ مدينة دمشق ١٠ : ٤٨٠ ، الوافي بالوفيات ١٠ : ٢٧٧ .

(٢) الاستيعاب ١ : ١٨٢ ، تاريخ مدينة دمشق ١٠ : ٤٤٤ .

(٣) الاستيعاب ٢ : ٦٣٧ .

(٤) الاستيعاب ٢ : ٦٦٥/٤٤٨ في ترجمته .

(٥) انظر : كتاب سليم ٢ : ٥٨٠ - ٥٨١ ، الخصال : ٤٦٤ ، الاحتجاج ١ : ١٩٧ و ٢٠٦ -

٢٠٧ ، غاية المرام للبحراني ٦ : ٢٦ .

خَصِيصاً بأهل البيت عليهم السلام، حَتَّى نَقَلَ جَمْعٌ مِنْ عُلَمَاءِ الْعَامَّةِ عَنْ أَبِي الزَّبِيرِ أَنَّهُ سَأَلَهُ عَنْ عَلِيٍّ عليه السلام، فَقَالَ: ذَاكَ خَيْرُ الْبَشَرِ، أَمَا وَاللَّهِ، إِنَّا كُنَّا لَنَعْرِفُ الْمُنَافِقِينَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله بِيَغْضِهِمْ إِيَّاهُ ^(١).

وَنَقَلُوا أَيْضاً أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله أَوْدَعَهُ السَّلَامَ إِلَى أَبِي جَعْفَرِ الْبَاقِرِ عليه السلام، كَمَا مَرَّ فِي مَنَاقِبِهِ، وَقَدْ مَرَّ وَيَأْتِي أَيْضاً بَعْضُ أَحْوَالِهِ.

وَأَمَّا أَبُو أَيُّوبَ: فَكَانَ مِنْ نَقَبَاءِ الْأَنْصَارِ، نَزَلَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله شَهْراً حِينَ قَدِمَ الْمَدِينَةَ، وَشَهِدَ مَعَهُ بَدْرًا وَسَائِرَ الْمَشَاهِدِ، وَشَهِدَ مَعَ عَلِيٍّ عليه السلام الْجَمَلَ وَصِغَيْنَ وَالنَّهْرَوَانَ.

وَعَنْ الصَّادِقِ عليه السلام: «أَنَّهُ مَمَّنْ أَنْكَرَ عَلَى أَهْلِ بَيْعَةِ السَّقِيفَةِ، وَعَاتَبَ أَبَا بَكْرٍ فِي الْمَسْجِدِ» ^(٢).

وَرَوَى الْفَرِيقَانِ أَنَّ رَجُلًا قَالَ لَهُ قَبْلَ حِكَايَةِ الْخَوَارِجِ: يَا أَبَا أَيُّوبَ، قَاتَلْتَ الْمُشْرِكِينَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وآله ثُمَّ جِئْتَ تَقَاتِلُ الْمُسْلِمِينَ، فَقَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله أَمَرَنِي بِقِتَالِ الْنَاقِثِينَ وَالْقَاسِطِينَ وَالْمَارِقِينَ، فَقَدْ قَاتَلْتُ الْنَاقِثِينَ، وَقَاتَلْتُ الْقَاسِطِينَ، وَإِنَّا نَقَاتِلُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بِالسَّعْفَاتِ بِالطَّرْفَاتِ بِالنَّهْرَوَانَاتِ، وَمَا أُدْرِي أَنِّي هِيَ ^(٣)، لَكِنْ نَقَلَ أَهْلُ السَّيْرِ أَنَّهُ غَزَا الرُّومَ فِي زَمَنِ مَعَاوِيَةَ فِي سَنَةِ خَمْسِينَ أَوْ أَرْبَعِينَ، فَمَاتَ بِالْقَسْطَنْطِينِيَّةِ ^(٤).

(١) فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل ٢: ٦٧١ - ١١٤٦/٦٧٢، تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٣٧٤.

(٢) الخصال: ٤/٤٦٥، الاحتجاج للطبرسي ١: ٣٧/١٩٩ قطعة من رقم حديث ١٢.

(٣) اختيار معرفة الرجال: ٧٦/٣٧، وانظر: الطرائف ١: ١٥٣/١٤٧، وتاريخ بغداد ١٣: ١٨٦ - ٧١٦٥/١٨٧، وتاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٤٧٢.

(٤) الطبقات الكبرى لابن سعد ٣: ٤٨٥، المعارف لابن قتيبة: ٢٧٤، الاستيعاب ٤: ١٦٠٦ - ١٦٠٧، أسد الغابة ١: ٥٧٣.

واعترض عنه بعض الأعلام بأن ذلك كان غفلة منه؛ إذ قصده في ذلك كان تقوية الإسلام ولو مع عسكر معاوية^(١) ظناً منه أن ليس عليه من ضلالة معاوية شيء^(٢)، والله أعلم.

وأما زيد بن أرقم: فذكر ابن عبد البر وغيره أنه شهد سبعة عشر غزوة مع النبي ﷺ، وشهد مع عليّ ﷺ صيفين، وأنه معدود من خاصة أصحابه، وأنه الذي أظهر نفاق بعض المنافقين في زمن النبي ﷺ فكذبوه، فأنزل الله عز وجل تصديق قوله في سورة المنافقين^(٣).

وفي روايات أهل البيت ﷺ أنه من السابقين الذين رجعوا إلى عليّ ﷺ فقبل توبته^(٤).

وقد عمي في آخر عمره، ومات بعد شهادة الحسين ﷺ. وبالجملة، لا كلام في كونه عارفاً بحق عليّ ﷺ، لكن في رواية مرت في فضل حكاية الغدير أنه حكى استشهاد عليّ ﷺ في مسجد الكوفة، وفي خبر آخر أنه حكى منازعة عليّ ﷺ بعد السقيفة واستشهاده في جمع حكاية الغدير، فقال: وكنت ممن سمع ذلك من النبي ﷺ فكنتم الشهادة يومئذ، فدعا عليّ ﷺ فذهب بصري^(٥).

(١) هنا في «س» كلمات غير واضحة.

(٢) اختيار معرفة الرجال: ٧٧/٣٨، بتفاوت يسير.

(٣) الاستيعاب ٢: ٨٣٧/٥٣٥، التاريخ الكبير للبخاري ٣: ١٢٨٣/٣٨٥، تاريخ مدينة دمشق ١٩: ٢٦٥ و ٢٦٩، أسد الغابة ٢: ١٢٤، تهذيب الكمال ١٠: ٩ - ١٠.

(٤) انظر: اختيار معرفة الرجال: ٧٨/٣٨، رجال ابن داود: ٦٥٥/٩٩، خلاصة الأقوال: ٤٢٣/١٤٨، التحرير الطائوسي: ١٧١/٢٢٢، نقد الرجال ٢: ٢١١٦/٢٨١.

(٥) شرح الأخبار ١: ٢٢/١٠٠، العمدة لابن البطريق: ١٠٦ - ١٠٧، المعجم الكبير للطبراني ٥: ١٧١، المناقب لابن المغازلي: ٣٣/٢٣، مجمع الزوائد ٩: ١٠٦.

ونقل الأكثر هذا الكتمان بعينه عن البراء بن عازب^(١)، فيحتمل اشتباه أحدهما بالآخر، أو صدور الكتمان منهما معاً، كما صدر من غيرهما .
وعلى أيّ تقدير نقلهما صريح في ندامتهما بحيث التزما إظهاره وبيان الحق .

لكن لا يخفى أنّ هذا تقصير عظيم إن ثبت وإن تداركه في الجملة بنقل ذلك، بحيث ينادي بكون عليّ عليه السلام محقّقاً في دعواه، وأنّ فيهم كان من علم وكنتم، فتدبر .

وأما قيس بن سعد : فكان من أعيان الأنصار صاحب العبادة والنقابة والنجابة والسخاوة والشجاعة وحبّ أهل البيت عليهم السلام، وكان من شرطة الخميس في زمان النبي صلى الله عليه وآله على نقل جمع^(٢)، ولا كلام في كونه منهم في زمان عليّ عليه السلام، بل في زمان الحسن عليه السلام كان رأسهم كمالك^(٣) في زمان عليّ عليه السلام .

وقد نقل جمع أنّه لم يبايع أبا بكر^(٤)، كما لم يفعل أبوه، ويؤيده ما يظهر من بعض السير من المنافرة بينه وبين عمر^(٥) .
وأما أبو سعيد : فكونه مشكوراً عند الكافة معلوم مشهور، ومرّ ويأتي ما يستفاد منه أحواله وجلالة شأنه .

(١) اختيار معرفة الرجال : ٩٥/٤٥ .

(٢) انظر : الاستيعاب ٣ : ١٢٨٩ ، أسد الغابة ٤ : ٤٣٤٨/١٢٤ .

(٣) في «م» : «كما» بدل «كمالك» .

(٤) رجال الطوسي : ٧٧١/٧٩ ، رجال ابن داؤد : ١٢٣٢/٥٥ ، خلاصة الأفعال :

٧٨٤/٢٣١ ، الإمامة والسياسة لابن قتيبة : ٢٧ - ٢٨ .

(٥) الدرجات الرفيعة : ٣٣٣ ، بحار الأنوار ٢٨ : ٣٤٦ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد

وأما البراء بن مالك: فلا كلام عند العلماء في عدم قادح فيه، بل مدّحه المخالفون بصفات حسنة^(١).

وصرح فضل بن شاذان من أعظم علماء الشيعة بأنه من السابقين الذين رجعوا إلى عليّ عليه السلام^(٢)، ولم نجد ما يعارضه، بل يوجد المؤيد.

وأما سهل وأخوه عثمان: فجلالة حالهما عند الفريقين كالشمس في رابعة النهار، وفي روايات أهل البيت عليهم السلام^(٣) أنّهما أنكرا على أهل السقيفة، وعابا أبا بكر في المسجد على فعله^(٤)، وكان سهل من النقباء، وشهد بدرأ وأحداً وغيرهما.

وقال ابن عبد البر: إنّه وقف يوم أحد، وكان يمنع بنفسه السهام عن النبي صلى الله عليه وآله، وشهد مشاهد عليّ عليه السلام^(٥)، وكان واليه على المدينة وعلى الفارس، ومات بالكوفة في زمانه، فكبر عليه أزيد من سائر الأموات^(٦)، كما فعل النبي صلى الله عليه وآله بحمزة.

وأخوه كان بعده في الجلالة والمنزلة، وكان والياً لعليّ عليه السلام^(٧) على البصرة، فاحتال عليه ابن الزبير، وفعل ما يظهر منه شناعة أفعاله وأفعال عائشة معه^(٨)، كما مرّ في الفصل الثاني من الباب الثاني من المقدمة.

وأما أبو الهيثم وبريدة: فهما أيضاً من الأجلة عند الفريقين، بل في

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد ٧: ١٦، معرفة الصحابة لأبي نُعيم ٣: ٦٣ - ٦٨، الاستيعاب ١: ١٥٣ - ١٥٤.

(٢) الدرجات الرفيعة: ٤٠٠.

(٣) اليقين لابن طاووس: ٣٤٠ و٣٤١، الاحتجاج ١: ٥/١٩٥، و١٠/١٩٨، بحار الأنوار ٢٨: ٢١٨ و٢١٩.

(٤) الاستيعاب ٢: ١٠٨٤/٦٦٢.

(٥) الاستيعاب ٣: ١٧٦٩/١٠٣٣.

روايات أهل البيت أنهما عاتبا أيضاً أهل بيعة السقيفة^(١)، حتى روى بعض الصحابة أن بريدة كان ممن أمره النبي ﷺ أن يسلم على عليّ عليه السلام بإمرة المؤمنين^(٢)، كما مرّ في المقالة الأخيرة من المقصد الأول، وروايات بريدة في مناقب عليّ عليه السلام عديدة عند الفريقين^(٣).

وكان أبو الهيثم من نقباء الأنصار في بيعة العقبة، وقُتل مع عمّار في صفين^(٤).

وأما عمرو بن الحمق: فجلالة شأنه أظهر من أن تخفى على أحد، قال في الاستيعاب: إنّه كان من أجلة الصحابة صاحب أخبار عن النبي ﷺ. وروى عنه جماعة، وكان من شيعة عليّ عليه السلام، وشهد معه مشاهدته كلّها، قال: وإنّه من الأربعة الذين دخلوا الدار على عثمان^(٥).

وفي روايات أهل البيت عليهم السلام أنّه من حوارى عليّ عليه السلام^(٦)، وأنّه لما هاجر إلى النبي ﷺ، وصحبه مدة أمره النبي ﷺ بالرجوع إلى أهله إلى أن يسمع بخلافة عليّ عليه السلام فيأتيه، ففعل، وأنّ عليّاً عليه السلام أخبره بأنّه يُقتل بالموصل، ويشترك في دمه فسقة الجنّ والإنس، وكان كذلك، فإنّه هرب من زياد بن أبيه إلى الموصل، ودخل غاراً هناك فنهشته حيّة فمات بها،

(١) الخصال: ٤٦٤ - ٤٦٥، اليقين لابن طاووس: ٣٤٠ - ٣٤١، الاحتجاج: ٥/١٩٥، ٩/١٩٧.

(٢) المسترشد للطبري: ٢٥٦/٥٨٦، تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٣٠٣.

(٣) بصائر الدرجات: ٣/١٢٧، روضة الواعظين: ١٠٧، المسترشد للطبري: ٢٥٤/٥٨٤، ذخائر العقبى: ١٣١، مسند أحمد ٦: ٢٢٤٨٤/٤٨٥، خصائص أمير المؤمنين للنسائي: ١٥/٤٠، و١٦/٤١، و٨٠/١٣١، و٨٢/١٣٢، و٩٠/١٤٤، و١١٣/١٦٥.

(٤) الدرجات الرفيعة: ٣٢٢، الاستيعاب ٤: ٣٢١٣/١٧٧٣.

(٥) الاستيعاب ٣: ١٩٠٩/١١٧٣.

(٦) اختيار معرفة الرجال: ٢٠/٩، الاختصاص للشيخ المفيد: ٦١.

ودخل عليه من بعثه زياد لقتله ، فقَصَّ رأسه وأرسل إلى زياد ، وهو بعث به إلى معاوية ، وكان أول رأس حُمِلَ في الإسلام من بلد إلى بلد^(١) .

وقد نقل جمعٌ أن الحسين بن عليٍّ عليه السلام كتب إلى معاوية يعاتبه بأشياء ، وفيه قوله عليه السلام : «أولست قاتل عمرو بن الحمق صاحب رسول الله صلى الله عليه وآله ؟ العبد الصالح الذي أبلته العبادة فنحلت جسمه وصفرت لونه ، بعدما آمنته وأعطيته من عهود الله وموآثيقه ما لو أعطيته طائراً لنزل إليك من رأس الجبل ، ثم قتلته جرأةً على ربك ، واستخفافاً بذلك العهد»^(٢) .

وأما عبدالله بن بُديل : فهو أيضاً من المنصوصين بالخير عند الفريقين ، وقد صرح جماعة بأنه كان عابداً صالحاً متديناً شجاعاً مُعتمداً عليه عند النبي صلى الله عليه وآله ، وكان من أكابر رؤساء عسكر عليٍّ عليه السلام ومن خواصه ، ومن شهود غدِير خَمٍّ أيضاً ، حتَّى جرَدَ السيف في صفين وأراد قتل معاوية فاستفزع معاوية بغلمانه فاجتمعوا عليه وقتلوه في خيمة معاوية ، وأخوه محمدٌ أيضاً ممَّن قُتل بصفين مع عليٍّ عليه السلام^(٣) .

وأما عمران بن الحصين : فهو أيضاً مسلمٌ عند العامة .

قال في الاستيعاب عن الحسن البصري : إنَّه لم يسكن بالبصرة أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وآله أفضل من عمران بن الحصين^(٤) .

وذكر الفضل بن شاذان أنَّه من السابقين الذين رجعوا إلى

(١) انظر : اختيار معرفة الرجال : ٤٦ - ٩٦/٤٧ .

(٢) اختيار معرفة الرجال : ٩٩/٤٩ ، الاحتجاج : ٢ : ١٦٤/٩٠ ، نقد الرجال : ٣ : ٣٧٩٤/٣٣١ .

(٣) انظر : الدرجات الرفيعة : ٤١٩ ، والاستيعاب : ٣ : ١٤٨١/٨٧٢ ، وأسد الغابة : ٣ : ٣٨٣٢/٨١٨ .

(٤) الاستيعاب : ٣ : ١٩٠٦٩/١٢٠٨ ، وفيه عن محمد بن سيرين .

عليّ عليه السلام (١).

وروى عنه بعض الصحابة أنه قال: إن النبي صلى الله عليه وآله أمر جماعة فيهم فلان وفلان وسلمان وأبوذر والمقداد أن يسلموا على عليّ عليه السلام بإمرة المؤمنين (٢).

وأما خالد بن سعيد: فقال ابن أبي الحديد: إنه أول من أسلم من أعيان قريش، وله عبادة وفضل وأثر قديم في الإسلام، وقال: إنه كان في اليمن عاملاً للنبي صلى الله عليه وآله، فقدم بعد وفاته وبيعة الناس لأبي بكر، فأبى أن يبايع أبا بكر، وقال: لا أبايع إلا عليّاً، حتى أنه تكلم على عمر، وقال: لولا متابعة إمامي أولى لشهرتُ السيف فيكم، ثم بايع بعد بيعة عليّ عليه السلام (٣).

وفي الاستيعاب: أنه من قدماء المسلمين، ولم يقبل أن يعمل لأبي بكر، وقال: إنني لا أعمل لأحدٍ بعد النبي صلى الله عليه وآله أبداً، فذهب وإخوته إلى الشام فقتلوا هناك (٤).

وقيل: قد عمل فيما بعد لأبي بكر، ثم عزله بكلامٍ لعمر فيه، فلم يقبل العمل بعد ذلك (٥). والله يعلم.

وفي روايات أهل البيت عليهم السلام أنه ممن كلم القوم على بيعة

(١) اختيار معرفة الرجال: ٧٨/٣٨، نقد الرجال ٣: ٣٩٥٧/٣٧٠.

(٢) شرح الأخبار ٢: ٥٦٢/٢٥٨، اختيار معرفة الرجال: ١٤٨/٩٤، المسترشد: ٢٥٥/٥٨٤، مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ٣: ٦٦.

(٣) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢: ٥٨ - ٥٩، و ٦: ٣١ - ٣٢، وليس فيه ذيل الحديث، نعم ذكر الذليل ابن جبر في نهج الإيمان: ٥٨٦، والشيرازي في الأربعين: ٢٤٣، والطبرسي في الاحتجاج ١: ٢٠٠، والشامي في الدرّ النظيم: ٤٤٦ - ٤٤٧.

(٤) الاستيعاب ٢: ٥٩٩/٤٢٠.

(٥) الدرجات الرفيعة: ٣٩٣، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢: ٥٩.

السقيفة^(١)، ولم يبايع إلا بأمر عليٍّ عليه السلام^(٢)، وكذا لم يرض بخلافة عثمان مع كونه من بني أمية .

وبالجملة ، جلالة حاله عند الفريقين مسلّم ومعروف ، وذلك من الغرائب في بني أمية .

وأما عدي بن حاتم : فجلالة شأنه عند الفريقين واضحة ، حتى نقل جماعة ، منهم : ابن عبد البرّ أنه كان من المكرمين عند النبي صلى الله عليه وسلم ، وكلّما جاء إليه أكرمه وفسح له في مجلسه ، حتى أنه أجلسه بجنبه مرّةً ، وكان ممّن أقرّ له عمر بن الخطّاب بالخير ، حتى قال له : آمنّت إذ كفروا ، وأقبلت إذ أدبروا ، ووفيت إذ غدروا^(٣) .

وكان من خواصّ أصحاب عليٍّ عليه السلام ، ومن خيار أعظم من أطاعه وأعانه وحضر مشاهده كلّها ، وفُقئت عينه يوم الجمل ، ومات بعد عليٍّ عليه السلام ، وله كلام ظريف على ابن الزبير في مجلس معاوية ، فإنّ ابن الزبير أراد إهانته فقال له : يا أبا ظريف ! متى فقئت عينك ؟ قال : يوم فرّ أبوك وقُتل شرّ قتلة ، وضربك الأشر على إستك فوقعت هارياً من الزحف^(٤) .

وأما أبو رافع : فهو عتيق رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن قدماء الإسلام والمهاجرين ، وشهد مشاهد النبي صلى الله عليه وسلم ، ولزم عليّاً عليه السلام من بعده ، وشهد معه أيضاً مشاهده ، بل كان صاحب بيت ماله بالكوفة ، وابناه عليٌّ وعبيدالله كانا كاتبين لعليٍّ عليه السلام ومن خواصّه .

(١) الخصال : ٤/٤٦٢ ، الاحتجاج : ١/١٩٠ ، بحار الأنوار : ٢٨ : ١٩٢ .

(٢) انظر : رجال بحر العلوم : ٢ : ٣٣١ .

(٣) الاستيعاب : ٣ : ١٧٨١/١٠٥٧ بتفاوت .

(٤) انظر : الدرجات الرفيعة : ٣٦٠ وما قبلها ، وتاريخ مدينة دمشق : ٤٠ : ٩٥ .

وقد نقل أبو رافع هذا نصوصاً على عليّ عليه السلام ، وأن النبي صلى الله عليه وآله أخبره بأنه سيقاتل قوماً يقاتلون علياً عليه السلام وهم على الباطل ، ولم يزل كان مع عليّ عليه السلام ثم رجع مع الحسن عليه السلام إلى المدينة ، فأعطاه الحسن قسمةً من دار عليّ عليه السلام (١) .

وله مناقب جليلة ، منها : ما قد رواه ابن عبد البر وغيره في نزول قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ ﴾ (٢) الآية ، أن النبي صلى الله عليه وآله قال : « مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى أَمِينِي فِي نَفْسِي وَأَهْلِي فَهَذَا أَبُو رَافِعٍ أَمِينِي عَلَى نَفْسِي وَأَهْلِي » (٣) ، الخبر ، وقد مرَّ في مناقب عليّ عليه السلام مفصلاً .

وأما أولاد أم سلمة رضي الله عنها : فهي وأولادها ممن لا كلام في جلالة شأنهم وكمال إيمانهم عند كافة [أهل] الإسلام .

وقد روى جماعة من الفريقين أن أم سلمة جاءت بولديها إلى عليّ عليه السلام ، وقالت : هما عليك صدقة ، ولو يصح لي الخروج لخرجت معك ، وكان عمر والياً على البحرين لعليّ عليه السلام ، ولما أراد المسير إلى صفين كتب إليه : لقد أردت المسير إلى ظلمة أهل الشام ، وأحببت أن تشهد معي فإنك ممن استظهر به على جهاد العدو وإقامة عمود الدين ، فحضر صفين وقاتل حتى قُتل رضي الله عنهم جميعاً (٤) .

(١) رجال النجاشي : ١/٤ ولم ترد فيه : « ثم رجع مع الحسن عليه السلام . . . » ، وانظر : سعد السعود : ١٩٤ - ١٩٥ ، وبحار الأنوار : ٣٢ : ٢٧٠/٣٠٥ ، ومجمع الزوائد : ٩ : ١٣٤ .

(٢) سورة المائدة : ٥ : ٥٥ .

(٣) رجال النجاشي : ٥ : ٥ ، الأمالي للطوسي : ٨٦/٥٩ ، بحار الأنوار : ٣٢ : ٢٧٠/٣٠٥ ، ولم نعر على رواية ابن عبد البر .

(٤) شرح الأخبار : ٢ : ١٩ ، رجال الطوسي : ٣٩٥/٤٨ ، رجال ابن داود : ١٢٦٩/١٥٩ ، نهج البلاغة : ٤٢/٤١٤ .

ثم إن هاهنا جماعة كثيرة معدودين من الأخيار إلا أن فيهم من حصل الجزم بخيريته، ومسلّم حسن حاله لكن بدون الجزم بصحبته وإن تشرف بالرؤية ولو في صغر السن، وفيهم من هو بالعكس، أي: حصل القطع بصحبته وإن لم نجزم بحسن حاله من بعض الجهات كوجود المعارض مثلاً، لكن ظاهره ذلك بحسب القرائن والأمارات، ونحن نذكر هاهنا أسامي الذين ظهر لنا أنهم كذلك ولو بحسب القرائن أو الشيع وإن كان بعضهم من المقطوعين بالخير والصحة معاً، ونكتفي بذكر الأسماء فقط، أو مع الإشارة إلى شيء من الأحوال إن اقتضت الضرورة، ومن أراد التفصيل والتحقيق فليرجع إلى كتب السير والرجال، وربما يستبان أيضاً حال جماعة منهم ممّا مرّ ويأتي في تضاعيف هذا الكتاب، بل ربما يكون في غيرهم أيضاً من هو كذلك ولم نطلع عليه فلم نذكره.

فمن هؤلاء حجر بن عدي الكندي، وزيد بن صوحان، وأخوه صعصعة، والأحنف بن قيس التميمي، وهاشم بن عتبة المرقال، ويحيى بن أمّ الطويل، وجلالة شأن هؤلاء ممّا لا شكّ فيه، وإنما التردّد في صحبتهم. وحُجر هذا قتله معاوية صبراً لمحض حبّه عليّاً عليه السلام، حتّى عاتبه الحسين عليه السلام، وكذا عائشة على فعله هذا؛ لكمال فضل الرجل وصلاحه، حتّى صرّح جمع بأنّه كان مستجاب الدعوة، وبكى على قتله عبدالله بن عمر وجماعة من الصحابة ^(١).

وأما محمد بن أبي بكر: فهو وإن كان مثل هؤلاء في الجلالة بل أزيد لكن ليس معدوداً من الصحابة؛ لولادته في حجة الوداع.

(١) انظر: تاريخ مدينة دمشق ١٢: ٢٢٧، أسد الغابة ١: ٤٦٢، الإصابة ١:

ومنهم: جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف، الممدوح في روايات أهل البيت عليهم السلام ^(١).

ومنهم: أبو الربيع بن أبي العاص بن الربيع بن عبد العزى بن عبد شمس بن عبد مناف، الذي كان سلف علي عليه السلام مع محمد بن أبي بكر وغيره ^(٢)، وكانت أمامة بنت بنت النبي صلى الله عليه وآله وزوج علي عليه السلام بعد فاطمة عليها السلام أخته من أبيه أبي العاص.

ومنهم: جعدة بن هبيرة المخزومي ابن أم هاني أخت علي عليه السلام، الممدوح صريحاً عند أهل البيت عليهم السلام ^(٣).

ومنهم: محمد بن أبي خذيفة ابن خال معاوية بن أبي سفيان، صاحب المدح الجليل من علي عليه السلام، حتى قال فيه: إنه ممن يأبى أن يعصى الله، وهو الذي حبسه معاوية لحبه علياً عليه السلام وتكفيره معاوية إلى أن مات فيه ^(٤) ^(٥).

وهؤلاء أيضاً من المشكوكين في صحبتهم.

ومنهم: أبي بن كعب الصحابي الذي عدّه الصادق عليه السلام ممن تكلم على أبي بكر في الخلافة وأنكر عليه ^(٦)، ويظهر من الأخبار حسن حاله. وكذا البراء بن عازب الأنصاري الذي تدلّ بعض الأخبار على حسن

(١) الاختصاص: ٦١ و٦٤ و٦٥-٢٠٥، اختيار معرفة الرجال: ٢٠/١٠، و١٩٤/١٢٣.

(٢) انظر: الاختصاص: ٧٠، واختيار معرفة الرجال: ١١١/٦٣.

(٤) أي: في السجن، راجع الهامش التالي.

(٥) اختيار معرفة الرجال: ١٢٥/٧٠ و١٢٦.

(٦) انظر: الاحتجاج: ١: ٧/١٩٧، والدرجات الرفيعة: ٣٢٤ نقلاً عن الطبرسي،

عاقبة حاله^(١)، وأنه من الراجعين إلى عليّ عليه السلام، بل من أهل الجنة مع التأييد ببعض المنقولات، وحضوره مشاهد عليّ عليه السلام كما في الاستيعاب^(٢)، إلا أن الذي يظهر من بعض المنقولات أنه كتم شهادة بيعة يوم^(٣) الغدير لما استشهده عليّ عليه السلام، فدعا عليه، فعمي في آخر عمره^(٤)، وأنه كان يعترف بذلك ويحكيه مُظهراً للندامة والتقصير، كما مرّ في زيد بن أرقم مع توجيهه.

وكذا أسامة بن زيد المشهور الذي أمّه أم أيمن التي هي من أهل الجنة، وورد في أخبار أهل البيت عليهم السلام أن «لا تقولوا فيه إلا خيراً»^(٥)، وأن عليّاً عليه السلام قبل عذره في تركه الجهاد معه؛ لأن ذلك لم يكن لشكّه في عليّ عليه السلام، بل لوجه آخر.

وهؤلاء لا شك في كونهم من الصحابة.

ومنهم: عبادة بن الصامت، وأبو قتادة، وأبو فضالة، وأبو ليلى الغفاري، وسهل بن سعد الساعدي، وكعب بن عجرة، ونعمان بن عجلان، ورفاعة بن رافع، كلهم من الأنصار، وكذا أبو جحيفة وهب بن عبدالله السوائي، وعبدالله بن أبي أوفى، وأبو الطفيل عامر بن واثلة، وأبو الحمراء - خادم النبي صلى الله عليه وآله - وجماعة أخرى لم نذكرهم لاسيما من الأنصار، فإنه لما أخذت الخلافة منهم ولم يُعطَ عليّاً عليه السلام بعد دعواه إياها بما كان فيه، لاسيما السبب الذي أخذت الخلافة منهم لأجله من كونه

(١) انظر: اختيار معرفة الرجال: ٩٤/٤٤.

(٢) الاستيعاب ١: ١٧٣/١٥٧.

(٣) كلمة «يوم» في «س» و«ن» لم ترد.

(٤) انظر: اختيار معرفة الرجال: ٩٥/٤٥.

(٥) انظر: اختيار معرفة الرجال: ٨١/٣٩، ونقد الرجال ١: ١٨٦.

قرشياً ومن أقرب الناس إلى النبي ﷺ ، مع حكاية الغدير وغيرها ، وتذكروا ما أخبرهم به النبي ﷺ ، كما مرّ ويأتي من صحيح البخاري وغيره ، أي : قوله ﷺ لهم : «سترون بعدي أثره فاصبروا حتى تلقوني»^(١) ، وعرفوا لاسيما بعد تصرفات عثمان ومعاوية أن حكاية السقيفة كانت أول الأثره ومنشأ شدتها ورواجها ، ومع هذا كانت قلوب أكثرهم خالية عما كان في قلوب ما سواهم من الطوائف ، لاسيما القرشيين مع الضغائن التي كانت في صدورهم لعليّ عليه السلام من جهات عديدة ، لاسيما حسد القرشيّة وإراقة الدماء من أقربائهم وعشائرتهم ، كما هو بين ؛ فلهذا رجع منهم خلق كثير إلى عليّ عليه السلام ولو بعد استحكام الأمر ، فتأمل .

ثم إن هؤلاء الأختيار الذين ذكرناهم إنما هم من غير بني هاشم ، وأما بنو هاشم فأكثرهم أيضاً كذلك ، بل الأصل فيهم ذلك كما هو ظاهر وإن لم يكن بعض منهم خالياً عن شوب التقصير طلباً للزخارف الدنيويّة ، كما اعترف به عقيل وغيره على ما مرّ ويأتي .

ونحن نذكر ها هنا أسامي المشاهير منهم ، وهم العباس بن عبدالمطلب وأولاده لاسيما الفضل ، والقثم ، وعبدالله ، وعقيل بن أبي طالب . وهؤلاء ولو من أهل المعرفة والنجاة إلا أن ما سوى الفضل والقثم ليس بخالٍ عن بعض ما ورد من الذمّ حتى الشكوى من عليّ عليه السلام ، لكن من حيث الإطماع لا غير ، على أن الحق أن من تتبّع الأحاديث التي رواها

(١) مسند أبي داؤد الطيالسي : ١٩٦٩/٢٦٥ ، مسند الحميدي ٢ : ١١٥٩/٥٠٣ ، المصنّف لابن أبي شيبة ١١ : ٢١٧١٥/٤٤٢ ، صحيح البخاري ٣ : ١٥٠ ، ٩ : ٦٠ ، سنن الترمذي ٤ : ٢١٨٩/٤٨٢ ، المعجم الكبير للطبراني ١ : ٥٥١/٢٠٤ ، المعجم الأوسط ٦ : ٥٨٠٨/١٢ ، السنن الكبرى للبيهقي ٦ : ١٤٤ ، ٨ : ١٥٩ ، ١٠ : ١٣١ .

المخالفون عن عبدالله، لم يبق له شك في أن له حقاً عظيماً في بيان ما يدل على مناقب عليّ عليه السلام ومثالب خصمائه، لاسيما في مناظراته حتى مع الخلفاء، فإن مداره على نقل ما يتبين منه بطلانهم في ضمن الكلام، ورواية ما لم يكن يرويه غيره من الأعلام.

ثم من مشاهير بني هاشم الأخيار عبدالله بن جعفر بن أبي طالب صاحب المفاز والمناقب وإخوته عون ومحمد ابنا جعفر.

وفي الاستيعاب: أن النبي صلى الله عليه وآله قال في هؤلاء: «أنا وليهم في الدنيا والآخرة» وكان محمد صهراً لعليّ عليه السلام زوجته أم كلثوم بعد وفاة عمر^(١). وكان يقول فيه: إنه ممن يأبى أن يعصى الله^(٢)، قال ابن عبد البر: إنه قتل في نستر^(٣). وقيل: قتل في صفين^(٤).

ثم منهم: أبو سفيان بن الحارث بن عبد المطلب صاحب المدائح عن النبي صلى الله عليه وآله، ومات بعده بقليل^(٥)، وابن أخيه المغيرة بن نوفل بن الحارث المذكور الذي كان من خواص عليّ عليه السلام حتى قيل: إن علياً عليه السلام أوصى أن يتزوج هذا زوجته أمامة بنت بنت النبي صلى الله عليه وآله^(٦)، حذراً من أن يخطبها معاوية.

فهذا خلاصة ذكر من وجدناه من أختيار الصحابة يقيناً أو كاليقين، وربما يوجد غيرهم أيضاً، فتأمل حتى تعرف أن طعن المخالفين على

(١) الاستيعاب ٣ : ٢٣٢٢/١٣٦٧ .

(٢) اختيار معرفة الرجال : ١٢٥/٧٠ .

(٣) الاستيعاب ٣ : ٢٣٢٢/١٣٦٧ .

(٤) عمدة الطالب : ٣٦ .

(٥) انظر : أسد الغابة ٥ : ٥٩٥٩/١٤٤ .

(٦) أسد الغابة ٤ : ٥٠٦٥/٤٧٣ .

الشيعة بأنهم يُغضون الصحابة فرية محضة . نعم ، إن الشيعة أهل البصيرة لا يتبعون كل ناعقٍ ، ولا يعتمدون على الجاهل والفاسق ، والله الهادي .

المقام الثاني :

في بيان أسامي بعض الأشرار ، أي : مَنْ تَبَيَّنَتْ فِيهِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَمَنْ فِي عِدَادِهِمْ عَلَاتِمُ الشَّرِّ ، وقرائن عدم المبالاة بالدين ، بل آثار الكفر والنفاق والانغمار في الدنيا ، بحيث لا يسع طالب الحق من الجمهور وغيرهم إلا التزام وجود ذلك ، وهؤلاء ما سوى رؤوس الخلفاء ، فإننا لا نتعرض هاهنا لذكرهم ولا بيان جميع أحوالهم وإن لم نسكت عن بعضها ، فإن ذلك يتضح غاية الوضوح من كل باب في الخاتمة ، بل عند انتهاء الكتاب .

فمن هؤلاء الأشرار مَنْ صرَّحَ أَهْلُ السُّنَّةِ أَيْضاً بِضَلَالِهِمْ بَلْ كَفَرَهُمْ ، وَهُمْ ذُو الْخُوَيْصِرَةِ التَّمِيمِي - قيل : اسمه مسعود - وأصحابه الذين خرجوا على عليٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وكَفَرُوهُ بَعْدَمَا كَانُوا مَعَهُ فِي صَفِّينَ ، فقتلهم في النهروان ، وَهُمْ المشهورون بالخوارج والمارقين ، وحكايتهم مشهورة مذكورة في الكتب ، ومزّت في فصل نقل المذاهب ، ولعلنا نذكرها أيضاً .

ومنهم : الأشعث بن قيس وإن لم يكن معهم في الحرب .
وذو الخويصرة هذا هو الذي اعترض على النبي ﷺ وتكلّم بما آذاه

به .

ولنذكر نبذاً ممّا ورد في قدح هؤلاء وضلالتهم ، بل كفرهم وارترادهم .

روى البخاري في صحيحه مراراً وبأسانيد عديدة ، منها : عن سويد ابن غفلة وغيره ، عن عليٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، ومنها : عن ابن عمر ، ومنها : عن جمعٍ عن

أبي سعيد الخُدري ، ومنها : عن غيرهم ، كلهم عن النبي ﷺ .
 فمما رواه أبو سعيد أنه قال : بينا نحن عند رسول الله ﷺ وهو يقسم قسماً إذ أتاه ذو الخويصرة ، وهو رجل من بني تميم - وفي رواية أخرى : إذ جاء عبدالله بن ذي الخويصرة التميمي - فقال : يا رسول الله ! اعدل ، فقال : «ويلك ، فمن يعدل إذا لم أعدل ؟ فقد خبت وخسرت إن لم أكن أعدل» فقال عمر : أتأذن لي أن أضرب عنقه ، فقال : «دعه فإن له أصحاباً يحقر أحدهم صلواته مع صلواتهم ، وصيامه مع صيامهم ، يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم ، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية ، آيتهم^(١) رجل أسود ، إحدى عضديه مثل ثدي المرأة تَدَرَدُرُ ، يخرجون على خير فرقة من الناس» وفي نسخة : «على حين فرقة من الناس» وفي رواية أخرى : «فأينما لقيتموهم فاقتلوهم فإن في قتلهم أجراً لمن قتلهم يوم القيامة» ، قال أبو سعيد : أشهد أنني سمعت هذا الحديث من رسول الله ﷺ ، وأشهد أن علي بن أبي طالب قاتلهم ، وأنا معه ، فأمر بذلك الرجل ، فالتمس فأتي به فنظرتُ إليه ، فإذا هو على نعت النبي ﷺ^(٢) .
 ومما رواه أيضاً أنه قال : بعث علي بن أبي طالب ﷺ إلى النبي ﷺ من اليمن بذهيئة في أديم مقروظ لم تُحصَل من ترابها ، فقسَمَها بين أربعة نفر ، منهم : أقرع بن حابس .
 فقال رجل من أصحابه : كنّا نحن أحقّ بهذا من هؤلاء ، قال : فبلغ ذلك النبي ﷺ ، فقال : «لا تأمنوني ؟ وأنا أمين من في السماء ، يأتيني خبرُ السماء صباحاً ومساءً» .

(١) في «م» : «بينهم» بدل «آيتهم» .

(٢) صحيح البخاري ٤ : ٢٤٣ - ٢٤٤ ، و٨ : ٤٧ ، و٩ : ٢١ - ٢٢ .

قال: فقام رجل غائر العينين، مُشرف الوجنتين، ناشز الجبهة، كَثَّ اللحية، مخلوق الرأس، مشمر الإزار، فقال: يا رسول الله، اتق الله، قال: «ويلك، أو لست أحق أهل الأرض أن يتقي الله؟». قال: ثم ولَّى الرجل. قال خالد بن الوليد: ألا أضرب عنقه يا رسول الله؟ قال: «لا، لعله أن يكون يصلِّي»، فقال خالد: وكم من مصلٍّ يقول بلسانه ما ليس في قلبه، قال رسول الله ﷺ: «إني لم أؤمر أن أنقب عن قلوب الناس ولا أشق بطونهم» قال: ثم نظر إليه وهو مُقفِّف، فقال: «إنه يخرج من ضنضي هذا قوم يتلون كتاب الله رطباً لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية»، وأظنه قال: «لئن أدركتهم لأقتلنهم قتل ثمود»^(١). والأخبار فيهم كثيرة.

وأما الأشعث: فهو الذي مرَّ في الفصل الثاني من الباب الثاني من المقدمة أنه ارتدَّ في زمان أبي بكر ثم رجع، وزوجه أبو بكر أخته، فولدت منه بنتاً تزوجها الحسن عليّاً، فسَمَّته بالسَم الذي مات به، وولدت أيضاً ولداً وهو محمد بن الأشعث الذي قاتل الحسين عليّاً بكربلاء. وفي حديثٍ عن عليٍّ عليّاً أنه قال للأشعث: «تحت كلِّ شعرة من لحيتك شيطان يلعنك، وفي بيتك سخلة يقتل ابن رسول الله ﷺ»^(٢). وقال له أيضاً: «أنت حائك ابن حائك، منافق ابن كافر»^(٣).

(١) صحيح البخاري ٥: ٢٠٧ - ٢٠٨.

(٢) انظر: الإرشاد للمفيد ١: ٣٣٠، ومناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب ٤: ٣٠٤، وكشف اليقين: ٧٥، وإعلام الوري ١: ٣٤٤، والاحتجاج للطبرسي ١: ٦١٩، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢: ٢٨٦، وفيها لم يرد التصريح باسم الأشعث.

(٣) نهج البلاغة: ٦١ رقم الخطبة ١٩، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١: ٢٩٧.

وذكر جماعة، منهم: ابن أبي الحديد أنه كان من مشاوري ابن ملجم في قتل عليّ عليه السلام^(١).

وفي روايات أهل البيت عليهم السلام: إن الله تعالى لعن جماعة سرت اللعنة في نسلهم، والأشعث منهم^(٢).

ثم من هؤلاء الأشرار الذين ينادي بشرهم ما نقله المخالفون فيهم وإن كبروا في إنكار شرارتهم تعصباً، وهدراً عن اختلال بواطن قواعدهم. فمنهم: أبو سفيان صخر بن حرب وأولاده، لاسيما معاوية بن هند المشهورة أحوالها وأحوالهم عند العامة والخاصة، فإن أولاً لامة نسبهم ودنائة حسبهم مما لا شك فيه؛ لأنهم من أعيان بني أمية الذين صرح جماعة من المفسرين وروى جمع من المحدثين لاسيما علماء أهل بيت سيد المرسلين بأنهم المراد بالشجرة الملعونة في القرآن^(٣)، حتى قيل: إن قوله عز وجل: ﴿فَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا طُغْيَانًا كَبِيرًا﴾^(٤) إشارة إلى يزيد بن معاوية وأفعاله^(٥).

وسنذكر نبذاً مما يدل على ذلك في آخر نقل أحوالهم.

وقد ذكر الكلبي، وكذا المدائني في كتاب المثالب، وكذا الزمخشري

(١) انظر: مقاتل الطالبين: ٣٣، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٦: ١١٧.

(٢) اختيار معرفة الرجال: ٧٧٧/٤١٢، نقد الرجال: ١: ٥٧٤/٢٤٠، تاريخ مدينة دمشق: ٥٧: ٢٧٢.

(٣) تفسير العياشي ٢: ٢٩٧ - ٩٣/٢٩٨ - ٩٥ و ٩٩، التبيان في تفسير القرآن ٦: ٤٩٤، مجمع البيان ٣: ٤٢٤، الاحتجاج ١: ٤١٦، الصراط المستقيم ١: ١٩٦، مدينة المعاجز ٦: ١٤٠، بحار الأنوار ٩: ٣١، و ٤٤: ٨٦، تفسير القرطبي ١٠: ٢٨٦، تفسير الطبري ١٥: ٧٨ - ٧٩، تاريخ الطبري ١٠: ٥٨، زاد المسير ٥: ٥٤.

(٤) سورة الإسراء ١٧: ٦٠.

(٥) انظر: هامش رقم (٣) من ص ٩١.

في كتاب ربيع الأبرار: أن معاوية كان يعزى إلى أربعة غير أبي سفيان، وذكر أساميهم منهم مغرّ أسود اسمه الصباح، قالوا: كان أبو سفيان دميماً قصيراً وكان الصباح شاباً وسيماً، فدعته هند إلى نفسها؛ لأنها كانت من المغتلمات تحبّ السودان^(١).

وما نُقل من السفاح فيهم كثير مشهور، وفي الكتب المذكور، حتى أن معاوية اعترف يوماً بذلك، كما يأتي في الختام؛ ولهذا لما قال معاوية لعقيل بن أبي طالب: إن فيكم لشبّاقاً، يا بني هاشم! قال عقيل: هو منّا في الرجال، ومنكم في النساء^(٢).

ولا يخفى أن عداوته عليّاً عليه السلام أدلّ دليل على ذلك؛ لما مرّ سابقاً من الأخبار الصريحة في كون مُبغض عليّ عليه السلام ولد السفاح، ومع هذا لم تكن لهم سابقة في الإسلام ولا حماية، بل كانوا تمام زمان كفرهم في إطفاء نور الإسلام، وجزّ العساكر على المسلمين كيوم الخندق وأحد وغيرهما، وفي رقابهم دماء^(٣) من الأخيار، منهم حمزة سيّد الشهداء، حتى أن هنداً لاكت كبد حمزة المقتول من شدّة حنقها^(٤) على النبي صلى الله عليه وآله، ثمّ لما رأوا بعد فتح مكّة ما أصاب المشركين من الذلّة والقماعة وزيادة شوكة الإسلام يوماً فيوماً استسلموا خوفاً وطمعاً، حتى قيل: إنّ أبا سفيان سمع كعب الأخبار يقول له: كيف لا تؤمن بمحمّد صلى الله عليه وآله وأنت وليّ الثارات من أولاده، ففرحت هند

(١) مثالب العرب (مخطوط): ٣٠ - ٣١، ربيع الأبرار ٣: ٥٥١، تذكرة الخواص:

١٨٤ نقلًا عن مثالب الكلبى .

(٢) أمالي السيّد المرتضى ١: ٢٧٦، الدرجات الرفيعة: ١٦٢.

(٣) في النسخ جاء «دموم» وما أثبتناه من كتب اللغة .

(٤) الحنق: الغيظ . الصحاح ٤: ١٤٦٥ «حنق» .

بذلك فأسلمنا^(١).

ونقل ابن أبي الحديد عن منذر الثوري أنه قال: قال محمد بن الحنفية: إن النبي ﷺ لما أتى إلى هؤلاء يوم فتح مكة من أعلى الوادي وأسفله، وملأ الأودية كتاب استسلموا حتى وجدوا أعواناً^(٢).

وعن حبيب بن أبي ثابت، قال: لما كان قتال صفين قال رجل لعمار: يا أبا اليقظان! ألم يقل رسول الله ﷺ: «قاتلوا الناس حتى يسلموا، فإذا أسلموا عصموا دماءهم وأموالهم»؟ قال: بلى، ولكن والله، هؤلاء ما أسلموا، ولكن استسلموا وأسروا الكفر حتى وجدوا عليه أعواناً^(٣).

وعن الباقر عليه السلام: «إن أمير المؤمنين عليه السلام قال وهو يقاتل ابن هند: يا معشر المسلمين، قاتلوا أئمة الكفر إنهم لا أيمان لهم، وهم هؤلاء ورب الكعبة»^(٤).

وعن ابن مسعود، عن النبي ﷺ، وعن الشعبي عن علي عليه السلام قال: «أئمة الكفر في الإسلام خمسة: منهم ابن هند، وعمرو بن العاص»^(٥). وقال ابن عبد البر في الاستيعاب: إن أبا سفيان ومعاوية كانا من المؤلفين لقلوبهم^(٦).

(١) الصراط المستقيم ٣: ٤٧، الأربعين للشيرازي: ٦٣٢.

(٢) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٤: ٣١ - ٣٢، وأورده نصر بن مزاحم في وقعة صفين: ٢١٦.

(٣) وقعة صفين: ٢١٥، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٤: ٣١ نقلاً عن نصر بن مزاحم.

(٤) تفسير فرات: ٢٠٤/١٦٣ بتفاوت.

(٥) الشافي ٤: ٣٣١، بحار الأنوار ٣٢: ٣٣٥.

(٦) الاستيعاب ٣: ٢٤٣٥/١٤١٦ في ترجمة معاوية.

ثم نقل عن جمع أنهم قالوا: كان أبو سفيان كهفياً للمنافقين، وكان هو منافقاً.

ثم ذكر أنه لما ولي عثمان الخلافة دخل أبو سفيان عليه، فقال: قد صارت إليك بعد تيم وعدي فأدرها كالكرة واجعل أوتادها بني أمية، فإنما هو الملك، وما أدري ما جنة ولا نار^(١).

وقد ذكرنا في الفصل الثاني من الباب الثاني من المقدمة ما هو صريح في نفاق معاوية وأبيه وابنه، ويأتي أيضاً في الختام مثله، بل ما يدل على نفاقهم وتصانعهم في إظهار الإسلام كثير، حتى أن أبا سفيان لما جاء بعد حكاية السقيفة إلى عليّ عليه السلام والعباس يحثهما على الخلافة ويقول لهما: لو أردتما لأملأنها خيلاً ورجالاً، كان لنفاقه حيث رأى فرصة في إيقاع الفتنة والحرب بين المسلمين، ولهذا زبره عليّ عليه السلام ولم يقبل نصحه، كما مر في محله، بل قال له صريحاً: «إنك والله! ما أردت بهذا إلا الفتنة، إنك والله، طالما بغيت للإسلام شراً، لا حاجة لنا في نصيحتك»^(٢).

ألا يرى أنه لو كان صادقاً فليم لم يتكلم بذلك؟ بل سعى بعكسه في حكاية الشورى وخلافة عثمان.

ثم إنه يظهر من تلك الحكاية أيضاً أنه لم يبايع أبا بكر معتقداً له، فلا محالة يكون منافقاً مخالفاً عند القائلين بخلافة أبي بكر أيضاً، كما أن معاوية كان كذلك أيضاً؛ لما ذكره البخاري في صحيحه، ونقله الحميدي في الجمع بين الصحيحين أيضاً من أن معاوية قال في كلام له على عبدالله ابن عمر في الخلافة: من أراد أن يتكلم في هذا الأمر فليطبع لنا قرنه،

(١) الاستيعاب ٤ : ١٦٧٨ - ١٦٧٩ .

(٢) الكامل في التاريخ ٢ : ٣٢٦ .

فنحن أحقّ به منه ومن أبيه^(١)؛ إذ لا يخفى أنّه إذا لم يعتقد بخلافة عمر ولا بخلافة عليّ عليه السلام، فهو بالإجماع خارج عمّا عليه المسلمون، بل يظهر منه أنّه كان مضيّعاً أيضاً لحقوق عمر عليه، فإنّه هو الذي ولّاه على الشام، وقرّر له في كلّ سنة اثني عشر ألف دينار، وكان يحاميه إذا ذمّ عنده، كما صرح به في الاستيعاب، قال: ثمّ مات عمر، فأقرّه عثمان على ما كان عليه إلى أن مات^(٢).

وقد نقل ابن أبي الحديد: أنّ عثمان لما أن حوصر أرسل إليه مراراً ليأتيه بجنوده، فاعتذر في كلّ مرّة بأنّه في جمع العساكر وسيأتيه، ولم يأت، حيث كان يريد أن يقتل عثمان ليشير هو الفتنة بدعوى دمه طلباً للإمارة والخلافة^{(٣)(٤)}، وهو صريح في خيانتة لعثمان أيضاً.

قال ابن أبي الحديد: معاوية مطعون في دينه، ويرمى بالزندقة عند شيوخنا - يعني: المعتزلة - .

قال: وقد ذكرنا في نقض السفينيّة على أبي عثمان الجاحظ ما رواه أصحابنا في كتبهم الكلاميّة عن معاوية من الإلحاد والتعرّض لرسول الله صلّى الله عليه وآله، وما تظاهر به من القبائح والفضائح والجبر والإرجاء^(٥).

وفي مسند الشافعي: أخبرنا مالك، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار: أنّ معاوية بن أبي سفيان باع سقايةً من ذهبٍ أو ورقٍ بأكثر من وزنها، فقال له أبو الدرداء: سمعت النبي صلّى الله عليه وآله ينهى عن مثل هذا، فقال

(١) صحيح البخاري ٥ : ١٤٠ - ١٤١، الجمع بين الصحيحين ٢ : ١٤١٨/٢٧٣.

(٢) انظر: الاستيعاب ٣ : ١٤١٦ - ١٤١٧/٢٤٣٥.

(٣) في «ن»: «والفتنة» بدل «والخلافة».

(٤) انظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢ : ١٤١ و١٥١.

(٥) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١ : ٣٤٠.

معاوية: ما أرى بهذا بأساً، فقال أبو الدرداء: مَنْ يعذرني من معاوية، أخبره عن النبي ﷺ ويخبرني عن رأيه، لا أساكنك بأرض^(١).
وقد أشار إلى هذا الحديث أيضاً ابن الأثير في نهايته، وقال:
السقاية: إناء يشرب فيه^(٢).

وقد روى جمع أن معاوية كان يلبس الحرير، فقال له ابن عباس: إن النبي ﷺ قال: «إنه محرّم على رجال أمتي»، فقال هواناً: لا أرى به بأساً، فقال ابن عباس: من عذيري من معاوية بن أبي سفيان، أنا أقول له: قال رسول الله ﷺ، وهو يقول: أنا لا أرى به بأساً^(٣).

وروى الترمذي والنسائي في صحيحهما عن خالد بن معدان^(٤)^(٥)، إن المقدم بن معديكرب^(٦) وفد على معاوية، ونقل الحديث إلى أن قال:

(١) مسند الشافعي: ١١٩٤/٤١٦، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٥: ١٣٠.

(٢) النهاية لابن الأثير ٢: ٣٨٢.

(٣) الصوارم المهرقة: ٩ - ١٠.

(٤) في «م»: خالد بن مقدم.

(٥) خالد بن معدان، ابن أبي كرب، شيخ أهل الشام، يكنى أبا عبدالله الكلاعي الحمصي، حدث عن خلق كثير، وأرسل عنه جماعة، وروى عنه جماعة، وهو معدود عند العامة في أئمة الفقه، وثقه النسائي وابن سعد وآخرون، وكان الأوزاعي يعظمه.

توفي سنة ثلاث ومائة في حكم يزيد بن عبد الملك، وقيل: ثمان عشرة ومائة، وقيل غير ذلك.

انظر: طبقات ابن سعد ٧: ٤٥٥، طبقات خليفة: ٢٩٢٨/٥٦٦، التاريخ الكبير للبخاري ٣: ٦٠١/١٧٦، حلية الأولياء ٥: ٣٢٦/٢١٠، سير أعلام النبلاء ٤: ٢٢٢/١٠٢، تهذيب التهذيب ٣: ٢٢٢/١٠٢.

(٦) المقدم بن معديكرب بن عمر بن يزيد أبو كريمة، وقيل: أبو زيد، وقيل: أبو صالح، ويقال: أبو بشر، ويقال: أبو يحيى، نزيل حمص، صاحب رسول لله

فقال المقدم: يا معاوية! إن أنا صدقتُ فصدقتُني، وإن كذبتُ فكذبتُني، قال: افعل، قال: فأنشدك الله هل سمعت رسول الله ﷺ نهى عن لبس الذهب؟ قال: نعم، قال: وهل سمعت نهى عن لبس الحرير؟ فقال: نعم، قال: وهل سمعته نهى عن لبس جلود السباع والركوب عليها؟ قال: نعم، فقال المقدم: فوالله، لقد رأيت هذا كله في بيتك يا معاوية^(١).

ونقل في الاستيعاب: أن معاوية أول من اتخذ ديوان الخاتم^(٢)، وأمر

ﷺ ﷺ ﷺ ، روى عدة أحاديث ، وحدث عنه جماعة ، عامي المذهب .

توفي سنة سبع وثمانين ، وهو ابن إحدى وتسعين سنة ، وقيل : قبره بحمص ، وقيل : توفي سنة ثمان وثمانين ، وقيل غير ذلك .

انظر : طبقات ابن سعد ٧ : ٤١٥ ، التاريخ الكبير للبخاري ٧ : ١٨٨٢/٤٢٩ ، تهذيب التهذيب ١٠ : ٥٠٧/٢٥٥ ، الإصابة ٣ : ٨١٨٤/٤٥٥ ، سير أعلام النبلاء ٣ : ٧٥/٤٢٧ .

(١) لم نثر عليه في سنن الترمذي ، وأورده النسائي في سننه الكبرى ٣ : ٥٥٨٠/٨٦ و٤٥٨١ باختصار ، وأورده أبو داؤد في سننه كاملاً ٤ : ٤١٣١/٦٨ ، والطبراني في معجمه الكبير ٢٠ : ٦٣٦/٢٦٩ ، والبيهقي في سننه الكبرى ٣ : ٧٤ ، وابن عساكر في تاريخه ٦٨ : ٩٣ .

(٢) ديوان الخاتم : قال ابن الطقطقي في الآداب السلطانية : ومما اخترع معاوية من أمور الملك ديوان الخاتم ، وهذا ديوان معتبر ومن أكابر الدواوين ، لم تزل السنة جارية به إلى أواسط دولة بني العباس فأسقط ، ومعناه أن يكون ديوان وبه نواب ، فإذا صدر توقيع من الخليفة بأمر من الأمور أحضر إلى ذلك الديوان وأثبتت نسخته منه فيه وحُزم بخيط وحُتم بشمع ، كما يفعل في هذا الزمان بكتب القضاة ، وحُتم بختم صاحب ذلك الديوان ... انتهى .

وكان سبب اتخاذ مثل هذا الديوان هو ما ذكره الجهشباري في كتاب الوزراء والكتاب ، قال : كان معاوية أول من اتخذ ديوان الخاتم ، وكان سبب ذلك : أنه كتب لعمر بن الزبير بمائة ألف درهم إلى زياد ، وهو عامله على العراق ، ففرض عمرو الكتاب وجعلها مائتي ألف درهم ، فلما رفع زياد حسابه قال معاوية : ما كتبت له إلا

بهدايا النيروز والمهرجان ، واتخذ المقاصر في الجوامع ، وأول مَنْ أقام على رأسه حرساً ، وأول مَنْ قيدت بين يديه الجنائب ، وأول مَنْ اتَّخذ الخصيان في الإسلام ، وأول مَنْ بلغ درجات المنبر خمس عشرة مرقاة ، وأول مَنْ استعمل أهل الذمة ، وأول من أظهر شرب النبيذ والغناء في المواطن ، وأول مَنْ قتل مسلماً صبراً - يعني : حُجر بن عدي وغيره كما سيأتي - وكان يقول : أنا أول الملوك^(١) . وكان مراده ما رواه الناس عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ : «الخلافة ثلاثون سنة ، ثم ملك عضوض»^(٢) ، ولا يخفى ما فيه من الاعتراف .

وقد ذكر أبو بكر الجوهري : إن معاوية بعد استقراره جعل فداً كأقطاء ، مع وضوح ما صار بين فاطمة عليها السلام وأبي بكر فيها ، فأقطع مروان بن الحكم ثلثها ، وعمرو بن عثمان ثلثها ، ويزيد ابنه ثلثها ، وجعل مروان - الذي كان لعين رسول الله ﷺ وطريده بنص من عائشة وغيرها - والياً على المدينة والحجاز ، حتّى انتهى الأمر إلى أن اتَّخذ الخلافة وفعل هو وأولاده ما فعلوا^(٣) .

وفي تاريخ الإسلام وغيره - كما سيأتي في الختام ، واشتهر بين

١٦٦مائة ألف ، وكتب إلى زياد بذلك وأمره أن يأخذ المائة ألف منه ، فحبسه بها ، فاتَّخذ معاوية ديوان الخاتم وقلده عبدالله بن محمد الحميري وكان قاضياً . . . انتهى .
انظر : الغدير ٢ : ١٧٩ ، عن الآداب السلطانية وعن الوزراء والكتاب ، تاريخ اليعقوبي ٢ : ٢٣٢ ، تاريخ الطبري ٤ : ٢٤٤ ، تجارب الأمم لابن مسكوب ٢ : ٢٧ ، الاستيعاب ٣ : ١٤٢٠ .

(١) الاستيعاب ٣ : ١٤٢٠ .

(٢) مسند ابن جعد : ٣٣٢٣/٤٧٩ ، المعجم الكبير للطبراني ١ : ١٣/٥٥ ، البداية والنهاية ٨ : ١٣٥ ، الموافق ٣ : ٦٠٥ ، شرح المقاصد ٥ : ٢٣٩ .

(٣) نقله عنه ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ١٦ : ٢٢١٦ ، باختصار .

الخاصّ والعامّ - أنّ معاوية ادّعى زياداً وألحقه بأبي سفيان^(١)، كما كان دأبهم في الجاهليّة، حيث شهد رجل بأنّه زنى بأُمّ زياد في سفرٍ، وهو خلاف شريعة سيّد الأنام وإجماع كافّة أهل الإسلام؛ لقول النبي ﷺ المتواتر الثابت: «الولد للفراش وللعاهر الحجر»^(٢).

ولهذا نقل في كتاب حلية الأولياء عن ابن حرملة أنّه قال: ما سمعت سعيد بن المسيّب سبّ أحداً من الأئمّة إلاّ أنّي سمعته سبّ معاوية وقال: إنّه ردّ قضاء رسول الله ﷺ في حكاية ادّعائه زياداً^(٣).

ونقل ابن الجوزي في كتاب المنتظم أنّ الناس ذمّوا معاوية بفعله هذا في مجالسهم، وهو لم يعبأ بشأنهم حتّى أنّه روى فيه بإسناده عن أبي عثمان أنّه قال: لمّا ادّعى معاوية زياداً لقيت أبا بكره، فقلت: ما هذا الذي صنعتُم؟ إنّي سمعت سعد بن وقاص يقول: سمع أذني من رسول الله ﷺ وهو يقول: «مَنْ ادّعى أبا في الإسلام غير أبيه وهو يعلم أنّه غير أبيه فالجنّة عليه حرام»، فقال أبو بكره: وأنا سمعته من رسول الله ﷺ^(٤). وقد نقل فيه أيضاً أنّ في حوادث سنة خمسين أنّ معاوية أمر أن

(١) انظر: تاريخ الإسلام (عهد معاوية): ٢٠٧، تاريخ الطبري ٥: ٢١٤، مروج الذهب ٣: ٦، الكامل في التاريخ ٣: ٤٤١ - ٤٤٥، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢: ٢٦٢، و٥: ١٣١، سير أعلام النبلاء ٣: ١١٢/٤٩٤.

(٢) الكافي ٥: ٢/٤٩١ (باب الرجل تكون له الجارية...)، من لا يحضره الفقيه ٣: ٢/٢٨٥ (باب أحكام المماليك...)، تهذيب الأحكام ٨: ٦٤٠/١٨٣، مسند أحمد ٢: ٦٨٩٦/٤٢٠، سنن الدارمي ٢: ١٥٢، صحيح البخاري ٣: ٧٠، صحيح مسلم ٢: ١٤٥٧/١٠٨٠، سنن ابن ماجه ١: ٢٠٠٦/٦٤٧ و٢٠٠٧، سنن الترمذي ٣: ١١٥٧/٤٦٣، تاريخ بغداد ١١: ١١٦.

(٣) حلية الأولياء ٢: ١٦٧، بتفاوتٍ.

(٤) المنتظم ٥: ٢١٠.

يُحْمَلُ مِنْبَرِ النَّبِيِّ ﷺ إِلَى الشَّامِ ، فَلَمَّا حُوِّلَ كَسَفَتِ الشَّمْسُ حَتَّى رُوِيَتْ النُّجُومُ بَادِيَةً ، فَتَكَلَّمَ النَّاسُ ، فَخَافَ مَعَاوِيَةَ فَتَرَكَهُ بِحَالِهِ (١) .

وَبَدَعَ هَذَا الرَّجُلُ مِمَّا لَا تَحْصِي ، وَسَيَأْتِي بَعْضُهَا لِاسِيْمَا فِي الْخِتَامِ ، وَمَرَّ بَعْضٌ مِنْهَا فِيمَا نَاسِبٌ مِنَ الْمَقَامِ ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ كَمَا رَوَاهُ أَصْحَابُ الْحَدِيثِ ، مِنْهُمْ : ابْنُ مَاجَةَ فِي صَحِيحِهِ عَنْ جَابِرٍ ، عَنْهُ ﷺ : «إِنَّ أَسَدَاقَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ وَإِنَّ أَفْضَلَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا ، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ» (٢) .

وَقَدْ مَرَّ سَابِقًا غَيْرُهُ أَيْضًا .

وَفِي كِتَابِ الطَّبْرَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بَسْرٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : «مَنْ وَقَّرَ صَاحِبَ بَدْعَةٍ فَقَدْ أَعَانَ عَلَى هَدْمِ الْإِسْلَامِ» (٣) ، فَتَأَمَّلْ .

ثُمَّ مَا صَدَرَ مِنْ مَعَاوِيَةَ وَابْنِهِ مِنَ الْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ ، وَالْإِفْسَادِ فِي الدِّينِ ، وَقَتْلِ عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ ، كَثِيرٍ فِي غَايَةِ الشَّنَاعَةِ وَنَهَايَةِ الْبِشَاعَةِ ، فَمَنْ ذَلِكَ أَنَّهُ شَقَّ عَصَا الْمُسْلِمِينَ فِي بَيْعَتِهِمْ لِعَلِيٍّ بِخِلَافَةِ سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ ، فَلَمْ يَدْخُلْ فِيمَا دَخَلَ فِيهِ جَمَاعَةُ الْمُؤْمِنِينَ ، وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرِينَ ، مَعَ كِمَالٍ وَضُوحٍ قَابِلِيَّةٍ عَلَيَّ ﷺ لِذَلِكَ ، بَلْ أَصْلَحِيَّتِهِ مِنْ جِهَاتٍ عَدِيدَةٍ ، لِاسِيْمَا اجْتِمَاعِ صِفَاتِ الْكِمَالِ كُلِّهَا فِيهِ ، وَثَبُوتِ بَشَارَةِ الْجَنَّةِ ، وَعُلُوِّ الرَّتَبَةِ الْأُخْرَوِيَّةِ لَهُ ، وَاتِّفَاقِ أَعْيَانِ الصَّحَابَةِ وَرُؤَسَاءِ الْأَنْصَارِ وَالْمُهَاجِرِينَ وَعَامَّةِ كِبَارِ الْمُسْلِمِينَ الْحَاضِرِينَ فِي الْمَدِينَةِ عَلَيْهِ بِطُوعِهِمْ

(١) المنتظم ٥ : ٢٢٧ - ٢٢٨ .

(٢) حلية الأولياء ٣ : ١٨٩ ، وانظر : سنن ابن ماجه ١ : ٤٦/١٨ ، والسنن الكبرى للبيهقي ٣ : ٢١٤ .

(٣) المعجم الأوسط ٧ : ٦٧٧٢/٦٧ .

ورغبتهم ؛ بحيث كلّمَا اعتذر هو عن ذلك لم يقبلوا، بل انسلّ الحاضرون عليه كالجراد، بحيث كان يطأ بعضهم بعضاً، ويقع بعضهم على بعض عند البيعة ؛ لشوقهم إلى سرعة اللحاق، واعتقادهم أنّه أولى من غيره، حتّى أنّه قد كان فيهم مَنْ كان يزعم أولويّته على مَنْ سبق عليه، لاسيّما عثمان الذي أباح كثير منهم دمه، بل منعوا عن دفنه أيّاماً، كما نقله أهل السير^(١).

ثمّ إنّّه لم يرض بذلك أيضاً حتّى شرع في المكائدة، وبذل مال الله لإمالة طبائع الجهلة، وإيواء أهل النفاق والفسقة، حتّى اجتمع عليه سفهاء الشام وضعفاء الأحلام، فخرج بهم على بيضة الإسلام، محارباً لإمام الأنام، وأبيّ إمام، أعلم الأمة، وأنجب الأئمة، ابن عمّ الرسول، وزوج البتول، وأبو الحسين عليّ بن أبي طالب عليه السلام الذي كان وضوح آيات حقّيته وبيّنات ضلالة مخالفته ومحاربتة وكفر عداوته كالشمس في رابعة النهار، كما هو بيّنٌ على أولى الأبصار؛ فحيث كان عليّ عليه السلام بهذه المثابة بإجماع الصحابة بل الأمة - كما سبق في أبواب فضائله الثابتة بالآيات المحكمة، لاسيّما ما مرّ في الآية السادسة عشر من المطلب الخامس من فصل بيان الآيات؛ فإنّ فيها ما هو صريح في أنّ عليّاً عليه السلام أبو هذه الأمة ووالدها، ومن عاقه فهو ملعون، ولا شكّ في عقوق معاوية، وكذا بالروايات المتواترة لاسيّما الدالّة على كون حربه حرب الله ورسوله، وعداوته علامة النفاق وعداوة الله ورسوله صلّى الله عليه وآله - فلا محالة يكون هذا الرجل خارجاً عن الإسلام، مكذباً لكلام الله ورسوله، منكراً للضرورة الدينيّة؛ لوضوح عدم إمكان تطرّق الشبهة في مثل هذه الحالة وما يكون في الوضوح والثبوت بهذه المرتبة.

(١) انظر: الإمامة والسياسة: ٦٤، تاريخ الطبري ٤: ٤١٣، الكامل في التاريخ ٣:

وقد فهم بعض هذا ابن أبي الحديد، حيث قال - بعد ذكر بعض مطاعن معاوية -: إنه مطعون في دينه عند شيوخنا، يعني: المعتزلة، يرمى بالزندقة، قال: وقد ذكرنا في نقض السفينانية على شيخنا الجاحظ ما رواه أصحابنا عنه من الإلحاد والتعرض للنبي ﷺ وما تظاهر به، قال: ولو لم يكن فيه شيء من ذلك لكان في محاربه الإمام ما يكفي في فساد حاله كما هو ظاهر، لاسيما على قواعد أصحابنا المعتزلة من كونهم بالكبيرة الواحدة يقطعون على المسير إلى النار والخلود فيها إن لم تكفرها التوبة^(١). انتهى.

ولنعم ما قيل من أنه لو لم يكن لعليّ عليه السلام ولا لمعاوية غير اسمهما ونسبهما لكان ذلك كافياً في التمييز بينهما ومعرفة حال كل منهما، فكيف مع سائر الصفات.

وقد ذكر ابن الجوزي بإسناده عن الحسن البصري قال: أربع خصال كنّ في معاوية لو لم يكن منهنّ فيه إلا واحدة كانت موبقة: تأمر هذه الأمة أمرها بغير مشورة منهم وفيهم بقايا الصحابة وذوو الفضيلة، واستخلف بعده سكيناً جهيراً، يلبس الحرير ويضرب بالطنابير، وأدعى زياداً، وقد قال النبي ﷺ: «الولد للفراش وللعاهر الحجر»^(٢)، وقتل حجراً وأصحابه صبراً، ثم قال: ويل لمن قتل حجراً وأصحاب حجر^(٣).

ومن فضائح عصبية محبي معاوية: أنهم كفّروا من لم يقل بخلافة من سبق على عليّ عليه السلام؛ استناداً إلى استلزام ذلك تكذيب ما رووه عن

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١ : ٣٤٠.

(٢) تقدّم تخريجه في ص ٩٩، الهامش (٣).

(٣) المنتظم ٥ : ٣٤٣ بتفاوت يسير.

النبي ﷺ في شأن الخلفاء الثلاث، وأنه مستلزم لتكذيب النبي ﷺ، وهو كفر، مع وضوح أن إنكار ذلك المنكر إنما هو لعدم ثبوت ورود تلك الأخبار عن النبي ﷺ من حيث تفرّد المخالفين له بروايتها، مع كثرة الكذابة فيهم، حتى باعترافهم، ومعارضتها بما هو أقوى منها من الدرايات والآيات والروايات المذكورة في كتبهم، فضلاً عما ثبت عن أهل البيت عليهم السلام من تكذيبها وتصحيح ما يعارضها، حتى أن جمعاً من المخالفين كذبوا كثيراً منها، ونقل جمع سبب وضعها، كما يأتي جميع ذلك في محلّه، ومع هذا لم يقولوا بذلك في معاوية، مع أن جُل ما ورد في عليّ عليه السلام مسلّم الثبوت، واضح الورود عن الله ورسوله ﷺ باتفاق المخالف والمؤلف، بحيث وصل حسن حاله في الدنيا والعقبى، وجلالة قدره عند الله ورسوله المصطفى ﷺ ووجوب حبّه على الورى إلى حدّ الضرورة الدينية بلا شك ولا شبهة، حتى أنهم كفّروا الخوارج لأجل ثبوت ما ذكرناه. ونعم ما قال بعض العلماء^(١)، حيث قال له رجل: هل كان أكثر الصحابة مع عليّ عليه السلام يوم صفين، أم مع معاوية؟ فقال: لعلك تريد أن تعرف حُسن حال عليّ عليه السلام بكون أكثر الصحابة معه، ولكن نحن نستدلّ على حسن حالهم بكونهم معه.

وأغرب من هذا أنهم من شدّة حُبهم لمعاوية - كما ورد: «حَبَبَكَ للشيء يُعْمَى ويُصَم»^(٢) - قبلوا منه ما تشبّث به هو وأمثاله من المطالبة بدم عثمان، فقالوا: إنّه معذور؛ لعروض هذه الشبهة له فاجتهد فأخطأ،

(١) لم نتحقّقه .

(٢) مسند أحمد ٦ : ٢٥٠ / ٢١١٨٦ ، سنن أبي داؤد ٤ : ٣٣٤ / ٥١٣٠ ، المعجم الأوسط ٤ : ٥٢٩ / ٤٣٥٩ ، الجامع الصغير ١ : ٥٦٨ / ٣٦٧٤ ، كنز العمال ١٦ : ٤٤١٠٤ / ١١٥ .

والمجتهد المخطئ معذور، مع أن هذا المدعى أمر سخيّف واضح البطلان لاسيّما في هذا المقام، لكن خدع به معاوية وأصحابه سفهاء أهل الشام .
أما أولاً : فلاّته - كما أشرنا آنفاً - تشكيك في مقابل البديهيّات ، واجتهاد في المسائل الضروريّات ؛ إذ - كما ظهر وظاهر في نفسه - حسن حال عليّ عليه السلام وجلالة شأنه ليس بمثابّة تتطرّق إليه أمثال هذه الأشياء ، حتّى أنّه لو قيل بمدخليّة عليّ عليه السلام في قتل عثمان لكان النقص على عثمان ؛ ضرورة امتناع تطرّق الفسق والكفر إلى ساحة عليّ عليه السلام مع ما هو كالشمس من شهادة الله ورسوله صلى الله عليه وآله بما شهدا ؛ ولهذا لما سئل بعض العلماء عن هذه الشبهة ، فقال : ويل لعثمان إن كان لعليّ عليه السلام رضا بقتله ^(١) .

وكذا لو قيل بأنّ معاوية وأصحابه لم يكونوا عارفين عليّاً عليه السلام بتلك المرتبة ، لكان النقص أيضاً على معاوية ؛ ضرورة أنّ الرجل الذي يكون جهله بحيث لم يطّلع على تلك المدائح التي ملأت الخافقين ، حتّى أنّه لا يدري من عليّ عليه السلام أنّ له من التقوى ما يمنعه عن ارتكاب قتل النفس المحرّمة ، كيف يكون قابلاً للاجتهاد عالماً بمواقعه وحدوده ، وهل تجوز مثل هذا إلاّ تحكّم صرف وحميّة جاهليّة .

وأما التوجيه بأنّ دعوى معاوية على عليّ عليه السلام كان لحمايته القتلّة وعدم تسليمه إيّاهم ، فمع كونه مثل الأوّل في وضوح تنزّه ساحة عليّ عليه السلام عن الجور والحيّف في حكم الله عزّوجلّ ظاهر البطلان ، وأوضح من أن يحتاج إلى البيان ؛ ضرورة أنّه حينئذ كان عليه كما كتب عليّ عليه السلام مراراً إليه أن يدخل فيما دخل فيه المسلمون من البيعة ، ثمّ يحضر أولياء عثمان

(١) يُنظر : زهر الربيع : ١٣٣ .

فيتحاكموا إلى الإمام عليه السلام ليحكم فيهم بما هو حكم الله عزوجل ، لا أنه يتصدى لتلك الفتنة التي قُتل فيها آلاف من الطرفين ، والعجب أنهم قبلوا هذه الوجوه الركيكة الشنيعة في معاوية ولم يقبلوا قول علي عليه السلام بأن جميع ذلك مكر وخدعة من معاوية لطلب الرئاسة مع ظهور قرائن صحته ووفورها ، كما مرّ ويأتي ، حتى أنّ من جملة القرائن أنه لو كان صادقاً في كون مراده إحقاق الحقّ فلم لم يسلم عبدالله بن عمر إلى علي عليه السلام ليعمل بما أوصى به أبوه من قصاصه بدم هرمزان الذي قتله مظلوماً ، بل أكرمه لما هرب من القصاص إليه ، وقد قال عزوجل : ﴿ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ ﴾ (١) .

وأما ثانياً : فلائته إذا كان في أمثال هذه الشبهة عندهم مندوحة عن التكفير والتفسيق ، بل كانت عندهم قابلة لأن يجتهد بمحضها في إباحة دم مثل علي عليه السلام وسبّه ، وقتل مَنْ معه ولو من كبار الصحابة وأجلّتهم ، فيلزم عليهم أن لا يكفروا ولا يفسقوا منكري الخلفاء الثلاث ، بل ولا أن يقتلوا أو يعزروا مَنْ سبهم وكفّروهم ، بل ولو قتل أيضاً مَنْ يعتقد بهم ، بل يلزمهم أن يكون هؤلاء أولى بالعذر ؛ لكون مستندهم أقوى وأوضح - كما هو ظاهر - ممّا جعلوه عذراً لمعاوية ، وكذا يلزمهم عدم تكفير الخوارج وتفسيقهم ، بل ولا تجويز قتلهم ، بل ولا قتل مالك بن نويرة وأصحابه الذين قتلهم أبو بكر ، بل ولا قتل مَنْ أنكر أمراً دينياً ولو كان من الضروريات بمحض شبهة ولو كانت سخيفة ظاهرة البطلان ، بل نقول : يلزم من اعتذارهم هذا نقيض مقصودهم ؛ ضرورة أنّ معاوية إذا كان فقيهاً عندهم ، وعالمماً بمواقع

الاجتهاد، معتقداً بصحته في أمثال هذه المواضع حتى في تكفير أجلّة الصحابة، وإباحة دمهم بأدنى شبهة، وبأنّ المجتهد الذي كذلك ليس عليه شيء وإن أخطأ، فلم يكن له حينئذٍ المطالبة بدم عثمان، ولا مقاتلة جماعة الصحابة الذين دعاهم اجتهادهم إلى القدح في عثمان وما صار إليه أمره مع ظهور كون عذرهم أقوى، وكونهم أفتح وأجل، وإلى رتبة الاجتهاد وقبول الاعتذار منهم أولى لاسيما عليّ عليه السلام؛ إذ لا شبهة في أنه كان في أولئك القوم فقهاء أيضاً من الصحابة وغيرهم، بل كان كثير منهم من المهاجرين السابقين والأنصار والتابعين.

وبالجملة، مآل كلام هؤلاء الجماعة يرجع إلى أنّ معاوية مختصّ بكونه مثاباً مأجوراً غير مؤاخذ فيما رآه واجتهد عليه بهواه وإن كان عالماً بكونه خلاف قول الله ورسوله، كما ينادي بذلك ما مرّ ويأتي من أفعاله وأقواله، لاسيما ما مرّ من جوابه لأبي الدرداء، وابن عباس في بيعه الذهب ولبسه الحرير^(١)، فافهم.

وأما ثالثاً: فلأنّ كثيراً من القرائن والآثار الصحيحة الصريحة تنادي بأنّ مقصود معاوية لم يكن إلا طلب الحكومة والرئاسة، كما هو ظاهر على من تتبّع أحواله مع البصيرة، وقد مرّ كثير منها متفرقة ويأتي كثير منها أيضاً، حتى أنّه صرح بذلك في مواضع يأتي بعضها عن قريب.

هذا كلّّه، مع ما بيّنا في المقدمة من بطلان الاجتهاد بالرأي وأمثاله، وانحصار الدليل في الكتاب والسنة، فافهم.

واعلم أنّ من جملة إفساد معاوية أيضاً أنّه قتل جماعة كثيرة من خيار

المسلمين وكبارهم من الصحابة وغيرهم صبراً، وفي الحروب، مع ظهور جلالته شأنهم عليه وعلى غيره، بمحض كونهم مع عليٍّ عليه السلام ومن أصحابه ومحبيه، ولا بأس أن ذكرنا بعضاً منهم، ومن أراد الاستقصاء فعليه بكتب السير.

فمنهم: عمار بن ياسر الذي قد مرَّ ذكر شمة من صفاته، وأنه المبشر به من رسول الله صلى الله عليه وآله بكونه من أهل الجنة^(١)، وأنه تقتله الفئة الباغية، وأن قاتله في النار^(٢)، حتى أن معاوية لما سمع بقتل أصحابه عماراً ووقف عسكره عن الحرب، وقالوا: إذا قتلنا نحن عماراً فنحن الفئة الباغية اضطرب، ولم يقدر على إنكار الحديث، فشرع في التمويهات والتمحلات التي كان يخدع بها طعام أحلام الشام، وإن كانت في غاية السخافة؛ لكون سخافة عقل أولئك البهائم أكثر، فقال: إنما قتله عليٌّ حيث أخرجته إلى المحاربة، ولو لم يخرج لم يُقتل، ولهذا قال ابن عباس: فعلى هذا إن النبي صلى الله عليه وآله هو قاتل حمزة؛ لأنه أخرجته إلى المحاربة^(٣) أيضاً.

ومما ينادي بكونه غادراً في هذا الموضوع ما رواه ابن الجوزي في كتاب المنتظم: من أن أبا العادية لما طعن عماراً برمحه سقط عمار على الأرض، فأكب عليه رجل آخر فاحتز رأسه، فأقبلا يختصمان فيه، كلُّ منهما يقول: أنا قتلته، فقال عمرو بن العاص: والله! إن تختصمان إلا في النار، فسمعها منه معاوية، فلما انصرف الرجلان قال لعمرو: ما رأيت مثل

(١) الطبقات الكبرى لابن سعد ٣: ٢٤٩، تاريخ بغداد ١: ١٥٠، تاريخ مدينة دمشق ٤٣: ٣٦٨.

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد ٣: ٢٥٢، تاريخ مدينة دمشق ٤٣: ٤٢١.

(٣) الأمالي للصدوق: ٦٦٥/٤٨٩، روضة الواعظين ٢: ٦٥٦/٦٧، وفيه عن ابن الفارسي، الطرائف ٢: ٢١٨، نهج الحق: ٣٠٦ - ٣٠٧، الإمامة والسياسة ١: ١٤٦.

ما صنعت اليوم ، قوم بذلوا أنفسهم دوننا تقول لهما: إنكما تختصمان في النار، فقال عمرو: هو والله! ذاك، والله! إنك لتعلمه، ولوددت أنني مت قبل هذا بعشرين سنة^(١).

وفي الاستيعاب وغيره عن جمع من الصحابة أنهم قالوا: شهدنا مع عليّ عليه السلام صفيين في ثمانمائة ممن بايع بيعة الرضوان، قُتل منا ثلاثمائة وستون، منهم عمار بن ياسر، قالوا: وقد رأينا عماراً ذلك اليوم لا يأخذ في ناحية إلا وأصحاب النبي صلى الله عليه وآله يتبعونه، كأنه علم لهم، وسمعناه يقول: تقدموا تقدموا، الجنة تحت الأسيّة، اليوم ألقى الأحبة محمداً وحزبه، والله! لو هزمونا حتى يبلغوا بنا سعات هجر لعلمنا أنا على الحق وأنهم على الباطل، وكان يقول شعراً:

نحن ضربناكم على تنزيله فالיום نضربكم على تأويله^(٢)
وحكاية ذلك اليوم ومن قُتل فيه مشهورة.

وأما غارات معاوية أيضاً على بلاد العراق وإرساله الأشرار كبسر بن أرطاة وغيره إلى المدينة، واليمن، ومصر، وغيرها، حتى فعلوا فيها ما فعلوا من القتل والنهب والفساد، حتى الفجور بالنساء كثيرة مذكورة في كتب السير وغيرها، حتى أنهم قتلوا محمداً بن أبي بكر بمصر وحرّقه بالنار في جوف الحمار. وقتل ابن أرطاة من أولاد عبيدالله بن عباس ولدين صغيرين في حجر أمهما، وسبوا نساء كثيرة، وفعلوا قبائح وشنائع التي لم يفعلها الكفار.

(١) المنتظم ٥ : ١٤٨ .

(٢) الطبقات الكبرى ٣ : ٢٥٦ - ٢٥٧ ، مروج الذهب ٢ : ٣٨١ ، الاستيعاب ٣ : ١٨٦٣/١١٣٥ ، ضمن ترجمة عمار بن ياسر رضي الله عنه .

ثم إنه بعد ما غلب وتمكّن على أمره قتل صبراً جماعة كثيرة من أصحاب عليّ عليه السلام ومحبيه ، سواء كان صحابياً أم لا ، منهم : عمرو بن الحمق الذي تقدّم في الأخيار أنه من الصحابة الأجلّة الأبرار ، ومنهم : حُجر ابن عديّ وأصحابه الذي لا كلام في غاية جلاله شأنه عند الله والخلق ، وقد مرّ أيضاً أحواله ، وقد قال الله عزّ وجلّ : ﴿ وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا ﴾ (١).

وروى جمع في كتبهم عن عمرو بن عبد الملك أنه قال : لما قبض عمرو بن الحمق قال معاوية : احفروا له قبراً ، وانشروا عليه الكفن ، وضعوا الحربة فوق الكفن ، فإن برئ من أبي تراب لا تقتلوه وأعطوه خراج تلك البلاد واحملوه مكرماً ، وإن أبى فأطعنوه بالحربة سبع طعنات كما صنّع بعثمان ، فلما عُرض ذلك على عمرو ، أباه ، فقتلوه (٢) ، كما مرّ .

أقول : هذا صريح في كون مقصود معاوية معاداة عليّ عليه السلام ، لا المطالبة بدم عثمان .

وروا أيضاً عن الأعمش ، عن سعيد بن سويد أنه قال : إن معاوية لما قدم الكوفة قال : أيها الناس ! إني ما قاتلتكم على أنكم لا تصلّون ، أو لا تصومون ، أو لا تغتسلون من الجنابة ، فإني أعلم أنكم تفعلون ذلك ، بل أردت أن أتأمر عليكم ، ثم قال الأعمش : هل رأيتم رجلاً أقلّ حياءً منه ؟ قتل سبعين ألفاً ، فيهم : مثل عمّار وخزيمة وحُجر وابن الحمق ومحمّد بن أبي بكر والأشتر وأويس القرني وابن صوحان وابن التيهان وابن حسان والمرقال وأبي وقاصّ الزهري ، وصالح بن السفّاح وعائشة زوج النبي صلّى الله عليه وآله ،

(١) سورة النساء : ٤ : ٩٣ .

(٢) الصراط المستقيم : ٣ : ٤٨ .

ثمّ يقول هذا^(١).

أقول : وإدخال الأعمش عائشة إنّما هو لما ذكر في كتب المثالب وغيرها من أنّ معاوية كان على المنبر يأخذ البيعة ليزيد، فقالت عائشة: هل استدعى الشيوخ لبيعتهم البيعة؟ قال: لا، قالت فبمن تقتدي؟ فنجعل فهياً لها حفيرة نورة، فوقعت فيها وماتت^(٢).

ونقلوا أيضاً أنّه كان يهدّد الناس لأخذ البيعة ليزيد، فبلغه عنها كلام، ودخلت هي عليه [بعد عماها]^(٣) راكبة على حمار، فبال وراث على بساطه، فقال لمروان بن الحكم: لا طاقة لي بكلام هذه [الفاجرة]^(٤)، فدبّر لها الحافرة، فوقعت فيها وقت المغرب، في آخر ذي الحجّة، سنة ثمان وخمسين.

قالوا: وكان عبدالله بن الزبير يعرض به ويقول:

ذهب الحمار بأمر عمرو فلا رجعت ولا رجع الحمار^(٥)

وأقول أيضاً: إنّ طائفة من العامة - كما صرح في الاستيعاب وغيره - وجميع أئمة أهل البيت عليهم السلام وعلماء الخاصة صرحوا بأنّ معاوية دسّ إلى بنت الأشعث زوج الحسن عليه السلام لتسمه، وبذل لها من المال حتّى غرّها فسمّته^(٦)؛ لأنّه لمّا صالحه الحسن عليه السلام اشترط عليه أن يكون الأمر له بعد

(١) الصراط المستقيم ٣: ٤٨، الأربعين للشيرازي: ٦٣٢ - ٦٣٣.

(٢) الصراط المستقيم ٣: ٤٥، نقلاً عن صاحب المصالح، الأربعين للشيرازي: ٦٣٠.

(٣) و٤٣) ما بين المعقوفين من المصدر.

(٤) الطرائف ٢: ٢٢١، الصراط المستقيم ٣: ٤٥ - ٤٦، الأربعين للشيرازي: ٦٣٠.

بتفاوت.

(٦) الهداية الكبرى: ١٨٤، شرح الأخبار ٣: ١٠٦٥/١٢٣، الإرشاد للمفيد ٢: ١٥،

معاوية ، فلمّا أراد معاوية أخذ البيعة ليزيد ابنه ولم يكن يقدر على ذلك مع وجود الحسن عليه السلام فدبّر هذا الأمر .

وبالجملة ، قتل النفوس المحترمة التي ارتكبه معاوية ممّا لا يمكن نقل تفصيله في مثل هذه المواضع ، وقد روى سعيد بن حسان : أنّ معاوية لمّا صعب عليه المرض كان يقول : اسقوني ، ويعبّ ولا يروي ، وكان يغشى عليه ، فكان يقول : مالي وما لك يا حجر بن عديّ ! مالي وما لك يا عمرو بن الحمق ! مالي وما لك يا ابن أبي طالب ! وكان يتململ على فراشه ويقول : لولا هواي في يزيد لأبصرت رشدي وعرفت قصدي ^(١) .
وقد نقلوا كثيراً ممّا يدلّ على اعترافه بضلاله ^(٢) ، وكفى ما ذكرناه .

ثمّ إنّ من أوضح القبائح وأشنع الفضائح التي صدرت منه - ما سوى ما مرّ - أنّه شرع يلعن جهاراً وعلى المنابر عليّاً عليه السلام ؛ بحيث لم يمكن لمحبيه إنكاره ، بل ضمّ إليه أيضاً لعن ولديه ابني رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وسيدي شباب أهل الجنة عليهم السلام وجمعاً من خواصهم ، منهم : عبدالله بن عباس ، بحيث صار ذلك سنّة مستمرة في بني أمية إلى أن رفعه عمر بن عبدالعزيز .
ثمّ كتب إلى عمّاله في البلاد ، فأمرهم بذلك وبإجهاره ، وبقتل شيعتهم ومحبيهم ومن روى فضيلة فيهم ، حتّى قتلوا خلقاً كثيراً من شيعتهم من الصحابة والتابعين ، وخرّبوا بيوتهم ونهبوا أموالهم .

وكذلك كتب إلى عمّاله بالعتاء والصلة لمن روى ذمّاً فيه ، أو في

^١ روضة الواعظين : ١٦٧ ، دلّائل الإمامة : ١٦٠ ، الاستيعاب ١ : ٣٨٩ ، مقاتل

الطالبيين : ٧٣ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٦ : ١١ .

(١) الصراط المستقيم ٣ : ٥٠ .

(٢) انظر : شرح الأخبار ٢ : ١٥٧ ، تاريخ مدينة دمشق ٥٩ : ٦٠ - ٦١ ، سير أعلام

النبلاء ٣ : ١٥٦/١٥٥ .

ولده، أو محبيه، أو فضلاً في أعدائه ومخالفيه، لاسيما بني أمية ومعاوية وأمثالهم.

فشرع الكذّابون في وضع الحديث إلى أن اشتهرت الموضوعات، وكثر الكذّابة على رسول الله ﷺ، واختل الدين، وذهبت آثار سيّد المرسلين، كما سيأتي مفصلاً في محله، حتى نقل ابن أبي الحديد عن أبي جعفر الإسكافي^(١) - وهو من أكابر علماء المخالفين - أنّ معاوية بذل لسمره بن جندب - وسيأتي حاله - مائة ألف درهم حتى يروي أنّ قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾^(٢) الآية، نزلت في عليّ^{عليه السلام}، وأنّ قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾^(٣) الآية، نزلت في ابن ملجم، فلم يقبل، فبذل له مائتي ألف فلم يقبل، فبذل له ثلاثمائة ألف فلم يقبل، فبذل له أربعمائة ألف فقَبِلَ^(٤).

ونقل ابن كثير الشامي في تأريخه - وهو من عُلاة العامة - عن عبدالرحمن السلمي أنّه قال: دخلت على الحاكم صاحب المستدرک وهو مختفٍ من الكرامية لا يستطيع أن يخرج خوفاً منهم، فقلت: لو خرجت

(١) محمّد بن عبدالله السمرقندي ثمّ الإسكافي المتكلم - الإسكافي نسبةً إلى إسكاف بني الجنيد، ناحية ببغداد - من شيوخ المعتزلة وعلمائهم. صنف (٧٠) كتاباً في الكلام، منها: نقض العثمانية للجاحظ، توفي سنة أربعين ومائتين.

انظر: الفهرست لابن النديم: ٢١٣، طبقات المعتزلة: ٧٨، سير أعلام النبلاء

١٠ : ١٨٢/٥٥٠، الوافي بالوفيات ٣ : ٢٧٠.

(٢) سورة البقرة ٢ : ٢٠٤.

(٣) سورة البقرة ٢ : ٢٠٧.

(٤) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٤ : ٧٣.

فأملت حديثاً في فضائل معاوية لاسترحت مما أنت فيه ، فقال : لا يجيء من قلبي ، لا يجيء من قلبي^(١) ، فافهم .

ثم إن معاوية لم يرض بهذه الأشياء كلها حتى شرع في أخذ البيعة جبراً وقهراً لابنه يزيد الفاسق الفاجر الذي كان يشرب الخمر وينكح المحارم ، حتى استقر له الأمر ، ففعل ما لم يفعله الكفار من قتل أبي عبدالله الحسين عليه السلام سيد شباب أهل الجنة ، وسبي بنات رسول الله صلى الله عليه وآله وإدارتهم في البلاد ، ونهب أهل المدينة ، وقتل بقية المهاجرين والأنصار ، والفجور بنساء المدينة وبنات الصحابة ، وسائر الفضائح التي صدرت منه على رؤوس الأشهاد ، حتى أنه قد مر أنه قال لما قُتل الحسين عليه السلام وأدخلوا عليه أهل البيت عليهم السلام :

يا ليت أشياخي بيدٍ شهدوا^(٢)

الآيات .

ولنعم ما قال شريك القاضي حيث إنه لما سأله رجل عن فضائل معاوية قال : إن أباه قاتل النبي صلى الله عليه وآله ، وهو قاتل وصي النبي ، وقتل أخيار صحابته ، وأمّي أكلت كبد حمزة عم النبي صلى الله عليه وآله ، وابنه قتل سبط النبي صلى الله عليه وآله ، فهل نزيد لك منقبةً أخرى؟^(٣) .

فقيل له : إنه كان حليماً ! فقال : ليس بحليم من سفه الحق ، وقاتل علياً عليه السلام^(٤) .

(١) البداية والنهاية لابن كثير ١١ : ٣٥٥ .

(٢) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٥ : ١٧٨ ، شعر عبدالله الزبيري : ٤٢ .

(٣) الطرائف ٢ : ٢٢١ ، محاضرات الأدباء ٤ : ٢٧٨ بتفاوتٍ يسير .

(٤) وفيات الأعيان ٢ : ٤٦٥ ، ميزان الاعتدال ٣ : ٣٧٦ في ترجمة شريك بن عبدالله ،

سمط النجوم العوالي ٣ : ١٣١ ، محاضرات الأدباء ٤ : ٢٧٨ .

فقيل له : الناس يقولون : إنك شك ! فقال : يا أحمق ! كيف أكون شاكاً ، لوددت أنني كنت مع عليٍّ عليه السلام فحضبت يدي بسيفي من دمائهم ^(١) .
ومن الطرائف أنه قال رجل أموي لهشام بن الحكم : هل شهد معاوية بدمراً ؟ فقال : نعم ، من ذلك الجانب ^(٢) .

وقد نقل الزمخشري في ربيع الأبرار حكاية مضحكة فاضحة ، قال : فلتت من معاوية ريح على المنبر ، فقال : أيها الناس ! إن الله خلق أبداناً وجعل فيها أرواحاً ، فما تمالك الناس إلا أن تخرج منهم ، فقام صعصعة بن صوحان وقال : أما بعد ، فإن خروج الأرواح في المتوضّئات سنّة ، وعلى المنابر بدعة ، وأستغفر الله لي ولكم ^(٣) .

ونقل عن أبي الأسود الدؤلي أنه قال : مَنْ لم يكن على ضرطة بأمين ، فكيف يؤتمن على إمارة المؤمنين؟! ^(٤) .

وبالجملة ، صدور المفاصد العظيمة من معاوية وأتباعه ، وما ينادي بنفاقه وظلمه وجوره ، وكونه من أهل النار وأشرّ الأشرار واضح ، وكثير من ذلك من الدرايات ، وما ذكرناه قليل من الكثير ، ومجمل من التفصيل ، وقد مرّ سابقاً في المقدمة وتأتي أيضاً أشياء ، حتّى مرّ في المقدمة رواية عن ابن المغيرة بن شعبة عن أبيه صريحة في نقل المغيرة عن لسان معاوية ما هو صريح في عدم إيمانه باطنياً برسالة رسول الله صلى الله عليه وآله ، مع أنّ المغيرة من خواص أصحابه .

(١) ميزان الاعتدال ٣ : ٣٧٦ في ترجمة شريك بن عبدالله .

(٢) انظر : محاضرات الأدباء ٤ : ٢٧٨ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٥ : ٨٦ .

(٣) ربيع الأبرار ٤ : ١٧٢ .

(٤) سمط النجوم العوالي ٣ : ١٤٠ .

وروى النسوي في تاريخه عن سلمة بن كهيل قال: قال الأحنف: سمعت علياً عليه السلام يقول: «ما يموت فرعون حتى يعلق الصليب في عنقه» فدخلت على معاوية وعنده عمرو والأسقف فإذا في عنقه صليب من ذهب، فقال: أمراني هذان وقالوا: إذا أعياء الداء الدوي تروحننا إلى الصليب فنجد له راحة^(١).

وقال الزهري: دخل عليه راهب وقال: مرضك من العين، وعندنا صليب يذهب العين، فعلقه في عنقه فأصبح ميتاً، فزرع منه على مغتسله^(٢). وفي كتاب المحاضرات: إنه لما علقه، قال الطبيب: إنه ميت لا محالة، فمات في ليلته^(٣).

وبالجملة، أمثال هذه الشواهد كثيرة حتى ورد صريحاً أنه من فراعنة هذه الأمة، كما مرّ ويأتي، فلا تغفل، ولنذكر الآن ما ورد فيه وفي أبيه من الروايات.

قال ابن أبي الحديد في شرحه على نهج البلاغة بعد أن ذكر أبا سفيان ومعاوية ونفاقهما: إن الأخبار كثرت عن النبي صلى الله عليه وآله برواية الثقات في نفاقهما وذمهما، وذكر أخباراً، منها: أنه قال: ومما روته الثقات أن النبي صلى الله عليه وآله قال: «يطلع من هذا الفج رجل يموت». وفي رواية: «يحشر على غير ملتي»، فطلع معاوية^(٤).

أقول: وقد روى هذا الخبر أيضاً الحسن بن شداد عن شريك، عن

(١) الصراط المستقيم ٣: ٥٠، وفيه: عن تاريخ النسوي.

(٢) الصراط المستقيم ٣: ٥٠.

(٣) محاضرات الأدباء ٤: ٢٧٩.

(٤) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٥: ١٧٦.

ليث، عن طاؤس، عن عبدالله بن عمر، عن النبي ﷺ (١).

وكذا روى عبدالرزاق في كتابه بإسناده عن عبدالله بن عمرو بن العاص، قال: أتيت النبي ﷺ وهو في حائط لبعض الأنصار، فقال: «سيطلع عليكم رجل من أهل النار»، قال عبدالله، وكنت خلّفت أبي عمرو - أن يلبس ثيابه ويلحقني، فخفت أن يكون هو ذلك، فطلع معاوية (٢).

قال ابن أبي الحديد: ومن الأخبار ما رواه عبدالله بن مسعود، عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا رأيتم معاوية يخطب على منبري فاقتلوه» (٣).
وفيما رواه أبو نصر، عن الخُدري أنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إنّ هذا - وأشار إلى معاوية - سيطلب الإمارة، فإذا رأيتموه يفعل ذلك فابقروا بطنه» (٤).

وفي روايةٍ أخرى نقلها جماعة يرفعونها إلى الخُدري، قال: إنّ رجلاً من الأنصار أراد قتل معاوية، فقلنا له: لا تسل سيفاً في عهد عمر حتّى نكتب إليه، قال: إنّني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا رأيتم معاوية يخطب على الأعواد فاقتلوه» (٥).

(١) انظر: أنساب الأشراف ٤ : ٢٢٩/١٤٤ .

(٢) انظر: أنساب الأشراف ٤ : ٢٢٨/١٤٤ .

(٣) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٤ : ٣٢، وفيه: «... منبري فاضربوا عنقه» وانظر: جمل من أنساب الأشراف ٥ : ١٣٦ .

(٤) راجع شرح الأخبار للنعمانى ٢ : ٤٥٠/١٤٧، بحار الأنوار ٣٣ : ٢١٧ نقلاً عن الغارات، وكذا شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٤ : ١٠٨ .

(٥) أنساب الأشراف ٤ : ٢٣٨/١٤٦، الكامل لابن عدي ٦ : ٣٤٣، تاريخ مدينة دمشق

قال ابن أبي الحديد: ومنها الحديث المشهور المرفوع - ورواه أيضاً ثوبان - عن النبي ﷺ أنه قال: «إن معاوية في تابوت من نار في أسفل درك من جهنم، ينادي ألف عام: يا حنان يا منان! فيقال له: الآن وقد عصيت قبل وكنت من المفسدين»^(١).

أقول: وقد روى الأعمش هذا الحديث أيضاً عن ابن عمر عنه ﷺ هكذا: قال: «إن تابوت معاوية في النار فوق تابوت فرعون، ولولا أن فرعون قال: أنا ربكم الأعلى، لكان فوقه»^(٢).
وقد رواه أبو هريرة أيضاً^(٣).

ويؤيده ما رواه عبدالرزاق في كتابه عن وهيب، عن أبي الطفيل قال: دخل أبوذرّ على معاوية، فقرأ معاوية شعراً تعريضاً له، فقال أبوذرّ: ما أدري ما هذا، ولكن سمعت رسول الله ﷺ يقول: «معاوية بن أبي سفيان فرعون هذه الأمة، يموت على غير الملة»^(٤).

وقد أشار إلى مثل هذا الخبر ابن الأثير أيضاً حيث قال في النهاية: وفي حديث أبي ذرّ أنه قال لفلان: أشهد أن النبي ﷺ قال: «إني أو إياك فرعون هذه الأمة» ثم قال ابن الأثير: إن أباذرّ أراد أن الرجل فرعون هذه الأمة، لكنّه ألقاه إليه تعريضاً لا تصريحاً^(٥). انتهى.

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٥ : ١٧٦ ، وأورده الطبري أيضاً في تاريخه ١٠ : ٥٨ - ٥٩ ، ولم نعثر على رواية ثوبان .

(٢) وقعة صفين : ٢١٧ ، وفيه ... عن الأعمش ، عن خيثمة ، قال : قال عبدالله بن عمر . (٣) لم نعثر عليه .

(٤) انظر : وقعة صفين : ٢٢٠ ، ذكر أخبار اصبهان ٢ : ١١٤ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٥ : ١٧٦ ، جمل من أنساب الأشراف ٥ : ١٣٤ .

(٥) النهاية لابن الأثير ١ : ٨٨ ، وأورده الهروي أيضاً في الغريبين ١ : ١٢٩ .

أقول : ومن عادة المخالفين - كما ذكرناه غير مرّة - أنهم إذا وجدوا عندهم حديثاً مشتملاً على تفضيح أصحابهم، وأرادوا ذكره بجهة من الجهات، تصرّفوا فيه بإسقاط بعض منه، أو إجمال فيه، أو نحو ذلك، وهذا الخبر من هذا النوع، وكذا ما سيأتي بعده، فلا تغفل .

قال ابن أبي الحديد : ومنها : ما رواه شيخنا أبو عبدالله البصري، عن نصر بن عاصم الليثي، عن أبيه، قال : أتيت مسجد النبي ﷺ والناس يقولون : نعوذ بالله من غضب الله ورسوله، فقلت : ما هذا ؟ قالوا : معاوية قام الساعة وأخذ بيد أبي سُفيان فخرجا من المسجد، فقال رسول الله ﷺ : «لعن الله التابع والمتبوع، ربّ يومٍ لأمتي من معاوية ذي الأستاه» يعني : الكبير العجز^(١) .

أقول : روى هذا الخبر أيضاً ابن عبدالبرّ في الاستيعاب، عن عاصم، عنه ﷺ، لكن هكذا : «ويل لأمتي من فلان ذي الأستاه»^(٢) .

وروى أبو حرب بن أبي الأسود، عن رجل من أهل الشام، قال : سمعت النبي ﷺ يقول : «من شرّ [خلق الله]»^(٣) خمسة : إبليس، وابن آدم الذي قتل أخاه، وفرعون ذو الأوتاد، ورجل من بني إسرائيل رذهم عن دينهم، ورجل من هذه الأمة يبايع عند باب لُدّ^(٤)، قال : فلما رأيت معاوية يبايع عند باب لُدّ ذكرتُ قول النبي ﷺ، فلحقْتُ بعليٍّ وكنت معه^(٥) .

وروى جمع عن زيد بن أرقم، وعن عبادة بن الصامت : أن

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٤ : ٧٩ .

(٢) الاستيعاب ٢ : ١٣١٣/٧٨٤ .

(٣) بدل ما بين المعقوفين في النسخ : «الناس» . والمثبت كما في المصدر .

(٤) لُدّ : قرية قرب بيت المقدس من نواحي فلسطين . معجم البلدان ٥ : ١٥ .

(٥) الخصال : ١٠٤/٣١٩، وقعة صفّين : ٢١٧ .

النبي ﷺ رأى معاوية وعمرو بن العاص مجتمعين ، وذلك في غزاة من الغزوات ، فقال : «إذا رأيتموهما مجتمعين ففرّقوا بينهما فإنهما لا يجتمعان على خير»^(١).

وقد روى أيضاً جمع : أن أبا سفيان هجا النبي ﷺ في بعض أشعاره ، فلما سمع النبي ﷺ قال : «اللهم إني لا أحسن الشعر ولا ينبغي لي ، اللهم العنه بكل حرف ألف لعنة»^(٢).

ونقل جماعة أيضاً ، منهم : أبو يزيد المزني أن النبي ﷺ أشرف يوم أحد على الأحزاب ، فقال : «لعن الله الرؤساء والأتباع ، فأما الأتباع فإن الله يتوب على من تاب منهم ، وأما الرؤساء فليس فيهم نجيب ولا منتجب ولا ناج»^(٣).

وقد نقل الزمخشري في ربيع الأبرار في رسالة عبيدالله بن سليمان بن وهب أن رسول الله ﷺ رأى أبا سفيان مقبلاً على حمار ومعاوية ابنه يقوده ، ويزيد - يعني : ابنه الآخر - يسوقه ، فقال ﷺ : «لعن الله الراكب والقائد والسائق»^(٤).

وقال ابن أبي الحديد : إن هذا الخبر مما رواه ثقات الأمة^(٥).

(١) وقعة صفين : ٢١٨ - ٢١٩ عن زيد بن أرقم ، الفتوح ٢ : ٥٢٥ ، العقد الفريد ٤ : ٣٤٥ - ٣٤٦ ، عن عبادة بن الصامت .

(٢) الأربعين للشيرازي : ٦٣٣ ، نفحات اللاهوت : ٤٣ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٦ : ٢٩١ ، وفيه : لعن عمرو بن العاص ، وكذا في جواهر المطالب ٢ : ٢١٩ .

(٣) انظر : شرح الأخبار ٢ : ٥٠٢/١٦٥ .

(٤) ربيع الأبرار ٤ : ٤٠٠ .

(٥) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٥ : ١٧٥ .

وقد صرّح بعض منهم بأنّ رسول الله ﷺ لعن معاوية في سبعة مواضع (١).

ويأتي في الختام ما يؤيدّه، بل يؤيدّ غيره أيضاً ممّا ذكرناه في مكالمة أبي محمد الحسن بن عليّ عليه السلام مع معاوية وأصحابه .

وروى مسلم في صحيحه بإسنادين عن ابن عبّاس، وكذا روى في الاستيعاب من مسند أبي داؤد الطيالسي بإسنادٍ عالٍ قويّ، عن ابن عبّاس أيضاً قال: إنّ النبيّ ﷺ بعث إلى معاوية يكتب له، فقيل: إنّه يأكل، ثمّ بعث إليه، فقيل: إنّه يأكل، فقال النبيّ ﷺ: «لا أشبع الله بطنه» (٢).

أقول: لو كان معاوية عند النبيّ ﷺ مؤمناً لم يدع عليه، ولكان به رؤفاً، كما أخبر الله تعالى بذلك عنه في كتابه حيث قال: ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ (٣)، وقال: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقِي عَظِيمٌ﴾ (٤) حتى نُقل متواتراً أنّه كان يدعو لأكثر الناس ولو من الكفّار بالهداية (٥).

وفي صحيح مسلم، والجمع بين الصحيحين: «إنّ المؤمن يأكل في معي واحد، والكافر في سبعة أمعاء» (٦).

وقد كان معاوية كذلك من ذلك الدعاء، حتّى قالوا: إنّه كان يقول:

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ج ٦ : ٢٩٠، وفيه : لعن أبا سفيان .

(٢) صحيح مسلم ٤ : ٢٦٠٤/٢٠١٠، الاستيعاب ٣ : ١٤٢١، مسند أبي داؤد الطيالسي : ٢٧٤٦/٣٥٩ .

(٣) سورة التوبة ٩ : ١٢٨ .

(٤) سورة القلم ٦٨ : ٤ .

(٥) كتاب السنّة : ١٥٢٣/٦٢٣، تاريخ مدينة دمشق ٢٦ : ١٠٥، و٦٢ : ٢٤٧، التفسير الكبير للرازي ١ : ٢٣٥، سير أعلام النبلاء ١ : ٣٤٦ .

(٦) صحيح مسلم ٣ : ٢٠٦٠/١٦٣١ - ٢٠٦٣، الجمع بين الصحيحين ١ : ٤٨٢/٣١٨ .

والله ، ما أترك الطعام شعباً ولكن إعياء^(١) .

وقد نقلوا: أنه كان يأكل في اليوم سبع مرّات ، أخرهنّ بعد العصر ، كان يؤتى بشريد في جفنة على وجهها عشرة أمانان من البصل^(٢) .
قال الجاحظ في كتابه: إنّه دعا بالطعام يوماً ، وقد أصلح له عجل مشوي ، فأكل معه دستاً من الخبز وأواناً من الطعام ، ووضع بين يديه مائة رطل من الرطب فأتى عليه^(٣) .

وروى جماعة في كتبهم ، منهم: الروياني ، والديلمي ، والبيهقي ، وأبو يعلى ، وابن أبي شيبة ، وابن عساكر ، وابن أبي الحديد ، كلٌّ في كتابه ، والضياء المقدسي في كتاب المختارة ، كلهم عن أبي ذرّ ، عن النبي ﷺ أنه قال: «أَوَّلَ مَنْ يَبْدُلُ سُنَّتِي - وفي بعض النسخ: ديني - رجل من بني أمية»^(٤) .
أقول: المراد لا محالة إما معاوية أو عثمان ، إذ كما ظهر بدع معاوية وقبائح صنائعه في الإسلام ممّا لا يمكن إنكاره ، وليس قبله من نسب إليه الأحداث من بني أمية غير عثمان ، فإذا أنكر المخالفون ما في عثمان لم يمكنهم إنكار ما في معاوية ، مع أنّ كون الرواية من أبي ذرّ أيضاً يعطي كون المراد أحدهما ، وملاحظته مع ما مرّ من الروايات لاسيّما عن أبي ذرّ يعطي كون المراد معاوية ، فافهم ولا تغفل عمّا مرّ سابقاً من الأخبار في بني

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٥ : ١٧٦ .

(٢) انظر: البداية والنهاية ٦ : ١٦٩ ، ٨ : ١١٩ .

(٣) نشر الدرر ٢ : ٢٤٥ .

(٤) المصنّف لابن أبي شيبة ١٤ : ١٧٧٢٦/١٠٢ ، دلّئل النبوة للبيهقي ٦ : ٤٦٦ - ٤٦٧ ، تاريخ مدينة دمشق ٦٥ : ٢٥٠ ، سير أعلام النبلاء ١ : ٣٢٩ - ٣٣٠ ، كنز العمال ١١ : ٣١٠٦٢/١٦٧ و ٣١٠٦٣ ، جامع الأحاديث للسيوطي ٣ : ٨٧٨٠/٣٠٢ ، و ٨٨٩٧/٣٢١ .

أُمِيَّة ، فَإِنَّهَا شَوَاهِدٌ صَدَقَ لِمَا نَحْنُ فِيهِ ، وَلَا بَأْسَ أَنْ أَعْدَنَا هَاهُنَا بَعْضاً مِنْهَا :
ففي كتاب المستدرك للحاكم ، وكتاب نعيم بن حماد في الفتن ، عن
أبي سعيد الخدري ، عن النبي ﷺ أَنَّهُ قَالَ : «إِنَّ أَهْلَ بَيْتِي سَيَلْقَوْنَ مِنْ
بَعْدِي مِنْ أُمَّتِي قِتْلًا وَتَشْرِيدًا ، وَإِنْ أَشَدَّ قَوْمَنَا لَنَا بَعْضًا مِنْ أُمَّيَّة ، وَبَنُو
المغيرة وبنو مخزوم»^(١) .

وفي كتاب جامع الأصول لابن الأثير ، عن عمران بن الحصين قال :
مات رسول الله ﷺ وهو يكره ثلاثة أحياء : ثقيفاً ، وبنو حنيفة ، وبنو أُمِيَّة^(٢) .
ومما رواه ابن أبي الحديد أيضاً : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «إِنَّ رَبَّكُمْ يَحِبُّ
وَيَبْغُضُ ، كَمَا يَحِبُّ أَحَدَكُمْ وَيَبْغُضُ ، وَإِنَّهُ يَبْغُضُ بَنِي أُمَّيَّة وَيَحِبُّ بَنِي
عبدالمطلب»^(٣) .

قال ابن أبي الحديد : قد جاء في الأخبار الشائعة المستفيضة في كتب
المحدثين أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرَ أَنَّ بَنِي أُمَّيَّة تَمْلِكُ الْخِلاَفَةَ بَعْدَهُ مَعَ ذَمِّ
مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَهُمْ ، نَحْوَمَا رَوَى عَنْهُ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّءْيَا
الَّتِي أَرَبْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ﴾^(٤) ، فَإِنَّ
المفسرين قالوا : إِنَّهُ أَرَى بَنِي أُمَّيَّة يَنْزُونَ عَلَى مَنْبَرِهِ نَزْوِ الْقَرْدَةِ ، فَسَاءَ
ذَلِكَ ، فَنَزَلَتِ الْآيَةُ ، وَنَزَلَتِ سُورَةُ الْقَدْرِ^(٥) ، قَالَ : فَمَا رَأَيْتُ بَعْدَهَا

(١) المستدرك للحاكم ٤ : ٤٨٧ ، كتاب الفتن لنعيم بن حماد : ٣١٦/٨٣ ، وفيه : وبنو

المغيرة من بني مخزوم .

(٢) جامع الأصول ٩ : ٦٨١٢/٢٢٣ .

(٣) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٩ : ٢٢٠ .

(٤) سورة الإسراء ١٧ : ٦٠ .

(٥) النكت والعيون للماوردي ٣ : ٢٥٤ ، التفسير الكبير للرازي ٢٠ : ٢٣٧ ، الجامع

ضاحكاً^(١).

وقد نقل هو أيضاً، وكذا الذهبي في تاريخه، وكذا ابن خلكان، وغيرهم ما خلاصته: أن المعتضد العباسي أراد أن يلعن معاوية على المنابر، فأمر أن يكتب كتاباً مختصراً من تأريخ ابن جرير الطبري مشتملاً على مثالب معاوية، فكتب ذلك وقرئ في البلاد، ومن جملة ما فيه: أن اتفاق المفسرين - بل بلا خلاف لأحد - على أن بني أمية هم المراد بالشجرة الملعونة في الآية، وأنهم كانوا أشد على النبي ﷺ من الكفار^(٢).

وقد روى الترمذي في صحيحه، والبيهقي في كتاب الدلائل، والسيوطي في تفسيره الدر المنثور، وابن الأثير في جامع الأصول، والطبراني، والحاكم، وابن جرير، وابن مردويه، كل في كتابه عن يوسف ابن سعد^(٣)، قال: قام رجل إلى الحسن بن علي عليه السلام بعدما بايع معاوية فقال: سؤدت وجوه المؤمنين، فقال عليه السلام: «لا تؤنبنني رحمك الله! فإن النبي ﷺ أرى بني أمية على منبره فساءه ذلك، فنزلت: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكُوثُرَ﴾^(٤) يا محمد! يعني: نهراً في الجنة، ونزلت: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي

١) لأحكام القرآن ١٠ : ٢٨٢ - ٢٨٣ ، الباب في علم الكتاب ١٢ : ٣٢٢ ، الدر المنثور ٣٠٩ : ٥ .

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٩ : ٢١٩ - ٢٢٠ .

(٢) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٥ : ١٧١ - ١٧٥ ، تاريخ الإسلام (حوادث ٢٨١ - ٢٩٠) : ١٧ - ١٨ ، تاريخ الطبري ١٠ : ٥٤٠ ، ولم نثر عليه في تاريخ ابن خلكان .

(٣) يوسف بن سعد الجمحي ، يكتنى أبا يعقوب ، ويقال : أبا سعد . روى عن جمع وروى عنه .

انظر : تهذيب الكمال ٣٢ : ٧١٣٧/٤٢٦ ، الكاشف للذهبي ٣ : ٦٥٥١/٢٦١ ،

ميزان الاعتدال ٤ : ٩٨٦٩/٤٦٦ .

(٤) سورة الكوثر ١٠٨ : ١ .

لَيْلَةَ الْقَدْرِ * وَمَا أَدْرَكَ مَا لَيْلَةُ الْقَدْرِ * لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِّنْ أَلْفِ شَهْرٍ^(١) تملكها بعدك بنو أمية» قال الراوي: فعددنا فإذا هي ألف شهر لا يزيد يوماً ولا ينقص يوماً^(٢).

وقد روى مثله الفخر الرازي في تفسيره الكبير^(٣).

وقال فيه أيضاً: قال ابن عباس: الشجرة الملعونة في القرآن، المراد بها بنو أمية: الحكم بن أبي العاص وولده، قال: رأى رسول الله ﷺ في المنام أن ولد مروان يتداولون منبره^(٤)، الخبر.

وقال فيه أيضاً: عن سعيد بن المسيب أنه قال: رأى رسول الله ﷺ بني أمية ينزون على منبره نزو القردة فسأه ذلك^(٥).

وقال النيسابوري في تفسيره عن ابن عباس: إن الشجرة الملعونة بنو أمية^(٦).

وقال البيضاوي في تفسير الرؤيا: قيل: رأى قوماً من بني أمية يرقون منبره وينزون عليه نزو القردة، فقال: «هذا حظهم من الدنيا يُعطونه بإسلامهم»^(٧).

وروى الحاكم في المستدرك بإسنادٍ صحَّحه، عن أبي هريرة قال:

(١) سورة القدر ٩٧: ١ - ٣.

(٢) سنن الترمذي ٥: ٣٣٥٠/٤٤٤، دلائل النبوة للبيهقي ٦: ٥٠٩ - ٥١٠، الدر المنثور ٨: ٥٦٩، جامع الأصول ٩: ٦٨٣٨/٢٤٢، المعجم الكبير للطبراني ٣: ٢٧٥٤/٩٢، المستدرك للحاكم ٣: ١٧٠ - ١٧١، تفسير الطبري ٣٠: ١٦٧.

(٣) التفسير الكبير للرازي ٣٢: ٣١.

(٤) التفسير الكبير للرازي ٢٠: ٢٣٧.

(٥) التفسير الكبير للرازي ٢٠: ٢٣٦.

(٦) تفسير غرائب القرآن للنيسابوري ٤: ٣٦٢.

(٧) تفسير البيضاوي ٢: ٣٠٨.

قال النبي ﷺ: «أريت في منامي كأن بني الحكم بن أبي العاص ينزون على منبري كما تنزو القردة»، فما رُئي النبي ﷺ ضاحكاً حتى مات (١).

أقول: وأخبار أهل البيت عليهم السلام في حكاية الرؤيا، وتفسير الشجرة بني أمية، وألف شهر بما ذكر متواترة، فالحديث متفق عليه بين الفريقين وثابت الصحة، ومنه يظهر غاية عصبية البخاري حيث لم يذكر في صحيحه غير تفسير الرؤيا برؤية العين، والشجرة بالزقوم (٢)، فلا تغفل.

وقد روى جمع، منهم: ابن أبي الحديد، وابن الأثير، عن أبي هريرة وغيره، عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا بلغ بنو أبي العاص ثلاثين رجلاً اتخذوا مال الله ذولاً، ودين الله دخلاً، وعباد الله خولاً» (٣). هذا ما ورد عن رسول الله ﷺ.

وأما ما نُقل عن عليّ عليه السلام من لعنه معاوية وعمرو بن العاص وبعض أصحابهما ودعائه عليهم صريحاً وجهاً، وتصريحه بضلاتهم ونفاقهم وفسقهم، بل عدم إيمانهم وتعمدهم بالكذب في دعاويهم، والتمويه على أتباعهم لترويج باطلهم؛ فبحيث لا مجال للإنكار فيه، مَنْ أراد تفصيل ذلك فعليه بشروح خطبه ومجمع مكاتيبه، كنهج البلاغة وأمثاله.

وكذا ما نُقل عن الحسين عليه السلام وسائر أعيان أهل البيت عليهم السلام وأكابر الصحابة نحو عمّار ونظرائه، كما ذكرنا نبذاً من ذلك، حتى مرّ في فصل ذكر أحوال الحسين عليه السلام نقل بعض ما صدر من معاوية من الخيانات،

(١) المستدرک للحاکم ٤ : ٤٨٠ .

(٢) صحیح البخاری ٥ : ٦٩ .

(٣) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٣ : ٥٦ ، ٨ : ٢٥٨ ، ٩ : ٢٢٠ ، النهاية لابن الأثير ٢ : ١٠٨ ، المستدرک للحاکم ٤ : ٤٨٠ ، تاریخ مدينة دمشق ٥٧ : ٢٥٣ -

ويأتي بعض أحواله في الختام وغيره أيضاً .

وقد ذكر ابن الجوزي: أن سبب إظهار معاوية مخالفة عليّ عليه السلام أنه بلغه أن عليّاً عليه السلام قال: «لا أقرّه على عمله»، فقال معاوية: والله! لا ألي له شيئاً ولا أبايعه ولا أقدم عليه^(١). وهذا صريح في تعمده الشقاء .

أقول: ومن البيّنات الواضحة أن لا سبيل إلى تكذيب مجموع ما ذكر في حال هؤلاء، وإنكار المعنى المشترك بين الجميع، وإن قيل بكون بعض منها من الأحاد، بل ولو لم يكن من الأخبار غير ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وآله من قوله: «إنّ عليّاً يقاتل بعده الناكثين والقاسطين والمارقين»^(٢) و«إنّ عمّاراً تقتله الفئة الباغية»^(٣)، ومن أمثال قوله صلى الله عليه وآله لعليّ عليه السلام: «لا يبغيضك إلا منافق خبيث الولادة»^(٤)، ومن دعائه صلى الله عليه وآله لعليّ عليه السلام الذي ثبوت صحته ووروده عنه صلى الله عليه وآله مراراً، بل وصوله إلى حدّ التواتر مسلّم بين المسلمين بلا مرية لهم فيه، وقد نقله أصحاب الصحاح الستة كلّهم، وكذا غيرهم كما بيّن في محلّه، أعني: قوله صلى الله عليه وآله لعليّ عليه السلام: «اللهم وال منّ والاه وعاد منّ عاداه»^(٥) لكفى في هذا المقام لاسيما الأخير؛ إذ لا شبهة في إجابة الله دعاء

(١) المنتظم ٥ : ٩٧ .

(٢) انظر: معاني الأخبار: ٢٠٤، والمسترشد: ٤٥١، وتاريخ مدينة دمشق ٤٢ : ٤٦٨ و ٤٧٠، وكنز العمال ١٣ : ٣٦٣٦٧/١١٢ .

(٣) انظر: مناقب أمير المؤمنين عليه السلام للكوفي ٢ : ٨٢٨/٣٥٠، ومسند أحمد ٣ : ١١٤٥١/٥١٦، والمعجم الكبير للطبراني ٢٣ : ٨٥٢/٣٦٣ - ٨٥٤، والمستدرک للحاكم ٢ : ١٤٩، وتاريخ مدينة دمشق ٤٢ : ٤٧٢، والمنتظم ٥ : ١١٩ .

(٤) انظر: الأمالي للصدوق : ٤٨٩/٣٨٢، بشارة المصطفى : ٣٠/٩٥ .

(٥) انظر: المصنّف لابن أبي شيبة ١٢ : ١٢١٤٠/٦٨ و ١٢١٤١، مسند أحمد ١ : ٩٥٣/١٨٩، و ٩٦٤/١٩١، و ١٣١٣/٢٤٦، خصائص علي بن أبي طالب للنسائي :

حبيبه خصوصاً بعد دعائه كراراً ومراراً، وكذا لا ريب في عدم إنكار المعادة بين عليٍّ عليه السلام ومعاوية؛ ضرورة أن إنكار هذا بعد ظهور وقوع تلك الشنائع يوجب أن لا توجد عداوة على وجه الأرض، وكذا لا شك في كون مَنْ عاداه عادى الله، ومَنْ عادى الله في النار، ومن الكفار الأشرار ومن أعداء الله ورسوله، هذا كله مع قول النبي صلى الله عليه وآله المتواتر المسلم المشهور أيضاً، أعني: قوله صلى الله عليه وآله: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»^(١)؛ ضرورة أن لا سبيل إلى تكفير عليٍّ عليه السلام بل عمّار أيضاً ومَنْ تبعهما في الحرب، فلم يبق حينئذٍ إلا كفر مقاتليهم.

وإذا عرفت هذا كله، فاعلم أن من العجائب والغرائب أن كثيراً من محبي معاوية لما عجزوا عن جواب ما بيّناه من آثار كفره وضلاله وقبائح أعماله وأقواله تشبّثوا بأنه كان كاتب الوحي عند النبي صلى الله عليه وآله، وخال المؤمنين، حيث كانت أخته أم حبيبة زوجة النبي صلى الله عليه وآله، فعلينا أن نعتقد فيه الخير والجلالة، والسكوت عمّا صدر منه؛ لأجل هاتين المنقبتين، وأيد ذلك بعضهم ببعض أخبار من موضوعات أهل الشام عن النبي صلى الله عليه وآله في معاوية كقولهم: إن النبي صلى الله عليه وآله قال: «اللهم علم معاوية الكتاب والحساب، وقره العذاب»^(٢) وأمثاله.

٧٩/٩٦٦، ٨٥/١٠٢، المستدرك للحاكم ٣: ١٠٩، تاريخ بغداد ٧: ٣٧٧، المناقب للخوارزمي: ٢٣/١٨، و٢٠/٢٦، و٢٧/٢١.

(١) انظر: مسند أحمد ١: ٢٠٣٧/٣٨١، و٢: ٥٥٥٣/٢١٠، صحيح البخاري ١:

٤١، سنن ابن ماجه ٢: ٣٩٤٢/١٣٠٠، المستدرك للحاكم ١: ٩٣.

(٢) مسند أحمد ٥: ١٦٧٠٢/١١١، المعجم الكبير للطبراني ١٨: ٢٥١ - ٦٢٨/٢٥٢،

تاريخ مدينة دمشق ٥٩: ٧٥ - ٧٦، سمط النجوم العوالي ٣: ١٥٥، كنز العمال

ولا يخفى على كل سفيه فضلاً عن النبيه أن هذا عين الإغماض عن صريح الحق بمحض المثل المشهور: «حبك للشيء يعمي ويصم»^(١)، فإنه أولاً: إن أي شيء خصّ فضل الخوولة بمعاوية دون غيره، كمحمد بن أبي بكر الذي قتله عمرو بن العاص بأمر معاوية، حتى جعله في جوف الحمار وحرّقه بالنار، مع كونه أخا عائشة، التي هي عندهم أفضل أمهات المؤمنين، بل ومع اعتراف أكثرهم صريحاً بأنه بعد ما قد عزم على قتل عثمان صفح عن ذلك فلم يقتله.

ثم من أين لكم إثبات ما كان في أقرابائهنّ... بل نقل... ذلك في شخص... قولكم أنتم... هذا، مع إمكان أن تقولوا حينئذٍ...^(٢) تزويج معاوية وكذا سائر إخوة الزوجات وأباؤهم وأمثالهم بواحدة من [المؤمنات]؛ لأنهم أحوال لهنّ، وهذا من الهديان.

وكفى ثانياً: أن أي شيء فضل كتابة الوحي بمعاوية دون غيره؟ كعليّ ابن أبي طالب عليه السلام الذي كان معاوية وأتباعه يلعنونه، مع أن علياً عليه السلام كان أقدم وأفضل الأربعة عشر نفس الذين كانوا يكتبون الوحي، وقد كان معاوية - كما نقله جمهور الجمهور - أسلم بعد فتح مكة وقبل وفاة النبي ﷺ بستة أشهر تخميناً، حتى أن بعضهم نقل: أنه كان يكتب بعض المكاتيب إلى الناس فقط^(٣).

(١) تقدّم تخريجه، وانظر: من لا يحضره الفقيه ٤: ٥٨١٤/٣٨٠، والمجازات النبوية: ١٣٦/١٧٥، ومسند أحمد ٦: ٢١١٨٦/٢٥٠، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١١: ٧٨، وتاريخ مدينة دمشق ١٠: ٥٢٣، و١٣: ٣١٦، و١٦: ١٨٧/١٨٦، وكنز العمال ١٦: ٤٤١٠٤/١١٥.

(٢) مكان النقاط هنا وفيما سبق بياض في النسخ.

(٣) سير أعلام النبلاء ٣: ١٢٢ - ١٢٣، الإصابة ٦: ١١٣.

ثم أي دليل دلّ، وأي شخص جعل هذا، وكذا قرابة أمّهات المؤمنين من موجبات الحكم بحسن الحال سوى محض إدعاء متعصبي معاوية، لاسيما في مقابل تلك الفضائح الشنيعة بل الكفر والنفاق، مع أنه قد روى في الجمع بين الصحيحين عن أنس أنه قال: كان منّا رجل من بني النجّار، وقد قرأ البقرة وآل عمران، وكان يكتب للنبي ﷺ، فانطلق هاربا حتّى لحق بالنصارى فما لبث أن مات، فلما واروه في التراب أصبحوا وقد قذفته الأرض إلى البرية^(١).

وقد نقلوا مثل هذا عن ابن أبي...^(٢)، وكان هو...^(٣) من كتاب الوحي.

وبالجملة...^(٤): إنما هو...^(٥) والعمل الصالح، قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَى﴾^(٦)، وقال تعالى: ﴿أَجْعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ﴾^(٧) الآية، وقد مرّت في أحاديث الحوض وغيرها - فلا نعيد - أمثال هذه التشنّبات الركيكة والتمويهات السخيفة التي لا يندفع بها إلا (سفهاء العوام)^(٨)، فتأمل وافهم، والله الهادي.

ثم من هؤلاء الأشرار الجماعة الذين تبعوا معاوية في محاربة عليّ عليه السلام ومعاداته كلّ من كان صحابيا أم لا، لاسيما رأسهم ورئيسهم عمرو ابن العاص الذي كان من معاوية بمنزلة هامان، وكان شريكه ووزيره في

(١) الجمع بين الصحيحين ٢ : ١٩٩٤/٦٠٠ .

(٢-٥) مكان النقاط بياض في النسخ .

(٦) سورة الحجرات ٤٩ : ١٣ .

(٧) سورة التوبة ٩ : ١٩ .

(٨) بدل ما بين القوسين في «م» هكذا : «صاحب الرأي السخيف» .

جميع أفعاله وأعماله ، ومشاوره في حيله ومكره ، كما هو واضح على كل مَنْ تفحص الرجال وتتبع الأحوال .

وقد ذكر ابن الجوزي ، وكذا ابن عبدالبرّ في الاستيعاب : أن ابن عباس دخل على عمرو ، وهو في مرضه الذي مات فيه ، فقال له : كيف أصبحت ؟ فقال : أصبحت وقد أصلحتُ من دنياي قليلاً وأفسدتُ من ديني كثيراً ، فلو كان الذي أصلحتُ هو الذي أفسدتُ ، والذي أفسدتُ هو الذي أصلحتُ لَفَرْتُ ، ولو كان ينفعني أن أطلب لطلبْتُ ، ولو كان ينجيني أن أهرب لهربتُ ، فصرْتُ كالمنجنيق بين السماء والأرض لا أرقى بيدين ولا أهبط برجلين^(١) .

ونقلوا أنه قال : إذا متُّ فلا تبكين عليّ باكية ولا يتبعني مادح ولا نار ، وشدّوا عليّ إزارِي فأني مخاصم^(٢) .

وأمثال هذه الاعترافات منه ومن أشباهه عديدة ، وهو الذي مكر في حكاية الحكمين ، وقاتل عليّاً^{عليه السلام} في صفين ، ومحمد بن أبي بكر في مصر ، حتّى قتله وأحرقه بالنار ، وخان الخلفاء من قبل أيضاً ، حتّى أن ابن عبدالبرّ ذكر في الاستيعاب : أن عمرو بن العاص مذ عزله عثمان عن مصر يعمل حيلته في التآليب والطعن على عثمان^(٣) .

وروى محمد بن النيسابوري الشافعي ، عن رجاء الكندي : أن عمراً سأل معاوية حاجةً فقضاها سريعاً فشكره ، فقال : لو شكرتني على إحساني

(١) المنتظم ٥ : ١٩٩ ، الاستيعاب ٣ : ١١٨٩ بتفاوت فيهما .

(٢) الاستيعاب ٣ : ١١٩٠ .

(٣) الاستيعاب ٣ : ١١٨٧ .

لشغلك عن أمورك، فرفع عمرو صوته وقال: يدي عليك تعلقو جميع أياديك؛ لأني أبطلت حقاً لأجلك، وسخرت الناس لإطفاء نور غيرك، وأنت لعين بن لعين، طليق بن طليق، وثن بن وثن، حتى خفت ربي لو لقيت ربي بأحسن أعمال العاملين لم ينجني من النار، وصرفت لك سيد العرب وأنت في جب يابس آيساً من كل خير، متوقفاً كل شر، فقال معاوية: ما تركت باباً إلا فتحته، ولا وكاءً إلا حللته، الويل لك والويل منك، ثم افترقا، فشرع عمرو وأنشأ الأشعار التي أولها: معاوية الخال^(١) إلى آخرها.

وبالجملة، شنائع أفعاله كثيرة، لا حاجة إلى التطويل بذكرها، وكفاه لعن عليّ عليه السلام إياه.

وفي كتاب ربيع الأبرار: إن النابغة أم عمرو كانت أمة رجل من عنزة فسيبت، فاشتراها عبدالله بن جدعان، فكانت بغياً ثم عتقت، فوقع عليها أبو لهب، وأميمة بن خلف، وهشام بن المغيرة، وأبو سفيان بن حرب، والعاص بن وائل في طهر واحد، فولدت عمراً، فادعاه كلهم، فحكمت فيه أمه، فقالت: هو لعاص؛ لأن العاص كان ينفق عليها، قالوا: وكان يشبه أبا سفيان^(٢).

وفي التفاسير: أنه لما مات إبراهيم ابن رسول الله صلى الله عليه وآله قال العاص بن وائل: إنه أبت، وهجاه عمرو بأبيات، فسمع النبي صلى الله عليه وآله بها، فقال: «اللهم إن عمراً هجاني فالعنه بكل بيت سبعين لعنة»، فنزل قوله تعالى: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ

(١) نقله عنه البياضي في الصراط المستقيم ٣: ١٧٩.

(٢) ربيع الأبرار ٣: ٥٤٨ - ٥٤٩.

هُوَ الْأَبْتَرُ ﴿١﴾ (٢).

وفي رواية بعضهم: إن عمراً قال على المنبر بمصر: مُحِي من كتاب الله ألف حرف، وبذلت أنا مائة ألف على أن تمحي ﴿إِنَّ شَأْنَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ فما استوى (٣).

وفي كتاب العقد لابن عبدريه: إن ابن عباس سمع عمراً يزكي نفسه، فقال له: بعت دينك من معاوية، ومناك ما بيد غيره، فلما صارت مصر بيدك كدرها بالعزل عليك، وكذرت مشاهدك بصفين، فوالله! ما ثقلت علينا وطأتك، ولقد كشفت فيها عورتك، ولقد كنت طويل اللسان قصير السنن، آخر الخيل إذا أقبلت، وأولها إذا أدبرت، لك يد لا تبسطها إلى خير، وأخرى لا تقبضها عن شرٍّ، فأصغر عيب فيك أعظم عيب في غيرك (٤).

أقول: مراده من كشف العورة ما هو المشهور المذكور في حكاية صفين، وخلاصته: أن عمراً بارز بصفين ذات يوم قائلاً:

يا قادة الكوفة يا أهل الفتن يا قاتلي عثمان ذاك المؤتمن

كفى بهذا حزناً من الحزن أضربكم ولا أرى أبا الحسن

فتناقل عنه عليُّ عليه السلام وكان متنكراً حتى تبعه ووصل إليه، فعرف أنه

عليُّ عليه السلام فهرب، فطعنه عليُّ عليه السلام فوقعت في ذيل درعه، فاستلقى وأبدا

(١) سورة الكوثر ١٠٨ : ٣ .

(٢) نقله عنها البياضي في الصراط المستقيم ٣ : ٥١ .

(٣) الصراط المستقيم ٣ : ٥١ ، تفسير البرهان للبحراني ٥ : ١١٩٥٤/٧٧٨ .

(٤) العقد الفريد ٤ : ١١ - ١٢ ، وعنه في الصراط المستقيم ٣ : ٥١ .

عن عورته، ففصح عنه حياءً وتركه^(١).

ولو ذكرنا تمام قبائحه لطال الكلام، وكفى في كفره وضلالته ما صدر منه بالنسبة إلى عليٍّ عليه السلام من لوازم العداوة الشديدة، فافهم حتى تعلم أحوال سائر أعوان هذين الرجلين.

ومن مشاهيرهم أبو الأعور السلمي، وبشر بن أرطأة، وضبطه الأكثر بالسين المهملة، وذو الكلاع المصري، وحبيب بن مسلمة، وأبو الغادية^(٢) يسار بن سبع قاتل عمّار، ومروان بن الحكم، وأمثالهم من الصحابة الذين اتّبَعوا معاوية، وعاضدوه، وأجهدوا في تقويته، وإعانتته، لاسيما في إجهار معاداة عليٍّ عليه السلام، ومحاربتته، ومعاندته، وسبّه، وشتمه، وقتل أتباعه وأنصاره ومواليه، لاسيما من الصحابة الأخيار، بل ومن أهل بدر أيضاً وبيعة الرضوان من نصّ النبي صلى الله عليه وآله بالإجماع، أو بما رووه هم وأصحابهم بأنه من الأخيار، بل من أهل الجنة، إذ لا شك في كفاية مثل هذا في لزوم الحكم بالنفسيق، بل الكفر والإلحاد والزندقة والارتداد، سيما مع ظهور مفسد أخرى أيضاً منهم، ألا ترى إلى أبي الغادية الذي قتل في يوم صفين عمّاراً، الذي أجمع كلّ الناس على أنه هاجر الهجرتين، وصلّى القبليتين،

(١) المناقب لابن شهرآشوب ٣ : ٢٠٧، وقعة صفين : ٣٧١ - ٣٧٢، الفتوح لابن الأعمش ٣ : ٤٣، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٨ : ٤٦ - ٤٧، الصراط المستقيم ٣ : ٥١ - ٥٢.

(٢) أبو الغادية الجهني : اختلف في اسمه، فقيل : يسار بن سبع، وقيل : يسار بن أزهر، وقيل : مسلم، أدرك النبي صلى الله عليه وآله وروى عن رسول الله صلى الله عليه وآله : «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»، وكان محبباً في عثمان، وهو قاتل عمّار بن ياسر رضوان الله عليه.

وشهد بدرأ وسائر المشاهد، وأبلى بلاءً حسناً، وعلى نصّ النبي ﷺ بأنه من أهل الجنة^(١) ومملوء من الإيمان^(٢)، وأن قاتله في النار^(٣)، ومن الفئة الباغية الهالكة^(٤).

ومع هذا، كما ذكر ابن عبد البرّ وغيره: أنه كان لا يبالي بما فعل، بل يفخر بذلك حيث كان كلما يستأذن معاوية يقول: إن قاتل عمار يريد أن يدخل عليك^(٥)، على أنه هو من الذين رواوا عن النبي ﷺ أنه قال: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب الناس»، رواه عنه جمع، كما في الاستيعاب^(٦)، وغيره.

وقال صاحب الاستيعاب: إن عبدالرحمن بن أبزى كان يقول: شهدنا مع عليّ عليه السلام صفين في ثمانمائة مَن بايع بيعة الرضوان، قُتل منا ثلاثمائة

(١) سنن الترمذي ٥ : ٣٧٩٧/٦٦٧، مسند أبي يعلى ٥ : ١٦٤ - ٢٧٧٩/١٦٦ و ٢٧٨٠، المعجم الكبير للطبراني ٦ : ٦٠٤٥/٢١٥، تاريخ مدينة دمشق ٢١ : ٤١١، و ٤٣ : ٣٨٥، ذكر أخبار اصبهان ١ : ٤٩، كنز العمال ١١ : ٣٣١١٢/٣٦٩.

(٢) سنن ابن ماجة ١ : ١٤٧/٥٢، سنن النسائي (المجتبى) ٨ : ١١١، السنن الكبرى للنسائي ٥ : ٨٢٧٣/٧٤، و ٦ : ١١٧٣٨/٥٣٢، المصنّف لابن أبي شيبة ١٢ : ١٢٢٩٤/١١٨. المستدرک للحاکم ٣ : ٣٩٢، تاريخ مدينة دمشق ٤٣ : ٣٩١ - ٣٩٣، كنز العمال ١١ : ٣٣٥٢٩/٧٢٢ و ٣٣٥٣٠، و ٣٣٥٤٠/٧٢٤.

(٣) حلية الأولياء ٤ : ١٧٢، تاريخ مدينة دمشق ٤٣ : ٤٢١، جامع الأحاديث للسيوطي ١٥ : ١٦٧ - ٥٢٠٤/١٦٨، و ٢١ : ٣١٨١٨/٥٤، كنز العمال ١٣ : ٣٧٣٦٧/٥٢٨.

(٤) صحيح مسلم ٤ : ٧٣/٢٢٣٦، المستدرک للحاکم ٢ : ١٤٩ و ١٥٥ و ١٥٦، و ٣ : ٣٨٦ و ٣٨٧ و ٣٩٧، السنن الكبرى للبيهقي ٨ : ١٨٩، المعجم الكبير للطبراني ٤ : ٣٧٢٠/٨٥، المصنّف لابن أبي شيبة ١٥ : ١٩٦٩١/٢٩١، مسند أحمد ٢ : ٦٥٠٢/٣٥٠، و ٣ : ١٠٧٨٢/٤٠٠، الطبقات الكبرى لابن سعد ٣ : ٢٥٢، ويُنظر الاستيعاب ٣ : ١١٣٥ وما بعدها.

(٥) الاستيعاب ٤ : ٣١١٣/١٧٢٥، أسد الغابة ٥ : ٦١٤٠/٢٣٧.

(٦) الاستيعاب ٤ : ١٧٢٥.

وستون ، منهم : عمّار بن ياسر^(١) .

وقد روى صاحب الاستيعاب وغيره : أنّ العلماء لم يختلفوا في أنّ مروان بن الحكم قتل طلحة في حرب الجمل ، مع أنّه قد كان معه في الحرب وفي عسكره ، فلمّا انكسروا رماه بسهم فقتله ، وقال لأبان بن عثمان : قد كفيّناك بعض قتلة أبيك ، وقال : لا أطلب بثأري بعد اليوم^(٢) .

هذا ، مع أنّ طلحة عندهم من العشرة المبشرة .

وقد مرّ أنّ مروان هو الذي دبّر بأمر معاوية في قتل عائشة ، مع أنّها من أفاضل أمّهات المؤمنين عندهم ، وسائر أحوال مروان وفضائح أعماله لا تحتاج إلى البيان ، فإنّ الرجل مسلّم في الشرّ والعصيان ، كما مرّ بعض ذلك ويأتي بعض ، لاسيّما في أحوال عثمان ، حتّى أنّ عائشة قالت له - كما رواه جماعة منهم ابن الجوزي - : أنت الذي لعن رسول الله أباك وأنت في صلبه^(٣) .

وروى ابن الجوزي وغيره أيضاً : أنّ عليّاً عليه السلام قال في مروان : «إنّه ليحمل راية الضلالة بعدما يشيب صدغاه ، وله إمرة كلحسة الكلب أنفه»^(٤) . وفي الاستيعاب : أنّ عليّاً عليه السلام قال له يوماً : «ويلك وويل أمة محمد صلّى الله عليه وآله منك ومن بنيك إذا شابت ذراعاك» وفيه : إنّه ممّن أخرج مع أبيه

(١) الاستيعاب ٣ : ١١٣٨ ، وفيه : «قتل منهم ثلاثة وستون» .

(٢) الاستيعاب ٢ : ٧٦٦ ضمن ترجمة طلحة بن عبيدالله ، رقم ١٢٨ ، تاريخ خليفة بن خياط : ١٣٩ ، تهذيب التهذيب ٥ : ٢٠ .

(٣) تاريخ مدينة دمشق ٥٧ : ٢٧٢ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٦ : ١٥٠ ، تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ١٠ : ٢٨٦ ، وانظر : تاريخ الإسلام (حوادث سنة ٦١ - ٨٠) : ٢٣٢ ، ولم نعرث عليه في المنتظم لابن الجوزي .

(٤) تاريخ مدينة دمشق ٥٧ : ٢٦٣ ، المنتظم ٦ : ٥٠ .

الحَكَمَ بأمر النبي ﷺ من المدينة وهو صغير، وأنَّ عليّاً عليه السلام ضرب يوم الدار على قفاه فخرَ لفيه^(١).

وقد روى جماعة منهم: ابن عبد البرّ، وابن أبي الحديد، وصاحب الكامل، وغيرهم: أن معاوية أمر بـسُر بن أرطاة على اليمن ردّاً على عليّ عليه السلام، فدخل بعسكره إلى اليمن، فانهزم منه عبيدالله بن عباس حاكم عليّ عليه السلام، فقتل بـسُر ولديه الصغيرين في حجر أمّهما وسبى نساءه، وفعل فساداً بشيعة عليّ عليه السلام، وكذا دخل المدينة أيضاً بأمر معاوية، فانهزم منه أبو أيوب الأنصاري حاكم عليّ عليه السلام، فقتل جماعة، وجدّ في قتل جابر، فأمرت أم سلمة جابراً وابنها عمر بن أبي سلمة فبايعاه خوفاً وتقيةً، فأخرب بيوت المدينة^(٢)، وفساداته كثيرة أيضاً.

وهو الذي وقع تحت سيف عليّ عليه السلام (يوماً في صفين)^(٣) فألقى - مثل ما مرّ في عمرو بن العاص - نفسه عن فرسه وكشف له عورته فكفّ عنه، ولهذا ذكر بعض الشعراء هذا في هجوه^(٤).

وقد كان هو وأبو الأعور مَمَّن واطأهم معاوية على أن يشهدوا على عليّ عليه السلام زوراً وكذباً أنه قتل عثمان^(٥).

وبالجملة، فسادات هؤلاء الجماعة وأمثالهم في حبّ معاوية،

(١) الاستيعاب ٣ : ١٣٨٨ .

(٢) تاريخ الطبري ٥ : ١٣٩ ، الاستيعاب ١ : ١٥٩ ، الكامل لابن الأثير ٣ : ٣٨٣ ،

شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١ : ٣٤٠ ، المنتظم ٥ : ١٦٢ .

(٣) ما بين القوسين لم يرد في «م» .

(٤) الاستيعاب ١ : ١٦٥ .

(٥) انظر : وقعة صفين ٨٢ ، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢ : ٧١ ، و٣ : ٧٩

وعداوتهم لعليّ عليه السلام كثيرة مذكورة في كتب السير وحُفَاط الأحاديث والأخبار، لا حاجة لنا إلى الإطالة بذكرها ها هنا، وقد مرّ ويأتي بعضها قريباً. ثم إن من العجائب ها هنا أنّ محبّي هؤلاء لمّا لم يجدوا مفرّاً عمّا يرد على هؤلاء من الكفر والضلال والرذّة والنفاق (والعناد والشقاق) ^(١) والعداوة لآل محمد عليه السلام وأتباعهم، تشبّثوا حينئذٍ بمحض منام رجل شاميّ خبيث من أتباع هؤلاء، مناقض للآيات المحكمة في عدم نجاة الكفّار وأمثالهم، والأخبار الصريحة في شرك الخوارج وكفرهم، بل كفر هؤلاء، بل خصوص قول النبي ﷺ في هلاكة فِرَق من الأُمّة ^(٢) بل من أصحابه ^(٣) أيضاً، سيما قوله: «لا ترجعوا بعدي كفّاراً يضرب بعضكم رقاب بعض» ^(٤) حتّى قوله ﷺ في خصوص قاتل عمّار ^(٥)، وأمثال ذلك، سوى المفساد الموجبة للنار... ^(٦)، الدالّة على عدم تفاوتٍ بينهم وبين ما صدر من الكفّار. فروي في الاستيعاب وغيره، عن أبي ميسرة الشاميّ، عن أبيه شرحبيل، قال: رأيت عمّار بن ياسر وذا الكلاع في المنام في ثياب بيض في أفنية الجنّة، فقلت: ألم يقتل بعضكم بعضاً؟ فقالوا: بلى، ولكن وجدنا

(١) ما بين القوسين لم يرد في «م».

(٢) جامع الأصول ١ : ٧٤٨٩/٣٢، سنن الترمذي ٥ : ٢٦٤١/٢٦، السنن الكبرى للبيهقي ١٠ : ٢٠٨، الإيضاح : ٦٢، مناقب أمير المؤمنين عليه السلام للكوفي ٢ : ٩٩، كنز الفوائد ٢ : ٢٠٩، كتاب سليم بن قيس ٢ : ٨٠٢، كفاية الأثر : ١٥٥، الخصال : ١٠/٥٨٤، كمال الدين : ٦٦٢.

(٣) يُنظر : صحيح مسلم ٤ : ٢٣٠٤/١٨٠٠، صحيح البخاري ٦ : ٦٩، مسند أحمد ١ : ٢٠٩٧/٣٨٩، العمدة لابن بطريق : ٣٣٣ - ٣٣٤.

(٤) تقدّم تخريجه في ص ١٢٨، الهامش (١).

(٥) تقدّم تخريجه في ص ١٣٤، الهامش (٣).

(٦) مكان النقاط في «ن» بياض، وفي «س» كلمة ممسوحة.

الله واسع المغفرة ، قلت : ما فعل أهل النهر^(١) ؟ يعني : الخوارج ، فقيل لي :
لقوا بَرِحاً^(٢) (٣) .

ولا يخفى ما فيه مما ينادي بكونه من خطوات الشيطان لتكذيب ما
قال الله ورسوله ﷺ في أهل البغي والطغيان ، فافهم .

ثم إن من الصحابة الذين وضع شرهم - سيما من جهة ترك التمسك
بالثقلين ، بل الانحراف عن أهل البيت ﷺ المصطفين ، لاسيما عن
عليّ ﷺ وإعانتة فضلاً عن صدور الخذلان ، بل المناقضة منهم - جماعة
كثيرون ، ونكتفي بذكر خلاصة حال بعض^(٤) مشاهيرهم .

فمنهم : خالد بن الوليد بن المغيرة ، وعداوته لعليّ ﷺ مشهورة ،
وفي كتب الفريقين مسطورة ، وقد مرّ ويأتي بعض أحواله متفرقاً ، لاسيما ما
مرّ في الفصل الثامن^(٥) من المقصد السابق في المقام الثاني من المطالب
الذي ذكر فيه حكاية الغدير ممّا هو صريح في عداوته لعليّ ﷺ في زمان
النبي ﷺ برواية القوم .

وفي روايات عديدة عن أئمة أهل البيت ﷺ : أن أبا بكر وعمر لما
عزما أن يقعد عمر وزيد بن ثابت على باب المسجد ويجمع آيات القرآن
وسورها من الناس على نهج أرادوه بعد عدم قبولهم ما جمعه عليّ ﷺ ،
قال لهما زيد : فإن أظهر عليّ بعد ذلك قرآنه يخطل ما تريدونه من الجمع ،

(١) في «ن» : «النهران» .

(٢) أي : شدة . النهاية لابن الأثير ١ : ١١٣ «برح» .

(٣) الاستيعاب ٢ : ٤٧٣ - ٤٧٤ ، تاريخ مدينة دمشق ١٧ : ٣٩٥ و ٣٩٦ ، أسد الغابة

٢ : ١٥٥٢/٢٥ .

(٤) في «م» زيادة : «من» .

(٥) في «ن» و«س» : «الثاني» .

فمهدوا على أن يقتل خالدَ علياً، وكان ذلك بعدما بايع عليٌّ عليه السلام، فأمر أبو بكر خالداً سرّاً أن يجلس بجانب عليٍّ عليه السلام عند حضوره صلاة الفجر خلف أبي بكر، متحرّماً بسيفه، فيقتله إذا سلّم أبو بكر، فقَبِلَ خالد وتحرّم بسيفه، وقام بجانب عليٍّ عليه السلام في الصلاة، فندم أبو بكر عن ذلك في أثناء الصلاة، وخاف أن تهيج عليه فتنة لا يقوم بها، فلما تشهّد قال قبل أن يسلم: لا يفعلن خالد ما أمرته، ثم سلّم، الخبر إلى أن قال: فعصر عليٌّ عليه السلام خالداً على حائط المسجد بحيث أحدث في ثيابه، ولم يخلّصه منه إلا العباس بالشفاعة والالتماس^(١).

وربّما نذكر في الختام حكاية شدّ عليٍّ عليه السلام قطب الرحي على عنق خالد في زمان أبي بكر^(٢) أيضاً.

ومن الغرائب أنّ العامة مع أنّ مدارهم على ترك ذكر هذه الأشياء، قد نقل جمع منهم عن جماعة من فقهاءهم أنّهم جوّزوا التكلّم بعد التشهّد وقبل التسليم^(٣)، محتجّين بتكلّم أبي بكر في الصلاة هذا الكلام، غافلين عن أصل الحكاية وتأييد صحتها.

وأما نهبه وقتله ناساً من بني عامر في زمان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ظلماً وجهاً، حتّى أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم وداهم بالمال وأرضاهم على يد عليٍّ عليه السلام، وقال: «اللهم إني أبرأ إليك ممّا صنع خالد»^(٤) فمشهور ثابت، صحّحه صاحب الاستيعاب^(٥)

(١) انظر: مناقب آل أبي طالب لابن شهرآشوب ٢: ٣٢٦.

(٢) مناقب آل أبي طالب لابن شهرآشوب ٢: ٣٢٥، بحار الأنوار ٤١: ٢/٢٧٧.

(٣) انظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٧: ٢٢٢.

(٤) مسند أحمد ٢: ٦٣٤٦/٣٢٤، سنن النسائي (المجتبى) ٨: ٢٣٨، السنن الكبرى

للبيهقي ٩: ١١٥، تاريخ الطبري ٣: ٦٧.

(٥) الاستيعاب ٢: ٤٢٨.

وغيره (١).

وكذا أذيتَه عمَّاراً حتَّى قال له النبي ﷺ: «مالك ولعمَّار رجل من أهل الجنة؟» (٢).

وكذا قتله مالك بن نويرة مكرماً، ودخوله تلك الليلة على زوجته في زمان أبي بكر، حتَّى اعترض عليه عمر بل قال لأبي بكر: أقتله بمالك، فإنَّه لم يكن مرتدّاً، بل حمل خالداً على قتله جمال امرأته، فلم يقبل أبو بكر أن يقتله حتَّى تشاتما، فقال عمر: لو ملكت أمراً لقتلته به (٣).

وبالجملة، شقاوته ظاهرة عند المتأمل في أحواله، فتأمل.

ومنهم: المغيرة بن شعبة، وكونه من المنحرفين عن عليّ عليه السلام بل المظهرين عداوته مشهور، وكان من خواص أصحاب عمر، وقد مرَّ في حكاية السقيفة أنَّه حرَّض عمر وأبا بكر على إخراج الخلافة من بيت النبي ﷺ، وأخذهما له من بيت النبي إلى السقيفة.

وفي رواية الباقر عليه السلام: إنَّه كان من الجماعة الذين دبَّروا في هلاك النبي ﷺ ليلة عقبة تبوك (٤).

قال في الاستيعاب: إنَّه ومعاوية وابن العاص كانوا من دُعاة العرب، قال: وكان والياً في زمان عمر على البصرة، فلما شُهد عليه عند عمر عزله عن البصرة، وولَّاه الكوفة، فلم يزل عليها إلى أن عزله عثمان فكان كذلك، ولم يحضر صفين إلى أن لحق بمعاوية بعد الحَكَمين، وكان من خاصَّته

(١) لم نتحقَّقه.

(٢) الاستيعاب ٢: ٤٣٠.

(٣) انظر: الصراط المستقيم ٢: ٢٨١، الأربعين للشيرازي: ٥١١.

(٤) الصراط المستقيم ٣: ٤٤.

حتى ولآه الكوفة بعد صلح الحسن عليه السلام إلى أن مات بها^(١).
 وقد مرّ ويأتي نبد من شقاوة حاله، حتى يأتي أنه شهد عليه ثلاثة
 عند عمر بالزنا، فلما أراد الرابع أن يشهد احتال عمر فقال كلمة، سكت
 الرجل منها، فلم يشهد، فحدّ الثلاثة الشهود ولم يحدّ المغيرة^(٢).
 وقد نقل جمع: أنّ عمر كان يقول لَمَّا لقي المغيرة: لقد خفتُ ذلك
 اليوم أن يرميني الله بحجارة من السماء فيك^(٣).
 وكان عليّ عليه السلام يقول له: «لئن مكّنتني الله منك لأرجمّك
 بالحجارة»^(٤) فكان في غاية الخوف والحذر منه في زمن خلافته إلى أن
 لحق بمعاوية، ولعلّ عمر لأجل هذه الشهادة أيضاً غيره من البصرة إلى الكوفة.
 ثمّ اعلم أيضاً أنّ مثل هذا الرجل كان من أهل الحديبية أيضاً بنقل
 أكثرهم، فافهم.

ومنهم: سعد بن أبي وقاص، وعبدالله بن عمر، وعبدالرحمن بن
 عوف، وأنس بن مالك، وأبو هريرة، وأبو موسى الأشعري، وسمرة بن
 جندب، وأمّثالهم كسعيد بن زيد، وزيد بن ثابت، وبشير بن سعد، ومعاذ
 ابن جبل، وغيرهم ممّن ظهرت منه المداهنة في الدين والتقصير في حقّ
 عليّ عليه السلام، الذي ظهر أنّه حقّ الله ورسوله صلّى الله عليه وآله، بل ظهور الخيانة، وكنتم^(٥)

(١) الاستيعاب ٤ : ١٤٤٦ .

(٢) الصراط المستقيم ٣ : ٢١ ، السنن الكبرى للبيهقي ٨ : ٢٣٥ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢ : ٢٢٧ .

(٣) الصراط المستقيم ٣ : ٢٢ ، الأغاني ١٦ : ٩٩ ، المغني لعبد الجبار ٢٠ ق ٢ : ١٧ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٢ : ٢٢٨ .

(٤) انظر: الأغاني ١٦ : ١٠٠ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٤ : ٦٩ ، و ١٢ : ٢٣٨ .
 (٥) في «ن» : «وكنتم» بدل «وكنتم» .

الحقّ وأمثالهما، حتّى ورود^(١) ما فيه ذمّه عندنا، بل عند المخالفين لنا أيضاً.

نقل ابن عبدالبرّ والذهبي وغيرهما ما ينادي بأنّ سعداً وابن عمر قعدا عن بيعة عليّ عليه السلام ونصرته في الحروب وغيرها مع معرفتهما بحقيّة عليّ عليه السلام^(٢)، كما روى هؤلاء الجمع أيضاً أنّ معاوية طمع فيهما، فكتب إليهما يدعوهما إلى طلب دم عثمان، فأجاباه بالردّ، وأنّه ليس أهلاً لما ادّعى ولا للخلافة^(٣)، وذكرنا له مناقب جليلة لعليّ عليه السلام حتّى نقل في الاستيعاب أنّه كتب سعد له: وأمّا أمر عثمان فدعّه فإنّ الداء أذهبه البلاء^(٤). ونقل هو وغيره: أنّ عليّاً عليه السلام سُئل عن هؤلاء الذين قعدوا عن بيعته ونصرته والقيام معه، فقال: «أولئك الذين خذلوا الحقّ ولم ينصروا الباطل»^(٥).

وقد مرّ سابقاً أنّ سعداً كان ينقل صريحاً فضائل عليّ عليه السلام، حتّى قال صريحاً يوماً لمعاوية لما لامه في ترك نصرته: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: «عليّ مع الحقّ والحقّ معه، يدور معه أينما دار»، فقال له معاوية: إذا زاد اللوم عليك، فإنك إذا سمعت مثل هذا عن النبي صلى الله عليه وآله فلم تركته واعتزلت عنه؟ فلم يحجر جواباً^(٦).

(١) في «ن»: «ورد» بدل «ورود».

(٢) الطرائف ١: ٢٩٥، الصراط المستقيم ٣: ٢٤١، الاستيعاب ٢: ٦٠٩، و ٣: ٩٥١ و ٩٥٣، سير أعلام النبلاء ٣: ٢٣١ و ٢٣٢، تذكرة الحفاظ ١: ٢٢.

(٣) انظر: الاستيعاب ٢: ٦٠٩.

(٤) الاستيعاب ٢: ٦٠٩ - ٦١٠، وفيه: «الرأي» بدل «الداء».

(٥) الاستيعاب ٢: ٦١٠.

(٦) المناقب للكوفي ١: ٤٢٢ - ٤٢٣، تاريخ مدينة دمشق ٢٠: ٣٦١.

وكذا ابن عمر هو الناقل أخباراً صريحة في كون عليّ عليه السلام على الحقّ، كما مرّت متفرّقة، وسيأتي نقله عن أبيه أنّه قال عند موته: إن ولّوا عليّاً ليحملنّهم على المحجّة البيضاء^(١)، فأبى عذرٍ يبقى لهما بعد هذا؟ حتى ذكر في الاستيعاب بأسانيد عديدة أنّ عبدالله قال: ما أجد أنّي آسي على شيء فاتني إلا أنّي لم أقاتل مع عليّ عليه السلام الفئة الباغية^(٢).

وقد روى البلاذري في كتابه: أنّ الحسين عليه السلام لما قُتل كتب عبدالله ابن عمر إلى يزيد بن معاوية: أمّا بعد فقد عظمت المصيبة، وجلّت الرزية، وأحدثت في الإسلام حدثاً عظيماً، ولا يوم كيوم الحسين عليه السلام، فكتب إليه يزيد: أمّا بعد يا أحمق! إنّا جئنا إلى بيوت منجّدة، وفرش ممهّدة، ووسائل منضّدة، فقاتلنا عنها، فإن يكن الحقّ لنا فعن حقّنا قاتلنا، وإن كان الحقّ لغيرنا فأبوك أوّل من سنّ هذا وابتزّ واستأثر بالحقّ عن أهله^(٣).

ولهذا قيل: قُتل الحسين عليه السلام يوم السقيفة^(٤).

وفي روايات أهل البيت عليهم السلام: أنّ يزيد أرسل إليه: بأنّ عنده كتباً من أبيه إلى معاوية، يوصيه فيها بدفع الحكومة عن بني هاشم بكلّ ما أمكنه، فسكت عبدالله عنه، وقال الناس: إنّ له أعداراً، ثمّ أرسل إليه بالبيعة له^(٥). وفي الجمع بين الصحيحين: أنّ أهل المدينة لما خلعوا يزيد بعد

(١) نهج الحقّ: ٢٨٧، الصراط المستقيم ٣: ٢٣، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١١: ١٠.

(٢) الاستيعاب ٣: ٩٥٣.

(٣) نقله عن البلاذري ابن طاووس في الطرائف ١: ٣٤٨/٣٥٨، والعلامة الحلّي في نهج الحقّ: ٣٥٦، والمجلسي في بحار الأنوار ٤٥: ٣٢٨.

(٤) بحار الأنوار ٤٥: ٣٢٨.

(٥) انظر بحار الأنوار ٣٠: ٢٩٩ - ١٥١/٣٠٠.

قتله الحسين عليه السلام جمع ابن عمر أهله وحشمه ، وقال : سمعت النبي صلى الله عليه وآله يقول : «يُنصب لكلٌ غادر لواءٌ يوم القيامة» وإني لا أعلم أغدر ممن بايع رجلاً ثم نصب له القتال ^(١) .

ولا يخفى أنّ أيّ سفاهةٍ أزيد وأيّ شقاوةٍ أشدّ من امتناع الرجل عن مبايعة مثل عليّ عليه السلام بعد كمال معرفته بشأنه وحاله !؟ مع مبايعته يزيد الظالم الجائر المتجاهر بالفسوق ، القاتل لقرّة عين رسول الله صلى الله عليه وآله ، لاسيّما بمحض أنّه علّق التقصير على رقبة أبيه ، ولو كان خيراً متمسكاً بالحقّ ، لأجابه بما أجاب به محمّد بن أبي بكر معاوية ، حيث كتب إليه بمثل مكاتبة يزيد ، وأنّ أباه أوّل مَنْ تصدّى لتغيير الحقّ عن أهله ، فأجابه محمّد بما حاصله : أنّ كلّ مَنْ تصدّى لذلك فهو مثلك وعلى الباطل ، ولا بأس عليّ منه إذا كنت مقيماً على التمسك بالحقّ ولم أزل عنه ^(٢) .

ولنعم ما قال له الحجاج بن يوسف الثقفي لما أتى إليه في زمان عبدالملك ، فقال له : إني أريد أن أبايعك لخلافة عبدالملك ؛ لأنّي سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول : «مَنْ مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتةً جاهليّة» ، فقال له الحجاج : لِمَ لم تبايع عليّ بن أبي طالب وقد بايعه المهاجرون والأنصار ممّن هو خير منك ، ثمّ قال له : إنّ يدي لمشغولة عنك ، ومدّ رجله وقال له : هذه رجلتي ، فإن أردت فبايع بها ^(٣) .

وسياتي من كتب القوم تكذيب عائشة بعض ما رواه ابن عمر هذا

(١) الجمع بين الصحيحين ٢ : ١٣٢١/٢٠٩ .

(٢) الاختصاص : ١٢٦ - ١٢٧ ، بحار الأنوار ٣٣ : ٥٧٦ - ٥٧٧ ، و ٥٧٩ - ٥٨٠ ، الاحتجاج ١ : ٩٨/٤٣٦ ، وقعة صفين : ١١٩ - ١٢١ ، مروج الذهب ٣ : ١٢ - ١٣ .

(٣) انظر : الإيضاح لابن شاذان ، ٧١ ، الفصول المختارة (ضمن مصنّفات الشيخ المفيد

(٢) : ٢٤٥ ، المسترشد للطبري : ٤٧/١٧٧ .

عن النبي ﷺ ، ومن البين أنه يلزم من هذا كذب أحدهما ، فافهم .
ثم إن في رواية الباقر عليه السلام : إن سعداً كان من الذين دبّروا في هلاكة النبي ﷺ ليلة عقبة تبوك (١) .

وفي رواية أخرى عنه ، عن عليّ عليه السلام أنه قال : «سعد قارون هذه الأمة ، وأبو موسى سامريها» (٢) ؛ لأنه قال كما قال سامري قوم موسى : لا مساس ، أي : لا قتال .

ولعل وجه شبه سعد كونه صاحب ثروة بين الصحابة بالمال الذي حصل له في محاربة العجم ، مع تكبره عن متابعة عليّ عليه السلام ومبايعته ونصرته مع علمه بحاله وشأنه ، حتّى في بعض الأخبار - كما روي عن عليّ عليه السلام - أنه وكذا أبا موسى من الستّة الذين من هذه الأمة في التابوت في الدرك الأسفل من النار (٣) .

وسياتي في حكاية الشورى بعد موت عمر ما ينادي بأن سعداً وعبدالرحمن بن عوف صارا سبب انتقال الخلافة من عليّ عليه السلام إلى عثمان ، فإنّ طلحة لما كان له بعض انحرافٍ عن عليّ عليه السلام - كما سيظهر - وكان يعرف أنّ الناس لا يعدلون عن عليّ عليه السلام وعثمان إليه ، قال لأهل الشورى : إنّي قد وهبت حقّي من الشورى لعثمان ، وقال الزبير : إنّي وهبت حقّي لعليّ عليه السلام ، فوقع سعد في الحميّة ، فقال : إنّي قد وهبت حقّي لابن عمّي عبدالرحمن ، فقال عبدالرحمن لعليّ عليه السلام وعثمان - حيث كان يعلم ما علم طلحة ، وكانت أيضاً بينه وبين عثمان مصاهرة - : إنّي أخرج نفسي عن

(١) الصراط المستقيم ٣ : ٤٤ .

(٢) الخصال : ٢/٤٥٨ ، بحار الأنوار ٣٧ : ١/٣٤٢ .

(٣) الخصال : ٢/٤٥٨ ، بحار الأنوار ٣ : ٦/٤٠٩ ، و ٣٧ : ١/٣٤٢ .

الإمارة لأختار أحدكما، فسكتا، فقال لعليّ عليه السلام: «أبايعك على أن تعمل بكتاب الله وسيرة الشيخين أبي بكر وعمر، فقال عليّ عليه السلام: «بل على كتاب الله وسنة رسوله»، فأعاد بذلك على عليّ عليه السلام مرة أخرى، فقال عليّ عليه السلام ما قاله أولاً، فأعاده عليه ثالثاً، فقال عليّ عليه السلام: «إن ترك الخلافة على المسلمين أوجب من العمل بسيرة أبي بكر وعمر»، فعدل عنه إلى عثمان، فعرض ذلك عليه، فقال: نعم، فصفق بيده على يد عثمان، وقال له: السلام عليك يا أمير المؤمنين، فقال عليّ عليه السلام: «والله! ما فعلت هذا إلا لأنك رجوت منه ما رجا صاحبكما من صاحبه، دق الله بينكما عطر منشم»^(١)، أي: أوقع بينكما العداوة، وقد صار بينهما فيما بعد كما قال عليّ عليه السلام: «بحيث مات عبدالرحمن ولم يكن أحدهما يتكلم مع الآخر»^(٢)، حتى نُقل أن عثمان نسبه إلى النفاق^(٣)، وأن الزبير صلى عليه لما مات ولم يُخبر عثمان^(٤).

ولاشك لكل ذي عقل ودين في أن العدول عن مثل عليّ عليه السلام بمحض أنه قال: «لا أعمل بسيرة أبي بكر وعمر، بل أعمل بكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم» إلى رجل قبل منه إثارة سيرة أبي بكر وعمر على سنة الرسول عين الشقاوة بل الكفر؛ ضرورة أن سيرتهما لو كانت على وفق سنة الرسول لكانت داخلة في قبول عليّ عليه السلام، وإلا فلا كفر أعظم من ترجيح غير سنة الرسول عليها.

(١) قيل: إن منشم كانت امرأة عطارة في طائفة من العرب، وكان كل جمع أخذوا من عطرها وقعت الفتنة بينهم، فصار ذلك مما يضرب به المثل. منه عفي عنه، وانظر: الصحاح للجوهري ٥: ٢٠٤١ «نشم».

(٢) انظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١: ١٨٧ - ١٨٨.

(٣) لم نعثر عليه في مظانه.

هذا، مع أنه كان يعلم من حال عليٍّ عليه السلام أنه لا يخالف شرطه، لانفاق الأمة على الحزم بالوثوق به وبكلامه، ولم يكن يعلم جزمًا ذلك في عثمان، كما ظهر من تخلفه عن شرطه صريحاً، حتى صار ذلك سبب العداوة بينهما، على أن أصل سبب هذا الاشتراط كان للتوقعات الدنيوية؛ لأن كل واحد من أبي بكر وعمر لاسيما الثاني كان مداره على جلب قلوب الأعيان وأصحاب الفتق والرتق وأمثالهم، فكان يراعي مرضاتهم، ويعطيهم جزيل العطاء كل سنة من بيت المال، حتى نُقل أنه قرّر لعائشة كل سنة أربعين ألف درهم، ولكل من سائر الأزواج ثلاثين ألفاً^(١)، ولفلان كذا، ولفلان كذا، وهلمّ جرّاً، ومع هذا كان يعطي لأهل البيت عليهم السلام جميعاً ألفين؛ ولهذا كانت قلوب الناس مجبولة على حبه وطاعته.

وبالجملة، كما صرح عليٌّ عليه السلام في بعض خطبه: أنهما كانا يمزجان الحق بالباطل^(٢)، ويلاحظان تمشية انتظام الدنيا والناس وإن لم يوافق مرّ الحق الشرعي، وكان عليٌّ عليه السلام لا يؤثر على مرّ الحق شيئاً حتى أن قسمته المال كانت بالسوية، والقوي والضعيف كانا عنده سواء في إحقاق الحق وإجراء الشرع؛ فلهذا كان أكثر الناس يحبون مسلكهما، كما حققناه في أبواب المقدمة.

فظهر أن مقصود عبدالرحمن أيضاً كان سلوكاً ينتفع هو منه وأمثاله وإن لم يكن على وفق مرّ حقّ الشرع الوارد من الله ورسوله صلّى الله عليه وآله؛ ولهذا حَيَّب الله أمله من عثمان؛ حيث إنه طمع منه أزيد منهما، لمزيد الصهورة

(١) انظر: أسرار الإمامة: ١٥٧، المغني لعبدالجبار ٢٠/٢: ١٥، شرح نهج البلاغة

لابن أبي الحديد ١٢: ٢١٠، بتفاوت.

(٢) انظر: نهج البلاغة: ٢٤٩، الخطبة ١٧٤.

بينهما، وتمكينه إياه على الحكومة، واعتماده على الشرط الذي اشترط عليه؛ إذ لا أقل من أن كان يسلك معه مثل سلوكهما، وبناءً على خيائته لعليّ عليه السلام في طلب الدنيا، ورواية: «مَنْ أَعَانَ ظَالِمًا سَلَطَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ»^(١) لم يعمل عثمان بشيءٍ مما شرط، بل حرّمه وحرّم غيره حتّى عن حقوقهم، ولم يعمل إلّا على مقتضى هواه وإن كان باطلاً عاطلاً؛ بحيث قاموا عليه وفعّلوا به ما فعلوا.

وأما ما تشبّث به بعض الموجهين لعبدالرحمن من أنّه قال لعليّ عليه السلام: أبايعك على أن تعمل بكتاب الله وسنّة رسوله صلّى الله عليه وآله وسيرة الشيخين، وأنّ عليّاً عليه السلام قال له: «أعمل بكتاب الله وسنّة رسوله واجتهاد رأيي»^(٢)، فصار كأنّه جعل اجتهاده برأيه في مقابل سيرة الشيخين واجتهادهما، فعبدالرحمن لم يرجّح رأيه على رأيهما، ولا بأس بذلك، فهو محض تحريف وتمويه في توجيهه غير وجيه، بل كلام سقيم غير مستقيم من وجوه:

أما أولاً: فلما بيّناه في المقدمة تبياناً واضحاً كالشمس في رابعة النهار من كون العمل بالرأي ضلالاً باطلاً في الشريعة لم يعمل به أبداً لا النبي صلّى الله عليه وآله، ولا عليّ عليه السلام، ولا أحد من أئمة أهل البيت عليهم السلام، وأنّ عدم جواز العمل بذلك من ضروريات مذهب الفرقة الناجية وعلماء أهل البيت، وبيّنا الآيات والأخبار المتواترة في بطلانه حتّى عن عمر وجماعة من الصحابة والتابعين، فكيف يجوز مع هذا أن يقول عليّ عليه السلام: «إنّي عامل

(١) تاريخ مدينة دمشق ٣٤: ٤، الجامع الصغير ٢: ٨٤٧٢/٥٧٤، كنز العمال ٣: ٧٥٩٣/٤٩٩.

(٢) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٠: ٢٤٥، الفصول في الأصول للجصاص ٤: ٥٥، وانظر: المحصول ٦: ٨٦ - ٨٧، وأصول السرخسي ٢: ١٣٢.

باجتهاد رأيي»؟ وحيث نعلم أنه ليس من ضرب كلامه عليه السلام، فلا يبقى مجال في كونه مزيداً لتوجيه قول عبدالرحمن، اللهم إلا أن يأول بما سنذكره، لكنه حينئذ لا يدفع ما يرد على عبدالرحمن، فتأمل حتى تفهم.

وأما ثانياً: فلما بيناه أيضاً واضحاً غاية الوضوح من أن غزارة علم علي عليه السلام خاصة كانت بحيث يعلم جميع الأمور بالتعلم من الله ورسوله صلى الله عليه وآله وإن كان أمراً لم يعلم به غيره أصلاً، فإنه حينئذ لو فرضنا وسلمنا كون ما نُقل عنه من كلامه الأخير صادراً منه، فلا محالة يجب أن يكون مراده به ما كان يعلم هو به دون غيره من سائر المعلومات عنده، المأخوذة من ذخائر خفايا علوم الكتاب والسنة، ولا شك في أنه حينئذ يكون أيضاً عدم قبول عبدالرحمن ذلك عنه (وعدوله عنه)^(١) عين الفسق والظلم، بل الكفر بالله ورسوله صلى الله عليه وآله، حتى أنه لو قيل: ربّما أنه لم يفهم من ذلك القول هذا المعنى؛ لعدم علمه بحال علي عليه السلام وشأنه في غزارة العلم، لا يفيد شيئاً؛ إذ لا أقل من أنه إذا كان جاهلاً بمثل هذا الذي كان جميع الصحابة مقرّين به، ليس بقابلٍ للدخول في مثل هذا الأمر، فتدبر.

وأما ثالثاً: فلما تبين أيضاً من ثبوت بل تواتر قول النبي صلى الله عليه وآله: «عليٌّ مع الحق والقرآن، وهما معه لا يفترقان عنه أبداً»^(٢) وأمثال ذلك، فإنه حينئذ كيف يمكن أن يتصوّر جواز تكليف عبدالرحمن إياه بالعدول عن رأيه ولو بالمعنى المتبادر إلى غيره، لاسيما بعد ظهور كون ذلك الغير باطلاً؛

(١) بدل ما بين القوسين في «م» هكذا: «وعدم رضاه به».

(٢) انظر: أمالي الطوسي: ١٠٢٨/٤٦٠، مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب: ٣: ٧٦ و٧٧، الصراط المستقيم ٣: ١٦٣، المعجم الأوسط ٥: ٤٨٨٠/٢٤٢، المستدرک للحاكم ٣: ١٢٤، تاريخ بغداد ١٤: ٣٢١، تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٤٤٩.

لعدم قبول عليٍّ عليه السلام إياه ، مع أنه هو الذي لا يجوز عن الحق ولا يفارقه أبداً .

وبالجملة ، وجوه إلقاء عبدالرحمن نفسه وغيره في الضلال بفعله هذا كثيرة غير خفيّةٍ على كل ذي بصيرة .

وقد مرّ سابقاً أنّ أمّ سلمة روت له وخوفته بأنّ النبي صلى الله عليه وآله قال : «في أصحابي مَنْ لم يرني يوم القيامة» فاضطرب فأخبر عمر بذلك ، فاضطرب هو أيضاً وجاء إليها ، وقال لها : هل أنا منهم ؟ فقالت : لا ، ولكن ^(١) لم أستثن أحداً بعدك ^(٢) .

وظاهرٌ أنّه كالصريح في دخول عبدالرحمن فيهم ، فتدبّر حتى تعلم جهل العصبية والحمية الجاهلية في المخالفين بحيث ينادون كلهم على المنابر دائماً بأنّ هذا الرجل وسعداً مع أفعالهما المذكورة وغيرها ، وكذا سبعة من أمثالهما بل فيهم مَنْ هو أشدّ منهما فساداً وأقبح فعلاً - كما مرّ ويأتي حال كل واحد - هم الذين ضمّهم وقرنهم النبي صلى الله عليه وآله بعليٍّ عليه السلام في البشارة بالجنة ^(٣) بمحض خبر واحد تفرّد به سعيد بن زيد ، الذي ادّعى فيه ذلك لنفسه أيضاً من غير شاهد له ولا أثر يدلّ على صدقه ، بل مع قيام البرهان القاطع على كذبه ، كما هو غير خفيٍّ على مَنْ تفحص عن حقيقة حال جمعٍ منهم ، على أنّه سيأتي في محله شهادة صريحة من عليٍّ عليه السلام على كذب سعيد بن زيد في هذا الخبر على النبي صلى الله عليه وآله وأنّ التسعة كلهم من

(١) في «م» و«ن» : «ولكنني» بدل «ولكن» .

(٢) انظر : مسند أحمد ٧ : ٤١٣ / ٢٥٩٥٠ ، و٤٤١ / ٢٦١١٩ ، و٤٤٧ / ٢٦١٥٤ ، تاريخ مدينة دمشق ٤٤ : ٣٠٧ ، مجمع الزوائد ١ : ١١٢ ، وفيها : «قالت : لا ولا أبرئ بعدك أحداً» .

(٣) الرياض النضرة ١ : ٣٥ ، كنز العمال ١١ : ٣٣١٠٦ / ٦٣٨ .

أهل النار.

ومن عجيب إفراط تعصب القوم أن الأخبار عندهم مستفيضة من طرق عديدة موافقة لأخبار أهل البيت عليهم السلام في بشارة النبي صلى الله عليه وسلم سلمان وأبا ذر والمقداد بل وعماراً أيضاً بالجنة^(١) صريحاً، مع اتفاق الأمة كافة على حسن حالهم وأقوالهم وأعمالهم، ومع هذا لا يذكرون شيئاً من ذلك، حتى لم يفعلوا أن يضمّوهم إلى العشرة فيقولوا: الأربعة عشرة المبشرة، فاعتبروا يا أولي الأبصار.

ثم إن أنس بن مالك هو الذي مرّ عنه في حديث الطائر أنه منع عليّاً عليه السلام عن الدخول على النبي صلى الله عليه وسلم حين سمع منه أنه دعا الله أن يرسل إليه أحبّ الخلق عنده ليأكل معه، فجاء عليّ عليه السلام حتى دعا النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث مرّات، وجاء عليّ عليه السلام في كلّ مرّة ومنعه أنس إلى أن أجهر عليّ صوته، حتى سمع النبي صلى الله عليه وسلم وناداه وتكلّم على أنس بفعله ذلك.

ومرّ في حديث الغدير أيضاً أنه كتّم أن يشهد مقالة الرسول صلى الله عليه وسلم لعلّي عليه السلام يوم الغدير لما استشهد به عليّ عليه السلام في مسجد الكوفة، وقال: إنّي نسيت، حتى دعا عليه عليّ عليه السلام، وقال: «اللهم إن كان كاذباً فارمه بها بيضاء لا توارىها العمامة»، فما مات حتى أصابه البرص بين عينيه^(٢).

ومرّ في المقدّمة ما رواه في تاريخ الإسلام، وكذا حلية الأولياء عن عيسى بن يونس، قال: سمعت الأعمش يقول: كان أنس بن مالك يمرّ بي

(١) انظر: نفس الرحمن في فضائل سلمان: ٤٥، وتاريخ مدينة دمشق ٦٠: ١٧٦ و١٧٧، وكنز العمال ١٣: ٣٦٧٥٧/٢٥٦.

(٢) نهج البلاغة: ٣١١/٥٣٠، المسترشد للطبري: ٦٧٤، المعارف لابن قتيبة: ٥٨٠، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٤: ١٧، و١٩: ٢١٧.

طرفي النهار، فأقول: لا أسمع منك حديثاً، خدمت رسول الله ﷺ، ثم جئت إلى الحجاج وعاشرته حتى ولّك^(١).

وفي روايات^(٢) أئمة أهل البيت عليهم السلام لاسيما عليّ والباقر والصادق عليهم السلام: أن أنساً كان يكذب على النبي ﷺ.

ويشهد لذلك ما رواه الحميدي في الجمع بين الصحيحين من المتفق عليه البخاري ومسلم من غير طريق واحد عن أنس: أن النبي ﷺ سئل عن الساعة وعندني غلام من الأنصار، فقال النبي ﷺ: «إن عاش هذا الغلام فعسى أن لا يدركه الهرم حتى تقوم الساعة»، ثم قال أنس: ذلك الغلام كان من أقراني^(٣).

ولا يخفى أن هذا مخالف أولاً لما في كتاب الله تعالى، حيث قال: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي﴾^(٤)، الآية ونحوها.

وثانياً لما ورد في روايات كثيرة عن النبي ﷺ من إخباره بملك بني أمية، والعبّاس، ودولة المهدي عليه السلام، وغير ذلك^(٥) مما يقتضي كون القيامة أبعد من أعمار شتى.

وثالثاً لما مرّ من الزمان من ذلك الحين إلى هذا الآن، فحاشا من

(١) تاريخ الإسلام (حوادث سنة ١٤١ - ١٦٠): ١٦٦، حلية الأولياء ٥: ٥٣.

(٢) منها: ما في الخصال: ٢٦٣/١٩٠.

(٣) صحيح البخاري ٨: ٤٨، صحيح مسلم ٤: ٢٢٦٩/٢٩٥٣، الجمع بين الصحيحين للحميدي ٢: ٥٨٤ - ١٩٦١/٥٨٥.

(٤) سورة الأعراف ٧: ١٨٧.

(٥) كتاب سليم بن قيس ٢: ٨٣٥ - ٨٣٦، الكافي ٨: ٥٤٣/٣٤٥، العرف الوردية:

٨٢ - ٨٣، عقد الدرر: ٣٩، بحار الأنوار ٦١: ٢٢/١٦٨ - ٢٤، و ٢٨: ٣٢/٧٤.

النبي ﷺ أن يتكلم بمثل هذا .

وقد روى الحُميدي في الجمع بين الصحيحين عنه أزيد من ثلاثمائة حديث^(١)، وأكثرها كما هو معلوم على مَنْ نقدها ولاحظها ممّا هو حديث واحد بألفاظ مختلفة، أو معانٍ مضطربة، وطُرق يكذب بعضها بعضاً، وأمثال هذا منه عديدة، حتّى أنّ الذي روى له القوم، زعموا منهم أنّه منقبة له من قول النبي ﷺ: «اللهم ارزقه مالاً وولداً وبارك له فيهما»^(٢) من أظهر قرائن سوء حاله في الآخرة، لصريح دلالة الآيات والروايات على ذمّ كثرة المال والأولاد ومدح خلافه، حتّى في حديث الصادق عليه السلام: «إنّ الله تعالى إذا أحبّ رجلاً أخرجته من الدنيا لا مال له ولا ولد»^(٣)، فلا محالة لمّا لم يكن له نصيب في الآخرة، وقد خدم النبي ﷺ دعا له بالدنيا، ولهذا قالوا: إنّهُ مات بالبصرة - الأرض الملعونة - وكان عمره مائة سنة وعشر سنين، وحصل له من الأولاد وأولاد الأولاد نحو مائة وهو حيٌّ، وجمع مالاً جزيلاً سيّما في زمان ولايته للحجاج^(٤).

ونقل بعضهم عن أبي حنيفة أنّه قال: كلّ الأصحاب أخذ منهم الحديث ما خلا أنس وأبي هريرة^(٥). وكذب أبي هريرة من المشهورات

(١) انظر: الجمع بين الصحيحين ٢: ٤٨٢ - ١٨٤٧/٦٥٦ - ٢١٦٧ .

(٢) مسند أحمد ٣: ١١٦٤٢/٥٤٧، مسند أبي يعلى ٦: ٣٨٧٨/٤٧١، الجمع بين الصحيحين ٢: ١٩٣٥/٥٧١ .

(٣) قوت القلوب ١: ٤٢٩، و٢: ٨٧، إحياء العلوم ٤: ١٩٦، المحجّة البيضاء ٧: ٣٢٢ .

(٤) انظر: المعارف ٣٠٨، معرفة الصحابة ٢: ١٩٧ - ١٩٨، الاستيعاب ١: ٨٤/١٠٩ .

(٥) الصراط المستقيم ٣: ٢٥٠، الأربعين للشيرازي: ٣٠٣، وانظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٤: ٦٨ .

الثابتة الواضحة .

قال صاحب المصالت: إنَّ عائشة كانت تكذبُ أبا هريرة، فقال لها: اسكتي، غيَّرتُ فضائل عليٍّ عليه السلام (١).

وقد مرَّ ويأتي رواية جمع عن عمر أنه ضرب رأس أبي هريرة بالدرّة، وقال: أراك أكثرت الرواية، ولا أحسبك إلا كذاباً (٢).

وقال عليٌّ عليه السلام: «أكذب رجل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم هذا الغلام الدوسي» (٣).
وروى في الجمع بين الصحيحين عنه أزيد من ستّائة حديث (٤)، وأكثرها ممّا تراه أنه حديث واحد بألفاظ مختلفة، أو معانٍ مضطربة، أو طرق يكذب بعضها بعضاً، كما مرَّ أحاديث أنس .

وروى في الجمع بين الصحيحين في مسند عبدالله بن عمر من المتفق عليه: أنَّ عبدالله بن عمر قال: إنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أمر بقتل الكلاب إلا كلب صيد، أو كلب غنم، أو ماشية، فقليل له: إنَّ أبا هريرة يقول: أو كلب زرع، فقال ابن عمر: إنَّ لأبي هريرة زرعاً (٥).

أقول: أنت مختار في تكذيب أيّ شئت منهما، وأمثال هذا الحديث ممّا كذبوه في روايتهما (٦) كثيرة، حتّى روى في الجمع بين الصحيحين من

(١) الصراط المستقيم ٣: ٢٥٠، الأربعين للشيرازي: ٣٠٣.

(٢) الإيضاح: ٦٠، المسترشد: ٣٨/١٧٠، الصراط المستقيم ٣: ٢٤٨، الأربعين للشيرازي: ٣٠٢، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٤: ٦٧ - ٦٨، وفيه بتفاوت.

(٣) الإيضاح: ٦٠، المسترشد: ٣٨/١٧٠، الصراط المستقيم ٣: ٢٤٨، الأربعين للشيرازي: ٣٠٣، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٤: ٦٨.

(٤) انظر: الجمع بين الصحيحين ٣: ٥ - ٢١٦٨/٣٢٢ - ٢٧٧٤.

(٥) الجمع بين الصحيحين ٢: ١٣٦٤/٢٣٧.

(٦) في «ن»: «و»؛ «س»: «روايتها» بدل «روايتها».

المتفق عليه من مسند أبي هريرة أنه قال: إنكم تقولون: إن أبا هريرة يكثر الحديث، ويكذب على رسول الله ﷺ، وتقولون: ما بال المهاجرين والأنصار لا يحدثون بمثل حديثه؟ وأنهم كان يشغلهم الصفق بالأسواق، وكنت أُلزم رسول الله ﷺ حتى أخذتُ منه الأحاديث، وما نسيت شيئاً منها^(١).

وروى الثوري عن منصور، عن إبراهيم أنهم كانوا لا يأخذون عن أبي هريرة إلا ما كان في ذكر الجنة أو النار^(٢).

وروى نعيم بن حماد، عن أبي حازم، عن أبيه، عن أبي صالح، قال: سبَّ أبو هريرة رجلاً، فقال له النبي ﷺ: «إن فيك لشعبة من الكفر»، فحلف أن لا يسبَّ مسلماً^(٣)، وكان في أيام معاوية يسبَّ علياً^(٤).

وفيه: أنه قدم العراق مع معاوية، فقال: أشهد أن علياً أحدث في المدينة، وقد قال النبي ﷺ: «من أحدث فيها فعليه لعنة الله تعالى»، فقال له رجل: شهدت قول النبي ﷺ لعليّ^(٥)، واللاه وعاد من عاداه، فقال: نعم، قال: فبرأ الله منك إذ عاديت وليه وواليت عدوه^(٥).

(١) الجمع بين الصحيحين ٣ : ٢٢٢٦/٤٦ .

(٢) الصراط المستقيم ٣ : ٢٥٠ ، الأربعين للشيرازي : ٣٠٣ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٤ : ٦٨ ، مختصر تاريخ دمشق ٢٩ : ١٩٨ .

(٣) المسترشد : ٣٩/١٧٠ ، الصراط المستقيم ٣ : ٢٤٨ - ٢٤٩ ، الأربعين للشيرازي : ٣٠٣ .

(٤) الصراط المستقيم ٣ : ٢٤٩ ، الأربعين للشيرازي : ٣٠٣ .

(٥) الصراط المستقيم ٣ : ٢٥٠ - ٢٥١ ، الأربعين للشيرازي : ٣٠٣ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٤ : ٦٧ - ٦٨ .

وفي كتاب المعارف أنه كان يلعب الصبيان ، ويقرعهم برجليه ، ويركب الحمار ، وفي رأسه شدة من ليف ويقول : الطريق الطريق جاء الأمير^(١) .

وفي كتاب نزهة الأبصار أنه قيل له : يا أبا هريرة ! يا سارق الذريرة!^(٢) .

وروى الزمخشري في كتاب ربيع الأبرار : أن أبا هريرة كان يقول : اللهم ارزقني ضرساً طحوناً ، ومعدة هضوماً ، ودُبراً نشوراً^(٣) .

وأما أنه فارق علياً عليه السلام وبني هاشم ، وتولّى خلافة معاوية بين يدي بئر بن أرطاة فظاهر بنقل أصحاب السير وغيرهم^(٤) .

وقد روى في الاستيعاب في ترجمة عبدالرحمن بن غنم الأشعري : أن أبا هريرة وأبا الدرداء ذهبا رسولين من معاوية إلى علي عليه السلام يدعوانه أن يجعل الخلافة شورى ، فلمّا انصرفا عنه قال لهما عبدالرحمن معاتباً عليهما : عجباً منكما ، كيف جاز عليكما ما جئتما به ، تدعوان علياً إلى الشورى ، وقد علمتما أنه قد بايعه المهاجرون والأنصار وأهل الحجاز وأهل العراق ، وأن منّ رضيه خير ممّن كرهه ، ومنّ بايعه خير ممّن لم يبايعه ، وأي مدخل لمعاوية في الشورى ؟ وهو من الطلقاء الذين لا تجوز لهم الخلافة ، وهو وأبوه رؤوس الأحزاب ، فندما على مسيرهما^(٥) .

(١) المعارف لابن قتيبة : ٢٧٨ ، وعنه في الصراط المستقيم ٣ : ٢٤٩ ، والأربعين للشيرازي : ٣٠٣ .

(٢) عنه في الصراط المستقيم ٣ : ٢٤٩ ، والأربعين للشيرازي : ٣٠٣ .

(٣) ربيع الأبرار ٢ : ٦٨٠ .

(٤) انظر : شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢ : ١١ .

(٥) الاستيعاب ٢ : ١٤٤٩/٨٥٠ .

أقول : فانظر إليهما كيف بقيا مع هذا مع معاوية ، حتى كان أبو الدرداء من قُضاته ، وفَعَلَ أبو هريرة ما فَعَلَ ممَّا نقلناه ، وأمثال ذلك منه كثيرة .

وأما أبو موسى الأشعري : فإنَّ حاله مشهور ، كما صرَّح به صاحب الاستيعاب وغيره من انحرافه عن عليِّ عليه السلام حيث كان من خواصَّ عمر ، حتى جعله والياً على الكوفة ، وعزله عليُّ عليه السلام ^(١) ، فكانت تصدر منه الخيانات بالنسبة إليه إلى أن كان من أمره يوم الحَكَمين ما كان ، مع أنَّ عليّاً عليه السلام لم يعزله أولاً وإن لم يكن عنده مؤتمناً ، بل لمَّا ظهرت منه الخيانة والعداوة عزله ، فإنَّ أكثر الناس وأهل السير نقلوا ما خلاصته : إنَّه كان والياً على الكوفة لمَّا بويع عليُّ عليه السلام ، فأبقاه على حاله إلى أن نزل عليُّ عليه السلام بذي قار في مسيره إلى البصرة ، فوجَّه محمَّد بن جعفر بن أبي طالب ومحمَّد بن أبي بكر إلى أهل الكوفة يدعوهم إلى مظاهرتهم ، فلمَّا وصل إليهم المحمَّدان دخل الكوفيون إلى أبي موسى حيث كان هو الوالي وشاوروه ، فأشار عليهم بترك الشخوص ، وقال لهم : إنَّ سبيل عليِّ سبيل الآخرة ، وأمَّا سبيل طلحة والزبير فسبيل الدنيا ، فالزموا بيوتكم وخلُّوا بين قريش وما جنت ، بل هدِّد المحمَّدين بالقتل ، فركبا ورجعا إلى عليِّ عليه السلام وأخبراه بالخبر ، فبعث هاشم ابن عتبة بن أبي وقاص إلى أبي موسى ، وكتب إليه : «أما بعد ، فإنِّي قد بعثت إليك هاشم بن عتبة لتنهض إليَّ من قبلك من المؤمنين ، لتتوجَّه بهم إلى مَنْ نكث بيعتي وقتلوا شيعتي وأحدثوا في هذه الأمة الحدث العظيم ، فاشخص إليَّ بالناس معه ولا تحبسه ، فإنِّي لم أفرِّك على عملك إلا لتكون

من أعواني على الحق، والسلام»، فلما قدم هاشم وقرأ الكتاب أبي وعصى، وبعث إلى هاشم يخوفه .

فكتب هاشم الخبر إلى عليّ عليه السلام وأنه على شقاق وعصيان، فلما قرأ عليّ عليه السلام الكتاب قال: «والله! إنّه عندي ما كان بمؤتمن ولا ناصح، وإنّي أردت عزله، فقال لي الأشتر: إنّ الناس راضون به وسألني أن أقرّه» ثمّ وجه مالك الأشتر ومحمّد بن أبي بكر إلى الكوفة، وكتب إليهم كتاباً وإلى أبي موسى كتاباً، وكان في كتابه إليه: «أما بعد، فوالله! إنّي أرى أن أبعدك من هذا الأمر الذي لم يجعلك الله له أهلاً، ولم يجعل لك فيه نصيباً ينفعك من أوامري والابتزاز عليّ، وقد وجهت إليك مالك الأشتر ومحمّد بن أبي بكر فخلّهما والمصر وأهله، واعتزل عملنا مذموماً مقهوراً^(١)، فإن فعلت وإلا فقد أمرتهما أن ينادياك على سواء، إنّ الله لا يهدي كيد الخائنين، فإن ظفرا بك قطعاك إرباً إرباً» فخاف أبو موسى وترك المنع وخرج الناس، وزاد عداوته لعليّ عليه السلام^(٢).

ولا يخفى أنّ هذا من أعظم الخيانات، وقد صدر منه غير ذلك أيضاً، حتّى روى صاحب الاستيعاب ضمناً، وغيره صريحاً: أنّ حذيفة بن اليمان قال فيه: إنّهُ من المنافقين^(٣). وكون حذيفة هو الذي أخبره النبي صلى الله عليه وآله بالمنافقين مشهور مسلّم، حتّى أنّ عمر سأله عن نفسه: أنّه منهم، أم

(١) في «ن» مذحوراً.

(٢) تاريخ الطبري ٤: ٤٧٧ - ٤٧٨، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٤: ٨ وما بعدها.

(٣) الاستيعاب ٣: ٩٨٠، و٤: ١٧٦٤، سير أعلام النبلاء ٢: ٣٩٣ - ٣٩٤، المسترشد: ١٥٧ - ٢٦/١٥٨.

لا؟^(١).

وقد مرّ في المقدّمة وغيرها أنّ سمرة بن جندب هو الذي أرسل معاوية إليه ثلاثمائة ألف درهم، ليروي أنّ قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ﴾^(٢) الآية، نزلت في عليّ عليه السلام، وأنّ قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾^(٣) نزلت في قاتله، فقيل وروى ذلك^(٤)، جرأة على الله ورسوله، وجعله زياداً والياً على البصرة ثمّ أقرّه على ذلك معاوية.

وقد روى في الاستيعاب بل جمع آخر أيضاً قبائح كثيرة صدرت من الصحابة، كما روى أنّ زيد بن ثابت الأنصاري كان عثمانياً وخازناً له على بيت المال، راضياً بما فعل من التصرفات فيه بعد أن رفع يد الخازن الأول الذي كان أميناً عند عمر، ولم يرض بتصرفات عثمان، ثمّ إنّ زياداً لم يحضر شيئاً من مشاهد عليّ عليه السلام مع الأنصار^(٥).

وفي رواية الذهبي عن أسلم مولى عمر أنّه قال: لمّا وُلد لي زيد قال ابن عمر: ما سمّيت ابنك؟ قلت: زياداً، قال: بأيّ الزيدين: زيد بن حارثة، أم زيد بن ثابت؟ قلت: زيد بن حارثة، وقد كنيته بكنيته، فقال: أصبت^(٦).

(١) الصراط المستقيم ٣: ٢٨، إحياء علوم الدين ١: ١٢٤.

(٢) سورة البقرة ٢: ٢٠٤.

(٣) سورة البقرة ٢: ٢٠٧.

(٤) تقدّم تخريجه مراراً، وانظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٤: ٧٣،

بتفاوت.

(٥) الاستيعاب ٢: ٨٤٠/٥٣٧، أسد الغابة ٢: ١٢٦ - ١٢٧/٨٢٤.

(٦) تاريخ الإسلام (حوادث سنة ١٢١ - ١٤٠): ٤٢٩.

وفي روايات أهل البيت عليهم السلام : إنَّ زيداَ هذا هو الذي وافق الثلاثة في إسقاط بعض آيات القرآن بعد ردِّهم ما جمعه عليٌّ عليه السلام ^(١) .

وقد مرَّ في حكاية السقيفة أفعال بشير بن سعد حسداً لابن عمه .
وأما معاذ بن جبل ، ففي الاستيعاب : أنه أول من تجرأ في مال الله ، وهو الذي روى حديث جواز العمل بالرأي عن النبي صلى الله عليه وآله ^(٢) ، خلافاً لما مرَّ من الأخبار المتواترة في بطلانه .

وفي روايات أهل البيت عليهم السلام : أنه أيضاً من الذين مهّدوا في إهلاك النبي صلى الله عليه وآله ليلة عقبة تبوك ، وكان من خواص أتباع عمر ^(٣) .

وبالجملة ، أمثال هؤلاء من الصحابة جمع كثير لا نطيل الكلام بذكرهم .

ومنهم : سالم مولى أبي حذيفة ، وأبو عبيدة الجراح ، وقد مرَّ في حكاية السقيفة بعض ما صدر منهما في دفع الخلافة عن عليٍّ عليه السلام ، ويأتي أيضاً في الخاتمة بل الختام أيضاً ما في روايات أئمة أهل البيت عليهم السلام أنهما من جملة أهل الصحيفة التي كتبوها في زمان النبي صلى الله عليه وآله لدفع الخلافة عن آل النبي صلى الله عليه وآله ^(٤) .

وفي روايات : أنهم أودعوها عند أبي عبيدة ، ولهذا قال له

(١) انظر : تحف العقول : ٤٢٨ - ٤٢٩ ، الاحتجاج ١ : ٣٦٠ ، وفيه عن أبي ذر الغفاري .

(٢) الاستيعاب ٣ : ١٤٠٣ - ١٤٠٤ .

(٣) انظر : العقد النضيد والدرّ الفريد : ١١١ ، الصوارم المهرقة : ٧٦ .

(٤) الكافي ٨ : ١٧٩ - ٢٠٢/١٨٠ ، كتاب سليم بن قيس ٢ : ٧٢٧ ، بحار الأنوار ٢٨ :

رسول الله ﷺ : «أصبحت أمين هذه الأمة» (١).

وأيضاً في رواية الباقر عليه السلام: أنهما من جملة الذين مهّدوا في إهلاك النبي ﷺ ليلة العقبة (٢).

ولنختم هذا المبحث بذكر أحوال طلحة والزبير، ونلحق بهما أحوال عائشة، وسيأتي أحوال الثلاثة - الخلفاء - في الخاتمة سوى ما مرّ ويأتي فيهم وفي غيرهم.

فاعلم أن لا شك في أنّ طلحة والزبير كسرا عصا الإسلام، وخرجا على الإمام الحقّ الذي بايعاه هما وسائر من حضره من أجلة المهاجرين والأنصار وسائر أهل الإسلام، لاسيّما مثل عليّ عليه السلام من كلّ جهة، حتّى من جهة النصّ أيضاً عند الخاصّ والعامّ، ولم يكتفيا أيضاً بمحض نكث البيعة، بل جمعا الجموع وأوقدا نار الفتنة، حتّى صارا سبب قتل عشرين ألفاً من المسلمين تقريباً.

بل إنهما أول من قاتلهم عليّ عليه السلام على تأويل القرآن، كما أمره النبي ﷺ وأخبره بذلك على ما في الروايات المستفيضة عند الفريقين، وقد مرّ بعض طرقها سابقاً في روايات القوم عن عمّار وأبي أيوب وأبي ذرّ، وغيرهم.

ولا ريب في كون مثل هذا ارتداداً وكفراً وخروجاً عن الدين، حتّى أنّه لو لم يكن غير ما مرّ مراراً من قول النبي ﷺ : «لا ترجعوا بعدي كفاراً

(١) الصراط المستقيم ٣ : ١٥٤ ، الدرجات الرفيعة : ٣٠٢ - ٣٠٣ ، بحار الأنوار : ٢٨ :

(٢) انظر : الصراط المستقيم ٣ : ٤٤ ، كتاب سليم بن قيس ٢ : ٧٢٥ - ١٩/٧٢٦ .

يضرب بعضكم رقاب بعض»^(١) لكفى فضلاً عن ورود غيره كثيراً، لاسيما ما مرّ ويأتي ممّا ورد صريحاً في إخباره ﷺ عليّاً عليه السلام، وأمره بقتال الناكثين الذين هم هؤلاء، والقاسطين الذين هم معاوية وأصحابه، والمارقين الذين هم الخوارج، حتّى أنّهما لم يكتفيا^(٢) بذلك فأفسدا عائشة، حتّى خرجت من حجابها وهتكت سترها، ودارت بين العساكر من بلد إلى بلد محاربة لمن كانت مأمورة بإطاعته.

وهذه كلّها من الدرايات الواضحة التي لا يمكن إنكارها، ولهذا اضطرب في توجيه حالهما المتعصبون لهما، فقالوا مرّة بأنّ ذلك لاستقرار رأيهما بحسب الاجتهاد على لزوم المطالبة بدم عثمان، والمجتهد مأجور ولو كان مخطئاً، وأخرى بأنّهما ندما أخيراً فتابا من فعلهما، حتّى أنّ الزبير قُتِلَ بعد أن ترك المحاربة، وخرج من المعسكر نادماً، وأيدوا ذلك بكونهما لاسيما الزبير من أهل بدر وبيعة الرضوان، ومن حوارى رسول الله ﷺ، ومن العشرة المبشرة، ونحو ذلك.

والحقّ أنّ كلّ ذلك تمحّل باطل لا يدفع عنهما شيئاً ممّا صدر منهما أصلاً.

أما أولاً: فلما أوضحناه في الأدلة التي بيّنا^(٣) سابقاً من كون عليّ عليه السلام إماماً مفروض الطاعة بنصّ من الله ورسوله ﷺ، وعلى هذا لا شكّ في خروجهما عن الدين بفعلهما على أيّ وجه كان، وبأيّ سبب صدر.

(١) مسند أحمد ١ : ٢٠٣٧/٣٨١ ، ٢ : ٥٥٥٣/٢١٠ ، ٥ : ١٨٧٣٢/٤٨٦ ، صحيح

البخاري ١ : ٤١ ، سنن ابن ماجة ٢ : ٣٩٤٢/١٢٠٠ و٣٩٤٣ .

(٢) في «ن» و«س» : «ما اكتفيا» بدل «لم يكتفيا» .

(٣) في «م» : «بيّناها» بدل «بيّنا» .

وأما ثانياً: فلما كشفناه في المقدمة وغيرها عياناً من بطلان الاجتهاد والرأي مطلقاً، وسخافة ما تشبّث به مَنْ قال بجوازه، حتّى تبين صريحاً أنّه من بدع أهل الضلال.

وأما ثالثاً: فلما هو ظاهر واضح من الاتّفاق حتّى من الذي قال بجواز الاجتهاد على أنّه لا يجوز في مقابل ما أجمع عليه المسلمون، ومن البين الذي لا مجال للكلام فيه أنّ بيعة عليّ عليه السلام كانت ممّا اجتمع عليه عامّة المهاجرين والأنصار وأهل الحجاز والعراق وغيرهم، حتّى أنّه كان داخلاً فيهم مَنْ أثبتنا عصمته، كعليّ عليه السلام والحسين عليه السلام، بل حتّى دخل فيهم هذان الرجلان اللذان كانا أول مَنْ بايع وأول مَنْ نكث، فصاروا بذلك مع مَنْ لم يبايعه ابتداءً ممّن نقل المخالفون صريحاً أنّ النبي صلى الله عليه وآله قال: «ومَنْ شدّ شدّ في النار»^(١)، حتّى أنّ هذا أيضاً ممّا ينادي بالقدح الصريح في سعد بن أبي وقاص وابن عمر وأشباههما ممّن لم يبايع عليّاً عليه السلام لمّا اجتمع عليه القوم، كيف لا؟! وعدم القول بكون هذا إجماعاً صحيحاً يوجب على القوم أن لا يصحّحوا تحقّق الإجماع على بيعة أبي بكر بالطريق الأولى؛ لما ظهر ممّا مرّ في حكاية السقيفة، فالقول بعكس ذلك تحكّم باطل بارد، بل عين العصبية والحمية الجاهلية، فافهم.

وأما رابعاً: فلأنّ أصل خلاصة قصّتهما - كما صرّح به ابن أبي الحديد، وابن قتيبة، وابن الأثير، وغيرهم -: أنّهما بايعا عليّاً عليه السلام أول مَنْ بايعه في اليوم الذي بويع فيه بعد قتل عثمان، فلمّا أصبح عليّ عليه السلام صعد المنبر وهما عنده، فأخبرهم بأنّ في بيت المال أربعة آلاف دينار حاضر، ثمّ

(١) كتاب السنّة: ٨٠/٣٩، المستدرک للحاکم ١: ١١٥ - ١١٦، الجامع الصغير ١:

وعظهم بأن الحق أن يقسم ذلك بالسوية، وإنما تفضيل بعض الناس على بعضه بالأجر والثواب ورفع الدرجات عند الله عز وجل، ثم قسم ذلك بينهم أربعة أربعة، فلما أصبحت اعتزلا عنه، ولم يحضرا عنده، ودبرا في الخروج عليه، وكاتب عائشة وهي في مكة بإرادتهما، واستأذناه في الخروج إلى مكة للعمرة، فقال عليّ عليه السلام: «ما تريدان العمرة، بل تريدان الغدرة»، فحلفا له أن الأمر ليس كذلك، فجدد عليهما البيعة ثانياً لزيادة إتمام الحجّة عليهما، ثم أذن لهما في العمرة، فذهبا إلى مكة وأخذا معهما عائشة وجماعة من الأوباش والأجامة وتوجّها جانب البصرة، كما أخبرهما عليّ عليه السلام أولاً، فأنكرا وحلفا كذباً وزوراً^(١).

ولا يخفى على كل ذي أدنى نظر وإنصاف - كما سيّضح في الوجه السابع وغيره - أن هذا إنما هو عين الاشتهااء والمرض في القلب ومحض الغدر في الدين، فإن كان الاجتهاد بمعنى شامل لمثل هذا الاشتهااء، فالويل إذا لكل مجتهد جزماً.

وأما خامساً: فلأن كل من لاحظ فيما نقله المخالف والمؤالف جميعاً من الأحوال المتعلقة بقتل عثمان وما صدر عنه وعن الناس في ذلك الزمان مع البصيرة والإنصاف، تبين له عياناً أشياء كثيرة تنادي بأجمعها - سيما إذا لوحظت جميعاً - نداءً صريحاً بكون نكثهما بيعة عليّ عليه السلام، وخروجهما عليه محض تعمد البغي والظلم والاعتساف، وليس من الاجتهاد في شيء، بل عين الفسق والعدوان والكفر والطغيان.

(١) انظر: شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١: ٢٣٠، و١١: ٩ و١٥ - ١٦ و١٧، والإمامة والسياسة ١: ٦٦ و٧٠ - ٧١، والكامل في التاريخ ٣: ١٩١، وكتاب جمل أنساب الأشراف ٣: ٧، وتاريخ الطبري ٤: ٤٢٨، والمنتم ٥: ٦٣.

ولنذكر خلاصة نبذٍ منها مما هو واضح الثبوت .

ف نقول : ستأتي في الخاتمة أشياء ثابتة لا يبقى شكٌ بعد ملاحظتها في أن قد صدرت من عثمان في خلافته أمور كثيرة خالف فيها شرع الله ورسوله ﷺ بل سيرة شيخه ، ومسلك العدل والإنصاف بين الناس ، حتى في أموالهم وأعراضهم ، وقد ذكر جميع أهل السير وغيرهم أنه لأجل هذا وكذا لأجل قطعه العطايا التي كان يعطيها عمر من بيت المال نَقِمَ عليه وأبغضه الأخيار والأشرار من عامة أهل الأمصار والمهاجرين والأنصار ، كعليٍّ ، وأبي ذرٍّ ، وعمار ، وأشباههم من الذين ثبت كون حبهم وبغضهم خالصاً لله وفي الله ، وكسائر أعيان الصحابة وغيرهم من الذين يطول ذكر أسمائهم ، بل لا يحصى عددهم كثرةً ، حتى عبدالرحمن الذي ولّاه أولاً وطلحة والزبير اللذان كانا يطلبان بدمه أخيراً ، حتى نقل كل الناقلين أن طلحة كان من أشد الناس جداً على قتله ، وأنه من الجماعة الذين منعوا عن دفنه بين المسلمين^(١) ، ولهذا قتله مروان يوم الجمل طلباً لثأر عثمان كما مرَّ ويأتي ، وأن عائشة كانت تصيح وتقول : اقتلوا نعتلاً ، قتل الله نعتلاً^(٢) ، وأن علياً عليه السلام وقوماً من الصحابة كانوا يمنعونه وينصحونه ويأمرونه بالإقلاع عن أفعاله ، ومع هذا كان هو يزيد في الإصرار بحيث لم يكن يستحي من الأخيار ولا يخاف من الأشرار إلى أن اجتمع عليه أيضاً أهل الأمصار فقتلوه بالذلل والصغار .

فعلى هذا إن كان قتله مباحاً شرعاً ودمه هدراً كما هو الظاهر من

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٠ : ٦ و ٧ .

(٢) النهاية لابن الأثير ٥ : ٨٠ ، المحصول للرازي ٤ : ٣٤٣ ، شرح نهج البلاغة

لابن أبي الحديد ٦ : ٢١٥ ، و ٢٠ : ١٧ و ٢٢ .

أفعاله ، سَيِّمًا التي دخل بها على الحقِّ تحت آية المحارب ونحوها ، وكما هو مفاد ما هو حجةً مطلقاً عند القوم من الإجماع على قتله ، وكما هو من لوازم ما ادَّعاه جماعة من هؤلاء القوم أيضاً من رضا عليٍّ عليه السلام بقتله ؛ لما ثبت من كون عليٍّ عليه السلام لم يزل مع الحقِّ وأمثال ذلك ، فحينئذٍ لا عتب على أحدٍ في قتله ، لاسيما على عليٍّ عليه السلام الذي أنكر جماعة من القوم رضاه بالقتل فضلاً عن الدخول في ذلك والتصدي له .

وإن لم يكن مباحاً شرعاً ، كما ادَّعاه جماعة من القوم متشبِّهين بأن علياً عليه السلام لم يكن راضياً بقتله ، بل كان مانعاً عنه إلا أن القوم الذين اجتمعوا على قتله لم يقنعوا بمنعه ، فحينئذٍ أيضاً لا عتب على خصوص عليٍّ عليه السلام أصلاً ، فعلى أيِّ تقدير لا يرد على عليٍّ عليه السلام شيء بوجهٍ ، بل إنَّما الإيراد يختصُّ بطلحة وأمثاله على التقدير الأخير .

فظهر صريحاً صحَّة ما قلناه من كون خروج طلحة والزبير عين تعمَّد البغي والعدوان ، حتَّى أن فعل عائشة أيضاً كذلك كما هو ظاهر ، وظهر أيضاً .

ومما يشهد لهذا ما ذكره جماعة ، منهم : ابن عبد البرِّ ، وابن أبي الحديد ، وابن الأثير ، عن الشعبي ، وابن أبي ليلى ، وغيرهما : أن علياً عليه السلام قال في خطبة له - في خروج طلحة والزبير وعائشة - : «إنَّهم ليطلبون حقاً تركوه ، ودماً سفكوه ، ولقد ولَّوه دوني ، وإن كنتُ شريكهم في الإنكار لما أنكروه ، وما تبعة عثمان إلا عندهم ، وإنَّهم لهم الفئة الباغية» ^(١) . انتهى .

(١) الاستيعاب ٢ : ٧٦٦ - ٧٦٧ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٩ : ٣٥ ، أسد

وروى ابن أبي الحديد وجمع كثير: أن طلحة كان يوم قتل عثمان مقنعا بثوب قد استتر به عن أعين الناس، يرمي دار عثمان بالسهم.

وروى أيضاً: أن عثمان لما امتنع على الذين حصروه الدخول من باب الدار، حملهم طلحة إلى دار لبعض الأنصار، فأصعدهم على سطحها، وتسوروا منها على عثمان داره فقتلوه.

وروى هو وجمع أيضاً: أن الزبير كان يقول: اقتلوه - يعني: عثمان - فقد بدل دينكم، فقالوا: إن ابنك يحامي عنه بالباب، فقال: ما أكره أن يقتل عثمان ولو بُدئ بابني، إن عثمان لجيفة على الصراط غداً^(١).

وروى المدائني أن علياً عليه السلام رأى بعض بنات أبي سفيان تضرب بالدف وتقول:

ظلامه عثمان عند الزبير وأوثر منه بها طلحة

الأبيات، فقال علي عليه السلام: «قاتلها الله ما أعلمها بموقع ثأرها»^(٢).

وروى الواقدي وغيره^(٣): أن مروان لما رأى طلحة يحث على

الحرب يوم الجمل قال: والله، ما قتل عثمان سواه، فلما صار في أثناء

الحرب رماه بسهم، وقال: ما أطلب ثأر عثمان بعد اليوم^(٤).

وفي روايات: أنه لما رمى طلحة بسهم فقتله قال لابن عثمان: قد

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٩ : ٣٥ - ٣٦ .

(٢) نقله عنه البياضى في الصراط المستقيم ٣ : ١٧٠ .

(٣) كلمة «وغيره» لم ترد في «ن» .

(٤) نقله عنه البياضى في الصراط المستقيم ٣ : ١٧٠ ، بتفصيل ، وانظر : الطبقات

الكبرى لابن سعد ٣ : ٢٢٣ ، والاستيعاب ٢ : ٧٦٦ و ٧٦٧ - ٧٦٨ ، وتاريخ مدينة

دمشق ٢٥ : ١١٢ و ١١٣ .

كفيناك بعض قتلة أبيك^(١).

وروى جمع: أن طلحة لما رماه مروان سقط عن فرسه مغشياً عليه، فأفاق واسترجع وقال: ما هذا السهم إلا أرسله الله عليّ، وقال: أظنّ أنا عُنِينَا بقوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾^(٢)، ثمّ مات فُدْفِنَ بالسبخة بدون الصلاة^(٣).

وروى صاحب الاستيعاب وابن مردويه وجمع غيرهما: أن عليّاً عليه السلام نادى الزبير يوم الجمل، وانفرد به فذكره أن رسول الله ﷺ قال له - وقد وجدتهما يضحكان بعضهما إلى بعض - : «أما إنك ستقاتل عليّاً وأنت له ظالم»^(٤).

وفي خبرٍ أنّه قال لعليّ عليه السلام: كيف أرجع الآن؟ وإنّه لهو العار، فقال عليّ عليه السلام له: «ارجع قبل أن يجتمع عليك العار والنار»، فقال: كيف؟ وقد سمعت سعيد بن زيد يقول: شهد لي النبي ﷺ ولتسعة بالجنة، فقال عليّ عليه السلام: «وأنا من العشرة، أم لا؟»، فقال: نعم، فقال عليّ عليه السلام: «وأنا أشهد أنّي سمعت رسول الله ﷺ يقول: تسعة ممّن ذكرتهم في تابوت في أسفل درك الجحيم»، فرجع الزبير إلى القوم مريداً للانصراف، فأنكره عليه ابنه عبدالله وقال له: كأنك جبنيت لما رأيت رايات عليّ عليه السلام، وهبت

(١) الاستيعاب ٢: ٧٦٨، جمل أنساب الأشراف ٣: ٤٣، تاريخ مدينة دمشق ٢٥:

(٢) سورة الأنفال ٨: ٢٥.

(٣) الصراط المستقيم ٣: ١٧٠.

(٤) الاستيعاب ٢: ٥١٥، ونقله البياضي عن ابن مردويه في الصراط المستقيم ٣:

١٧١، وانظر: المناقب لابن شهر آشوب ٣: ١٨١، والمستدرک للحاكم ٣: ٣٦٦،

سيوف بني عبدالمطلب، فأخذته الحمية فحمل فرسه على العسكر مراراً ليعلم الناس أنه ليس بخائف، ثم انصرف، فقتله ابن جرموز^(١).

وروى أبو نعيم والواقدي والطبري، وغيرهم: أنه لما رجع لأمه ابنه، فقال: حلفت لا أقاتله، فقال: كفر يمينك، وفي رواية الطبري والواقدي: أنه أعتق عبداً وعاد إلى القتال^(٢).

وروى جمعٌ أن علياً عليه السلام لما نزل بذي قار في قلة من الناس، صعد الزبير منبر البصرة وقال: ألا ألف فارس أو خمسمائة فارس أسيرهم إلى عليٍّ لعلِّي آتية بيّاتاً، أو أصبّحه صباحاً قبل أن يأتي مدده؟ فلم يُجبه أحد، فنزل وهو يقول: هذه والله! الفتنة التي كنّا نتحدّث بها، وقال تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾^(٣)، فقال مولى له: يا أبا عبد الله! تسميها الفتنة ثم تقاتل فيها!؟

فقال له الزبير: ويحك! والله، إننا لنبصر، ولكننا لا نصبر، فاسترجع المولى، فلما كان من الليل لحق بعليٍّ عليه السلام بذي قار فأخبره الخبر، فضحك عليٌّ عليه السلام وقال: «اللهم عليك به»^(٤).

وفي روايةٍ أخرى: أنه لما نظر يوم الجمل إلى عمّار في عسكر

(١) انظر: الصراط المستقيم ٣: ١٧٢ - ١٧٣ و ١٧٤، والمناقب للخوارزمي: ١٨٠، وتذكرة الخواص: ٧١ - ٧٢.

(٢) حلية الأولياء ١: ٩١، وانظر: تاريخ الطبري ٤: ٥٠٩، والمناقب لابن شهر آشوب ٣: ١٨٢ نقلاً عن حلية الأولياء، وعنهم البياضي في الصراط المستقيم ٣: ١٧١ - ١٧٢.

(٣) سورة الأنفال ٨: ٢٥.

(٤) الجمل (ضمن مصنفات الشيخ المفيد ج ١): ٢٨٨، الدرّ النظيم: ٣٤٤، تاريخ الطبري ٤: ٤٧٥ - ٤٧٦، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٤: ١٤، الكامل في التاريخ ٣: ٢٢٠، بتفاوتٍ واختصارٍ.

عليّ عليه السلام أهوى إلى حقويه وجعل يقول: واجليل مصيبته واقطع ظهراه واسواتاه من الوقوف بين يدي الله غداً، فسمع ذلك رجل من أصحابه فقال: ما لك يا أبا عبدالله؟ فقال: خير يابن عمّ! فقلّب الرجل فرسه وركض حتّى لحق بعليّ عليه السلام ^(١).

وأمثال هذه المنقولات الدالّة على كون خروجهم على تعمدٍ منهم وعلم بأنّ ذلك بغبي وضلالة، كثيرة، وسيأتي بعضها.

وأما سادساً: فلاّته لا شكّ في أنّهما وكذا عليّاً عليه السلام وغيرهم كانوا حاضرين مطلعين على حقيقة حال الواقعة المذكورة كما هو حقّه، ومع هذا بايعا مع سائر الناس عليّاً عليه السلام بعد الفراغ من أمر عثمان باختيارهم ورضاهم كما صرّح به كلّ من نقل القصة، لاسيّما هما؛ لأنّهما من أوّل من بايع وجدّ في ذلك لما امتنع عليّ عليه السلام من قبول مبايعتهم في أوّل الوهلة معتذراً بأعذارٍ كان يريد بها إتمام الحجّة عليهم، حتّى أنّه لم يتعرّض ولم يعترض على الذين لم يدخلوا في بيعته كسعد، وابن عمر، وأمّثالهما، فعلى هذا لا يبقى مجال كلامٍ ولا شكّ في كون ما صدر منهما من نكث البيعة، والخروج، وجمع العساكر على قتال عليّ عليه السلام بغياً صريحاً بل عدواناً بيّناً؛ إذ لا يمكن أن يقال: إنّهما كانا عارفين من بدء الحال ولو بحسب رأيهما واجتهادهما بمظلوميّة عثمان، وعدم شرعيّة قتله، لكن ^(٢) لم يقدرّا على الإظهار خوفاً أو مصلحةً، فبايعا عليّاً عليه السلام كرهاً وتقيةً إلى أن قدرا على المخالفة والمقاتلة طلباً لثأره.

ولا يمكن أن يقال أيضاً: إنّهما كانا جاهلين أولاً بذلك لكون رأيهما

(١) الدرّ النظيم: ٣٥٠.

(٢) في «م»: «ولكن» بدل «لكن».

رأي الناس ، ثم استقر رأيهما ولو خطأً على خلاف الأول ، ففعلاً ما فعلاً ، وحيث أن لا ثالث حينئذٍ فلا يبقى غير ما ذكرناه .

أما عدم إمكان الأول : فظاهر ؛ ضرورة أنه حينئذٍ لم يكن واجباً عليهما ، بل ولا جائزاً لهما أن يفعلوا ما نُقِلَ عنهما ، بل كان يكفيهما الكف والسكوت ، ولا أقل من سلوكهما سلوك عليٍّ عليه السلام وأمثاله ؛ ضرورة عدم تطرق لومٍ عليهما ، ولا تهمة مع وجود شركاء لهما لاسيما مثل عليٍّ عليه السلام ، فعلى هذا فعلهما ما فعلاً يدل على كونهما على خلاف الحالة المفروضة ، حتى أنه لو فرض أنهما فعلاً ما فعلاً وهما على الحالة المفروضة ، لزم القطع حينئذٍ بفسقهما صريحاً ، بل بكفرهما على مذهب المخالفين ؛ لخروجهما على مَنْ في زعمهما أنه إمام زمانهما ، بحيث دخلا في قتله من غير استحقاقه ^(١) لذلك بزعمهما ، ثم إذا أُضيف إلى هذا ما سيظهر أنه لم يكن جائزاً عليهما أيضاً من فعلهما مع عليٍّ عليه السلام تضاعف البلاء عليهما ، فافهم حتى تعلم أن كل مَنْ أراد استخلاصهما من الشر والفساد بهذا التوجيه أثبت عليهما الشرور ، كما سيُتضح ، إذ يرد أيضاً أن الذي نقله أهل السير وغيرهم ، وظهر من عدم تعرض أحدٍ لمن لم يبايع كسعد وغيره - كما بيّناه آنفاً - ينادي بأن لم يكن بيعتهما كرهاً ولا تقيةً ؛ لما مرّ من عدم كره ولا جبر يوم تلك البيعة ، لا عليهما ولا على غيرهما ، وضرورة التقية والمصانعة إنما تتصور إذا لم يكن كذلك ، فلا يبقى إذاً إلا أنها كانت إما طمعاً في الدنيا ، أو لاعتقادهما بصحتها ولزومها ، وكون الأول قدحاً آخرَ فيهما واضح ، مع أنه الظاهر من تعيّر سلوكهما حين شاهدا من عليٍّ عليه السلام قسمته المال بالسوية ،

(١) في «م» : «استحقاق» بدل «استحقاقه» .

وعرفا عدم تيسر المنافع الدنيوية من التولية وغيرها في حكومته ، وعلى الثاني يلزم خلاف ما فُرض من كون رأيهما في عثمان خلاف رأي عليّ عليه السلام فيه .

وس يظهر جواب ما رُبما يقال حينئذٍ بأنهما رُبما زعما كونه موافقاً لرأيهما في عثمان ، فلما ظهر خلافه خرجا عليه .

وأما عدم إمكان الثاني : فأظهر من الأول ؛ ضرورة أنّهما إذا كانا حاضرين مطلعين على جميع الوقائع الواقعة في زمان حكومة عثمان إلى زمان قتله ، والمفروض عند القوم أنّ كمالهما وفهمهما ورُتبتهما بحيث الوصول إلى درجة الاجتهاد ، فكيف يصحّ حينئذٍ أن يتصوّر احتمال جهلها طول هذه المدّة بشيء مخفيّ عليهما ، بل وعلى العلماء الأذكياء من شركائهما ، لاسيّما مثل عليّ عليه السلام إلى أن انفردا أخيراً بإدراكه .

هذا ، مع أنّ الأمور التي نعموا بها على عثمان لم يكن فيها خفاء ، بحيث أمكن أن يتوهّم أنّ تحتها سرّاً مبيحاً له إيّاها شرعاً ، غامضاً بحيث لم يعلم به غير عثمان أولاً ، ثمّ هذان أخيراً ، سيّما كون غموضه بحيث مع أنّه لم يتبيّن طول تلك المدّة ظهر فجأة عليهما فقط في اليوم الثاني من بيعة عليّ عليه السلام ، لاسيّما بمحض تسوية عليّ عليه السلام المال بين المسلمين ، حتّى أنّه لا ينفعهما لو فُرض لتوجيه حالهما أنّ تغييرهما عن حالتهما الأولى رُبما كان لشبهة حصلت لهما فيما بعد البيعة من بعض الوجوه الوهميّة التي عرضتهما ؛ بحيث صارت مادّة اجتهادهما في ذلك الخطأ الصادر منهما أخيراً .

وذلك لأنّه يرد أولاً : أنّه لو لم يكن صميم قلبهما مشوباً بالمرض سيّما ما ذكرناه ، فلمّ لم يعملوا بالأصل المسلّم الذي هو عدم قابليّة الشبهة

لمعارضة ما قامت عليه الأدلة القوية، ولو تشبَّت أحد باحتمال عدم علمهما بذلك وأمثاله، لكان ذلك اعترافاً منه بعدم كونهما في درجة الاجتهاد، فلم يبق حينئذٍ إلا كونهما باغيين صريحاً، وهو المطلوب.

ثمَّ يرد أنَّهما لو كانا صافيين عمَّا ذكرناه فلمَ لم يعرضاً على شركائهما من أهل العلم، لاسيما على عليٍّ عليه السلام إمامهما العالم العامل الذي لم يكن فيه شائبة مفارقة حقٍّ^(١)، حتَّى يدفع عنهما ما عرضهما، ولو عرضاً لتقلُّبل لاشتهر كما هو ظاهر.

وهاهنا أيضاً لو تشبَّت أحد باحتمال كون سكوتهما عن العرض عليه الخوف منه أو اتِّهامه بالإغماض عن بيان الحقِّ، أو عدم حصول اطمئنانٍ لهما من كلامه أو نحو ذلك، لكان كلُّ احتمالٍ موجِباً لكونهما مكذِّبين للنبيِّ صلى الله عليه وآله فيما جاء به في شأن عليٍّ عليه السلام، غير صادقين ولا مصدِّقين في الصداقة الظاهرة بينهما وبين عليٍّ عليه السلام.

ومع هذا لم يكن بأس عليهما أن التمسا منه توضيح الحال على نهج الاستدلال، ولا أقلَّ من الإظهار والاستظهار وتحقيق الحقِّ من سائر علماء الصحابة، ألم يكن فيهم جميعاً عالم متديّن بزعمهما غيرهما؟ على أنَّهما لمَّا وصلا إلى مكَّة واجتمع عليهما الناس لم يكن حينئذٍ مانع من إرسال مَنْ يأتيهما بحقيّة شبهتهما أو بطلانها لو كانا صادقين في عدم إرادة الفساد، ولا أقلَّ في البصرة يوم بعث عليٌّ عليه السلام إليهم القرآن وطالبهما بحكمه، لو كانا صادقين صافيين، لأرسلا إليه بأنَّ باعثنا كذا وكذا، ليحلَّ لهم الشبهة بالجواب، أو يتمّوا عليه الحجّة بعدم حلّه وجوابه، لا أنَّهم يرشقون رسوله

(١) في «م»: «الحقَّ» بدل «حقَّ».

بالسهام .

ثمَّ إنَّه ليس من مقتضيات مثل هذه الشبهة الخروج على إمامهما والمقاتلة معه ، بل كان غايتها الكفَّ عن نصرته والاعتزال حتَّى يزول تحيُّرهما ويظهر الحقَّ كما فعل بعض الناس من أوَّل الحال .

ودعوى حصول اليقين الذي أوجب عليهما ذلك فيما بعدُ من الشبهة العارضة محض التحكُّم البارد ، المستلزم لكون خروجهما من الجهل المركَّب الذي أشدَّ من الجهل البسيط ، الموجب للحكم بكونهما باغيين صريحاً .

وبالجملة ، يلزم على أيِّ نهجٍ فُرض كونهما باغيين متعمِّدين غير معذورين ، فتأمل .

وأما سابغاً : فلأنَّ أصل ما ارتكبه من الخروج على عليٍّ عليه السلام ، وصيرورة سبب قتل آلاف من المسلمين وغير ذلك ليس ممَّا يوجد له وجه شرعيٌّ على جوازه لهما ولو بحسب بادئ الرأي ، فضلاً عمَّا بعد إمعان النظر ، بل وجوه خلاف ذلك كثيرة ظاهرة الدلالة ، حتَّى أنه ليس من مواضع تطرَّق الاجتهاد فيه ، وهل الباغي إلا مثل هذا ؟

بيان ذلك : أنَّه أولاً لا دليل على كون عثمان مظلوماً عند قتله لاسيما عندهما ، بل الأعمال والأفعال القادرة فيه التي تواتر نقلهما عنه تدلُّ على كونه مستحقاً لما جرى عليه لاسيما عندهما .

ثمَّ لو فرضنا كونه مظلوماً في ذلك فلا دليل على براءتهما من المدخليَّة في قتله ؛ لوجود الأدلَّة الواضحة على خلاف ذلك ، فكان الواجب عليهما حينئذٍ ما تركاه من الإقرار بالتقصير عند أولياء الدم كالورثة والإمام مثلاً ، وتمكينهم على أنفسهم ونحو ذلك من الوجوه التي تستخلص منها

الذمة ، ولو فعلاً لثقل مع دلالة ما مرّ من قتل مروان طلحة على خلاف ذلك .

ثم لو فرض ولو محالاً براءتهما عن ذلك، أو فرض استبراؤهما الذمة من الأولياء ، حتى من الإمام عليه السلام أيضاً ، باستيفاء حق الله تعالى الذي عليهما بذلك ، من غير التوجه إلى ما ينادي صريحاً بأن كل ذلك لم يكن ، لا دليل على لزوم مطالبة دمه عليهما ، لاسيما بالكيفية التي ارتكباها ، بل إنما المطالبة كانت على أولياء دمه كورثائه وقرباته وإمام الزمان بإحضار القتلة عند الإمام وإجراء ما هو الحكم الشرعي فيهم ، كما فعل بقاتل علي عليه السلام ، وكذا قاتل عمر ، حتى أنه لما قتل ابنه عبيدالله هرمزان ولم يكن هو قاتلاً أوصى عمر بالاعتصام منه ، فارتكباها ما ارتكبا عين البغي ؛ إذ لو فرضنا أيضاً أن أصل مطالبتهما كانت حسبةً أو وكالةً أو إعانةً أو استرضاءً للأولياء ، وأمثال ذلك ، من غير التوجه إلى وضوح أن كثيراً من ذلك ممّا لم يكن ، بل بعض منها ممّا لم يمكن ؛ لبقية عليهما بعد أن طريق المطالبة شرعاً لم يكن ما ارتكباها أولاً ؛ بحيث ترتب عليه ذلك الفساد العظيم الذي لاشك في كونه خلاف الشرع صريحاً ، بل إنما كان الطريق ما ذكرناه .

ثم إنه أيّ ذنب كان لعلي عليه السلام ؟ وأيّ تقصير صدر عنه شرعاً ؟ أو أيّ ظلم ومخالفة شرعٍ ظهرت منه في حق أحد ؟ لاسيما فيما نحن فيه ، حتى يستحقّ ولو بزعمهما ما ارتكباها من نقض بيعته والخروج عليه ونحو ذلك . ألم يكن هو الذي قال رسول الله صلى الله عليه وآله فيه ما قال ثابتاً متواتراً مسلماً عند كل مسلم من المدح والبشرى والفضائل المختصة به ونحو ذلك ؟ ! لاسيما كونه على الحقّ أبداً ، حتى أنّهما من الذين سمعوا بأذنانهم كثيراً من ذلك ورووه .

ألم يكن هو إمام الزمان بالنص والإجماع معاً، مفترض الطاعة حتى عندهما أيضاً بحيث بايعاه أول الناس بالسعي والالتماس؟
 ألم يكن صالحاً زاهداً تقياً باراً عدلاً فاضلاً عالماً من أهل بدرٍ وبيعة الرضوان، الوفي بشرط تلك البيعة، الثابت على الوفاء بحقوق الدين كلها على محض نهج أمر الله ورسوله ﷺ وهلّم جزأ؟

أليس جميع هذه وغيرها بحيث أن يعلمنا - بملاحظتها لو كانا صادقين في إرادة إحقاق الحق - أن الواجب عليهما ليس إلا أن يتبعا علياً عليه السلام في هذه القضية، ويرجعا إليه وإلى ما يحكم به فيها، فيتركها ارتكاب ما ارتكباه من تلك المفاصد العظيمة بمحض سوء الظن به ولو لأجل تركه ^(١) المطالبة بدم عثمان، أو عدم قتله قاتليه، حتى ولو بحمايته إياهم، بل ولو بإظهاره الرضا بقتله أيضاً؛ ضرورة كونه أعلم بالحكم وأعرف بالحال، وأنه لم يزل على الحق ولا يفارقه، حتى أنه لو فرض أنه قتل عثمان بيده لوجب الحكم بأن الحق معه.

هذا، مع أنه - كما نقله أهل السير كلهم - كان أقل الناس على عثمان ضرراً ونقمةً، لاسيما بالنسبة إلى هذين الرجلين، حتى نقلوا أنه كان قد يدفع عنه، بل كان كذلك مهما علم بشيء لازم دفعه عنه شرعاً باعتقاده وعلى حسب جري كلامه، فكان هو على هذا أولى منهما بالمطالبة، لاسيما مع كونه إماماً، بل ولطالب قطعاً إن كانت مطالبته لازمةً أو مباحةً شرعاً عنده، ولا شك في كونه أفقه وأفضى الأمة حتى بزعمهما؛ إذ ذلك مما لم يخالف فيه أحد حتى اعترف به عمر مراراً وكراراً، فإذا لو لم يكن في

(١) في «م»: «ترك» بدل «تركه».

قلوبهما مرض آخر لا تبغاه حتى في القضية المذكورة ولم يعانداه ، فافهم .
 ثم أي ذنب للناس؟! وأي دم كان دم عثمان؟! حتى يحتاج
 بزعمهما إلى ما فعلا؛ بحيث لم يباليا بسفك دماء آلاف من المسلمين
 الذين فيهم من ربيما كان خيراً من عثمان حتى بزعمهما ، كما مر أن الزبير
 كان يقول: عثمان جيفة على الصراط^(١) ، وأمثال هذه الإيرادات الصريحة
 في كونهما باغيين من أي جهة فُرِضت ، كثيرة ، كفى ما أشرنا إليه لصاحب
 البصيرة .

وأما ثامناً : فلأن التوجيه بتوبتهما أخيراً تمحل غير مفيد أصلاً ، مع
 كون أصل صدور التوبة منهما محض ادعاء رجماً بالغيب ؛ إذ أولاً أن
 خروجهما المذكور وما ترتب عليه دراية ، وصدور التوبة رواية ، والرواية
 لا تعارض الدراية ، ثم إنه لا دليل على توبتهما أصلاً ، بل ولا سند عليها
 أيضاً سوى ما مر من رجوع الزبير من عند عليّ عليه السلام مريداً للاعتزال عن
 القوم بعد اشتعال نار الحرب ، فلحقه ابن جرموز فقتله .

ولا يخفى أن مثل هذا مع كونه مختصاً بالزبير ليس بتوبة حقيقة فضلاً
 عن كونها نافعة ؛ لأن التوبة حقيقة إنما هي الندامة المستصحبة لشروطها ،
 لا مطلقاً ؛ ضرورة أن الإنسان قد يصير نادماً في شيء من جهة من الجهات
 بحيث يظهر الندامة ويعزم على الإقلاع عنه ، بل يتصدى أيضاً لبعض
 مقدماته ، ثم يذهل ويلهو ويكسل حتى يبقى على حاله ، وظاهر أن مثل
 هذا ليس مصداق حقيقة التوبة ، بل ذلك مما يزيد في تقصيره وتامم الحجة
 عليه بإهماله فيما حصل له التنبيه على بطلانه ، والندامة على فعله .

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٩ : ٣٦ .

وما نُقل من حال الزبير كان هكذا بعينه ؛ ضرورة أنه لو كان ثابتاً على ما تبين له من قول عليّ عليه السلام ، وعلى ندامته ممّا كان عليه ، عازماً على حقيقة التوبة لوفى بشرطها الذي كان عليه في تحصيلها ، فكان حين رجوع من عند عليّ عليه السلام إلى معسكره نادى صريحاً أتباعه وأصحابه وأخبرهم بالحال ، وأنه ظهر له الآن بأنّه كان على خطأ ، وأنّ الواجب حينئذٍ عليه وعليهم الرجوع إلى إطاعة عليّ عليه السلام ، فإن قبلوا وفعلوا فهو المراد ، وإلا رجع بنفسه وكلّ مَنْ تبعه إلى عسكر عليّ عليه السلام ، فقام معه مقاتلاً لمن قاتله ، كما فعل الحرّ بن يزيد في قتال الحسين عليه السلام بكريلاء ، ولا أقلّ من رجوعه إلى عليّ عليه السلام وعدم مفارقتة ، تداركاً لما فات منه ، وتبياناً لثباته على ندامته ، وتحقّق حقيقة التوبة منه ، لا ما فعله من الإهمال في تبين الحال وإظهار الحقّ حتّى قُتل على ذلك .

وأما طلحة فلا يظهر منه ما سوى الإصرار على غيّه إلى أن قُتل ، وما تشبّث به بعض الموجهين من إرادته الاعتزال أيضاً فمع كونه غير صحيح ، بل محض رجم بالغيب ، وتمويه في ستره عن العيب غير مفيد أيضاً ، كما أشرنا إليه في حكاية الزبير ، بل الحقّ المستفاد من قانون الشرع : أنّ لكلّ معصية توبةً خاصّةً ؛ بحيث لا يفيد في بعض منها محض الندم والترك ونحوهما ، مثل : الزنا ، والقتل ، والقذف ، والغصب ، وأمثالها ممّا يجتمع فيه حقّ الله وحقّ الناس ، فإنّ التوبة عنها لا تُقبل أصلاً ، ولا تصحّ مطلقاً إلا بعد استبراء الذمّة من حقّ الناس الذي صار على رقبته بتلك المعصية ، ومن البين أنّ من ذلك إيقاع الناس في الفتنة والضلالة ، بل هذا^(١) أشدّ الأفراد

(١) في «م» : «هو» بدل «هذا» .

وأكثرها فساداً وأضعفها استخلاصاً كما هو واضح ، وقد قال سبحانه : ﴿وَأَلْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنْ الْقَتْلِ﴾^(١) ، وفي الحديث النبوي : «كان في بني إسرائيل رجل محبّ للدينا والرئاسة ، فابتدع بدعة في دينهم ودعا الناس إليها فتبعه جماعة إلى أن ندم بعد برهة من الزمان ، فأخبرهم بحقيقة الحال فلم يقبلوا منه ولم يرجعوا ، فلما أيس عنهم ذهب إلى معبدٍ وشدّ أحد راسي سلسلة على عنقه والآخر على السقف ، وجعل يبكي ويتضرّع إلى الله ويقول : لا أحلّ عن عنقي حتى تقبل توبتي وتعفو عني ، فأوحى الله إلى نبيّ ذلك الزمان أن قل له : إنّ توبتك لا تقبل حتى تحيي الذين ماتوا على تلك البدعة وتردّهم عنها ، فضلاً عن الأحياء»^(٢) .

فعلى هذا كيف يتصوّر قبول التوبة من هذين اللذين شقاً أولاً عصا الإسلام ، فنقضا بيعة الإمام ، وهو بمنزلة الكفر ، ثمّ ازدادا في ذلك بجمع الجموع ، وإفساد الناس بحيث انتهى إلى ما انتهى إليه من هلاكة عالم من الخلق قتلاً وضلالة ، وقد قال عز وجل : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بَعْدَ إِيمَانِهِمْ ثُمَّ أَزْدَادُوا كُفْرًا لَنْ تُقْبَلَ تَوْبَتُهُمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الضَّالُّونَ﴾^(٣) ، وقال سبحانه في ردّ فرعون لما حكى عنه قوله عند الغرق : ﴿ءَأَمَنْتَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا الَّذِي ءَأَمَنْتَ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾^(٤) : ﴿ءَأَلْسَنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلَ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾^(٥) ، وأمثالهما كثيرة ، مع صريح قول النبي ﷺ :

(١) سورة البقرة ٢ : ١٩١ .

(٢) لم نعثر عليه فيما توفّر لدينا من المصادر .

(٣) سورة آل عمران ٣ : ٩٠ .

(٤) سورة يونس ١٠ : ٩١ .

(٥) سورة يونس ١٠ : ٩١ .

«لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض»^(١)، ومن الأمثال المشهورة: قول الناس: سلمنا أنك فعلت ما فعلت لكن بعد خراب البصرة.

ومن العجائب أن بعض المتعصّبين لهما ادّعى صحّة توبة فرعون أيضاً، وأنه غرق مؤمناً، فقال له رجل: يا أخا فرعون، فتألم منه وعاتبه في ذلك، فقال: أنت إذا زعمت إيمانه وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾^(٢)، فلم تستنكف عن قولي لك، بل أنت ملزوم بهذا ومحشور معه بزعمك فيه^(٣)، فافهم.

وأما تاسعاً: فلأنّ التأييدات التي ذكروها أخيراً من كونهما من العشرة المبشّرة، ومن أهل بدر وبيعة الرضوان، ومن حوارى رسول الله ﷺ كلها تمحلّ وتمويه غير مفيدٍ شيئاً أصلاً؛ إذ قد بيّنا عياناً مراراً أنّ حديث العشرة لا أصل له من جهات، ولا أقلّ من كونه رواية منافية لما هو الدراية من أفعالهما، سيّما نكث الزبير وخروجه بالنسبة إلى عليّ عليه السلام؛ لما تبين ممّا مرّ سابقاً في أحوال السقيفة وغيرها أنّه كان يعتقد إمامة عليّ عليه السلام بعد النبي ﷺ بنصّ من الله ورسوله ﷺ، وأنّه كان معيّناً لذلك بالخصوص، وأنّ كلّ مَنْ تقدّم عليه كان على الباطل والضلال، وظاهر أنّ فعله حينئذٍ أخيراً كفر بالله وارتداد عن الدين، وأين مثل هذا والكون من أهل الجنّة؟ ويؤيد هذا ما نُقل من أنّ عليّاً عليه السلام قال: «إنّ الزبير كان منّا ومعنا، فلمّا نشأ ابنه غيره فصار

(١) تقدّم تخريجه في ص ١٢٨، الهامش (١).

(٢) سورة الحجرات ٤٩: ١٠.

(٣) لم نعر عليه فيما توفّر لدينا من المصادر.

بطلان دعوى عدالة الصحابة وحسن حالهم ١٨١
علينا»^(١) .

ثمّ قد بيّنا أيضاً بطلان ما توهموه في أهل بدر وبيعة الرضوان ،
لاسيما مَنْ لم يوف بشرط تلك البيعة بفراره عن النبي ﷺ في الحروب
على أنّ طلحة لم يكن كذلك ، وكان عليّ عليه السلام كذلك وموفياً بالشرط ،
فقدحهما فيه قدح فيهما .

فأمّا الكون من الحوارى فهو أيضاً مع كونه منقولاً في الزبير غير ثابتٍ
ولا مسلم ، بل المسلم كون عليّ عليه السلام كذلك ، ومع هذا فقد نقل أئمة أهل
البيت عليهم السلام وجماعة من المفسرين وغيرهم ، حتّى نقل النصارى أيضاً: أنّ
بعض الحواريين ارتدّوا بعد رفع عيسى عليه السلام بمخالفتهم وصيه شمعون الصفا
وعدم الإيمان به ، حتّى أنّ منهم من أزرى عليه وآذاه ، وأفسد جماعة من
الناس^(٢) ، فافهم .

وأما عاشراً: فلسائر ما نُقل فيهما من القوادح وهي كثيرة، نحن
نكتفي بذكر خلاصة بعضها سوى ما مرّ منها:

روي في كتاب عتيق - مشتمل على مكاتبات عليّ عليه السلام ومعاوية - عن
أبي مخنف لوط بن يحيى ، عن عبدالرحمن بن مسعود: أنّ معاوية كتب
إلى الزبير وطلحة: أمّا بعد ، فإنّي قد بايعت لك - يعني: الزبير - أهل الشام ،
فأجابوا واستوتقوا ، فدونك أهل العراق ، ولا يسبقك إليه عليّ بن أبي
طالب ، وقد بايعت لطلحة بعدك ، فأظهروا الطلب بدم عثمان ، وادعوا
الناس إلى ذلك وجدّوا واستمروا - وكان هذا مكرراً من دواهيّه وكذباً غرهما

(١) انظر: الجمل (ضمن مصنفات الشيخ المفيد ، ج ١) : ٣٨٩ ، تاريخ الطبري ٤ :

(٢) انظر: الملل والنحل للشهرستاني : ٢٢٠ - ٢٢١ ، والاحتجاج ١ : ٦٢٥ .

به - قال: فلما أتى كتاب معاوية إلى طلحة والزبير واستأذنا علياً عليه السلام في العمرة، فقال لهما: «ما تريدان العمرة ولكن تريدان البصرة»^(١) إلى آخر الخبر.

وروى السدي في تفسيره، وكذا غيره: أنه لما توفي أبو سلمة وخنيس بن جذاذة وتزوج رسول الله صلى الله عليه وآله امرأتيهما: أم سلمة وحفصة، قال طلحة وعثمان: أينكح محمد صلى الله عليه وآله نساءنا إذا متنا ولا ننكح نساءه إذا مات؟! والله لو قد مات أجلنا على نساءه بالسهم، وفي رواية أخرى: إن طلحة قال: لنركضن بين خلاخيل نساءه كما يركض بين خلاخيل نساءنا^(٢)، قالوا: وكان طلحة يريد عائشة، وكان عثمان يريد أم سلمة، فأنزل الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ تُنكِحُوا أَرْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا﴾^(٣) وأنزل: ﴿إِنْ تَبَدَّوْا شَيْئًا أَوْ تَخَفَوْهُ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾^(٤) وأنزل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ﴾^(٥) الآية^(٦).

وروى الكلبي في كتابه، وجمع آخر: أن صعبة أم طلحة كانت من

(١) الإرشاد للشيخ المفيد ١: ٣١٥، الجمل (ضمن مصنفات الشيخ المفيد، ج ١):

١٦٦، ونحوه في كشف اليقين: ١٥٣.

(٢) انظر: تفسير القمي ٢: ١٩٥، تفسير الأصفى ٢: ١٠٠٠، تفسير نور الثقلين ٤:

٢٩٨، تفسير الوسيط للواحدى ٣: ٤٨٠، تفسير ابن كثير ٣: ٥١٥، الدر المنثور

٦: ٦٤٣، الصراط المستقيم ٣: ٢٣ و ٣٥، بحار الأنوار ١٧: ٢٧، و ٢٢: ١٩٠.

(٣) سورة الأحزاب ٣٣: ٥٣.

(٤) سورة الأحزاب ٣٣: ٥٤.

(٥) سورة الأحزاب ٣٣: ٥٧.

(٦) الطرائف ٢: ٢٠٩، نهج الحق وكشف الصدق: ٣٠٤ - ٣٠٥، الصراط المستقيم

٣: ٣٥ - ٣٦، تفسير البرهان ٤: ٨٦٨٩/٤٨٦، عين العبرة: ١٣٢ - ١٣٣.

جملة البغايا من ذوات الرايات في مكة ، واستبضعت بأبي سفيان ، فوقع عليها أبو سفيان ، وتزوجها عبيدالله بن عثمان بن عمرو^(١) بن كعب بن سعد بن تيم ، فجاءت بطلحة لستة أشهر من تزويجها بعبيدالله ، فاختصم أبو سفيان وعبيدالله في طلحة ، فجعلوا أمرهما إلى صعبة ، فألحقته بعبيدالله ، فقيل لها : كيف تركتِ أبا سفيان ؟ فقالت : يد عبيدالله طلقة ويد أبي سفيان كره^(٢) .

وقال أيضاً : إنَّ عبيدالله أبا طلحة كان ممن يلعب به ويتخنَّث^(٣) .
وفي رواية أبي بصير : أنَّ الصادق عليه السلام قال لي : « يا أبا محمد ، إنَّ الحضرمي جدَّ طلحة بن عبيدالله لأمه أودع عند حرب بن أمية ابنته صعبة أمَّ طلحة ، وشخص هو إلى النجاشي فانصرف وهي حامل من أبي سفيان ، فقال الحرب : ما هذه البلية التي أتتني من ناحيتك ؟ فقال حرب : أمسك حتى أزوجها أحق قريش ، فزوجها من عبيدالله ، فولدت طلحة على فراشه^(٤) » .

وقد مرَّ غير مرّة عن أبي أيوب الأنصاري وغيره : أنَّهم قالوا بعد حرب صفين وغيره - وهذه عبارة أبي أيوب - : سمعنا رسول الله ﷺ أنه يأمرنا بقتال ثلاثة مع علي عليه السلام ، بقتال الناكثين والقاسطين والمارقين ، فأما الناكثون فقد قاتلناهم وهم أهل الجمل وطلحة والزبير ، وأما القاسطون فهذا

(١) في «س» و«م» : «عمر» بدل «عمرو» .

(٢) مثال العرب والعجم للكلمي : ٩٢ ، وعنه ابن طاووس في الطرائف ٢ : ٢١١ ، والبحراني في إلزام النواصب : ١٧٣ .

(٣) مثال العرب والعجم للكلمي : ٦٣ .

(٤) لم نعثر عليها فيما توفّر لدينا من المصادر .

منصرفنا عنهم ، وأما المارقون فهم أهل النهروانات وما ندري أين هم ^(١) .
 وروى المدائني وغيره ، عن سلمان أنه قال : قال عثمان : يُقتل ابن
 الجاهليّة - يعني : طلحة - مرتدّاً عن الإسلام ، قال سلمان : فقلت لعليّ عليه السلام
 ذلك ، فقال : «صدق عثمان ؛ وذلك أنه يبايعني ثمّ ينكث فيقتل مرتدّاً» ^(٢) .
 وروى جمع ، منهم : المفيد وغيره : أنّ عليّاً عليه السلام مرّ بالزبير وهو
 مرمي ، فقال : «قد كان لك صحبة لكن دخل الشيطان منخريك فأوردك
 النار» ^(٣) .

وفي أخبار كثيرة عن أنمة أهل البيت عليهم السلام أنهم قالوا : «قال
 النبيّ صلى الله عليه وآله : الزبير وقاتله في النار» ^(٤) إلا أنّ المخالفين بناءً على دأبهم الذي
 ذكرناه مراراً تركوا الجزء الأول ، ورووا هكذا : «بشروا قاتل ابن صفية
 بالنار» ^(٥) .

ولهذا توهم بعض ^(٦) : بأنّه يشعر بكونه من الأخيار بحيث يجعل الله
 قاتله في النار ، لكن لم يفهم أن لا تلازم بين هذين وإن سلّم كون الرواية

(١) شرح الأخبار ١ : ٣٠٩/٣٣٩ ، الطرائف ١ : ١٥٣/١٤٧ ، الصراط المستقيم ١ : ٢٧٤ -
 ٢٧٥ ، تاريخ مدينة دمشق ١٦ : ٥٣ - ٥٤ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٣ :
 ٢٠٧ .

(٢) الاحتجاج ١ : ٢٢١ ، الصراط المستقيم ٣ : ١٧١ .

(٣) الجمل (ضمن مصنّفات الشيخ المفيد ، ج ١) : ٣٩٠ ، الشافي في الإمامة ٤ :
 ٣٤٤ ، تلخيص الشافي ٤ : ١٤٩ ، الاحتجاج ١ : ٧٣/٣٨١ ، الصراط المستقيم ٣ :
 ١٧٣ .

(٤) وقعة الجمل : ١٣٧ ، روضة المتقين ١١ : ١٦٠ .

(٥) الطبقات الكبرى لابن سعد ٣ : ١١٠ ، جمل من أنساب الأشراف ٣ : ٥١ ، الأخبار
 الطوال : ١٤٩ ، الاستيعاب ٢ : ٥١٥ .

(٦) في «م» : «بعضهم» بدل «بعض» .

كذلك ؛ لقيام احتمال كون العلة غير خيريته ، كما إذا قتل أحد - مثلاً - رجلاً نصرانياً معاهداً ، وأمثال ذلك لاسيما في هذا الموضع ، فإنه أولاً قد كان عليّ عليه السلام تقدم إليهم أن لا يتبعوا مدبراً ، وقد تبع ابن الجرهموز الزبير حتى قتله خارج موضع الحرب ، وثانياً - وهو الأصل في الإخبار بذلك - أن ابن الجرهموز صار أخيراً من الخوارج وكان من رؤساء أهل النهروان ، بل حينئذٍ ربما يقال : إن السرّ في إخبار النبي ﷺ بهذا بيان أن المعتبر عند الله حسن الخاتمة ، فإن ابن الجرهموز وإن قتل رأساً من رؤساء أهل الفتنة إلا أن عاقبته أيضاً صارت مثل عاقبة صاحبه ، وظاهرٌ أن مثل هذا من النوادر والعجائب ؛ ولهذا أخبر النبي ﷺ بذلك فيما قال .

ولا يخفى أن هذا ينطبق كل الانطباق على ما روي عن أهل البيت عليهم السلام ، ولا ياباه ما رواه القوم ، فهو أحسن المعاني جمعاً بين الأخبار ، فافهم .

وروى جماعة ، منهم صاحب الدرّ النظيم : أن طلحة والزبير لما أتيا البصرة بعثا إلى الأحنف بن قيس ، فأتاها فقالا له : اخلع عليّا وبايعنا ، فقال لهما : لا أخلع عليّاً ولا أبايكما ، ألم أكن أتيتكما فسألتكما عن عثمان ؟ فرعمتما أن الله قتله بذنبه وأقاده بعمله ، وسألتكما عن عليّ ، فقلتما : بايعه ، فإنه أحقّ الناس بها اليوم وفيما قبل اليوم ، وأنا قد بايعته وبايعه المهاجرون والأنصار ؟ قالوا : بلى ، قد كان ذلك ، قال الأحنف : فما ردّ اللبن إلى الضرع إذا^(١) .

وكذا روي : أن أبا الأسود الدثلي قال : لما استقامت البصرة لطلحة

والزبير أرسلنا إلى ناس من وجوه البصرة وأنا فيهم ، فدخلنا بيت مال البصرة فدخلت معهما ، فلما رأوا ما فيه من الأموال قالوا : وعدكم الله مغنم كثيرة تأخذونها ، فعجّل لكم هذه ، فنحن أحقّ بها منكم يا أهل البصرة ! فأخذنا ذلك المال ، فلما غلب عليّ عليّ عليه السلام على البصرة أمر بردّ تلك الأموال إلى بيت المال ، وقال : «اصفري وابيضي وغزّي غيري» ، إلى أن قال : إنّه قسّمها كلّها على المساكين حتّى لم يبق شيء ^(١) .

وفي رواية : إنّه قسّمها بالسويّة ، فوقع لكلّ إنسان خمسمائة درهم ، وأخذ هو أيضاً خمسمائة درهم ، فجاء رجل فيما بعد وقال : يا أمير المؤمنين ! أعطني من الفداء ، فأعطاه الخمسمائة ^(٢) .

وروا أيضاً : أنّ طلحة والزبير لما دخلا البصرة تناقشا في الصلاة بالناس ، فخاف كلّ واحد منهما أن يصلّي خلف صاحبه فيصير ذلك له حجة عليه ، فأصلحت عائشة بينهما على أن يصلّي بالناس مرّة محمّد بن طلحة ومرّة عبدالله بن الزبير ، فقال العوام بن مالك الأزدي : تالله ! ما رأيت كالיום قطّ شيخان يصلّي بهما غلامان ، وفارقهما ولحق بعليّ عليه السلام وأنشأ يقول أبياتاً ^(٣) ، وهي مذكورة في محلّها لم نذكرها .

وأمثال ما ذكر منهما كثيرة بحيث يستفاد منها أيضاً مقدار فهم المخالفين وإنصافهم ؛ حيث جزموا بمحض رواية واحدة في مقابل أضعاف ما ذكر أنّهما من أهل الجنّة ، مع اعترافهم بشيوع الأخبار الموضوعة عندهم ، فاعتبروا يا أولي الأبصار .

(١) الجمل (ضمن مصنّفات الشيخ المفيد ، ج ١) : ٤٠١ ، الدرّ النظيم : ٣٣٨ - ٣٣٩ .

(٢) الدرّ النظيم : ٢٥٧ ، ونحوه في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد : ٢٤٩ - ٢٥٠ .

(٣) الدرّ النظيم : ٣٣٨ .

ثم اعلم أن عائشة كانت أشنع منهما فعلاً وأفصح منهما صنيعاً، فإنها قد شاركتها في الخروج ومحاربة عليّ عليه السلام، بل هي كانت الأصل في ذلك ورأس الفتنة، بل لولاها لما استقام ذلك الأمر لهما، مع أنها كانت امرأة مأمورة من الله بالاحتجاب وعدم الخروج عن بيتها، كما قال عز وجل صريحاً: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾ (١)، وقال: ﴿بِنِسَاءِ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَحِشَةٍ مَّيِّنَةٍ يُضَعَّفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾ (٢)، وأمثالهما كما سيأتي .

وقد صرح جميع أهل السير وغيرهم عند ذكر أحوالها في حرب الجمل ما ينادي بجميع ما صدر منها ذلك اليوم، حتى من بدء خروجها من مكة إلى أن غلب عليها عليّ عليه السلام من الأفعال الصريحة في أنها جاهرت فيها مخالفة الله ورسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وارتكبت صريح ما لا يجوز عليها في الشريعة، بل لزم ما هو طريقة الجاهلية، وأحدثت الفتن والفساد وإضلال عباد الله بمحض بغضها علياً عليه السلام سابقاً، وعلمها بأن الإمامة إذا استقامت لعليّ عليه السلام لم يقسم المال إلا بالسوية، ولا يصيبها ما كان يعطيها عمر، كما فعلت بعثمان ما فعلت لما قطع عنها ما كان عمر قد قرّر (٣) لها كل سنة، ونحن نكتفي هاهنا بذكر نبذ من الأشياء القادحة فيها مما سوى أصل محاربتها، فإن كون ذلك قادحاً فيها بيّن، كما تبين مما ذكرنا فيهما؛ لاشتراك الكل فيه من كل جهة، حتى في عدم تحقق التوبة الصحيحة شرعاً التي ادعأها المأولون لهم، كما بيّنا أيضاً لاسيما بالنسبة إليها؛ فإنه قد ظهرت منها إلى

(١) سورة الأحزاب ٣٣ : ٣٣ .

(٢) سورة الأحزاب ٣٣ : ٣٠ .

(٣) في «م» : «قَدَّر» بدل «قرّر» .

آخر عمرها - كما سيأتي - أشياء مما تدل على عدم انقلاعها عن الانحراف عن أهل البيت عليهم السلام ، كيف لا ؟ وقد فعلت في جنازة الحسن ما فعلت مما ذكرناه في أحوال الحسن عليه السلام .

ولا يدل على نصوص التوبة - التي هي نافعة مقبولة عند الله - محض ما نقل عنها من اعترافها صريحاً ، بل مع بكائها أيضاً أحياناً بأن ما صدر منها كان خطأ ناشئاً من البغض والحسد من غير استنكافٍ وتداركٍ حتى فيما بعد أيضاً ، بل مثل هذا محض اعترافٍ بالذنب موجب لزيادة العذاب ، وليس من التوبة في شيء ، كما تبين عياناً مما سبق في أحوال الرجلين ، وقد قال سبحانه في حكاية أهل جهنم : ﴿ فَاَعْتَرَفُوا بِذَنبِهِمْ فَسُحْقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴾ ^(١) .

وقد مرّ في أحوال عمرو بن العاص اعترافه بمثل هذا عند موته ، وكذا يأتي أمثال ذلك في ذكر أحوال الشيخين في الخاتمة ، فافهم واستمع لما نلوه عليك من قبائحها التي صدرت منها سابقاً ولاحقاً مما لا يمكن إنكار الجميع ولا تأويل الكل ، والله الهادي .

قال الله تعالى في سورة التحريم : ﴿ وَإِذْ أَسْرَأَ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا ﴾ الآية إلى قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَوْبَةً إِلَى اللَّهِ فَكَدْ صَعَتْ قُلُوبُكُمْ وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَهُ وَجِبْرِيلُ وَصَلِحَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةَ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ * عَسَىٰ رَبُّهُ إِنْ طَلَقَنَّ أَنْ يُبَدِّلَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِّنْكُمْ مُّسْلِمَاتٍ مُّؤْمِنَاتٍ قَنِيتَاتٍ تَنَائِبَاتٍ عِبْدَاتٍ سَائِحَاتٍ ثَيِّبَاتٍ وَأَبْكَارًا ﴾ ^(٢) ، وقال أيضاً بعد آيات في السورة المذكورة : ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ

(١) سورة الملك ٦٧ : ١١ .

(٢) سورة التحريم ٦٦ : ٣ - ٥ .

مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأَتَ نُوحٍ وَامْرَأَتَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِنَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدَّٰخِلِينَ ﴿١﴾ .

وقد ذكر المفسرون وغيرهم: أن هذه الآيات من إفشاء سرّ النبي ﷺ، وسائر المخاطبات والمعاتبات حتى ضرب المثل كلّها نازلة في عائشة وحفصة (٢)، حيث إن النبي ﷺ - كما هو مذكور في التفاسير مفصلاً - أسرّ إليهما شيئاً فأفشتا سرّه وتظاهرتا عليه، فنزلت الآيات في توبيخهما تحريضاً لهما على التوبة والطاعة وترك المخالفة أبداً مطلقاً، وتخويفاً وتهديداً لهما من الخيانة، وإعلاماً لنصرة النبي ﷺ عليهما وعلى غيرهما بحماية الله وإعانة جبرئيل وصالح المؤمنين - الذي بيّننا عياناً في الفصل التاسع في المقصد السابق أنه هو عليّ عليه السلام - عند المخالفة، حتى أنه إن طلقهما بأفعالهما أبدله الله بخير منهما من كلّ جهة إسلاماً وإيماناً وصلاحاً وغير ذلك، وبيّناً لهما أن خيانتهم ومخالفتهم موجبة لهما نار جهنّم، ولا ينفعهما حينئذٍ مصاحبة الرسول ﷺ ومماسته، كما لم ينفع الامراتين السابقتين (٣).

أقول: وتلوح من هذه الآيات أشياء من الأسرار التي يعلمها صاحب البصيرة عليه السلام.

(١) سورة التحريم ٦٦ : ١٠ .

(٢) جامع البيان ٢٨ : ١٠٤ و ١٠٥ ، بحر العلوم للسمرقندي ٣ : ٣٧٩ - ٣٨٠ ، الوسيط للواحدي ٤ : ٣١٨ و ٣٢٠ ، زاد المسير ٨ : ٣٠٣ ، تفسير القرآن العزيز ٥ : ١٠ .

(٣) المراد بهما امرأة نوح وامرأة لوط ، المشار إليهما في الآية السابقة الذكر من سورة التحريم .

فمنها: ما أخير به الصادق عليه السلام من دلالة آية المثل ^(١) على أن عاقبتهما أيضاً مثل عاقبة الامراتين ^(٢)، لما روي مستفيضاً ثابتاً من نقل الفريقين - كما مر في المقدمة مفصلاً - من إخبار النبي صلى الله عليه وآله بأن كل شيء كان في الأمم السابقة سيكون مثله في هذه الأمة وقد دلت الآية على أن المرأتين من أزواج الأنبياء السابقين صارتا من أهل النار، بحيث أدخلتا في جهنم، وكانت هي عاقبتهما بمخالفتهما إياهما، فانطباق تمام أجزاء المثل مع تلك الروايات يدل على كون عاقبة هاتين أيضاً كذلك، هذا مع ما سيظهر من حالهما إلى آخر عمرهما.

ومنها: ما هو من مؤيدات الأول أيضاً من أن ذكر الله تعالى في أنصار الرسول صلى الله عليه وآله علياً عليه السلام عند تظاهرهما ومخالفتهما، وعدم تمسكهما بالتوبة عن المخالفة ^(٣) ليس إلا لإظهار أن لعلي عليه السلام أيضاً مدخلاً وشركة مع الله وجبرئيل والملائكة في نصره الرسول عليهما عند المخالفة، وحيث إن الظاهر المتبادر إلى الذهن أن الله عز وجل لم يذكر شيئاً مثل هذا إلا ويعلم أن له مصداقاً ولو وقتاً ما، ومع هذا قد مرت في المقصد السابق أخبار متظافرة مسلمة عند الفريقين في كون حرب علي عليه السلام حرب النبي صلى الله عليه وآله، وقد ثبت دراية محاربة عائشة علياً عليه السلام وكانت حفصة شريكة معها بحسب فرحها ورضاها بذلك - كما سيظهر - فلا محالة تكون تلك المحاربة مخالفة للرسول صلى الله عليه وآله بل محاربة معه، ولا كلام في أن الانتصار ذلك اليوم كان على يدي علي عليه السلام، فلا بد أن يكون هذا أيضاً من مصداق الآية والمشار إليه

(١) أي الآية ١٠ من سورة التحريم ٦٦.

(٢) تأويل الآيات الظاهرة ٢ : ٧٠٠.

(٣) في قوله تعالى: ﴿وَصَلِّحْ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الآية ٤ من سورة التحريم ٦٦.

فيها، ومع هذا يشهد له وقوع نظيره في الأمة السابقة حيث خرجت صفورا امرأة موسى عليه السلام على وصيه يوشع بن نون، ووقع بينهما مثل ما وقع بين علي عليه السلام وحميراء، فافهم .

ومنها: ما هو من المؤيّدات أيضاً من دلالة ظاهر قوله تعالى: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ﴾^(١) إلى آخره، على وجود نساء في عرض الناس خيراً منهما، سيّما بحسب الدين والإيمان والتوبة والعبادة .
ويظهر من هذا أيضاً شيان صريحاً:

أحدهما: عدم كونهما في درجة كمال تلك الصفات بل ولا مصداقها حقيقةً، كما ينادي بذلك ما صدر منهما فيما بعد أيضاً ممّا مرّ ويأتي .
وثانيهما: صريح بطلان ما مرّ في أحوال فاطمة سيّدة نساء العالمين عليها السلام من تفضيل كثير من المتعصّبين عائشة عليها، وكذا كذب ما نسبوه إلى رسول الله صلى الله عليه وآله من الأمر بأخذ المسائل من عائشة؛ ضرورة أنّ مَنْ لا وثوق بكمال تدينه لا يجوز الاعتماد عليه، سيّما مع وجود خير منه علماً وعملاً وخاصةً عند ظهور ما سيأتي من كونها من الكذّابة على رسول الله صلى الله عليه وآله، فافهم .

واعلم أنّه ممّا ينادي بكونهما هما المراد ممّا ذكر من الآيات ما رواه جمع كثير من رُواة العامّة عن جمع من الصحابة، حتّى أنّ البخاري روى في صحيحه والحميدي في الجمع بين الصحيحين بثلاثة وسائط عن عبدالله ابن عباس قال: أردتُ أن أسأل عمر فقلت^(٢): يا أمير المؤمنين! مَنْ المرأتان اللتان تظاهرتا على رسول الله صلى الله عليه وآله؟ فما أتممتُ كلامي حتّى قال:

(١) سورة التحريم ٦٦ : ٥ .

(٢) في «س» زيادة: «له» .

هما عائشة وحفصة^(١).

وروى جماعة أيضاً منهم: السدي، ومجاهد، وعكرمة، وغيرهم:
 أن عثمان كان يخطب فجاءت عائشة ورفعت ثوب رسول الله ﷺ وقالت:
 هذا قميص رسول الله ﷺ جديد وقد أبليت أنت سنته، فقال عثمان:
 اسكتي، أنتِ كامرأة نوح وامرأة لوط^(٢).

وروى الواقدي، والمدائني، والحسن بن دينار، وابن أبي الحديد،
 وأبو مخنف، وغيرهم: أن علياً عليه السلام لما نزل بذي قار في مسيره إلى البصرة
 كتبت عائشة إلى حفصة: أما بعد، فإني أخبرك أن علياً قد نزل ذاقار، وأقام
 بها مرعوباً خائفاً لما بلغه عدتنا وجماعتنا، فهو بمنزلة الأشقر إن تقدم نحر
 وإن تأخر عقر، فدعت حفصة جوارِي لها يتغنين ويضربن بالدفوف،
 فأمرتهن أن يقلن في غنائهن:

ما الخبر ما الخبر علي في سقر

كالفرس الأشقر إن تقدم نحر وإن تأخر عقر

وجعلت بنات الطلقاء يدخلن علي حفصة ويجتمعن لسماع ذلك
 الغناء، فبلغ ذلك أم كلثوم بنت علي عليه السلام فلبست جلابيبها، ودخلت عليهن
 في نسوة منكرات، ثم أسفرت عن وجهها، فلما عرفتها حفصة خجلت
 واسترجعت.

فقال أم كلثوم: لئن تظاهرتما عليه منذ اليوم، لقد تظاهرتما علي

(١) صحيح البخاري ٦: ١٩٦، الجمع بين الصحيحين ١: ٢٧/١٠٦، وانظر: مسند
 أحمد ١: ٣٤١/٧٨، ومسند أبي يعلى ١: ١٩٧/١٧٦، ومسند أبي عوانة ٣:
 ٤٥٧٥/١٦٦، وصحيح مسلم ٢: ٣١/١١٠٨.

(٢) نقله عنهم البيهقي في الصراط المستقيم ٣: ٣٦، والشيرازي في الأربعين: ٥٩٠.

أخيه رسول الله ﷺ من قبل ، فأنزل الله فيكما ما أنزل ، فقالت حفصة : كفي رحمة الله ، وأمرت بالكتاب فمزق ، ونعم ما قال سهل بن حنيف ، كما نقل المدائني : إن سهلاً لما سمع بالكتاب قال هذه الأبيات :

عَدَرْنَا الرِّجَالَ بِحَرْبِ الرِّجَالِ فَمَا لِلنِّسَاءِ وَمَا لِلسَّبَابِ
أَمَا حَسْبُنَا مَا أَتَيْنَا بِهِ لَكَ الْخَيْرُ مِنْ هَتَكَ ذَاكَ الْحِجَابِ
وَمَخْرَجَهَا الْيَوْمَ مِنْ بَيْتِهَا يُعْرِفُهَا الذَّنْبَ نَبِيْحُ الْكِلابِ
إِلَى أَنْ أَتَانَا كِتَابٌ لَهَا مَشُومٌ فَيَا قَبِيْحُ ذَاكَ الْكِتَابِ^(١)

أقول : ومن شنائع تعصبات المخالفين : أنهم تركوا رأساً ملاحظة دلالة هذه الآيات ، وكذا آية تحريم التبرج ، وهتك الحجاب ، وأمثالها المذكورة في سورة الأحزاب^(٢) ، وكذا سائر الروايات التي مر بعضها ويأتي كثير منها ، وكذا ما صار من الدرايات من شنائع أفعال عائشة ، وتشبثوا في مقابل كل ذلك بآيات سورة النور^(٣) الواردة في تحريم الإفك ورمي المحصنات بالزنا كذباً وافية ، حتى اللعن على المفتري بذلك ، فقالوا : إنها نزلت في عائشة حيث إنها - كما روى البخاري^(٤) - كانت في سفر مع النبي ﷺ ، فلما وصلوا في الرجوع إلى المنزل الأخير من المدينة نسوها في المنزل ، ودخلوا المدينة ، فجاء رجل كان متأخراً عنهم فراها في ذلك المنزل فأركبها على ناقته ، وأتى بها إلى المدينة ، فاتهما به رجل من أقربائها ، فأرسلها النبي ﷺ إلى بيت أبيها ودار الناس يلهجون بذلك ، فبعد

(١) الدرّ النظيم : ٣٤٣ ، مناقب أهل البيت ﷺ للشرواني : ٤٧٣ - ٤٧٤ ، بحار الأنوار

٣٢ : ٩٠ - ٩١ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد : ١٤ : ١٣ - ١٤ .

(٢) سورة الأحزاب : ٣٣ - ٣٣ .

(٣) سورة النور : ٢٤ : ١١ - ٢٤ .

(٤) صحيح البخاري : ٦ : ١٢٧ - ١٣١ .

أيام من ذلك نزلت الآيات وأرجعها النبي ﷺ إلى منزلها، وظهر برؤها مما رميت به، فقالوا: إن الله تعالى عدّها في تلك الآيات من المؤمنات مرةً ومن الطيبات أخرى، وكفى هذا في جلاله شأنها وحسن حالها، ولم يدركوا أصلاً أنّ هذا لا يفيدهم شيئاً، لاسيّما في مقابل تلك المعارضة.

أما أولاً: فلأنّ لو سلّمنا نزولها فيها وصحّحنا ما ذكره البخاري وأمثاله، فمن الواضحات أن لا مدخل لهذا فيما نحن فيه؛ لأنّ المراد بالمؤمن في كثير من الآيات بل أكثرها - كما صرح به المفسّرون، وتشهد له القرائن في مواضع عديدة، ويظهر من روايات - إنّما هو من كان معدوداً بحسب ظاهر الشرع والعرف من أهل الإيمان بإظهار الإيمان بالله ورسوله ﷺ وإقامة الصلاة ونحو ذلك، حتّى ولو كان منافقاً باطنياً، أو مستضعفاً، أو فاسقاً، أو نحو ذلك.

ولا كلام في كون عائشة من المؤمنات بهذا المعنى، لكن هذا لا يدفع شيئاً ممّا نحن فيه، كما هو ظاهر، وكذا المراد بالطيب في هذا المقام مقابل الخبيث الذي أريد به الزاني.

ولا كلام أيضاً في كون عائشة طيبة بهذا المعنى لكن أين هذا؟ وأين مقصودنا؟ وأي دلالة في ذلك على حسن مآلها؟ ألا ترى إلى ما رواه جمع، منهم: ابن عبد البر في الاستيعاب من أنّ قتيبة بنت قيس، أخت الأشعث بن قيس الكندي، تزوّجها رسول الله ﷺ قبل أن يقبضه الله إليه بشهرين أو أقل على اختلاف في الرواية ثم ارتدت بعد النبي ﷺ مع أخيها الأشعث فتزوّجها عكرمة بن أبي جهل، ورضي بذلك عمر بن الخطّاب،

محتجاً بأن ارتدادها أخرجها من أمهات المؤمنين^(١).

ومن البين أنها لو كانت غير طيبة في زمان النبي ﷺ لم يكن يتزوجها ثم صارت مرتدة، فهكذا عائشة أيضاً حتى في خروجها عن أمهات المؤمنين؛ ضرورة كون محاربة الرسول ﷺ ارتداداً، ومحاربة عليّ عليه السلام محاربة النبي ﷺ.

وأما ثانياً: فلأن الروايات والأقوال في سبب نزول هذه الآيات مختلفة، وذلك مما يضعف الاستناد إليها، بل إن التمسك بها حينئذٍ لا سيما في مقابل المعارضات القوية عين الاعتساف والعصبية، فما ذكرناه هو رواية البخاري وجمع.

وروى الثعلبي في تفسيره عن أبي حمزة الثمالي أنه قال: بلغنا أنها نزلت في مشركي أهل مكة؛ إذ كان بينهم وبين رسول الله ﷺ عهد، فكانت المرأة إذا خرجت إلى المدينة مهاجرة إلى رسول الله ﷺ قذفها المشركون من أهل مكة، وقالوا: إنما خرجت تفجر^(٢).

وروى السيوطي، وابن مردويه، عن أنس أنه قال: لما كان زمان العهد الذي كان بين رسول الله ﷺ وبين أهل مكة، جعلت المرأة تخرج من أهل مكة إلى رسول الله ﷺ مهاجرة ولطلب الإسلام، فقال المشركون: إنما انطلقت في طلب الرجال، فأنزل الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَزْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ الآيات^(٣)^(٤).

(١) الاستيعاب ٤: ٤٠٦٩/١٩٠٣، الطبقات الكبرى لابن سعد ٨: ١٤٧، دلائل النبوة

للبهقي ٧: ٢٨٨، المستدرک للحاکم ٤: ٣٨. أسد الغابة ٦: ٢٤٠.

(٢) الكشف والبيان (تفسير الثعلبي) ٧: ٨٢.

(٣) سورة النور ٢٤: ٤.

(٤) الدر المنثور ٦: ١٣٣.

وقال ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة: إن قوماً من الشيعة يزعمون أن الآيات التي في سورة النور لم تنزل في عائشة وإنما نزلت في مارية القبطية أم إبراهيم ابن رسول الله ﷺ، وما قذفت به مع الأسود القبطي^(١).

وهو كما قال؛ فإن علي بن إبراهيم القمي روى في تفسيره بسند قوي عن زرارة، عن الباقر عليه السلام قال: «لما مات إبراهيم ابن رسول الله ﷺ حزن عليه حزناً شديداً، فقالت عائشة: ما الذي يحزنك عليه؟ فما هو إلا ابن جريح، فبعث رسول الله ﷺ علياً وأمره بقتله، فذهب علي عليه السلام إليه ومعه السيف» ثم ساق الخبر إلى أن قال: «فولى جريح مدبراً، فلما خشي أن يرهقه صعده في نخلة وصعد علي عليه السلام في أثره، فلما دنا منه رمى جريح نفسه من النخلة فبدت عورته، فإذا ليس له ما للرجال ولا ما للنساء، فأمنه علي عليه السلام وجاء به إلى رسول الله ﷺ، وأراه الناس حتى تبين برؤه، فقال رسول الله ﷺ: الحمد لله الذي صرف عنا السوء أهل البيت»^(٢).

وفي رواية أخرى: إن علياً عليه السلام قال لما أمره النبي ﷺ بما أمره: «يا رسول الله! أكون في أمرك كالسكة المحماة، أمضي لما أمرتني به، أم الشاهد يرى ما لا يرى الغائب؟» فقال: «بل الشاهد يرى ما لا يرى الغائب»، ففعل ما فعل^(٣)، إلى آخر الخبر.

وقال علي بن إبراهيم بعد نقل الخبر: إن الشيعة تقول: إن الآية نزلت

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٤ : ٢٣ .

(٢) تفسير القمي ٢ : ٩٩ - ١٠٠ .

(٣) دلالات الإمامة : ٣٨٧ ، خبر مارية القبطية (ضمن مصنفات الشيخ المفيد) ٣ : ١٧ ، الأمايلي للطوسي : ٦٨٧/٣٣٨ ، الاستيعاب ٤ : ١٩١٢ ، وانظر : تاريخ مدينة دمشق

في مارية وما رمتها به عائشة (١).

وقد ذكر ابن عبد البرّ في الاستيعاب، وابن الأثير في الكامل حكاية مارية، وأن الآية نزلت فيها، ولكن لم يذكر أن القاذف كان عائشة أو غيرها، بل ذكرها مجملًا كما هو دأبهم (٢).

وعلى أيّ تقديرٍ نزول الآيات في عائشة غير ثابتٍ، ومع ثبوته غير نافع، فافهم.

ولنذكر حينئذٍ نبذًا من بقية الأخبار:

روى البخاري، وابن الأثير في جامع الأصول، وابن أبي الحديد، وغيرهم، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة، عن عائشة أنها ذكرت حديثاً في ثقل مرض النبي ﷺ وساقوا الحديث إلى أن قالت عائشة: فخرج النبي ﷺ بين رجلين: الفضل بن عباس ورجل آخر تخط قدماه في الأرض، قالوا كلهم: إن عبيد الله قال: فذكرت لابن عباس ما قالت عائشة، فقال: هل تدري من الرجل الذي لم تسم عائشة؟ قلت: لا، قال: هو عليّ ابن أبي طالب، وفي رواية بعضهم - منهم: ابن أبي الحديد - زيادة: إن ابن عباس قال بعد قوله: هو عليّ: لكنّها كانت لا تقدر أن تذكره بخيرٍ وهي تستطيع (٣). انتهى.

وروى ابن الأثير في كامل التاريخ: إن عائشة لما بلغها قتل عليّ عليه السلام

(١) تفسير القميّ ٢: ٩٩.

(٢) يُنظر: الاستيعاب ٤: ٤٠٩١/١٩١٢، والكامل في التاريخ ٢: ٣١٣، وليس فيهما الإشارة إلى نزول الآية في مارية.

(٣) صحيح البخاري ١: ١٧٠، جامع الأصول ١١: ٨٥٢٩/٦٠، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٣: ٢٨، دلائل النبوة للبيهقي ٧: ١٦٩ - ١٧٠، السيرة النبوية لابن هشام ٤: ٢٩٨، بتفاوت.

قالت :

فألقت عصاها فاستقرت بها النوى كما قرّ عيناً بالإياب المسافر
ثم قالت : مَنْ قتلَه ؟ فقيل : قتلَه رجل من مراد ، فقالت :
فإن يك نائباً فلقد نَعاه نعيّ ليس فيه التراب
فقالت زينب بنت أبي سلمة : تقولين هذا لعلّي ؟! فقالت : إنسي
أنسى ، فإذا نسيْتُ فذكروني (١) ، انتهى .

وروى جمع منهم : سعيد بن المسيّب ، عن وهب قال : لما زُفّت
فاطمة عليها السلام إلى عليّ عليه السلام قالت نسوة الأنصار : أبوها سيّد الناس ، فقال
النبيّ صلى الله عليه وآله : «قلن : وبعلهما ذو الشدّة والبأس» ، فلم يذكرنه ، فقال في ذلك ،
فقلن : منعتنا عائشة ! فقال : «ما تدع عائشة عداوتنا أهل البيت» (٢) .

وقد تواتر عن أمير المؤمنين عليه السلام أنّه قال مخاطباً لأهل البصرة : «فإني
حاملكم إن شاء الله على سبيل الجنّة - إلى أن قال - وأما فلانة فأدرکہا رأي
النساء ، وضغنّ غلا في صدرها» (٣) الخبر .

وقد مرّ في أحوال عليّ عليه السلام وأحوال فاطمة عليها السلام بعض ما هو صريح
في عداوتها حتّى في اعترافها بأنّ خروجها على عليّ عليه السلام أيضاً كان لذلك .
ومرّ أيضاً أنّ فاطمة عليها السلام أوصت أسماء بنت عميس أن تمنع عائشة
من حضور جنازتها ، وأنّها أيضاً تمارضت ولم تحضر في عزائها ، وأمثال
ذلك .

وسياتي بعض أخبار آخر أيضاً ، حتّى أنّ ابن أبي الحديد ذكر في

(١) الكامل في التاريخ ٣ : ٣٩٤ .

(٢) الصراط المستقيم ٣ : ١٦٦ - ١٦٧ ، الأربعين للشيرازي : ٦٢٢ .

(٣) نهج البلاغة : ٢١٨ ، الخطبة ١٥٦ .

شرحه عن بعض مشايخه بعض أسباب العداوة بين عائشة وأبيها، وبين فاطمة وعليٍّ عليهما السلام بالطول والتفصيل، سنذكر خلاصته في المقالة الآتية.

وروى الماوردي في كتاب أعلام النبوة، والديلمي في فردوسه، وغيرهم عن ابن عباس: أن النبي صلى الله عليه وآله قال لنسائه: «أَيَكُنَّ صاحبة الجمل الأدب، تخرج فتنبحها كلاب الحوَاب؟ يُقتل عن يمينها ويسارها كثير»^(١).

وفي تاريخ البلاذري، وأربعين الخوارزمي، والفضائل لابن مردويه، عن سالم بن الجعد: أن النبي صلى الله عليه وآله ذكر خروج بعض نسائه، فضحكت الحميراء، فقال: «انظري أن لا تكوني هي»^(٢).

وفي الجمع بين الصحيحين قول النبي صلى الله عليه وآله: «مَنْ سَلَّ عَلَيْنَا السيف فليس منا»^(٣).

وفي تاريخ الطبري: إنها كانت تركب الجمل وتحمل السلاح وترتجز، وقُطع على خظام جملها أربعمائة يد، وهي تحث على الحرب ومسرورة بذلك^(٤).

(١) لم نعثر عليه في الفردوس، وكتاب أعلام النبوة لم يتوفّر لدينا، ونقله عنهما البياضي في الصراط المستقيم ٣: ١٦١، والشيرازي في أربعينه: ٦٢٢، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٩: ١٩١، مجمع الزوائد ٧: ٢٣٤، فتح الباري لابن حجر ١٣: ٤٥، سير أعلام النبلاء ٢: ١٩٨.

(٢) انظر: جمل من أنساب الأشراف ٣: ٢٤، وعن ابن مردويه ابن شهر آشوب في مناقبه ٣: ١٧٤، ومناقب الخوارزمي: ٢١٣/١٧٦، والصراط المستقيم ٣: ١٦١، والأربعين للشيرازي: ٦٢٢.

(٣) الجمع بين الصحيحين ١: ٩٦٨/٥٧١.

(٤) لم نعثر عليه بهذا النص في تاريخ الطبري، وعنه البياضي في الصراط المستقيم ٣: ١٦٢، والشيرازي في أربعينه: ٦٢٣.

وقد روى جمع : أن امرأة من الكوفيات دخلت على عائشة فقالت :
يا أم المؤمنين ! ما تقولين في امرأة قتلت ولدا عمداً وهو مؤمن ؟
فقالت : تكون كافرة ؛ لأن الله يقول : ﴿ وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا
فَجَزَاءُ هُنَّ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا
عَظِيمًا ﴾ (١) .

فقالت لها الكوفية : فما تقولين في أم قتلت ستة عشر ألفاً من أولادها
المؤمنين ؟ (٢) .

فهمت عائشة أن كلامها كان عليها ، فقالت : أخرجوا عني هذه عدوة
الله (٣) .

وروي أيضاً أنها كتبت إلى صعصعة بن صوحان حين توجهت إلى
الحرب أن يكسر سيفه ويجلس في بيته ، فكتب إليها : إنه أتاني كتابك ،
تأمريني فيه بما أمرك الله تعالى من القرار في البيت وترك الفساد ، وتفعلين
أنت ما أمرني الله به من الجهاد ، فاتقي الله وارجعني إلى البيت الذي أمرت ،
وأنا في أثر كتابي خارج لملافة عليّ ببيعتي التي له على رقبتني (٤) .

وروي الواقدي : أن عمارة قال لها : كيف رأيت ضرب بنيك عن
أذناهم ؟

فقالت : لستم لي ببنين .

قال : صدقت ، أمهاتنا من نساء النبي ﷺ ذوات الحجاب المطيعات

(١) سورة النساء : ٤ : ٩٣ .

(٢) كلمة «المؤمنين» لم ترد في «ن» .

(٣) الطرائف ١ : ٤١٢ قطعة من حديث ٣٧٧ ، وانظر : العقد الفريد ٤ : ٣٣١ .

(٤) الصراط المستقيم ٣ : ١٦٢ .

لله ورسوله ، وأنت مخالفة لهما^(١) .

وفي رواية: أن النبي ﷺ لعن المرأة المشبهة بالرجال والرجل المشبه بالنساء^(٢) .

وروى الشعبي ، وغيره - كما نقل ابن أبي الحديد وغيره :- أنها استشارت أم سلمة في الخروج ، فنهتها وقالت : ألا تذكرين قول النبي ﷺ : «لا تذهب الأيام والليالي حتى تنابح كلاب الحوآب على امرأة من نسائي في فئة طاغية» الخبر ، فما قبلت نصيحتها وخرجت بغير إخبارها بعدما قالت لها : ذكرتيني ما كنت أنا ناسيتها^(٣) .

وقد مرّ في المقدّمة ما رواه البخاري في صحيحه عن عبدالله بن عمر أنه قال : قام النبي ﷺ خطيباً ، فأشار نحو مسكن عائشة فقال : «هنا الفتنة - ثلاثاً - من حيث يطلع قرن الشيطان»^(٤) .

وكذا ما رواه الحميدي في الجمع بين الصحيحين من قول النبي ﷺ : «ما أفلح قوم قد ولّوا أمرهم امرأة»^(٥) .

ومن العجائب ما نقله جماعة ، منهم : ابن أبي الحديد أنه لما قُتل عثمان وبويع عليّ عليه السلام مرّ الأحنف بن قيس بعائشة - وهي ما بين الحرمين راجعة إلى المدينة من العمرة - فقالت له : ما صنع الناس يا أحنف ؟ قال :

(١) عنه البياضي في الصراط المستقيم ٣ : ١٦٢ ، والشيرازي في الأربعين : ٦٢٣ .

(٢) انظر : علل الشرائع : ٦٣/٦٠٢ ، الخصال : ١٢/٥٨٥ ، المعجم الأوسط للطبراني ٤ : ٤٠٠٣/٣٨٩ ، جامع الأحاديث للسيوطي ١١ : ٣٢١٤٥/٨٥ .

(٣) انظر : الاحتجاج للطبرسي ١ : ٨١/٣٨٨ ، والصراط المستقيم ٢ : ١٦٣ ، والأربعين للشيرازي : ٦٢٣ - ٦٢٤ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٦ : ٢١٧ .

(٤) صحيح البخاري ٤ : ١٠٠ .

(٥) الجمع بين الصحيحين ١ : ٥٨٨/٣٦٧ .

قتلوا عثمان ، قالت : بذنبه ، واسترّت سروراً عظيماً ، وزعمت أن البيعة بعده لطلحة ، فقالت : فمن بايعوا ؟ قال : قد بايعوا علياً ، فلما سمعت ذلك تغيّر حالها تغيّراً عظيماً ، كأَنَّ السماء وقعت عليها ، ثم قالت : قُتِلَ عثمان مظلوماً ﷺ ، فأنشأ الأحنف يقول :

فمنكِ البداءة ومنكِ الغير ومنكِ الرياح ومنكِ المطر (١)

إلى آخر الأبيات .

قالوا : إنَّها رجعت حينئذٍ من طريقها إلى مكّة وأقامت بها إلى أن فعلت ما فعلت (٢) .

ثم سائر ما صدر منها بالنسبة إلى عليٍّ عليه السلام وأهل بيته عليهم السلام من أمثال ما ذكر كثير ، مع أنَّها اعترفت في مواضع بخيرية عليٍّ عليه السلام ، وأنَّ مناط أفعالها على المباغضة والضغائن ، حتّى كانت تبكي أحياناً ممّا فرط منها ، لكن بعد فوات الأمر وخراب البصرة ، بل ومع بقائها بعدُ على الضغينة ، فافهم .

وأما شواهد كذبها على النبي صلى الله عليه وآله فكثيرة :

منها : ما مرّ في فصل الوصية من المقصد السابق ممّا يدلُّ على كذبها في إنكار وصية النبي صلى الله عليه وآله إلى عليٍّ عليه السلام .

ومنها : ما رواه الحميدي في الجمع بين الصحيحين ، وكذا غيره عنها أنَّها قالت : كانت لي صواحب يلعبن معي بالبنات في بيتي ، وكان

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٦ : ٢١٦ ، ولم ترد فيه الأبيات .

وانظر : الدرّ النظيم : ٣٣٦ - ٣٣٧ ، الإمامة والسياسة : ٥٢ ، تاريخ الطبري ٤ :

٤٥٩ ، الكامل في التاريخ ٣ : ٢٠٦ ، وفيها تُسبت الأبيات إلى ابن أمّ كلاب .

(٢) انظر : الدرّ النظيم : ٣٣٧ ، الفتوح لابن أعثم : ٤٣٥ ، الكامل في التاريخ ٣ :

٢٠٧ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٦ : ٢١٦ .

رسول الله ﷺ إذا دخل يتقمعن منه ، فيشير لهنَّ إِيَّيَّ فيلعبن معي (١) .

وفي روايةٍ أُخرى للحميدي ، وغيره عنها أنَّها قالت : دخل عليَّ أبو بكر وعندي جاريتان في أيام مني تغنيان وتدفعان وتضربان ، والنبي ﷺ يغشي وجهه بثوبه ، فانتهرهما أبو بكر ، فكشف النبي ﷺ وجهه وقال : «دعهما يا أبا بكر ! فإنها أيام عيد» (٢) .

وفي أُخرى للحميدي ، وغيره أيضاً : أنَّ عائشة قالت : رأيت النبي ﷺ يسترني وأنا أنظر إلى الحبشة وهم يلعبون في المسجد ، فزجرهم عمر ، فمنعه النبي ﷺ (٣) .

ومن البيِّنات الواضحة أنَّ مَنْ له أدنى شائبة من الورع لا يرضى بمثل هذه الأشياء فضلاً عن رسول الله ﷺ ، فأَيُّ سفية فضلاً عن النبيه يصدِّق صدور ذلك من النبي ﷺ ، وهو الذي ذكر كلَّ الأمة أنَّه قال : «لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب أو صورة» (٤) ، وكان يمنع عن إنشاد الضالَّة في المسجد (٥) ، ونحو ذلك ، فبلا شكَّ كلَّ ذلك كذبٌ منها أو عليها ، والأوَّل هو الصحيح .

(١) الجمع بين الصحيحين ٤ : ٣٢٢٥/١١٣ ، صحيح مسلم ٤ : ٢٤٤٠/١٨٩٠ .

(٢) الجمع بين الصحيحين ٤ : ٥٢ ، ذيل ح ٣١٦٨ ، صحيح البخاري ٢ : ٢٩ .

(٣) الجمع بين الصحيحين ٤ : ٥٢ ، ذيل ح ٣١٦٨ ، صحيح البخاري ٢ : ٢٩ .

(٤) المحاسن ٢ : ٢٥٦٦/٤٥٤ ، المصنَّف لابن أبي شيبة ٥ : ٤١٠ ، صحيح البخاري

٤ : ١٣٨ ، السنن الكبرى للنسائي ٣ : ٤٧٩٢/١٤٨ ، المعجم الكبير للطبراني ٤ :

٣٨٦٠/١٢١ بتفاوت فيها .

(٥) سنن ابن ماجة ١ : ٧٦٦/٢٥٢ .

أما أولاً: فلثبوت شهادة جعفر بن محمد الصادق عليه السلام بأنها كانت تكذب على النبي صلى الله عليه وآله (١)، على أن القوم نقلوا أيضاً أخباراً أخر مشتملة على تكذيب ابن عباس وغيره بعض رواياتها وأنها تكذبهم، ولا كلام في عدم كذب ابن عباس عند كافة الأمة .

وأما ثانياً: فلائنه يلزم المخالفين أن يقبلوا صحة سند ما ذكرناه؛ لكونه من رواية البخاري ومسلم في صحيحهما اللذان عندهم قرين كتاب الله .

ثم من أشد كذبها على النبي صلى الله عليه وآله بحيث لا يتطرق إليه التمويه أصلاً، بل كذب صريح عياناً: ما رواه الزهري - وهو من أعيان ثقات علماء القوم - عنها أنها قالت: قال النبي صلى الله عليه وآله: «إن علياً والعباس يموتان على غير ملتي» (٢). وقالت: قال النبي صلى الله عليه وآله: «إن سرّك أن تنظري إلى رجلين من أهل النار فانظري إليهما» (٣) .

أقول: فتعساً وسحقاً لقوم هذه رواياتهم، وهؤلاء زواتهم، وأيّ شيء يبعد مثل هذه الرواية عن جمع الجموع وجرّ السيوف لقتل عليّ عليه السلام، فافهم .

وأما ما ورد في أذيتها لرسول الله صلى الله عليه وآله وتكلمها بالبيح معه، فعديدة سوى ما مرّ .

منها: ما رواه جمع، منهم: الغزالي في إحياء العلوم: إن يوماً صار بينها وبين النبي صلى الله عليه وآله كلام، فقالت له: أنت الذي تزعم أنك نبيّ (٤) .

(١) انظر: الخصال: ٢٦٣/١٩٠، وبحار الأنوار: ٢٢: ٧/٢٤٢ .

(٢) والصراط المستقيم ٣: ١٦٦، الأربعين للشيرازي: ٦٢٥ .

(٤) إحياء علوم الدين ٢: ٤٣ .

وروا أيضاً أنه كان بينها وبينه كلام يوماً، فأدخل أباهما حكماً، فقال النبي ﷺ: «تكلّمين أو أتكلّم؟» فقالت: قل أنت ولا تقل إلّا حقاً، فلطمها أبوها، وقال: يا عدوة الله! النبي يقول غير الحق؟! .

وروا أيضاً أنه لما نزلت قوله تعالى: ﴿وَأَمْرًا مُمِئَةً إِنْ وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ (١) قالت عائشة: ما أرى الله إلّا أنه يسارع في هোক (٢).

وروى السيوطي في تفسيره من كتاب الطبراني وكتاب ابن مردويه عن عائشة أنها قالت: لما أنزل الله عذري في الإفك جاء أبي وهو يعدو فقال: ابشري، فإن الله أنزل عذرك، قلت: بحمد الله لا بحمدك ولا بحمد صاحبك الذي أرسلك، ثم دخل النبي ﷺ، فتناول ذراعي، فقلت بيده هكذا، فأخذ أبو بكر النعل ليعلوني به فمنعته (٣).

وفي الجمع بين الصحيحين، والاستيعاب، وغيرهما عن عائشة أيضاً أنها قالت: كان النبي ﷺ لا يكاد يخرج من البيت حتى يذكر خديجة، فيحسن الثناء عليها، فذكرها يوماً من الأيام فأدركنني الغيرة فقلت: هل كانت إلّا عجوزاً، فقد أبدلك الله خيراً منها، فغضب حتى اهتز مقدم شعره من الغضب، ثم قال: «لا، والله! ما أبدلني الله خيراً منها، أمنت بي إذ كفر بي الناس، وصدقتني وكذّبتني الناس، وواستني في مالها إذ حرمني الناس،

(١) سورة الأحزاب ٣٣ : ٥٠ .

(٢) مجمع البيان ٤ : ٣٦٥ ، مسند أحمد ٧ : ٢٥٧١٩/٣٧٣ ، صحيح البخاري ٦ :

١٤٧ ، تفسير الطبري ٢٢ : ١٩ ، صحيح ابن حبان ٨ : ٦٣٣٣/٩٥ ، الدر المنثور ٦ :

٦٢٩ و٦٣٤ .

(٣) المعجم الكبير للطبراني ٢٣ : ١٥٥/١٢١ ، الدر المنثور ٦ : ١٥٥ .

ورزقني الله منها أولاداً»^(١)، الخبر .

وأمثال ذلك منها [أي:] من الأقوال المؤذية للنبي ﷺ كثيرة مذكورة في كتب القوم، وقد قال سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾^(٢).

والحق أن أكثر ما نقلناه عنها أذية لرسول الله ﷺ، ولو حاولنا ذكر جميع ما صدر منها من القوادح والقبايح لطال الكلام، وكفى ما ذكرناه لصاحب البصيرة، والله الهادي .

المقالة السابعة :

في بيان تشبّثهم بالقول بأن قصد الصحابة فيما صدر منهم لاسيما في السقيفة لم يكن إلا ملاحظة جانب الله تعالى دون ما تقوله الشيعة من المنافسات الدنيوية، كحبّ الرئاسة والجاه والتحاسد والتباغض، المكنونة بينهم، على الخصوص مع بني هاشم، لاسيما عليّ عليه السلام ونحو ذلك، وتوضيح توهمهم في ذلك :

اعلم أن جمهور الجمهور لما اطلعوا على ما ورد من الآيات والروايات وغيرها الدالة على ذمّ أكثر الناس، حتّى الصحابة، وابتلائهم بالصفات الذميمة المذكورة وغيرها، ووجود أئمة الضلالة، والفرق المضلّة في هذه الأمة، وبغضهم ومعاداتهم، بل أذيتهم لأهل البيت العترة الطاهرة، مع اعتضادها بما يظهر، كما مرّ من حكاية بيعة السقيفة وما بعدها، لاسيما

(١) الجمع بين الصحيحين ٤ : ٣٢٢٣/١١١، الاستيعاب ٤ : ١٨٢٣ - ١٨٢٤، مسند أحمد ٧ : ٢٤٣٤٣/١٧٠، مجمع الزوائد ٩ : ٢٢٤ .

(٢) سورة الأحزاب ٣٣ : ٥٧ .

ما صار بين فاطمة وعليٍّ عليهما السلام وأصحابه مع الخلفاء وأتباعهم ، وبما يظهر أيضاً ممّا ورد في بطلان الاعتماد على الرأي ، لاسيّما في مقابل النصّ وانحصار الحجّية فيما يكون من الله ورسوله صلّى الله عليه وآله كما مرّ جميع ذلك مشروحاً كلّ واحد في محله ، لاسيّما في المقالة السابقة والفصل الثاني من الباب الرابع من المقدّمة ؛ بحيث منّ أراد الرجوع تكفيه المقالة المذكورة ، فحاولوا دفع أكثر تلك الحالات عن خصوص الذين صدّقوهم في خلافتهم والذين أعانوهم على مقاتلتهم ، لاسيّما أبي بكر وعمر بعد ما عجزوا عن استخلاص الأكثرين ، كما مرّ في المقالة السابقة ، فقالوا : إنّ قدم صحبتهم وشدّة ربطهم مع النبيّ صلّى الله عليه وآله ، ودخولهم في مشاوراته وسماعه أشوارهم وأقوالهم ، وما روي عنه فيهم ، ومساعدتهم في تقوية الإسلام ، واجتنائهم عن زخارف الدنيا وأمثال ذلك تنادي بأنّهم لم يريدوا فيما فعلوا بعد النبيّ صلّى الله عليه وآله غير وجه الله سبحانه وصلاح دينه ، وأنّ ما صدر منهم لاسيّما أيام وفاة النبيّ صلّى الله عليه وآله بالنسبة إلى عليٍّ عليه السلام وبني هاشم بل فاطمة عليها السلام وغيرهم إنّما كان لتمشية أمور الإسلام ومصالح أهل الدين ، لا ما سوى ذلك ممّا زعمه الشيعة من تعمّدهم في إنكار النصّ والتمسك بالرأي وأمثاله ؛ لمنافستهم على الحكم ، وأخذ الخلافة التي كانت لعليٍّ عليه السلام ، وما كان في مكنون صدورهم من حبّ الرئاسة والبغض والحسد لبني هاشم ، لاسيّما بالنسبة إلى عليٍّ عليه السلام ، هذا خلاصة توجيههم في الدفاع عن خصوص المتصدّين للخلافة وما صدر منهم لاسيّما ذلك النزاع .

ولا يخفى أنّ منّ أحاط خُبراً بما شرحناه في هذا الكتاب - لاسيّما المقالة السابقة وأمثالها ممّا مرّ ويأتي - لم يبق له شكّ في كون جميع ما تشبّثوا به هاهنا من الواهيات ، كيف لا؟! ولم نترك شيئاً من ذلك

لم نذكر تبيانه، وحقيقة حاله ما بيّننا مفصلاً في أبواب المقدّمة مزيد حسن سلوك النبي ﷺ مع المنافقين من أصحابه ودخولهم في أمره حتّى قال الله سبحانه: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ﴾^(١)، فكيف يمكن الاستناد إلى هذا وأمثاله بعد ظهور ما صدر منهم فيما بعد، لاسيّما وقد بيّننا أيضاً أنّ العمدة ملاحظة العاقبة، وذكرنا أنّه قد أخبر النبي ﷺ - كما بيّنناه عياناً، لاسيّما في المقالة السابقة وأبواب المقدّمة - بأنّ الأمة يتغيرون بعده، ويقتفون الأمم السابقة حتّى في مخالفة الأوصياء، كمخالفة بني إسرائيل هارون في عبادة العجل مثلاً، مع تصريحه بأنّ عليّاً عليه السلام منه بمنزلة هارون من موسى .

أما ترى ما بيّنناه في فصول رابع أبواب المقدّمة: أنّهم كيف اقتفوا جميع أهل ملل الكفر في اتّخاذ مسلك الرأى - الذي أصله من الشيطان - في مقابل النصّ حتّى صاروا قدوة سائر المذاهب الباطلة في هذه الأمة، وأمثال ذلك كثيرة .

أما بيّننا أيضاً - لاسيّما في أبواب المقدّمة - رسوخ حبّ الرئاسة في صميم قلوب الناس إلّا من عصمه^(٢) الله، حتّى أنّه كثيراً ما يجوزون عن الأهل والمال والأولاد بل عن الدين أيضاً لأجل الرئاسة والجاه، وكفى في هذا قتل كثير من الملوك أولادهم لذلك، وقد شاع وذاع: إنّ المُلْك عقيم^(٣) .

(١) سورة المنافقون ٦٣ : ٤ .

(٢) في «ن»: «عصمهم» بدل «عصمه» .

(٣) انظر الأمالي للصدوق : ١٢٥/١٣٢ ، الفضائل لابن شاذان : ٣٤٠ ، المناقب

للخوارزمي : ٢٧٩/٢٩٣ ، تاريخ مدينة دمشق ٧ : ١٧٢ .

ألا ترى أن عمر بن سعد كيف تصدّى لقتل مثل الحسين عليه السلام قرّة عين نبيه عليه السلام ، وسبي بنات رسول الله صلى الله عليه وآله وقتل ذريته لأجل إمارة الري ، أيكون كفر أعظم من هذا؟ فأبي استبعاد في ترك هؤلاء بعض الأشياء من جمع المال والتنعمات الدنيوية لاستحكام أمرهم بجلب القلوب ، وإيقاع الناس في شبهة الصلاح ، كما دفعتم أنتم فيها ، ولهذا ورد التصريح من أهل البيت عليهم السلام بأنهم تركوا الدنيا للدنيا^(١) ، مع أنه من البين أنهم لم يكن يمكنهم غير هذا الطريق من التزهّد لقرب زمانهم بعهد النبي صلى الله عليه وآله ومسلكه . أما ترى أن عثمان حين غير تلك الحالة بعض التغيير كيف اجتمعوا على قتله حتى قتلوه تلك القتلة .

فأما ما روي فيهم من المدح فسيأتي في المقالة الأخيرة بيان تأويلها وعدم صحتها ؛ بحيث يظهر صريحاً حالها .

وأما مساعيهم في تقوية الإسلام وتمشية أمر الدين وصلاح المسلمين ، فما ندري ما المراد بذلك ؟ فإن من المعلوم على كل ذي علم أنهم انهزموا في عهد النبي صلى الله عليه وآله في حرب حنين وأحد وخيبر ، وكان الفتح بيد علي عليه السلام ، وفي بدر والأحزاب ما ضربوا سيفاً وما طعنوا برمح ، ولم يقتلوا نفساً ، حتى كفى الله المؤمنين القتال بيد علي عليه السلام أيضاً ، وكذا في غيرها .

نعم ، قد كان عمر ساعياً صريحاً في مخالفة رسول الله صلى الله عليه وآله ، بل معارضته كثيراً خيالاً ورأياً كيوم الحديبية وغيره ، وفي عمرة التمتع وغيرها ، وكتخلفه عن جيش أسامة ، ومنعه النبي صلى الله عليه وآله عن كتابة الوصية وأمثال ذلك .

فإن كان تقوية الدين بهذه وأمثالها فليبك الباكون ، وليندب النادبون ، كما أن ابن عباس كان يبكي عند تذكره منع النبي ﷺ عما أراد أن يكتب في مرضه مصرحاً بأنه ينجيهم من الضلالة ، وهكذا الحال في زمان خلافتهم ، فإنه قد ترتبت عليها مفاصد عظيمة يأتي ذكر أكثرها في المقالة الأخيرة ، وكفى في ذلك ما مرّ .

ويأتي مفضلاً من استخفافهم أولاً ببني هاشم لاسيما بعليّ وفاطمة عليهما السلام ، ثم تمكينهم معاوية في الشام إلى أن انجرّ إلى ما فعل هو ونسله بآل محمد ﷺ من قتل رجالهم ، وسبي نساءهم ، ولعنهم على المنابر جهاراً ، حتى داروا بيناته في البلاد أسارى مثل سبايا اليهود والنصارى .

نعم ، إنهم لزموا بالنسبة إلى عامة الناس طريق حسن السلوك المتعارف بين أرباب الحكم مع الرعية ببذل أموال بيت المال على وفق جلب القلوب إليهم ، ودفع طعن الأشرار عنهم ، وبالمسامحة في بعض الأفعال على حسب مقتضى الحال ولو كان مخالفاً لشرع النبي ﷺ المختار ، كما نُقل أنهم جعلوا كل سنة عطاء عائشة أربعين ألف درهم ، ولكل واحدة من سائر الأزواج ثلاثين ألفاً ، ولكل أهل البيت ألفين ، وعلى هذا القياس سائر الناس ، وسيأتي بيان بعض أفعالهم .

وبالجملة ، كانوا يمزجون الباطل بالحق على مقتضى تمشية أمرهم ؛ ولهذا مالت القلوب إليهم ، واجتمع الناس عليهم ، حتى أن عمر مع عداوته لعليّ عليه السلام باطناً - كما سيظهر - شرع تمكنه من الخلافة في المراجعة إليه ، والعمل في أكثر الأمور بقوله وشوره وتدييره ، حتى حصلت تلك الفتوحات كلها بتدييره ، واتفقت الكلمة بموافقة أمره ، حتى أن عمر اعترف بذلك كراراً ومراراً ؛ ولهذا لما خالفه عثمان صار عليه ما صار ، إلا أن هذا كله

لا يدل على كون أفعالهم لله عز وجل ، كما هو مدعى القوم ، بل إنما كان كل ذلك لتمشية أمورهم واستقامة حكمهم .

وسياتي أيضاً أن علياً عليه السلام لما كان يرى استقامة أمور الأمة ، وإمكانه تمشية أمر الدين في الجملة كان قانعاً بذلك ساكناً ، لا لأجل صحة حكومتهم ، كما كان كذلك بعينه حال سلوك النبي صلى الله عليه وآله وسكوته في زمانه مع كثرة المنافقين .

وبالجملة ، هذه الأشياء كلها مما لا دلالة فيها على ما هو دعوى القوم من عدم كون أفعال هؤلاء الجماعة وما صدر منهم إلا لملاحظة مصلحة الدين ، دون ما ادعته الشيعة من كون ذلك للمنافسة في الحكومة والحسد على أمير المؤمنين عليه السلام ؛ ضرورة أن كل دعوى لا بد لها من دليل وشاهد ، والتشبيث بالمتشابهات غير مفيد ، بل إنما هو علامة البطلان ، وقد أشرنا هاهنا مجملاً وبيئناً سابقاً ولاحقاً مفضلاً عدم دلالة شواهد القوم على مطلوبهم ، فضلاً عن صراحتها ، بل أوضحنا أيضاً ما هو البرهان القاطع لمدعى الشيعة حتى دلالة حكاية السقيفة ، مع أن الشيعة ما ادعوا دعواهم هذه حدساً ولا ظناً ، بل سماعاً من أئمتهم عليهم السلام الصادقين عند كل أحد ، حتى عند أعدائهم من المخالفين مع قيام الحجج عليه والبراهين ، ومع هذا كله نحن نذكر الآن في هذه المقالة - بعلاوة ما بيئناه سابقاً وما سياتي أيضاً متفرقاً - ما ينادي حتى من منقولات المخالفين ورواياتهم بصحة وجود المعادة والمباغضة والمنافسة وأمثالها بين هؤلاء الجماعة الذين حاول القوم دفعها عنهم لاسيما الأول والثاني والثالث وغيرهم ، وبين بني هاشم ، حتى النبي صلى الله عليه وآله لاسيما علي عليه السلام بل فاطمة عليها السلام أيضاً ، بل بين الثلاثة الأول بعضهم مع بعض أيضاً سوى الذين ذكرناهم في المقالة السابقة ؛ لئلا يبقى

للقوم بعده طريق إلى الإنكار، ثم هم وإنصافهم .

نقل جمع، منهم: ابن الأثير في جامع الأصول من صحيح أبي داود وغيره، عن جبير بن مطعم، وغيره: أن أبا بكر كان يقسم الخمس نحو قسم رسول الله ﷺ لبني هاشم وبني المطلب، غير أنه لم يكن يعطي منه قربي رسول الله ﷺ كما يعطيهم النبي ﷺ، قال: وكان عمر يعطيهم منه وعثمان بعده^(١). انتهى .

وقد مرّ في فصل أحوال فاطمة عليها السلام سلوكه معها بحيث ظهر أنه لم يسلك معها طريقة الإنصاف والمروءة، وذكرنا هناك نبذاً ممّا ينادي بوجود العداوة بين فاطمة عليها السلام وعائشة وأبيها، بل بينهما^(٢) وعلي عليه السلام أيضاً .

ونقل ابن أبي الحديد في شرحه، وأبو أسعد الأبّي في كتابه، وكذا غيرهما عن ابن عباس، قال: وقع كلام بين عثمان وعلي عليهما السلام فقال عثمان: ما أصنع إن كانت قريش لا تحبكم، وقد قتلتهم يوم بدر سبعين، كأنّ وجوههم شتوف الذهب، تشرع أنفهم قبل شفاهم!^(٣) انتهى .

وقال ابن أبي الحديد في شرحه: قال عوانة: حدّثني يزيد بن جرير، عن الشعبي، عن شقيق بن مسلمة: أن علي بن أبي طالب عليه السلام لما انصرف يوم الشورى إلى رحله قال لبني أبيه: «يا بني عبدالمطلب! إن قومكم عادوكم بعد وفاة النبي ﷺ كعداوتهم النبي ﷺ في حياته، وإن يُطع

(١) سنن أبي داود ٣: ٢٩٧٨/١٤٥، جامع الأصول ٢: ٦٩٢ - ١١٩٥/٦٩٣، السنن الكبرى للبيهقي ٦: ٣٤٢ .

(٢) في «م»: «بينها» بدل «بينهما» .

(٣) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٩: ٢٢ - ٢٣، نشر الدرّ ٢: ٦٨، الجمل (ضمن مصنفات الشيخ المفيد، ج ١): ١٨٦ .

قومكم لا تؤمروا أبداً، ووالله! لا ينب هؤلاء إلى الحق إلا بالسيف». قال شقيق: وعبدالله بن عمر داخل إليهم، قد سمع الكلام كله، فدخل فقال: يا أبا الحسن، أتريد أن تضرب الناس بعضهم ببعضه؟ فقال: «اسكت، ويحك! فوالله، لولا أبوك وما ركب مني قديماً وحديثاً، ما نازعني ابن عفان ولا ابن عوف»^(١). انتهى.

وقال عليّ عليه السلام في خطبة له - كما ذكر في نهج البلاغة وغيره -: «... إن الله تعالى قد كشف الخلق كشفة لا أنه جهل ما أخفوه من مصون أسرارهم... ولكن ليبلوهم أيهم أحسن عملاً فيكون الثواب جزاءً، والعقاب بواءً، أين الذين زعموا أنهم الراسخون في العلم دوننا، كذباً وبغياً علينا، أن رفعنا الله ووضعهم، وأعطانا وحرّمهم، وأدخلنا وأخرجهم، بنا يستعطى الهدى، ويُسْتَجْلَى العمى، إن الأئمة من قريش غُرسوا في هذا البطن من بني هاشم، لا تصلح على من سواهم، ولا تصلح الؤلاة من غيرهم»^(٢). انتهى.

وقال ابن أبي الحديد في شرحه أيضاً: وقد روي عن ابن عباس، قال: دخلت على عمر يوماً، فقال لي: لقد أجهد هذا الرجل نفسه في العبادة حتى نحلته رياءً، قلت: من هو؟ قال: ابن عمك - يعني: علياً عليه السلام - قلت: وما يقصد بالرياء؟ قال: يرشّح نفسه بين الناس للخلافة، قلت: ما يصنع بالترشيح وقد رشّحه رسول الله صلى الله عليه وآله فصُرِفَتْ عنه، قال: إنه كان شاباً حدثاً، فاستصغرت العرب سنّه، والآن قد كمل، قلت: أما أهل الحجى والنّهى فإنهم ما زالوا يعدّونه كاملاً منذ رفع الله به منار الإسلام، ولكنهم

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٩ : ٥٤ .

(٢) نهج البلاغة : ٢٠٠ - ٢٠١ ، الخطبة ١٤٤ .

يعدّونه محروماً مظلوماً، الخبر، قال ابن أبي الحديد: نقلت هذا الخبر من أمالي أبي جعفر محمد بن حبيب^(١).

ونقل ابن أبي الحديد، وغيره، منهم: ابن الأثير في الكامل، وأبو الفرج الأصبهاني في كتاب الأغاني حديثاً طويلاً عن عبدالله بن عمر في مكالمة بين أبيه عمر وابن عباس، وفيه: إن عمر قال له بعد أن ذكر جلالة شأن بني هاشم وعليّ^{عليه السلام}: يا ابن عباس! أتدري ما منع الناس عنكم؟ قال: لا، قال: كرهت قريش أن تجتمع لكم النبوة والخلافة فتجحفوا^(٢) الناس جحفاً، فنظرت قريش لنفسها فاختارت وأصاب، فقال ابن عباس: أما قولك يا أمير المؤمنين: إن قريشاً كرهت، فإن الله تعالى قال لقوم: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَرِهُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَلَهُمْ﴾^(٣)، وأما قولك: إنا كنا نجحف، فلو جحفنا بالخلافة لجحفنا بالقرابة، ولكننا قوم أخلاقنا مشتقة من خلق رسول الله ﷺ - إلى أن قال -: وأما قولك: إن قريشاً اختارت، فإن الله يقول: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾^(٤)، وقد علمت أن الله اختار من خلقه لذلك من اختار، فلو نظرت قريش من حيث نظر الله لها لوفقت وأصاب، فقال عمر: أبت قلوبكم إلا غشاً لقريش لا يزول وحقداً عليها لا يحول، فقال ابن عباس: مهلاً يا أمير المؤمنين! لا تنسب قلوب بني هاشم إلى الغش، فإن قلوبهم من قلب رسول الله ﷺ، وهم أهل البيت الذين قال الله فيهم: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٢: ٨٠ - ٨١.

(٢) جحف: أي تكبر. الصحاح ٤: ١٣٣٥ «جحف».

(٣) سورة محمد ٤٧: ٩.

(٤) سورة القصص ٢٨: ٦٨.

لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ ﴿١﴾ الآية، وأما قولك: حقدًا، فكيف لا يحقد مَنْ غُصِبَ شَيْئُهُ ويراها في يد غيره؟!!

فقال عمر: قد بلغني أنك لا تزال تقول: أُخِذَ هذا الأمرُ مِنَّا حسداً وظلماً.

قال: أما قولك يا أمير المؤمنين: حسداً، فقد حسد إبليس آدم، فنحن بني آدم المحسود، وأما قولك: ظلماً، فأمر المؤمنين يعلم صاحب الحق مَنْ هو - وفي رواية: وأما قولك: ظلماً، فقد تبين للجاهل والحليم - ثم قال: يا أمير المؤمنين! ألم تحتج العرب على العجم بحق رسول الله، واحتجت قريش على سائر العرب بحق رسول الله ﷺ، فنحن أحق برسول الله ﷺ من سائر قريش، فقال عمر: قم الآن وارجع إلى منزلك^(٢). انتهى.

وروى الواقدي في كتاب الجمل، وابن عبدربه في كتاب العقد، وأبو هلال العسكري في كتاب الأوائل، وغيرهم، عن عليّ عليه السلام أنه قال في خطبة له: «وقد كانت أمور ملتم فيها عن الحق ميلاً كثيراً، كنتم عندي فيها غير محمودين، أما إنني لو أشاء لقلت: عفا الله عما سلف، سبق الرجلان، فقام الثالث كالغراب همته بطنه، ويئله لو قص جناحه وقطع رأسه لكان خيراً له»^(٣).

(١) سورة الأحزاب: ٣٣ - ٣٣.

(٢) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١٢ - ٥٢ - ٥٤، الكامل في التاريخ لابن الأثير: ٣ - ٦٣ - ٦٤، وانظر الأغاني: ١٠ - ٢٨٨ - ٢٨٩.

(٣) نقله عن الواقدي السيد المرتضى في الشافي: ٣ - ٢٢٧، العقد الفريد: ٤ - ٦٦ - ٦٧، الأوائل: ١٣٨، البيان والتبيين: ٢ - ٥٠ - ٥١، الكافي: ٨ - ٦٨، شرح الأخبار: ١ - ٣٧٢.

ورروا أيضاً أنه كتب في جملة جواب كتاب من معاوية إليه ما هذا لفظه: «وذكرت إبطائي عن الخلفاء وحسدي إياهم والبغي عليهم، أما البغي فمعاذ الله أن يكون، وأما الكراهية لهم، فوالله! ما أعتذر إلى الناس من ذلك»^(١). انتهى، وسيأتي أيضاً بأبسط من هذا.

وفي خطبة له عليه السلام في نهج البلاغة في ذكر مَنْ تقدّم عليه: «قد خاضوا بحار الفتن، وأخذوا بالبدع دون السنن، وأرز^(٢) المؤمنون، ونطق الضالون المكذبون، نحن الشعار والأصحاب، والخزنة والأبواب، ولا توتى البيوت إلا من أبوابها، فمن أتاها من غير أبوابها سُمي سارقاً»^(٣).

وروى ابن أبي الحديد عن علي بن محمد المدائني، عن عبدالله بن جنادة قال: قدمت من الحجاز إلى العراق في أول إمارة علي عليه السلام، فخطب وحمد الله وصلى على النبي صلى الله عليه وآله ثم قال: «أما بعد، لما قبض الله نبيه صلى الله عليه وآله قلنا: نحن أهله وورثته وعتريته وأولياؤه دون الناس، لا ينازعنا أحد سلطانه، ولا يطمع في حقنا طامع، إذ انبرى لنا قومنا فغصبونا حقنا سلطان نبينا، فصارت الإمرة لغيرنا، وصرنا سوقة يطمع فينا الضعيف، ويتعزز علينا الدليل، فبكت الأعين منا لذلك، وخشيت الصدور، وأيم الله! لولا مخافة الفرقة بين المسلمين، وأن يعود الكفر، ويبور الدين لكنا على غير ما كنا لهم عليه، فولي الأمر ولاة لم يألوا الناس خيراً»^(٤).

وروى المدائني أيضاً، وكذا غيره: أن الحسن عليه السلام كتب إلى معاوية

(١) العقد الفريد ٤: ٣٣٦، وعنه في الطرائف ٢: ٢١٦.

(٢) أرز: بمعنى انقبض. انظر كتاب العين ٧: ٣٨٣.

(٣) نهج البلاغة: ٢١٥، الخطبة ١٥٤.

(٤) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١: ٣٠٧.

بعد أنه بويغ له ، وذكر الكتاب بطوله ، وفي جملته قول الحسن عليه السلام : «لَمَّا توفى النبي صلى الله عليه وآله قالت قريش للعرب : نحن قبيلته وأسرته وأولياؤه ، ولا يحل لكم أن تنازعونا سلطانه ، فسلمت العرب إليهم ، ثم حاججنا نحن قريشاً بمثل ما حاجت به العرب ، فلم تنصفنا قريش إنصاف العرب لهم ، بل باعدونا واستولوا بالاجتماع على ظلمنا ومرامتنا والعنت منهم لنا ، فالموعد إلى الله ، وهو الولي النصير ، فأمسكنا عن منازعتهم مخافة الدين أن يجد المنافقون والأحزاب في ذلك مغزماً يثلمونه ، أو يكون لهم بذلك سبب إلى ما أرادوا من إفساده - إلى أن كتب - فدع التماذي في الباطل ، وادخل فيما دخل فيه المسلمون من بيعتي ، فإنك تعلم أنني أحق به منك عند الله وعند كل من له قلب منيب» الخبر ، ثم نقل جواب معاوية ، ومن جملته : إنك صرحت بتهمة أبي بكر الصديق ، وعمر الفاروق ، وأبي عبيدة الأمين ، إلى آخر الخبر ^(١) .

أقول : فانظر هل ترى جواز تكذيبك ^(٢) الحسن عليه السلام ، وتخطئته وجعله في حد الفرية والتهمة وتصديق معاوية ؟! أو بالعكس ، وقل : الحق وأنصف .

وقال ابن أبي الحديد : روى الزبير بن بكار ، قال : روى محمد بن إسحاق أن أبا بكر لما بويغ افتخرت تيم بن مرة ، قال : وكان عامة المهاجرين وجل الأنصار لا يشكون أن علياً عليه السلام هو صاحب الأمر بعد رسول الله صلى الله عليه وآله ، فقال الفضل بن العباس : يا معشر قريش ! وخصوصاً يا بني

(١) عنه ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ١٦ : ٣٣ - ٣٥ ، والشيرازي في الأربعين : ١٨ : ١٨٢ .

(٢) في «ن» : «تكذيب» بدل «تكذيبك» .

تيم ! إنكم إنما أخذتم الخلافة بالنبوة ونحن أهلها دونكم ، ولو طلبنا هذا الأمر الذي نحن أهله لكانت كراهة الناس لنا أعظم من كراهتهم لغيرنا ، حسداً منهم لنا وحقداً علينا ، وإننا لنعلم أن عند صاحبنا عهداً هو ينتهي إليه ^(١) . انتهى .

وفي صحيح البخاري في حديث له رواه عن مالك بن أوس ، وكذا في صحيح مسلم ، وغيره ، ذكر الراوي فيه حكاية طويلة في كلام لعمر على العباس وعليّ عليهما السلام ، إلى أن قال عمر لهما : لما توفي رسول الله صلى الله عليه وآله قال أبو بكر : أنا ولي رسول الله صلى الله عليه وآله ، فجتما تطلب ميراثك من ابن أخيك ، ويطلب هذا ميراث امرأته ، فقال أبو بكر : قال رسول الله صلى الله عليه وآله : « ما نورث ما تركناه صدقة » فرأيتما كاذباً آثماً غادراً خائناً ، والله يعلم أنه لصادق بارٌّ راشد تابع للحق ، ثم لما توفي أبو بكر وأنا ولي رسول الله صلى الله عليه وآله وولي أبي بكر ، فرأيتماني كاذباً غادراً خائناً ، والله يعلم أنني لصادق بارٌّ تابع للحق ^(٢) ، الخبر .

أقول : فانظر إلى اعتراف عمر بما هو رأي عليّ عليه السلام فيهما ، ثم انظر إلى ما مر من تواتر كون عليّ عليه السلام مع الحق والحق معه أبداً ، ولاحظه مع دعوى هذا الرجل خلافه ، فافهم ما فيه .

ونقل ابن أبي الحديد في شرحه عن الزبير بن بكار في كتاب الموقفيات ، عن ابن عباس ، قال : قال لي عثمان بعد كلام ذكره : فما لي ولابن عمك وابن خالي ! قلت : أي بني عمومي تعني ؟ قال : أعني علياً ،

(١) الأخبار الموقفيات : ٣٨٠/٥٨٠ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٦ : ٢١ .

(٢) صحيح البخاري ٩ : ١٢١ - ١٢٣ ، صحيح مسلم ٣ : ١٣٧٨ - ١٣٧٩/٤٩١ ، مسند

أبي عوانة ٤ : ٢٤٦ - ٢٤٧/٦٦٦٦ ، السنن الكبرى للبيهقي ٦ : ٢٩٧ - ٢٩٨ .

لا غيره ، فقلت : لا والله ! ما أعلم منه إلا خيراً ولا أعرف له إلا حسناً ، قال :
والله بالحري أن يستر عنك ما يظهره لغيرك ، ويقبض عنك ما يبسط به إلى
سواك ، قال : فجاءنا عمّار بن ياسر فسلم عليّ وقال : من معك ؟ فقلت :
أمير المؤمنين عثمان ، قال : فسلم عليه بكنيته ولم يسلم عليه بالإمرة
والخلافة ، فردّ عليه ، ثم قال عمّار : ما الذي كنتم فيه فقد سمعتُ ذرواً منه ؟
قلت : هو ما سمعت ، فقال عمّار : رُبّ مظلومٍ غافل ، وظالمٍ متجاهل ، فقال
عثمان : أما إنك من شائئينا^(١) ومن أتباعهم ، وزير على عمّار بكلمات ، إلى
أن قال عمّار : والله ! ما أعتذر من حبيّ عليّاً ، إنّي لازم حجّة ومقيم على
سنة .

فقال عثمان : أما والله ! إنك ما علمت من أعوان الشرّ الحاضين عليه ،
الخذلة عند الخير ، والمثبطين عنه ، فقال عمّار : مهلاً يا عثمان ! لقد سمعت
أنت من رسول الله ﷺ يصفني بغير ذلك ، قال عثمان : ومتى ؟ قال : يوم
دخلتُ عليه منصرفه عن الجمعة ، وليس عنده غيرك فقبلتُ صدره ونحره
وجبهته ، فقال : يا عمّار إنك لتحبنا وإنك لمن الأعوان على الخير المثبطين
عن الشرّ ، فقال عثمان : أجل ولكنك غيرت وبدلت ، قال : فرفع عمّار يده
يدعو وقال : أمّن يابن عباس ! اللهم من غير فعير به ، ثلاث مرّات^(٢) .

وقد مرّ في أوائل المقالة السابقة من كتب عديدة ، منها : صحيح مسلم
عن عمّار بن ياسر أيضاً أنه سئل عن وجه دفع الخلافة عن عليّ عليه السلام ، فقال
كلاماً صريحاً في أن الوجه في ذلك لم يكن إلا نفاق بعض المنافقين ، ثم
نقل عن حذيفة ، عن النبي ﷺ في وجود اثني عشر منافقاً كذا وكذا ، وذكر

(١) كذا في النسخ ، وفي المصدر : «شئاننا» .

(٢) الأخبار الموقّيات : ٣٩٣/٤٨٤ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد : ٩ : ١٠ - ١١ .

الخبر^(١).

وإذا لوحظ هذا مع ما رواه البخاري وغيره، عن حذيفة أنه كان يقول: إن المنافقين كانوا يسرون في حياة النبي ﷺ، واليوم يجهرون^(٢)، ظهر أن المراد هؤلاء الذين دخلوا في حكاية الخلافة، لاسيما إذا لوحظ كله مع ما مر من سائر أخبار المقالة المذكورة، وما مر في مقالة حكاية السقيفة. وقد روى حذيفة وغيره، كما مر غير مرة أن حذيفة كان يقول: كنا نعرف المنافق ببغضه لعليّ ﷺ^(٣)، فافهم.

وروى صاحب كتاب الصراط المستقيم، وغيره بأسانيدهم عن سليم أنه أسند إلى معاذ بن جبل أنه عند وفاته دعا على نفسه بالويل والثبور، قال: قلت له: أنت تهذي؟ قال: لا والله! قلت: فليم ذلك؟ قال: لموالي عتيقاً وعمر علي أن أزوي خلافة رسول الله ﷺ عن عليّ ﷺ^(٤). وسيأتي هاهنا في الخاتمة صدور أمثال هذا الندم والاعتراف من أبي بكر وعمر أيضاً.

وقد مرّت في المقصد السابق رواية ابن مردويه، وغيره، عن أبي ذر أنه مرض في زمان عمر فأوصى إلى عليّ ﷺ، فقيل له: لو أوصيت إلى

(١) صحيح مسلم ٤ : ٢٧٧٩/٢١٤٣.

(٢) صحيح البخاري ٩ : ٧٢، مسند ابن الجعد : ٧٣٤/١٢٠، الجمع بين الصحيحين ١ : ٤٠٠/٢٨٤.

(٣) المعجم الأوسط ٤ : ٤١٥١/٤٤٤، الاستيعاب ٣ : ١١١٠، جمل من أنساب الأشراف ٢ : ٣٥٠، المناقب للخوارزمي : ٣٥٣/٣٣٢، تاريخ مدينة دمشق ٤٢ : ٢٨٥.

(٤) الصراط المستقيم ٣ : ١٥٣، الأربعين للشيرازي : ٥٧٤، وباختلاف يسير في كتاب سليم بن قيس ٢ : ٨١٧، إرشاد القلوب ٢ : ٣٩١.

عمر كان أجمل ، فقال : قد أوصيتُ إلى أمير المؤمنين حقاً ، وساق الخبر إلى أن قال : فقيل له : يا أبا ذر ، إننا لنعلم أن أحبهم إلى رسول الله ﷺ أحبهم إليك ، فأيتهم أحب إليك ؟ قال : هذا الشيخ المضطهد المظلوم حقّه ، يعني : عليّاً عليه السلام ^(١) ، الخبر .

ومرّ أيضاً في المقصد المذكور بأسانيد : أن بريدة قدم من الشام بعد أن بويع لأبي بكر ، فقال له : أنسيت تسليمنا على عليّ عليه السلام بإمرة المؤمنين فريضة واجبة من الله ورسوله ﷺ ؟ فقال : إنك غبت وشهدنا ، وإن الله يحدث الأمر بعد الأمر ، ولم يكن يجمع لأهل هذا البيت النبوة والملك ، وقال عمر أيضاً : إن النبوة والإمامة لا تجتمع في بيت واحد ، فقال بريدة : قال الله تعالى : ﴿ أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا ﴾ ^(٢) ، فقد جمع لهم ذلك ^(٣) . وقد مرّ أمثاله كثيراً .

وفي رواية البلاذري ، وغيره : أن عليّاً عليه السلام قال لعمر - لما صار النزاع بينه وبين عمر في مبايعة أبي بكر - : « والله ، ما حرصك على إمارته اليوم إلا ليؤمرك غداً » ^(٤) ، الخبر .

وقد مرّ هو وما بمعناه ، حتى مرّ أنهم قالوا له : إن لم تباع نقتلك ،

(١) نقله عنه ابن طاووس في اليقين : ١٤٣ - ١٤٤ ، والإربلي في كشف الغمّة ١ : ٣٤٤ ، وكما في الأربعين للشيرازي : ٨٥ .

(٢) سورة النساء ٤ : ٥٤ .

(٣) الصراط المستقيم ٢ : ٥٣ - ٥٤ ، الأربعين للشيرازي : ٩٠ .

(٤) جمل من أنساب الأشراف ٢ : ٢٦٩ ، ونقله عنه السيّد المرتضى في الشافي ٣ : ٢٤٠ - ٢٤١ ، والبياض في الصراط المستقيم ٣ : ١١١ ، والشيرازي في أربعينه :

فقال: «تقتلون عبدالله وأخا رسول الله»^(١) فأنكر عمر حينئذٍ صريحاً أنه أخو رسول الله، مع ثبوت ذلك عند كل الصحابة حتى عمر أيضاً، فرفع عليّ عليه السلام رأسه وقال: «اللهم اشهد» ثم توجه إلى قبر النبي ﷺ باكياً وهو يقول: «يا ابن أم! إن القوم استضعفوني وكادوا يقتلونني»^(٢).

فأيّ عداوة أشدّ ممّا أوجب هذه الأقوال والأفعال؟

وقد مرّ أيضاً أنّ عليّاً عليه السلام بعد وفاة فاطمة عليها السلام واضطراره إلى البيعة أرسل إلى أبي بكر أن يصير إلى عليّ عليه السلام، فقال عمر له: لا تأته وحدك^(٣)، وهو صريح أيضاً في وجود أمرٍ ما بينهم، موجب لأن يخاف بعضهم من بعض.

وروى البلاذري أيضاً، وغيره بأسانيد عن عليّ عليه السلام أنه قال: «إنّ هؤلاء خيروني بين أن يظلموني حقّي وأبايعهم، أو أقاتلهم وإن ارتدّت الناس حتى بلغت الردة حدّ تفرّق أمر المسلمين، فاخترت أن أظلم حقّي وإن فعلوا ما فعلوا»^(٤).

ونقل ابن أبي الحديد، عن أبي حيان، عن أبي حامد حكاية طويلة من المكالمات التي نقلها عن عليّ عليه السلام والقوم بعد بيعته، وفيه أنه قال

(١) بدل ما بين القوسين في «م» هكذا: «عبد الله وأخا لرسول الله».

(٢) انظر: كتاب سليم بن قيس ٢: ٥٩٣، الاختصاص (ضمن مصنفات الشيخ المفيد، ج ١٢): ١٨٦ - ١٨٧، المسترشد للطبري: ١٢٥/٣٧٦، السياسة والإمامة لابن قتيبة ١: ٣٠ - ٣١.

(٣) جمل من أنساب الأشراف ٢: ٢٦٨، ونقله عن البلاذري السيد المرتضى في الشافي ٣: ٢٤٢، والمجلسي في بحار الأنوار ٢٨: ٣٩١.

(٤) لم نعثر عليه عن البلاذري، ونقله عن إبراهيم الثقفي السيد المرتضى في الشافي ٣: ٢٤٣ - ٢٤٤، والشيرازي في أربعينه: ١٦٢.

لأبي عبيدة: «إني لأعلم أن التظاهر عليّ واقع، ولي عن الحق الذي سبق إليّ دافع...» وقال لعمر: «ما قعدت عن صاحبك جزعاً على ما صار إليه، ولا أتيت خائفاً منه» إلى أن قال: «ولكني تخلفت إذاراً إلى الله وإلى من يعلم الأمر الذي جعله لي رسول الله ﷺ، وأتيت فبايعت حفظاً للدين، وخوفاً من انتشار أمر الله».

وقال أيضاً: «لولا سابق قولٍ وسالف عهدٍ لشفيت غيضي بخنصري وبنصري وخضت [لجته] بأخمصي ومفرقي، ولكنني ملجم إلى أن ألقى إلهي تعالى، وعنده أحتسب ما نزل بي»^(١)، الخبر.

ونقل الأعمش الكوفي في تاريخه، وابن عبدربه في كتاب العقد، وكذا غيرهما: أن معاوية كتب إلى عليّ عليه السلام: أمّا بعد، فإنه لم يل أمور هذه الأمة أحد بعد النبي ﷺ إلا وله قد حسدت، وعليه تعدّيت، وعلى كلهم بغيت، وعرفنا ذلك منك في النظر الشزر، وقولك الهجر، وتنفسك الصعداء وإبطائك عن الخلفاء، كنت تقاد إلى البيعة كما يقاد الجمل المخشوش حتى تباع وأنت كاره، الخبر، فكتب عليّ عليه السلام في جوابه: «أتاني كتابك، تذكر فيه ما ذكرت من أنني كنت أقاد كما يقاد الجمل المخشوش، فلعمري والله، لقد أردت أن تدمّ فمدحت، وأن تفضح فافتضحت، وما على المسلم من غضاضة من أن يكون مظلوماً ما لم يكن شاكاً في دينه، أو مرتاباً بيقينه، وهذه حجّتي إلى غيرك يصدك، وأمّا إبطائي عن الخلفاء وكراهتي لأمرهم فلست أعتذر من ذلك إليك ولا إلى غيرك»^(٢).

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٠: ٢٧١ - ٢٨٣.

(٢) الفتوح ١ - ٢: ٥٧٨ وما بعدها، العقد الفريد ٤: ٣٣٤ وما بعدها، شرح نهج

وذلك لأنه ذكر علياً صريحاً كون الأمر له بعد النبي ﷺ بالحجة والبرهان ، وأن الحق كان معه ، حتى ذكر فيه ما مرّ في حكاية السقيفة من أن أبا سفيان أيضاً أنكر البيعة على أبي بكر وذهب إلى عليّ عليهما السلام يحضه على المقاتلة ، وقال له : إن شئت لأملأُ المدينة خيلاً ورجالاً على ابن أبي قحافة ، فلم يقبل عليّ عليهما السلام ؛ لعدم كونه ناصحاً في الدين ، فكتب علياً إلى معاوية هذه الحكاية أيضاً إلى أن كتب إليه : «والله يعلم أن أباك قد فعل ذلك ، وكنت أنا الذي أبيت عليه مخافة الفرقة بين أهل الإسلام ، فإن تعرف من حقّي ما كان أبوك يعرفه لي فقد أصبت رشداً ، وإن أبيت بها أنا قاصدٌ إليك»^(١) .

وقال ابن أبي الحديد أيضاً : إن من كتاب معاوية المشهور إلى عليّ عليهما السلام : وأعهدك بالأمس تحمل قعيدة بيتك ليلاً على حمار ويداك في يدي ابنيك حسن وحسين يوم بويح أبو بكر الصديق ، فلم تدع أحداً إلا دعوتهم إلى نفسك ، واستنصرتهم على صاحب رسول الله ﷺ ، فلم يُجيبك إلا أربعة أو خمسة ، إلى أن كتب : ومهما نسيت فلا أنسى قولك لأبي سفيان لَمَّا حرّكك وهيّجك : «لو وجدت أربعين ذوي عزم لناهضت القوم»^(٢) ، الخبر .

ولا يخفى من كلامه هذا شدة عداوة هذا الرجل لأهل بيت نبيه ، حتى

١ البلاغة لابن أبي الحديد ١٥ : ١٨٤ وما بعدها ، المناقب للخوارزمي : ٢٥١ ، وقعة صفين : ٨٦ وما بعدها ، الأربعين للشيرازي : ١٦٥ وما بعدها ، وانظر نهج البلاغة : ٢٨٣٨٧ .

(١) انظر : الفتح لابن أعثم ١ - ٢ : ٥٧٩ ، وباختصار في العقد الفريد ٤ : ٣٣٦ ، والأربعين للشيرازي : ١٦٦ ، ونحوه في مناقب الخوارزمي : ٢٥٤ .

(٢) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢ : ٤٧ .

أنه عبّر عن بنت نبيه سيّدة نساء العالمين بقعيدة بيتك ، فافهم .

وروى أعثم الكوفي في تأريخه بعد نقله حكاية مناظرة عليّ عليه السلام مع أبي بكر وعمر وأبي عبيدة وأتباعهم أنه قال بعد ما ألزمهم وأسكتهم بإثبات أنّ الخلافة حقّه لا لغيره: «فليس لكم أن تخرجوا سلطان محمد صلى الله عليه وآله عن قعر داره إلى دوركم، ففي بيوتنا نزل القرآن، ونحن معدن العلم والفقّه والسُنّة، وأعلم بأمر الخلق منكم، فلا تتبعوا الهوى فيكون نصيبكم الأخرس»^(١) الخبر .

وفي نهج البلاغة وغيره عن عليّ عليه السلام أنه قال في خطبة له: «حتّى إذا قبض الله رسوله صلى الله عليه وآله رجع قوم على الأعقاب، وغالتهم السُّبيل، وأتكلوا على الولائج، ووصلوا غير الرحم، وهجروا السبب الذي أمروا بمودّته، ونقلوا البناء عن رصّ أساسه فبنوه في غير موضعه، معادن كلّ خطيئة، وأبواب كلّ ضارب في عمرة، قد ماروا في الحيرة، وذهلوا في السكره، على سنّة من آل فرعون من مُنقطع إلى الدنيا راكن، أو مفارق للدين مباين»^(٢) .

أقول: قوله عليه السلام: «رجعوا إلى الأعقاب» إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ﴾^(٣) الآية .

وقوله عليه السلام: «وغالتهم السُّبيل»، أي: أهلكتهم اختلاف الآراء والأهواء

(١) الفتوح لابن أعثم ١ - ٢ : ١٣ .

(٢) نهج البلاغة: ٢٠٩، رقم ١٥٠، قطعة من الخطبة ١٥٠، الأريعيين للشيرازي: ١٩٥، بحار الأنوار ٢٩: ٦١٦ - ٢٩/٦١٧، مناقب أهل البيت للشرواني: ٤٤٥ - ٤٤٦ .

(٣) سورة آل عمران ٣: ١٤٤ .

ومتابعتها ، يقال : غاله كذا ، أي : أهلكه .

والوليعة : هي البطانة يتخذها الإنسان لنفسه ، قال الله سبحانه :
 ﴿وَلَمْ يَتَّخِذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَا رَسُولِهِ وَلَا الْمُؤْمِنِينَ وَلِجَنَّةٍ﴾ (١) ، ومنه
 يظهر أنه لم يعد مَنْ تقدّم عليه من الخلفاء من المؤمنين ، كما هو ظاهر
 على كل مَنْ تأمل .

ومراده بالرحم رحم رسول الله ﷺ .

وقوله عليه السلام : «وهجروا السبب» إشارة إلى ما مرّ سابقاً من أخبار الأمر
 بالتمسك بالثقلين .

وعنى بقوله : «أمروا بمودته» قوله تعالى : ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا
 إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ (٢) . والغمرة : الجهل والضلالة ، والضارب فيها
 الداخل المعتقد بها ، ومار يمور : إذا ذهب وجاء ، يعني : إنهم يسبحون في
 الحيرة كما يسبح الإنسان في الماء ، وصراحة الكلام في المقصود بحيث
 لا يقبل التأويل ظاهر ، فافهم .

ومما يوضحه صريح قوله عليه السلام في خطبة أخرى مذكورة في النهج
 أيضاً : «زرعوا الفجور ، وسقوه الغرور ، وحصدوا الثبور ، لا يقاس
 بآل محمد ﷺ من هذه الأمة أحد ، ولا يسوى بهم مَنْ جرت نعمتهم عليه
 أبداً ، هم أساس الدين ، وعماد اليقين ، إليهم يفىء الغالي ، وبهم يلحق
 التالي ، ولهم خصائص حقّ الولاية ، وفيهم الوصية والوراثه» (٣) الخبر .

وقال الشعبي في كتاب الشورى على ما نقل عنه ابن أبي الحديد :

(١) سورة التوبة ٩ : ١٦ .

(٢) سورة الشورى ٤٢ : ٢٣ .

(٣) نهج البلاغة : ٤٧ ، قطعة من الخطبة ٢ .

حَدَّثَنِي مَنْ لَا أَتَهُمَ ، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْجَوْهَرِيُّ فِي كِتَابِهِ لَمَّا ذَكَرَ عَنِ الشَّعْبِيِّ قَوْلَهُ : حَدَّثَنِي مَنْ لَا أَتَهُمَ : إِنَّهُ هُوَ سَهْلُ بْنُ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ الْأَنْصَارِيِّ ، ثُمَّ ذَكَرَا مَعًا حَدِيثَهُ أَنَّهُ قَالَ : مَشَيْتُ وَرَاءَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ حَيْثُ انصَرَفَ مِنْ عِنْدِ عَمْرِؤَ يَوْمَ أَوْصَى بِالشُّورَى عِنْدَ مَوْتِهِ ، وَالْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمَطَّلِبِ يَمْشِي فِي جَانِبِهِ ، فَسَمِعْتَهُ يَقُولُ لِلْعَبَّاسِ : «ذَهَبْتَ مِنَّا وَاللَّهِ !» ، قَالَ : كَيْفَ عَلِمْتَ ؟ قَالَ : «أَلَا سَمِعْتَهُ يَقُولُ : إِنْ اِخْتَلَفَ السِّتَّةُ الَّذِينَ جَعَلْتَهُمْ أَهْلَ الشُّورَى كَوْنُوا فِي الْجَانِبِ الَّذِي فِيهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، فَإِنَّهُ قَالَ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ يَعْلَمُ أَنَّ سَعْدًا لَا يَخَالَفُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ؛ لِأَنَّهُ ابْنُ عَمِّهِ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ صَهْرُ عَثْمَانَ ، فَإِذَا اجْتَمَعَ هَؤُلَاءُ فَلَوْ أَنَّ الرَّجُلَيْنِ الْبَاقِيَيْنِ كَانَا مَعِي لَمْ يَغْنِيَا عَنِّي شَيْئًا ، مَعَ أَنِّي لَسْتُ أَرْجُو إِلَّا أَحَدَهُمَا ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ أَحَبَّ عَمْرٌ أَنْ يُعَلِّمَنَا أَنَّ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ عِنْدَهُ فَضْلًا عَلَيْنَا لَا لِعَمْرٍ ، وَاللَّهِ ، مَا جَعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ لَهُمْ عَلَيْنَا ، كَمَا لَمْ يَجْعَلْهُ (لِأَوْلَادِهِمْ عَلَى أَوْلَادِنَا) ^(١) ، أَمَا لَثْنٌ لَمْ يَمْتِ عَمْرٌ لِذِكْرَتِهِ مَا أَتَى إِلَيْنَا قَدِيمًا ، وَلَأُعَلِّمَنَّهُ سَوْءَ رَأْيِهِ فِينَا ، وَمَا أَتَى إِلَيْنَا حَدِيثًا ، وَلَثْنٌ مَاتَ وَلِيَمُوتَنَّ لِيَجْتَمِعَنَّ هَؤُلَاءِ الْقَوْمَ عَلَى أَنْ يَصْرِفُوا هَذَا الْأَمْرَ عَنَّا ، وَلَثْنٌ فَعَلُوا وَلِيَفْعَلَنَّ لِيَرُونِي حَيْثُ يَكْرَهُونَ ، وَوَاللَّهِ ، مَا بِي رَغْبَةٌ فِي السُّلْطَانِ ، وَلَا حَبَّ الدُّنْيَا ، وَلَكِنْ لِإِظْهَارِ الْعَدْلِ وَالْقِيَامِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ» ، ثُمَّ نَقَلَ تَمَامَ حِكَايَةِ الشُّورَى وَأَنَّ الْأَمْرَ صَارَ بَعِينَهُ مِثْلَ مَا قَالَ عَلِيُّ عَلَيْهِ السَّلَامُ لِلْعَبَّاسِ ، إِلَى أَنْ نَقَلَ أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ أَنْ بَايَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَثْمَانَ خَرَجَ وَهُوَ يَقُولُ لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ : «يَا ابْنَ عَوْفٍ ، لَيْسَ هَذَا بِأَوَّلِ يَوْمٍ تَظَاهَرْتُمْ عَلَيْنَا مِنْ دَفَعْنَا عَنْ حَقِّنَا وَالْأَسْتِثْنَاءِ عَلَيْنَا» ^(٢) ، الْخَبِيرُ .

(١) فِي النِّسْخِ : «لِأَوْلَادِهِمْ عَلَى أَوْلَادِنَا» . وَمَا أَثْبَتْنَاهُ مِنَ الْمَصْدَرِ .

(٢) شَرْحُ نَهْجِ الْبَلَاغَةِ لِابْنِ أَبِي الْحَدِيدِ ٩ : ٤٩ - ٥٣ .

وفي روايةٍ أُخرى نقلها جمع ، منهم : القطب الراوندي في شرح نهج البلاغة : **إِنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ** بعد ما ذكر ذلك الكلام للعبّاس قال : «أنا أعلم صريحاً ما قلت لك ، ولكنّي أدخل معهم في الشورى ؛ لأنّ عمر استصلحني^(١) الآن للإمامة ، وكان من قبل يقول : **إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** قال : **إِنَّ النّبوةَ والإمامةَ**^(٢) لا يجتمعان في بيتٍ ، فإنّي لأدخل في ذلك ليظهر أنّه كذّب نفسه بما روى أوّلاً»^(٣) .

ثمّ قال الشعبي بعد نقله تلك الحكاية : وحدثني عبدالرحمن بن جندب ، عن أبيه جندب بن عبدالله الأزدي ، قال : كنتُ جالساً بالمدينة حيث بويح عثمان ، فجلستُ وجلستُ إلى المقداد فسمعتَه يقول : والله ، ما رأيت مثل ما أتى إلى أهل هذا البيت ، وكان عبدالرحمن بن عوف قاعداً ، فقال : وما أنت وذاك يا مقداد ، قال المقداد : **إِنِّي وَاللّهِ أَحَبُّهُمْ لِحَبِّ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** ، وإنّي لأعجب من قريش وتطاولهم على الناس بفضل رسول الله ، ثمّ انتزاعهم سلطانه من أهله .

قال عبدالرحمن : أما والله ، لقد أجهدتُ نفسي لكم ، قال المقداد : أما والله ، تركتُ رجلاً من الذين يأمرون بالحقّ وبه يعدلون ، أما والله ، لو أنّ لي على قريش أعواناً لقاتلتهم قتالي إيّاهم ببدر وأحد ، فقال عبدالرحمن : ثكلتك أمك ، لا يسمعنّ هذا الكلام الناس ، فإنّي أخاف أن تكون صاحب فتنةٍ وفرقةٍ .

(١) في المصدر : «استأهلني» بدل «استصلحني» .

(٢) في «م» : «والخلافة» بدل «والإمامة» .

(٣) منهاج البراعة ١ : ١٢٨ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١ : ١٨٩ ، الطرائف

٢ : ١٩٧ - ١٩٨ ، الأربعين للشيرازي : ٢٤٩ ، الصراط المستقيم ٣ : ١١٩ .

قال المقداد: إِنَّ مَنْ دَعَا إِلَى الْحَقِّ وَأَهْلَهُ وَوَلَاةَ الْأَمْرِ لَيْسَ بِصَاحِبِ فِتْنَةٍ، وَلَكِنْ مَنْ أَقْحَمَ النَّاسَ فِي الْبَاطِلِ، وَآثَرَ الْهَوَى عَلَى الْحَقِّ فَذَلِكَ صَاحِبُ الْفِتْنَةِ وَالْفِرْقَةِ.

قال: فتربّد وجه عبدالرحمن، ثمّ قال: لو أعلم أنّك إيّاي تعني لكان لي ولك شأن.

قال المقداد: إيّاي تهذّب يابن أمّ عبدالرحمن، ثمّ قام فانصرف.

قال جندب: فاتّبعتّه، وقلت له: يا عبدالله، أنا من أعوانك، فقال: رحمك الله، إنّ هذه الأمر لا يغني فيه الرجلان ولا الثلاثة، قال: فدخلت من فوري ذلك على عليّ عليه السلام، فلما جلستُ إليه قلت: يا أبا الحسن والله، ما أصاب قومك بصرف هذا الأمر عنك، قال: «صبر جميل، والله المستعان» فقلت: إنّك لصبور، فقال: «فما ذا أصنع؟» فذكرتُ له حكاية المقداد وقوله كذا وكذا، فقال: «لقد صدق المقداد، فما أصنع؟ - إلى أن قال -: أترجو يا جندب، أن يبايعني من كلّ عشرة واحد؟» قلت: نعم، قال: «لكنّي لا أرجو ذلك، لا والله، ولا من المائة واحد، سأخبرك أنّ الناس إنّما ينظرون إلى قريش فيقولون: هم قوم محمد صلى الله عليه وآله وقبيلته، وأمّا قريش فتقول: إنّ آل محمد يرون لهم على الناس بنبوته فضلاً، فيرون أنّهم أولياء هذا الأمر دون قريش وغيرهم من الناس، وأنّهم إن وُلّوه لم يخرج السلطان منهم إلى أحدٍ أبداً، ومتى كان في غيرهم تداولته قريش بينها، لا والله، لا يدفع الناس إلينا هذا الأمر طائعين أبداً»^(١)، الخبر.

وقد روى الشعبي، وكذا الجوهرى نظير كلام المقداد عن عمّار أيضاً،

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٩ : ٥٦ - ٥٨ .

حتى نقل أنه قام ينادي بعد أن تكلم على عبدالرحمن بما تكلم عليه :
يا ناعي الإسلام ! قم فانعهُ قد مات عرف وبدا نكُرُ
أما والله ، لو أن لي أعواناً لقاتلتهم ، ثم دخل على عليّ عليه السلام فقال له :
قم فقاتل حتى نقاتل معك ، فقال : «والله ، لا أجد عليهم أعواناً ولا أحب أن
أعرضكم لما لا تطيقون»^(١) الخبر .

وروى الجوهري : أن عمّاراً نادى ذلك اليوم ، فقال : يا معشر قريش ،
إلى متى تصرفون هذا الأمر عن أهل بيت نبيكم !؟ تحولونه هاهنا مرّة
وهاهنا مرّة ، ما أنا آمن أن ينزعه الله منكم ويضعه في غيركم ، كما نزعتموه
من أهله ووضعتموه في غير أهله .

فقال هاشم بن الوليد بن المغيرة : يابن سمية ، لقد عدوتّ طورك ،
ما أنت وما رأيت قريش لأنفسها ، إنك لست في شيء من أمرها وإمارتها ،
فقال : الحمد لله رب العالمين ، ما زال أعوان الحقّ أذلاءً ، ثمّ قام
فانصرف^(٢) .

وروى الخوارزمي في كتاب الأربعين ، وابن مردويه أيضاً في كتابه ،
وكذا غيرهما ، منهم : الطبراني ، كلُّ باسنادٍ له عن أبي الطفيل عامر بن واثلة ،
قال : كنت على الباب يوم الشورى فارتفعت الأصوات بينهم ، فسمعت
عليّاً عليه السلام يقول : «بايع الناس أبا بكر وأنا والله ، أولى بالأمر وأحقّ به منه ،
فسمعت وأطعت مخافة أن يرجع القوم كفّاراً يضرب بعضهم رقاب بعض ،
ثمّ بايع أبو بكر لعمر وأنا أولى وأحقّ بالأمر منه ، فسمعت وأطعت مخافة
أن يرجع الناس كفّاراً ، ثمّ إنكم تريدون أن تبايعوا عثمان ، إذا أسمع وأطيع

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٩ : ٥٥ ، وفيه : بتقديم وتأخير في الألفاظ .

(٢) نقله عنه ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ٩ : ٥٨ .

مخافةً لما قلت، إنَّ عمر جعلني في خمسة أنا سادسهم، لا يعرف لي فضل في الصلاح ولا يعرفونه لي كأنما نحن وهم شرع سواء، وأيم الله، لو أشاء أن أتكلَّم ثمَّ لا يستطيع عربيهم ولا عجمهم ولا المعاهد منهم ولا المشرك ردَّ خصلة منها» ثمَّ قال عليه السلام: «أنشدكم الله...»^(١)، وذكر حديث المناشدة في صفاته المختصَّة به من النصوص وغيرها، المنادية بإمامته بنحو ما يأتي في الختام مفصلاً، ومرَّ بعض أجزائه متفرِّقاً كلُّ في محلّه سابقاً.

وروى الديلمي في كتاب الفردوس بإسناده عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال لعائشة: «إنَّ أوَّل مَنْ يهلك من الناس قومك هذا الحيِّ من قريش، هم صلب الناس، فإذا هلَكوا هلَك الناس»^(٢).

وروى محمَّد بن معمر صاحب كتاب جامع العلوم فيه من مسند براء ابن عازب، نقلاً عن صحيح البخاري بإسناده عن علاء بن المسيَّب، عن أبيه، قال: قلت للبراء: طوبى لك، أنت ممَّن رضي الله عنه وباع تحت الشجرة، قال: يابن أخي، إنَّك لا تدري ما أحدثنا بعده^(٣).

وقد مرَّ هذا وأمثاله من جمع من الصحابة سابقاً حتَّى روى إسحاق ابن إبراهيم بإسناده عن العوفي، قال: قال أبي بن كعب: والله ما زالت هذه الأمة مكبوبة على وجوهها منذ قبض النبي صلى الله عليه وآله^(٤).

(١) المصادر غير متوفِّرة لدينا، وانظر: مناقب الخوارزمي: ٣١٤/٣١٣، الطرائف لابن طاووس ٢: ١١٣، الصراط المستقيم ٢: ٦٤.

(٢) الفردوس ٥: ٨٦٢٢/٤٢٤، وانظر: الأربعين للشيرازي: ٢٦٧.

(٣) المصدر غير متوفِّر لدينا، وينظر: صحيح البخاري ٥: ١٥٩ - ١٦٠، ونقله الشيرازي في الأربعين: ٢٦٧، عن جامع العلوم.

(٤) انظر: الأربعين للشيرازي: ٢٦٨، الصراط المستقيم ٣: ٢٥٧، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢٠: ٢٤.

وقد مرّ أيضاً وسيأتي في محلّه أنّ معاوية وضع قوماً من الصحابة ، وقوماً من التابعين على رواية أخبار قبيحة على عليّ عليه السلام تقتضي الطعن فيه والبراءة منه ، وجعل لهم على ذلك جُعلاً يُرغب في مثله فاختلفوا ما أرضاه ، منهم : أبو هريرة ، وابن العاص ، والمغيرة بن شعبة ، ومن التابعين عروة بن الزبير ^(١) .

وروى محمّد بن حرب - من أعظم علماء القوم - في كتابه عن سفیان بن عيينة ، عن إسماعيل بن أبي خالد ، قال : جاء رجل إلى عليّ عليه السلام يستشفع به إلى عثمان ، فقال : «حمّال الخطايا لا والله ، لا أعود إليه أبداً» ^(٢) الخبر .

وروى الواقدي في كتابه : أنّ يوماً صار بين عليّ عليه السلام وعثمان بعض كلام في شأن أبي ذرّ ، فذكر عليّ عليه السلام بعض مناقبه ، فقال عثمان لعليّ عليه السلام : بفيك التراب ، فقال عليّ عليه السلام : «بفيك التراب وسيكون» ، فقال جماعة : فلقد رأينا عثمان مقتولاً وبفيه التراب ^(٣) .

وروى ابن أبي الحديد في شرحه ، والواقدي في كتاب الشورى ، عن ابن عباس ، قال : شهدت عتاب عثمان لعليّ عليه السلام ، فقال له في بعض ما قال : نشدتك الله ! أن تفتح للفرقة باباً ، فلعهدي بك وأنت تطيع عتيقاً وابن الخطّاب ولست بدون واحدٍ منهما ، وأنا أمسّ بك رحماً ، وأقرب إليك صهراً ، فإن كنت تزعم أنّ هذا الأمر جعله رسول الله صلى الله عليه وآله لك فقد رأيناك حين توفي نازعت ، ثمّ أقررت ، فإن كانا لم يركبا من الأمر جدداً ، فكيف

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٤ : ٦٣ .

(٢) الأخبار الموقّيات : ٣٩٧/٦١٣ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٩ : ١٧ .

(٣) عنه الشيرازي في الأربعين : ٥٨٦ ، والبياض في الصراط المستقيم ٣ : ٣٣ .

أذعنت لهما بالبيعة وبخعت بالطاعة؟ وإن كانا أحسنا فيما وليا ولم أقصر عنهما في ديني وحسبي وقرابتي، فكن لي كما كنت لهما.

فقال عليٌّ عليه السلام: «أما الفرقة فمعاذ الله أن أفتح لها باباً، وأسهل إليها سبيلاً، ولكنتي أنهاك عما ينهك الله عنه ورسوله صلى الله عليه وآله، وأهديك إلى رشدك، وأما عتيق وابن الخطأب فإن كانا أخذنا ما جعله رسول الله صلى الله عليه وآله لي، فأنت أعلم بذلك والمسلمون، وما لي ولهذا الأمر وقد تركته منذ حين، فأما أن لا يكون حقِّي بل المسلمون فيه شرع سواء، فقد أصاب السهم الثغرة، وأما أن يكون حقِّي دونهم فقد تركته لهم، طبت به نفساً، ونفضت يدي عنه استصلاحاً، وأما التسوية بينك وبينهما، فلست كأحدهما، إنهما وليا هذا الأمر فظلفا أنفسهما وأهلهما عنه، وعُمت فيهِ وقومك عوم السابح في اللجة»^(١) الخبر.

وروى السخاوي في كتاب الاستجلاب، عن عبدالله بن الحارث، عن عبدالمطلب بن ربيعة، وروى الطبراني في كتابه الكبير من طريق أبي الضحى، عن ابن عباس، وكذا روى غيرهما، كابن حنبل، والبخاري، والترمذي، والحاكم، وابن حجر، وغيرهم، وأكثرهم روه عن عبدالمطلب، قال: دخل العباس على رسول الله صلى الله عليه وآله، فقال: وبعضهم روى عن عبدالله بن الحارث عن العباس، قال: قلت: يا رسول الله، إن قريشاً إذا لقي بعضهم بعضاً لقوهم يبشر حسن، وإذا لقونا لقونا بوجوه لا نعرفها، وفي رواية: إننا لنخرج فنرى قريشاً تتحدث فإذا رأونا سكتوا، وما ذلك إلا أنهم يبغضونا، وفي رواية ابن عباس: إن أباه قال للنبي صلى الله عليه وآله:

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٩: ١٥، الأربعين للشيرازي: ٢٢٧.

إنك تركت فينا ضغائن منذ صنعت الذي صنعت ، وفي الجميع : فغضب النبي ﷺ ودرّ عرق بين عينيه ، ثم قال : «والله ، لا يدخل قلب رجل الإيمان حتى يحبكم لله ولرسوله»^(١) .

وفي رواية : «لا يبلغوا الخير والإيمان حتى يحبوكم لله ولقرايتي»^(٢) . وفي الكشّاف عند تفسير آية المودّة في القُربى ، عن عليّ عليه السلام أنّه قال : «شكوت إلى رسول الله ﷺ حسد الناس لي ، فقال : أما ترضى أن تكون رابع أربعة»^(٣) ، الخبر .

ورواه الثعلبي في تفسيره مسنداً ، وكذا ابن حجر العسقلاني في كتاب الكافي^(٤) .

وروى السخاوي في كتابه ، والبزّار في مسنده ، وكذا غيرهما ، عن ابن عباس ، قال : توفيّ ابنُ لصفية عمّة النبي ﷺ فبكت عليه وصاحت ، فأتاها النبي ﷺ فقال : «يا عمّة ، من توفيّ له ولد في الإسلام فصبر بنى الله له بيتاً في الجنة» ، فسكتت ، ثمّ خرجت إلى النبي ﷺ فاستقبلها عمر بن الخطّاب ، فقال : يا صفية ، سمعت صراخك ، إنّ قرابتك من رسول الله ﷺ

(١) انظر: استجلاب ارتقاء الغُرف : ١٥٢ - ١٥٧ ، والمعجم الكبير للطبراني ١١ : ١٢٢٢٨/٤٣٣ ، والصواعق المحرقة : ٣٤٥ ، ومسند أحمد ١ : ١٧٧٥/٣٤٠ ، و٥ : ١٧٠٦٢/١٧٢ ، ومصابيح السُنّة ٤ : ٤٨١٩/١٩١ ، وتاريخ المدينة المنورة ١ - ٢ : ٦٣٩ ، وسنن الترمذي ٥ : ٣٧٥٨/٦٥٢ ، والمستدرک للحاكم ٣ : ٣٣٣ ، و٤ : ٧٥ ، والإصابة ٤ : ٥٢٤٦/١٩١ ، وتاريخ مدينة دمشق ٢٦ : ٣٠٠ ، والدرّ المنثور ٧ : ٣٤٩ .

(٢) استجلاب ارتقاء الغُرف : ١٥٦ .

(٣) الكشّاف ٥ : ٤٠٤ .

(٤) الكشف والبيان (تفسير الثعلبي) ٨ : ٣١٠ - ٣١١ ، ولا يوجد لدينا كتاب الكافي لابن حجر .

لن تغني عنك من الله شيئاً - وفي روايةٍ أنه قال أيضاً لها: وإن الشجرة لتنتب في الكبا^(١)، يعني: الكناسة -، فبكت، فسمعها النبي ﷺ وكان يكرمها ويحبها، فقال: «يا عمّة، أتبكين وقد قلت لك ما قلت؟»، فقالت: ليس ذلك أبكاني ولكن استقبلني عمر وقال لي: كذا وكذا، قال: فغضب النبي ﷺ فصعد المنبر، ثم قال: «ما بال أقوام يزعمون أنّ قرابتي لا تنفع، كلّ نسب وسبب منقطع يوم القيامة إلا سببي ونسبي فإنها موصولة في الدنيا والآخرة»^(٢).

وفي روايةٍ أنه قال: «أيها الناس! من أنا؟» قالوا: أنت رسول الله، قال: «أنسبوني»، قالوا: أنت محمد بن عبدالله بن عبدالمطلب، قال: «أجل أنا محمد بن عبدالله، وأنا رسول الله، فما بال أقوام يتذلون أصلي، فوالله، لأننا أفضلهم أصلاً»، إلى أن قال: فقام عمر واعتذر^(٣).

وسياتي تمام هذه الحكاية في الختام، وفيها إشارة إلى وجود القدح في نسب عمر.

ولا يخفى أنّ الذي يتجرأ ولا يستقبح من مثل هذا الكلام في حياة النبي ﷺ لا يبالي بأزيد من هذا بعد وفاته، ولهذا روى ابن الأثير وغيره، عن ابن عباس أنّ أباه قال لعليّ^{عليه السلام} في وجع النبي ﷺ: إني لأرى أنّ

(١) استجلاب ارتقاء الغرف: ١٦٢، مجمع الزوائد ٨: ٢١٦، مختصر زوائد مسند البزار ٢: ١٨٥٧/٢٧٤، بتفاوت يسير.

(٢) استجلاب ارتقاء الغرف: ١٦١ - ١٦٢ نقلاً عن مسند البزار، وكذا في مجمع الزوائد ٨: ٢١٦، ذخائر العقبى: ٢٩، مختصر زوائد مسند البزار ٢: ٢٧٤ - ١٨٥٧/٢٧٥.

(٣) مجمع الزوائد ٨: ٢١٦ - ٢١٧، استجلاب ارتقاء الغرف: ١٦٣، وأيضاً في مختصر زوائد مسند البزار ٢: ٢٧٤ - ١٨٥٧/٢٧٥، تاريخ مدينة دمشق ٤٢: ٤٢٣.

رسول الله ﷺ ليتوفى في وجعه هذا، وإني لأعرف وجوه بني هاشم عند الموت، وأنت والله، بعد ثلاث عبد العصا، فاذهب بنا إلى النبي ﷺ^(١)، الخبر.

ويؤيده ما مرّ في المقدمة من إرادة النبي ﷺ أن يكتب كتاباً لن يضلّوا، فصدر عن عمر ما صدر.

وقد روى ابن عبدبريه في كتاب العقد، عن ابن عباس قال: ماشيتُ عمر بن الخطّاب يوماً فقال لي: يا ابن عباس، ما يمنع قومكم منكم وأنتم أهل البيت خاصّة؟ قلت: لا أدري، قال: لكنني أنا أدري، إنكم فضّلتموهم بالنبوة، فقالوا: إن فضّلونا بالخلافة مع النبوة لم يبقوا لنا شيئاً، وإن أفضل النصيبين بأيديكم، بل ما أخالهما إلا مجتمعين لكم وإن نزلت على رغم أنف قريش^(٢).

وفي كتاب الأغاني لأبي الفرج نحو هذا، وفيه: ثم إن عمر قال لابن عباس: إن أول من زيلكم عن هذا الأمر أبو بكر، إن قومكم كرهوا أن يجمعوا لكم الخلافة والنبوة^(٣). ثم ذكر نقلاً طويلاً.

ولا يخفى أن هذا ممّا ينادي بأنّ السبب فيما مرّ من قولهم: إن الخلافة والنبوة لا يجتمعان في أهل بيت واحد، لم يكن إلا هذا الذي ذكره عمر، لكنهم روه وذكروه بعبارات ممّوهة لئلا يظهر على الناس أن أصل سببه هذا، حتّى أنّه نسبه عمر مرّة إلى النبي ﷺ كذباً، فافهم.

(١) الكامل في التاريخ ٢: ٣٢١، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢: ٥١ بتفاوت فيهما.

(٢) العقد الفريد ٤: ٢٨٠.

(٣) الأغاني ١٠: ٢٨٨ - ٢٨٩.

وقد روى السيوطي في جامعه من كتاب المستدرك للحاكم، ومن كتاب العقيقي، وكتاب الدلائل للسيهقي، وكتاب البزار، وكتاب ابن أبي شيبه، وغيرها، كل بإسناد له عن عليّ عليه السلام قال: «قال لي رسول الله صلى الله عليه وآله عهداً معهوداً: ستغدر الأمة بك بعدي، وأنت تعيش على ملتي، وتقتل على سنتي» ^(١) الخبر.

وقد مرّ هو وأمثاله سابقاً بل غير مرّة حتّى من كتب غير هذه، ومن البيّن الواضح في العرف وعند أهل العربيّة والفقهاء وأمثالهم أنّ المفهوم المتبادر الشائع من قول: «بعدي» إنّما هو بعد الموت بلا فصل، ولهذا حكم الفقهاء بمثل هذا في مسائل كثيرة، كقول الرجل: فلان عتيق بعدي، أو وصيّ بعدي، أو قيمي بعدي، ونحو ذلك، حتّى إذا أراد أحد خلاف عدم الفصل وجب عليه إقامة قرينة مصرّحة بذلك، فافهم.

وذكر عبد الملك العصامي من كتاب مروج الذهب للمسعودي، وكذا غيره عن غيره: أنّ عليّاً عليه السلام لما صرف قيس بن سعد عن مصر وولّى مكانه محمّد بن أبي بكر، كتب محمّد إلى معاوية كتاباً، خلاصته: من محمّد بن أبي بكر إلى الغاوي معاوية بن صخر، أمّا بعد، فإنّ الله بعظمته وسلطانة خلق خلقه، وجعل منهم غويّاً ورشيداً، وشقيّاً وسعيداً، واصطفيى وانتخب منهم محمّداً صلى الله عليه وآله فانتخبه بعلمه، واصطفاه برسالته، وبعثه رسولاً ودليلاً، فكان أوّل من أجاب وأنانب وصدّق وأسلم أخوه وابن عمّه عليّ بن أبي طالب، ففعل كذا وكذا - وذكر بعض مناقبه، إلى أن كتب - وقد رأيتك

(١) جامع الأحاديث ١٦ : ٧٥٣٨/١٧٢ و ٧٥٣٩، و ٣ : ٦٩٧٦/١٢، المستدرك للحاكم ٣ : ١٤٢، دلائل النبوة للسيهقي ٦ : ٤٤٠، الضعفاء الكبير ١ : ١٧٨، البحر الرخار ٣ : ٨٦٩/٩٢، شرح الأخبار ١ : ٩٠/١٥٢، تاريخ بغداد ١١ : ٢١٦.

تتال منه وأنت أنت، وهو هو، وذكر بعضاً آخر من فضائل عليّ عليه السلام وخدماته للنبي صلى الله عليه وآله وإعانتة، وبعض مثالب معاوية وأبيه وفساداتهم في بدء الإسلام، وحرورهم مع النبي صلى الله عليه وآله، ونحو ذلك.

فكتب معاوية إليه: من معاوية بن صخر إلى الزاري على أبيه محمد ابن أبي بكر، أما بعد، فقد أتاني كتابك، تذكر فيه ما الله أهله في عظمته، وما اصطفى محمداً صلى الله عليه وآله، مع كلام كثير فيه لك تضعيف، ولأبيك فيه تعنيف، وذكرت فضل عليّ بن أبي طالب وقدم سوابقه، وقربته من رسول الله صلى الله عليه وآله، ومواساته إياه كل هول وخوف، فكأن احتجاجك عليّ وعيبك بي بفضل غيرك، فقد كنا وأبوك معاً نعرف فضل عليّ، وحقه لازم لنا مبرز علينا، فلما اختار الله لنبيه ما عنده، وقبضه إليه، كان أبوك وفاروقه أول من انتزع حقه وخالف عن أمره، على ذلك اتفقا واتسقا، ثم إنهما دعواه إلى البيعة فأبطأ عنهما، فهما به الهموم وأرادا به العظيم حتى بايع لهما، فأقاما ولا يشركانه في أمرهما، ولا يُطلعانه على سرهما، الخبر - إلى أن كتب - ولولا فعل أبيك من قبل ما خالفنا ابن أبي طالب وسلمنا إليه، ولكننا رأينا أباك ففعل به ذلك من قبلنا فأخذنا بمثله، فعب أباك بما بدا لك أو دغ، والسلام^(١).

وقد مرّ سابقاً نحو هذه المكاتبة بين يزيد بن معاوية وعبدالله بن عمر بعد شهادة الحسين عليه السلام، فتذكر.

وفي الجمع بين الصحيحين من أفراد البخاري: إن ابن عباس دخل على عمر لما طعن وهو يتألم، فقال: جزعي من أجلك وأجل صاحبك،

(١) مروج الذهب ٣: ١١ - ١٣، سمط النجوم ٣: ١٣ - ١٥، وقعة صفين: ١١٨ - ١٢١، جمل من أنساب الأشراف ٣: ١٦٥.

والله ، لو أن لي طِلاع الأرض ذهباً لأفتديت به من عذاب الله قبل أن أراه^(١) .

وفيما رواه جماعة عن عبدالله بن عمر أنه قال لبعض أصحابه : إن أبي لما حضرته الوفاة بكى ، فقلت : مِمَّ بكاؤك ؟ فقال : إن علياً ليحلني وأردّ عليه الأمر ، فذهبت إلى عليٍّ وأخبرته بذلك ، فأتى إليه فقال له : «أجيبك على أن تُشهد رجلين من الأنصار ورجلين من المهاجرين أنك وصاحبك ظلمتmani» فحوّل أبي وجهه ، فخرج عليٌّ ، فقلت : قد أجابك فأعرضت عنه ، فقال : يا أحمق ، أراد أن لا يصلّي عليّ أحد^(٢) .

وفي كتاب الصراط المستقيم ، وغيره : أن عليّاً عليه السلام سأل يوماً محمّداً ابن أبي بكر فقال : «ما قال أبوك عند موته ؟» قال محمّد : كان يقرأ هذه الآية : ﴿وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ ذَلِكَ مَا كُنْتَ مِنْهُ تَحِيدُ﴾^(٣) ، فقال عمر : احذر يا بني أن يسمع منك ابن أبي طالب ما قاله أبوك فيشمت بنا^(٤) .

وسياتي أمثال هذه الكلمات منهما في الخاتمة حتى قول أبي بكر المشهور عند وفاته : ليتني لم أكشف بيت فاطمة ، الخبر .

وقوله عند موته مشيراً إلى عمر : إن هذا أوردني الموارد ، وهو الذي

(١) صحيح البخاري ٥ : ١٥ - ١٦ ، الجمع بين الصحيحين ٢ : ١٠٧٢/٧٢ .

(٢) الصراط المستقيم ٣ : ٢٤ ، الأربعين للشيرازي : ٥٧٣ ، ونحوه في عقد الدرر في «إدخال السرور على بنت سيّد البشر : ٧٩ - ٨٠ .

(٣) سورة ق ٥٠ : ١٩ .

(٤) الأربعين للشيرازي : ٥٣٠ - ٥٣١ نقله عن كامل البهاني ، ولم نعثر عليه في : الصراط المستقيم .

صدّني عن الذكر بعد إذ جاءني^(١).

وقد روى الهيثم بن عدي^(٢)، عن عبدالله الهمداني^(٣)، عن سعيد بن جبير قال: ذُكر أبو بكر وعمر عند عبدالله بن عمر، فقال رجل: كانا والله، شمسي هذه الأمة ونوريها، فقال ابن عمر: وما يدريك؟ قال الرجل: أو ليس قد ائتلفا؟ قال ابن عمر: بل اختلفا لو كنتم تعلمون، أشهد أنّي كنت عند أبي يوماً، وقد أمرني أن أحبس الناس عنه، فاستأذن عليه عبدالرحمن ابن أبي بكر، فقال عمر: دويبة سوء، وهو خير من أبيه لا أم لك، إذن له، فدخل عليه وكلمه في شاعرٍ كان عمر قد حبسه في شعرٍ قاله، فأبى عليه، فخرج، فأقبل عليّ أبي، وقال: أفي غفلة أنت إلى يومك هذا عمّا كان من تقدّم أحقّ بني تميم عليّ وظلمه لي؟

فقلت: لا علم لي بما كان من ذلك، قال: يا بُنيّ، فما عسيت أن تعلم، فقلت: والله، لهو أحبّ إلى الناس من ضياء أبصارهم، فقال: إنّ ذلك كذلك على رغم أبيك وسخطه، فقلت: يا أبة! أفلا تجلي عن فعله بموقف في الناس تبيّن ذلك لهم؟ قال: وكيف لي بذلك مع ما ذكرت من

(١) الصراط المستقيم ٢: ٣٠٠، الأربعين للشيرازي: ٥٣١، المصنّف لابن أبي شيبة ٤: ١٨٨٩٣/٥٦٨، المسترشد، ٧٢/٢٥٥، حلية الأولياء ١: ٢٣.

(٢) هو الهيثم بن عدي الطائي الكوفي، يكنى أبا عبدالرحمن، روى عن هشام بن عروة ومجالد وغيرهما، وروى عنه محمد بن سعد وغيره، مات سنة ٢٠٧ هـ. انظر: المعارف: ٥٣٨، الجرح والتعديل ٩: ٣٥٠/٨٥، سير أعلام النبلاء ١٠: ٤/١٠٣، لسان الميزان ٦: ٧٤٠/٢٠٩.

(٣) هو عبدالله بن عيَّاش... الهمداني، يكنى أبا الجراح، الكوفي، روى عن عامر الشعبي وغيره، وروى عنه الهيثم بن عدي وجماعة، مات سنة ١٥٨ هـ. انظر: تاريخ بغداد ١٠: ٥١٣٢/١٤، تاريخ الإسلام (حوادث ١٤١ - ١٦٠):

حاله عند الناس إذا يرضخ رأس أبيك بالجدل ، قال ابن عمر : ثم تجاسر والله فجسر ، فما دارت الأيام حتى قام خطيباً في الناس ، فقال : إن بيعة أبي بكر كانت فلتة^(١) ، الخبر .

ويؤيد هذا ما مرّ سابقاً عن مجالد ، عن الشعبي أنه قال : لقد كان في صدر عمر ضبب^(٢) على أبي بكر ، فقال رجل : والله ، ما رأينا ولا سمعنا برجلٍ قطّ كان أسلس انقياداً لرجلٍ ولا أقول فيه بالجميل من عمر في أبي بكر ، فقال له الشعبي : فكيف تصنع بالفلتة التي وقى الله شرّها ، أترى عدوّاً يقول في عدوٍّ يريد أن يهدم ما بنى لنفسه في الناس أكثر من قول عمر هذا في أبي بكر؟ فقال الرجل : سبحان الله! أنت تقول ذلك يا أبا عمر؟ فقال الشعبي : أنا أقوله ، قائله عمر بن الخطّاب على رؤوس الأشهاد ، فلّمه أو دّع^(٣) ، الخبر .

ويؤيدهما ما سيأتي في الختام من حكاية طويلة جرت بين عمر وأبي موسى الأشعري والمغيرة بن شعبة ، في الحسد الذي في قريش ، إلى أن قال المغيرة : لو كان الحسد يُدرك بالحساب لكان لقريش تسعة أعشاره وللناس كلّهم عُشر ، فقال عمر : ثكلتك أمك يا مغيرة ، وما تسعة أعشار الحسد وتسعة أعشار العُشر فيهم ، وفي الناس كلّهم عُشر العُشر ، بل هم

(١) الشافي في الإمامة ٤ : ١٢٦ - ١٢٨ ، المسترشد في الإمامة : ٦٩/٢٤٢ ، الأربعين للشيرازي : ٢٠٥ - ٢٠٦ ، بحار الأنوار ٣٠ : ٤٤٦ - ٤٤٨ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢ : ٢٨ - ٢٩ ، بتفاوت .

(٢) الضبب ، أي : الحقد ، انظر لسان العرب ١ : ٥٤٠ ، مادة - ضبب - .

(٣) الشافي في الإمامة ٤ : ١٢٨ - ١٢٩ ، المسترشد في الإمامة : ٢٤٥ - ٧٠/٢٤٧ ، الأربعين للشيرازي : ٢٠٦ - ٢٠٧ ، بحار الأنوار ٣٠ : ٤٤٨ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢ : ٢٩ - ٣٠ ، بتفاوت .

شركاؤها أيضاً فيه ، ثم سكت ملياً ، ثم قال : ألا أخبركما بأحسد قریش كلها ؟ فقالا : بلى ، فقال : وكيف وعليكما ثيابكما وأخاف الإذاعة ، إلى أن قال بعد أخذ المواثيق بكتمانهما ما دام هو حياً : إن أحسد قریش كلها كان أبو بكر ، ثم قال : وا لهفاه من ضئيل بني تيم ! لقد تقدمني ظالماً ، وخرج إليّ منها آتماً ، ثم نقل لهما : إن أبا بكر ما كره يوم السقيفة وما بعدها في أخذ الخلافة لنفسه ، وكان الشرط بينهما أن تكون لعمر ، فماتله بالمواعيد الكاذبة إلى وقت إياسه من حياة الدنيا^(١) .

أقول : إذا كان باطن كل من هذين بالنسبة إلى الآخر مع كمال اتّفاقهما ظاهراً كذلك ، فما تظنّ في حالهما مع عليّ عليه السلام مع وجود ما يدلّ بل ينادي بالمنافرة والخلف ؟! وكذا ما تظنّ بسائر أولئك الجماعة مع ظهور قتل عليّ عليه السلام آباء قوم منهم وأبناءهم وأقرباءهم ؟! ومع هذا كلّه مهما يمكن القطع ولو ظاهراً بكون ما صدر منهم لاسيما بالنسبة إلى عليّ عليه السلام وأخذ الخلافة خالصاً لله وإصلاحاً للمسلمين والدين ، دون حبّ الرئاسة مع الحسد والمنافسة لعليّ عليه السلام وبني هاشم ؟ بل كيف يمكن مع هذا الحكم بصلوحهم للخلافة ؟! ولو مع الإغماض عن عدم وجود سائر لوازم الخلافة ؟!؛ ولهذا كلّه كان عليّ عليه السلام قد يجاهر بما كان في قلوب هؤلاء ، ومنافرته عنهم ، وكرهته لهم ، كما مرّ سابقاً ولاحقاً في مواضع عديدة ، حتّى أنّ بعض علماء القوم اعترفوا بذلك ، بل صرّحوا غير مرّة ، لعدم إمكان إخفائه بعد كثرة ما ورد في ذلك .

فقد روى ابن أبي الحديد في شرحه بلا واسطة عن يحيى بن سعيد

(١) الشافعي ٤ : ١٣٠ - ١٣٢ ، الأربعين للشيرازي : ٢٠٧ - ٢٠٩ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢ : ٣١ - ٣٣ ، بحار الأنوار ٣٠ : ٤٥٠ - ٤٥٣ .

الحنبلي المعروف بابن عالية، بعد أن ذكر مدحه وتوثيقه أنه قال: كنت حاضراً في بغداد عند الشيخ الفقيه - مقدّم الحنابلة في بغداد في الفقه وغيره - إسماعيل بن علي الحنبلي، إذ دخل شخص من الحنابلة قد كان له دَيْنٌ على بعض أهل الكوفة، فانحدر إليه يطالبه به، واتفق أن حضرت زيارة يوم الغدير، والحنبلي المذكور بالكوفة، وهذه الزيارة يوم الثامن عشر من ذي الحجّة، ويجتمع بمشهد أمير المؤمنين من الخلائق جموع عظيمة، تتجاوز حدّ الإحصاء.

قال ابن عالية: فجعل الشيخ المذكور يسأل ذلك الشخص ما فعلت؟ وما رأيت؟ وذلك الشخص يخبره، حتّى قال له: يا سيدي؛ لو شاهدت يوم الزيارة يوم الغدير وما يجري عند قبر عليّ بن أبي طالب من الفضائح والأقوال والقصائد الشنيعة، وسبّ الصحابة جهاراً بأصوات مرتفعة من غير مراقبة ولا خيفة، فقال إسماعيل: أيّ ذنب لهم؟ والله؛ ما جرّأهم على ذلك، ولا فتح لهم هذا الباب إلّا صاحب ذلك القبر، فقال ذلك الشخص: ومن هو صاحب القبر؟ قال: عليّ بن أبي طالب، قال: يا سيدي، هو الذي سنّ لهم ذلك، وعلمهم إيّاه، وطرقهم إليه؟ قال: نعم، والله؛ قال: يا سيدي؛ فإن كان محقّاً فما لنا نتولّى فلاتاً وفلاتاً، وإن كان مبطلاً فما لنا نتولّاه، ينبغي أن نبرأ إمّا منه، أو منهما.

قال ابن عالية: فقام إسماعيل مسرعاً فلبس نعليه، وقال: لعن الله إسماعيل الفاعل ابن الفاعل إن كان يعرف جواب هذه المسألة، ودخل دار حرمه وقمنا نحن فانصرفنا^(١).

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٩: ٣٠٧ - ٣٠٨.

وقد نقل ابن أبي الحديد في شرحه عند بيان ما في عائشة من الضغن على عليٍّ عليه السلام وفاطمة عليها السلام ، عن أستاذه أبي يعقوب المعتزلي - الذي صرح بأنه لم يكن يتشيع أصلاً - كلاماً طويلاً في عدّة أسباب ضغنها وضغن أبيها وصاحبه ، ونحن نقتصر على مختصر من خلاصة كلامه الذي ذكره على حسب اعتقاده وإن لم نوافق في بعض من ذلك ، قال : إن أول بدء الضغن [كان] ^(١) بينها وبين فاطمة ، وذلك لأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله تزوّجها عقيب موت خديجة ، فأقامها مقامها ، وفاطمة هي ابنة خديجة ، ومن المعلوم أنّ ابنة الرجل إذا ماتت أمّتها وتزوّج أبوها امرأة أخرى ، كان بين الابنة وبين المرأة كدر وشنآن ، قال : وهذا لا بدّ منه ؛ لأنّ الزوجة تنفس عليها ميل الأب ، والبنت تكره الضرة لأمتها ، سيّما بعد ظهور أنّها تنفس عليها ميل أبيها ، إلى أن قال : وكان رسول الله صلى الله عليه وآله يكرم فاطمة إكراماً عظيماً أكثر ممّا كان الناس يظنّونه ، وأكثر من إكرام الرجال لبناتهم ، حتّى خرج بها عن حدّ حبّ الآباء للأولاد ، فقال بمحضر الخاصّ والعامّ مراراً لأمرة واحدة ، وفي مقامات مختلفة لا في مقام واحد : «إنّها سيّدة نساء العالمين» ، و«إنّها عديلة مريم بنت عمران» ، و«إنّها إذا مرّت في الموقف يوم القيامة نادى منادٍ من جهة العرش : يا أهل الموقف ، غصّوا أبصاركم لتعبّر فاطمة بنت محمّد» ، قال : وهذا من الأحاديث الصحيحة ، وليس من الأخبار المستضعفة .

ثمّ إنّ إنكاحه إيّاها عليّاً ما كان إلّا بعد أن أنكحه الله تعالى إيّاها في السماء بشهادة الملائكة ، وكم مرّة قال صلى الله عليه وآله : «يؤذيني ما يؤذيها ، ويغضبني ما يغضبها» ، و«إنّها بضعة منّي ، يريني ما رابها» .

(١) ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر .

قال: فكان هذا وأمثاله يوجب زيادة الضغن عند الزوجة على حسب زيادة هذا التعظيم والتبجيل، والنفوس البشرية تعيظ على ما هو دون هذا، فكيف هذا.

قال: ثم حصل عند بعلها ما هو حاصل عندها - أعني علياً عليه السلام - فإن النساء كثيراً ما يجعلن الأحقاد في قلوب الرجال، وكانت تكثر الشكوى من عائشة، وكانت عائشة تشكو إلى أبيها، لعلمها أن بعلها لا يشكيها على ابنته، فحصل في نفس أبي بكر أثر ما، ثم تزايد ذلك بفرط حب رسول الله صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام، وتقريبه واختصاصه؛ فأحدث ذلك حسداً له وغيضة في نفس أبي بكر، وهو أبوها، ومن انحرف عن إنسانه انحرف عن أهله وأولاده، فتأكدت البغضة بينهما، بل بين هذين الفريقين.

ثم قال بعد كلام: ثم كان بينها وبين علي عليه السلام في حياة رسول الله صلى الله عليه وآله أحوال وأقوال، كلها تقتضي تهيج ما في النفوس، نحو ما روي أن رسول الله صلى الله عليه وآله سارَ علياً عليه السلام يوماً وأطال مناجاته، فجاءت هي سائرة خلفهما حتى دخلت بينهما، وقالت: فيم أنتما فقد أطلتما؟ فيقال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله غضب ذلك اليوم غضباً شديداً.

قال: ثم اتفق أن فاطمة عليها السلام ولدت أولاداً كثيرة بنين وبنات، ولم تلد هي ولداً، وأن رسول الله صلى الله عليه وآله كان يقيم بني فاطمة مقام بنيه، ويسمي كل واحدٍ منهما ابني، ويقول: «دعوا لي ابني، ولا ترموا ابني»، و«ما فعل ابني»، فما ظنك بالزوجة إذا حُرمت الولد من البعل، ثم رأت البعل يتبنى بني ابنته من غيرها، ويحنو عليهم حنو الوالد المشفق، هل تكون محبة حينئذٍ لأولئك البنين ولأمهم ولأبيهم، أم مبغضة؟ وهل تودّ دوام ذلك واستمراره؟ أم زواله وانقضاءه؟

قال: ثم اتفق أيضاً أن رسول الله ﷺ سدَّ باب أبيها من المسجد، وفتح باب صهره، ثم بعث أباها ببراءة إلى مكة، ثم عزله عنها بصهره، فقدح ذلك أيضاً في نفسها ونفس أبيها، وولد لرسول الله ﷺ إبراهيم من مارية، فأظهر عليٌّ عليه السلام بذلك سروراً كثيراً، وكان يتعصب لمارية ويقوم بأمرها عند رسول الله ﷺ ميلاً على غيرها، وجرت لمارية نكبة مناسبة لنكبة عائشة، فبرأها عليٌّ عليه السلام منها، وكشف بطلانها، أو كشفه الله على يده، وكان ذلك كشفاً محسناً بالبصر، لا يتهيأ للمنافقين أن يقولوا فيه ما قالوه في المنزل ببراءة عائشة، وكل ذلك كان ممّا يوغر صدر عائشة عليه، ويؤكد ما في نفسها منه، ثم مات إبراهيم فأبطنت عائشة شماتة وإن أظهرت كآبة، ووجم عليٌّ عليه السلام من ذلك وكذلك فاطمة عليها السلام، وكانا يريدان أن تتميز مارية عليها بالولد، فلم يقدر لهما ولا لمارية ذلك، وبقيت الأمور على ما هي عليه، وفي النفوس ما فيها، حتى مرض رسول الله ﷺ، إلى أن قال: فلما ثقل رسول الله ﷺ أنفذ جيش أسامة وجعل فيه أبا بكر وغيره من أعلام المهاجرين والأنصار، فكان عليٌّ عليه السلام حينئذٍ أوثق بوصول الأمر إليه إن حدث برسول الله ﷺ حدث، وغلب على ظنّه أنّ المدينة إذا خلت من منازع ينازعه الأمر بالكلية يبقى له الأمر صفواً عفواً، وتتم له البيعة، فلا يتهيأ فسخها فيما بعد لو رام ضدَّ حاسد منازعته.

قال: فكان من عود أبي بكر عن جيش أسامة بإرسالها إليه، وإعلامه أنّ رسول الله ﷺ يموت [ما كان] (١).

قال: وما كان من حديث الصلاة بالناس: إنّ رسول الله ﷺ كما روي

(١) ما بين المعقوفين أثبتته من المصدر.

قال: «ليصل بهم أحدهم»، ولم يعين، وكانت صلاة الصبح، فخرج رسول الله ﷺ وهو في آخر رمق يتهادى بين عليّ بن أبي طالب والفضل بن عباس، حتى قام في المحراب كما ورد في الخبر، ثم دخل فمات ارتفاع النهار، فجعل بعضهم ذلك حجة في صرف الأمر إلى أبي بكر، وقال: أيكم يطيب نفساً أن يتقدم قديمين قدمهما رسول الله ﷺ في الصلاة؟ ولم يحملوا خروجهم إلى الصلاة لصرفه عنها، بل لمحافظته على الصلاة مهما أمكن، فبويح على هذه النكته.

قال: وكان عليّ بن أبي طالب يذكر هذا لأصحابه في خلواته كثيراً، ويقول: «إنه ﷺ لم يقل: إنكن كصويحات يوسف» إلا إنكاراً لهذه الحال وغضباً منها؛ لأن عائشة وحفصة تبادرتا إلى تعيين أبيويهما، وأنه استدركها بخروجه وصرفه عن المحراب، فلم يفد ذلك ولا أثر مع قوة الداعي الذي يدعو إلى أبي بكر، ويمهد له قاعدة الأمر ويقرر حاله في نفوس الناس ومن اتبعه على ذلك، فكانت هذه الحالة^(١) عند عليّ بن أبي طالب أعظم من كل عظيم، ولم ينسبها إلا إلى عائشة وحدها، ولا علق الأمر الواقع إلا بها، فدعا عليها في خلواته وبين خواصه، وتظلم إلى الله منها، وجرى له في تخلفه عن البيعة ما هو مشهور حتى بايع.

قال: وكان يبلغه وفاطمة بن عليّ عنها كل ما يكرهانه منذ مات النبي ﷺ إلى أن توفيت فاطمة بن عليّ، وهما صابران على مضض ورمض، واستظهرت هي بولاية أبيها، واستطالت وعظم شأنها، وانخذل عليّ وفاطمة بن عليّ وقهرها، وأخذت فذك، وخرجت فاطمة بن عليّ تجادل في ذلك

(١) في «ن» و«س»: «الحال».

مراراً فلم تظفر بشيء، وفي كل ذلك تبلىها النساء والداخلات والخارجات عن عائشة كل كلام يسوؤها، ويبلغن عائشة عنها وعن بعلمها مثل ذلك، إلا أنه شتان ما بين الحالين، وبُعد ما بين الفريقين، هذه غالبية وهذه مغلوبة، وهذه أمرة وهذه مأمورة، وظهر التشقي والشماتة، ولا شيء أعظم مرارة ومشقة من شماتة العدو.

وقال ابن أبي الحديد: فقلت للشيخ المذكور: فتقول أنت: إن عائشة عينت أباها للصلاة ورسول الله ﷺ لم يعينه! فقال: أما أنا فلا أقول ذلك، ولكن علياً عليه السلام كان يقوله، وتكليفه غير تكليفه، كان هو علياً عليه السلام حاضراً ولم أكن حاضراً، فأنا محجوج بالأخبار التي اتصلت بي، وهو محجوج بما كان قد علمه من الحال التي كان حضرها.

قال: ثم ماتت فاطمة عليها السلام فجاءت النساء وأزواج رسول الله ﷺ كلهن إلى بني هاشم في العزاء إلا عائشة، فإنها لم تأت وأظهرت مرضاً، ونقل إلى علي عليه السلام عنها كلام يدل على السرور، ثم بايع علي عليه السلام أباها فسرت بذلك، وأظهرت من الاستبشار بتمام البيعة، واستقرار الخلافة، [وبطلان منازعة الخصم]^(١) ما قد نقله الناقلون فأكثرُوا.

قال: واستمرت الأمور على هذا مدة خلافة أبيها إلى خلافة عثمان، وكلما طال الزمان على علي عليه السلام تضاعفت همومه وغمومه، وباح بما في نفسه إلى أن قُتل عثمان، وقد كانت عائشة أشد الناس عليه تأليباً وتحريضاً، فقالت: أبعد الله، لما سمعت بقتله، وأمّلت أن تكون الخلافة في طلحة، فتعود الإمرة تيمية كما كانت أولاً، فعدل الناس عنه إلى علي بن

(١) ما بين المعقوفين أثبتناه من المصدر.

أبي طالب عليه السلام، فلما سمعت بذلك صرخت: واعثماناه! قُتل عثمان مظلوماً، وثار ما في الأنفس حتى تولد من ذلك يوم الجمل وما بعده^(١).
انتهى خلاصة كلامه، فتأمل، حتى لا تغفل عن خبث نفس عائشة من بين الأزواج، بحيث إنَّها عادت فاطمة وبعلمها وبنيتها عليها السلام دون سائرهن، مع كون الجميع كالضرة لأمها لاسيما أم سلمة رضي الله عنها، ولا تتوهم احتمال تشيع هذا الرجل؛ لأنه ذكر في أثناء كلامه بعض الأشياء التي لا تقوله الشيعة أبداً، وقرائن صدق كثير من كلامه موجودة في كتب القوم، ومع هذا صرح تلميذه الذي نقل كلامه: أنه كان شديداً في الاعتزال، ولم يكن له ميل إلى التشيع^(٢).

وقد روى ابن المغازلي أن رسول الله صلى الله عليه وآله لما سدَّ أبواب المسجد إلا باب علي عليه السلام نفس بذلك رجال على علي عليه السلام، فوجدوا في أنفسهم حين تبين فضله عليهم وعلى غيرهم، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وآله، فقام خطيباً، وقال ما مرَّ سابقاً في محله عند ذكر سدِّ الأبواب إلا باب علي عليه السلام^(٣).

وفي رواية عكرمة عن ابن عباس قال: قال علي عليه السلام: «أول من يدخل النار في مظلمتي عتيق وابن الخطَّاب»، ثم قرأ قوله تعالى: ﴿أَرْسَلْنَا الَّذِينَ أَضَلَّانَا مِنَ الْجِنَّ وَالْإِنْسِ﴾^(٤) يعني: أنه كلام أتباعهما^(٥).

وفي رواية أخرى عن ابن عباس والباقرين عليهما السلام: «إنَّ المراد بالآية

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٩: ١٩٢ - ١٩٩.

(٢) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٩: ١٩٩.

(٣) المناقب لابن المغازلي: ٣٠٣/٢٥٥.

(٤) سورة فصلت ٤١: ٢٩.

(٥) الصراط المستقيم ٣: ٣٩.

الأول والثاني»^(١).

وفي خطبةٍ لعلِّي عليه السلام أنه قال: «لقد تمصصها دوني الأشقيان ونازعاني فيما ليس لهما بحق، وركبها ضلالة، واعتقداها جهالة، لبس ما وردا، ولبس ما لأنفسهما مهذا، يتلاعنان في مقيلهما إذ يتبرأ كلُّ منهما من صاحبه، يقول لقرينه إذا التقيا: يا ليتني لم أتخذ فلاناً خليلاً»^(٢).

وفي روايات كثيرة أنه عليه السلام كان يقول: «أنا أول مَنْ يجثو للخصومة يوم القيامة»^(٣).

وفي خطبةٍ له أيضاً أنه عليه السلام قال: «إنا أهل بيت شيد الله فوق بنيانهم بنياننا، وأعلى فوق رؤوسهم رؤوسنا، واختارنا عليهم فنقموا عليه أن اختارنا، اللهم إني أستعديك على قريش، فخذ لي بحقي منها، ولا تدع ظلامتي لها، فإنها صغرت قدري واستحلت المحارم مني، ألم أخلصها من نيران الطغاة وسيوف البغاة» ثم قال: «سبقني إليها - يعني: الخلافة - التيمي والعدوي احتيالاً واغتيالاً، أين كان سبقهما إلى سقيفة بني ساعدة خوف الفتنة يوم الأبواء»^(٤) إذ تكاثفت الصفوف، وتكاثرت الحتوف، وهلا خشيا

(١) انظر: الكافي ٨: ٥٢٣/٣٣٤ و٥٢٤، قصص الأنبياء للراوندي: ٥٤/٧١، الصراط المستقيم ٣: ٣٩.

(٢) الكافي ٨: ٤/١٨، الصراط المستقيم ٣: ٤١، بحار الأنوار ٢٤: ٣٣/١٩، وفيما عدا الصراط المستقيم: «دورهما» بدل «مقيلهما».

(٣) الشافعي في الإمامة ٣: ٢٢٤، المسترشد في الإمامة: ٧٧/٢٦٥، العمدة لابن البطريق: ٥٢٠/٣١١، الصراط المستقيم ٣: ٤٢، سعد السعود: ٢٠٦، المصنّف لابن أبي شيبه ٩: ٤٢٧، صحيح البخاري ٥: ٩٥، تفسير الطبري ١٧: ٩٩، المستدرک للحاكم ٢: ٣٨٦، الكشف والبيان (تفسير الثعلبي) ٧: ١٣، الجمع بين الصحيحين ١: ١٤٣/١٦٧، التفسير الكبير للرازي ٢٣: ٢١.

(٤) غزوة ودان (الأبواء). انظر: المغازي للواقدي ١: ١١، طبقات ابن سعد ٢: ٨.

على الإسلام إذ شمخ أنفه وطمح بصره ولم يشفقا على الدين يوم بواط ، إذ اسودَّ الأفق ، واعوجَّ العنق ، ولم يشفقا يوم رضوى ، إذ السهام تطير ، والمنايا تسير ، والأسدُّ تزير ، وهللاً بارزا يوم العشيرة ، إذ الأسنان تصطك والآذان تستك ، وهللاً بادرا يوم بدر ، إذ الأرواح في الصعداء ترتقي ، والجياد بالصناديد ترتدي ، والأرض من دماء الأبطال ترتوي ، ثم عدَّ وقائعه مع النبي ﷺ ، وأنهما كانا في النظارة^(١) .

ولا يخفى صراحة هذه العبارات في عدم رضاه عنهما ، بل كراهته لهما ، بل عداوته وأنهما عادياه فيما فعلا^(٢) ، مع أنَّ بلاغة الكلام تتأدَّى بأنَّه من كلام عليٍّ عليه السلام أفصح الأنام ، فافهم .

وقال عليه السلام في خطبةٍ أُخرى مذكورة في نهج البلاغة : «اللهم إنني أستعديك على قريش ، فإنهم قطعوا رحمي - إلى أن قال : - وأجمعوا على منازعتي حقاً كنت أولى به من غيري ... فجرعت ريقى على الشجا ، وصبرت على الأذى حتَّى مضى الأوّل لسبيله فأدلى بها إلى فلان بعده ، فيا عجباً بينما هو يستقبلها في حياته إذ عقدها لآخر بعد وفاته»^(٣) إلى آخر ما سيأتي في الخطبة الشقشقية .

وفي رواية البلاذري ، وغيره - كما مرَّ أيضاً - أنَّ علياً عليه السلام قال لعمر يوم منازعته أبا بكر في الخلافة : «احلب حلباً لك شطره ، والله ما حرصك

(١) المناقب لابن شهرآشوب ٢ : ٢٢٩ - ٢٣١ ، العدد القويّة : ١٨٩ - ١٩٧/١٩٧ ، الصراط المستقيم ٣ : ٤٢ بتفاوت فيها .

(٢) في «ن» : «فعلاه» بدل «فعلا» .

(٣) نهج البلاغة : ٢١٧/٣٣٦ ، و٣/٤٨ ، وأوردها ابن شهرآشوب في مناقبه ٢ : ٢٣٢ ، وكذا البياضي في الصراط المستقيم ٣ : ٤٣ .

على إمارته اليوم إلا ليؤمرك غداً»^(١).

ويشهد لهذا ما مرّ غير بعيد من شكايه عمر عن أبي بكر في حكاية الخلافة .

وروى الشعبي ، وغيره ، عن شريح بن هاني ، وغيره : أن علياً عليه السلام قال : «إنّ عندي من نبيّ الله ﷺ عهداً ليس لي أن أخالفه ولو حرّموا لي حقّي ، فلمّا بويح أبو بكر مسكت يدي ، فلمّا ارتدّ قوم خشيت ثلثة الإسلام فبايعت»^(٢) ، الخبر .

وروى صاحب مراصد العرفان أنّ ابن مسعود حلف بحضرة عثمان ، فقال : والله ، ما أنت على الحقّ ، ولا صاحبك ، فإن شئت فاضربني ، وإن شئت فدعّ ، فإنّي سمعت النبيّ ﷺ يقول : «عليّ مع الحقّ ، والباطل مع غيره ، والويل لعيون تظلم عيناً» ، فضربه عثمان أربعين ذرّة^(٣) . ولا يخفى أنّ المراد بالعيون : الثلاثة ، وبالعين عليّ عليه السلام .

وفي مستدرک الحاكم وغيره ما مرّ سابقاً من قول أبي ذرّ رضي الله عنه : إنّ النبيّ ﷺ قال لي يوماً : «كيف أنت وأئمة يستأثرون بهذا الفيء» فقلت : أضع سيفي على عاتقي وأجاهدهم حتّى أقتل ، فقال لي : «ألا أدلك على خير من ذلك ؟ اصبر حتّى تلقاني»^(٤) .

(١) جمل من أنساب الأشراف ٢ : ٢٦٩ ، الشافي في الإمامة ٣ : ٢٤٠ - ٢٤١ ،

الصراف المستقيم ٣ : ١١١ ، الأربعين للشيرازي : ١٧٣ .

(٢) الصراف المستقيم ٣ : ١١١ ، الأربعين للشيرازي : ١٧٣ ، بتفاوت يسير .

(٣) المصدر غير متوفّر لدينا ، وعنه البياضي في الصراف المستقيم ٣ : ٤٤ .

(٤) انظر : المستدرک للحاكم ٤ : ٤٢٤ ، ومسنّد أحمد ٦ : ٢٢٨ - ٢١٠٤٨/٢٢٩

و سنن أبي داؤد ٤ : ٢٤١ - ٤٧٥٩/٢٤٢ ، والسنة لابن أبي عاصم :

١١٠٤/٥١١ ، وكنز العمال ١١ : ٣١٢٦٢/٢١٠ بتفاوت فيها .

وفي خطبة لعليّ عليه السلام أنّه قال في حكاية عثمان وقتله: «لو أمرتُ به لكننُ قاتلاً، أو نهيتُ عنه لكننُ ناصراً، غير أنّ مَنْ نصره لا يستطيع أن يقول: خذله مَنْ أنا خير منه، ومَنْ خذله لا يستطيع أن يقول: نصره مَنْ هو خير مِنّي، وأنا جامع لكم أمره، استأثر فأساء الأثرة، وجزعتم فأسأتم الجزع، والله حكم واقع في المستأثر والجازع»^(١).

أقول: وهذا يدلّ - كما صرّح به ابن أبي الحديد - على أنّه عليه السلام كان يعتقد عدم حرمة قتل عثمان، وأنّ دم عثمان كان عنده من الأمور المباحة التي لا يؤمر بها، ولا ينهى عنها، ويؤيده قوله عليه السلام عنه ما أخبر بقتل عثمان: «ما سرّني وما أساءني» وقوله عليه السلام حين قيل له: أرضيت بقتل عثمان؟ قال: «لم أرض»، فقيل: أسخّطت ذلك؟ قال: «لم أسخط»، وقوله عليه السلام: «الله قتله وأنا معه»^(٢).

أقول: وأمثال هذه الأشياء كثيرة متعدّية عن حدّ التواتر المعنوي في وجود الكراهة والمنافرة والعداوة بين عليّ عليه السلام وخواصّ أصحابه من بني هاشم، وجمع من ثقات الصحابة كأبي ذرّ، والمقداد، وعمّار، وأشباههم، وبين الثلاثة الذين تقدّموا على عليّ عليه السلام، ومَنْ أعانهم على ذلك، وأنّ عليّاً عليه السلام كان يكرههم ويشكو منهم، ويصرّح بظلمهم إيّاه، وأنّه لم يكن بينه وبينهم محبة ووداد قلباً، لاسيّما بعد أن صدر منهم ما صدر، فإنّ هذه التي ذكرناها في هذه المقالة على كثرتها جدّاً، ومع ما سنذكره في المقالة الآتية، ومع ما مرّ في المقالة^(٣) السابقة وغيرها، لاسيّما مقالة حكاية

(١) نهج البلاغة: ٣٠/٧٣.

(٢) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢: ١٢٦ - ١٢٧.

(٣) في «س، ن»: «المقالات».

السقيفة، وما سيأتي أيضاً لاسيما في الخاتمة والختام أزيد من مائتي حديث مع كونها من منقولات المخالفين، حيث إننا لم نرد أن نذكر إلا ما يكون حجة عليهم ومنقولاً في كتبهم، وإلا فأخبار الشيعة عن أئمتهم أضعاف مضاعفة هذه، بل إن هذه التي ذكرناها عن هؤلاء القوم أيضاً ليس بحدّ النصف، بل ولا الثلث من مجموع ما نقله هؤلاء أيضاً في كتبهم، فعلى هذا ليس ما ذكرناه في الكثرة؛ بحيث يمكن أن يتطرق إليه احتمال كذب الجميع رأساً، وإنكار صدق ورود شيء منها أصلاً، فإنه حينئذٍ من قبيل إنكار شجاعة عليّ عليه السلام، بل إنكار وجوده، أو ادعائه الإمامة مطلقاً، ولو فرضنا صدق ورود بعضها لكفى في المطلوب، أعني: وجود المنافرة والكراهية ما بينهم، وكفى محض وجود ذلك لاسيما ما يدل على حسدهم لعليّ عليه السلام وبني هاشم ونحو ذلك في قرح دعوى كون قصد الصحابة، لاسيما الشيخين في حكاية الخلافة ملاحظة طرف الله لا غير ذلك.

ومع قطع النظر عن هذا القول للقوم أنه يبقى حينئذٍ أن تقولوا: إما يكون عليّ عليه السلام على غير الحق في ذلك، وأنه كرههم لغير وجه الله، أو كان مخطئاً في زعمه بأن تلك الكراهة لوجه الله، وأنهم كانوا محقّين قاصدين في فعالهم حتى الكراهة وجه الله، فيلزم حينئذٍ أن تقدحوا في عليّ عليه السلام، بل في رسول الله صلى الله عليه وآله أيضاً، فإنه الذي صرح باتفاق كلّ فِرَق الإسلام على رؤوس الأشهاد بفضائل عليّ عليه السلام وصلاحه وكمال تقواه، بل نادى صريحاً غير مرّة: أنه مع الحقّ والحقّ معه دائماً، وأنهما معاً وجميعاً لا يتزايلان أبداً، وكذا سائر ما ورد من هذا القبيل ممّا ينفي احتمال حبّ الدنيا والكذب وكذا الخطأ عن عليّ عليه السلام، مع أنه لا خلاف بين عامة فِرَق الإسلام في تنزه عليّ عليه السلام عن القوادح، لاسيما عن مثل هذه الكبائر.

هذا كلّه ، مع ما مرّ من نصوص خلافة عليّ عليه السلام من كتبهم ، على أنّ لنا أن نقول : إذا التزمتم مثل هذا في عليّ عليه السلام ، وكذبتموه في تصريحه بأنّ فعل الجماعة كان للحسد والحقد ونحوهما ، فليس لكم أن توجبوا مودّته أبداً ، ولا أن تقولوا بقبليّته للخلافة فيما بعد أيضاً ، ولستم كذلك .

وإنّما أن تقولوا بكون الأمر بالعكس ، فتصدّقون عليّاً عليه السلام فيما قاله في حقّهم من الحسد وغيره ؛ إذ لا واسطة بين النفي والإثبات ، ولا كلام في كون مقابل الحقّ وضده باطلاً ، فثبت ما تقوله الشيعة لاسيّما بعد ظهور ما مرّ من ثبوت صدور الاعتراف من منازعي عليّ عليه السلام وأتباعهم أحياناً بما كان في صميم قلوبهم من المقاصد والخيارات المكنونة في صدورهم ، فدعواكم كون قصد الجماعة ملاحظة طرف الله دون ما قالته الشيعة باطل محض من كلّ وجه ، بل عين العصبية والحمية الجاهليّة ، والمكابرة في إنكار ما وصل إلى حدّ التواتر ، بل الضرورة والبداهة ، لاسيّما إذا أُضيف إلى هذا ما فعلوا بفاطمة عليها السلام ، كما مرّ في أحوالها مفصّلاً ، حتّى أنّها أظهرت عداوتهم صريحاً ، بل هذه التي ذكرناها هاهنا من شواهد أنّ أفعالهم معها أيضاً كانت للعداوة والمنافرة المكنونة في صدورهم ، ولاستضعاف عليّ عليه السلام وأتباعه بقطع مداخل فدك عنهم ، فتبصّر وافهم ، والله الهادي .

المقالة الثامنة :

في بيان تشبّثهم بما نقلوا من حسن سلوك عليّ عليه السلام وخواصّه مع من تقدّم عليه ، وحضوره جماعتهم ودخوله معهم في أمور الناس ومشاوراتهم ، وأمثال ذلك ممّا ظاهره الرضا عنهم ، وحسن الاعتقاد بهم ، وتحقيق توهمهم في ذلك أيضاً .

اعلم أنّ أكثر هؤلاء القوم الذين قالوا بصحة خلافة مَنْ تقدّم على عليّ عليه السلام، وادّعوا عدم إضرار ما وقع بينه وبينهم ممّا مرّ لتلك الصحة، قالوا: إنّنا لمّا وجدنا حسن سلوك عليّ عليه السلام معهم فيما بعد بيعته لهم من وجوه عديدة، وكذا خواصّه ومَنْ كان في عداد متابعيه، عرفنا أنّه كان راضياً عنهم معتقداً بحسن حالهم، وصحة خلافتهم، وهو المطلوب، حتّى أنّه قد بيّننا سابقاً أنّ جماعة من المعتزلة صرّحوا بأنّ الخلافة كانت حقّ عليّ عليه السلام، أو كان هو الأولى بها منهم؛ للوجوه التي أزمها عليهم، بل لبعض النصوص الخفية أيضاً، إلّا أنّه لمّا رضي بذلك أخيراً وترك المنازعة رأساً، بل كان يدخل في أمورهم، ويحسن السلوك معهم حكمنا بكونهم على الحقّ، وإلّا فلم نكن نحكم إلّا بضلالهم؛ لما ثبت من أنّ عليّاً عليه السلام يدور مع الحقّ والحقّ معه أينما دار^(١)، ومن هؤلاء الذين صرّحوا بكون خلافة مَنْ تقدّم عليه كانت محض الحكومة الدنيويّة خاصّة.

ثمّ إنّّه قد تشبّث القوم بأمر عديدة جعلوها قرينة حسن اعتقاده بهم ورضاه عنهم:

منها: أنّه كان يحضر جمعهم وجماعاتهم، ويدخل في مشاوراتهم، وينصح لهم في تدبيراتهم، ويدلّهم على ما فيه الخير والصلاح، ويعاونهم في أمور الحروب وغيرها، حتّى أنّه جرى زمان خلافته في كثير من الأمور على وفق ما جروا عليه، بحيث لم يردّ فدكاً أيضاً، وأنّ سلمان وحذيفة وأمثالهما من خواصّه الأخيار قبلوا الولايات منهم، وأمثال ذلك.

ومنها: أنّه زوّج بنته أمّ كلثوم من عمر، وسمّى بعض أولاده^(٢)

(١) تقدّم تخريجه مراراً.

(٢) في «م»: «ولده» بدل «أولاده».

بأساميهم ، ونحو ذلك .

ومنها : أنه كان قد يظهر في بعض مكالماته أو مكاتباته ما يدل على حسن حالهم وفعالهم ورضاه عنهم ، كما نقل شارح المقاصد : أن عمر بن الخطّاب في خلافته كتب كتاباً لآل بني كاكلة هكذا : قد جعلت لآل بني كاكلة على كافّة بيت مال المسلمين كلّ عام مائتي مثقال ذهباً عيناً إبريزاً ، كتبه ابن الخطّاب .

فكتب أمير المؤمنين عليه السلام في خلافته لهم إمضاء ذلك هكذا : «الله الأمر من قبل ومن بعد ويومئذ يفرح المؤمنون ، أنا أول من اتّبع أمر من أعزّ الإسلام ، ونصر الدين والأحكام ، عمر بن الخطّاب ، ورسمت ما رسم لآل بني كاكلة في كلّ عام مائتي دينار ذهباً عيناً إبريزاً ، واتّبع أثره ، وجعلت لهم بمثل ما رسم عمر ، إذ وجب عليّ وعلى جميع المسلمين اتّباع ذلك ، كتبه عليّ بن أبي طالب» (١) .

وفي نهج البلاغة أنه عليه السلام قال لعمر حين استشاره في خروجه إلى غزو الروم أو العجم : «متى تسر إلى هذا العدو بنفسك ، فتلقهم وتُنكب ، لا تكن للمسلمين كافّة دون أقصى بلادهم ، ليس بعدك مرجع يرجعون إليه ، فابعث إليهم رجلاً محرباً ، واحفز معه أهل البلاء والنصيحة ، فإن أظهره الله تعالى فذاك ما تحبّه ، وإن تكن الأخرى كنت رداً للناس ، ومثابةً للمسلمين» (٢) .

وكذا سائر ما هو من هذا القبيل على ما نقله القوم .

وقد تبين عياناً من ملاحظة جميع ما سبق لاسيما المقالة السابقة

(١) شرح المقاصد : ٥ : ٢٦٨ .

(٢) نهج البلاغة : ١٩٢ - ١٣٤/١٩٣ .

الصريحة في وجود المنافرة بينهم وبين عليّ عليه السلام : أن جميع هذه الأشياء ، بل أزيد منها لا تصير قرينة على اعتقاد عليّ عليه السلام بصحة خلافتهم واقعاً ، ولا رضاه عنهم باطناً ، فإن أقصى دلالة هذه الأشياء إنما هي على حسن سلوكه معهم بعد البيعة ، وذكره لهم الجميل في بعض المقام ودخوله معهم ، بل معاونته لهم فيما فيه منافع الإسلام ، وإظهاره حسن صنيعهم فيما فيه صلاح المسلمين ، ونظام أمر الدين ، وجميع ذلك لا ينافي عدم اعتقاده بحقيّة خلافتهم واقعاً ، ولا عدم رضاه عنهم في أصل أخذ الخلافة منه قلباً ، بل اعتقاده بكونهم ظالمين له في ذلك قطعاً ، بل خارجين عن الدين بذلك أيضاً .

أما أولاً : فلما يأتي - في المقالة الآتية مفصلاً ، ومرّ في بعض فصول الباب الثالث من المقدمة أيضاً - من وجوب مراعاة التقيّة والمداراة ، وما هو مقتضى دفع الضرر وحسن المعاشرة ، لاسيّما مع الأعداء بحيث من راجع الموضوعين المذكورين ، لاسيّما ما سيأتي حصل له القطع بأن صدور كل ما صدر من أمير المؤمنين عليه السلام بالنسبة إلى القوم قولاً أو فعلاً كان إما على وفق مقتضى التقيّة والمداراة ، وإما على وفق اقتضاء مصلحة الإسلام والمسلمين وتقوية الدين ؛ ضرورة أن بذل الجهد في تمشية ما فيه قوة أهل الدين كان واجباً عليه على كلّ حال ، كما سيظهر أيضاً ، لا ما زعمه القوم من اعتقاده حقيّتهم ، حتّى أن لأكثر ما ذكروه مستنداً لهم وجهاً ظاهراً في ما ذكرناه ، مثلاً : حضور الجمعة والجماعات كان لازماً واجباً ؛ حيث إنّه من لوازم تلك البيعة ولو تقيّة ، ولكن لا يستلزم اقتداءه بهم واقعاً ، بل كان يجعلهم عند الصلاة معهم بمنزلة أسطوانات المسجد ، كما يظهر من بعض الأخبار صريحاً .

وأما تزويج بنته: فمعلوم أنه من باب الرخصة في مقام الضرورة والاضطرار من قبيل أكل لحم الميتة؛ إذ قد نقل ثقات: أن عمر بن الخطاب لما خطب من أمير المؤمنين عليه السلام بنته لم يُجبهه إلى ذلك، فشرع في المراجعة إليه بوساطة العباس، حتى هدّد بالقتل، ومع هذا لم يعبأ علي عليه السلام بكلامه، إلى أن قال يوماً للناس بحضور العباس: إن هاهنا رجلاً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله قد زنى وهو محصن، وقد أطلع عليه أمير المؤمنين وحده، فما أنتم قائلون؟ فقال الناس من كل جانب: إذا كان أمير المؤمنين قد أطلع عليه فما حاجة إلى أن يطلع عليه غيره، فليمض فيه حكم الله، فلما انصرف قال للعباس: امض إليه فأعلمه ما قد سمعت، ومع هذا إن لم يفعل لأقطعنك سقاية الحاج، وذكر بعض التهديدات، فأتى العباس علياً عليه السلام وحكى له الحكاية، والتمس منه أن يفوض إليه أمر ابنته تلك ^(١)، وأقسم عليه أن لا يخالفه في ذلك، ففوض ذلك إليه، وهو الذي زوّجها من عمر، حتى نقل جماعة من القوم أن عمر قال بمحضر من الناس: إن هذا العباس عمّ علي بن أبي طالب، وقد جعل إليه أمر ابنته أمّ كلثوم، وقد أمره أن يزوّجني منها، فزوجه العباس ^(٢).

وهذا من أظهر شواهد صدق ما نقلناه، ومع هذا كيف كان يمكن لعلي عليه السلام الجدّ في المخالفة مع وجود وصية النبي صلى الله عليه وآله إليه بالصبر، وعدم المخالفة، والاحتراز عما يورث هلاكه، أو ارتداد الناس عن صريح الإسلام إلى حالة الجاهلية ما لم يجد أعواناً، وأكثر الأشياء المذكورة ممّا كانت مخالفته مستلزماً للفسادات العظيمة، بل لهلاكه مع هلاك الدين جميعاً،

(١) في «ن» زيادة: «إليه».

(٢) انظر: الاستغاثة: ٩٠ - ٩٥ بتفاوت، وتقديم وتأخير في العبارات.

ولهذا نُقل أيضاً أنه لما كان قصد عمر من بعض هذ الأشياء - كهذا التزويج ، وكذا التماسه من عليّ عليه السلام عند ولادة واحد من أولاده أن يسميه باسمه ، وعند ولادة آخر أن يسميه باسم أبي بكر ، وإعطائه بعض الولايات لسلمان وأمثاله - أن يظهر على الناس ما زعمه أكثرهم من كون هؤلاء الجماعة راضين عنه ، راجعين عما أظهروا أولاً ، مقرّين باستحقاقه واستثاله في كلّ حال ، فكان يلحّ على الأمر الذي كان يريد منهم ، ويكلّفهم به ممّا كان له المآرب فيه .

فعلى هذا ، مهما كان الاعتذار عن ذلك ممكناً ، بل كان يجب القبول إطاعةً لأمر الوصيّة والمدارة والتقيّة حتّى أنّه من هذا القبيل أيضاً بعض ما نقله المخالفون عن عليّ عليه السلام وخواصّه ممّا يدلّ ظاهراً على مدح أولئك الجماعة وفضلهم ولو بحسب الدين ، فإنّ التقيّة ليست منحصرة في الخوف منهم ، بل إنّما عمدتها من أتباعهم وأشياعهم ، حتّى أنّه ربّما كان عليّ عليه السلام أو بعض خواصّه يُظهر بطلان الرجل في الخلوات عند المناظرة ، حتّى في وجهه صريحاً ، ويسكت في المجمع وعلاية ، بل يتكلّم حينئذٍ بما يوهم خلاف ذلك تقيّةً ومدارةً ، كما كان هكذا بعينه سلوك النبيّ صلى الله عليه وآله مع المنافقين من أهل زمانه ، حتّى أنّه زوّجهم وتزوّج منهم ، وقد مرّ ويأتي تفصيل أمثال هذه الأشياء ، حتّى أنّه من مؤيّدات ما ذكرناه في هذا التزويج أيضاً ما نقله ابن حجر المتأخّر: من أنّ عليّاً عليه السلام تعلّل أولاً بصغرها ، ثمّ بأنّها مسمّاة باسم ولد أخيه جعفر ، ثمّ بأنّ اختيارها إلى الحسين عليه السلام مع كراهتهما ذلك ، وكان عمر يزيد في الإلحاح ^(١) .

ثمّ من أقبح القبائح ما وضعه بعض الكذّابين من حشويّة القوم من الحديث بأنّ عليّاً عليه السلام أرسلها إلى عمر ليراها لِمَا خطبها منه، واعتذر بصغرها، فأخذها عمر وضمّها إليه وقبّلها^(١)، ولم يفهموا أنّ هذا ممّا لا يفعله أدنى وأرذل الناس فضلاً عن عليّ عليه السلام، ومع هذا نسبوا إلى الشيعة تشنيعاً عليهم بأنهم يقولون: إنّ ذلك التزويج كان زناً حراماً، ولم يقل الشيعة غير ما نقلناه، وأين هذا والزنا؟.

نعم، في بعض أحاديث الشيعة: أنّ الرجل لَمَّا ألحّ على العباس وأكّد ذلك التأكيد، أرسل عليّ عليه السلام إلى جنيّة يهوديّة من أهل نجران يقال لها: سخيقة بنت جويريّة، فأمرها فتمثّلت في مثل أمّ كلثوم، وحجبت الأبصار عن أمّ كلثوم، وبعث بها إلى الرجل فلم تزل عنده، حتّى أنّه استراب بها يوماً فأراد أن يظهر ذلك إلى الناس وأنّ بني هاشم يسحرون، فقُتِلت تلك الأيام، فحوت اليهوديّة الميراث وانصرفت إلى أهلها، وظهرت أمّ كلثوم بعد ذلك^(٢).

وبالجملة، لا نقص في جميع هذه الأشياء بعد ظهور لزوم التقيّة والمداراة، كما سيأتي في المقالة الآتية بل هاهنا أيضاً ما ينادي بصريح اعتذار عليّ عليه السلام بملاحظة لزوم التقيّة، ومصلحة أمر الدين والمسلمين. ومن هذا القبيل أيضاً أنّه لم يغيّر شيئاً من بدعهم، فلم يرجع فداكاً إلى أولاد فاطمة عليها السلام في زمان خلافته؛ لأنّ من أمر الخلافة ما وصل إليه إلّا

(١) انظر: سيرة ابن إسحاق: ٢٤٨، ذخائر العقبى: ٢٨٦ وما بعدها، والصواعق المحرقة: ٢٤٠.

(٢) الخرائج والجرائح: ٢: ٨٢٥ - ٣٩/٨٢٦، مدينة المعاجز: ٣: ٢٠٢ - ٨٢٨/٢٠٣، الأنوار النعمانيّة: ١: ٨٣ - ٨٤، بحار الأنوار: ٤٢: ١٦/٨٨، بتفاوت.

الإسم ، وقد كان لم يزل معارِضاً منازِعاً مغصصاً طول أيام ولايته ، فكيف كان يأمن في ولايته الخلاف على مَنْ تقدّم عليه وكل مَنْ بايعه ، وجمهورهم شيعة أولئك المتقدمين عليه ، وممن يرى أنّهم مضوا على أعدل الأمور وأفضلها ، وأن غاية أمر مَنْ بعدهم أن يتبع آثارهم ، ويقتفي أطوارهم ، حتّى قد روى جماعة أنّه نهاهم عن صلاة التراويح التي ابتدئها عمر ، فامتنعوا وصاحوا في المسجد : واعمره واعمره ! حتّى أنّه تركهم في خوضهم يلعبون^(١) .

وسياتي صريح جواب عليّ عليه السلام عن خصوص عدم ردّ فدك أيضاً ، ومع هذا قد فعل مثله النبيّ صلى الله عليه وآله أيضاً ، فإنّه لمّا فتح مكّة وقد كان عقيل قد باع داره فيها لم يرجع إلى الدار ، فقيل له في ذلك ، فقال : «وهل ترك عقيل لنا داراً؟ إنّ أهل بيت لا نسترجع شيئاً أخذ منا ظلماً»^(٢) .

ثمّ هكذا الدخول في مشاوراتهم وتدابيراتهم ونحو ذلك ، فإنّه كان لأجل المداراة المذكورة مع ما كان في ذلك من حفظ بيضة الإسلام والإشفاق على صلحاء أمة خير الأنام صلى الله عليه وآله وترويج الدين مهما أمكن ؛ لأنّ الأرض والحكم فيها كان إليه واقعاً ، فكان الواجب عليه إحياء أمر الله وما فيه صلاح عباده بقدر الإمكان ، ولهذا مهما أمكنه ذلك فعل ، ومهما لم يمكنه توصل إليه على يدي مَنْ يمكنه ولو كان غاصباً لحقّه ، كما أشار يوسف عليه السلام على ملك مصر ؛ لأجل ما ذكرناه أيضاً ، فلا يلزم من هذا اعتقاده بحقيّتهم ، وسياتي بل مرّ في كلامه ما يدلّ على هذا الوجه أيضاً ،

(١) الصوامر المحرقة : ١٦٥ .

(٢) مناقب آل أبي طالب ١ : ٣٣٠ ، بحار الأنوار ٢٩ : ٢٩٦/٢ ، علل الشرائع :

فافهم .

وأما ثانياً: فلما ظهر ويظهر أيضاً من وجود المعارضات الكثيرة الصريحة في عدم رضاه، وعدم اعتقاده بخيريتهم فضلاً عن حقّيتهم، وقد مرّ نبذٌ منها التي كان من جملتها ما ذكرناه في المقالة السابقة من وجود العداوة بينه وبينهم، وسائر ما يدلّ على عدم رضا عليٍّ عليه السلام عنهم باطناً. وسيأتي أيضاً أشياء، منها ما نذكره في هذه المقالة من سائر شكاياته الصريحة في كونه مظلوماً، مغصوباً حقّه صريحاً بغير رضا الله ورسوله صلّى الله عليه وآله، وكفى هذا كلّ مع توجيه شبههم بما ذكرناه في القطع بالمقصود لكلّ بصير مرید لكشف الحقّ، حتّى أنّه ينكشف من ذلك صريح بطلان ما أشرنا إليه من قول بعضهم بأنّه وإن كان مغصوباً حقّه أولاً لكنّه رضي بذلك أخيراً؛ إذ عمّة ما مرّ ويأتي تنادي بأنّه لم يرض عنهم ولا على أصل خلافتهم، بل على حسن سلوكهم في بعض الأمور، كما هو صريح بعض عباراته، كيف لا ولم يكن الاختيار لعليٍّ عليه السلام في أمر الخلافة حتّى تصحّ برضاه، بل لله الأمر في ذلك، لا له ولا للرسول ولا لغيرهما، كما مرّ تبينه سابقاً، وحاشا من عليٍّ عليه السلام أن يرضى بما لا يرضى به الله عزّ وجلّ، فافهم .

وها نحن هاهنا نذكر نبذاً من شكاياته وأمثالها ممّا يدلّ على المقصود، سوى ما مرّ فيما سبق، لاسيّما في المقالة السابقة، فإنّ كثيراً ممّا ذكرناه فيها من باب الشكاية والتظلم أيضاً، وكذا سوى ما يأتي (فيما يأتي) ^(١) لاسيّما في الختام، والله الهادي .

(١) ما بين القوسين لم يرد في «م» .

ولنبتدئ بالخطبة المشهورة بالشقشقية المعروفة عند الخاص والعام،
الصريحة في المقصود .

روى جماعة منهم، السيد الرضي عليه السلام في نهج البلاغة، ومنهم:
الحسن بن عبدالله بن مسعود العسكري من أعظم علماء القوم في كتاب
معاني الأخبار، ومنهم: أبو جعفر ابن قبة تلميذ أبي القاسم الكعبي البلخي
- أحد شيوخ المعتزلة - في كتاب الإنصاف - وقال ابن قبة: وجدت هذه
الخطبة في نسخة عليها خط الوزير علي بن محمد بن الفرات وزير المقتدر
العباسي - وغيرهم، عن ابن عباس، وغيره، قالوا: خطب علي عليه السلام فقال
فيها: «أما والله، لقد تمّمصها فلان - وفي رواية: ابن أبي قحافة - وإنه ليعلم
أن محلّي منها محلّ القطب من الرحا، ينحدر عنّي السيل، ولا يرقى إلّي
الطير، فسدلت دونها ثوباً، وطويت عنها كشحاً، وطفقت أرتني بين أن
أصول بيد جذاء، أو أصبر على طخية عمياء، يهرم فيها الكبير، ويشيب
فيها الصغير، ويكدح فيها مؤمن حتّى يلقي ربّه، فرأيت أن الصبر على هاتا
أحجى، فصبرت وفي العين قذى وفي الحلق شجاً، أرى تراثي نهياً، حتّى
مضى الأوّل لسبيله فأدلى بها إلى فلان بعده» .

ثمّ تمثّل بقول الأعشى، فقال :

شَتَّانَ مَا يَوْمِي عَلَى كُورِهَا وَيَوْمَ حَيَّانَ أَخِي جَابِر^(١)
ثمّ قال : «فيا عجباً!! بينا هو يستقبلها في حياته إذ عقدها لآخر بعد
وفاته لشدّ ما تشطّراً ضرعيها، فصيرها في حوزة خشناء يغلظ كلمها،
ويخشن مسّها، ويكثر العثار فيها، والاعتذار منها، فصاحبها كراكب الصعبة

إن أشق لها خرم، وإن أسلس لها تقحّم، فمُنّي الناس لعمر الله، بخبط وشماس، وتلون واعتراض، فصبرتُ على طول المدّة، وشدّة المحنة، حتّى مضى لسبيله جعلها في جماعةٍ زعم أنّي أحدهم، فيالله وللشورى متى اعترض الريبُ فيّ مع الأوّل منهم حتّى صرتُ أُقرن إلى هذه النظائر، لكنّي أسففتُ إذ أسفّوا، وطيرتُ إذ طاروا، فصغا رجل منهم لضغنه، ومال الآخر لصره، مع هنٍ وهنٍ إلى أن قام ثالث القوم نافجاً حِضنيه بين نثيله ومعتلّفه، وقام معه بنو أبيه^(١) يخضمون مال الله خضم الإبل نبتة الربيع إلى أن انتكث عليه فتله، وأجهز عليه عمله، وكبت به بطنته.

فما راعني إلا والناس إليّ كعُرف الضبع يَتَثَلَوْنَ عَلَيَّ^(٢) من كلِّ جانب^(٣)، حتّى لقد وُطئ الحسنان، وشقَّ عِطافي، مجتمعين حولي كربيضة الغنم، فلمّا نهضتُ بالأمر نكثت طائفة، ومرقت أخرى، وفسق^(٤) آخرون كأنّهم لم يسمعوا الله سبحانه يقول: ﴿تِلْكَ الدَّائِرَةُ الْآخِرَةُ نَجَعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾^(٥)، بلى! والله لقد سمعوها ووعوها، ولكنّهم حليت الدنيا في أعينهم وراقهم زبرجها!

أما والذي فلق الحبة، وبرأ النسمة، لولا حضور الحاضر، وقيام الحجّة بوجود الناصر، وما أخذ الله على العلماء أن لا يقاروا على كِظّةٍ ظالمٍ، ولا سغب مظلومٍ، لألقيت حبلها على غاربها، ولسقيت آخرها

(١) في حاشية «س» و«ن»، بدله: «أمية».

(٢) ورد في حاشية «س» و«ن»، بدله: «إليّ».

(٣) ورد في حاشية «س» و«ن»، بدله: «وجه».

(٤) في نهج البلاغة: «قسط» بدل «فسق».

(٥) سورة القصص ٢٨: ٨٣.

بكأس أولها، ولألفيتم دنياكم هذه عندي أزهدي^(١) من عَفْطَةِ عَنزٍ!». .

قالوا: وقام إليه رجل من أهل السواد عند بلوغه عليه السلام إلى هذا الموضع من خطبته، فناوله كتاباً، فأقبل ينظر فيه، فلما فرغ من قراءته قال له ابن عباس: يا أمير المؤمنين، لو اطردت مقاتلك^(٢) من حيث أفضيت، فقال: «هيات يا بن عباس! تلك شِقْشِقَةٌ هَدَرَتْ ثُمَّ قَرَّتْ».

قال ابن عباس: فوالله، ما أسفت على كلام قط كأسفي على ذلك الكلام أن لا يكون أمير المؤمنين عليه السلام بلغ منه حيث أراد^(٣)(٤).

(١) ورد في حاشية «س» و«ن»، بدله: «أهون».

(٢) في نهج البلاغة: «خُطْبَتُكَ» بدل «مقاتلك».

(٣) نهج البلاغة: ٣/٤٨، معاني الأخبار: ٣٦٠ - ٣٦٢، علل الشرائع: ١٢/١٥٠، الإرشاد للمفيد ١: ٢٨٧، الطرائف ٢: ١٢١، وعن ابن قبة ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ١: ٢٠٦، نثر الدر ١: ٢٧٤.

(٤) ورد في هامش «س»: ولنشرح بعض كلمات هذه الخطبة مجملًا، قوله: تَمَصَّصَهَا، أي لبسها كالقميص.

وقطب الرحا: مسمارها الذي عليه تدور.

وسدلت الثوب: أرخيته.

والكشح: الخاصرة، وطويت كشحاً، أي: أعرضت جانباً.

وظفقت أرتني، أي: جعلت أتفكر. وصال، أي: حمل.

ويد جذاء: بالمهملة والمعجمة: مقطوعة أو مكسورة، قال ابن الأثير في النهاية (١: ٢٥٠ «جذذ»): ومنه في حديث عليه السلام: «أصولٌ بيدِ جذاء»، كنى به عن قصور أصحابه وتقاعدهم عن الغزو، فإنَّ الجند للأمير كاليد، قال: ويروى بالحاء المهملة. انتهى.

والطخية: الظلمة. والهزم: شدة كبر السن. والكدح: السعي. وهاتا: اسم

الإشارة. وأحجى: أولى بالحجا وهو العقل.

والقذى: هو ما تتأذى به العين من غبار وغيره.

والشجا: ما نشب في الحلق من غصة غبن أو غم.

والتراث : الميراث . وأدلى بكذا : ألقاه .

شَتَّانَ ما يومي ، أي : بعد بين يومي ، وكور الناقة : رحلها ، وقد كان الشاعر نديماً لحيّان يقول : بعد بين ركوبي على رحل الناقة مع التعب والمشقة ، وبين يوم مجالستي حيّان مع راحة ونعمة .

والإقالة : فكّ البيع ونحوه ، والاستقالة طلب الفكّ ، ومراده عليه السلام : أن أبا بكر كان يقول في خلافته على المنبر : أقيلوني أقيلوني فلست بخيركم وعليّ فيكم ، وحين وفاته عيّن لها عمر ، فلو كان ذلك الكلام من صميم قلبه ، ولم يكن له فيه مكر ، لما فعل ما فعل أخيراً .

وشدّ الأمر : صعب وعظم . وتشطّراً ، أي : أخذ كلّ واحد منهما شطراً ، أي : بعضاً . والضرع : الثدي . والحوزة : الطبيعة . والكلمُ : الجرح . وعشر : إذا أصاب رجله في المشي حجراً ونحوه . والصعبة : الناقة التي لم تذلل .

قال في النهاية [٢ : ٥٠٦ «شئق»] : وفي حديث علي عليه السلام : «إن أشنق لها حَرَم» يقال : شنقت البعير أشنقته شنقاً وأشنقته إشناقاً إذا كففته بزمامه وأنت راكبه ، أي : إن بالغ في إشناقها حَرَمَ أنفها . انتهى .

وألسلس لها ، أي أرخى زمامها . وتقحّم في الأمر : إذا ألقى نفسه فيه بقوة . ومئني الناس ، أي : ابتلوا . والخبط : الحركة من غير استقامة .

والشماس - بكسر الشين - : كثرة نفار الدابة . والتلون : اختلاف الأحوال . والاعتراض : هو المشي في عرض الطريق .

والشورى : مصدر بمعنى المشاورة ، ومراده عليه السلام : ما قرّره عمر عند وفاته من جعل الخلافة شورى بين سنّة ، منهم علي عليه السلام .

واستفتّ الطائر : إذا دنا من الأرض في طيرانه . والصفو : الميل عن الشيء . والضغن : الحقد ، والذي صفا ومال عنه عليه السلام وتخلّف عن بيعته لضغنه هو سعد ابن أبي وقاص ، والذي مال إلى صهره هو عبدالرحمن بن عوف بايع عثمان ؛ للمصاهرة التي كانت بينهما ، فإنّ أخت عثمان لأمه كانت زوجة عبدالرحمن .

وهن ، على وزن أخ : كلمة كناية عن شيء ، يريد عليه السلام أن ميله إلى عثمان لم يكن بمجرد المصاهرة بل لأشياءٍ أُخر أيضاً .

وثالث القوم : هو عثمان . والحضن : الجانب .

أقول : إن بعض المخالفين لما رأى صراحة هذه الخطبة ، وزعم أن شكاياته عليه السلام وتظلماته منحصرة بما في هذه الخطبة تشبث بإنكار كونها كلام أمير المؤمنين عليه السلام ، وقال : إنها من مؤلفات السيد الصالح الثقة الشريف

كلامه والنفج كالنفخ في النهاية [٥ : ٨٩ «نفج»] : نفجت الشيء فانفج ، أي : رفعته وعظّمته .

والثبيل : الروث . والمعتلف : موضع الاعتلاف .

والخضم : الأكل بجميع الفم ، وقيل : هو المضغ بأقصى الأضراس .
والنبته - بكسر النون - : النبات ، فشبّه عليه السلام عثمان بالبعير ، واستعار وصفه له ، وهو نفخ جنبه بكثرة الأكل والشرب ، وكذا شبّه عليه السلام بني أمية بالأبعة في أكل مال المسلمين .

وفي النهاية [٥ : ٨٩ «نفج»] : وفي حديث علي عليه السلام : «نافجاً حُضِنِه» كَتَى به عن التعاطم والتكبر والخيلاء .

وانتكث فتله ، أي : انتقض ما كان يبزمه من الآراء . وأجهز على الجرح : قتله وأسرع .

وكبا الفرس : سقط لوجهه .

والبطنة : شدة الامتلاء من الطعام .

والروع : الخلد والدهن . وراعني : أفرعني .

وانثال الشيء : إذا وقع يتلو بعضه بعضاً .

والمعطف : الرداء ، وروي عطفاي ، وعطف الرجل جانباه .

وفي النهاية [٢ : ١٨٥ «ريض»] : في حديث علي عليه السلام : «والناس حولي كربيضة الغنم» ، أي كالغنم الرئُص ، يعني : الغنم في مرائبها .

ومروق السهم : خروجه من الرمية ، ومراده بالأول أهل الجمل ، وبالثاني الخوارج ، وبالثالث أهل الشام .

والزبرج - بكسر الزاي والراء - : الزينة .

والمقارة : إقرار كل واحد صاحبه على الأمر . والكظ : البطنة . والسغب : الجوع .

والمغارب : أعلى كتف الناقة . والضمير في حبلها وغاربها للخلافة .

والعطفة : قبيل : العطسة من الشاة ، وقيل : هي الحبة أي : الضرطة .

والشقشقة : اللحمة التي من فم البعير عند هياجه ، ويقال للخطيب : ذو شقشقة

إذا كان صاحب دابة من الكلام . منه عفي عنه .

رضي الدين محمد، جامع نهج البلاغة، ولم يعلم أولاً: أن فصاحتها في درجة لا يشبهها كلام بشر، وثانياً: أن شكايته عليه السلام وصلت كثرة إلى حيث أن التي ذكرناها في المقالة السابقة وغيرها، والتي سنذكرها فيما بعدُ كلّها نبذ منها لا جميعها مع كثرة ما ذكرناه جداً، وثالثاً: أن هذه الخطبة ليست مختصة بنقل الرضي ومن بعده، بل هي مع كونها من المشهورات، قد ذكرها جمع قبل ميلاد الرضي عليه السلام في كتبهم، منهم الذين ذكرنا أساميهم كالعسكري، وابن قبة، وابن الفرات وزير المقتدر.

قال ميثم بن عليّ البحراني في شرحه على نهج البلاغة عند ذكره هذه الخطبة: إنّي قد وجدتها في موضعين تأريخهما قبل ميلاد الرضي بمدة، أحدهما: كتاب الإنصاف لابن قبة، وكان وفاته قبل مولد الرضي عليه السلام، فإنه من تلامذة الكعبي البلخي المشهور من مشايخ المعتزلة، والثاني: نسخة عليها خطّ وزير المقتدر العباسي، المعروف بابن الفرات^(١).

وقال ابن أبي الحديد في شرحه: إنّي وجدت كثيراً من هذه الخطبة في تصانيف شيخنا أبي القاسم إمام البغداديين من المعتزلة، وكان في دولة المقتدر قبل أن يخلق الرضي بمدة طويلة، قال: ورأيتها أيضاً في كتاب ابن قبة، ثمّ نقل عن مصدّق بن شبيب النحوي أنه قال: لما قرأت هذه الخطبة على شيخي أبي محمد بن الخشاب ووصلت إلى قول ابن عباس: ما أسفت على كلام قطّ كأسفي على هذا الكلام، قال: لو كنت حاضراً لقلت لابن عباس: وهل ترك ابن عمك في نفسك شيئاً لم يقله في هذه الخطبة، فإنه ما ترك لا للأولين ولا للآخرين.

قال مصدّق: وكانت فيه دعاية، فقلت له: يا سيدي فلعلها منحولة

(١) شرح نهج البلاغة للبحراني ١: ٣١١.

إليه ، قال : لا والله ، إنِّي أعرف أنها من كلامه كما أعرف أنك مصدق ، قال : فقلت : إنَّ الناس ينسبونها إلى الرضيِّ ، فقال : ومن أين للرضيِّ هذا الكلام وهذا الأسلوب ، فقد رأينا كلامه في نظمه ونثره ، ولا يقرب هذا الكلام ولا يتنظم في سلكه . قال : على أنني قد رأيت هذه الخطبة بخطوط العلماء الموثوق بنقلهم من قبل أن يخلق أبو الرضيِّ فضلاً عنه^(١) . انتهى كلامه .

أقول : وقد ذكر ابن الأثير في نهايته تفسير معاني بعض كلماتها^(٢) ، فيظهر أنها كانت عنده أيضاً من كلامه عليه السلام مصدقاً بصحة روايتها عنه عليه السلام ، فافهم .

وروى ابن أبي الحديد في شرحه : عن الشعبي ، عن شريح بن هاني ما رواه جابر أيضاً عن أبي الطفيل ، ثم قال هو وشريح : قال عليٌّ عليه السلام : «اللهم إنِّي أستعديك على قريش ، فإنهم قطعوا رحمي ، وغصبوني حقي» ، وفي رواية : «وصغروا عظيم منزلتي ، وأجمعوا على منازعتي» . وفي رواية : «على منازعتي أمراً كنت أولى به»^(٣) . وقد مرَّ هذا أيضاً .

وقال ابن أبي الحديد في خاتمة شرحه ، وهو يذكر شيئاً من كلام عليٍّ عليه السلام : «اللهم إنِّي أستعديك على قريش ، فإنهم أضمرُوا لرسول الله صلى الله عليه وآله ضروراً من الشرِّ والغدر ، فعجزوا عنها ، وحلَّت بينهم وبينها ، فكانت الوجبة بي والدائرة عليَّ ، اللهم احفظ حسناً وحسيناً ، ولا تمكَّن فجرة قريش منهما ما دمتُ حيّاً ، فإذا توفيتني فأنت الرقيب عليهم ، وأنت على كلِّ شيء

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١ : ٢٠٥ - ٢٠٦ بتقديم وتأخير .

(٢) انظر : النهاية ١ : ٢٥٠ ، و ٢ : ١٨٥ و ٢٩٤ و ٣٧٥ و ٤٩٠ ، و ٥٠٦ ، و ٣ : ٢٦٤ ، و ٥ : ٨٩ .

(٣) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٤ : ١٠٣ - ١٠٤ .

شهيد»^(١).

ثمّ ذكر ابن أبي الحديد بعد نقل هذا الكلام منه عليه السلام ما ذكره غيره أيضاً، وهو أنّ قائلاً قال له عليه السلام: يا أمير المؤمنين! رأيت لو كان رسول الله صلى الله عليه وآله ترك ولداً ذكراً قد بلغ الحُلُم، وأنس منه الرشد، أكانت العرب تسلّم إليه أمرها؟

قال: «لا، بل كانت تقتله إن لم يفعل ما فعلتُ، إنّ العرب كرهت أمر محمد صلى الله عليه وآله، وحسدته على ما آتاه الله من فضله، واستطالت أيامه، حتّى قذفت زوجته، ونفّرت به ناقته مع عظيم إحسانه إليها، وجسيم منّيّ عندها، وأجمعت مذ كان حيّاً على صرف الأمر عن أهل بيته بعد موته، ولولا أنّ قريشاً جعلت اسمه ذريعةً إلى الرئاسة، وسُلماً إلى العزّ والإمرة، لما عبدت الله بعد موته يوماً واحداً، ولارتدّت في حافرتها، وعاد قارحها جدعاً، وبازلها بكرةً، ثمّ فتح الله عليها الفتوح، فأثرت بعد الفاقة، وتمولت بعد الجُهد والمخمصة فحسن في عيونها من الإسلام ما كان سمجاً، وثبت في قلوب كثير منها من الدين ما كان مضطرباً، وقالت: لولا أنّه حقّ لما كان كذا، ثمّ نسبت تلك الفتوح إلى آراء ولاتها، وحسن تدبير الأمراء القائمين بها، فتأكّد عند الناس نباهة قوم وخمول آخرين، فكنا نحن ممّن حمل ذكره وخبث ناره، وانقطع صوته وصيته، حتّى أكل الدهر علينا وشرب، ومضت السنون والأحقاب بما فيها، ومات كثير ممّن يعرف، ونشأ كثير ممّن لا يعرف، وما عسى يكون الولد لو كان، إنّ رسول الله صلى الله عليه وآله لم يقربني ما تعلمونه من القرب والنسب واللحمة، بل للجهد والنصيحة، أفتراه لو

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢٠ : ٤١٣/٢٩٨ .

كان له ولد كان يفعل ما فعلتُ؟ وكذلك لم يكن يقرب ما قربت، ثم لم يكن ذلك عند قريش والعرب سبباً للحظوة والمنزلة، بل للحرمان والجفوة، اللهم إنك تعلم أنني لم أريد الإمرة، ولا علو الملك والرئاسة، وإنما أردت القيام بحدودك والأداء لشرعك، ووضع الأمور في مواضعها، وتوفير الحقوق على أهلها، والمضي على منهاج نبيك ﷺ، وإرشاد الضال إلى أنوار هدايتك»^(١). انتهى.

أقول: هذا الحديث مع كمال صراحته في مقصودنا الذي أردناه في هذه المقالة والمقالة السابقة مشتمل على أمور لا بد من تبينها وتوضيح ما فيها؛ لما في ذلك من حصول كمال زيادة البصيرة بالمقصود، فلنذكر خلاصة ما لا بد من الإشارة إليه منها، ثم نرجع إلى بيان سائر شكاياته عليه السلام سوى ما ذكرناه في المقالة السابقة.

فاعلم أنه عليه السلام أشار أولاً بقوله: «قذفت زوجته» إلى ما مر من قذف بعضهم عائشة، وقذف عائشة وحفصة مارية أم إبراهيم ابن النبي ﷺ. وثانياً بقوله: «ونفرت به ناقته» إلى ما رواه الإمامية عن أئمتهم عليهم السلام، ورواه جمع من المخالفين أيضاً منهم البيهقي في كتاب دلائل النبوة؛ حيث روى عن أبي الأسود، قال: لما رجع رسول الله ﷺ قافلاً من تبوك إلى المدينة حتى إذا كان ببعض الطريق مكر به ناس من أصحابه، فتأمروا أن يطرحوه من عقبه في الطريق أرادوا أن يسلكوها معه، فأخبر جبرئيل رسول الله ﷺ خبرهم، فقال: «من شاء منكم أن يأخذ بطن الوادي فإنه أوسع لكم» وأخذ النبي ﷺ العقبة، وأخذ الناس بطن الوادي إلا النفر الذين

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٢٠: ٤١٤/٢٩٨.

أرادوا المكر به، استعدّوا وتلّّموا، وأمر رسول الله صلى الله عليه وآله حذيفة بن اليمان وعمّار بن ياسر، فمشيا معه مشياً، وأمر عمّاراً أن يأخذ بزمام الناقة، وأمر حذيفة أن يسوقها، فبينما هم يسرون إذ سمعوا وكزة القوم من ورائهم قد غشوه، فغضب النبي صلى الله عليه وآله، وأمر حذيفة أن يردّهم، فرجع ومعه محجن، فاستقبله وجوه راحلتهم، وضربها ضرباً بالمحجن وأبصر القوم وهُمّ متلثّمون، فرعبهم الله تعالى حين أبصروا حذيفة، وظنّوا أنّ مكرهم قد ظهر عليه، فأسرعوا حتّى خلطوا الناس، وأقبل حذيفة حتّى أدرك رسول الله صلى الله عليه وآله، فلَمّا أدركه قال: اضرب الراحلة يا حذيفة! وامش أنت يا عمّار، فأسرعوا فخرجوا من العقبة ينتظرون الناس، فقال النبي صلى الله عليه وآله: «يا حذيفة! هل عرفت من هؤلاء الرهط والركب أحداً؟» .

فقال: عرفت راحلة فلان وفلان، وكان ظلمة الليل غشيتهم وهُمّ متلثّمون .

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: «هل علمتم ما شأن الركب وما أرادوا؟» .

قالا: لا، يا رسول الله .

قال: «فإنّهم مكروا ليسيروا معي حتّى إذا أظلمت بي العقبة طرحوني

منها» .

قالا: أفلا تأمر بهم إذا جاءك الناس فنضرب أعناقهم؟

قال: «أكره أن يتحدّث الناس ويقولوا: إنّ محمّداً قد وضع يده في

أصحابه»، فسمّاهم لهما، ثمّ قال: «اكتماهم»^(١) .

ومنهم الثعلبيّ في تفسيره عند تفسير قوله تعالى: ﴿يَحْذَرُ الْمُنْفِقُونَ

أَنْ تَنْزَلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ ﴿١﴾ حيث قال : قال الحسن :

كان المسلمون يسمون هذه السورة الحفارة حفرت قلوب المنافقين .

وقال ابن كيسان : نزلت هذه الآية في اثني عشر رجلاً من المنافقين

وقفوا لرسول الله ﷺ في العقبة لما رجع من غزوة تبوك ليفتكوا به إذا

علاها ، ومعهم رجل مسلم يخفيهم شأنه ، وتنكروا له ليلة مظلمة ، فأخبر

جبرئيل النبي ﷺ بما قدروا ، وأمره أن يرسل إليهم مَنْ يضرِب وجوه

رواحلهم ، فأمر رسول الله ﷺ حذيفة بذلك ، فضربها حتى نحاهم ، فلما

نزل قال : «يا حذيفة ! مَنْ عرفت من القوم ؟» قال : لم أعرف منهم أحداً ،

فقال النبي ﷺ : «فإنهم فلان وفلان وفلان» حتى عدَّهم كلَّهم ، فقال

حذيفة : ألا تبعث إليهم مَنْ يقتلهم ؟ فقال : «أكره أن تقول العرب : لما ظفر

بأصحابه أقبل يقتلهم ، بل يكفيناهم الله بالديبيلة» ، قيل : وما الديبيلة ؟ قال :

«شهاب من نار جهنم يضعه في نياط فؤاد أحدهم حتى تزهق نفسه» (٢) ،

الخبر .

ومما يدل على صحَّة هذه القضية عند القوم بحيث لا يمكنهم

إنكارها وجود شاهدٍ لها في صحيح مسلم ، فإنه روى العبدري في الجمع

بين الصحاح الستة من صحيح مسلم عن أبي الطفيل ، قال : كان بين رجل

من أهل العقبة وبين حذيفة بعض ما يكون بين الناس ، فقال : أنشدك الله !

كم كان أصحاب العقبة ؟ قال له القوم : أخبره إذ سألك ، قال : كنَّا نخبر أنهم

أربعة عشر ، فإن كنت منهم فقد كان القوم خمسة عشر ، ثمَّ قال : وأشهد

بالله ! أنَّ اثني عشر منهم حرب لله ولرسوله في الدنيا والآخرة ، وعذر ثلاثة ،

(١) سورة التوبة ٩ : ٦٤ .

(٢) الكشف والبيان (تفسير الثعلبي) ٥ : ٦٤ .

قالوا: ما سمعنا منادياً رسول الله ﷺ ولا علمنا ما أراد القوم، الخبر^(١). ولا يخفى دلالة آخر هذا الخبر على أن المراد بالاثني عشر في الخبر الأول غير الثلاثة الذين اعتذروا، فلا منافاة بينهما.

ثمّ ممّا يشهد بأنّ الاثني عشر هم الذين دخلوا في تغيير الخلافة عن عليٍّ ما رواه مسلم أيضاً في صحيحه في باب صفات المنافقين، ورواه الحميدي أيضاً في الجمع بين الصحيحين، وكذا العبدري في الجمع بين الصحاح الستة، وإسناد مسلم كذا: حدّثنا أبو بكر بن أبي شيبة، عن أسود ابن عامر، عن شعبة، عن قتادة، عن أبي نضرة، عن قيس، قال: قلت لعمار: أرايتم صنيعكم هذا الذي صنعتم في أمر عليٍّ، أرايتم رأيتموه، أو شيء عهده إليكم النبي ﷺ؟ فقال: ما عهد النبي ﷺ إلينا شيئاً لم يعهده إلى الناس كافةً، ولكن حذيفة أخبرني عن النبي ﷺ أنه قال: «في أصحابي اثنا عشر منافقاً، فيهم ثمانية لا يدخلون الجنة حتّى يلجّ الجمل في سمّ الخياط، تكفيهم الدبيلة»، الخبر^(٢).

وقد مرّ هذا الخبر وأمثاله سابقاً، حتّى مرّ ويأتي من صحيح مسلم وغيره قول النبي ﷺ لعائشة: «ما لقيت من قومك أشدّ ما لقيت منهم يوم العقبة»^(٣).

(١) صحيح مسلم ٤ : ١١/٢١٤٤ ، ونقله عن الجمع بين الصحاح الستة الشيرازي في أربعينه : ١٣٦ .

(٢) صحيح مسلم ٤ : ٢٧٧٩/٢١٤٣ ، الجمع بين الصحيحين ١ : ٤٠٧/٢٨٦ ، ولا يوجد لدينا الجمع بين الصحاح الستة ، ونقله عنه ابن البطريق في العمدة : ٥٥٩/٣٣٥ ، والشيرازي في أربعينه : ١٣٨ .

(٣) صحيح البخاري ٤ : ١٣٩ ، صحيح مسلم ٣ : ١٧٩٥/١٤٢٠ ، مسند أبي عوانة ٤ : ٦٩٠٤/٣٤١ ، الجمع بين الصحيحين ٤ : ٣١٨٤/٧٤ .

ولا يخفى صراحته في كون أكثرهم من المهاجرين .

وأما أخبار أئمة أهل البيت عليهم السلام في هذه الحكاية فمستفيضة، حتى قد ذكر في أكثرها أساميههم أيضاً، كما ذكرنا بعضهم في المقالة التي فيها أسامي أشرار الصحابة، بل قد ورد في أخبار كثيرة كادت أن تكون متواترة عن الأئمة الصادقين عليهم السلام أنهم أخبروا بأن هؤلاء القوم أو بعضهم فعلوا مثل ذلك في حجة الوداع بعد رجوع النبي صلى الله عليه وآله من مكة فيما بين الحرمين قبل الوصول إلى غدیر خمّ بمرحلة أو مرحلتين، كما سيأتي إن شاء الله في الختام .

ثم أشار عليّ عليه السلام ثالثاً بقوله: «وأجمعت مذ كان حياً على صرف الأمر عن أهل بيته بعد موته» إلى ما رواه أصحابنا عن أئمتهم عليهم السلام صريحاً مفضلاً، ويظهر مجمله وثبوت تحقّقه من كلام بعض علماء القوم أيضاً كأبي إسحاق في كتابه، والزمخشري في الفائق، وأبي نُعيم في الحلية وغيرهم .

وخلاصة مضمونه: أنّ ستة من الصحابة اجتمعوا في الكعبة في حجة الوداع بعد أن فهموا في عرفات ومنى - كما مرّ في حكاية الغدير - أنّ النبي صلى الله عليه وآله يريد تعيين عليّ عليه السلام إماماً، فتعاقدوا بينهم على أن لا يورثوا أحداً من أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله، ولا يولّوهم مقامه، وكتبوا بينهم في ذلك صحيفة مشتملة على تفصيل ما تعاقدوا عليه، وأودعوها أبا عبيدة^(١) .

ويظهر من كلام أكثرهم: أنّ باني أصل هذه الحكاية وكتابة الصحيفة كان عمر، وهو الذي أودعه بشور بقیة أصحابه أبا عبيدة، وهما من الستة

(١) انظر كتاب سليم بن قيس ٢ : ٧٢٧ - ١٩/٧٢٨ ، وإرشاد القلوب للديلمى ٢ :

٣٣٣ ، والصرائط المستقیم ٣ : ١٥٣ - ١٥٤ .

وأبو بكر وسالم ومعاذ .

وقد ورد عن أئمة أهل البيت عليهم السلام ، وكذا ذكر العباس بن الحارث أنهم لما تعاقدوا على ما في الصحيفة نزل قوله تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ آرْتَدُوا عَلَيَّ أَدْبَرِهِمْ﴾ (١) الآية ، ونزل قوله سبحانه : ﴿وَمَكَرُوا مَكْرًا وَمَكْرًا﴾ (٢) الآية .

وعن الصادق عليه السلام : «إنه نزلت حينئذ : ﴿أَمْ أُبْرِمُوا أَمْرًا فَإِنَّا مُبْرِمُونَ﴾ (٣) الآية» (٤) .

ووبّخهم النبي صلى الله عليه وآله حتى قال لأبي عبيدة : «أصبحت أمين هذه الأمة» (٥) ، فأنكروا وحلفوا له على إنكارهم فسكت عنهم ، كما كان ذلك من عادة أخلاقه الكريمة .

وقد مرّ سابقاً ما قال سليم بن قيس في كتابه : من أن معاذ بن جبل دعا على نفسه عند وفاته بالويل والثبور ، فقلت : إنك تهذي ؟ قال : لا والله .

قلت : فلم ذلك ؟ قال : لمواتي عتيقاً وعمر علي أن أزوي خلافة رسول الله صلى الله عليه وآله عن علي عليه السلام (٦) .

وسياتي في الخاتمة مثل هذا عن الأوّل والثاني أيضاً ، حتى قول

(١) سورة محمد ٤٧ : ٢٥ .

(٢) سورة النمل ٢٧ : ٥٠ .

(٣) سورة الزخرف ٤٣ : ٧٩ .

(٤) الصراط المستقيم ٣ : ١٥٣ .

(٥) الصراط المستقيم ٣ : ١٥٣ - ١٥٤ .

(٦) انظر : كتاب سليم بن قيس ٢ : ٨١٦ - ٨١٧ ، وإرشاد القلوب : ٣٩١ ، والصراط

المستقيم ٣ : ١٥٣ .

أبي بكر: لعن الله ابن صهّاك؛ فإنه هو الذي صدّني عن الذكر إذ جاءني .
وفي كتاب الصراط المستقيم: إن أبا كان يقول: ألا هلك أهل
العقدة، الخبر^(١).

حتّى أن جمعاً من المخالفين نقلوا أن عمر لما كُفّن قال عليّ عليه السلام:
«وددت أن ألقى الله بصحيفة هذا المسجّي»^(٢)، لكن من غير أن يفهموا
معنى كلامه عليه السلام، كما لم يفهموا أيضاً معنى قول النبي صلى الله عليه وآله لأبي عبدة:
«أصبحت أمين هذه الأمة»، فحملوهما على أن مراد النبي صلى الله عليه وآله أن أبا عبدة
آمن أمناً هذه الأمة، فكّل ما فعل فهو مأمون لا يخون، وأن مراد عليّ عليه السلام
تمني أعمال عمر.

ومن العجائب أن هؤلاء القوم جرت عاداتهم على أن لا يتوجّهوا أبداً
إلى ملاحظة شيء من معارضات الكلام الذي فهموا منه معنى مناسباً لما هم
عليه ولو أُقيمت على خلافه قرائن قويّة، بل دلائل قطعيّة، كما لم ينظروا
ها هنا إلى شيء ممّا مرّ ويأتي من تظلمات عليّ عليه السلام وقوادحه في عمر
وأمثاله، سوى غير ذلك ممّا ينادي بكون أعمال عليّ عليه السلام فوق أعمال
جميع هذه الأمة، فافهم.

ولندكر بقية شكاياته عليه السلام:

روى ابن قتيبة في كتابه: أن عليّاً عليه السلام قال للحسن عليه السلام حين نصّ
أبو بكر على عمر: «ما زلت مظلوماً منذ مات جدك»^(٣).

(١) الصراط المستقيم ٣ : ١٥٤ .

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد ٣ : ٣٦٩ و ٣٧٠ و ٣٧١ ، المستدرک للحاكم ٣ : ٩٤ ،
المغني للقاضي عبد الجبار ٢٠١ / ٢ : ٢٨٩ ، الصواعق المحرقة : ١٥٠ ، تاريخ
الخلفاء للسيوطي : ٩٥ ، بتفاوت فيها .

(٣) انظر : الإمامة والسياسة ١ : ٦٨ ، وعنه الشيرازي في أربعينه : ١٧٣ .

وفي كتاب نزهة الأبرار وغيره من كتب القوم: «أَنْ عَلِيّاً عليه السلام قال: «إِنِّي لم أزل مظلوماً في صغري وكبري»، فقيل له: قد عرفنا ظلمهم إِيَّاكَ فِي كِبْرِكَ، فما كان ظلمهم إِيَّاكَ فِي صِغْرِكَ؟ فقال: «إِنَّ عَقِيلًا كَانَ فِي عَيْنِهِ وَجَع، فَكَانَتِ الْوَالِدَةُ كُلَّمَا أَرَادَتْ أَنْ تَذُرَ فِي عَيْنِهِ ذَرْوًا امْتَنَعَ عَلَيْهَا، وَقَالَ: ابْدِئِي بَعْلِيَّ - قَالَ -: فَكَانَتِ الْوَالِدَةُ تَذُرُ فِي عَيْنِي ذَرْوًا مِنْ غَيْرِ وَجَعٍ»^(١).

وقد روى قوله عليه السلام مراراً على المنبر: «ما زلت مظلوماً منذ قبض الله نبيه صلى الله عليه وآله إلى يوم الناس هذا» جماعةً منهم: أبو إسحاق إبراهيم بن سعيد الثقفي بسنده عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، وعن جعفر بن عمرو بن حُرَيْث، عن أبيه، وأبو نُعَيْم الفضل بن دَكَيْن، عن عمر بن أبي مسلم، عن جعفر بن عمرو بن حُرَيْث، عن والده^(٢).

وفي روايةٍ عن الثَّقَفِيِّ أيضاً، وغيره، عن المسيَّب بن نجِيَّة، وغيره قال: «بينا عليّ عليه السلام يخطب، وأعرابيٌّ يقول^(٣): «وامظلمتاه! فقال عليّ عليه السلام: «أَدْنُ» فدنا، فقال: «لقد ظلمت أنا عدد المدر والوبر»^(٤).

وفي نهج البلاغة ما في غيره أيضاً من أنّ بعض أصحاب عليّ عليه السلام سأله وقال: كيف دفعكم قومكم عن هذا المقام وأنتم أحقّ به؟ فقال عليه السلام: «يا أخا بني أسد» إلى أن قال عليه السلام: «فاعلم أنّ الاستبداد

(١) نزهة الأبرار غير متوقّف لدينا، ونقله عنه الشيرازي في أربعينه: ١٧٢ - ١٧٣،

الفضائل لشاذان بن جبرئيل القميّ، ٣٦٥، الصراط المستقيم ٣: ١٥٠.

(٢) الشافي في الإمامة ٣: ٣٢٣، مناقب آل أبي طالب ٢: ١٣٣، الصراط المستقيم

٣: ٤٢ و ١٥٠، الأربعين للشيرازي: ١٧٥ - ١٧٦، بحار الأنوار ٢٨: ٣٧٣.

(٣) في «م»: «ينادي» بدل «يقول».

(٤) الشافي في الإمامة ٣: ٢٢٣، مناقب آل أبي طالب ٢: ١٣٣، الأربعين للشيرازي:

١٧٦، بحار الأنوار ٢٨: ٣٧٣.

علينا بهذا المقام ونحن الأعلون نسباً والأشدون برسول الله ﷺ نوطاً، فإنها كانت أثرة شحّت عليها نفوس قوم، وسخت عنها نفوس آخرين، والحكم الله، والمعوذ إليه يوم القيامة»، الخبر^(١).

قال ابن أبي الحديد: لما قرأت هذه الخطبة على أبي جعفر يحيى بن محمد النقيب بالبصرة سألته فقلت له: مَنْ يعني ﷺ بقوله هذا؟ ومن القوم الذين عناهم الأسدي؟ هل المراد يوم السقيفة أو يوم الشورى؟

فقال: يوم السقيفة، فقلت: إن نفسي لا تسامحني أن أنسب إلى الصحابة عصيان الرسول ﷺ ودفع النص، فقال: وأنا فلا تسامحني أيضاً نفسي أن أنسب الرسول ﷺ إلى إهمال أمر الإمامة، وأن يترك الناس سدي مهملين، وقد كان لا يغيب عن المدينة إلا ويؤمر عليها أميراً.

ثم قال كلاماً طويلاً في هذا المطلب نذكر مجمل خلاصته، وهو أنه قال: وليس يشك أحد من الناس - حتى من لم يقل بالنبوة أيضاً - أن رسول الله ﷺ كان حكيماً تام الحكمة، شديد الرأي، كامل العقل، أقام ملة وشرع شريعة، ومثل هذا الكامل العاقل يعرف طباع العرب وطلبهم بالثارات، حتى أنهم يقتلون من عرض الطائفة والقبيلة وإن كان بعيد النسب عن القاتل، فكيف يقبل أو يتوهم لبيب أن هذا العاقل الكامل وترّ العرب، وعلى الخصوص قريشاً، وساعده على سفك الدماء وإزهاق الأنفس، وتقلد الضغائن ابن عمه الأذنى وصهره، وهو يعلم أنه سيموت ويتركه بعده وعنده ابنته، وابنان منها، الأعرّة عنده في الغاية والنهاية، ويعدل عنه في الأمر بعده، ولا ينصّ عليه ولا يستخلفه، فيحقن دمه ودم أولاده وأهله

(١) نهج البلاغة: ١٦٢/٢٣١.

باستخلافه، ألا يعلم هذا العاقل أنه إذا تركه وتركهم سوقة ورعية فقد عرض دماءهم للإراقة بعده، بل يكون حينئذ هو الذي قتلهم، وأشاط بدمائهم، فأما إذا جعل السلطان فيهم، والأمر إليهم، فإنه يكون قد عصمهم وحقن دماءهم بالرياسة التي يصلون بها، ويرتدع الناس عنهم لأجلها.

قال: ومثل هذا معلوم بالتجربة، وذكر أمثلة لهذا من طريقة الملوك والأكابر، إلى أن قال: أتقول: ذهب عن رسول الله صلى الله عليه وآله هذا المعنى، أم أحب أن يستأصل أهله وذريته من بعده؟ وأين موضع الشفقة على فاطمة العزيزة عنده، الحبيبة إلى قلبه؟

أترى أنه أحب أن يجعلها كواحدة من فقراء المدينة تتكفف الناس، وأن يجعل علياً المكرم عنده، الذي كان حاله معه معلوماً كأبي هريرة الدوسي، وأنس بن مالك الأنصاري، يحكم الأمراء في دمه وعرضه ونفسه وولده، فلا يستطيع الامتناع، وعلى رأسه مائة ألف سيف مسلول، يودون أن يشربوا دمه، ويأكلوا لحمه بأسنانهم، وقد قتل إخوانهم وآباءهم وأبناءهم، والعهد لم يطل، والجروح لم تندمل ^(١). انتهى.

فافهم حتى تعلم أن ما ينادي بصحة كلامه ما بيناه عياناً في المقصد السابق من تواتر الأخبار في وجود النصوص فضلاً عن نص واحد، ومع هذا إن القوم غيروا الأمر عن علي عليه السلام من غير توجه أصلاً إلى النص ولا إلى غيره، فلم يبالوا بمخالفة الله ورسوله صلى الله عليه وآله، وهل هذا إلا لما ذكره هذا الرجل؟ كما مر غير مرة تصريح النبي صلى الله عليه وآله لعلي عليه السلام بأن ضغائن في قلوب قوم لعلي عليه السلام لا يظهرونها إلا بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله، منها: ما مر في

أحوال عليٍّ عليه السلام من حديث الحدائق وبكاء النبي صلى الله عليه وآله وإخباره بالضغائن ، وما مرَّ في أحوال فاطمة عليها السلام من بكاء النبي صلى الله عليه وآله وإخبارها بمعاداة ناس إياهم ، وأنهم يمنعونهم حقوقهم ويجحفونهم بعد وفاته صلى الله عليه وآله ، وأمثال ذلك ممَّا مرَّ كثيراً ، حتَّى أنه من الشواهد الواضحة أن القوم تشبَّثوا في الاعتذار عن فعلهم ما فعلوا بأعداء مختلفة مباين بعضها مع بعض ، ومع هذا كلَّها سخيفة باطلة ، بل كذب صريح كما قد مرَّ أكثرها ويأتي أيضاً ؛ إذ كان منها أن قالوا : إن الخلافة والنبوة لا تجتمع في بيت واحد ، أو في بني هاشم ، كما كان عمر ينادي بهذا مراراً ، ومع هذا جعل هو علياً عليه السلام أحد الستة أهل الشورى ، ثم اجتمع الناس كلَّهم من الصحابة وغيرهم على خلافته ، هذا مع ما مرَّ من صريح الآيات والروايات في خلاف قولهم .

ثم كان منها أن قالوا : إنَّه يحبُّ قومه بني عبدالمطلب ، فربَّما يزيغ بالميل إليهم في العطايا ونحوها ، مع أن النبي صلى الله عليه وآله شهد له مراراً أنه لا يزيغ عن الحقِّ أبداً ، ومع هذا لمَّا رجع الأمر إليه سلك مع الزبير وعقيل أخيه وابن عباس وغيرهم ما طرق الأسماع وشاع في الأصقاع .

ثم كان منها أن قالوا : إنَّ فيه دعابةً وزهواً^(١) ، وتشبَّث بعضهم بحدائثة السنن^(٢) ، مع أنه أولاً حدائثة السنن عند كمال العلم والعقل ، والفضائل التي كانت لعلِّي عليه السلام لا مدخل لها فيما أتاه الله ، كما هو صريح آيات القرآن ، لاسيما في حكاية يحيى وعيسى عليهما السلام .

وكفى هاهنا ما مرَّ عن ابن عباس أنه قال لعمر : كيف تمنع حدائثة السنن ورسول الله صلى الله عليه وآله قدَّمه على أبي بكر في سورة براءة وغيرها ، على أن

(١) انظر : شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١ : ٢٥ .

(٢) انظر : شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٦ : ١٢ .

السرفي حُسن سلوك علي عليه السلام مع من تقدّم عليه ٢٨٣

عدم كبر السنّ ليس بمانع أصلاً؛ ضرورة كثرة الشبان الذين يفهمون ويدركون ويسلكون ما يتحير فيه الشيوخ ولو كانوا من المجريين فضلاً عن العاجزين الجاهلين ، أما ترى أنّ عمر كان مدار رجوعه إلى قول علي عليه السلام ، حتى في السياسات الملكيّة .

وقد مرّ في أحوال الكاظم والجواد عليهما السلام وأمثالهما من الأئمة عليهم السلام الذين انتقلت الإمامة إليهم في صغر سنّهم ، وأنهم سلكوا ما لم يسلك به الشيوخ الكاملون .

وأما الدعابة والزهو فذلك مع كونهما ليسا بمانع أيضاً ، محض الفرية عليه صريحاً ، لما كان في قلوبهم من الغلّ والحقد عليه ، وقد صرح جميع أصحابه أنّه لم يكن يترفع على أحدٍ منهم .

وقد قال ضرار لمعاوية في وصف علي عليه السلام - كما مرّ سابقاً - : كان فينا كأحدنا ، إلى أن قال معاوية : والله ! كان أبو الحسن كذلك ^(١) .

وأما إظهاره بعض فضائله وما أعطاه الله تعالى من فضله أحياناً فإنّما هو لما كان واجباً عليه من بيان الحالة المختصّة بالإمام ، كما قد كان النبي صلى الله عليه وآله أيضاً يذكر بعض ما فضّله الله به حتى من بين الأنبياء ؛ لبيان إظهار الحال دون الافتخار ، وكذا صدور بعض المزاح منه لم يكن إلا من قبيل مزاح النبي صلى الله عليه وآله ، بل كان ذلك في النبي صلى الله عليه وآله أكثر ممّا في علي عليه السلام ، بل ذلك من شيمة سائر الأنبياء والصلحاء ، لكنّ العدو الذي لم يجد في رجلٍ عيباً يعيبه به يتشبّه بأمثال هذه الأشياء ، ويعبر عن الصفة المليحة بالعبارة القبيحة ليهجنها في نظر الناس ، فتأمل .

(١) الاستيعاب ٣ : ١١٠٧ - ١١٠٨ ، الرياض النضرة ٣ : ١٨٧ ، ذخائر العقبى : ١٧٨ -

١٧٩ ، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١٨ : ٢٢٥ - ٢٢٦ .

ونقل ابن أبي الحديد وغيره من الخطب المشهورة عن عليٍّ عليه السلام التي خطبها بعد ما سمع بحكاية مصر وقتل محمد بن أبي بكر، وهذه خلاصة بعض فقراتها .

قال عليه السلام : «فلما مضى رسول الله صلى الله عليه وآله لسبيله ، تنازع المسلمون الأمر بعده ، فوالله ، ما كان يخطر على بالي أن العرب تعدل هذا الأمر بعد محمد صلى الله عليه وآله عن أهل بيته ، ولا أنهم منحوه عني ، فما راعني إلا انثيال الناس على أبي بكر ^(١) وإجفالههم ^(٢) إليه لبياعوه ، فأمسكت يدي ، ورأيت أنني أحق بمقام محمد صلى الله عليه وآله في الناس ممن تولوا الأمر من بعده ، فلبثت بذلك ما شاء الله حتى رأيت راجعةً من الناس رجعت عن الإسلام وتدعو إلى محق دين الله وملة محمد صلى الله عليه وآله ، فخشيت إن لم أنصر الإسلام وأهله أن أرى فيه ثلماً وهدماً يكون المصاب بهما عليّ أعظم من فوت ولاية أموركم ، التي إنما هي متاع أيام قلائل ، فمشيت عند ذلك إلى أبي بكر فبايعته ، ونهضت في تلك الأحداث حتى زاغ الباطل وزهق ، وكانت كلمة الله هي العليا ولو كره الكافرون» الخطبة ، إلى أن قال عليه السلام : «فما كانوا لولاية أحدٍ منهم أشد كراهة لولايتي عليهم» إلى أن قال : «وخشي القوم إن أنا وليت عليهم أن لا يكون لهم من الأمر نصيب ما بقوا ، فأجمعوا إجماعاً واحداً ، فصرفوا الولاية إلى عثمان ، وأخرجوني منها رجاء أن ينالوها ويتناولوها ، ثم قالوا : هلمّ فبايع وإلا جاهدناك ، فبايعت مستكرهاً ، وصبرت محتسباً ، فقال قائلهم : يا بن أبي طالب ! إنك لعلی هذا الأمر لحريص ، فقلت : أنتم أحرص

(١) أي : انصباهم عليه . لسان العرب ١١ : ٦٤٥ ، مادة - نثل - .

(٢) أجفل الناس وانجفلوا : أي ذهبوا مسرعين . انظر : كتاب العين ٦ : ١٢٩ ، لسان

العرب ١١ : ١١٣ ، مادة - جفل - .

مَنّي وأبعد، أينا أحرص؟ أنا الذي طلبت تراثي وحقّي الذي جعلني الله ورسوله صلّى الله عليه وآله أولى به؟ أم أنتم ضربتم وجهي دونه، وتحولون بيني وبينه؟! فبهتوا، والله لا يهدي القوم الظالمين».

ثم قال: «اللهم إنّي أستعديك على قريش»، وذكر ما مرّ سابقاً إلى أن قال: «وأجمعوا على منازعتي حقّي فسلبوني، ثم قالوا: ألا إنّ في الحقّ (١) أن تأخذه، وفي الحقّ أن تتركه، فاصبر كمدأ، ومُت أسفاً، فنظرت فإذا ليس معي ذاب ولا ناصر ولا مساعد إلا أهل بيتي، فضننت بهم على المنية، فأغضيت على القذى، وتجرّعت ريقى على الشجى، وصبرت من كظم الغيظ على أمرٍ من العلقم، وآلم للقلب من جزّ الشفار، حتّى إذا نقيت على عثمان فقتلتموه، ثمّ جئتموني لتبايعوني، فأبيت عليكم، فقلت: بايعنا لا نجد غيرك ولا نرضى إلا بك، بايعنا لا نفترق ولا تختلف كلمتنا، فبايعتكم ودعوت الناس إلى بيعتي، فمن بايع طوعاً قبلته، ومن أبى لم أكرهه» (٢).

ثمّ ذكر بيعة طلحة والزبير ونكثهما إلى آخر الخطبة، وهي طويلة أخذنا منها بعضها من مواضع الحاجة منها، ودلالاتها على أشياء عديدة ظاهرة.

منها: بيانه صريحاً أنّ عذره عليه السلام عن بيعته وعدم محاربتة أبا بكر وغيره لم يكن لرضاه عنهم، لا أولاً ولا أخيراً، وكذا لم يكن لوجود وجه شرعيّ لهم في أخذ حقّه، بل كان من الكارهين لذلك شدّة الكراهة أبداً،

(١) في حاشية «س»: يعني عليه السلام أنّهم لم يقتصروا على أخذ حقّي ساكتين عن الدعوى، ولكنهم أخذوه، وادّعوا أنّ الحقّ لهم، وأنّه يجب عليّ أن أترك المنازعة فيه، فليتهم أخذوه معترفين بأنّه حقّي، فكانت المصيبة أهون وأخفّ منه عني عنه.

(٢) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٦: ٩٥ - ٩٧، بحار الأنوار ٣٣: ٥٦٨ -

لكن سكت خوفاً من ارتداد الناس ونحو ذلك .

ومنها: أن دخوله في الأمور ومساعدته الناس في زمان من تقدم عليه لم يكن إلا لنصرة الدين وحفظه عن المحق بالكيفية ، وللمداراة ، وصبره على ظلم الأعداء عليه وعلى أهل بيته خوفاً من الاستيصال .

ومنها: أن البيعة الأخيرة - أي: اجتماع الناس عليه بعد عثمان - لم تكن مما فيه شائبة الجبر أو الإكراه ، ونحو ذلك مما مرّ سابقاً .

ومن العجائب أن قائل قوله: إنك على هذا الأمر لحريص ، إنما كان على الأشهر سعد بن أبي وقاص ، وهو الذي مضى منه روايات في اعترافه بكمال شأن عليّ عليه السلام ، وروايته ما هو صريح في إمامته ، منها: أنه بمنزلة هارون من موسى ، وأنه لم يزل على الحق ، وأمثالهما ، فهكذا كان حال الصحابة ، فافهم .

وروى القاضي المبيدي الشافعي في شرحه للديوان المنسوب إلى أمير المؤمنين عليه السلام: أن عليّ بن أحمد روى عن أبي هريرة: أن علياً عليه السلام أنشد شعراً في حضور جماعة من الصحابة يوم منازعته في الخلافة ، منهم: أبو بكر وعمر وعثمان وطلحة والزبير وعمار وسلمان وأبو ذرّ والفضل بن عباس ، وغيرهم ، فقال عليه السلام:

لقد علم الناس بأن سَهْمِي من الإسلام يَفْضَلُ كُلَّ سَهْمٍ
إلى أن قال عليه السلام:

وفي القرآن أَلْزَمَهُمْ وَلَايِي وأوجب طاعتي فرضاً بعزم
كما هارون من موسى أخوه كذاك أنا أخوه ذاك اسمي
لِذَاكَ أَقَامَنِي لَهُمْ إِمَاماً وأخبرهم به بغدير خمٍ
فَمَا مِنْكُمْ يُعَادِلُنِي بِسَهْمِي وإسلامي وسابقتي ورَحْمِي

فويلٌ ثمَّ وَيْلٌ ثُمَّ وَيْلٌ لِجَاحِدِ طَاعَتِي وَمُرِيدِ هَضْمِي
وَوَيْلٌ لِلْعَظِي أَشَقَى شَقَاهَا يُرِيدُ عَدَاوَتِي مِنْ غَيْرِ جُرْمٍ^(١)
وروى في الجمع بين الصحيحين، وكذا ابن أبي الحديد في شرح
نهج البلاغة عن عبدالله الغنوي: «أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام خَطَبَ بِالرَّحْبَةِ فَقَالَ فِي كَلَامِهِ:
«وَرَبَّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ، إِنَّ مِنْ عَهْدِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ إِلَيَّ: أَنَّ الْأُمَّةَ سَتَعْدُرُ بِكَ
بعدي»^(٢).

وفي كتاب الخوارزمي ما مرَّ سابقاً في محلّه من قول النبي صلى الله عليه وآله
لعلي عليه السلام: «اتَّقِ الضَّغَائِنَ الَّتِي لَكَ فِي صَدُورِ مَنْ لَا يُظْهَرُهَا إِلَّا بَعْدَ مَوْتِي،
أُولَئِكَ الَّذِينَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ». قال: ثمَّ بكى النبي صلى الله عليه وآله وقال:
«إِنَّ جَبْرِئِيلَ أَخْبَرَنِي أَنَّهُمْ يَظْلَمُونَهُ وَيَمْنَعُونَهُ حَقَّهُ»^(٣) إلى آخر الخبر.

وأمثال هذه الأشياء كثيرة جداً، مع أننا لم نذكر في هذا الكتاب إلا
جمّة ممّا ذكره القوم لا تماماً، وقد مرَّ أكثر ما ذكرناه سابقاً لاسيّما في المقالة
السابقة، فإنّ هاتين المقالتين في الحقيقة في حكم مقالة واحدة؛ ولهذا
ذكرنا كثيراً ممّا يناسب هاهنا في السابقة، حتّى ما فيه الشكايات أيضاً،
وسياتي أيضاً فيما بعد لاسيّما في الخاتمة والختام ما ينادي بعدم رضا
علي عليه السلام، وأنّ ما صدر منه ممّا ظاهره توهم الرضا عنهم، كلّ من باب
المداراة والمماشاة، وقلة الأعوان والأنصار، وخشية ارتداد الناس، ووقوع
الفرصة بيد المنافقين وأمثالهم في إحداث ثلثة في الدين، بل كان جميع

(١) المصدر غير متوفّر لدينا، ونقله عنه الشيرازي في أربعينه: ١٨٧ - ١٨٨، وأورده
الكيدري في أنوار العقول: ٣٦٥ - ٣٦٦ بتفاوت يسير.

(٢) لم نجده في الجمع بين الصحيحين، ونقله عنه الشيرازي في أربعينه: ٢٦٥،
شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٤: ١٠٧.

(٣) المناقب للخوارزمي: ٣١/٦٢.

ذلك بوصية النبي ﷺ إياه بأمر من الله عز وجل ، حتى يتحقق ما أراد الله تعالى من الامتحان ، وامتياز الخبيث من الطيب ، كما مرّ مفصلاً في المقدمة ، والأخبار عن أئمة أهل البيت عليهم السلام بل وعن غيرهم أيضاً في صدور الوصية بذلك كثيرة ، وقد مرّ بعض ما يدل على مجمل من ذلك في المقالة السابقة ، ويأتي بعض منها لاسيما في الختام .

وبالجملة ، كان سلوك عليّ عليه السلام معهم على كيفية سلوك النبي ﷺ مع المنافقين مداراةً ومحافظةً لسائر مصالح الدين ، وغير ذلك من الأمور التي كان الله الأمر بذلك عالماً بها ، فافهم ، والله الهادي .

المقالة التاسعة :

في بيان ما تشبّثوا به أيضاً من إنكارهم على الشيعة القول بالتقية والكتمان ، وسائر ما ذكروا صدورهم عن أئمتهم من لوازم المداراة والتحمل والتحفّظ وإطفاء الفتن ، ونحو ذلك ، وتحقيق الحق فيه .

اعلم أولاً: أن من أوضح الواضحات عقلاً ، وأبين المسلمات نقلاً: أن من عمدة المكارم الجميلة والخصائل الجليلة حسن المعاشرة ، سواء كانت مع الأعلى منه ، أو المساوي ، أو الأدنى ، قريباً كان أم بعيداً ، صديقاً كان أم عدواً .

وخلاصة معناه أن يسلك مع كل أحدٍ سلوكاً لا يورث النفار والبغضة ، بل يوجب الألفة والمودة ، كما قال عز وجل : ﴿أَدْفَعْ بِالتّي هِيَ أَحْسَنُ فَإِذَا الَّذِي بَيْنَكَ وَبَيْنَهُ عَدَاوَةٌ كَأَنَّهُ وَلِيٌّ حَمِيمٌ﴾^(١) وظاهر أن ذلك إنما يكون بترك إبراز ما يخالفه ، بل بإظهار ما يوافقه .

وحينئذ نقول: إما أن يكون هذا مطابقاً لما في قلبه واعتقاده، أو مخالفاً، وعلى التقديرين إما أن ذلك الأمر مباح شرعاً أم لا؟ فإن كانت الموافقة قلبية وفي الأمر المباح أو المرغوب شرعاً، فهما على ذلك في خير من غير خلاف، وبالعكس إن كانت في غير الأمر المذكور، فإن كانت غير قلبية، فحينئذ إن كانت فيما وضح كونه من المأمورات في الشريعة، فذلك النفاق المذموم وإن اختلف مراتبه شدةً وضعفاً، وإلا فهو على أقسام: فإنها قد تكون لعدم المبالاة بالجري على ما يخالف الشرع، كما هو حال كثير من الناس وعامة أهل الدنيا، وقد تكون لغير ذلك من الوجوه التي وردت الرخصة بل الأمر من الشارع بها، وهي عديدة وإن كان مرجع بعضها إلى بعض.

فأحدها: أن يريد تأليف قلبه ليميل إليه، حتى يتمكن منه فيجزه إلى الحق والخير، أو يريد بذلك ميل غيره كأمثاله وأقرانه مثلاً، وهذا مما يتحقق على أنواع متعددة معلومة على المتأمل، ولا كلام في أصل رجحانه شرعاً ما لم يستلزم تعمّد ارتكاب شيء من الفسوق، وقد قرّر الله تعالى في كتابه سهماً من الصدقات للمؤلفة قلوبهم، وأعطاهم النبي ﷺ أيضاً سهماً غانماً من بعض الغنائم، وكان مداره على حسن العشرة والبشرة، بل مزيد عناية لمن كان لا بد من تأليفه، كما مرّت الأخبار في ذلك لاسيما في الفصل الرابع من الباب الثالث من المقدمة، والمواضع المشتملة على صدور التأليف منه ﷺ كثيرة، وسيأتي بعضها هاهنا، وفي الختام وغيره ما سوى ما مرّ.

وثانيها: أن يكون المراد دفع التفرّق والشتات، وجمع القلوب على ما يريد من الاستقرار والثبات، وهذا هو المشتهر بالمداراة، ولا شك أن هذا

أيضاً كسابقه كما مرّت الأخبار التي صريحة فيه ، والآيات التي شاهدة عليه ، لاسيّما في الفصل الذي أشرنا إليه ، وسنذكر هاهنا أيضاً بعض مواضع وقوعه من النبي ﷺ وأهل بيته عليهم السلام وجمع من أعيان الصحابة .

وثالثها : أن يكون المراد دفع ما يتوقّع منه أو من غيره من الشرّ والفساد ، واتّقاء نفسه أو غيره كالأهل والعرض والمال والأنفس المحترمة وأمثالها عن وصول السوء والأذى ، كالقتل والنهب وأمثالهما ، حتّى هتك العرض والشتم ونحوهما ، وهذا هو المشتهر بالتقيّة والمصانعة ، بل بالمداراة أيضاً ، وسائر ما يفهم منه هذا المعنى ، وهذا هو أيضاً مثل ما سبق عليه ، كما ظهر سابقاً ، وسيّضح أيضاً ، وقد قدّمنا^(١) في الفصل المشار إليه بعض ما يدلّ عليه ، وسنذكر هاهنا ما يزيده بياناً أيضاً .

فاعلم حينئذٍ أنّ ما تقدّم في الفصل المذكور من لزوم الصبر وكظم الغيظ وأمثالهما كلّ ذلك من لوازم ما ذكرناه من التأليف والمداراة والتقيّة ، كما هو ظاهر على المتأمل الصادق .

ثمّ اعلم ثانياً : أن لا خلاف بين علماء الإماميّة ، مأخوذاً من جميع أهل بيت العصمة عليهم السلام ، في أصل رجحان الاتّصاف بهذه الصفات الثلاث ، واتّخاذها ديدناً ، بل قد يجب عندهم بعض أفرادها إذا خيف استلزام خلافه الفتنة في المسلمين ، أو ترتّب ضرر عظيم أو فساد عليه ، أو على أحد من أهل الدين ، كالقتل - مثلاً - ولو احتمالاً ، بل سيظهر حتّى ممّا ذكره المخالفون في كتبهم أنّه هكذا كان دأب النبي ﷺ وعليّ عليه السلام وذريّتهما الأئمّة عليهم السلام وعلماء الصحابة ، ومنّ هذا حذوهم من علماء العامّة والخاصّة ، بل يظهر أيضاً أنّ ذلك كان دأب الأنبياء السابقين والسلف الصالحين ، وأنّ

(١) في «ن» : «مر» بدل «قدّمنا» .

الآيات والروايات ناطقة بذلك ، بل الشواهد العقلية أيضاً منادية بذلك .
وقد مرّ بعض بيانٍ لهذا مع بعض أخبار الأئمة عليهم السلام في التقية في
المطلب الأخير من الفصل الأخير من الباب الرابع من المقدمة ، وكذا في
الفصل الرابع من الباب الثالث منها .

لكن مع هذا كله قد طعن بعض المخالفين على الشيعة الإمامية في
هذا طعناً غليظاً ، حيث قال : ومن هفواتهم إيجابهم التقية ، وهو لا يثمر إلا
عدم الوثوق بقول نبيّ أو إمام غالباً ؛ لكون أكثر الأمور ممّا يجوز فيه التقية .
ثمّ قال : ومن الطرائف أنّهم قد يغفلون عن أصلهم هذا الفاسد ،
فينقلون ما يضاذه ، قال : وهو ليس عجيباً منهم ، فإنّ الكذب لا حافظة له ،
وهُم أجلة الكذب وأعلامهم ، قال : وإني أذكر لك بعضاً من هذا القليل بلا
فرية ، وإنّا إن شاء الله لمن الصادقين :

روي في كثير من كتبهم عن أمير المؤمنين أنّه عزل معاوية عن الإمارة
يوم خلافته ، فقليل له : لو تركته على حاله حتّى ينخرط في زمرة مبايعيك ؛
إذ نحن نخاف من إفساده ، وإنّ كيدَه لعظيم ، فقال : «ما شاء الله كان ، وإنّما
يلزم عليّ أن لا أرضى بمعصية الله طرفة عين» الخبر .

ثمّ قال : فانظر ماذا يفعلون هؤلاء الوقيحون قد ينسبون إلى الأئمة ترك
التقية ؛ بحيث يكاد أن يجد الناصبي الفرصة للقدح فيهم بسوء التدبير
والتقصير ، وقد يثبتون لهم فعلها على وجهٍ لو فرض صدقه لعُدْر من يتبرأ
عنهم من الصغير والكبير ، فتعساً للوجه الأسود الحالِك ، وتباً للطبع
المنحرف الهالك^(١) . انتهى كلامه .

(١) لم نتحقّق القائل بذلك .

وقد تكلم بنحو كلامه في التشنيع على هؤلاء في التقيّة جمع منهم ، حتّى أنّ في الصواعق لم يعبر إلا بلفظ التقيّة المشؤومة^(١) ، بل إنّ بعضهم تجرّى إلى القدح في الأئمة حيث ذكر ما خلاصته : إنّ أئمة الإماميّة شهروا بينهم حكاية التقيّة والقول بالبداء ، كما إذا أخبروهم بشيء وظهر خلافه اعتذروا بأحد هذين .

ثمّ إذا عرفت هذا فاعلم أولاً : أنّ السبب الداعي إلى صدور هذا الإنكار منهم مع وضوح ثبوت خلافه حتّى عندهم أيضاً - كما سيظهر غاية الظهور - أنّهم أدركوا أنّ فتح باب التقيّة والمداراة والإقرار بحسنهما يسدّ عليهم كثيراً من أبواب الشُّبه التي تمسّكوا بها ، وبنوا عليها أساس مذهبهم من قبيل ما مرّ في المقالة السابقة من قولهم بأنّ تقدّم مَنْ تقدّم على عليّ عليه السلام لو لم يكن حقّاً فلمّ لم يدفعهم عليّ عليه السلام ولم يحاربهم ؟ ولمّ كان يعاشروهم معاشرة الراضي عنهم ؟ ولمّ لم يصرّح في أيّام خلافته ببطلانهم ؟ حتّى أنّه كان يجري كثيراً على مجراهم ، بل قد يتكلّم بما فيه إظهار حسن حالهم وسيرتهم ، وكذا قولهم بأنّ سائر أئمة أهل البيت عليهم السلام كانوا يُظهرون أنّهم على هذه الطريقة ، وأنّهم في غاية الرضا عن أولئك الخلفاء ، وأنّهم كانوا على جلاله الشأن وعلو المكان ، بل ولمّ لم يصرّح رسول الله صلى الله عليه وآله بذلك ، ولم يُخبر الصحابة بحالتهم ؟ بل لمّ كان يسلك معهم سلوك الراضي عنهم ، ويُظهر ما يشعر بقربهم عنده وجلالتهم ؟ وأمثال ذلك ممّا ذكره في كتبهم ؛ إذ من الواضحات أنّ فتح باب التقيّة والمداراة يدفع جميع أمثال هذه الشبهات ، كما سنبيّن شيئاً منه إن شاء الله تعالى .

ثم اعلم ثانياً: أن جميع ما ذكره هؤلاء الجماعة من أصل الإنكار المذكور ومتفرعاته واضح البطلان واقعاً، حتى عندهم أيضاً، بل إنما دعاهم إلى ذلك مع وصول خلافه إلى حدّ الضرورة - كما سيظهر - محض الحميّة الجاهليّة، والحرص على ردّ كلام الخصم بأيّ وجه كان، والتزام عدم قبول قوله وإن كان حقّاً؛ لما رسخ في قلوبهم من حقّية مانسأوا عليه من المذهب، من غير تصفية القلب، الذي بيّننا في المقدّمة أنّه من عمدة أسباب فهم الحقّ، حتى أن بعضاً من المنكرين استدلّ على إنكاره بما هو أقبح من طعنهم، وأوهن من بيت العنكبوت، لاسيّما في مقابل ما سيّتين؛ إذ من ذلك ما ذكره بعضهم حيث قال: إنّ التقيّة نفاق؛ لأنّ كلّ واحدٍ منهما إبطان أمرٍ وإظهار خلافه، دفعاً للضرورة، والنفاق حرام.

وسخافته ظاهرة؛ لأنّ النفاق هو إبطان الكفر واعتقاده، وهو حرام، والتقيّة إبطان الإيمان واعتقاده، وهو واجب، فلا يكون أحدهما هو الآخر، وقد ذكرنا في التقسيم أنفاً تحقيق الفرق.

وقال بعضهم: إنّ التقيّة لو جازت لجاز على الأنبياء إظهار كلمة الكفر تقيّةً، واللازم كالملزوم في البطلان.

وهذا من قبيل ما مرّ في كلام الطاعن من قوله بأنّ إيجاب التقيّة يثمر عدم الوثوق بقول نبيّ أو إمام غالباً.

وسياتي ما ينادي بوهنهما أيضاً من عدم القائل بجوازها مطلقاً، بل لا تجوز إلّا إذا تحقّق ما هو من شروطها التي منها أن لا يترتب عليها فساد أشدّ منها.

وأما عدم الوثوق فإنّما يلزم لو لم يعتبر فيما يحمل من أعمالهم وأقوالهم على التقيّة وجود أمارات واضحة وقرائن لائحة كما زعمه، وليس

كذلك باتفاق مَنْ قال بها كما سيظهر، مع أن جميع ذلك شبهة واجتهاد في مقابل كتاب الله وسنة رسوله، والشهرة بين المسلمين، بل في مقابل ما كاد أن يكون من ضروريات الدين، حتى أنه قال به أيضاً بعض المنكرين، كما أن جماعة من المعتزلة الذين أنكروا على معاوية أفعاله وقدحوا فيه، استندوا في دفع شبهة الحشوية على صواب معاوية بعد صلح الحسن عليه السلام بما ظهر من الحسنين عليهم السلام، ومحمد بن عليّ، وعبدالله بن العباس، وعبدالله بن جعفر، وجابر بن عبدالله، وأبي أيوب، وأمثالهم من التعظيم له والإجلال، وإظهار الأتباع، وترك الإنكار، ونحو ذلك: بأن (ذلك كله) (١) كان على وجه تقيّتهم من معاوية وأتباعه، ولما علموه من المصلحة في ترك المشاققة والمخالفة، والتمسك بالمداراة، مع أنهم عند الاستدلال على حسن حال مَنْ تقدّم على عليّ عليه السلام استندوا إلى مثل استناد الحشوية بالنسبة إلى سلوك عليّ عليه السلام وجمع من الصحابة معهم، وأنكروا التقيّة هناك، وشنعوا على الشيعة في القول بها.

والتوجيه بأن إنكارهم ربّما يكون لزعمهم عدم جريانها في ذلك الموضوع، فمع كونه عين الاعتراف بتحقيق التقيّة أحياناً لا يجدي نفعاً؛ لقيام القرائن هناك أيضاً كما ظهر ويظهر، وإنّما مقصودنا بيان أن مبنى أكثر مواضع إنكارهم على ما هو من هذا القبيل، فافهم.

ولا علينا إن أظننا الكلام في هذا المقام لزيادة توضيح حقّية هذا المرام، فنقول لهؤلاء المنكرين: نحن لا نشتمكم كما هو دأبكم، فإنّه من شيمة الجاهل المتعصّب العاجز عن إلزام الخصم بإتمام الحجّة، بل نقول: هداانا الله وإياكم إلى الحقّ، إن ما ذكرتم ليس كما لفتتم وموهتم.

(١) بدل ما بين القوسين في «م»: «كل ذلك».

أما أولاً: فلأنّ ما نسبتم إلى الإمامية من إيجابهم التقيّة مطلقاً كذب وفرية عليهم، ولم يقل به أحدٌ منهم، بل الذي ذكروه - كما أشرنا إليه آنفاً - أنّ التقيّة جائزة، وربّما وجبت بشرائط مخصوصة وأوقات مضبوطة، حتّى أنّهم صرّحوا بسقوطها عند فقد شروطها، بل منعوا عنها حينئذٍ مهما يكون الداعي إلى خلافها أقوى، كما أنّه كذلك أيضاً حال أخواتها اللاتي مررن، والمرجع في ذلك إلى علم المكلف، كما هو كذلك في سائر ما هو من هذا القبيل، فإنّ الإنسان على نفسه بصيرة.

وقد مرّ أيضاً بعض الأخبار التي تدلّ عليه في الفصل الذي أشرنا إليه، كقوله عليه السلام: «التقيّة في كلّ شيء يضطرّ إليه ابن آدم، وصاحبها أعلم بها حين تنزل به»^(١).

وسيتبيّن هذا التفصيل غاية التبيين في ضمن ما سنذكره مع وضوحه في نفسه أيضاً؛ إذ كيف يتصوّر لذي عقله أن ينكر ترك التقيّة، ووجوب الجهاد في الإسلام من أعظم الأحكام، أما كان في الإمامية مَنْ يسمع بحكاية محاربة عليّ عليه السلام مع معاوية، ثمّ ترك الحسن عليه السلام ذلك، ثمّ رجوع الحسين عليه السلام إلى الجهاد، وهمّ عندهم معصومون عن الخطأ والفساد، عالمون بأحكام ربّ العباد، أم كيف يمكن تصديق ما نسبتم إليهم مع ظهور اتّفاقهم على تحريم التقيّة في مواضع، منها قتل النفس المحترمة؟

وبالجملة، وجوب التقيّة مطلقاً، وكذا تحريمها كذلك، بل أصل جوازها في كلّ موضعٍ ممّا لم يقل به أحدٌ أصلاً، فعلى هذا لا يرد عليهم

(١) الحديث ملفّق من حديثين، انظر: الكافي ٢: ١٧٤ و ١٣/١٧٥ و ١٨ عن الإمام الباقر عليه السلام، ونحوه في المحاسن ١: ٣٠٨/٢٥٩، ومن لا يحضره الفقيه ٣: ٢٨٧/٣٦٣ عن أبي عبد الله عليه السلام.

شيء مما ذكرتم ، بل ما أزرتم عليهم راجع إليكم .

وأما ثانياً : فلأن تجويز التقيّة ليس ممّا يختصّ بخصوص أنمة الإماميّة وعلمائهم ، بل هو ممّا يدلّ عليه القرآن والآثار المرويّة عندنا وعندكم عن سيّد الأبرار ، بل هي ممّا عمل به جميع الأخيار وفقهاء الأمصار .

وبالجملة ، أصل جوازها عند تحقّق شرائطها التي عمدتها الخوف وترتب الضرر - كما بيّنا - من ضروريات دين الإسلام .

ولنذكر حينئذٍ بعض ما يدلّ على هذا وسائر ما يدخل تحت المداراة والتأليف ؛ لاتحاد مآل الجميع ، كما هو ظاهر ويظهر ؛ إذ في ضمن هذا ينكشف الحقّ غاية الانكشاف ، ويندفع القيل والقال ، إذ لا نذكر إلا ما هو حقيقة الحال ولو على سبيل الإجمال .

فنعول : أمّا الآيات فمنها : ما ذكرناه في الفصل الرابع من الباب الثالث من المقدمة ، لاسيّما قوله تعالى : ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَةً﴾^(١) الآية ، فإنّ مفاد هذه الآية تجويز إظهار موالة الكافرين في حال التقيّة .

ومنها : قوله تعالى : ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(٢) إذ لا ريب أنّ إظهار الحقّ إذا أفضى إلى التهلكة ؛ ولم يكن من المواضع التي فيها دليل خاصّ على وجوب الإظهار فيها ، يكون منهياً عنه ، فتجب التقيّة . ومنها : قوله تعالى : ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللَّهِ مِنْ بَعْدِ إِيْمَانِهِ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ

(١) سورة آل عمران ٣ : ٢٨ .

(٢) سورة البقرة ٢ : ١٩٥ .

وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ ﴿١﴾ وسيأتي بيانه في نقل حكاية عمار .

ومنها : ما مرّ أيضاً من قوله تعالى : ﴿بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾
- إلى قوله - : ﴿وَاللَّهُ يَعِصُكُمْ مِنَ النَّاسِ﴾ ^(٢) فإن سياق الآية - كما تقدّم
في قصّة الغدير - يدلّ على أنه ﷺ كان خائفاً في بعض الأمور متوقفاً، ثمّ
لما بشره الله تعالى بالعصمة من ضرر الناس اجترأ عليه .

ولهذه الآية نظائر كثيرة من آيات القرآن، حتّى بالنسبة إلى الأنبياء
السابقين وأسلافهم الصالحين أيضاً، كما لا يخفى على المتتبع، منها : قوله
تعالى : ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِّنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ ^(٣) وأمثالها،
وقد مرّ بعضها في الفصل الذي أشرنا إليه .

وكفى قوله تعالى : ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًّا
غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ﴾ ^(٤)، الآية إلى آخرها، فإنّها كالصريحة
في أنّه لو لم يكن كذلك، ولم يسلك معهم بالمداراة ما صبروا على نبوّته،
ولا أقاموا على حكم رسالته، بل ارتدّوا عن الدين كما قال في الكشف
عند تفسير الآية : أي : لانصرفوا عنك حتّى لا يبقى حولك أحد منهم ^(٥) .

أقول : ومنها يظهر أنّ الأمر بالعفو والمشاورة أيضاً كان لما فيهما من
المداراة والتأليف واستعلام ما في قلوبهم، لا لاستعلام حال الأمر منهم،
كما يشعر به قوله تعالى : ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ ^(٦)، فافهم .

(١) سورة النحل ١٦ : ١٠٦ .

(٢) سورة المائدة ٥ : ٦٧ .

(٣) سورة غافر ٤٠ : ٢٨ .

(٤) سورة آل عمران ٣ : ١٥٩ .

(٥) الكشف ١ : ٦٤٧ .

(٦) سورة آل عمران ٣ : ١٥٩ .

وأما الروايات فهي مستفيضة، بل متواترة عندنا وعندهم، وقد ذكرنا جملة مشبعة منها في الفصل المذكور، واردة في صريح التقيّة وما هو منها كالمداواة والتأليف وكراهة الباطل قلباً إن لم يمكن الإظهار والصبر على الجور وأمثاله، فلا حاجة إلى الإعادة، مَنْ أرادها فليرجع إليه .

ومع هذا نذكر هاهنا من شواهداها، بل ما يشتمل عليها، وما صدر من جُلّ الأخيار وعلماء الأعصار ما يكفي لأهل الاستبصار .

روى البخاري ومسلم في صحيحهما، وكذا غيرهما، عن عائشة، من عدّة طرق، قالت: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قال لها: «لولا أنّ قومك حديثو عهدٍ بجاهليّة - وفي رواية: بكفر، وفي أخرى: بشرك - وأخاف أن تنكر قلوبهم، لأمرتُ بالبيت فهدم، فأدخلتُ فيه ما أخرج منه، وألزقته بالأرض، وجعلتُ له بابين باباً شرقياً وباباً غربياً، فبلغتُ به أساس إبراهيم»^(١) .

وروى البخاري في صحيحه أيضاً، وكذا غيره عن عائشة قالت: إِنَّهُ اسْتَأْذَنَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ، فَقَالَ: «اِئْذِنُوا لَهُ فَبُئْسَ ابْنُ الْعَشِيرَةِ، أَوْ بُئْسَ أَخُو الْعَشِيرَةِ»، فَلَمَّا دَخَلَ أَلَانَ لَهُ فِي الْكَلَامِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قُلْتَ مَا قُلْتَ، ثُمَّ أَلَنْتَ لَهُ فِي الْقَوْلِ، فَقَالَ: «أَيُّ عَائِشَةَ! إِنَّ شَرَّ النَّاسِ مَنْزِلَةٌ عِنْدَ اللَّهِ مَنْ يُكْرِمُهُ النَّاسَ اتِّقَاءَ فَحْشِهِ»^(٢) .

وروى البخاري أيضاً في صحيحه بعدّة طرق قصّة إسلام أبي ذرّ،

(١) صحيح البخاري ٢: ١٨٠، صحيح مسلم ٢: ١٣٣٣/٩٦٨، مسند أحمد ٧: ٢٥٧/٢٤٩٣٥، السنن الكبرى للنسائي ٢: ٣٨٨٦/٣٩١، المعجم الأوسط للطبراني ٧: ٢٨٦/٧٣٧٩، و٩: ٩٣٨٦/٢٥٨، السنن الكبرى للبيهقي ٥: ٨٩ .

(٢) المصنّف لعبدالرزاق ١١: ٢٠١٤٤/١٤١، صحيح البخاري ٨: ١٥ - ١٦، صحيح مسلم ٤: ٢٥٩١/٢٠٠٢، سنن أبي داود ٤: ٤٧٩١/٢٥١، الجامع الصحيح (سنن الترمذي) ٤: ١٩٩٦/٣٥٩، مسند أبي يعلى ٨: ٤٨٢٣/٢٤٤ .

وفيهما أنه قال: أقبلت إلى مكة طالباً للنبي ﷺ، وأنا لا أعرفه ولا أحب أن أسأل عنه، فمرّ بي عليٌّ عليه السلام فقال: «كأن الرجل غريب؟»، فقلت: نعم، قال: «فانطلق إلى المنزل»، فانطلقت معه، وساق القصة إلى أن قال: فدخلت معه - يعني: علياً عليه السلام - على النبي ﷺ، فقلت له: اعرض عليّ الإسلام، فعرضه، فأسلمت مكاني، فقال لي: «يا أباذر! اكتب هذا الأمر، وارجع إلى بلدك، فإذا بلغك ظهورنا فأقبل»^(١) الخبر.

وفي الصحيح المذكور، وكذا في صحيح مسلم، وغيرهما أخبار نقلوا فيها ما يدلّ على أن بعض الأنصار كانوا لا يمكّنون النبي ﷺ من المنافقين، وكان ﷺ يداريهم لأجل هذا^(٢)، حتّى أنّ في صحيح البخاري عن أسامة أنه نقل في حديثٍ طويل أنّ ابن أبي بن سلول وأصحابه المنافقين كانوا قبل واقعة بدر يجاهرون بالشرك والأذى لرسول الله ﷺ في الكلام استظهاراً لحماية بعض الأنصار، إلى أن قال: وكان النبي ﷺ وأصحابه يعفون عن هؤلاء المشركين وأهل الكتاب، ويصبرون على الأذى، كما قال الله تعالى: ﴿وَلَتَسْمَعَنَّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا أَذًى كَثِيرًا﴾^(٣) الآية، حتّى أذن الله فيهم، فلمّا غزا رسول الله ﷺ بدرًا فقتل صناديد كفّار قريش، قال ابن أبي بن سلول ومنّ معه من المشركين وعبدة الأوثان: هذا أمر قد توجه، فبايعوا الرسول ﷺ على الإسلام^(٤) الخبر.

(١) صحيح البخاري ٤: ٢٢١ - ٢٢٢، و٥: ٥٩ - ٦٠ بتفاوت.

(٢) انظر: الهامش (٤) هنا، والهامش (١) من ص ٣٠٣.

(٣) سورة آل عمران ٣: ١٨٦.

(٤) صحيح البخاري ٦: ٤٩ - ٥٠.

وكذا في صحيح مسلم وغيره، عن عائشة أنها نقلت قصة الإفك عليها، فقالت فيها: ثم إن النبي ﷺ قام على المنبر واستعذر من عبدالله بن أبي بن سلول، فقال: «يا معشر المسلمين! من يعذرني من رجله قد بلغ أذاه أهلي، فوالله، ما علمت على أهلي إلا خيراً»، فقام سعد بن معاذ وقال: أعذرني منه يا رسول الله، إن كان من الأوس ضربنا عنقه، وإن كان من إخواننا الخزرج أمرتنا فقبلنا أمرك، فقام سعد بن عباد - وهو سيد الخزرج، وكان رجلاً صالحاً ولكن احتملته الحمية - فقال لابن معاذ: كذبت، لعمر الله! لا تقتله ولا تقدر على ذلك، فقام أسيد - وهو ابن عم ابن معاذ - فقال لابن عباد: كذبت أنت، لعمر الله! لنقتلته، فإنك منافق مخادع مجادل عن المنافقين، فثار الحيان: الأوس والخزرج، حتى هؤوا أن يقتتلوا ورسول الله ﷺ قائم على المنبر، فلم يزل رسول الله ﷺ يُخفِضُهُمْ، حتى سكتوا وسكت^(١)، الخبر.

وأما حكاية فعل النبي ﷺ في الحُدَيْبِيَّةِ مع قريش حين منعه من دخول مكة، وقبوله ما أرادوا وشرطوا من الرجوع عنهم وغيره، حتى محو لفظة الرسالة من الكتاب الذي كتب لهم في ذلك، مع حث بعض أصحابه إياه على المحاربة وأخذ البيعة فيها من أصحابه على أن لا يفزوا فمشهورة، وفي كتب العامة والخاصة مسطورة؛ بحيث لا حاجة لنا هاهنا إلى البيان.

وقد صدر مثله عن عليّ عليه السلام أيضاً حين ألزموا عليه بالتحكيم والكتاب الذي كتب في ذلك، كما ذكره أهل السير وغيرهم مفصلاً في نقل

(١) صحيح مسلم ٤ : ٢١٣٣ - ٢٧٧٠/٢١٣٤، صحيح البخاري ٥ : ١٤٨ وما بعدها، الجمع بين الصحيحين ٤ : ٣٢٣١/١١٥، وفيه باختصار.

ردّ إنكار العامة على الشيعة قولهم بالتقية ٣٠١

حرب صفين وحكاية التحكيم ؛ ولهذا لما اعترض عليه الخوارج بفعله ذلك أجابهم : «بأنّي فعلت مثل ما فعل النبي ﷺ وعذري عذره» فسكتوا^(١) . وقد مرّ شيء من هذا أيضاً .

وقال القاضي عياض في كتاب الشفا: إنّ النبي ﷺ قد كان يتكلم بالمعاريض الموهوم ظاهرها بخلاف باطنها لقصد المصلحة ، كتوريته عن وجه مغازيه لثلاً يأخذ العدو حذره .

وقد كان يترك شيئاً لبعض المصالح ، كتركه قتل المنافقين ، وهو على يقينه من أمرهم مؤالفةً لغيرهم ، ورعايةً للمؤمنين من قراباتهم ، وكراهةً لأن يقول الناس : إنّ محمداً ﷺ يقتل أصحابه ، وكتركه بناء الكعبة على قواعد إبراهيم مراعاةً لقلوب قريش وتعظيمهم لتغييرها ، وحذراً من نفار قلوبهم لذلك ، وتحريك متقدم عدوتهم للدين وأهله ، وكان يحذر الناس ويحترس منهم من غير أن يطوي على أحدٍ منهم بشره ولا خلقه ، ويعطي كلّ جلسائه نصيبهم لا يحسب جلسيه أنّ أحداً أكرم عليه منه ، وكان يبسط وجهه للكافر والعدو رجاء استئلافه ، وكان يصبر للجاهل ، ويقول : «إنّ من شرار الناس من اتّقاءه الناس لشره»^(٢) .

وقال أيضاً: إنّ ما روي عن النبي ﷺ أنّه قال : «ما كذب إبراهيم عليه السلام إلا ثلاث كذبات» فمراده أنّه لم يتكلم بكلام صورته صورة الكذب وإن كان حقاً في الباطن إلا تلك الكلمات الثلاث^(٣) ، أي : بالتورية والمعاريض ، كما أنّ النبي ﷺ أيضاً كان يتكلم كذلك ، وهو ليس بكذب واقعاً ، كيف

(١) يُنظر : وقعة صفين : ٥٠٩ - ٥١٠ .

(٢) الشفا ٢ : ٤٢٣ ، ٤٤٦ - ٤٤٧ .

(٣) الشفا ٢ : ٣٢٣ .

وفي الحديث: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَنْطَبِعُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ إِلَّا الْخِيَانَةَ وَالْكَذِبَ»^(١).
 وروى ابن عبد البر في الاستيعاب أَنَّ عبيد الله بن عبد الله بن أَبِي بن سلول كان من أَجَلَةِ الصَّحَابَةِ، وكان أبوه من كبار المنافقين، فقال يوماً للنبي ﷺ: إن أذنت لي في قتله قتلته، فقال النبي ﷺ: «لا يتحدث الناس أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ، وَلَكِنْ بَرَّ أَبَاكَ وَأَحْسَنَ صَحْبَتَهُ»، قال: ولمَّا مات أبوه سأل النبي ﷺ أن يحضر صلاة أبيه كرامةً له، ففعل، ومنعه عمر عن ذلك، فلم يسمع قوله^(٢).

وأمثال هذه الأمور الدالَّة على مداراته ﷺ واثقائه حتَّى من تكلم الناس ونحوه كثيرة.

ولنذكر ما في بعض خُطب أمير المؤمنين عليه السلام، ثم بقية الشواهد.
 قال عليه السلام فيما مضى سابقاً من الخطبة الشَّقْشَقِيَّة بعد ذكره أخذ الخلافة منه: «فسدلت دونها ثوباً وطويت عنها كشحاً وطفقت أرتي بين أن أصول بيدِ جِذَاء، أو أصبر على طخية عمياء - إلى قوله -: فصبرتُ وفي العين قذئ وفي الحلق شجا، أرى تراثي نهياً - إلى قوله عليه السلام -: فصبرتُ على طول المدَّة وشدة المحنة - إلى قوله عليه السلام -: أما والذي فلق الحبة وبرأ النسمة! لولا حضور الحاضر وقيام الحجَّة بوجود الناصر، وما أخذ الله على العلماء أن لا يُقَارَوا على كِظَّة ظالم ولا سغب مظلوم، لألقيتُ حبلها على غاربها، ولسقيتُ آخرها بكأس أولها، ولألقيتُ دنياكم هذه عندي أزهد من

(١) انظر: كتاب السنَّة لابن أبي عاصم: ١١٤/٥٣ - ١١٥، السنن الكبرى للبيهقي ١٠:
 ١٩٧، مجمع الزوائد ١: ٩٢.

(٢) الاستيعاب ٣: ٩٤٠ - ٩٤١ بتفاوت، وفيه «عبدالله» بدل «عبيدالله».

عَفْطَةَ عَنِّي»^(١).

وفي خطبةٍ أُخرى: «فَنظَرْتُ فَإِذَا لَيْسَ لِي مُعِينٌ إِلَّا أَهْلُ بَيْتِي، فَضَنَنْتُ بِهِمْ عَنِ الْمَوْتِ، وَأَغْضَيْتُ عَلَى الْقَدَى، وَشَرِبْتُ عَلَى الشَّجَا، وَصَبِرْتُ عَلَى أَخْذِ الْكَظْمِ، وَعَلَى أَمْرٍ مِنْ طَعْمِ الْعَلْقَمِ»^(٢).

وقال عليه السلام في خطبةٍ أُخرى: «مَنْ أْبَدَى صَفْحَتَهُ لِلْحَقِّ هَلَكَ - وَفِي رِوَايَةٍ: عِنْدَ جَهْلَةِ النَّاسِ^(٣) - وَكَفَى بِالْمَرْءِ جَهْلًا أَنْ لَا يَعْرِفَ قَدْرَهُ، لَا يَهْلِكُ عَلَى التَّقْوَى سِخَاصًا وَلَا يَظْمَأُ عَلَيْهَا زَرْعٌ^(٤) قَوْمٌ، فَاسْتَتَرُوا فِي بَيْوتِكُمْ، وَأَصْلَحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ»^(٥) الخطبة.

وقال عليه السلام في أُخرى: «وَبَقِيَ رِجَالٌ غَضَّ أَبْصَارَهُمْ ذِكْرَ الْمَرْجِعِ، وَأَرَأَقَ دُمُوعُهُمْ خَوْفَ الْمَحْشَرِ، فَهَمَّ بَيْنَ شَرِيدٍ نَادٍ، وَخَائِفٍ مَقْمُوعٍ، وَسَاكِتٍ مَكْعُومٍ^(٦)... قَدْ أَحْمَلْتَهُمُ التَّقِيَّةَ، وَشَمَلْتَهُمُ الذَّلَّةَ»^(٧)، الخطبة.

وقال عليه السلام في أُخرى: «أَمَّا إِنَّهُ سَيُظْهِرُ عَلَيْكُمْ بَعْدِي رَجُلٌ رَحَبَ الْبُلْعُومِ مَنَدَحِقُ الْبَطْنِ، يَأْكُلُ مَا يَجِدُ، وَيَطْلُبُ مَا لَا يَجِدُ، فَاقْتُلُوهُ، وَلَنْ تَقْتُلُوهُ، أَلَا وَإِنَّهُ سَيَأْمُرُكُمْ بِسَبِّي وَالْبِرَاءَةِ مِنِّي، فَأَمَّا السَّبُّ فَسَبُّونِي، فَإِنَّهُ لِي زَكَاةٌ وَلَكُمْ نَجَاةٌ، وَأَمَّا الْبِرَاءَةُ فَلَا تَتَبَرَّأُوا مِنِّي، فَإِنِّي وُلِدْتُ عَلَى الْفِطْرَةِ،

(١) نهج البلاغة: ٤٨ - ٣/٥٠.

(٢) نهج البلاغة: ٢٦/٦٨.

(٣) معارج نهج البلاغة: ٤٣٧/٩٩، ٤٣٦، الحكمة ٢٠٩٥، شرح نهج البلاغة للبحراني ٥: ٣٤١، شرح مائة كلمة: ١٩٢، الوافي ٢٦: ٤٦.

(٤) في التُّسُخِ: «حَرِثٌ» بَدَلُ «زَرْعٌ». وَمَا أَثْبَتَنَاهُ مِنَ الْمَصْدَرِ.

(٥) نهج البلاغة: ١٦/٥٨ ضمن الخطبة.

(٦) مكعوم، أي: من شُدِّ فاه، ومُنَع من الكلام. انظر: لسان العرب ١٢: ٥٢٢، مادة - كعم -.

(٧) نهج البلاغة: ٣٢/٧٥ ضمن الخطبة.

وسبقتُ إلى الإيمان والهجرة»^(١).

أقول : هذه العبارة مشهورة عنه عليه السلام عند العامة والخاصة ، ولعل مراده عليه السلام التبري قلباً لا محض الإظهار عليهم ، لكن قد ورد في حديث مسعدة ، قال : قيل لأبي عبدالله عليه السلام : إن الناس يروون أن علياً عليه السلام قال : «ستدعون إلى سبِّي فسبوني ، ثم ستدعون إلى البراءة منِّي فلا تبرأوا منِّي» ، فقال عليه السلام : «ما أكثر ما يكذب الناس على علي عليه السلام» ، ثم قال : «إنما قال : إنكم ستدعون إلى سبِّي فسبوني ، ثم ستدعون إلى البراءة منِّي وإني لعلی دين محمد ، ولم يقل لا تبرأوا منِّي»^(٢) ، الخبر .

ومعناه أنه لم يمنع من البراءة ، ولم يمنع من تركها ، بل أشار في قوله : «وإني لعلی دين محمد» إلى كراهة البراءة ما لم يصل إلى حد الإلجاء ، فتأمل .

وقال عليه السلام في خطبة أخرى : «والله ! لو شئتُ أن أخبر كلَّ رجل منكم بمخرجه ومولجه وجميع شأنه لفعلتُ ، ولكن أخاف أن تكفروا في رسول الله صلى الله عليه وآله ، ألا وإني مفضيه إلى الخاصة ممن يؤمن ذلك منه ، والذي بعثه بالحق ، واصطفاه على الخلق ، ما أنطق إلا صادقاً ، ولقد عهد إليّ بذلك كله ، وبمهلك من يهلك ، ومنجى من ينجو ، ومأل هذا الأمر ، وما أبقى شيئاً يمر على رأسي إلا أفرغه في أذني وأفضى به إليّ»^(٣) الخطبة .

أقول : صراحة هذا فيما نحن فيه من لزوم كتمان بعض الأمور وإن

(١) نهج البلاغة : ٥٧/٩٢ .

(٢) الكافي ٢ : ١٧٣ - ١٠/١٧٤ ، باب التقية .

(٣) نهج البلاغة : ١٧٥/٢٥٠ .

كانت دينية لبعض المصالح، حتى أن الرسول ﷺ كان كذلك، وعلى أن سكوت عليّ عليه السلام عن الأشياء التي زعم المخالفون أن ذلك السكوت كان مبنياً على كونها حقاً، وكذا سكوت النبي ﷺ ليس كما زعموا، بل هو مصرح بأن ذلك للمصلحة التي ذكرها، فلم يمكنهم الاستدلال، بل ولا الاستشهاد بذلك على ما ادّعوه من الحقيقة، كما مرّ بيان حقيقة الحال في المقالة السابقة، فلا تغفل.

وقال عليه السلام في خطبة له: «ألزموا الأرض، واصبروا على البلاء، ولا تحرّكوا بأيديكم وسيوفكم في هوى ألسنتكم، ولا تستعجلوا بما لم يعجله الله لكم، فإنه من مات منكم على فراشه وهو على معرفة حق ربه وحق رسوله وأهل بيته مات شهيداً، ووقع أجره على الله، واستوجب ثواب ما نوى من صالح عمله، وقامت النية مقام إصلاته بسيفه، وإن لكل شيء مدةً وأجلاً»^(١).

أقول: وهذا أيضاً صريح في لزوم السكوت والصبر قبل أوان ما أمر به، كما كان النبي ﷺ كذلك قبل الهجرة ووجود الأعوان، وهذا هو أيضاً نوع من التقية والمداراة.

وقال عليه السلام في كلام له على طلحة والزبير: «فإن كنتما بايعتماني طائعين، فارجعا عن النكث وتوبا إلى الله من قريب، وإن كنتما بايعتماني كارهين، فقد جعلتما لي عليكما السبيل بإظهاركما الطاعة وإسراركما المعصية، ولعمري! ما كنتما بأحقّ المهاجرين بالتقية والكتمان»^(٢) الخبر.

ومن كلامه عليه السلام في أمر الحكمين كما نقله صاحب كتاب المغازي:

(١) نهج البلاغة: ٢٨٢ - ١٩٠/٢٨٣.

(٢) نهج البلاغة: ٥٤/٤٤٦.

«إِنَّ النَّاسَ قَدْ تَغَيَّرَ كَثِيرٌ مِنْهُمْ عَنْ كَثِيرٍ مِنْ حَظِّهِمْ»^(١)، فمالوا مع الدنيا ونطقوا بالهوى، وإني نزلت من هذا الأمر منزلاً معجباً اجتمع به أقوام أعجبتهم أنفسهم، فأبني أداري بهم قرحاً أخاف أن يكون علقاً»^(٢) الخبر.

وقال عليه السلام في بعض خطبه أيضاً: «إِنَّ هَاهُنَا - وَأَشَارَ إِلَى صَدْرِهِ - لَعَلَّمَا جَمًّا لَوْ أَصَبْتُ لَهُ حَمَلَةً، بَلَى أُصِيبَ لِقْنَا غَيْرَ مَأْمُونِهِ عَلَيْهِ» الخطبة إلى قوله عليه السلام: «كَذَلِكَ يَمُوتُ الْعِلْمُ بِمَوْتِ حَامِلِيهِ، اللَّهْمَ بَلَى، لَا تَخْلُو الْأَرْضَ مِنْ قَائِمٍ لِلَّهِ بِحُجَّةٍ، إِمَّا ظَاهِرًا مَشْهُورًا، أَوْ خَائِفًا مَغْمُورًا، لِثَلَا تَبْطُلَ حُجُجُ اللَّهِ وَبَيِّنَاتِهِ»^(٣) الخبر، وقد مرَّ غير مرَّة.

وقال عليه السلام متفرقاً في بعض مواعظه ونصائحه عموماً أو لبعض خواصه ما جمعنا إلا قليلاً منها، كقوله عليه السلام: «وَارْفُقْ مَا كَانَ الرِّفْقُ أَرْفُقَ، وَاعْتَزِمْ بِالشَّدَةِ حِينَ لَا تَغْنِي عَنْكَ إِلَّا الشَّدَةُ»^(٤).

وقوله عليه السلام: «إِيَّاكَ وَالْعَجَلَةَ بِالْأُمُورِ قَبْلَ أَوَانِهَا، وَالتَّسَاقُطَ فِيهَا عِنْدَ إِمْكَانِهَا، أَوْ اللِّجَاجَةَ فِيهَا إِذَا تَنَكَّرَتْ، أَوْ الوَهْنَ عِنْدَ إِذَا اسْتَوْضَحَتْ، فَضَعُ كُلِّ شَيْءٍ مَوْضِعَهُ، وَأَوْقِعْ كُلَّ عَمَلٍ مَوْقِعَهُ»^(٥).

وقوله عليه السلام: «مَنْ الخُرْقُ المَعَاجِلَةَ قَبْلَ الإِمْكَانِ، وَالأُنَاةَ بَعْدَ الفُرْصَةِ»^(٦).

وقوله عليه السلام: «وَلَا يَدْعُونَكَ ضَيْقُ أَمْرٍ لَزِمَكَ فِيهِ عَهْدُ اللَّهِ إِلَى طَلَبِ

(١) في النسخ: «خطبهم». وما أثبتناه من المصدر.

(٢) نهج البلاغة: ٤٦٥ - ٧٨/٤٦٦.

(٣) نهج البلاغة: ١٤٧/٤٩٥.

(٤) نهج البلاغة: ٤٦/٤٢١.

(٥) نهج البلاغة: ٥٣/٤٤٤.

(٦) نهج البلاغة: ٣٦٣/٥٣٨.

رد إنكار العامة على الشيعة قولهم بالتقية ٣٠٧

انفساخه بغير الحق، فإنَّ صبرك على ضيقه ترجو انفراجه خير من غدره تخاف تبعته»^(١).

وقوله **عليه السلام**: «مَنْ أَسْرَعَ إِلَى النَّاسِ بِمَا يَكْرَهُونَ، قَالُوا فِيهِ مَا لَا يَعْلَمُونَ»^(٢).

وقوله **عليه السلام**: «لسان العاقل وراء قلبه، وقلب الأحمق وراء لسانه»^(٣).
وقوله **عليه السلام** بعبارة أخرى: «قلب الأحمق في فيه، ولسان العاقل في قلبه»^(٤).

وقوله **عليه السلام**: «... وَإِنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ يُدْخِلُ بِصَدَقِ النِّيَّةِ وَالسَّرِيرَةِ الصَّالِحَةِ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ الْجَنَّةَ»^(٥).

وأمثال هذه الكلمات التي تناسب بل تُشعر بحسن الكتمان والتقية والمدارة، ونحو ذلك، كثيرة، وقد مرَّ بعضٌ منها سابقاً، ويأتي بعضٌ آخر لاحقاً، فلا تغفل.

وروى ابن الأثير في نقل قصة خلافة عثمان: أن عبد الرحمن بن عوف لما بايع عثمان قال **عليه السلام**: «ليس هذا بأول يوم تظاهرت فيه علينا، فصبر جميل، والله المستعان على ما تصفون»^(٦) الخبر.

وقد روى الخوارزمي وابن مردويه في كتابيهما بإسنادهما عن عامر ابن واثلة قال: كنت على الباب يوم الشورى فارتفعت الأصوات بينهم،

(١) نهج البلاغة: ٥٣/٤٤٣.

(٢) نهج البلاغة: ٣٥/٤٧٤.

(٣) نهج البلاغة: ٤٠/٤٧٦.

(٤) نهج البلاغة: ٤١/٤٧٦.

(٥) نهج البلاغة: ٤٢/٤٧٦.

(٦) الكامل لابن الأثير ٣: ٧١.

فسمعت علياً عليه السلام يقول: «بايع الناس أبا بكر وأنا والله! أولى بالأمر منه، فسمعت وأطعت مخافة أن يرجع القوم كفّاراً يضرب بعضهم رقاب بعض بالسيف» إلى آخر الخبر^(١)، وقد مرّ بطوله سابقاً.

وروى ابن عبد البرّ في الاستيعاب في ترجمة رفاة الأنصاري عن جماعة، عن جابر، قال: لما خرج طلحة والزبير كتبت أمّ الفضل بنت الحارث إلى عليّ عليه السلام بخروجهم، فقال عليّ عليه السلام: «إن الله عزّ وجلّ لمّا قبض نبيّه صلّى الله عليه وآله قلنا: نحن أهله وأولياؤه فلا ينازعنا سلطانه أحد، فأبى علينا قومنا فولّوا غيرنا، وأيمّ الله، لولا مخافة الفرقة، وأن يعود الكفر ويبور الدين لغيرنا، فصبّرنا على بعض الألم - إلى قوله عليه السلام - فبايعني طلحة والزبير ولم يصبرا شهراً كاملاً حتّى خرجا إلى العراق ناكثين»^(٢) الخبر.

وروى [ابن عبد ربّه]^(٣) في كتاب العقد مكاتبة عليّ عليه السلام لمعاوية بما مرّ سابقاً، وفيه قوله عليه السلام: «وقد كان أبوك أبو سفيان أتاني حين قبض رسول الله صلّى الله عليه وآله فقال: أبسط يدك أبايعك فأنت أحقّ الناس بهذا الأمر، وكنت أنا الذي أبيت عليه مخافة الفرقة بين المسلمين لقرب عهد الناس بالكفر»^(٤)، الخبر.

وروى جمع منهم: ابن أبي الحديد: أنّه قد وصل الخبر إلى عليّ عليه السلام: إنّ الناس قالوا: ما باله لم ينازع الخلفاء الثلاث، كما نازع طلحة والزبير، فخرج مرتدياً، ثمّ نادى بالصلاة جامعة، فلمّا اجتمع أصحابه قام

(١) المناقب للخوارزمي: ٣١٤/٣١٣، وعنهما في نهج الإيمان: ٥٢٧، وبناء المقالة الفاطمية: ٤٠٩ - ٤١٠.

(٢) الاستيعاب ٢: ٤٩٧ - ٧٧٤/٤٩٨.

(٣) بدل ما بين المعقوفين في النسخ: «هو». والمثبت يقتضيه السياق.

(٤) العقد الفريد ٤: ٣٣٦.

خطيباً، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «يا معشر الناس، بلغني أن قوماً قالوا: كذا وكذا، فإن لي في سبعة أنبياء أسوة، أولهم: نوح عليه السلام، قال الله تعالى مخبراً عنه أنه قال: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَانتَصِرُ﴾^(١) فإن قلت: إنه ما كان مغلوباً، فقد كذبتهم القرآن، وإن كان ذلك كذلك فعليّ أعذر، والثاني: إبراهيم الخليل خليل الرحمن عليه السلام حيث يقول: ﴿وَاعْتَزِلْكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾^(٢)، فإن قلت: إنه اعتزلهم من غير مكروه، فقد كفرتم، فإن قلت: إنه رأى المكروه منهم فاعتزلهم، فالوصيّ أعذر، وابن خالته لوط عليه السلام؛ إذ قال لقومه: ﴿لَوْ أَن لِي بِكُمْ قُوَّةٌ أَوْ آوَىٰ إِلَيَّ رُكْنٍ شَدِيدٍ﴾^(٣) فإن قلت: إنه كانت له بهم قوّة، فقد كفرتم، وإن قلت: لم يكن له بهم قوّة فاعتزلهم، فالوصيّ أعذر، ويوسف عليه السلام؛ إذ قال: ﴿رَبِّ السِّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ﴾^(٤)، فإن قلت: إنه دُعي لغير مكروه يُسخط الله، فقد كفرتم، وإن قلت: إنه دُعي إلى ما يُسخط الله فاختر السجين، فالوصيّ أعذر، وموسى بن عمران عليه السلام إذ يقول: ﴿فَفَرَرْتُ مِنْكُمْ لَمَّا خِفْتُكُمْ فَوَهَبَ لِي رَبِّي حُكْمًا وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾^(٥)، فإن قلت: إنه فرّ منهم من غير خوف، فقد كفرتم، وإن قلت: إنه فرّ منهم خوفاً، فالوصيّ أعذر، وهارون عليه السلام؛ إذ قال: ﴿أَبْنِ أُمَّ إِنَّ الْقَوْمَ اسْتَضَعُّوْنِي وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي فَلَا تُشْمِتْ بِيَ الْأَعْدَاءَ وَلَا تَجْعَلْنِي مَعَ

(١) سورة القمر ٥٤ : ١٠ .

(٢) سورة مريم ١٩ : ٤٨ .

(٣) سورة هود ١١ : ٨٠ .

(٤) سورة يوسف ١٢ : ٣٣ .

(٥) سورة الشعراء ٢٦ : ٢١ .

الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴿١﴾، فإن قلت: إنهم لم يستضعفوه ولم يشرفوا على قتله، فقد كفرتم، وإن قلت: إنهم استضعفوه وأشرفوا على قتله، فالوصي أعذر، ومحمد ﷺ إذ هرب إلى الغار، فإن قلت: إنه هرب من غير خوف أخافه، فقد كفرتم، وإن قلت: إنهم أخافوه فلم يسعه إلا الهرب، فالوصي أعذر، فقال الناس: صدق أمير المؤمنين، هذا هو الحق اللائح والعدر الواسع (٢).

أقول: دلالة هذا على تقيّة الأنبياء ومداراتهم بسبب ورود الضعف والخيفة أحياناً عليهم، كما مرّ سابقاً لاسيما في بعض فصول المقدمة، والخبر الثالث عشر من أخبار خاتمة هذا الكتاب، وكذا على رفع شبه المخالفين في عدم معارضة عليّ عليه السلام صريحة بحيث لا مجال للمناقشة فيها، حتّى أنّه لو قيل: إنّه غير ثابت الوجود عنه، بل ولو لم يكن وارداً عنه ليس بضارّاً شيئاً؛ لما فيه من الحجية في نفسه، فافهم.

ومما ينادي بصحة ما ذكره عليه السلام، وأنّ فعله ذلك كان تقيّة ومدارة ما تقدّم سابقاً في المقالات السابقة من رواية البخاري ومسلم في صحيحيهما، ورواية غيرهما أيضاً: أنّ عليّاً عليه السلام لما توفيت فاطمة عليها السلام استنكر وجوه الناس عليه ورأى عدم ميلهم إليه، فطلب مبايعة أبي بكر فبايعه، كما مرّ مفصلاً، فإنّه صريح في أنّ سبب بيعته كان ذلك الاستنكار والانصراف، وهل هذا إلا معنى التقيّة؟ فتدبر.

(١) سورة الأعراف ٧: ١٥٠.

(٢) انظر: علل الشرائع: ١٤٨ - ١٤٩، فضائل ابن شاذان: ١٥٥/٣٦٣، الروضة في الفضائل: ١٣٥ - ١٣٦، نهج الحق: ٣٢٨ - ٣٢٩، الأربعين للشيرازي: ٢٤٣ - ٢٤٥، ولم نعثر عليه في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد.

وقد روى جماعة منهم أيضاً عن أبي سعيد، قال: قلت للحسن بن عليّ عليه السلام لما صالح معاوية: يا بن رسول الله! هادنت معاوية وصالحته، وقد علمت أن الحق لك دونه، وأن معاوية ضالّ وباغ! فقال عليه السلام: «يا أبا سعيد، ألسنت حجّة الله على خلقه، وإماماً عليهم بعد أبي؟» قلت: بلى، قال: «ألسنت الذي قال رسول الله صلى الله عليه وآله لي ولأخي: هذان ولداي إمامان قاما أو قعدا؟» قلت: بلى، قال: «فأنا إمام إن قمت، وأنا إمام إن قعدت، يا أبا سعيد، علّة مصالحتي لمعاوية علّة مصالحة رسول الله صلى الله عليه وآله لبني ضمرة وبني أشجع، ولأهل مكّة حتّى انصرف من الحديبية، وأولئك كفّار بالتزليل، ومعاوية وأصحابه كفّار بالتأويل، يا أبا سعيد، إذا كنت إماماً من قِبَل الله لم يجز أن أعاب فيما أتيت من مهادنة أو محاربة وإن كان وجه الحكمة فيما أتيت ملتبساً، ألا ترى الخضر عليه السلام في خرق السفينة، وقتل الغلام، وإقامة الجدار سخط موسى عليه السلام فعله لاشتباه وجه الحكمة عليه، حتّى أخبره الخضر عليه السلام فرضي، فهكذا أسخطتم عليّ بجهلكم بوجه الحكمة، ولولا ما أتيت ما ترك من شيعتنا على وجه الأرض أحد إلا قُتل»^(١).

وروى الواقدي بإسناده أن النبي صلى الله عليه وآله رأى أباذر نائماً في المسجد، فقال: «كيف تصنع إذا أخرجوك منه؟» قلت: ألحق بالشام، قال: «فإذا أخرجوك منها؟» قلت: أرجع إلى المسجد، قال: «فإذا أخرجوك منه؟» قلت: أضرب بسيفي، قال: «هل أدلك على خير من ذلك، انسق معهم حيث ساقوك»^(٢)، الخبر.

(١) علل الشرائع: ٢/٢١١.

(٢) لم نعثر عليه في ما لدينا من كتب الواقدي، ونقله عنه البياضي في الصراط
للح

وقد روى المؤلف والمخالف في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾^(١): إنَّ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ وَأَبِيهِ يَاسِرَ وَسَمِيَةَ لَزِمَهُمْ قَرِيشٌ وَأَهْلُ مَكَّةَ وَأَكْرَهُوهُمْ عَلَى الْكُفْرِ، وَأَنْ يَنَالُوا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، فَلَمْ يَقْبَلْ ذَلِكَ أَبَوَاهُ فَقَتَلُوهُمَا، وَأَمَّا عَمَّارٌ فَأَعْطَاهُمْ بِلْسَانِهِ مَا أَرَادُوا مِنْهُ وَنَجَا، فَجَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَبْكِي، فَقَالَ ﷺ: «مَا وَرَاءَكَ؟» قَالَ: شَرَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا تَرَكْتُ حَتَّى نَلْتُ مِنْكَ، وَذَكَرْتُ آلِهَتَهُمْ بِخَيْرٍ، فَجَعَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمَسَحُ عَيْنَيْهِ وَيَقُولُ: «إِنْ عَادُوا لَكَ فَعُدُّ لَهُمْ بِمَا قُلْتَ، فَقَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ عَذْرَكَ» وَقَرَأَ الْآيَةَ، وَقَالَ: «أَمَّا عَمَّارٌ فَنَجَاهُ عِلْمُهُ، وَأَمَّا أَبَوَاهُ فَسَبَقَا إِلَى الْجَنَّةِ»^(٢).

وروي أيضاً أَنَّ مَسِيلِمَةَ الْكَذَّابَ أَخَذَ رَجُلَيْنِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَقَالَ لِأَحَدِهِمَا: مَا تَقُولُ فِي مُحَمَّدٍ؟ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ: فَمَا تَقُولُ فِيَّ؟ قَالَ لَهُ: أَنْتَ أَيْضاً، فَخَلَّاهُ، وَقَالَ لِلْآخَرَ: مَا تَقُولُ فِي مُحَمَّدٍ؟ قَالَ: رَسُولُ اللَّهِ، قَالَ: مَا تَقُولُ فِيَّ؟ قَالَ: أَنَا أَصَمٌّ، فَأَعَادَ عَلَيْهِ ثَلَاثاً، فَأَعَادَ جَوَابَهُ الْأَوَّلَ، فَقَتَلَهُ، فَبَلَغَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَمَّا الْأَوَّلُ فَقَدْ أَخَذَ بِرِخْصَةٍ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَمَّا الثَّانِي فَقَدْ صَدَعَ بِالْحَقِّ فَهَنِيئاً لَهُ»^(٣).

المستقيم ٣: ٣٣، والشيرازي في أربعينه: ٥٨٧، وابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ٣: ٥٧ - ٥٨.

(١) سورة النحل ١٦: ١٠٦.

(٢) انظر: مجمع البيان ٣: ٣٨٧ - ٣٨٨، تفسير السمرقندي ٢: ٢٥٢، الكشف والبيان (تفسير الثعلبي) ٦: ٤٥، معالم التنزيل للبغوي ٣: ٤٥١، الكشف للزمخشري ٣: ٤٧٥ - ٤٧٦، التفسير الكبير للرازي ٢٠: ١٢١، الوسيط للواحدي ٣: ٨٦.

(٣) انظر: التبيان للطوسي ٢: ٤٣٥، عوالي اللآلئ ٢: ٢٨٨/١٠٤، أحكام القرآن للجصاص ٢: ٢٩٠، تفسير السمعاني ١: ٣٠٨، التفسير الكبير للرازي ٢٠: ١٢٢.

أقول : الظاهر أنّ سبب مدح النبي ﷺ المقولين هاهنا استمساكهم بدينهم ، حيث لم يكن لهم علم بشرعية التقية ؛ إذ كانوا في بدء الإسلام ، وإنما كان اتقاء من اتقى حدساً ، كما يدل عليه بكاء عمّار ونزول الآية فيه ، بل ربّما كان المتقي عالماً بها دون من قُتل ، فلا يمكن الاستدلال به على كون ترك التقية أرجح مطلقاً ، لاسيّما في مقابل آيات التهلكة وأمثالها ، والأخبار الصريحة في كون التقية أفضل مهما تحققت شرائطها ، التي منها خوف مثل هذا النوع من القتل ، فافهم .

وروى البخاري في صحيحه في باب المداراة عن أبي الدرداء قال :
إنّا لنكشر في وجوه أقوام ، وإنّ قلوبنا لتلعنهم^(١) .

وفي باب الإكراه عن الحسن البصري ، قال : التقية إلى يوم القيامة^(٢) .
وروى سليم بن قيس الهلالي في كتابه ، قال : سمعت عن أبي ذرّ بعض فضائل عليّ عليه السلام ، فأخبرتُ بذلك الحسن البصري ، فقال : صدق أبو ذرّ ، ثمّ ذكر هو مناقب جمّة لعليّ عليه السلام ، فقلت له : كنت تقول فيه كيت وكيت ، فقال : يا أخي أحقن بذلك دمي من هؤلاء الجبابرة ، وإنما أعني ببغض عليّ غير عليّ بن أبي طالب عليه السلام ، قال الله تعالى : ﴿أَدْفَعْ بِالتّي هِيَ أَحْسَنُ﴾^(٣) هي التقية ، ولولا ذلك لشالت بي الخشب^(٤) .

وفي تاريخ الإسلام : قال ابن حنبل وغيره : إنّ الحسن البصري كان قديراً ، وكتب ذلك خوفاً من أصحابه ، فإنّ جمعاً منهم خوّفوه من السلطان

(١) صحيح البخاري ٨ : ٣٧ - ٣٨ .

(٢) صحيح البخاري ٩ : ٢٥ .

(٣) سورة المؤمنون ٢٣ : ٩٦ .

(٤) كتاب سليم بن قيس ٢ : ٦٠٢ - ٦٠٤ بتقديم وتأخير .

وغيره ، فقال : لا أعود^(١) .

وروى أبو الليث في بستانه في باب معاريض الكلام ، عن عمر بن الخطاب أنه قال : في معاريض الكلام لمندوحة عن الكذب^(٢) .

وفي الصحاح : أن المعاريض في الكلام هي التورية بالشيء عن الشيء^(٣) ، أي : يتكلم بكلمة يريد بها خلاف ظاهرها .

وقال السخاوي في كتاب المقاصد : قد روي عن النبي ﷺ ، وعن بعض الصحابة : أن في المعاريض مندوحة عن الكذب^(٤) .

ونقل جمع من العامة في كتب الأصول والفرائض : إن الصحابة قالوا لابن عباس ، أو ابن مسعود : هلاً أظهرت بطلان العول في زمان عمر ؟ فقال : لدرته ، أو قال : كان رجلاً مهيباً فخفته^(٥) .

وذكر الغزالي في كتاب الإحياء : أن سعد بن أبي وقاص وسعيد بن زيد لزمَا بيوتهما بالعقيق ، ولم يكونا يأتیان المدينة لا لجمعة ولا لغيرها حتى ماتا بالعقيق^(٦) .

ونقل هو وغيره ، كصاحب كتاب مختصر المعارف : أن الواقدي قال : كان مالك بن أنس يأتي المسجد ويشهد الجنائز ويقضي الحقوق ، ثم ترك الجلوس في المسجد ، ثم ترك جميع ذلك كله ، ف قيل له في ذلك ، فقال :

(١) تاريخ الإسلام (حوادث سنة ١٠١ - ١٢٠) : ٥٩ - ٦٠ ، الطبقات الكبرى ٧ : ١٦٧ ، وسير أعلام النبلاء ٤ : ٥٧٩ - ٥٨٠ .

(٢) بستان العارفين ضمن تنبيه الغافلين : ٤١٨ عن ابن عمر .

(٣) الصحاح ٣ : ١٠٨٧ «عرض» .

(٤) المقاصد الحسنة : ٢٢٧/١٤٣ .

(٥) المبسوط للسرخسي ١٦ : ٧٩ ، أصول السرخسي ١ : ٣٠٤ ، السنن الكبرى للبيهقي ٦ : ٢٥٣ ، الوسيط للغزالي ٤ : ٣٧٧ .

(٦) إحياء علوم الدين ٢ : ٢٢٢ .

ليس كلّ أحدٍ يقدر أن يتكلّم بعذره^(١).

وفي تاريخ الإسلام: أنه أفتى جماعة بالخروج مع محمد بن عبدالله ابن الحسن سرّاً، زعماً منهم^(٢) أنه المهديّ الموعود، فقبل له: إن في أعناقنا بيعةً للمنصور - أي العباسيّ - فقال: إنّما بايعتم مكرّهين وليس على المكرّه يمين، فأسرّع الناس إلى محمد، ولزم مالك بيته^(٣).

ونقل في الإحياء أيضاً أنه قيل لابن حنبل: ما حجّتك في ترك الخروج إلى الصلاة؟ فقال: حجّتي الحسن البصري وإبراهيم التيمي^(٤). وفي تاريخ الإسلام: قال ابن حنبل: قتادة، وسعيد بن أبي عروبة كانا قديرين وكانا يكتمانه^(٥).

وقال القاضيخان في كتابه الكبير: إنّه روي عن إبراهيم النخعي وإبراهيم بن مهاجر أنّهما كانا يتكلّمان وقت الخطبة، فقبل للنخعي في ذلك، فقال: إنّي صليت الظهر في داري ثمّ رحت إلى الجمعة تقيّة^(٦).

وقال صاحب الكشّاف: إنّ أبا حنيفة كان يفتي سرّاً بوجوب نصرة زيد بن عليّ بن الحسين عليهما السلام، وحمل المال إليه، والخروج معه، ومنّ خرج بعده على ملوك زمانهم، حتّى قالت امرأة: أشرت على ابني بالخروج مع إبراهيم وقد قُتل، قال: يا ليتني كنت مكان ابنك، وإنّه كان يفسق بني

(١) إحياء علوم الدين ٢: ٢٢٢، المعارف: ٤٩٨ - ٤٩٩، وفيات الأعيان ٤: ١٣٦، الطرائف ١: ٢٧٢ نقلاً عن كتاب مختصر المعارف.

(٢) في «ن»: «منه» بدل «منهم».

(٣) تاريخ الإسلام (حوادث سنة ١٤١ - ١٦٠): ٢٣ بتفاوت.

(٤) إحياء علوم الدين ٢: ١٥٢.

(٥) تاريخ الإسلام (حوادث سنة ١٤١ - ١٦٠): ٤٠٣.

(٦) فتاوى قاضيخان بهامش الفتاوى الهندية ١: ١٨١.

العبّاس ويقول: لو بناوا مسجداً وأمروني على عدّ أجره منه لما فعلت^(١).
وفي تاريخ الإسلام: إنّ المنصور لما أراد بناء بغداد ولى أبا حنيفة
القيام بعمل الأجر وضبطها^(٢).

وأمثال ذلك منه ومن غيره ممّا يدلّ على تقيةهم من الملوك حتّى في
الفتاوى كثيرة، وقد مرّ [ذكر] حكاية الأوزاعي وتكلّمه على المنبر بنفاق
عليّ عليه السلام وحلفه على ذلك، ثمّ قول علمائهم له: بأنك كنت مكرهاً، في
الفصل الثاني من الباب الثاني من المقدمة، وقد مرّ غير ذلك أيضاً ولو
متفرّقاً، وسيأتي بعض آخر، حتّى أنّ ما سوى أبي حنيفة من الفقهاء الأربعة
قالوا: من أكره على شرب الخمر والزنا فلا إثم عليه ولا حدّ^(٣)، وإنّ طلاق
المُكره لا يقع^(٤).

وقد قال الفخر الرازي في تفسير ما مرّ من قوله تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ
الْمُؤْمِنُونَ الْكُفْرِينَ﴾^(٥) الآية: إنّ التقية إنّما تجوز فيما يتعلّق بإظهار
الموالة والمعاداة، وقد تجوز أيضاً فيما يتعلّق بإظهار الدين، فأما ما يرجع
ضرره إلى الغير كالقتل والزنا وغصب الأموال والشهادة بالزور وقذف
المحصنات واطّلاع الكفّار على عورات المسلمين، فتلك غير جائزة البتّة،

(١) الكشّاف ١ : ٣١٨ بتفاوتٍ يسير .

(٢) تاريخ الإسلام (حوادث سنة ١٤١ - ١٦٠) : ٣٣ - ٣٤ .

(٣) الكافي في فقه أهل المدينة : ٥٧٤ و ٥٧٧ ، المهذب للشيرازي ٢ : ٢٦٨ ، الوجيز
للغزالي ٢ : ١٦٩ و ١٨١ ، المغني لابن قدامة ١٠ : ١٥٤ و ٣٢٦ ، الشرح الكبير ٢ :
٢٦٨ .

(٤) الكافي في فقه أهل المدينة : ٢٦٢ ، بداية المجتهد ٢ : ٨١ ، المغني لابن قدامة
٨ : ٢٦٠ ، الشرح الكبير ٨ : ٢٤٢ - ٢٤٣ .

(٥) سورة آل عمران ٣ : ٢٨ .

ثم قال مجاهد: هذا الحكم كان ثابتاً قبل قوّة دولة الإسلام لضعف المؤمنين، فأما بعد قوّة دولة الإسلام فلا، قال: وروي عن الحسن البصري، ونقل ما ذكرناه عنه أنفاً من أن التقيّة جائزة للمؤمنين إلى يوم القيامة، ثم قال: وهذا القول أولى؛ لأنّ دفع الضرر عن النفس واجب بقدر الإمكان^(١). انتهى كلامه.

ويؤيده اتفاق العقلاء في مبحث الحسن والقبیح على أنّ الصدق إذا كان ضاراً مؤدياً إلى قتل النبيّ الهارب عن العدو مثلاً، وجب عقلاً العدول عنه إلى الكذب كتماناً لسره.

وروى في كتاب الاستيعاب في نقل أحوال بسر بن أرطاة: أنه دخل المدينة وأخرب بيوتها، وقتل جماعة كثيرة، وجدّ في قتل جابر بن عبدالله الأنصاري أو مبايعته، فأمرت أمّ سلمة زوج النبيّ ﷺ جابراً وابنها عمر بن أبي سلمة بالمبايعة، فبايعاه تقيّة^(٢).

وروى الخوارزمي في كتابه عن معمر، عن الزهري، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: قال النبيّ ﷺ، وذكر حديثاً في ذمّ بغض عليّ عليه السلام، ثم نقل عن معمر أنه قال: حدّثني الزهري وحدي هذا الحديث في مرضة مرض، ولم أسمع من عكرمة قبلها ولا بعدها، فلما برأ من مرضه قال: يا يمانى! اكنتم هذا الحديث واطوه دوني، فإنّ هؤلاء بنو أميّة لا يعذرون أحداً في تعريض عليّ عليه السلام وذكره^(٣)، الخبر.

(١) التفسير الكبير للرازي ٨ : ١٤ .

(٢) الاستيعاب ١ : ١٦٢ .

(٣) لم نعثر عليه في مناقب الخوارزمي، وعنه الحلّي في كشف اليقين : ٤٢٨ ، وأورده ابن المغازلي في مناقبه : ١٨٦/١٤١ .

وذكر السيوطي في كتاب تاريخ الخلفاء: أن المأمون كتب إلى نائبه في إشخاص سبعة أنفس، وهم محمد بن سعد الكاتب الواقدي، ويحيى ابن معين، وأبو خيثمة، وأبو مسلم مستملي يزيد بن هارون، وإسماعيل ابن داود، وإسماعيل بن أبي مسعود، وأحمد بن إبراهيم الدورقي، فأشخصوا إليه، فامتحنهم بخلق القرآن فأجابوه، فردّهم من الرقة إلى بغداد، وسبب طلبهم أنهم توقفوا أولاً ثم أجابوه تقيّة^(١)، انتهى.

وفي تاريخ الإسلام، وغيره، في ترجمة داود العبّاسي: إن في الخلفاء وأبائهم وأهلهم قوماً أعرض أهل الجرح والتعديل عن كشف حالهم خوفاً من السيف والقتل، وما زال هذا في كل دولة قائمة يصف المؤرّخ محاسنها ويغضي عن مساوئها، هذا إذا كان المؤرّخ ورعاً ذا دين، فإن كان مدّاحاً مدهاناً لم يلتفت إلى الورع، بل أخرج مساوئ الكبير وهناته في هيئة المكارم والمدح^(٢)، انتهى أيضاً.

أقول: وإذ قد عرفت هذا كله تبين لك إن نظرت على بصيرة وإنصاف: أن إنكار التقيّة رأساً باطل سخيف لا وجه له أصلاً، وأن التشنيع بها على الشيعة محض الحميّة الجاهليّة؛ إذ قد ظهر أن لا شبهة في شرعيّتها في بعض الأحيان ولو في الفتاوي ومن الأعيان، وأن المناقشة بين الفريقين إمّا لفظيّة محضة، حيث ظهر أن المنكر قد يقول بها أيضاً لكنّه لا يسمّيها تقيّة، بل يسمّيها مصانعة ومداراة وأمثالهما ممّا يرجع إليها، وإمّا ترجع إلى اللفظيّة، كما في المواضع التي أنكروا وقوعها فيها رداً على من ادّعاها هناك، إذ ذلك أيضاً - كما ظهر - ليس لإنكارها رأساً، بل لادّعائهم عدم

(١) تاريخ الخلفاء: ٢٤٨ - ٢٤٩.

(٢) تاريخ الإسلام (حوادث سنة ١٢١ - ١٤٠): ٤١٢، فتح المغيث ٣: ٢٧٠.

وجود القرائن والشرائط فيها أصلاً.

فحينئذٍ كلُّ منهما قائلٌ بوقوعها أحياناً، حتّى أنّه لو فُرض وجود منكرٍ لها مطلقاً، وجب الحكم بكون فهمه قاصراً وكلامه ساقطاً، كما أنّه كذلك إن فُرض وجود قائلٍ بوجوبها دائماً، فعلى هذا لا مجال للمنازعة في أصل التقيّة وأمثالها أبداً.

نعم، لا بدّ من تحقيق مواضعها وتنقيح شرائطها، وقد مرّ بعض بيانٍ لها.

وحينئذٍ أيضاً نقول: إنّ من مواضعها المعلومة الواضحة إظهار موالاته أعداء الله وتعظيمهم وإجلالهم والتكلم في شأنهم بما يندفع به شرهم وشرّ أتباعهم، بل ولو بسبب نبيّ أو وليّ ونحو ذلك، كما يدلُّ عليه صريح ما ذكرناه هاهنا من آيتي التقيّة والإكراه، وأمثالهما كآيات المتقدّمة في المقدّمة، ومن قصّتي عمّار والرجلين اللّذين لزمهما مسيلمة، وممّا رواه البخاري عن أبي الدرداء، وما رواه أيضاً عن عائشة في الرجل الذي دخل على النبيّ ﷺ، وممّا رواه صاحب الاستيعاب من مبايعة جابر ورفيقه بسرّ ابن أوطاة بأمر أمّ سلمة، وممّا رواه فيه أيضاً من أمر النبيّ ﷺ ولد ابن أبي ابن سلول بما أمره في والده وحضوره جنازته، ومن عذر الحسن بن عليّ عليه السلام في مصالحته لمعاوية، بل ومن أصل المصالحة لاسيّما عند المعتزلة، ومن قول عليّ عليه السلام لأصحابه: «فسبوني»، ومن بعض آخر من خطبه التي مضت.

وكذا صريح ما مرّ في الفصل الرابع من الباب الثالث من المقدّمة، لاسيّما ما رواه الحاكم، والبيهقي، والديلمي، والسخاوي، عن أبي فاطمة، وابن الحنفية، عن النبيّ ﷺ، وما رواه أبو نُعيم عن حذيفة عنه عليه السلام، وما

رواه الطبراني، عن عمرو، عنه عليه السلام، وأمثالها، بل ومن الأدلة والشواهد أيضاً، وسلوك النبي عليه السلام مع المنافقين من أصحابه، ومع قريش يوم الحديبية وما دام في مكة .

هذا كله، مع الإطلاق والعموم الذي في كثير من أخبار التقيّة والمدارة، كما تبين .

هذا، ما سوى الأخبار المتظافرة التي رواها الشيعة عن الأئمة من أهل البيت عليهم السلام، كما هي مذكورة في كتبهم .

وبالجملة، لاشك في صحة مثل هذا النوع من التقيّة، كما مرّ من تصريح الفخر الرازي وغيره به .

وقد ظهر ضعف كلام مجاهد ممّا ذكره الرازي، ويزيد في ضعفه ملاحظة ما أشرنا إليه من الأدلة والشواهد .

وإذا عرفت هذا، فاعلم أنّ عمدة تقيّة الشيعة وأئمتهم من زمان أمير المؤمنين عليه السلام وهلمّ جرأً هذا النوع منها، بل ولا كلّ أصنافها دائماً، فإنّه بعد ضعف دولة بني أمية لم يكن عليهم من هذا النوع غير التقيّة في إظهار ولاية خلفاء مخالفيهم، وتصديق صحّة أفاعيلهم، وما نقلوا من المدح فيهم لاسيّما جماعة خاصة منهم وأشبه ذلك .

ومن هذا القبيل ما نقله المخالفون عن عليّ عليه السلام وذريته الأئمة عليهم السلام، وبعض الصحابة وخواصهم من فضائل الخلفاء والسلف وأمثال ذلك، حتّى أنّ من متفرّعات هذا ما ورد عن الأئمة عليهم السلام من الإفناء أحياناً على وفق مذاهب المخالفين، وكتمان كثير من العلوم والحكم عن أعداء الدين؛ ضرورة كونهما من مقتضيات ذلك وإن أمكن عدّهما نوعين آخرين أيضاً، وقد صرح بالجواز هاهنا الرازي أيضاً كما مرّ، ونطق به كثير ممّا تقدّم من

الأخبار خصوصاً وعموماً، حتى أنه قد تقدّم في بعض المقالات وغيرها أن العلم لم يزل كان مكتوباً عند أهله من الأنبياء والأوصياء من زمان آدم عليه السلام. ولنبيّن تفصيل مسلك الأئمة الاثني عشر عليهم السلام وخواصهم المقتفين لآثارهم بنحو ما يظهر من جملة أخبارهم، حتى يتّضح ^(١) أن مبنى تشنيع منّ شنع عليهم عدم معرفته بكنهه أحوالهم وأطوارهم.

فاعلم أنه لما صار ما صار من أمر الخلافة وتسلّط منّ تسلّط على أهل بيت النبوة، كما تقدّم بيانه مفصلاً، لم يبق لأهل البيت عليهم السلام طريق إلى إعلام الحق وإرشاد الخلق إلا سراً، ولم يسعهم غير إظهار الإطاعة والانقياد، وموافقة المسلّطين عليهم جهراً؛ إذ يكفي في ثبوت خوفهم ولزوم تقيّتهم ما شاع وذاع من تضعيفهم، وتطريدتهم عن حقّهم، بل تشريدتهم في البلاد وسبّهم، بل قتلهم على رؤوس الأشهاد كما فعل بعليّ والحسين عليهم السلام، وجماعة من العلويّين جهاراً، بل بغيرهم أيضاً، لكن بدون ذلك الإجهار، حتى أن أعداءهم كانوا يرصدون، لا سيّما على الأئمة منهم إرصاداً، وكانت عليهم عيون، وكان الحكّام وأتباعهم ورؤساء كلّ مذهب وعلماء كلّ صنف بل كثير من سائر الناس يعاشرهم، ويمتحنونهم بأنواع الامتحانات كالمناظرات والمكالمات، وإبراز ما عندهم من الاعتقادات حتى بالتفتيش عمّن يتبعهم، ويقول بقولهم ويعتقد بإمامتهم، فإذا صادوا منهم صيداً أوصلوه إلى الجائرين، أو شهروه بين العالمين؛ بحيث كان يصل إلى أعدائهم والمخالفين لاسيّما في أحوال السلف، وما صدر عنهم من بدء الخلافة إلى الخلف، ومن الواضحات حينئذٍ أنّهم لو أظهروا على كلّ أحد

(١) في «ن»: «يظهر» بدل «يتّضح».

ما هو مَرَّ الحقُّ لأتلفوهم غاية الإِتلاف ، ولو لم يتكلموا كلُّ فرقة على وفق ما كانوا يستحسنونه لأجحفوا بهم نهاية الإجحاف ، اللهمَّ إلاً مَنْ لم يكن لضعفه قادراً على الأذى ، أو كان في مذهبه مخالفاً لأكثر أصحاب الآراء ، فلأجل هذه كلها استقرَّ طريق سلوك الأئمة مع الناس على ملاحظة حال كلِّ سائلٍ ، ومناسبة كلِّ مجلسٍ ، فإن كان الحضور كلِّهم من أهل التدين بولايتهُم وإمامتهُم ، ولم يخافوا خروج الكلام إلى غير أهل ملتهم ، تكلموا حينئذٍ بما هو مَرَّ الحقُّ بلا تقيّة في شيءٍ ، وقد كان - كما ذكرنا سابقاً ويأتي أيضاً في المقالة الآتية - في كلِّ عصرٍ جمٌّ غفير من هذا القبيل ، لاسيما في أواخر زمان الباقر وأوائل عصر الصادق عليه السلام - الذي كان مبدأ ضعف بني أمية ، وقلة شدّة التقيّة - وهلمَّ جزءاً ، بحيث كتبت من ذلك الوقت إلى زمان أبي محمّد العسكري عليه السلام أربعة آلاف كتاب حديث ، وأكثرها ممّا روى فيه عنهم عليهم السلام ثقاتٍ أجلّة بنصّ المؤلف والمخالف ، كما يأتي ذكر بعض منهم وإن كان في الحاضرين مَنْ لا بدَّ معه من التقيّة ، أو كان لائحاً من ظاهر الحال وصول الكلام إلى مَنْ لا ينبغي أن يصل إليه ، أو كان السائل - مثلاً - ممّن يقتضي صلاح حاله أن يعمل في المسألة بما فيه التقيّة ، فحينئذٍ إنّما كان أكثر كلامهم على وفق مصلحة التقيّة ومقتضى المقام ، حتّى أنّهم مهما تمكّنوا من التورية عند تكلمهم بالتقيّة لم يتكلموا إلاّ بها ، كما هو معلوم على مَنْ يتبع كلامهم وعرف ما هو حقٌّ مرامهم ، كما روى جمع أنّ رجلاً دخل على الإمام عليه السلام فسأله عن الشيخين ، فقال : «كانا إمامين عادلين قاسطين ، كانا على الحقِّ وماتا عليه رحمة الله عليهما يوم القيامة»^(١) .

(١) نفحات اللاهوت (ضمن موسوعة حياة المحقّق الكركي ، ٥) : ٥٠٥ ، نقلاً عن

وسأل آخر عن العشرة المبشرة، فقال: «لم يكن في واحد منهم خصلة سوء قط» فلما سأله أصحابه عن وجه التورية فيه، فسّر لهم ما أراده من معناه^(١).

ولهذا لما سمع بعض علماء أصحابه بذلك الكلام للرجلين، قال: أعطاهما من جراب النورة، إذ كان المصطلح عند أصحاب الأئمة أنهم لما سمعوا أنّ الإمام أجاب أحداً على وفق التقيّة قالوا: أعطاه من جراب النورة^(٢).

وأمثال هذه التورية في كلامهم وكلام علمائهم كثيرة، حتّى في كلام أمير المؤمنين عليه السلام، بل في كلام رسول الله ﷺ، كما يأتي بعض ذلك في الختام وهاهنا لا نطيل بنقله الكلام.

ثمّ لأجل ما ذكرناه من تكلم الأئمة عليهم السلام على وجه التقيّة أيضاً، بل ربّما كان تكلمهم على هذا الوجه غالباً أحياناً بسبب اختلاف حالات التقيّة شدةً وضعفاً، اختلف بعض ما ورد عنهم عليهم السلام من الروايات، فذكروا للشيعة قانوناً مضبوطاً يخلّصهم من مخمصة الاختلافات، فأمرهم أن يعرضوا أولاً ما اختلف من أخبارهم على كتاب الله ويأخذوا بما يوافقه، وإن لم يمكن ذلك يأخذوا بما يخالف مذاهب مخالفينهم، أو المشهور بينهم، أو ما عليه مجرى سلاطينهم؛ ضرورة حصول التقيّة من أحد هذه الأسباب، وقد مرّ تفصيل هذا في المطلب الأخير من الفصل الأخير من

١ كتاب المثالب لابن شهر آشوب، بحار الأنوار ٣٠: ١٥٠/٢٨٦، نقلاً عن نفحات اللاهوت، الصورام المهركة: ٢٧٨.

(١) انظر: تفسير الإمام الحسن العسكري: ٢٤٧/٣٥٥، الاحتجاج ٢ - ١٨٨، بحار الأنوار ٧٥: ٤٠٢.

(٢) انظر: كمال الدين: ٣٦١.

الباب الرابع من المقدمة عند ذكر مذهب الإمامية ، فتذكر .

ثم إنه كما كان تصدر منهم التقية في القول كانوا يعملون بالتقية في الأفعال أيضاً ، فيشهدون المساجد للصلاة مع المخالفين ولو كانوا عندهم فاسقين ، وكذا كانوا يكرمونهم ويعاشرهم معاشرة الصدقان والخلائن ، ويأمرون أتباعهم أيضاً بذلك .

وقد روى بعض أصحابنا قال : كنت عند الصادق عليه السلام فدخل عليه رجل فأكرمه وأجلسه على سريره إلى أن قام الرجل فخرج ، فقلت له : إن الرجل كان حرورياً ، فقال : «نعم ، إنه حروريّ مشرك خبيث»^(١) .
وقد تقدّم حكاية فعل النبي صلى الله عليه وآله هكذا أيضاً .

وإذا أحطتَ خبراً بما ذكرناه جميعاً ظهر لك أن جميع ما نقلناه من كلام المنكرين للتقية ، وتشنيعهم بها على الشيعة في غاية السخافة ومحض الحمية الجاهلية ، وأن التقية في بعض المواضع الذي لا بد منها فيه لتحقق شروطها لا ينافي تركها في موضع لا تكون محتاجاً إليها ، وأن صاحبها أعلم بموضعها ، كما صدر من علي عليه السلام في عزل معاوية ؛ حيث كان يعلم أن معاوية يأبى عن مبايعته وإن لم يعزله ، بل كان حينئذٍ تقريره أكثر ضرراً عليه عليه السلام ، كما هو غير خفيّ على من له أدنى فطرة سليمة ، مع أنه كان يعلم أنه يجد أعواناً على محاربهته بخلاف غيره ، وعدم اعتذاره عليه السلام بهذا العذر لا يدلّ على عدم العذر .

فتأمل جدّاً حتى تعلم أن الكذوب هاهنا هل هو الشيعة أو هؤلاء الذين نسبوا إليهم ذلك فرية؟ وأن التناقض الذي ذكره هؤلاء هل هو في

(١) ورد نحوه عن الباقر عليه السلام في الكافي ٢ : ٢٨٥ (باب الكفر) ح ١٤ ، والوسائل ٢٨ :

كلامهم حيث أنكروا التقيّة رأساً هاهنا مع اعترافهم بها في غير هذا الموضوع ، أو في كلام الشيعة ؟ وأنّ الأمر الذي نسبوه إلى الأئمّة في التقيّة ، هل هو من النصب وإدخال النقص عليهم فريّةً أو جهالةً أم لا ؟ ضرورة أنّ أصحابهم حملوا بعض الأخبار على التقيّة بنحو ما ذكرناه آنفاً ، لما عرفوا من كثرة سلوك الأئمّة عليهم السلام مسلك التقيّة ، وإلا فلم يكن اعتراض ولا اعتذار أصلاً ، وأنّ توصيف ابن حجر التقيّة بالمشومة مع ظهور كونها من أحكام الله ، المنصوصة في كتابه - كما مرّ - هل هو بمنزلة الكفر وإنكار الحقّ أم لا ؟ وأنّ مثل هؤلاء الجهّال الذين لم يدركوا مثل هذه المسألة الواضحة الشائعة بمحض رسوخ التعصّب في قلوبهم ، كيف يجوز الاعتماد عليهم وعلى تصانيفهم ، وترك مطالعة كتب الشيعة بقولهم ؟

ونعم ما قال من قال : إنّ صواعق ابن حجر لم تحرق إلاّ لحية صاحبها^(١) .

ومن العجائب أنّه ذكر فيه أيضاً في ردّ حمل الشيعة ما رواه العامة عن عليّ عليه السلام في فضل من تقدّم عليه على التقيّة : أنّ قول عليّ عليه السلام ذلك كان في الكوفة بعد موت الخلفاء السابقين عليه ، فكيف يتصوّر تقيّة من الأموات^(٢) ، وشرع حينئذٍ في شتم الشيعة وتسفيهمهم ، وأنهم حُقم لا يفهمون شيئاً ، حتّى مثل هذا الأمر الظاهر .

ولم يعرف أنّ هذا عليه ، لا له ؛ ضرورة أنّ الصادر من عليّ عليه السلام وكذا من غيره إنّما كان دفاعاً لشرّ المعتقدين بهم ، كما أنّه كذلك إلى هذا الزمان ، فتأمّل فيه ، وقس على هذا سائر ما ذكره تعصّباً ، والله الهادي .

(١) الصوارم المهركة : ٣ .

(٢) الصواعق المحرقة : ٩٢ .

المقالة العاشرة :

في بيان ما تشبّثوا به أيضاً من دعوى كون أحاديث الشيعة موضوعة عن أئمتهم عليهم السلام ، مع ذكر ما ينادي بأن الأمر بالعكس ، وتحقيق حال ما روي من الأحاديث وأصنافها ، وأقسام مَنْ رواها بحسب الصدق والكذب والضبط والوهم والتحريف لفظاً ومعنى ، ونحو ذلك ، وذكر ما ينبغي أن يكون الاعتماد عليه فيها ومنها .

اعلم أنّ أصل ثبوت وضاع الحديث، ومَنْ كذب على رسول الله صلى الله عليه وآله ، وكذا على آله وأصحابه في الرواية عنه وعنهم بما لم يقولوا ولم يصنعوا ، وكذا صدور بعض التحريفات لفظاً ومعنى في بعض ما نُقل عنه وعنهم في الجملة معلوم بالبديهة عقلاً ونقلًا؛ إذ يكفي في ذلك رواية كلّ طائفة عن النبي صلى الله عليه وآله ما يوافق مسلكتهم ، مع أنّ أكثر الطوائف في المسالك على طرفي نقيض ، وجلالة شأن الرسول صلى الله عليه وآله بل أدنى حكيم فهم عن مثل هذا في غاية الوضوح ، ومع هذا قد صرح جميع طوائف الإسلام بأنه قد كُذّب على النبي صلى الله عليه وآله بأشياء ، حتّى في زمانه ، بل لا بدّ لكلّ طائفة منهم أن تدّعي ذلك ، بل ادّعت أيضاً ولو في حقّ خصومهم ، على أنّ شيوع وقوع الكذب والغفريّة عمداً أو توهماً في عامّة الناس لاسيّما أبناء الدنيا وأصحاب المآرب فيها ممّا لا يمكن إنكاره ، وادّعاء عصمة جميع الصحابة وأتباعهم عن ذلك ظاهر الفساد ، لاسيّما بعد تصريح أكثرهم بالوقوع ، ودلالة الآيات والأخبار أيضاً على ذلك بنحو ما صدر من الأمم السالفة كما سيظهر .

هذا ، مع أنّه لا شبهة في أنّ كلّ مَنْ سمع الحديث لم يكن بحيث يفهمه على وجهه ، أو ينقله على حقّه ، أو يكون على ضبط في نسخه ،

ورفع حكمه ، ونحو ذلك ، وإن كان صادقاً أميناً ، بل الحقّ أنّ هذا جارٍ في كلّ كلامٍ صادر من الله أو رسوله ﷺ أو الصحابة أو غيرهم ، ولو حاولنا استقصاء كلّ ما ورد في هذا المقام لطال الكلام ، ولم يحتاج إليه أيضاً ؛ لظهور هذا المرام على الخاصّ والعامّ ، ولهذا نحن نكتفي هاهنا بذكر نبذ من الآيات والروايات وغيرها الموضّحة للمقصود ، ثمّ نبين ما لا بدّ من بيانه .

فمن الآيات : قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ (١)
الآية .

وقوله سبحانه : ﴿ وَ يَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ (٢)
الآية .

وقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ ﴾ (٣) .
وقوله عزّ وجلّ : ﴿ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ (٤) .

وقوله تعالى : ﴿ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ ﴾ (٥) .
وقوله تعالى : ﴿ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ ﴾ (٦) .

وقوله سبحانه : ﴿ فَإِذَا بَرَأُوا مِنْ عِنْدِكَ بَيَّتَ طَائِفَةٌ مِّنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي

(١) سورة النساء ٤ : ١٧١ .

(٢) سورة آل عمران ٣ : ٧٥ و ٧٨ .

(٣) سورة الصفّ ٦١ : ٧ .

(٤) سورة البقرة ٢ : ٧٩ .

(٥) سورة البقرة ٢ : ٥٩ .

(٦) سورة النساء ٤ : ٤٦ ، سورة المائدة ٥ : ١٣ .

تَقُولُ وَاللَّهِ يَكْتُبُ مَا يُبَيِّنُونَ ﴿١﴾ .

وقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّى إِذَا خَرَجُوا مِنْ عِنْدِكَ قَالُوا لِلَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مَاذَا قَالَ آنفًا﴾ (٢) .

وقوله تعالى: ﴿لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ وَالَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَالْمُرْجِفُونَ فِي الْمَدِينَةِ﴾ (٣) الآية، وغيرها كثيرة، التي منها ما مدح فيه صاحب التمييز، كقوله عز وجل: ﴿الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ﴾ (٤) الآية، وأمثالها .

وأما الروايات فمنها: ما رواه السيوطي في جامعه، وكذا في غيره، ناقلاً من الكتب الصحاح كلها ما سوى صحيح أبي داود، ومن كتاب المسند لابن حنبل عن أنس، ومن صحيح أبي داود أيضاً، والمسند، وصحاح البخاري والنسائي وابن ماجه عن الزبير، ومن صحيح مسلم عن أبي هريرة، ومن صحيح الترمذي عن عليّ عليه السلام، ومن صحيحي الترمذي وابن ماجه عن ابن مسعود، ومن صحيح ابن ماجه والمسند عن جابر وأبي سعيد الخدري، ومن المسند والمستدرك للحاكم عن خالد بن عرفطة، وزيد بن أرقم، ومن المستدرك عن عفان بن حبيب، ومن المسند أيضاً عن سلمة ابن الأكوع، وعقبة بن عامر، ومعاوية بن أبي سفيان، وعمر بن الخطاب، ومن كتاب العقيلي عن غزوان، ومن كتاب ابن الجوزي عن أبي ذر، ومن كتاب الخطيب الخوارزمي عن نحو من عشرين رجلاً من الصحابة، ومن

(١) سورة النساء ٤ : ٨١ .

(٢) سورة محمد ٤٧ : ١٦ .

(٣) سورة الأحزاب ٣٣ : ٦٠ .

(٤) سورة الزمر ٣٩ : ١٨ .

الكتاب الكبير للطبراني عن تسعة عشر رجلاً من الصحابة أيضاً، ومن الكتاب الأوسط له عن جماعة منهم أيضاً، وكذا من كتابي ابن عدي والدارقطني كلّ واحدٍ عن جماعة منهم أيضاً، وقد روى جماعة من الشيعة عن أنمة أهل البيت عليهم السلام أيضاً قالوا جميعاً: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مَتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»، وفي بعضها: «قد كثر عليّ الكذّابة، ألا فمن كذب عليّ» الخبر^(١).

(١) جامع الأحاديث ٧ : ٢١١٣٧/٩٨ ، الفتح الكبير ٣ : ٢٣٤ - ٢٣٥ ، الجامع الصغير ٢ : ٨٩٩٣/٦٤١ ، مسند أحمد ١ : ٣٣٨/٧٦ ، ١٤١٦/٢٦٧ ، ١٠٩٥١/٤٢٩ ، ١١٠١١/٤٣٩ ، و ٤ : ١٢٦٨٧/٦١ ، و ١٣٨٤٣/٢٣٦ ، و ١٦٠٧١/٦٣٩ ، و ١٦٧٤٧/٦٧ ، و ١٥٧ - ٢ - ١٦٩٧٨/١٥٨ ، و ٦ : ٢١٩٩٥٢/٣٩٦ ، سنن أبي داؤد ٣ : ٣١٩ - ٣٦٥١/٣٢٠ ، صحيح البخاري ١ : ٣٨ ، سنن ابن ماجة ١ : ٣٠/١٣ و ٣٣ و ٣٦ ، الجامع الصحيح (سنن الترمذي) ٥ : ٢٦٥٩/٣٥ و ٢٦٦٠ ، صحيح مسلم ١ : ٣/١٠ ، المستدرک للحاكم ١ : ٧٧ ، تاريخ بغداد ١ : ٢٦٥ ، ٢ : ٨٤ و ١٨٤ و ١٩٢ و ٢٢١ ، و ٣ : ٢٥ و ٥٠ ، و ٤ : ١٣٠ ، و ٥ : ١١٥ و ٢٢٢ ، و ٣١٩ و ٣٧٩ ، و ٧ : ١٩ و ٥٥ و ٤١٨ ، و ٨ : ٦٨ و ٣٣٩ ، و ٩ : ١٤٩ و ٣١١ ، و ١٠ : ٢٨٢ و ٣٠٠ ، و ١١ : ٢٢٠ ، و ١٢ : ٥١ ، و ١٤ : ٣٠٧ ، الضعفاء الكبير ٣ : ٤٣٨ ، المعجم الكبير ١ : ٢٠٤/١١٤ ، و ٤ : ٤١٠٠/١٨٩ ، و ٥ : ٥٠١٧/١٨٠ - ٥٠٢١ ، و ٦ : ٦٢١٥/٢٧٧ ، و ٨ : ٦٦٧٩/١٨٥ ، و ١٠ : ١٠٠٧٤/١١٨ ، و ١٢ : ٣٥ - ١٢٣٩٢/٣٦ - ١٢٣٩٤ ، و ١٨ : ٤٤٢/١٨٧ ، و ١٩ : ٦٥٧/٢٩٦ ، و ٩٢٢/٣٩٣ ، و ٢٠ : ٩٧٤/٤٠٨ و ٩٧٥ ، و ٢٢ : ٢٧٥/٢٦٣ ، المعجم الأوسط ٢ : ١٢٢٤/٣٧ ، و ١٩١٨/٢٩٨ ، و ١٩٥١/٣١٠ ، و ٣٣٨١/٥٣ ، و ٣ : ٣٢٣٨/٤٣٥ ، و ٤ : ٣٣٣١/٣٥ ، و ٣٣٦٤/٤٧ ، و ٣٣٨١/٥٣ ، و ٣٦٨٦/٢٥١ ، و ٣٨٦٢/٣٣٥ ، و ٥ : ٥٤٦١/٤٨٩ ، و ٦ : ٥٧٥٩/١٠٥ ، و ٦٢١٣/٢٨٦ ، و ٧ : ٧٢٨١/٢٥٠ ، و ٨ : ٨٠٣٣/١٢٢ ، و ٨١٨٣/١٧٠ ، و ٩ : ٩٠٢٨/٩٣ ، و ٩٢٨١/٢١٠ ، العليل الواردة ٤ : ٤٤٣/٨٨ ، و ٦٠٣/٣٣١ ، و ٧٠٦/٦١ ، و ٨٣٢/٢١٩ ، و ٧ : ١٢١٨/٦٦ ، و ١٢٥٤/١٣١ ، الكامل لابن عدي ١ : ٣٠٣ و ٤٩٨ ، و ٢ : ٢٤٧ و ٣٢٣ ، و ٣ : ٤٤٣ و ٥٨٤ ، و ٥ : ٨٢ ، كمال الدين : ٦٠ ،

وفي صحيح البخاري ومسلم عن المغيرة، وفي كتاب أبي يعلى عن سعيد بن زيد، كلاهما عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ كَذِباً عَلَيَّ لَيْسَ كَذِبٍ عَلَى أَحَدٍ، فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ» الخبر^(١).

وفي صحيح الترمذي، ومسند أحمد، عن ابن عباس قال: قال النبي ﷺ: «اتَّقُوا الْحَدِيثَ عَنِّي إِلَّا مَا عَلَّمْتُمْ، فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ» الخبر، وفي آخره: «وَمَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(٢).

وفي كتاب المسند، عن ابن عباس^(٣) قال: قال النبي ﷺ، وذكر الحديث إلى أن قال: «وَقَدْ رَأَيْتُمُونِي وَسَمِعْتُمْ مِنِّي وَسْتَسْأَلُونَنِي، فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ»، الخبر^(٤).

أقول: هذا الخبر من المتواترات، وبمضمونه أيضاً غيره، كما رواه السيوطي في جامعه من صحيح ابن ماجه، والمسند، والمستدرک عن أبي قتادة، قال: قال النبي ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَكَثْرَةَ الْحَدِيثِ عَنِّي، فَمَنْ يَقْلُ عَلَيَّ فَلْيَقْلُ صِدْقاً أَوْ حَقّاً، وَمَنْ تَقَوْلَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقْلُ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»^(٥).

١. أخبار الرضا عليه السلام ٢: ١٩٧ - ٢/١٩٨ (الباب ٤٥)، الإرشاد للمفيد ١: ١٢٣، أمالي الشيخ الطوسي: ٤٨/٢٢٧ (المجلس ٨).

(١) صحيح البخاري ٢: ١٠٢، صحيح مسلم ١: ٤/١٠، مسند أبي يعلى ٢: ٩٦٦/٢٥٧.

(٢) الجامع الصحيح (سنن الترمذي) ٥: ٢٩٥١/١٩٩، مسند أحمد ١: ٥٣١ - ٢٩٦٧/٥٣٢.

(٣) في «س» و«ن»: «ابن مسعود».

(٤) مسند أحمد ٦: ٢٢٩٨٦/٥٧٢، وعن ابن مسعود في طبقات المحدثين ٣: ٣٣٢/٢٣٤.

(٥) سنن ابن ماجه ١: ٣٥/١٤، مسند أحمد ٦: ٢٢٠٣٢/٤٠٣، المستدرک للحاكم ١: ١١١، جامع الأحاديث ٣: ٩٣٢٢/٣٩١، الجامع الصغير ١: ٢٩١٤/٤٤٩.

ومن كتاب الطبراني عن أبي قرصافة^(١) عنه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «حدّثوا عني بما تسمعون منّي، ولا تقولوا إلاّ حقّاً، ومنّ كذب عليّ بُني له بيت في جهنّم يرتع فيه»^(٢).

ومن صحيح مسلم وابن ماجه، والمسند، عن سمرة بن جندب، ومن صحيح مسلم أيضاً عن المغيرة بن شعبه أنّ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «منّ حدّث عني بحديث يرى أنّه كذب فهو أحد الكاذبين»^(٣). وقال مسلم: إنّه خبر مشهور^(٤).

ومن صحيح مسلم، وغيره من الكتب عن جمع منهم أبو هريرة أنّ النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «كفى للمرء كذباً - وفي رواية: إثماً - أن يُحدّث بكلّ ما سمع»^(٥).

وقد تقدّمت في فصول أبواب المقدّمة، وتأتي أيضاً أخبار عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في كون المنافقين والكذّابين والدجالين في زمانه وما بعده. منها: ما مرّ بإسناده في الأبواب المذكورة وغيرها، ورواه أيضاً

(١) في «م»: «ابن رصافة»، وفي «س» و«ن»: «أبو رصافة». وما أثبتناه من المصدر، وهو: جندرة بن خيشنة الكناني، يكنى أبا قرصافة، روى عن النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وروى عنه شداد أبو عمّار والريان وغيرهما. انظر: تهذيب الكمال ٥: ٩٧٦/١٤٩.

(٢) المعجم الكبير للطبراني ٣: ٢٥١٦/٣، بتفاوت. (٣) صحيح مسلم ١: ٩، سنن ابن ماجه ١: ٣٩/١٥، مسند أحمد ٥: ١٩٧٠٩/٦٥١.

(٤) صحيح مسلم ١: ٩.

(٥) صحيح مسلم ١: ٥/١٠، المصنّف لابن أبي شيبة ٨: ٥٦٦٩/٤٠٨، سنن أبي داود ٤: ٤٩٩٢/٢٩٨، المستدرک للحاكم ١: ١١٢، صحيح ابن حبان ١٥: ٣٠/١١٨، الجامع الصغير ٢: ٦٢٣٦/٢٧١ و٦٢٤٢ و٦٢٤٤/٢٧٢.

القاضي عياض في كتاب الشفا من قول النبي ﷺ: «سيكون في أمتي كذابون ثلاثون»، وفي بعض النسخ بل تُسخ عديده: «ثلاثون كذاباً، فيهم أربع نسوة»، وفي بعضها: «ثلاثون دجالاً»^(١) كذاباً، آخرهم الدجال الكذاب، كلهم يكذب على الله ورسوله»^(٢).

أقول: لا يخفى أن هذا شامل للكذاب بغير وضع الحديث أيضاً، وقد دلّ الخبران الأخيران أيضاً على أن ناقل الكذب مثل الكاذب.

ومما يدل على عدم انحصار الكذب في الوضع ما ذكرناه في ضمن الحديث التاسع من الأحاديث التي ذكرناها في فاتحة هذا الكتاب، وأول الحديث هكذا: قال رجل لأمر المؤمنين عليّاً: إني سمعت من سلمان وأبي ذر والمقداد شيئاً من تفسير القرآن والأحاديث عن النبي ﷺ، وسمعت منك تصديق ما سمعت منهم، ورأيت في أيدي الناس أشياء كثيرة من تفسير القرآن والأحاديث عن النبي ﷺ أنتم تخالفونهم، وتزعمون أن ذلك باطل، أفترى الناس يكذبون متعمدين على نبي الله ﷺ ويفسرون القرآن بأرائهم؟ فأقبل عليٌّ عليّاً عليه وقال له: «قد سألت فافهم الجواب، إن في أيدي الناس حقاً وباطلاً، وصدقاً وكذباً، وناسخاً ومنسوخاً، وعماماً وخاصاً، ومحكماً ومتشابهاً، وحفظاً ووهماً، وقد كُذِبَ على رسول الله ﷺ وهو حيٌّ، حتى قام خطيباً فقال: قد كثرت عليّ الكذابة، فمن كذب عليّ فليتبوأ مقعده من النار، ثم كُذِبَ عليه من بعده، وإنما أتاكم الحديث من أربعة ليس لهم خامس» ثم ذكر تلك الأقسام مفصلة، وقد ذكرناه في الموضوع الذي أشرنا إليه.

(١) في «م»: «رجلاً» بدل «دجالاً».

(٢) انظر: نهاية الإرب ١٨: ٣٤٠، الشفا للقاضي عياض ١: ٦٦٣.

وخلاصة الأقسام هكذا: «رجل منافق يُظهر الإيمان لا يتأثم أن يكذب على رسول الله ﷺ متعمداً، والناس يقبلون حديثه؛ لكونه من الصحابة، وعدم علمهم بحاله، فهؤلاء يتقربون إلى أئمة الضلالة بالزور والكذب والبهتان؛ ليولّوهم الأعمال ويأكلوا بهم الدنيا.

ورجل سمع من النبي ﷺ شيئاً لم يحفظه على وجهه ووهم فيه ولم يتعمد كذباً، والناس يأخذون منه ولا يدرون بوهمه.

ورجل ثالث سمع شيئاً أمر به النبي ﷺ ثم نهى عنه وهو لا يعلم، أو سمع شيئاً نهى عنه ولم يسمع منه خلافة، فحفظ المنسوخ ولم يحفظ الناسخ، فهو يرويهِ، والناس يأخذون منه ولا يدرون بالحال.

ورجل رابع لم يكذب ولم يسه فجاء به كما سمع لم يزد ولم يُنقص، وعلم الناسخ من المنسوخ وعرف العام والخاص، فوضع كل شيء موضعه، وعرف المتشابه والمحكم»^(١).

ثم ذكر عليّاً وجوه كلام رسول الله ﷺ وأنه علمها إياه جميعاً، من أراد التفصيل فليراجع إلى الحديث.

وبمعناه والمؤيد له ما رواه البيهقي في كتابه عن أبي قلابة مرسلًا عن النبي ﷺ أنه قال: «إنما بُعثت فاتحاً خاتماً، وأُعطيَت جوامع الكلم، واختصر لي الحديث اختصاراً فلا يهلكنكم المتهوكون»^(٢).

قال صاحب الكتاب: أي الذين يقعون في الأمر بغير روية^(٣).

(١) كتاب سليم بن قيس ٢: ٦٢٠ - ٦٢٣، الكافي ١: ١٥٠، باب اختلاف الحديث، الخصال: ١٣١/٢٥٥، تحف العقول: ١٩٣ - ١٩٥، الغيبة للنعماني:

١٠/٧٥، الاحتجاج ١: ٦٢٨ - ٦٣٠، المسترشد للطبري: ٦٧/٢٣١.

(٢) شعب الإيمان ٤: ٣٠٧ - ٥٢٠٢/٣٠٨.

(٣) ورد ما بمعناه في الصحاح للجوهري ٤: ١٦١٧ «هوك».

وقيل : أي المتحيرون^(١) .

وروى السيوطي أيضاً من صحيح أبي داؤد ، وغيره ، عن عمرو بن العاص أن النبي ﷺ قال : «لقد أمرت أن أتجوّز في القول ، فإنّ الجواز في القول هو خير»^(٢) .

ومن كتاب الديلمي عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال : «إنّ أحاديثي ينسخ بعضها بعضاً كنسخ القرآن»^(٣) .

وروى من صحيح الترمذي والمسند ، وغيرهما ، عن ابن مسعود ، قال : قال رسول الله ﷺ : «نصّر الله امرأً سمع منا شيئاً فبلغه كما سمعه ، فربّ مبلغ أوعى من سامع»^(٤) .

ومن الصحيح المذكور ، وكتاب الضياء المقدسي ، عن زيد بن ثابت أن النبي ﷺ قال : «نصّر الله امرأً سمع منا حديثاً فحفظه حتّى يبلغه غيره ، فربّ حامل فقهٍ إلى مَنْ هو أفقه منه ، وربّ حامل فقهٍ ليس بفقيه»^(٥) .

أقول : إنّ الأخبار من هذا القبيل كثيرة ، وسيأتي اعتراف العلماء أيضاً بذلك صريحاً ، فعلى هذا لا محالة لا يصحّ الاعتماد ، ولا يصلح التمسك إلاّ بحديثٍ يكون مسلّم الورود عند سائر طوائف الأمة ، أو موافقاً لمحكم

(١) المراسيل لأبي داؤد : ٢٢٤ ، ذيل ح ١ .

(٢) سنن أبي داؤد : ٤ : ٥٠٠٨/٣٠٢ ، شعب الإيمان ٤ : ٤٩٧٥/٢٥٢ ، جامع الأحاديث ٦ : ١٧١٣٨/٥١ .

(٣) الفردوس ١ : ٩٠٢/٢٣٥ ، جامع الأحاديث ٣ : ٧٢٨٢/٦٢ .

(٤) الجامع الصحيح (سنن الترمذي) ٥ : ٢٦٥٧/٣٤ ، مسند أحمد ٢ : ٤١٤٦/٨ ، سنن ابن ماجه ١ : ٢٣٣/٨٥ ، مسند أبي يعلى ٩ : ٥١٢٦/٦٢ ، صحيح ابن حبان ١ : ٦٦/١٤٣ ، جامع الأحاديث ٧ : ٢٣٨٢٠/٤٨٤ .

(٥) الجامع الصحيح (سنن الترمذي) ٥ : ٣٣ - ٢٦٥٦/٣٤ ، ولم نعثر عليه في الأحاديث المختارة ، جامع الأحاديث ٧ : ٢٣٨١٩/٤٨٤ .

الكتاب ، أو متواتر السُّنة ، أو مقروناً بالقرائن الموجبة للعلم بصحة وروده . هذا كله مع شرط عدم ظهور احتمال تطرّق تغيير مفسد في مضمونه ، أو نحو ذلك ممّا يضعف الاحتجاج به ، اللهمّ إلا أن يكون الحديث مسلماً عند الخصم ، أو يلزم عليه التزامه ، فذلك ممّا يمكن به إلزام ذلك الخصم على طبق لزوم إقراره به وإن كان علائمه بطلانه لائحة ، وإلا فالاعتماد واقعاً إنّما يجوز على ما ذكرناه لا غير ، سيّما عند وجود المعارض ، أو راوٍ غير مأمونٍ ولو في ذلك الحديث ، أو مخالفته لمحکم الكتاب ، أو السُّنة الثابتة ، أو كون آثار الوضع أو التغيير لائحة منه .

وقد روى السيوطي أيضاً من كتاب الطبراني عن ثوبان ، عن النبي ﷺ قال : «عرضوا حديثي على كتاب الله ، فإن وافقه فهو منّي وأنا قلته» (١) .

ومن الكتاب المذكور عن سالم بن عبدالله بن عمر ، عن أبيه مرفوعاً أنّ النبي ﷺ قال : «سُئلت اليهود عن موسى عليه السلام ، فأكثروا فيه وزادوا ونقصوا حتّى كفروا ، وسُئلت النصارى عن عيسى عليه السلام ، فأكثروا فيه وزادوا ونقصوا حتّى كفروا ، وإنه سيفشوا عني أحاديث ، فما أتاكم من حديثي فاقروا كتاب الله واعتبروا ، فما وافق كتاب الله فأنأ قلته ، وما لم يوافق كتاب الله فلم أقله» (٢) .

قال بعض العلماء : أي ما خالف كتاب الله فاتركوه (٣) .

وفي كتاب الاستيعاب عن أبي موسى الغافقي أنّه قال : آخر ما عهد إلينا رسول الله ﷺ أنّه قال : «سترجعون بعدي إلى قوم يحبّون الحديث

(١) المعجم الكبير للطبراني ٢ : ١٤٢٩/٩٧ ، جامع الأحاديث ١ : ٣٢٨٣/٤٧٣ .

(٢) المعجم الكبير للطبراني ١٢ : ١٣٢٢٤/٣١٦ ، جامع الأحاديث ٤ : ٤٦٤ - ١٨٢١/٤٦٥ .

(٣) انظر : الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٢ : ٢٢٤ .

عني ، فعليكم بكتاب الله ، ومن حفظ شيئاً فليحدّث به ، ومن قال عليّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار»^(١) .

والأخبار من هذا القبيل كثيرة حتّى من طريق أهل البيت عليهم السلام^(٢) أيضاً ، مع أنّه من الواضحات أنّ ما وافق محكمات الكتاب فممّا لا شكّ فيه . ولعلّ هذا أيضاً مراد النبيّ ﷺ بقوله على ما رواه الدارقطني وغيره عن أبي هريرة مرفوعاً عنه ﷺ : «إذا حدّثتم عني بحديث يوافق الحقّ فصدّقوه وخذوا به»^(٣) ، إذ لا شكّ أنّ ما وافق القرآن فقد وافق الحقّ ، وعلى هذا لا حاجة إلى ارتكاب ما لفقه من لم يفهم معنى هذا الحديث ، حيث قال : إنّ منكر جداً ؛ لأنّ من عادة علماء العامّة أنّهم مهما لم يفهموا معنى حديث وإن كان له معنى واقعاً ، أو لم يجدوا معناه موافقاً لما هو الراجح عندهم وعليه رأيهم وإن كان رأياً باطلاً أنكروا ذلك الحديث ، وقالوا : إنّ حديث منكر ، أو نحو ذلك من ألفاظ القدح فيه ، وبالعكس إن وافق ما هم عليه .

وبالجملة ، مدار أكثرهم في قبول الحديث وردّه مطابقة رأيهم وهواهم ومخالفته لذلك ، ومستندهم في ذلك بعض أخبار توهموا في فهم المراد بها أيضاً ، كما رواه أحمد بن حنبل في مسنده ، وأبو يعلى في كتابه ، عن أبي حميد ، عن النبيّ ﷺ أنّه قال : «إذا سمعتم الحديث عني تعرفه قلوبكم ، وتلين له أشعاركم وأبشاركم ، وترون أنّه قريب منكم فأنا أولى به ،

(١) الاستيعاب ٤ : ٣١٩٥/١٧٦٤ .

(٢) انظر : الكافي ١ : ١/٥٥ - ٥ ، وتفسير العياشي ١ : ١/٨ ، ٢ ، وتهذيب الأحكام ٧ : ٢٧٥ ، ذيل ح ١١٦٩ ، والاستبصار ١ : ٦٦٨/١٩٠ .

(٣) سنن الدارقطني ٤ : ١٨/٢٠٨ بتفاوت .

وإذا سمعتم الحديث عني تنكره قلوبكم ، وتنفر منه أشعاركم وأبشاركم ، وترون أنه بعيد منكم فأنا أبعدكم منه»^(١) ، فإنهم زعموا أن المراد به كون مناط صدق الحديث وكذبه مطلق قبول القلوب وتنفرها .

ولا يخفى أن هذا مما لا يستقيم أصلاً ، بل لا يصح مطلقاً ؛ لوضوح تنفر كل قوم عما ينافي طريقتهم وإن كانت باطلة ، ألا ترى تنفر الخوارج عن قبول ما يدل على حسن حال عليٍّ عليه السلام مع كونه من أوضح الثابتات في دين الإسلام ، ألا تنظر إلى تنفر منكري الخلفاء الثلاث عما روي في مدحهم ، وتنفر أتباعهم عما ورد في ذم هؤلاء ، وفي بعض مناقب أهل البيت عليهم السلام وشيعتهم ، وهكذا حال كل فريق في كل ما سمعوا من الميل الطبيعي إلى ما يوافق الراسخ في أذهانهم ، وقبول ما يحبون ، وعكسه في عكسه ، كما مرّ مراراً لاسيماً في بعض أبواب المقدمة ، فكيف يجوز أن يُحمل كلام رسول الله صلى الله عليه وآله على مثل هذا المعنى ، بل الحق أن المراد به إن ثبت وروده عن النبي صلى الله عليه وآله أن ما عرفتم موافقته لمحكم كتاب الله تعالى ، أو السنة الثابتة من رسول الله صلى الله عليه وآله ، أو ضرورة دين الإسلام فهو الحق ، وما خالف ذلك فهو الباطل ؛ لأن المسلم إذا سمع حديثاً يوافق ما ذكرنا يميل إليه قلبه ، ويطمئن به ، لما هو عنده معلوم راسخ في ذهنه من الكتاب والسنة ، بخلاف العكس ، فلهذا نقل في كتاب الاستيعاب ، عن الملقع بن الحصين السعدي^(٢) أنه قال : أتيت النبي صلى الله عليه وآله بصدقة إيلنا ، فقال : «اللهم

(١) مسند أحمد ٤ : ١٥٦٢٨/٥٥٥ ، و٦ : ٢٣٠٩٥/٥٩١ ، ولم نثر عليه في مسند

أبي يعلى ، وعنه في الجامع الصغير ١ : ٦٩٩/١٠٨ .

(٢) هو الملقع بن الحصين بن يزيد بن شبيل التميمي السعدي ، ويقال فيه : المنقع ابن الحصين بن يزيد بن شبيل بالنون والقاف . له صحبة .

لا أُحَلَّ لهم أن يكذبوا عَلَيَّ، اللَّهُمَّ لا أُحَلَّ لهم أن يكذبوا عَلَيَّ» قال الملقف: فلم أُحدِّث من ذلك اليوم بحديثٍ عن النبي ﷺ إلا حديثاً نطق به الكتاب، أو جرت به سُنَّةٌ^(١)، فافهم.

واعلم أيضاً أنه قد يحصل الاطمئنان أيضاً بكون كل الرواة مسلمين في التوثيق والضبط والتميز عند طوائف المسلمين، كسلمان وأبي ذر وأمثالهما، كما مرَّ أسامي بعضهم من الصحابة في المقالة السادسة.

ومما يدلُّ على هذا ما رواه الخوارزمي عن ابن عباس، قال: قال النبي ﷺ: «لا تأخذوا الحديث إلا ممن تجيزون شهادته»^(٢).

وما رواه السيوطي من كتاب الفردوس، عن ابن عمر، قال: قال النبي ﷺ: «العلم دين فانظروا ممن تأخذون هذا العلم»^(٣).

ومن كتاب ابن النجار، عن أنس، قال: قال النبي ﷺ: «كفى بالمرء سعادة أن يوتق به في أمر دينه ودنياه»^(٤).

وقد مرَّ في أبواب المقدمة أمثال هذه الأخبار، إلا أنَّ هذه العلامة قليلة الوجود، لاسيما بعد مضيِّ الصدر الأوَّل كما هو واضح وسيظهر، فالأولى ملاحظتها مع ضمِّ القرائن الأخر.

وإذ قد تبين ما ذكرناه، فلنذكر أيضاً نبذاً ممَّا نقله القوم في كتبهم عن

﴿انظر: الاستيعاب ٤ : ٢٥٦٦/١٤٨٤، تحفة الأحوذى ٧ : ٤٢١، ذيل ح ٢٧٩٨،

الوافي بالوفيات ٢٦ : ٢٤/٤٦.

(١) الاستيعاب ٤ : ٢٥٦٦/١٤٨٤.

(٢) أورده الخطيب البغدادي في الكفاية في علم الرواية : ٩٥، وتاريخ بغداد ٩ :

٣٠١، ولم نعثر عليه فيما لدينا من كتب الخوارزمي.

(٣) الفردوس ٣ : ٤١٩٠/٦٧، جامع الأحاديث ٦ : ١٤٥٢٣/٢٢٧.

(٤) جامع الأحاديث ٦ : ١٥٦٧٦/٤٢٠.

علمائهم وثقاتهم من الإقرار بشيوع الأحاديث الموضوعية المفتعلة وأمثالها فيما بينهم ، وكثرة الوضّاعين والمحرّفين فيهم ، وذكر أسامي بعضهم وسبب ذلك ، وقدح جمع منهم في أكثر أخبارهم لذلك ، وإن كثيراً من ذلك في تنقيص حال عليّ عليه السلام وأصحابه وأولاده ، وترويج شأن مَنْ تقدّم عليه ومَنْ عاداه ، حتّى أنّه كذبوا على عليّ عليه السلام وبعض أعيان الصحابة أيضاً ، بل تصريح جمع منهم بأن كثيراً من الناس كانوا يكتُمون بعض الأحاديث وإن كانت صحيحة الورود خوفاً أو طمعاً ، حتّى أنّ جماعة من أعلامهم تركوا كثيراً من الروايات ، بل أصل رواية الحديث ؛ لأجل العلل المذكورة ، مع أنّ الحقّ - كما سيظهر - أنّهم خبطوا كثيراً في تنقيحهم أيضاً ، حيث لم يلاحظوا في تنقيحهم ما بيّناه من العلائم ، بل لاحظوا محض الموافقة لطريقتهم المختارة عندهم .

قال ابن أبي الحديد وغيره : إنّ أبا الحسن المدائني ذكر في كتاب الأحداث أنّ معاوية كتب نسخة واحدة إلى عمّاله بعد عام الجماعة أن برئت الذمة ممّن روى شيئاً من فضل أبي تراب وأهل بيته ، فقامت الخطباء في كلّ كورة وعلى كلّ منبر يلعنون عليّاً عليه السلام ويبرؤون منه ، ويقعون فيه وفي أهل بيته عليهم السلام ، وكان أشدّ الناس بلاءً حينئذٍ أهل الكوفة ، لكثرة مَنْ بها من شيعة عليّ عليه السلام - إلى أن قال - : وكتب إلى عمّاله أيضاً في جميع الآفاق أن انظروا مَنْ قبلكم من شيعة عثمان ومحبّيه الذين يروون فضائله ومناقبه ، فأدنوا مجالسهم وأكرمواهم ، واكتبوا إليّ بكلّ ما يروي كلّ رجلٍ منهم ، واسمه واسم أبيه وعشيرته ، ففعلوا ذلك ، حتّى أكثروا في فضائل عثمان ومناقبه ؛ لما كان يبعثه إليهم معاوية من الصلات والكساء والجِباء والقطن ، ويفيضة في العرب منهم والموالي ، فكثر ذلك في كلّ مصر ، فليس يجيء مردود

من الناس عاملاً من عمال معاوية، فيروي في عثمان فضيلة أو منقبة إلا كتب اسمه وقربه وشفعه، فلبثوا بذلك حيناً .

ثم كتب إلى عماله : إن الحديث في عثمان قد كثر وفشا في كل مصر وناحية ، فإذا جاءكم كتابي هذا فادعوا الناس إلى الرواية في فضائل الصحابة والخلفاء الأولين ، ولا تتركوا خبراً يرويه أحد من المسلمين في أبي تراب إلا وآتوني بمنافض له في الصحابة ، فإن هذا أحب إليّ وأقرّ لعيني ، وأدحض لحجة أبي تراب وشيعته ، وأشدّ عليهم من مناقب عثمان وفضله ، فقرأت كتبه على الناس ، فرويت أخباراً كثيرة في مناقب الصحابة مفتعلة لا حقيقة لها ، وجدّ الناس في رواية ما يجري هذا المجرى حتى أشادوا بذكر ذلك على المنابر ، وألقى إلى معلّمي الكتاتيب ، فعلموا صبيانهم وغللمانهم من ذلك الكثير الواسع ، حتى روه وتعلّموه كما يتعلّمون القرآن ، وحتى علّموه بناتهم ونساءهم وخدمهم وحشمهم ، فلبثوا بذلك ما شاء الله تعالى .

ثم كتب إلى عماله نسخة واحدة إلى جميع البلدان : انظروا من قامت عليه البيّنة أنه يحبّ علياً وأهل بيته ، فامحوه من الديوان ، وأسقطوا عطاءه ورزقه ، ولا تجيزوا لأحد من هؤلاء شهادة ، وشفع ذلك بنسخة أخرى : من اتهمتموه بموالة هؤلاء القوم ، فنكلوا به ، واهدموا داره ، فلم يكن البلاء أشدّ ولا أكثر منه بالعراق ، ولاسيما بالكوفة ، حتى أنّ الرجل من شيعة عليّ عليه السلام ليأتيه من يثق به ، فيدخل بيته ، فيلقي إليه سرّه ، ويخاف من خادمه ومملوكه ، ولا يحدثه حتى يأخذ عليه الأيمان الغليظة ، فظهر حديث كثير موضوع ، وبهتان منتشر ، ومضى على ذلك الفقهاء والقضاة والولاة ، وكان أعظم الناس في ذلك بليّة القراء المرءون ، والمستضعفون الذين

يُظهرون الخشوع والنسك، فيفتعلون الأحاديث ليقترب الولاة مجالسهم، ويصيبوا به الأموال والضياع والمنازل حتى انتقلت تلك الأخبار والأحاديث إلى أيدي الديانين الذين لا يستحلّون الكذب، فقبلوها ورووها، وهم يظنون أنها حقّ، ولو علموا أنها باطلة لما رووها.

فلم يزل الأمر كذلك حتى مات الحسن بن عليّ عليه السلام، فازداد البلاء والفتنة، فلم يبق أحد من هذا القبيل إلا خائف على دمه أو طريد في الأرض. ثمّ تفاقم الأمر بعد قتل الحسين عليه السلام، ولما وليّ عبدالملك بن مروان فاشتدّ على الشيعة، وولىّ عليهم الحجاج بن يوسف، فتقرّب إليه أهل النسك والصلاح يبغض عليّ عليه السلام وموالاة أعدائه، فأكثروا في الرواية في فضلهم وسوابقهم ومناقبهم، وأكثروا من الغصّ على عليّ عليه السلام وعيبيه، والطعن فيه، والشنآن له، حتى أنّ إنساناً وقف للحجاج - ويقال: إنّ جدّ الأصمعي - فصاح به: أيّها الأمير! إنّ أهلي عقّوني فسمّوني عليّاً، وإنّي بائس فقير، وإنّي إلى صلة الأمير محتاج، فتضاحك له الحجاج، وقال: لئطف ما توسّلت به قد وليتك موضع كذا.

ثمّ قال ابن أبي الحديد: وقد روى ابن عرفة، المعروف بنفطويه - وهو من أكابر محدّثي الجمهور وأعلامهم - في تاريخه ما يناسب هذا الخبر، وقال: إنّ أكثر الأحاديث الموضوعة في فضائل الصحابة افتُعلت في أيام بني أمية، تقرّباً إليهم بما يظنون أنّهم يُرغمون به أنف بني هاشم ^(١). انتهى.

وذكر مسلم بن الحجاج النيشابوري في صحيحه بعد أن ذكر صريحاً

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ١١: ٤٤ - ٤٦.

أن كتابه ليس كسائر الكتب ، بل اقتصر فيه على ذكر ما هو الصحيح عنده :
 أن الواجب على كل أحد عرف التمييز بين الصحيح من الروايات والسقيم
 منها أن يتقي منها ما كان منها عن أهل التهم والمعاندين . واستدل على
 ذلك بقوله تعالى : ﴿ إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَسَبِّهُوا ﴾^(١) ، وقوله تعالى :
 ﴿ وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ ﴾^(٢) ، وبالأخبار التي ذكرناها^(٣) .

ثم نقل عن عبدالله بن عمرو بن العاص أنه قال : إن الشيطان قد
 يتمثل في صورة الرجل ، فيأتي القوم فيحدثهم بالحديث الكذب ،
 فيتفرقون ، فيقول الرجل : سمعت رجلاً لا أدري ما اسمه^(٤) .

قال : وقال بعضهم : يجري الكذب على لسان أهل الخير
 ولا يتعمدون الكذب^(٥) .

وقد روي في الاستيعاب كلام عبدالله بن عمرو ، عن عامر بن
 عبدة^(٦) وغيره ، عن النبي ﷺ^(٧) .

ثم نقل مسلم عن إياس بن معاوية أنه قال : إياك والشناعة في

(١) سورة الحجرات ٤٩ : ٦ .

(٢) سورة الطلاق ٦٥ : ٢ .

(٣) صحيح مسلم ١ : ٨ - ٩ .

(٤) صحيح مسلم ١ : ١٢ ، ذيل ح ٧ .

(٥) صحيح مسلم ١ : ١٨ .

(٦) عامر بن عبدة البجلي ، أبو إياس الكوفي ، وعبدة بفتح الباء وقيل : بسكونها .

روى عن عبدالله بن مسعود ، وروى عنه المسيب بن رافع .

انظر الطبقات لابن سعد ٦ : ١٩٥ ، الثقات لابن حبان ٥ : ١٨٩ ، ميزان الاعتدال

٢ : ٤٠٨٧/٣٦١ ، تهذيب التهذيب ٥ : ١٢٥/٦٨ ، تهذيب الكمال ١٤ : ٣٠٥٦/٦٨ .

(٧) الاستيعاب ٢ : ١٣٣٥/٧٩٥ .

الحديث ، فإنه قلما حملها إنسان إلا ذل في نفسه وكذب^(١) .

وعن ابن مسعود أنه قال : ما أنت بمحدث قوماً حديثاً لا تبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة^(٢) .

أقول : هذان الأخيران صريحان في أنهم كانوا قد يتركون رواية حديث لم يقبله أصحابهم ، أو يشتمل على ما يخالف أهواءهم وإن كان صحيحاً عندهم بحسب سائر الجهات .

ثم نقل عن طاؤس أنه قال : جاء بشير بن كعب إلى ابن عباس فجعل يُحدّثه ، فقال له ابن عباس : عدّ لحديث كذا وكذا ، فعاد له ثم حدّثه ، فقال له : عدّ لحديث كذا وكذا ، فعاد له ، فقال له : ما أدري أعرفت حديثي كله وأنكرت هذين ، أم أنكرت حديثي كله وعرفت هذين ؟ فقال له ابن عباس : إنّما كنّا نحدّث عن رسول الله ﷺ إذ لم يكن يُكذّب عليه ، فلمّا ركب الناس الصعب والذلول تركنا الحديث عنه^(٣) .

ثم ذكر هذه الحكاية بسند آخر أيضاً ، لكن فيه أنّ ابن عباس قال : إنّما كنّا نحفظ الحديث ، والحديث يُحفظ عن رسول الله ﷺ ، فأما إذا ركبتم كلّ صعب وذلول فهيهات^(٤) .

وعن أبي الزناد قال : أدركتُ بالمدينة مائة ، كلّهم مأمون ، ما يؤخذ عنهم الحديث ، يقال : ليس من أهله^(٥) .

وعن ابن عباس أنه قال : كذبوا على عليّ عليه السلام أيضاً في نقل بعض

(١) أو ١) صحيح مسلم ١ : ١١ .

(٢) صحيح مسلم ١ : ١٢ - ١٣ .

(٤) صحيح مسلم ١ : ١٣ .

(٥) صحيح مسلم ١ : ١٥ .

الحديث عنه ، بل بعض قضاياها^(١) .

ونقل عن يحيى بن سعيد القطان أنه قال : لم نر الصالحين وأهل الخير في شيء أكذب منهم في الحديث^(٢) .

ثم قال مسلم : وإنما ألزموا أنفسهم - يعني العلماء - الكشف عن معائب رُواة الحديث وناقلي الأخبار ، وأفتوا بذلك لما فيه من عظيم الحفظ لأخبار الدين ، والمنع عن الوقوع في الضلال^(٣) .

انتهى خلاصة كلام مسلم ، وفيه اعتراف بأن الجرح والتعديل لأجل تحقيق الدين لا بأس به ، فافهم .

ونقل الذهبي وغيره ، عن محمد بن إسماعيل البخاري أنه قال : أخرجت هذا الكتاب - يعني صحيحه المشهور - من نحو ستمائة ألف حديث ، وصنفته ست عشرة سنة^(٤) ، وما أدخلت فيه إلا ما صحّ عندي ، وتركت من الصحاح لأجل الطول^(٥) .

وروى في تاريخ الإسلام أولاً أنّ النبي ﷺ قال : «مَنْ غَشَّنَا فَلَيْسَ مِنَّا» ، ثم قال : إنّ المدلس في الحديث ، أي مَنْ روى حديثاً عن رجلٍ ضعيف ونسبه إلى ثقة ، مدلس خائن لله ولرسوله ؛ لأنّه يوهم الضعيف بالصحيح ، والمرسل بالمسند^(٦) .

(١) يُنظر : صحيح مسلم ١ : ١٣ و ١٤ .

(٢) صحيح مسلم ١ : ١٧ و ١٨ .

(٣) صحيح مسلم ١ : ٢٨ بتفاوت .

(٤) في النسخ جاء خطأ : ألفاً . والصحيح ما أثبتناه كما في المصادر .

(٥) سير أعلام النبلاء ١٢ : ٤٠٢ ، تاريخ الإسلام (حوادث سنة ٢٥١ - ٢٦٠) : ٢٤٩ ، وكذا في طبقات الحنابلة ١ : ٢٧٥ - ٢٧٦ ، وتاريخ بغداد ٢ : ٨ - ٩ ، وتهذيب الأسماء واللغات ١ : ٧٤ .

(٦) تاريخ الإسلام (حوادث سنة ١٧١ - ١٨٠) : ٩٧ .

ثم روى ما رواه جماعة كثيرة في كتبهم المعتبرة بأسانيد عديدة عن جماعة، منهم: ثوبان مولى النبي ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «رأس الدين النصيحة»، قلنا: لمن يا رسول الله؟ قال: «الله عز وجل ورسوله ولدينه وكتابه ولأئمة المسلمين وللمسلمين عامة»^(١).

ثم ذكر أن الرشيد أخذ زنديقاً فأمر بقتله، فقال: أين أنت من ألف حديث وضعتها على رسول الله ﷺ^(٢).

ونقل الذهبي وغيره، عن أبي مسعود الرازي أحمد بن فرات، أنه كان من أعظم محدثي إصفهان وعلمائها، وكان يقول: كتبت الحديث عن ألف وسبعمائة شيخ، فأدخلت في تصنيفي منهم ثلاثمائة وعشرة، وعطّلت سائر ذلك، وكتبت ألف ألف وخمسمائة حديث، وأدخلت منها في تصانيفي خمسمائة ألف وتركت الباقي^(٣).

ونقل هو وغيره عن سفيان الثوري أنه كان سيّد أهل زمانه علماً وعملاً، ومن المحدّثين الكاملين^(٤)، وكان يقول: ما أخاف على نفسي أن يدخلني النار إلا الحديث^(٥).

وقال أبو نعيم: سمعت الثوري يقول: وددت أني أفلتت من الحديث

(١) لم نعثر عليه في تاريخ الإسلام وسير أعلام النبلاء للذهبي، وانظر الحديث في: السّنّة لابن أبي عاصم ٢: ١٠١٥/٥٠٧، ومسند الشاميين ٤: ٢٩٢٣/١٣٣، والمعجم الأوسط ٢: ١٢٠٦/٣١، ومجمع الزوائد ١: ٨٧.

(٢) تاريخ الإسلام (حوادث ١٨١ - ١٩٠): ٥٨، سير أعلام النبلاء ٨: ٥٤٢.

(٣) تاريخ الإسلام (حوادث ٢٥١ - ٢٦٠): ٥١، سير أعلام النبلاء ١٢: ٤٨٠ و٤٨٣، تهذيب الكمال ١: ٤٢٤ - ٤٢٥، تذكرة الحفاظ ١ - ٢: ٥٤٤.

(٤) في «ن»: «العاملين».

(٥) تاريخ الإسلام (حوادث ١٦١ - ١٧٠): ٢٢٩، سير أعلام النبلاء ٧: ٢٥٥، حلية الأولياء ٦: ٣٦٦.

كفافاً لا لي ولا عليّ^(١).

وقال أبو أسامة: سمعت سفیان يقول: وددت أن يدي قُطعت، وأنّي لم أطلب حديثاً^(٢).

وروى عنه يحيى بن يمان أنه كان يقول: فتنة الحديث أشدّ من فتنة الذهب^(٣).

وقال محمّد بن عبدالله بن نمير^(٤): خاف الثوري على نفسه من الحديث؛ لأنّه كان يحدث عن الضعفاء^(٥).

ونقل عنه زيد بن الحباب^(٦) أنّه كان يقول: لو قلت لكم: إنّي

(١) حلية الأولياء ٦: ٣٦٣ بتفاوت يسير، سير أعلام النبلاء ٧: ٢٧٤ نقلاً عن أبي نعيم باختصار، وأيضاً في تاريخ الإسلام (حوادث سنة ١٦١ - ١٧٠): ٢٢٩.

(٢) انظر: تاريخ الإسلام (حوادث سنة ١٦١ - ١٧٠): ٢٢٩، سير أعلام النبلاء ٧: ٢٧٤.

(٣) حلية الأولياء ٦: ٣٦٣، الكامل لابن عدي ١: ١٦٧، تاريخ الإسلام (حوادث سنة ١٦١ - ١٧٠): ٢٢٩.

(٤) محمّد بن عبدالله بن نمير الحافظ، يكتى أبا عبدالرحمن الهمداني ثمّ الخارقي الكوفي، ولد سنة ستين ومائة، فهو من أقران أحمد بن حنبل، وقد مدحه إسماعيل الترمذي وأحمد بن حنبل وغيرهما، فهو معتمد عند العامة، وحقّة في الحديث بالنسبة لهم. حدّث عن أبيه وعن أبي عاصم وعن سفیان بن عيينة وغيرهم، وحدّث عنه البخاري ومسلم وأبو داؤد وابن ماجّة وغيرهم.

انظر: الطبقات الكبرى ٦: ٤١٣، التاريخ الكبير ١: ١٤٤، تاريخ بغداد ٥: ٤٢٩، تذكرة الحفاظ ١ - ٢: ٤٤٦/٤٣٩، سير أعلام النبلاء ١١: ١١١/٤٥٥.

(٥) تاريخ الإسلام (حوادث سنة ١٦١ - ١٧٠): ٢٢٩.

(٦) زيد بن الحباب بن الريان، وقيل: ابن الرومان الحافظ، يكتى أبا الحسين، العكلي الخراساني ثمّ الكوفي، ولد سنة الثلاثين ومائة، من أعيان أرباب الحديث عند العامة، أثنى عليه أحمد بن حنبل وغيره، ويُعدّ من العبّاد والزهاد عند العامة. روى عن أسامة بن زيد الليثي وعكرمة والضحاك وسفیان الثوري وخلق كثير، لله

أُحَدِّثُكُمْ كَمَا سَمِعْتُ - يَعْنِي بِاللَّفْظِ - فَلَا تَصَدَّقُونِي^(١).

وقال الخريبي^(٢): سمعت سفيان يقول: ليس شيء أنفع للناس من الحديث، وما من عملٍ أفضل من طلب الحديث إذا صحَّت فيه النيَّة^(٣).
ونقل هو وغيره، عن شعبة - من أكابر علماء العامة ومحدِّثيهم، وأنه قد روى عنه أزيد من ألف رجل - أنه كان يقول: ما من شيء أخوف عندي من أن يدخلني الله النار من الحديث، ووددت أني كنت وقاد حمّامٍ وأنّي لم أعرف الحديث^(٤).

وقال أبو داؤد: قال لي شعبة: في صدري أربعمائة حديث

وَأَحَدَّثَ عَنْهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَأَبُو خَيْثَمَةَ وَمُحَمَّدُ بْنُ رَافِعٍ وَعَدَدٌ كَثِيرٌ. تُوُفِّيَ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَمِائَتَيْنِ.

انظر: الطبقات الكبرى ٦: ٤٠٢، تاريخ خليفة: ٤٧١، التاريخ الكبير ٣: ٣٩١، تاريخ بغداد ٨: ٤٤٢، تهذيب التهذيب ٣: ٧٣٨/٣٤٧، سير أعلام النبلاء ٩: ١٢٦/٣٩٣.

(١) تاريخ الإسلام (حوادث سنة ١٦١ - ١٧٠): ٢٢٨.

(٢) عبدالله بن داؤد بن عامر بن ربيع، يكنى أبا عبدالرحمن، الهمداني الشعبي الكوفي البصري، المشهور بالخريبي، لنزوله محلّة الخريّبة بالبصرة. وثقه ابن سعد، ومعدود عند العامة من الحفاظ وأئمة الحديث والعُباد، وكان عندهم قدوة. ولد سنة ستّ وعشرين ومائة، وتوفي سنة ثلاث عشر ومائتين. روى عنه سفيان ابن عُيينة وعلي بن المديني وعمرو بن عاصم وخلق كثير، وحَدَّثَ عَنْ سَلْمَةَ بْنِ نَبِيطٍ وَهَشَامِ بْنِ عُرْوَةَ وَالْأَعْمَشِ وَعَدَدٌ كَثِيرٌ.

انظر: تاريخ يحيى بن معين ٣٠٣، الطبقات الكبرى ٧: ٢٩٥، تاريخ خليفة: ٤٧٤، التاريخ الكبير ٥: ٨٢، تهذيب التهذيب ٥: ٣٤٦/١٧٥، سير أعلام النبلاء ٩: ١١٣/٣٤٦.

(٣) تاريخ الإسلام (حوادث سنة ١٦١ - ١٧٠): ٢٣٣.

(٤) تاريخ الإسلام (حوادث سنة ١٦١ - ١٧٠): ٤٢١، سير أعلام النبلاء ٧: ٢١٣، تذكرة الحفاظ ١ - ٢: ١٩٧، طبقات علماء الحديث ١: ٢٩٦.

لأبي الزبير، والله! لا حدثت عنه^(١).

وقال سعد بن شعبة: أوصى إليّ أبي إذا مات أن أغسل كتبه، فغسلتها^(٢).

وروى الشافعي في مسنده عن أسيد بن أبي أسيد، عن أمه قالت: قلت لأبي قتادة: ما لك لا تحدث عن رسول الله ﷺ كما يحدث عنه الناس؟ فقال: سمعت النبي ﷺ يقول: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ متعمداً فليلتمس لجنبه موضعاً من النار»^(٣).

وقال جماعة، منهم الذهبي: إنّ العلماء - يعني: من المخالفين لأهل البيت - شرعوا في تدوين الحديث والفقهِ والتفسير في عصر سنة ثلاث وأربعين ومائة، فصنّف ابن جريج في مكّة، والأوزاعي بالشام، ومالك موطأه بالمدينة، وابن إسحاق باليمن، وسفيان كتاب الجامع، وأبو حنيفة وغيره بالكوفة، وحمّاد بن سلمة وغيره بالبصرة، وقبل هذا التاريخ كان الناس والأئمّة يتكلّمون على حفظهم، أو يروون العلم والحديث من صحف صحيحة غير مرتّبة^(٤).

وروى القاضي عياض في كتاب الشفا بإسنادٍ له عن الأعمش، عن حذيفة، قال: قام فينا النبي ﷺ مقاماً، فما ترك شيئاً يكون في مقامه ذلك إلى قيام الساعة إلا حدثه، حفظه مَنْ حفظه، ونسيه مَنْ نسيه، قد علمه أصحابي هؤلاء، وأتّه ليكون منه الشيء فأعرفه وأذكره كما يذكر الرجل

(١) تاريخ الإسلام (حوادث سنة ١٤١ - ١٦٠): ٤٢١، سير أعلام النبلاء ٧: ٢١٣.

(٢) تاريخ الإسلام (حوادث سنة ١٤١ - ١٦٠): ٤٢١، سير أعلام النبلاء ٧: ٢١٣.

(٣) مسند الشافعي: ١١٨٠/٤١٢ بتفاوت يسير.

(٤) تاريخ الإسلام (حوادث سنة ١٤١ - ١٦٠): ١٣: تاريخ الخلفاء للسيوطي: ٢١٠،

وجه الرجل إذا غاب عنه، ثم إذا رآه عرفه، ثم قال حذيفة: ما أدري أنسي أصحابي أم تناسوه^(١)، إلى آخر الخبر.

وهذا يدل على أنهم كانوا قد يكتمون الشيء أيضاً، كما ظهر سابقاً. وذكر جماعة من أرباب السير وعلماء الرجال، وغيرهم، منهم: الذهبي وابن الأثير وابن عبد البر، عن جمع: تكذيب قوم من أعيانهم وعلمائهم ورواة أخبارهم ولو من الصحابة، كما قالوا في مقاتل بن سليمان البلخي صاحب التفسير: إنه كان كذاباً يكذب في الحديث^(٢)، وقال أبو إسحاق الجوزجاني: إنه كان دجالاً جسوراً^(٣)، ونقلوا أنه كان ينقل الحديث ثم ينقل نقيضه، وأنه كان يستمع من اليهود والنصارى ويدخل في تفسيره^(٤).

وكما نقلوا عن مالك بن أنس أنه كان يتكلم على محدثي أهل العراق، وكان يقول: العراق دار الضرب يضرب بالليل وينفق بالنهار^(٥).
وكما نقلوا عن عكرمة مولى ابن عباس أنه كان على رأي نجدة الحروري من الخوارج، وأنه كان كذاباً، كان يسمع الحديث من ذا ومن ذا، فيحدث به مرة عن هذا ومرة عن هذا^(٦).

(١) الشفا للقاضي عياض ١ : ٦٥٠ .

(٢) سير أعلام النبلاء ٧ : ٣٠٢ ، تاريخ الإسلام (حوادث سنة ١٤١ - ١٦٠) : ٦٤٠ ، الكامل في التاريخ ٥ : ٥٩٤ ، ميزان الاعتدال ٤ : ١٧٣ ، وفيات الأعيان ٥ : ٢٥٦ .

(٣) تاريخ الإسلام (حوادث سنة ١٤١ - ١٦٠) : ٦٤٠ ، تاريخ بغداد ١٣ : ١٦٦ ، ميزان الاعتدال ٤ : ١٧٤ ، وفيات الأعيان ٥ : ٢٥٦ .

(٤) انظر : المجروحين ٣ : ١٤ ، وفيات الأعيان ٥ : ٢٥٧ ، وتاريخ الإسلام (حوادث سنة ١٤١ - ١٦٠) : ٦٤٢ ، وميزان الاعتدال ٤ : ١٧٥ ، وتهذيب الكمال ٢٨ : ٤٥٠ .

(٥) سير أعلام النبلاء ٨ : ١١٤ بتفاوت يسير .

(٦) تاريخ الإسلام (حوادث سنة ١٠١ - ١٢٠) : ١٨٧/١٧٧ ، المعارف لابن قتيبة : ٤٥٧ .

وكما نقلوا في جمع من أعيان علمائهم ، وفي كثيرٍ من رُواة أحاديثهم من الجرح والقدح والتكذيب ، بحيث إن ذكرناهم مع ما قالوا فيه طال الكلام ، مَنْ أراد ذلك فليراجع إلى كتاب الاستيعاب ، وكتب الذهبي ، وابن الأثير لاسيما تاريخ الإسلام .

وقد ذكرنا جملاً من ذلك في الباب الثاني من المقدمة ، والمقالة السادسة من هذا المقصد ، بل في غيرهما أيضاً تقريباً ، وسنشير هاهنا أيضاً إلى قليلٍ مما يدلُّ على خصوص تكذيب بعض أعيان رُواة حديثهم من الصحابة ، حتَّى يستبان منه حال غيرهم حيث لا يسع المقام ذكر التفصيل . نقل الحميدي في الجمع بين الصحيحين في الحديث الثاني عشر بعد المائة من المتَّفَق عليه من مسند عائشة ، عن عروة بن الزبير ، قال : كنت أنا وعبدالله بن عمر مستندين إلى حجرة عائشة ، وربما أسمع صوتها بالسواك تستنّ ، فقلت : يا أبا عبد الرحمن ، اعتمر النبي ﷺ في رجب ؟ فقال : نعم ، فقلت لعائشة : يا أمّاه ألا تسمعين ما يقول أبو عبد الرحمن ؟ قالت : وما يقول ؟ قلت : يقول : اعتمر النبي ﷺ في رجب ، فقالت : يغفر الله لأبي عبد الرحمن ، لعمرى ما اعتمر النبي ﷺ في رجب ، وما اعتمر من عمرة إلا وأنا معه - وفي روايةٍ أخرى : قالت : ما اعتمر في رجب قطّ - قال : وابن عمر كان يسمع كلامها ولم يقل : لا ، ولا : نعم ^(١) .

أقول : هذا لا يخلو من طعن ، أمّا على عروة حيث كذب عليهما فإنّه مقدوح أيضاً كما مرّ سابقاً ، وأمّا على عائشة ؛ إذ ربّما اعتمر النبي ﷺ قبل تزويجها في مكّة ، فكيف تقول : ما اعتمر في رجب قطّ ، وما اعتمر إلا وأنا

(١) صحيح مسلم ٢ : ١٢٥٥/٩١٦ ، صحيح البخاري ٣ : ٣ ، الجمع بين الصحيحين ٤ : ١٤٣ - ١٤٤ ، ح ٣٢٥٥ ، وذيله .

معه ؟ وهو الأظهر ؛ لورود اعتماره في رجب لما كان في مكة ، عن أئمة أهل البيت عليهم السلام (١) ، وقد مرّ أيضاً في محلّه أنه أوصى إلى عليّ عليه السلام ، وأنكرتها عائشة ، وأما على ابن عمر كما يظهر من سكوته .

وروى الحميدي أيضاً في كتابه المذكور في مسند ابن عمر في الحديث الثالث من المتفق عليه : إنّ عبدالله بن عمر قال : صلّى بنا رسول الله صلى الله عليه وآله العشاء في آخر حياته ، فلما سلّم قام فقال : «أرايتكم ليلتكم هذه ، فإنّ رأس مائة سنة منها لا يبقى ممّن هو على ظهر الأرض أحد» (٢) .

ومن المعلوم أنّ النبيّ صلى الله عليه وآله لم يتكلّم بخلاف الواقع فيما هذا الرجل كاذب ، أو لم يفهم معناه .

وقد مرّ فيه قوادح أخر في المقالة السادسة .

وكذا نقل الحميدي وغيره عن عائشة روايات عن النبيّ صلى الله عليه وآله آثار كذبها لائحة ، منها : ما مرّ ، ومنها : أنها روت عن النبيّ صلى الله عليه وآله أنه أنكر عمل الصّور المجسّمة ومَنْ يدخرها ومَنْ يتخذها في منزله ، وأمر بإبطالها وقال : «إنّ الملائكة لا تدخل بيتاً فيه صورة مجسّمة أو تماثيل» (٣) .

وممّن روى هذا الحديث عنها وعن غيرها أيضاً عن النبيّ صلى الله عليه وآله الحميدي في الجمع بين الصحيحين منها الحديث السادس من المتفق عليه من مسند عائشة (٤) .

(١) انظر : الطوائف ١ : ٢٩٩ ، الأربعين للشيرازي : ٢٩٩ .

(٢) صحيح مسلم ٤ : ٢٥٣٧/١٩٦٥ ، صحيح البخاري ١ : ٤٠ ، الجمع بين الصحيحين ٢ : ١٢٤٣/١٣٧ .

(٣) الجمع بين الصحيحين ٤ : ٢٢ - ٢٥ ، ح ٣١٤٩ ، وذيله ، ويُنظر : صحيح البخاري ٣ : ٨٣ ، و٧ : ٢١٥ - ٢١٦ ، وصحيح مسلم ٣ : ١٦٦٦ ، ح ٢١٠٧ ، وذيله .

(٤) الجمع بين الصحيحين ٤ : ٣١٤٩/٢٢ .

ومع هذا روى الحميدي عنها في الحديث الثاني والثمانين من المتفق عليه من مسندها، قالت: كنت ألعب بالبنات عند النبي ﷺ، وكان لي صواحب يلعبن معي في بيته، وكان إذا دخل النبي ﷺ ينقمعن^(١) منه، فَيُسْرِبُهُنَّ^(٢) إِلَيَّ فيلعبن معي^(٣).

وأمثال هذه الرواية بل أقبح منها وأشنع كثيرة لا يسع المقام ذكرها، وربما نذكر بعضها في الختام إن شاء الله تعالى.

وكذا روى الحميدي في الحديث الرابع والعشرين بعد المائة من المتفق عليه من مسند عبدالله بن عمر أنه قال: إن النبي ﷺ أمر بقتل الكلاب إلا كلب صيد، أو كلب غنم أو ماشية، فقتل لابن عمر: إن أبا هريرة يقول: أو كلب زرع، فقال ابن عمر: إن لأبي هريرة لزرعاً^(٤).

ولا يخفى أنه يستلزم كذب أحدهما، مع أن كذب أبي هريرة في الشهرة بحيث لا يمكن فيه الإنكار، حتى أنه أنكر عليه، بل كذبه جماعة من الصحابة.

وقد نقل السيوطي من كتاب ابن عساكر، عن السائب بن يزيد، قال: سمعت عمر بن الخطاب يقول لأبي هريرة: لتتركن الحديث عن رسول الله ﷺ، أو لألحقنك بأرض دوس. وقال لكعب: لتتركن الحديث، أو لألحقنك بأرض القردة^(٥).

وفي رواية أخرى: إن عمر بن الخطاب ضرب رأس أبي هريرة

(١) أي: يتغيبن. النهاية لابن الأثير ٤: ١٠٩ «قمع».

(٢) يُسْرِبُهُنَّ، أي: يعنهن ويرسلهن، النهاية لابن الأثير ٢: ٣٥٦ «سرب».

(٣) الجمع بين الصحيحين ٤: ٣٢٢٥/١١٣.

(٤) الجمع بين الصحيحين ٢: ١٣٦٤/٢٣٧.

(٥) تاريخ مدينة دمشق ٥٠: ١٧٢، و٦٧: ٣٤٣، جامع الأحاديث ١٥: ٤٧٤٢/٥٠.

بالدرة وقال: أراك قد أكثرت الرواية عن رسول الله ﷺ، ولا أحسبك إلا كاذباً^(١).

وأما علي بن أبي طالب فلا كلام - كما نقله شراح نهج البلاغة، وجماعة من المؤرخين والمحدثين - في أنه كان يقدر في أبي هريرة جهاراً، وكان يقول: «إن أكذب الناس على رسول الله ﷺ هذا الغلام الدوسي»^(٢).

وفي روايات أهل البيت عليهم السلام، لاسيما عن أبي جعفر الباقر، وأبي عبدالله الصادق عليه السلام: أن جمعا من الصحابة كذبوا على رسول الله ﷺ، منهم: أبو هريرة، وأنس بن مالك، وامرأتان^(٣).

وفي تاريخ الإسلام بإسناده عن عيس بن يونس^(٤) قال: سمعت الأعمش يقول: كان أنس بن مالك يمرّ بي طرفي النهار، فأقول له: لا أسمع منك حديثاً، خدمت رسول الله ﷺ، ثم جئت إلى الحجّاج

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٤: ٦٧ - ٦٨، الإيضاح لابن شاذان: ٢٩، الصراط المستقيم ٣: ٢٤٨.

(٢) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٤: ٦٨، المسترشد: ١٧٠، الإيضاح لابن شاذان: ٢٩، الصراط المستقيم ٣: ٢٤٨، الأربعين للشيرازي: ٣٠٣.

(٣) انظر: الخصال: ٢٦٣/١٩٠، بحار الأنوار ٢: ١١/٢١٧.

(٤) عيسى بن يونس بن أبي إسحاق عمرو بن عبدالله من أئمة الحديث عند العامة، ويُعدُّ عندهم حجةً وقدوة. حدّث عن أبيه وأخيه وسليمان التميمي وأبي حنّان والأعمش والأوزاعي وابن أبي ليلى وشعبة وغيرهم. وحدّث عنه إسحاق بن راهويه وعلي بن حجر ووكيع وسفيان وإسماعيل بن عياش وغيرهم كثير. مات سنة سبع وثمانين، وقيل: ثمان وثمانين.

انظر: التاريخ الكبير ٦: ٤٠٦، تاريخ بغداد ١١: ١٥٢، تذهيب التهذيب ٣: ٢/١٣، تذهيب التهذيب ٨: ٢٣٨، تذكرة الحفاظ ١ - ٢: ٢٧٩، سير أعلام النبلاء ٨: ١٣٠/٤٨٩.

وعاشرته حتى ولآك^(١).

وروى مثله أبو نُعيم في كتاب الحلية^(٢).

وكتمانه حديث الغدير لما استشهد به عليّ عليه السلام مشهور، حتى أن علياً عليه السلام دعا عليه حينئذٍ بالبرص، فأبرص^(٣).

وأخباره التي عليها آثار الكذب كثيرة يأتي بعض منها في حكاية صلاة أبي بكر، وبعض منها في الختام، سوى ما مرّ في المقالة السادسة وغيرها.

وقال ابن أبي الحديد: إن أبا جعفر الإسكافي ذكر أن معاوية حثّ قوماً من الصحابة وقوماً من التابعين على رواية أخبار قبيحة في عليّ عليه السلام، تقتضي الطعن فيه والبراءة منه، وجعل لهم على ذلك جعلاً يرغب في مثله، فاختلفوا ما أرضاه، منهم: أبو هريرة، وعمرو بن العاص، والمغيرة ابن شعبة، ومن التابعين عروة بن الزبير^(٤).

وروى عبدالرزاق، عن معمر، قال: كان عند الزهري حديثان عن عروة، عن عائشة في عليّ عليه السلام، فسألته عنهما يوماً، فقال: ما تصنع بهما وبحديثهما؟ الله أعلم بهما، وإنّي لأتُهمهما في بني هاشم^(٥).

أقول: وقد ذكر جمع منهم بعض تلك الأحاديث، فأما من أحاديث عروة فهو ما رواه الزهري، عن عروة، عن عائشة، قالت: كنت عند النبي صلّى الله عليه وآله إذ أقبل عليّ والعبّاس، فقال: «يا عائشة! إن سرّك أن تنظري إلى

(١) تاريخ الإسلام (حوادث سنة ١٤١ - ١٦٠): ١٦٦.

(٢) حلية الأولياء ٥: ٥٢ - ٥٣.

(٣) تقدّم هذا الحديث غير مرّة.

(٤) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٤: ٦٣.

(٥) عنه ابن أبي الحديد في شرحه على نهج البلاغة ٤: ٦٤.

رجلين من أهل النار فانظري إلى هذين قد طلعا»، فنظرت فإذا العباس وعلي بن أبي طالب^(١).

وأما من أحاديث عمرو بن العاص ما رواه البخاري ومسلم في صحيحيهما مسنداً متصلاً بعمرو بن العاص، قال: سمعت النبي ﷺ يقول: «آل أبي طالب ليسوا بأوليائي، إنما وليي الله وصالح المؤمنين»^(٢).

وأما من أحاديث أبي هريرة فهو ما في الصحيحين أيضاً عنه أنه قال: إن علياً خطب بنت أبي جهل في حياة النبي ﷺ فأسخط النبي ﷺ، فخطب وقال: «لا تجتمع ابنة ولي الله وابنة عدو الله! إن فاطمة بضعة مني يؤذيها ما يؤذيها، فإن كان يريد ابنة أبي جهل فليفارق ابنتي»^(٣) الخبر. وقد مر بيان عداوة هؤلاء وأمثالهم لعليّ عليه السلام في المقالة السادسة.

وفي شرح نهج البلاغة وغيره: أن معاوية أرسل إلى سمرة بن جندب بالكوفة بمائة ألف درهم ليروي أن قوله عز وجل: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ﴾^(٤) الآية نزلت في عليّ، وأن قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾^(٥) نزل في قاتله، فلم يقبل، فأرسل

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٤ : ٦٣ - ٦٤ .

(٢) صحيح البخاري ٨ : ٧ ، صحيح مسلم ١ : ٣٦٦/١٩٧ ، وعنهما ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ٤ : ٦٤ .

(٣) أورده ابن أبي الحديد في شرح نهج البلاغة ٤ : ٦٤ نقلاً عن رواية الكرابيسي ، وأورده البخاري في صحيحه ٥ : ٢٨ ، ومسلم في صحيحه ٤ : ١٩٠٣ - ٩٦/١٩٠٤ عن المشور بن مخرمة .

(٤) سورة البقرة ٢ : ٢٠٤ .

(٥) سورة البقرة ٢ : ٢٠٧ .

بمائة ألف آخر فلم يقبل ، فأرسل ثلاثمائة ألف ، فقبِلَ ورواه (١) .

وسمرة هذا كما نقله في الاستيعاب وإن كان من الصحابة وروى عنه كثير من التابعين لكن كان محباً للعالمين كثيراً حتى تولى الحكومة من طرف زياد بن أبيه ، ثم من معاوية .

قال في الاستيعاب بعد ذكر أحواله : إنه عرض له وجع ، فداووه بقدرٍ حارٍ مملوء من الماء يقعد عليه ، فلما قعد على ما ذكره وقع فيه فمات ، قال : فكان ذلك تصديقاً لقول النبي ﷺ له ولأبي هريرة وثالثٍ معهما : «آخر موتاكم في النار» (٢) انتهى .

فانظر إلى توجيههم الحديث في حق هذا الرجل الذي اطلعت على حاله .

وقد ذكر ابن الجوزي أنّ المختار قال لرجلٍ من أصحاب الحديث : ضَع لي حديثاً عن النبي ﷺ أتني كائن بعده خليفة وطالب له بثأر ولده ، وهذه عشرة آلاف درهم وخلعة و خادم ، فقال الرجل : أمّا عن النبي ﷺ فلا ، ولكن اختر من شئت من الصحابة وأحط لك من الثمن ، قال : عن النبي ﷺ أكد ، قال : والعذاب عليه أشدّ (٣) .

وبالجملة ، كلٌّ من مارس أحاديثهم ورؤاها وكُتِب علمانهم يظهر له عياناً أنّ كثيراً من أخبارهم ، لاسيّما ما يتعلّق منها بأحوال الخلفاء ممّا لاعتماد عليها ، بل إنّما الأصل فيها الوضع والتحرّيف والافتعال إلّا أن يتبيّن صحّة ورود شيءٍ منها بما ذكرناه ، أو غيرها من القرائن الموجبة

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٤ : ٧٣ .

(٢) الاستيعاب ٢ : ١٠٦٣/٦٥٣ .

(٣) المنتظم ٦ : ٦٢ .

للقطع واقعاً، لا عند كلِّ مَنْ إذا رأى شيئاً يوافق هواه صحَّحه ولو بشبهةٍ ضعيفة، وسنذكر لاسيما في الخاتمة نبذاً من أخبارهم مع الإشارة إلى ما يوضِّح وضعها أو تحريفها، وقد مرَّ أيضاً بعضُ منها، لاسيما في أبواب المقدِّمة، فتأمَّل ولا تغفل.

ثمَّ إذا عرفت هذا، فاعلم أيضاً أنَّ هؤلاء القوم حتَّى أصحاب كتبهم الصحاح نقلوا عن هؤلاء المجروحين وأمثالهم أضعاف مضاعفة أخبار الموثوقين، مثلاً: نقل الحميدي في الجمع بين الصحيحين^(١) مائتين وخمسة وتسعين حديثاً عن عائشة، وأكثرها تراه الحديث واحد، والألفاظ مختلفة، أو المعاني مضطربة بل متناقضة، أو طرق يكذب بعضها بعضاً، ومع هذا نقل عن أمِّ سلمة - المسلمة في الخيرية والتوثيق - ثلاثة عشر حديثاً، وعن سائر الأزواج خمسة أو أنقص أو أزيد، حتَّى نقل عن فاطمة سيِّدة نساء العالمين عليها السلام حديثين.

وكذا نقل عن ابن عمر مائتي حديث واثنين وثمانين حديثاً، أكثرها كما ذكرنا آنفاً.

ونقل عن أنس بن مالك ثلاثمائة حديث واثنين وعشرين حديثاً، وأكثرها كما قلنا، حتَّى أنَّه نقل عن أبي هريرة - الذي عرفت من حاله أنَّه أشهر من غيره في الكذب - ستمائة حديث وسبعة أحاديث بنحو ما ذكرناه في غيره.

وهكذا حالهم في سائر ما رووه عنهم حتَّى أن أقلَّ ما يدلُّ على القدر في رواياتهم، لاسيما عن أمثال هؤلاء أنَّ عمَّة الأحاديث التي نقلوها غير

(١) انظر: الجمع بين الصحيحين ٤ : ٣١٤٤/٥ وما بعده.

خالية عن مناقضٍ ومكذَّبٍ ، وكفاك ما مرَّ في نقلهم مبايعة عليٍّ عليه السلام أبا بكر حيث رووا مرّة ما يدلُّ على عدم منازعته أصلاً ، ومرّة ما يدلُّ على منازعته وتركها سريعاً ، ومرّة على طول ذلك إلى أن انجرَّ إلى الاضطراب ، ومرّة ما يدلُّ على كمال رضاه منهم ، ومرّة على كمال بغضه لهم ، وهلمَّ جرّاً ؛ بحيث قلّما يوجد حديث عندهم أو نقل ، لاسيّما في هذا الباب ، إلّا يوجد له عند التتبُّع مناقض صريح ، لا يمكن الجمع بينهما بوجهٍ يطمئنُّ به الخاطر ، كما تبيّن بعض ذلك في الأبواب التي مرّت من أوّل الكتاب وما سيأتي إلى آخره .

ومع هذا كلّهُ اتَّفَقوا شدّة اتِّفاقٍ على تكذيب كافّة ما رواه الشيعة الإماميّة عن أئمة أهل البيت عليهم السلام ؛ بحيث تركوا الالتفات إليها رأساً ، حتّى قرّروا على أنفسهم أن لا ينظروا في مصنّفات الشيعة ، ولا يناظروا مع علمائهم ، بل لو وجدوا شيئاً منها أغمضوا عن ملاحظته ، بل طرحوه إن أمكنهم في الماء أو النار ، من غير أن يتدبّروا في أنّ طالب الحقّ كيف يطمئنُّ قلبه في مطلبٍ يحتمل صحّته بدون التأمّل فيه ، وقد ذكرنا بعض كلامهم في ذلك مع بيان توهمهم في المطلب الثالث من الفصل الأخير من الباب الرابع من المقدّمة .

ولنذكر هاهنا نبذاً ممّا ذكروه أيضاً مع جوابه .

قال جمع منهم ، كما صرّح به بعض أفضلهم في كتابه الموسوم بـ«نواقض الروافض» حيث قال : إنّ من هفوات الشيعة إنكارهم كتب الأحاديث الصحاح التي تلقت الأمة بقبولها ، منها : صحيح البخاري ، ومسلم ، اللّذين سَمَّا ذكرهما ، قال أكثر علماء الغرب : أصحّ الكتب بعد كتاب الله صحيح مسلم ، وقال الأكثرون من غيرهم : صحيح محمّد بن

إسماعيل البخاري هو الأصحّ، وما اتّفقا عليه هو ما اتّفق عليه الأمة، وهو الذي يقول فيه المحدثون كثيراً: صحيح متّفق عليه، ويعنون به اتّفاقهما لا اتّفاق الأمة وإن لزمه ذلك، قال: واستدلّ في الأزهار على ثبوت الملازمة باتّفاق الأمة على تلقّي ما اتّفقا عليه بالقبول، والمتّفق عليه بينهما هو الذي يرويه الصحابي المشهور بالرواية عن النبي ﷺ، ويروي عنه راويان ثقتان من التابعين، ويروي عن كلّ منهما راويان ثقتان من أتباع التابعين، مشهوران بالحفظ، ثمّ يروي عن كلّ واحد منهم رواة ثقات من الطبقة الرابعة، ثمّ يروي عن كلّ واحدٍ منهم البخاري أو مسلم.

قال: والأحاديث المرويّة بهذه الشرائط قريبة إلى عشرة آلاف، قال: وقد عمل بكتائبيهما هذين الأئمّة المجتهدون بغير تفتيش وتفحص وتعديل وجرح من غاية وثوقهم بهما، وقد بلغ القدر المشترك ممّا ذكر في ميامنهما وبركاتهما حدّ التواتر، وصارا في الإسلام رفيقي المصحف الكريم والقرآن العظيم، لكن هؤلاء الشيعة من كثرة جهلهم وقلة حياثهم ينكرون الصحيحين المذكورين وسائر صحاحنا، ويعتبرون في مقابلها أربع كتب جُمع فيها كثير من الأكاذيب وأقوال أئمّة أهل البيت، أحدها: مَنْ لا يحضره الفقيه لمحمّد بن بابويه القميّ، وثانيها: الكافي لمحمّد بن يعقوب الكليني، وثالثها: التهذيب لأبي جعفر الطوسي، ورابعها: الاستبصار لابن المطهر الحلّي^(١).

ثمّ قال: وابن بابويه ضمن صحّة ما في كتابه في خطبة الكتاب، قال: وهو الذي اخترع الحيلة في الرقعة، قال: فإنّه كان يكتب لكلّ مسألة زعموا

(١) نسبة الاستبصار إلى ابن المطهر الحلّي خطأ من مؤلّف نواقض الروافض، وقد صرح بذلك أيضاً المؤلّف ﷺ في ص ٣٧٦ - ٣٧٧.

أنها من المشكلات فتوضع في ثقبه شجرة معينة خارج مدينة قم ، وتدرک تلك الرقعة يوماً آخر، وفي ضمنها كتب جوابها مبتدئاً بتعظيم المزور المزبور كاتب الرقعة ومخترع الحيلة ، وكان يُري الناس أن الإمام محمّد بن الحسن العسكري - الذي هو المهديّ المنتظر عند الإمامية - يطلع بالكرامات عليها ، فيأخذها ويطلعها ويكتب جوابها في ضمنها .

قال : وقد مدّت هذه الحيلة مدةً مديدة وبنوا دينهم عليها .

قال : وبالجملة ، إنهم متفقون على أن أصحّ كتبهم «من لا يحضره الفقيه» المذكور ، وقد صرّح متأخروهم بأنّه مشتمل على الأحاديث الضعيفة كثيراً ، قال : وإذا كان هذا حال أصحّها مع أنّه أوجز من الكلّ فقيس عليه حال غيره من الثلاثة المبسوطة ، قال : بل قد صرّحوا بأنّ تلك الكتب الثلاثة الأخرى مملوءة من الأحاديث الضعيفة بل الموضوعة .

ثمّ قال : فانظر إلى باطن الحقّ كيف يُظهر الباطل ، فقد أنطقهم بأنفسهم في تقسيم كتب أحاديثهم ، نعم ، قد صحّ أنّ الحقّ يعلو ولا يعلو عليه . انتهى كلام هذا الرجل .

ومن هذا القبيل أقوال غيره ، كما مرّ بعضها سابقاً ويأتي بعضها ، ولا حاجة إلى إطالة الكلام بذكر جميعها ؛ حيث لا طائل فيها غير التشنيع كذباً وافيةً ، كما بيّنا غير مرّة بحيث ظهر أن ليس ذلك إلّا فعل الجاهل العاجز ، (وقد قيل : قبيح الكلام سلاح اللثام)^(١) ، ولهذا نحن نكتفي هاهنا في إلزامهم ببيان مرّ الحقّ والصواب .

فنعول أولاً على سبيل العموم والإجمال : إنّ الحقّ أن لا باعث لكم على تكذيب ما كذّبتموه من أخبار الشيعة وتركها ، والمنع من ملاحظتها

(١) ما بين القوسين لم يرد في «ن» .

وممارسة كتب الشيعة ، وسائر ما قلتم في ذلك ما سوى محض العصبية والعناد ، والخوف من إدراك الناس بملاحظتها طريق الحقّ والسداد ، ومما ينادي بذلك أمور كثيرة نذكر خلاصة بعض منها :

فالأوّل : إنّ هذا المسلك منكم والكلام بعينه من قبيل كلام المعاندين من الكفّار الجاحدين لدين الإسلام ، فإنّهم أيضاً يقولون : إنّ لانتق بأخبار المسلمين فيما نقلوه من معجزات نبيّهم وشريعتهم ، وإنّ جميع ما ذكروه كذب ورفرية ، لفقّه جمع منهم ، ثمّ اشتهر بينهم ذلك الاشتهار ، فنحن لا ننظر إلى ذلك ولا نتوجّه إليه ، ولا نقبل منهم شيئاً من ذلك ؛ حيث لا نتق بهم ، بل نعرفهم كاذبين ، وكلّ ما أجبتموهم به فهو جواب الشيعة لكم .

الثاني : إنّ هذا ليس من قانون المناظرة وآداب براهين العلماء ، بل إنّما هو من أنواع جدال العجزة الجهلاء ؛ ضرورة أنّ قانون تبیین الحقّ وقاعدة استدلال العالم المحقّ أن يلزم خصمه بما هو المسلّم عنده ، ويكون هو مقرّاً به ، أو يوضّح بطلان مستنده بما يكون حجّة عليه ، ونحو ذلك ، لا بمحض دعوى إنك كاذب مفتري فيما تقول بزعمي وزعم من هو على مذهبي ، لاسيّما إذا لم يكن مطلعاً على حقيقة الحال ، أو اتّضح كونه مفترياً في المقال ، كما سيظهر فيما نحن فيه .

الثالث : إنّ هذا ليس من شأن الطالب للحقّ ، ولا طريق مرید الهداية ، كما حقّقناه وبيّناه مفصّلاً في الباب الأوّل من المقدّمة ، لاسيّما الفصل الثاني منه ، فليرجع إليه من أراد الاطلاع عليه ، ومع هذا قد بيّنا في الباب الرابع أيضاً أخباراً في اختلاف هذه الأمة كالأمم السابقة ، وأنّ الحقّ في فرقة واحدة ، وأنّ الواجب على كلّ شخص تحقّق تلك الفرقة المحقّقة بالأدلة القاطعة ، ومن البيّن أنّ الذي لم يمارس جميع مقالات خصمه ،

ولم يتوجّه إلى تحقيقها، وتمييز سقيمها من صحيحها لم تظهر له حقيقة الحال، ولا تكفي في ذلك الملاحظة على سبيل الإجمال، ولا متابعة هوى النفس والناس في الردّ والقبول بدون الغور في حقّ المقال.

الرابع : إنّا نراكم يا هؤلاء القوم ! كثيراً ما ترون العمل بل وجوبه في الشريعة بأخبار الأحاد وإن كانت من الصحابة والرواة الذين بيّنّا كذبهم، أو الذين كفّر بعضهم بعضاً، وسفك بعضهم دماء بعض، وارتكبوا العظائم، وكذا تصوّبون رأي من اتّبع مالكاً أو أحمد - مثلاً - وإن خالفه سائر الناس، وإن لم يكن في ظاهر القرآن ولا في ظاهر السنّة ما يوافقه، وتقولون : قد قاله المجتهد فلا يحكم بخطئه، ومع هذا تعرضون بل تنفرون عمّا أتى به أتباع أهل بيت نبيكم وعترته عليهم السلام عنهم فتوى أو رواية وإن كانت بحدّ التواتر، أو موافقةً للكتاب والسنّة، وربما تكذبونها رأساً بمحض السماع، حتّى أنكم أنفسكم لم تنقلوا عن العترة الطاهرة إلّا أقلّ قليل بالنسبة إلى سائر روايتكم ومجتهديكم، حتّى عن أمير المؤمنين عليه السلام.

هذا، مع ما تقدّم فيما تقدّم من الفضائل التي أقلّها شهادة نبيكم صلّى الله عليه وآله بأنّ عترته عليهم السلام لا يفارقون الحقّ والقرآن، وأنّ من تمسك بهم لن يضلّ أبداً، فنقول لكم إذاً: لولا أنّ العلة في ترككم هذا ما ذكرناه، لما كنتم على هذه الحالة إلى هذه الغاية، ألم يكن في أربعة آلاف عالم الذين روى كلّ واحدٍ منهم عن إمام زمانه من أهل البيت عليهم السلام وألف كتاباً في ذلك مائة رجل قابل للرواية عنه، والنظر في كتابه، بل ولا خمسون، بل ولا عشرة، بل ولا واحداً يقبل هذا منكم من له أدنى عقل وفهم، لاسيّما بعد ما رأى أنكم رويتهم عن كثيرٍ من الكذّابين الذين أحدهم أبو هريرة الذي بيّنّا حاله، واجتماع شهادة عليّ عليه السلام وعمر وابنه وغيرهم على كذبه؟ أليس راوي

حديثكم الذي عليه بناء اعتمادكم على الاجتهاد والذي هو أساس طريقتكم عمرو بن العاص وحده أو مع أبي هريرة دون غيرهما في مقابل المعارضات الكثيرة؟ كما مرّ في المقدمة مفضلاً، ويأتي هاهنا أيضاً.

هذا، مع أنّ جمعاً من أعلامكم نصّوا على توثيق جماعة من أولئك الأفاضل، مثل أصبغ بن نباتة الذي ذكر الذهبي عن ابن حبان أنّه قال: فُتن أصبغ - هذا - بحبّ عليّ عليه السلام، فأتى بالطامات، فاستحقّ لأجله الترك^(١)، مع كونه ثقةً.

ومثل أبان بن تغلب الذي قال الذهبي في كتاب ميزان الاعتدال: إنّه شيعيّ جلد، غالٍ في التشيع لكنّه صدوق، فلنا صدقه وعليه بدعته^(٢).

أقول: قد روى هذا عن أبي عبدالله الصادق عليه السلام آلافاً من الأحاديث، حتّى أنّ الصادق عليه السلام قال: «إنّي علّمت أبان بن تغلب ثلاثين ألف حديث»^(٣). ومثل جابر بن يزيد الجعفي الذي قال في ميزان الاعتدال: إنّه أحد علماء الشيعة، ورعٌ في الحديث، ما رأيت أروع منه^(٤).

وكذا ذكر هذا غيره أيضاً كما هو مذكور في صحيح مسلم، حتّى نقلوا عنه أنّه كان يقول: إنّ عندي خمسين ألف حديث عن أبي جعفر الباقر عليه السلام، كلّها عن النبي صلى الله عليه وآله^(٥).

ثمّ ذكروا أنّنا لا نروي عنه؛ لأنّه كان يؤمن بالرجعة^(٦)، مع أنّهم كثيراً ما رَووا عن جماعةٍ كانت عقائدهم فاسدةً عندهم، حتّى كانوا مصرّين

(١) المجروحين ١ : ١٧٣ - ١٧٤ ، ميزان الاعتدال ١ : ١٠١٤/٢٧١ .

(٢) ميزان الاعتدال ١ : ٢/٥ .

(٣) انظر : رجال النجاشي : ١٢ ، ورجال ابن داؤد : ٢٩ .

(٤) ميزان الاعتدال ١ : ١٤٢٥/٣٧٩ .

(٥ و ٦) صحيح مسلم ١ : ٢٠ بتفاوتٍ يسير .

على عداوة عليّ عليه السلام التي من أفسد العقائد، بل وإنها عين النفاق، منهم عروة بن الزبير الذي تقدّم حاله، وأنه كان بحيث يأخذه الدمع عند ذكر عليّ عليه السلام فيضربه بإحدى يديه على الأخرى^(١).

ومثل حمران بن أعين، وأخيه زرارة اللذين قال الذهبي في الميزان وغيره - بعد ذكر توثيقهما -: إنهما رافضيان غالبان في التشيع^(٢).

ومثل إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى المدني الذي ذكر في الميزان أنه رافضي، لكنّه ثقة، وله كتاب الحلال والحرام عن الصادق عليه السلام^(٣).

وكثرة أمثال هؤلاء الذين يظهر توثيقهم حتّى من مخالفهم بحيث لا يسع المقام ذكر جميعهم، ومنّ أراد ذلك فليراجع إلى ميزان الاعتدال وتاريخ الإسلام والاستيعاب وأمثالها، وقد ذكرنا سابقاً ويأتي أيضاً بعض أحوال جمع منهم.

وبالجملّة، كثرة تلامذة أئمّة أهل البيت عليهم السلام كانت بحيث يزيدون عن الحصر، حتّى كان بيت جعفر بن محمد الصادق عليه السلام كالخان والسوق يزدهم فيه المستفيدون منه والآخذون عنه، وأكثرهم كانوا في غاية العلم والفضل، وأصحاب التأليف والتصنيف باتّفاق المؤلف والمخالف، وكذا من بعدهم أيضاً كانوا علماء فائقين في كلّ زمانٍ على أهل أعصارهم أصحاب التحقيقات الدينيّة، والتصنيفات العقليّة والنقليّة، لاسيّما في إلزام المخالفين لهم والمنكرين لأنّمتهم؛ بحيث لا يتطرّق إليه الإنكار من كثرة

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٤ : ٦٩ .

(٢) انظر: ميزان الاعتدال ١ : ٢٢٩٢/٦٠٤ ، و ٢ : ٢٨٥٣/٦٩ . وتذهيب التهذيب ٣ :

١٥١٤/٢٥ .

(٣) انظر: ميزان الاعتدال ١ : ١٨٩/٥٨ .

الانتشار والاشتهار بحيث تزيد تأليفاتهم ومروياتهم على مصنفات سائر مخالفينهم بالأضعاف المضاعفة، ومع هذا كانوا في أكثر الأوقات خائفين من سلاطين المخالفين ورؤساء أعداء الدين، وفي غاية التقيّة والخوف من وصول الأذية، لاسيّما في زمان بني العباس وبني أمية، فكيف يتصوّر أنّ أمثال هؤلاء العلماء الكثيرين يبتلون أنفسهم تمام أعمارهم بالفرية على أئمتهم، والكذب في أقوالهم وأفعالهم من غير ترتّب فائدة على ذلك غير خسران الدنيا والآخرة؛ ضرورة أنّه في الآخرة يجرّ إلى النار، وفي الدنيا ينجرّ إلى الخوف والقتل والعار، والعامل مثل ذلك لا يختار.

نعم، لو كان في ذلك المنافع الدنيويّة من المال أو الجاه والاعتبار، لأمكن وقوعهم في ذلك لذلك، كأكثر علماء مخالفينهم؛ ضرورة كون الدنيا والدولة لهم وفيهم، كما أشرنا إلى بعضه من ذلك هاهنا، وبيّنا جميع ذلك في أبواب المقدّمة، فتذكّر، على أنّ كثيراً من رواياتهم^(١) مقرونة بقرائن حاليّة ومقالية موجبة للعلم القطعيّ بصدور ذلك من أهل الوحي والإلهام، ومعادن علوم الملك العلام، منّ أراد تمام الاطلاع على ذلك فليراجع إلى كتاب الخطب، وكتب الدعوات، وسائر ما تضمّنته أخبارهم حتّى الأخبار بالمستقبل، والمقرونات بالمعجزات والكرامات، وأشباه ذلك ممّا هو غير خفيّ على الغيبيّ، فضلاً عن الفاضل الزكيّ، ولهذا إلى اليوم كلّ منّ راجع إليهم، وطالع كتبهم، وأطلع على مقالاتهم ورواياتهم مال إليهم وصار منهم، بخلاف العكس، حتّى أنّ تمام رسوخ الإماميّة في دينهم وكمال يقينهم بحقّيته إنّما يحصل بعد ملاحظتهم كتب مخالفينهم ومقالاتهم في

(١) في «م»: «الروايات».

الدين ، ومقايسة ذلك بما ورد عندهم من الأئمة المعلومين ، فاعتبروا يا أولي الأبصار .

وأيضاً فمن المعلوم على المخالفين وغيرهم أن أكثر مَنْ أشرنا إليهم من علماء شيعة أعصار أئمة أهل البيت عليهم السلام كانوا يخالطون أولئك الأئمة ويختصون بهم ، وهُم على هذه العقائد ، ويروون عنهم في تلك الأحوال هذه الروايات ، ومع ذلك كان أهل البيت يعظّمونهم ويصفونهم بالهداية والورع والأمانة ، ولا أقلّ من ترك طردهم وتفضيحهم والتشنيع عليهم ، ولا شك أن مَنْ أطلع على هذه الأحوال يجب أن يحكم بموافقة أهل البيت لهم ، فإمّا أن تقدحوا أنتم في أهل البيت عليهم السلام أيضاً ، أو يلزمكم الإقرار بصحة أكثر تلك الأخبار وتصديق أولئك الرواة الأخيار ، ولا أقلّ من ترك ذلك التكذيب العظيم .

فإن قلتم : إنّما قلنا ما قلنا في هؤلاء ؛ لأنهم يذمّون جماعة من الصحابة ، ولأننا لا نثق بهم .

قلنا : أمّا اعتذاركم بأنهم يذمّون بعض الصحابة فقد فعل الصحابة ذلك ، وذمّ بعضهم بعضاً ، فكان يجب أن تتركوا العمل بأخبارهم كافة ، وأيضاً فأنتم أيضاً قد ذمتم كثيراً من الصحابة ببعض الأشياء ، بل جماعة من الأنبياء عليهم السلام أيضاً ، فكان يجب أن تتركوا أخباركم ^(١) أيضاً ، وكذا عذرهم بعدم الوثوق غير صحيح ؛ حيث بيّنا أنكم رويتم كثيراً عمّن لا يجوز الوثوق به ، وعن قومٍ يقدر بعضهم في عدالة بعض بل في إيمانه .
الخامس : إنّنا نراكم - كما بيّنا - تاركين النقل عن أئمة أهل البيت عليهم السلام

(١) في «م» : «أخبارهم» .

أيضاً، مع دعواكم ظاهراً بحب أهل بيت نبيكم ﷺ، والإقرار بفضائلهم ومناقبتهم، وكونهم أعلم وأكمل ممّا سواهم، وروايتكم حديث الثقلين وأمثاله، فهؤلاء لا يمكنكم تكذيبهم ولا القدح فيهم، فلمَ هذا الترك لولا ما ذكرناه؟!

فإن قلت: إننا نعلم أنهم على الحقّ لكن مذهبهم لم يُنقل كما نُقل مذاهب سائر الأئمة والمجتهدين، وكذا الأحاديث عنهم، إلا أقلّ قليلٍ من ذلك وقد نقلناه.

قلنا: هذا عليكم لا لكم؛ لأننا نقول: إن أردتم أنّه لم يُنقل ذلك أحد أصلاً، فهذا مع كونه شهادةً على النفي كذب صريح، ومكابرة في مقابل المتواترات المشتهرة؛ لأنّ نقل أحاديثهم وآدابهم وعباراتهم وعباداتهم ومذهبهم في الفروع والأصول وعقائدهم وسائر ما هو من هذا القبيل بين شيعتهم وتلاميذهم الذين لا يقصرون في العلم والكثرة والورع عن علماء فرقة من الفرق من لدن زمان عليّ عليه السلام أظهر من الشمس، كما بيّناه آنفاً مجملاً وسابقاً مفصلاً، لاسيّما في آخر فصول الباب الرابع من المقدمة.

حتّى ذكرنا أنّ أربعة آلاف كتاب حديث كتبت من زمان الصادق إلى زمان أبي محمّد الحسن العسكري عليه السلام، سوى ما صنّف فيما بعد وانتخب منها بتنقيح رجال الأسانيد بالجرح والتعديل غاية التنقيح، بحيث لم يكتفوا بمحض حال الرجل، بل تفحصوا عن سائر قرائن الصحّة من موافقة الكتاب والسنة ونحو ذلك.

فكما أنكم نقلتم من أتباع كلّ محدّث ومجتهد مذهب ذلك المجتهد، ورواية ذلك المحدّث، فهكذا هاهنا كان يجب عليكم التفحص والنقل.

ومن الواضحات أن خواص أصحاب الرجل أعرف بمذهبه ممن أعرض عنه، وإنما يعلم مذهب كل رئيس من أتباعه كما علم مذهب الحنفي من أتباع أبي حنيفة وكذا غيره، ومن البين - كما ظهر أيضاً - أن الاختلاف في المذهب حتى التكذيب والتكفير وأمثال ذلك ليس مانعاً عن النقل.

أما أولاً: فلأن نقل الكفر ليس بكفر، ومع هذا لا بد من تحقيق الحق من تفتيش طريقة المخالف وتصحيح الصحيح منها، وتزييف السقيم والباطل، كما هو كذلك حال الشيعة معكم، حتى أنهم مطلعون على رواياتكم ومذاهبكم أحسن منكم، وهذه كتبهم موجودة^(١) فانظروا فيها حتى يظهر لكم ما قلناه.

وأما ثانياً: فلأن مداركم على نقل المذاهب المختلفة وروايات جماعة كذب بعضهم بعضاً بل كفر، فأبي مانع (من ذلك)^(٢) في النقل عن هؤلاء أيضاً.

وإن أردتم أن أهل السنة لم ينقلوا مذهب أولئك الأئمة من أهل البيت عليهم السلام، فهذا أشنع وأقبح وأوضح في الطعن عليكم من دون نقص ولا طعن فيما نقل عنهم شيعتهم، كما أنه لا يقتضي عدم نقل الشيعة مذهب الشافعي نقصاً في الشافعي عنكم، ولا يقتضي عدم نقل الشافعية مذهب أبي حنيفة نقصاً فيه، وبالعكس، وذلك لأنكم لو كنتم صادقين في ما أظهرتم وتظهرون من تسليمكم ما ورد في أولئك الجماعة من آيات فضلهم وطهارتهم، وروايات الأمر بالتمسك بهم وسائر ما مر من

(١) في «م»: «الموجودة».

(٢) ما بين القوسين لم يرد في «ن».

فضائلهم ، حتّى أنكم معترفون بأنهم كانوا أفضل وأعلم من سائر المجتهدين والمحدّثين ؛ بحيث لم يكن أحد يماثلهم في علم ولا عمل ، بل تقولون - كما صرّح بعضكم - : إنّما كان علمهم إمّا بالاستدلال الصحيح ، وإمّا بنقل كلّ واحدٍ عن أبيه ، عن جدّه إلى رسول الله ﷺ ، وإمّا بالكشف والإلهام بحيث يتساوى صغيرهم وكبيرهم ، كما صرّح به شهاب الدين ابن حجر في كتاب فتح الباري في شرح صحيح البخاري ، حتّى نقلتم صريحاً - كما مرّ جميع ذلك - أنّه لم يُرَ أحد منهم تردّد إلى معلّم ، أو استفاد من أستاذ ، أو عجز أو توقّف عن سؤال ، فلمَ لم تتبعوهم ، ولم تعاشرهم ، ولم تنقلوا عنهم جميع أقوالهم وعقائدهم ، مع أنّ الواجب عليكم كان التمسكّ بهم دون غيرهم ، ولا أقلّ من نقل جميع مذاهب عليّ عليه السلام الذي إنّما هو الخليفة الرابع عندكم ، ولم يكن مانع لكم من الأخذ منه والتمسكّ به ، حتّى أنا لو فرضنا أنّ الباري لم ينصّ على طهارتهم ، ولا أمر النبي ﷺ بالتمسكّ بهم ، ولم يكونوا في العلم والعمل ولا الصدق والورع فائقين على غيرهم ، بل ولا مماثلين للغير أيضاً لم يكن لكم أن لا تجعلوهم كواحدٍ من المجتهدين الذين نقلتم مذاهبهم ، أو كواحدٍ من المحدّثين الذين روّيت عنهم ، أفلم يكن هؤلاء كأحد من الذين جرحتموهم بالكذب أو فساد العقيدة - كما ذكرنا بعضهم - ومع ذلك نقلتم مذاهبهم وعقائدهم وعندهم رواياتهم وتصانيفهم ؟ إنّ ذلك لمن عجائب الأمور ، إنّها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور ، فافهم .

ثمّ إنّ بعد ما تبين ما ذكرناه على سبيل العموم نقول ثانياً على وجه الخصوص في ردّ ما ذكرناه من قول بعض أفاضلهم ، فنقول : كلامه كذب وافتراء مردود مقدوح فيه .

أما أولاً: فلما مرّ مراراً من أنّ أحاديث المخالفين المدوّنة في كتبهم المذكورة إنّما أكثرها من موضوعات عهد الفراعنة لاسيّما بني أميّة، وأنّ تسميتها بالصّحاح من قبيل تسمية الشيء باسم ضده، كالزنجي بالكافور، أو بالإضافة إلى كتابه كان جميع ما فيه عندهم باطلاً.

وأما قوله ^(١) بتلقي الأمة إياها بالقبول، فإن كان مراده جميع فرق الأمة، فكذب صريح؛ إذ لا أقل من عدم قبول فرق الشيعة إياها مع كفاية إنكار فرقة واحدة كالإمامية مثلاً؛ لاحتمال كونها هي المحقّة الناجية، وإن كان المراد بعضها أو أكثرها، فواضح أنّه ممّا لا يوجب إقبال أهل الحقّ إليه. وبالجملة، كلامه هذا من قبيل دعوى بعض الإجماعات التي مؤهوا بها على الناس، حيث إنّ كلّ شيء أعجبهم وقبلوه ادّعوا أنّه إجماع الأمة وقبولهم، كأنّ الأمة منحصرة فيهم.

وأما شهادة صاحب الأزهار وأمثاله على صحّة تلك الكتب وعظم شأنها لاسيّما الصحيحين، فمن قبيل استظهار ابن أوى بشهادة ذنبه، وناهيك في ذلك أنّ أصحّ تلك الكتب بعد كتاب الله عندهم كما ذكره الرجل المذكور هو الذي جمعه البخاري، وقد شهدوا في كتبهم بحماقته وبلادته وفساد عقيدته، حتّى أخرجوه من بخارا، فكيف يعتمد على تمييزه في الحديث وزوّاته؟! حتّى أنّه صرّح جمع ^(٢) بأنّه احتجّ في صحيحه بأكثر من مائة رجل من المجهولين ^(٣)، وروى عن ألف ومائتي رجل من الخوارج

(١) أي قول صاحب نواقض الروافض.

(٢) في «م» زيادة: «منهم».

(٣) معرفة علوم الحديث: ١٠٦.

الملعونين ، ذكر منهم صاحب المصالحات جماعة^(١) .

وقال له أحمد بن حنبل : لِمَ سَمَّيْتَ كتابك صحيحاً وأكثر رُواته خوارج ؟ وكذا اعترض عليه بهذا القاضي في بخارى ، فقال : لأنهم ثقات لا يكذبون ، فحبسه القاضي مدة^(٢) .

وإنما سبب شياع كتابه ، وكذا كتاب مسلم ما نقله الشيخ محمد بن يوسف الكنجي الشافعي في الجزء الثاني من كتابه بغية الطالبين : من أن البخاري ومسلماً كتبا أخباراً جمّة في فضائل أهل البيت عليهم السلام ، صحيحة على شرطيهما^(٣) ، بل كلٌّ مَنْ تأمّل مع البصيرة فيهما - لاسيّما في صحيح البخاري - لا يبقى له شكٌ في تظاهره بعداوة أهل البيت عليهم السلام ، حتّى أنّه لم يرو حديث^(٤) الغدير ، مع بلوغه في الاشتهار إلى حدٍّ لا يمكن فيه الإنكار ، وكتب حديث الطائر مع كونه معلوماً على جميع أهل البصائر ، وجحد أخبار وصاية عليّ عليه السلام ، بل روى ما يدلّ على عدمها مع وضوح حقيقتها ، كما بيّناه سابقاً ، وجحد آية التطهير مع إجماع المفسرين على نزولها فيهم عليهم السلام من غير نكيرٍ إلا ما كان من عكرمة الخارجي ، والكذاب الكلبي ، فصار ثالثهما البخاري ، ولم يرو حديث سدّ الأبواب غير باب عليّ عليه السلام ، وقد رواه كما مرّ قريباً من ثلاثين رجلاً من الصحابة ، مع أنّه

(١) نقله عنه البياضي في الصراط المستقيم ٣ : ٢٢٦ ، والشيرازي في الأربعين : ٢٨٩ -

٢٩٠ .

(٢) نقله عنهما البياضي في الصراط المستقيم ٣ : ٢٢٦ ، والشيرازي في الأربعين :

٢٩٠ .

(٣) المصدر غير متوفّر لدينا ، ونقله البياضي في الصراط المستقيم ٣ : ٢٣٢ .

والشيرازي في الأربعين : ٢٩١ .

(٤) في «م» زيادة : «يوم» .

روى حديثاً في سدّ الأبواب غير باب أبي بكر، وهو ممّا رواه المؤلف والمخالف على أنّ الأصل له .

وبالجمله ، تركه كثيراً من هذه الأشياء الثابتة معلوم ، ومع هذا لم يذكر شيئاً من بدائع عثمان ولا أمثال^(١) ذلك .

وكذلك مسلم كتم كثيراً من الفضائل المذكورة ، منها ما ذكره الحاكم في المستدرک من قول عليّ عليه السلام : «أنا الصديق الأكبر ، صليتُ قبل الناس سبع سنين ، لا يقولها بعدي إلا كاذب» ، ثم قال الحاكم : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يُخرجاه .

وكذا ذكر حديث الطير ، وحديث الغدير ، وحديث قول النبي صلى الله عليه وآله : «مَنْ أَحَبَّ عَلِيًّا فَقَدْ أَحَبَّنِي ، وَمَنْ أَبْغَضَهُ فَقَدْ أَبْغَضَنِي» ، وحديث قوله صلى الله عليه وآله : «أنا الصديق الأكبر» ، وكذا قريباً من أربعين حديثاً من هذا القبيل ، وقال في كلّ واحدٍ : إنّه صحيح على شرط الشيخين ولم يُخرجاه^(٢) .

وكذا قال غيره كابن حنبل وغيره ، حتّى الترمذي مع تعصّبه أيضاً^(٣) . ومن العجائب أنّ هذا الرجل الحامي لهما نسب الطعن فيهما إلى الشيعة ، ولم يسمع الشيعة الطعن إلاّ منهم مقروناً بالقرائن الواضحة التي ذكرنا بعضها ، ومن هذا يظهر أنّ الجاهل الأحمق الذي ذكره هذا الرجل من هو؟ وأنّ الذي عدّ مثل هذين الكتابين قرين القرآن العظيم الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ

(١) في «ن» : «وأمثال» .

(٢) انظر : المستدرک للحاكم ٣ : ١٠٧ - ١٣٥ ، في مناقب أميرالمؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام .

(٣) مسند أحمد ١ : ٣٠٥٢/٥٤٤ ، فضائل الصحابة ٢ : ١٠١٦/٥٩٦ ، و١٠٦٦/٦٢٢ ، الجامع الصحيح (سنن الترمذي) ٥ : ٣٧١٣/٦٣٣ ، و٣٧٢٠/٦٣٦ .

الْبَطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ»^(١) هل هو عدوّ الله ورسوله أم غيره الذي يقول ما قاله الرسول من مقارنة الكتاب وأهل البيت عليهم السلام؟

وأما ثانياً: فلأنّ ما ذكره في شأن كتب الإمامية في الحديث ممّا لا يتمشى عند أولي الأبصار، فإنّ الأمر في سمو نفاستها وعلو شأن مصنفها - كما بيّنا شيئاً من ذلك - أظهر من الشمس في رابعة النهار، لكن هؤلاء القوم هم الذين لا يلتفتون إلى تلك الأسفار خوفاً من أن يطلع عليهم^(٢) صبح الحقّ من أفق الاستتار.

وأما ثالثاً: فلأنّ حصر كتب أحاديث الإمامية في الأربعة المذكورة أدلّ دليلٍ على عدم اطلاعهم^(٣) على مقالات الشيعة وكتبهم وأحاديثهم؛ ضرورة أنّ الشيطان مانعهم من ذلك خوفاً من استبصارهم بالحقّ بعد اطلاعهم على ما فيها، ألا ترى إلى هذا الرجل الذي كان مدّة في بلادهم ومع هذا لم يعلم بأحوالهم فافتري عليهم بما افتري، حتّى أنّه لم يدر أنّ كتاب الاستبصار - الذي صنّفه الشيخ الطوسي رحمته الله أيضاً قبل ولادة ابن المطهر بأزيد من مائتي سنة - تأليف منّ، فنسبه إلى ابن المطهر.

وأما رابعاً: فلأنّ إنكاره لجلالة شأن الشيخ المعظم ابن بابويه الملقّب بالصدوق، ونقله الرقعة المذكورة منه فمحض العصبية الجاهلية والفرية الواضحة، ولم ينقل ذلك جهّال الإمامية فضلاً عن علمائهم، أكان علماء الشيعة من قبيل هؤلاء الذين يتبعون كلّ ناعقٍ من شيوخ صوفيّتهم الذين يضحكون عليهم بأمثال هذه الكذبات، وهم يقبلون ويصدّقون؟

(١) سورة فصلت ٤١ : ٤٢ .

(٢) في «م» : «عليها» .

(٣) في «ن» : «اطّلاعه» .

نعم ، المذكور في كتب الرجال أنَّ عليَّ بن بابويه والد محمَّد بن عليِّ - صاحب الكتاب المذكور - كان في زمان أبي محمَّد العسكريِّ عليه السلام إلى أن انتقلت الإمامة إلى صاحب الزمان عليه السلام ، فكتب كتاباً إلى الإمام عليه السلام وسأله فيه أن يدعو الله له في أن يرزقه الله ولداً ، وأرسله إلى «سَرَّ من رأى» في زمان الغيبة الصغرى إلى وكيل الإمام عليه السلام ونائبه ، ليوصله إليه ، فكتب إليه الإمام عليه السلام في جوابه على يد الوكيل : «قد دعونا الله لك بذلك ، وسترزق ولدين ذكرين خيرين» ، فولد له بعد ذلك أبو جعفر محمَّد بن علي صاحب كتاب مَنْ لا يحضره الفقيه - الذي افترى عليه هذا الرجل بتلك الرقعة - وأخوه الحسين بن عليِّ ، وكانا يفتخران بأنَّهما وُلدا بدعاء الإمام عليه السلام ، فانظر كيف يفترى على الشيعة أعداؤهم ويحرِّفون الكلم عن مواضعه ، وأمثال ذلك منهم كثيرة .

وأما خامساً : فلأنَّ سوق كلام الرجل في عطف أقوال أئمَّة أهل البيت عليهم السلام على الأكاذيب يدلُّ على حكمه بكذب أقوالهم عليهم السلام أيضاً ، وهو كفر باتِّفاق المسلمين .

وأما ما ذكره من تصريح الشيعة بأنَّ كتبهم مملوءة من الأحاديث الضعيفة بل الموضوعة ، فكذب صريح ، نعم ، قد اشتمل على بعض الأحاديث الضعيفة بحسب الإسناد بأن يكون راويه منكم أو من أمثالكم مثلاً ، وذلك ممَّا لا يوجب قدحاً فيها ؛ لأنَّ إيرادهم إيَّاهم لم ينشأ من غفلة عن ضعفها حتَّى يلزم منه جهلهم بصحيح الحديث وضعيفه ، بل هم دَوَّنوا في بعض كتبهم الحديث الصحيح والحسن ، والموثَّق والمقبول ، والمشهور والمجهول ، والضعيف ، وذكروا ضوابطها وقواعدها ، حتَّى أنَّ عمدة قواعد قدمائهم الاعتماد على حديثٍ تکرَّر ورود مضمونه في الكتب المعتمدة ،

وإنما ذكروا بعض ما عدها ضعيفاً، ليكون مؤيداً لغيره من الأحاديث
المعتبرة إذا تعارضت، أو لجواز العمل به في المندوبات؛ لما ثبت عندهم
من جواز ذلك بأحاديث أُخر صحيحة، وقد صرح بجواز ذلك بعض علماء
المخالفين أيضاً.

وأما قوله بأن الشيعة متفقون على أنّ أصحّ كتبهم «مَنْ لا يحضره
الفقيه» كذب أيضاً، نعم، مصنّفه وكذا مصنّف كتاب الكافي شهد كلّ واحد
منهما في أوّل كتابه بأنّه يذكر في كتابه ما هو المروي في الكتب المعتبرة
بين علماء الإمامية وثقاتهم وأخبارهم، ومَنْ تشرف كتابه بنظر أحدٍ من
الأئمة عليهم السلام وأمثال ذلك، مَنْ أراد الاطلاع على حقيقة ما ذكرناه فليراجع
كتبهم حتّى يعلم أنّهم أحسن ضبطاً للحديث وأكثر رواية ودراية، ونعم ما
قال أخيراً: فانظر إلى باطن الحقّ كيف يظهر الباطل، فافهم.

واعلم أيضاً أنّ مفتريات هؤلاء القوم على خصوص الإمامية ليست
منحصرة فيما ذكرناه، بل مهما رأوا أمراً باطلاً سخيلاً واضح السخافة، أو
كذباً بيّناً كذبه وفريته سواء كان على الله، أو على رسوله، أو على
الأئمة عليهم السلام أو على الصحابة، أو على غيرهم لاسيّما الغلو في الأئمة عليهم السلام
نسبوه إلى هذه الطائفة، وذكروه عنهم في كتبهم ليتنفّر طباع الناس عنهم،
حتّى نقلوا بعض التحريفات عنهم والتأويلات السخيفة، وجميع ذلك
افتراء عليهم، بل أصل بعضها من هؤلاء القوم، وقد مرّ بعض ذلك سابقاً
متفرّقاً، ويأتي بعضٌ منه أيضاً، وخلاصة طريقة الشيعة ما ذكرناه في آخر
فصول الباب الرابع من المقدّمة، فلا حاجة إلى التكرار هاهنا، فمن أراد أن
يتّضح عليه فرية جميع ما نسبوه إليهم فليرجع إلى كتبهم، ولا أقلّ من
الرجوع إلى ما ذكرناه من خلاصة مذهبهم، وسنذكر إن شاء الله تعالى

- حتّى في الختام - بعض الأحاديث التي حرّفها هؤلاء القوم ، وموهوا فيها ، مع ذكر ما يدلّ على حقيقة حالها من روايات الإماميّة عن أهل البيت عليهم السلام ، حتّى يظهر أنّ ما نسبوه إلى الشيعة إنّما هو من أفعال أنفسهم ، ولا بأس إن ذكرنا هاهنا أنموذجاً لبعض ما ذكرناه ؛ ليكون الواقف على غيره في بصيرة على حقيقة الحال :

نقل مسلم في صحيحه عن سفيان ، قال : سمعت رجلاً سأل جابراً عن قوله تعالى : ﴿ فَلَنْ أُبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي ﴾ ^(١) الآية ، فقال جابر : لم يجئ بعد تأويل هذه الآية ، قال سفيان : وكذب جابر ، فقلنا : وما أراد بهذا ؟ فقال : إنّ الرافضة تقول : إنّ عليّاً في السحاب ، فلا نخرج مع مَنْ خرج من ولده حتّى ينادي منادي من السماء ، يريد عليّاً أنّه ينادي : اخرجوا مع فلان ، يقول جابر : هذا تأويل الآية ، وكذب ، كانت في إخوة يوسف ^(٢) .

ولا يخفى ما في هذا الكلام من الكذب والفرية والتمويه .
 أمّا أولاً : فلأنّ أحداً من فرقة ^(٣) الشيعة الذين منهم جابر لم يقل أبداً ، ولم يتفوه ، ولا روى عن أحدٍ من أئمتهم عليهم السلام أنّ عليّاً عليه السلام في السحاب ، نعم ، لعلّ ذلك عند بعض زنادقة الغلاة الكفرة الذين هم عند الفرقة المحقّقة - الذين منهم جابر - مثل المخالفين في بطلان الدين ، وقد مرّ في فصل ذكر أحوال القوائم المهديّ عليه السلام : إنّ الذي ينادي عند خروجه - بنقل المخالف والمؤلف - هو جبرئيل ، فنسبة ذلك إلى جابر والطائفة - الذي هو

(١) سورة يوسف ١٢ : ٨٠ .

(٢) صحيح مسلم ١ : ٢٠ - ٢١ .

(٣) في «م» : «فِرَق» .

منهم - محض الفرية والتمويه في العبارة من قبيل أن يقول كافر: إن أهل الإسلام يقولون كذا، وينسب إليهم ما يقوله خصوص طائفة منهم، مردودة من بينهم في القول، باطلة عندهم في المذهب، مثل: كفر عليّ عليه السلام عند الخوارج، وألوهيته عند الغلاة، فافهم.

وأما ثانياً: فلأن نسبة هذا المعنى إلى كلام جابر محض الكذب والفرية والتحريف، بل مراده أن قائم آل محمد عليه السلام لن يخرج حتى يحصل له الإذن بذلك من الله ورسوله الذي هو جدّه وأبو آبائه، وهذا هو الأمر الواقعي المسلم عند كل أحد، ومنطبق على صريح العبارة، فنسبة ذلك الآخر إليه، مع أنه لم يقل غير أنه لم يجئ بعد تأويل هذه الآية، عين الفرية والتحريف.

وأما ثالثاً: فلأن جابراً بل أدنى منه كان يعلم أن مصداق تنزيل الآية وتفسير ظاهرها كان أخا يوسف وأنه المحكي عنه هذا الكلام، وإنما قال: مصداق تأويلها وتفسيرها باطناً المهدي من آل محمد عليه السلام، فإن انتظاره في غيبته إذن الله ورسوله في حكم أن يقول للناس: ﴿فَلَنْ أُبْرَحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي﴾^(١) الآية، فقول سفيان: إن جابراً كذب، كانت في إخوة يوسف، مبنية على توهمه في فهم كلام جابر بعدم إدراكه الفرق بين التأويل والتنزيل، فبادر بمحض جهله إلى تكذيب جابر، فتأمل في هذا، وقس عليه سائر ما نسبوه إلى الشيعة من الكذب والجهل ونحوهما، كما بيّننا سابقاً كثيراً من أمثاله متفرقة كلاً في موضعه ومحلّ ذكره، ونبين جمّة منها فيما بعد أيضاً، حتى يتبين لك أن مدار هؤلاء القوم على التلبس في

ستر قوادح ما تشبَّثوا به ، وقبائح ما وقعوا فيه ، وتطبيب روائح الخباثت التي رمتهم في التيه ولو^(١) بارتكاب الكذب والزور والفرية والبهتان وتزيين الباطل وتزييف الحق ، حتَّى بالتحريف والكتمان .

ولنشر إلى مجمل من خلاصة شيء ممَّا يوضِّح هذا ؛ حيث إنَّ الاطلاع على تفصيل ذلك موقوف على تتبُّع جميع ما ذكرناه عنهم فيما مرَّ ويأتي ، بل يحتاج إلى وضع كتاب على حدة .

فاعلم أنَّ هؤلاء القوم يعترفون مرَّة كما صرَّح جمع منهم في مواضع - كما مرَّ ، ويأتي غير مرَّة - بكثرة وجود الأخبار الموضوعية ونحوها في أحاديثهم ، بل بأنَّها هي أضعاف غير المعيب منها ، ثمَّ نراهم لمَّا اضطروا في شيءٍ من بدعهم يتشبَّثون بل يعتمدون فيه بأضعف أخبارهم حتَّى ولو كان ظاهره الوضع ، ولا يلتفتون إلى عيب ذلك سنداً ومعنىً ، ولا إلى شيءٍ من معارضاته ولو كانت ظاهر كتاب الله ، أو أخباراً كثيرة صحيحة ، ولا إلى قيام احتمال معنىً يجتمع مع المعارضات ، حتَّى ولو كان في الفهم من اللفظ مثله ، بل وأظهر منه .

وممَّا ينادي بهذا أشياء كثيرة قد بيَّنا ونبيَّن نبداً منها فيما مرَّ ويأتي كلاً في موضعه ، حتَّى أنَّ منها ما مرَّ في رابع أبواب المقدمة الذي في ذكر الرأي والاختلاف ، وبيان بطلانها بالتفصيل ، وكذا في المقالة الثانية من هذا المقصد من أنَّهم لمَّا تركوا التمسك بمتابعة الإمام المعين من الله ورسوله ﷺ العالم بجميع أحكام الله ، اضطروا إلى العمل بالرأي والتخمين ، وإحداث الاجتهاد في الدين ، فتشبَّثوا حينئذٍ لتصحيح ذلك في مقابل

(١) في «ن» زيادة : «كان» .

النصوص الصريحة في بطلانه، التي ذكرناها من كتبهم عن النبي ﷺ والصحابة وغيرهم بمحض ما ذكرناه أيضاً من رواية واحدة تفرّد بها عمرو ابن العاص البادئ لتحصيل مرضاة معاوية بالاجتهاد في تصويب محاربة عليّ عليه السلام ومقاتلته، بل لعنه مع ولديه الحسنين عليهم السلام وخواص أصحابه وأتباعه كابن عباس وأمثاله، فروى عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر واحد»^(١).

وقد شاركه في هذه الرواية أبو هريرة الكذاب^(٢) أيضاً، مع أنه ممن روى روايات في بطلان الرأي ونحوه، على أن لهذه الرواية على فرض تسليمها معنى آخر يجتمع مع المعارضات، ذكرناه عند ذكرها فيما سبق. ولا يخفى أن هذه المسألة عمدة أساس أحكام دينهم، وقد بنوها على مثل هذه الرواية سنداً ومتمناً، ولم يبالوا، لا بما فيها ولا بكثرة معارضاتها كتاباً وسنةً، بل تواترها سنداً، وصراحتها دلالةً، ولا بقدر جماعة من أعيان قدماء علمائهم في أصل المسألة وسندها، ومع هذا قد صار اشتهاً صحة هذا المسلك بين متأخريهم؛ بحيث لم يبق على خلاف ذلك غير الإمامية الاثني عشرية؛ لتواتر أخبار أئمتهم المعلومين، الموافقة

(١) مسند أحمد ٥ : ١٧٣٦٠/٢٣١، صحيح البخاري ٩ : ١٣٢ - ١٣٣، صحيح مسلم ٣ : ١٧١٦/١٣٤٢، سنن أبي داود ٣ : ٣٥٧٤/٢٩٩، سنن ابن ماجه ٢ : ٢٣١٤/٧٧٦، الجامع الصحيح (سنن الترمذي) ٣ : ٦١٥، ح ١٣٢٦، وذيله، السنن الكبرى للنسائي ٣ : ٥٩١٨/٤٦١، المعجم الأوسط ٣ : ٣٢٠٢/٤٢٣، السنن الكبرى للبيهقي ١٠ : ١١٨، الجمع بين الصحيحين للحميدي ٢ : ٢١٨٢/٦٧٦، و ٣ : ٣٩٢٣/٤٢٣.

(٢) الجامع الصحيح (سنن الترمذي) ٣ : ١٣٢٦/٦١٥، السنن الكبرى للنسائي ٣ : ٥٩٢٠/٤٦١، مسند أبي يعلى ١٠ : ٥٩٠٣/٣٠٩، معجم الشيوخ لأبي يعلى : ٢٢٨/٢٦٥، السنن الكبرى للبيهقي ١٠ : ١١٩.

لسائر أخبار القوم، كما مرّ جميع ذلك مفصلاً في الباب المذكور وغيره .
 ثمّ إنهم لما وقعوا لأجل هذا المستمسك^(١) الباطل في تيه التفرّق
 والاختلاف في المسائل، حتّى في معالم دينهم المنهوي عنه في صريح
 الآيات المحكمة، وصحيح الروايات المتواترة، بل السُنّة الثابتة حتّى
 عندهم، كما مرّ أيضاً مفصلاً في الباب المذكور، فتشبّهوا حينئذٍ أيضاً
 بمحض^(٢) ما رواه بعضهم من أنّ النبي ﷺ قال: «اختلاف أصحابي
 رحمة»^(٣)، مع أنّ أكثرهم صرّحوا - كما مرّ في الباب المذكور - بأنّها ليست
 مذكورة في كتب حُفَاط الحديث، فضلاً عن صحاحها، ومع أنّ أئمّة أهل
 البيت عليهم السلام وجمعاً منهم ذكروا لها - أي على فرض صحّتها - ما مرّ أيضاً من
 معاني أخرى بحيث لا تنافي حينئذٍ ما في الآيات وسائر الروايات .

ولكن هؤلاء لأجل تصحيح باطلهم لم يلتفتوا إلى شيء من ذلك،
 فتمسّكوا بمثل هذه في مثل هذا الأمر العظيم، بل أيّدها بما هو أضعف
 منها سنداً ودلالةً من روايتهم أنّ النبي ﷺ قال: «أصحابي كالنجوم، بأيّهم
 اقتديتم اهتديتم»^(٤)، وقد ذكرنا في الباب المذكور أيضاً أنّها مع قطع النظر
 عن سندها ممّا لا يستقيم معناها أصلاً، إلّا أن تُحمل أيضاً على المعنى

(١) في «ن»: «المسلك» .

(٢) في «ن»: «بعض» .

(٣) المقاصد الحسنة: ٤٦ - ٤٧، ضمن ح ٣٩، المغني للعراقي في ذيل إحياء العلوم
 ٢٧: ١، الأسرار المرفوعة للقاري: ١١٠، تذكرة الموضوعات للهندي: ٩٠ .

(٤) جامع بيان العلم وفضله ٢: ١٦٨٤/٨٩٨، و١٧٦٠/٩٢٥، نشر الدرّ ١: ١٦٥،
 الاجتهاد للجويني: ١٢٢، الكامل لابن عدي ٣: ٢٦٣ في ترجمة حمزة بن أبي
 حمزة، الإحكام في أصول الأحكام ٦: ٢٣٧، التفسير الكبير للرازي ٢٥: ٢١٧،
 تفسير غرائب القرآن للنيسابوري ٥: ٤٦٩ .

الذي هو أحد معاني الرواية الأولى .

ومن العجائب أنه لما رأى المتأخرون منهم أن عامة رؤساء أصحاب الاختلاف ليسوا من الصحابة، حَرَفُوا الحديث وقالوا: إنه قال: «اختلاف أمتي رحمة»^(١)، وهذا مما لم يروه أحد ولم يوجد في كتاب حديث أبداً . ومع هذا إلى اليوم مدار تمسكهم على هذا الأخير، حتى أن منهم مَنْ صَنَّف كتاباً في المسائل الخِلافِيَّة، وسَمَّاه كتاب الرحمة في اختلاف الأُمَّة . وأوَّل ما وجدنا فيه هذا التغيير كتاب مختصر الأصول من ابن الحاجب، والله أعلم بالواضع والمحرِّف . فليت شعري أن أيّ فضيحة أشنع من أمثال هذه الأشياء، وهي كثيرة مرَّ بعضها، ويأتي بعضٌ، كلُّ فيما يقتضي ذكره . ومع هذا كلُّه لا يستحون ولا يأنفون؛ بحيث ينادون كذباً وافيةً بنسبة مثل هذا إلى الشيعة الإمامية الذين قد بيَّننا سابقاً - لاسيما في الباب المذكور - أصول مذهبهم، وأن مناط اعتمادهم على الأحاديث الثابتة الورود عن الأئمة المعلومين صلوات الله عليهم أجمعين، الموافقة للكتاب، أو السُّنَّة النبويَّة الثابتة دون غير ذلك، حتى أنهم يمنعون عن تتبُّع كتب الشيعة وأخبارهم وملاحظة أدلَّتهم وأقوالهم، حذراً عن ظهور فرية ما اتَّهموهم به، وكذب ما نسبوه إليهم من قبيل اليهود والنصارى وسائر الكفرة، حيث ينسبون إلى المسلمين والنبيِّ ﷺ الكذب والباطل التي لا أصل لها أصلاً، ويمنعون عن ملاحظة كتبهم وتتبع عقائدهم ودلائلهم حذراً مما ذكرناه في منع القوم . ثم لا يتأملون هؤلاء القوم في أن الحقَّ لا يظهر لدى الطالب إلا

(١) إحياء علوم الدين ١ : ٢٧ ، المقاصد الحسنة : ٣٩/٤٦ ، الفتاوى الحديثية للسخاوي : ١٢٤ ، التبصير في الدين : ٢٥ ، تذكرة الموضوعات للهندي : ٩٠ ، الأسرار المرفوعة : ١٠٨ ، وفي أكثرها : لا أصل له .

بملاحظة الطريقتين ، والدعوى لا تظهر لدى الحاكم إلا بعد استماعه كلام المدّعين حتّى أنّ هذا أيضاً لا يكفي ، بل لابدّ أيضاً من تفتيش شواهد المسلكين ، وشهود الطرفين فضلاً عن محض دعوى أحدهما ، وكفى في هذا أنّ مدار الشيعة على تتبّع كتب المخالفين من الكفّار والمسلمين ، حتّى أنّهم لا يرضون إلاّ بمثل هذا التتبّع لئلا يبقى عليهم حجّة بترك التفحص والتفتيش عن صحّة دعوى الخصم وبطلانه ، بل هكذا أيضاً عادة مخالفيهم بالنسبة إلى الكفّار ، غير أنّهم مهما وصلوا إلى حكاية الشيعة الإماميّة شرعوا في تكذيبهم وتجهيلهم وشتمهم وأمثال ذلك ، ونسبة أشياء باطلة سخيفة إليهم من غير أن ينظروا إلى كتبهم وتأليفاتهم ، أو يعاشروهم ويتذاكروا معهم ، بحيث يطلعون على حقيقة حالهم وعقائدهم ومقالاتهم ودلائلهم على ما هم عليه من الأخبار وغيرها ، فلولا أنّ القوم في حذرٍ عن أن يظهر خلاف ما ينسونه إلى الشيعة ، لسلكوا معهم أيضاً مسلكهم مع سائر خصومهم ومخالفهم ؛ كما هو مسلك الشيعة بالنسبة إليهم وإلى غيرهم ، ولم يكونوا يكتفون بمحض تقرير كلام الشيعة على هوى أنفسهم ممّا لا يوجد في كتب الشيعة أصلاً ، ولم يكونوا أيضاً يقتصرون على محض تكذيب أخبارهم رأساً من غير تتبّعها ولا ملاحظة أقسامها وزوّاتها ، وسائر ما يتعلّق بذلك ، بل ولا بيان وجوه تكذيبها ، وقرائن كذبها ، وآثار وضعها ، وقوادح زوّاتها ، ما سوى أنّ الشيعة لا يوافقونهم في باطل أخبارهم وأقوالهم وعقائدهم ، بل يبيّنون لهم وجوه بطلان الباطل ، وكذب الكاذب ، وكتمان الكاتم ، وشبه المموّهين والمحرّفين وأمثال ذلك ، كما بيّنا كثيراً من ذلك كلّاً في موضعه ، ولو أردنا إعادة ذكرها ها هنا لخرجنا عن حدّ الاختصار بل الاعتدال ؛ لكثرتها جداً ، فتتبع ، وتدبر ، وتأمل ، وأنصف ،

حتّى تعلم^(١) أنّ ما نسب القوم إلى الشيعة من عيوب الكذب والجهل ونحوهما، كلّها محض الدعوى بل الفرية والرجم بالغيب، ونحو ذلك، بلا شاهد ولا بيّنة، وأنّ ما نسب الشيعة إليهم من أنّ العيوب التي ينسبونها إلينا فإنّما هي فيهم ليس محض الدعوى والفرية ونحوهما، بل لم يقولوا فيهم شيئاً إلاّ وقد ذكروا له وجوهاً ملزمة وشواهد مسكّنة، كما بيّنا كثيراً منها في هذا الكتاب بالشرح والطول والتفصيل.

فمن لم يقبل فعليه بيان الردّ بمثل ما بيّناه وأوضحناه، وإلاّ فنسبة الكذب ونحوه رجماً بالغيب لاسيّما إلى علماء الأئمة من أقبح القبائح، وأشنع الفضائح، وعين علامات الجهل والعصبيّة والضلالة والحميّة الجاهليّة، حتّى أنّ من العجائب أنّ العصبيّة والجهل أوصلت جماعة إلى حدّ أن رموا جمعاً من علماء القوم بالرفض والتشيع بمحض أنّهم رَوَوْا في كتبهم الأحاديث التي وردت في فضائل عليّ عليه السلام ممّا يدلّ على إمامته بل اختصاصه بذلك من بين سائر الأئمة، فتأمّل تفهّم، والله الهادي.

المقالة الحادية عشرة :

في بيان تشبّثهم أيضاً بدعوى كون مذهب الشيعة مستحدثاً، وأنّهم من أهل البدعة والضلالة وعداوة الصحابة، وأصحاب الجهالة والحمق والسفاهة، وأنّهم أهل الغلوّ والفرية على أنّهم بما لم يقولوا ولم يرضوا به، وتحقّق كون جميع^(٢) ذلك فريّة وتهمّة وتعصّباً محضاً، بل الأمر بالعكس، وأنّ في مخالفيهم روائح النصب والعداوة لأهل البيت عليهم السلام وإن

(١) في «س، م» : «تعرف» .

(٢) كلمة «جميع» لم ترد في «ن» .

كانوا لا يشعرون .

اعلم أولاً: أنا بيّنًا في ما مضى في المقدمة ما يدل على أن شرّ الأمور محدثاتها، وأن كلّ محدثة بدعة، وكلّ بدعة ضلالة، وكلّ ضلالة إلى النار، وأوضحنا هناك أنّ المراد بها كلّ ما صدر من الناس، أو قالوا به بعد رسول الله ﷺ بحسب الرأي والخيال، ومن غير الأخذ من الله ورسوله .

ثمّ اعلم أنّ من جملة فرية المخالفين أنّهم ادّعوا أنّ مذهب الشيعة - حيث قالوا بتعيين أنّهم من الله ورسوله ﷺ - أمرٌ مستحدث، حتّى بعد وفاة أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب بل صرح بعضهم بأنّه أحدثه هشام بن الحكم في زمان جعفر بن محمّد عليه السلام ولم يكن لهم سلف في الصدر الأوّل لا من الصحابة ولا من التابعين، وكذا ادّعوا أنّهم أهل البدعة والضلالة بمعنى أنّهم ابدعوا في الدين أموراً ليست في كتاب الله ولا من سنة رسول الله ﷺ، التي منها عداوة الصحابة، والتبرّي منهم ومن أفعالهم حتّى تجوز اللعن عليهم، ولهذا سمّوهم رافضة ومبتدعة، ونسبوهم إلى الحمق والجهل والسفه والفرية، حتّى صرّحوا أنّ ما نسب هؤلاء في هذا الباب أيضاً إلى أنّهم ممّا لا أصل له، ولم يقل به أحد من الأئمّة، بل صرّحوا بأنّهم غلوا في حقّ أنّهم، وادّعوا لهم ما ليس فيهم، وأنّه لأجل هذه الأشياء كلّها لا ينبغي الالتفات إلى ما في كتبهم، ولا إلى ما أودعوه في تصانيفهم حتّى في فتاويهم^(١).

ومن أوضح الواضحات لاسيّما بعد ملاحظة ما بيّناه فيما مرّ في أبواب المقدّمة والمقالات السابقة أنّ جميع هذه الأشياء كلّها محض فرية

(١) انظر: الملل والنحل للشهرستاني ١: ١٦٤ - ١٦٦، الفصل في الملل ٤: ١١١ .

واضحة، وتهمة ظاهرة على هذه الطائفة الإمامية الاثني عشرية، بل الحقّ أنّ كلّ ما نسبوا إلى هؤلاء فإنّما هو في أنفسهم مع زيادة ترك ولاية العترة الطاهرة بل نصب عداوة الأئمة وإن لم يعلموا بذلك .
وتوضيح هذا في ضمن بيان أمور وإن اشتمل بعضها على ما في بعض آخر:

الأوّل: إنّنا قد بيّنا في المقصد السابق لاسيّما في المقالة الأخيرة منه ما ينادي بأنّ اختصاص الإمامة بعليّ عليه السلام وأحد عشر من ذريّته المعلومين، وكذا ولايتهم ووصايتهم وخلافتهم، ووجوب التمسك بهم وإطاعتهم أمر وارد من الله ورسوله، مأخوذ منهما، موجود في نصوص الكتاب والسنة المنقولة عن النبي صلّى الله عليه وآله بنقل المؤالف والمخالف نقلاً شائعاً، بل متواتراً في بعض ذلك، حتّى أنّ عدد مجموع ما ذكرناه من منقولات القوم الدالة على المطلوب - بأيّ وجه كان، وأيّ كيفية ومضمونٍ ورد - يرتقي إلى آلاف من الأخبار التي لا شك في كون إنكار كافتها سفسطة، بل كان أمر عليّ عليه السلام معلوماً على أعيان الصحابة من عهد النبي صلّى الله عليه وآله لاسيّما من يوم الغدير، كما ينادي به صريح مقالاتهم التي ذكرناها، حتّى أن عمر بن الخطّاب أيضاً من المعترفين بذلك في مواضع عديدة، منها ما مرّ من قوله يوم الغدير: **يَخِ بَخِ يا أبا الحسن! لقد أصبحت مولاي ومولى كلّ مؤمن ومؤمنة** ^(١).

وقد مرّ كثير من تلك المواضع، ويأتي بعضها في الختام أيضاً، وقد بسطنا جميع ما يتعلّق بهذا المطلب لاسيّما في المقصد المذكور بما

(١) المعيار والموازنة: ٢١٢، مسند أحمد بن حنبل: ٥ : ١٨٠١١/٣٥٥، فضائل الصحابة لابن حنبل: ٢ : ١٠١٦/٥٩٦، شواهد التنزيل: ١ : ٢١٣/١٥٨، تاريخ بغداد: ٨ : ٢٩٠، تاريخ مدينة دمشق: ٤٢ : ٢٣٣ - ٢٣٤.

لا يحتاج إلى الإعادة، بل بحيث يظهر منه، خصوصاً بعد ملاحظة حكاية السقيفة أيضاً وما ذكرناه في رابع أبواب المقدمة أن إنكار المنكرين لذلك إنمّا وقع بعد وفاة النبي ﷺ.

وقد مرّ أيضاً لاسيّما في حكاية السقيفة والمقالة السادسة من هذا المقصد، ويأتي في الختام أيضاً أن جماعة^(١) من الصحابة بقوا على الإقرار، بل صرّحوا بذلك على أهل الإنكار، وأن جماعة منهم رجعوا إلى الحقّ بعد الاغترار^(٢).

ثمّ قد بيّنا لاسيّما في حكاية السقيفة أن خلافة من تقدّم على عليّ عليه السلام لم تكن إلا باختيار من اختارهم بعد ارتحال النبي ﷺ عنهم من غير أمرٍ منه، ولا تعيين، ولا تشخيص، بل بحسب اقتضاء آرائهم، وعلى وفق مصالح أحوالهم، فعلى هذا كيف يخفى على الخبير بما ذكرناه على الوجه التمام والبصير بمعاني الكلام وفهم المرام ما اتّهموا به على الشيعة من كون أصل مذهبهم مستحدثاً، وأن لا سلف لهم، مع أن المستحدث هو ما أحدث بعد النبي ﷺ، وهو خلافة من تقدّم على عليّ عليه السلام وسائر من خلافته على نهج خلافتهم، لا خلافة من أمر الله به ورسوله ﷺ، بل نودي بذلك على رؤوس الأشهاد، ولا أقلّ من ادّعائها عليّ عليه السلام لنفسه، بل غيره أيضاً له بالبيّنة والبرهان، التي منها تلك النصوص، كما مرّ مفصلاً لاسيّما في مقالاته يوم الشورى، وغيره من غير تكبير عليه، بل الناس كانوا بين معترف له وساك، حتّى أنّه لو أغمضنا عن سائر ما ذكر كفى حديث الثقلين وما يفيد مفاده مع ادّعاء عليّ عليه السلام ما ادّعاه، وكذا بقيّة الأئمّة

(١) في «س، ن»: «جمعاً» بدل «جماعة».

(٢) في «ن»: «الاعتراف».

المعلومين من ولده عليه السلام كما مرّ مفصلاً.

وقد بيّنا أنّ سكوته أخيراً بعد يأسه عن تقدّم أمره، وعدم تظاهره صريحاً ببطلان مَنْ غلبه على خلافته وإمامته ليس حجّةً للخصم، فهكذا حال سكوت غيره من الصحابة العارفين بحقه وأولاده الأئمة عليهم السلام وأتباعهم.

ومن العجائب أنّ هؤلاء القوم يتكلمون في كلّ موضع بما يناقض كلامهم في موضعٍ آخر، وما يكذب بعضه بعضاً، ولا يشعرون بعيب ذلك ولا قبحه، ومع هذا ينسبون الشيعة إلى الحمق والجهل وسائر ما هو في أنفسهم ويليق بهم، فمن ذلك كلامهم في هذا المقام^(١)، فإنّهم هم الذين نقلوا - كما مرّ مفصلاً، لاسيّما في المقالة الأخيرة من المقصد السابق - ما هو صريح في كون عليّ عليه السلام إماماً بعد النبي صلى الله عليه وآله بنصّ من الله ورسوله صلى الله عليه وآله بأنحاء كثيرة جداً، كما أشرنا آنفاً منضمّاً إلى إقرار جمع من الصحابة بذلك. وكذا هم الذين نقلوا - كما مرّ أيضاً لاسيّما في حكاية الخلافة، وفي الباب الرابع من المقدمة أيضاً - ما هو صريح في أنّ خلافة غيره لم تكن كذلك، بل كانت محض إنشاء الناس بعد النبي صلى الله عليه وآله بحسب آرائهم المنوطة على صحّة اختيار الناس إماماً لأنفسهم، وعلى كون إجماع كلّ جمع من الأمة على شيءٍ حجّةً صحيحةً شرعاً مطلقاً.

وقد بيّنا سابقاً مشروحاً أنّ جميع ذلك باطل ابتدعه بعد النبي صلى الله عليه وآله بلا دليلٍ صالحٍ من الكتاب أو السنّة، بل مع قيام الأدلّة على البطلان وفي مقابل النصوص على عليّ عليه السلام، حتّى أنّ عليّاً وجماعةً من أعيان الصحابة

(١) في «ن» زيادة: «فافهم».

لم يرتضوا بذلك ، ونازعوا إلى أن عرفوا عدم الفائدة في المنازعة ، بل خافوا أيضاً بذلك على حصول المفسد الأخر ، بل قد مرّ تصريح جمع من القوم بأسامي هؤلاء الجماعة وعددهم ، وأن منهم سلمان وأبا ذرّ والمقداد وعماراً وبلالاً والعبّاس ، وبنو هاشم ، وأمثالهم الذين ذكرنا عن القوم أساميهم ، لاسيّما في المقالة السادسة من هذا المقصد .

فعلى هذا لا يبقى مجال كلام ولا شبهة في كون أصل أساس مذهبهم وما عليه ^(١) مبنى دينهم من جواز التعبد بالرأي ونحوه ، وتعيين الإمام من الناس ، وكون اتفاق جمع على شيء دون جمع حجّة صحيحة وإجماعاً شرعياً واجب العمل به ^(٢) ، وكون الاختلاف رحمة غير ضائر في شيء ، ونحو ذلك كلّها من البدع التي حصلت بعد النبي ﷺ ؛ ضرورة أنه كما بيّنا سابقاً مشروحاً فيما أشرنا إليه لم يكن شيء من هذه المذكورات في زمان النبي ﷺ أبداً ، بل كان هو المرجع في التعبد ، والمستند قوله وفعله في كلّ شيء مطلقاً ، وكان يعين هو نائباً ورئيساً مهما سافر ، أو أرسل جيشاً ، ولم يكن عندهم اختلاف في شيء ، ولا اتفاق غير إجماع الكلّ على حسب أمر الله ورسوله ﷺ .

فظهر أنهم أهل البدعة ، وأصل مذهبهم محدث ، ولكنهم مع هذا لما أرادوا الطعن على مذهب الشيعة ذكروا ما ذكروا من كون هذا المذهب محدثاً حتى بعد عليّ عليه السلام ، بل قالوا : إنّه من هشام الذي كان قبله جماعة معلنين بذلك ، حتى بزعم القوم وتصريحهم ، بل فيهم جمع كانوا هم أفضل منه وأكمل وأكثر رواية وأعظم وثوقاً بهم ، حتى عند القوم كجابر

(١) في «م» : «هو» بدل «عليه» .

(٢) في «ن» : «مطلقاً» بدل «به» .

الأنصاري، وجابر الجعفي، وأبان بن تغلب، وزرارة، وحرمان، ومحمّد ابن مسلم، وسليم بن قيس، وأمّثالهم ممّن ذكرنا - لاسيّما في المقالة السابقة - أسامي بعضهم مع توثيق القوم إيّاهم .

وقد روى أبو عمرو الزاهد في كتاب اليواقيت ما خلاصته : أنّ أحمد ابن حنبل دخل في الكوفة على رجلٍ من محدّثي الشيعة ليكتب منه أحاديث، فلمّا فرغ أحمد من الكتابة وتهيئاً للقيام، قال له الشيخ : يا أبا عبدالله ! إنّي أعتقد أنّ عليّاً عليه السلام كان كذا وكذا، وأنّه الإمام بعد النبي صلّى الله عليه وآله، فلم يصبر أحمد أن يتمّ كلامه، فقال له : يا هذا ! ما عليك في هذا القول ؟ قد تقدّمك في هذا أربعة من الصحابة : جابر وأبو ذرّ والمقداد وسلمان، وقام وخرج ^(١) .

وروى ابن قتيبة في كتابه أنّه لم يبايع أبا بكر من أصحاب النبي صلّى الله عليه وآله ثمانية عشر رجلاً كانوا رافضة : عليّ بن أبي طالب عليه السلام وأبو ذرّ، وسلمان، ومقداد، وعمّار، وخالد بن سعيد بن العاص، وبريدة الأسلمي، وأبيّ بن كعب، وخزيمة ذو الشهاداتين، وأبو الهيثم بن التيهان، وسهل بن حنيف، وعثمان بن حنيف، وأبو أيّوب الأنصاري، وجابر بن عبدالله الأنصاري، وحذيفة بن اليمان، وسعد بن عبادة، وقيس بن سعد، وعبدالله بن عبّاس ^(٢) .

وقد مرّ في أحوال أكثر هؤلاء ما ينادي بصدق ما نسبوا إليهم، بل يظهر ممّا مرّ في المقالة السادسة من هذا المقصد بل وفي غيرها أنّ جماعة

(١) المصدر غير متوفّر لدينا، ونقله عنه الإربلي في كشف الغمّة ١ : ١٦٠ - ١٦١ ،
والشيرازي في الأربعين : ٢٢٩ - ٢٣٠ ، بحار الأنوار ٤٠ : ١٢٣ - ١٢٤ .
(٢) عنه في الأربعين للشيرازي : ٢٣١ .

غيرهم كانوا كذلك أيضاً، حتى روى الطبري عن أبي علقمة ما خلاصته أنه قال: قلت لسعد بن عباد لما مال الناس عنه إلى بيعة أبي بكر: ألا تدخل فيما دخل فيه المسلمون؟ فقال: إليك عني، فوالله، لقد سمعتُ النبي ﷺ يقول: «إذا أنا متّ تزلّ الأهواء ويرجع الناس على أعقابهم، فالحقّ يومئذٍ مع عليّ عليه السلام وكتاب الله بيده»، فقلت لسعد: هل سمع هذا الخبر غيرك من النبي ﷺ؟ قال: أناس في قلوبهم أحقاد وضغائن، قلت: بل نازعتك نفسك أن يكون الأمر لك دون كلهم، فحلف أنه لم يهّم بها ولم يردها لنفسه، وأنهم لو كانوا بايعوا علياً عليه السلام كان هو أوّل مَنْ يبايع^(١).

وأمثال ما ذكرناه هاهنا كثيرة، قد مرّ بعضها، ويأتي بعضٌ لاسيّما في الختام، حتى أنه قد مرّ في الباب الرابع من المقدّمة تفصيل مذهب الشيعة الإمامية المحقّقة مشروحاً، وأن هؤلاء القوم نسبوهم فريّةً وكذباً صريحاً مرّةً إلى ابن الراوندي، ومرّةً إلى الحسن الكاشي، ومرّةً إلى غيرهما؛ حيث قالوا: إن أصل إحداهن مذهبهم من هؤلاء، وبيّنا هناك أن كلّ ذلك لا أصل له أصلاً، بل لا منشأ لهذه الدعوى أيضاً ما سوى الحميّة الجاهليّة وعدم الاطلاع على حقيقة الحال، والتلبّيس على العوام، فارجع وتأمل تفهم.

الثاني: إننا قد بيّنا في المطلب الثالث من الفصل الأخير من الباب الرابع من المقدّمة تفصيل طريقة الإمامية وأنّ عندهم لا يجوز التعبد ولا الاعتماد إلا بما يكون وارداً من الله ورسوله ﷺ في الأصول والفروع جميعاً لا غير ذلك، لاسيّما المأخوذ من الرأي والقياس ونحوهما، وأثبتنا حقيقة جميع ذلك في مقالات المقصد الأوّل، وكذا بيّنا أنّ كلامهم كلّ من

(١) عنه في الأربعين للشيرازي: ٢٢٨، الدرجات الرفيعة: ٣٢٦.

كلام أئمتهم عليهم السلام ، وكلام أئمتهم من رسول الله صلى الله عليه وآله ، من الله عزّ وجلّ ، وأنّ سائر المذاهب المخالفة لهم متشاركون جميعاً في العمل بالأراء والأقيسة ، وأمثال ذلك ممّا بيّنا بطلانه صريحاً ، وكون الاعتماد عليه بدعة حادثة بعد النبي صلى الله عليه وآله ، وفيه تبيان كون مخالف الإمامية أهل البدعة والضلالة دونهم ، حيث إنّ مأخذ علومهم من معادن الوحي والإلهام ، وقد بيّنا هناك وكذا في المقالة السابقة صحّة نقلهم عن أئمتهم ، وأنّ أكثر ما نقلوا عن الأئمة ممّا لا يمكن أن يُكذّب .

وكذا بيّنا في الفصل الثالث من الباب الأوّل من المقدّمة وجوب الحبّ والبغض والتولّي والتبرّي في الله عزّ وجلّ ، وعلامة (المحبّ والمبغض) ^(١) ، وأنّ علامته حبّ آل النبي صلى الله عليه وآله ، وأنّ من أبغض محبّ آل محمّد وشيعتهم فقد أبغض آل محمّد صلى الله عليه وآله ، (وأنّ شيعة الإمامية لا يعادون أحداً إلا إذا ثبت عندهم عداوته لآل محمّد صلى الله عليه وآله) ^(٢) ، وأنّ نسبة بغض الصحابة إليهم على الإطلاق كذب وقرية ، وأنهم لا يبغضون ولا يلعنون إلا بعض الصحابة وغيرهم ممّن ضلّ عمّا جاء به النبي صلى الله عليه وآله ، وخان في الدين ، وعمل بالرأي والهوى ، وخالف أهل بيت نبيّه أئمة الهدى بل آذاهم .

وقد بيّنا في الفصل الثاني من الباب الثاني من المقدّمة خيانة جماعة من الصحابة والتابعين وغيرهم .

وكذا بيّنا في المقالة السادسة بل السابعة أيضاً من هذا المقصد الثاني كون جماعة من الصحابة من أهل النار ، ومن أعداء آل محمّد صلى الله عليه وآله .
ومنه يظهر أنّ لا نقص في بغض الإمامية أعداء أئمتهم من الصحابة

(١) بدل ما بين القوسين في «م» : «الحبّ والبغض» .

(٢) ما بين القوسين لم يرد في «م» .

أو^(١) غيرهم ، بل النقص في حب هؤلاء كما هو دأب مخالفينهم ؛ حيث يحبون كل خائن في الدين ، عدو لمن أمر الله بموالاتهم^(٢) من أهل بيت النبوة المطهرين ، وكفى في هذا حبهم لعائشة ، بل لمعاوية ، وابن العاص ، وأمثالهم ممن حارب علياً عليه السلام رئيس أهل البيت ، وسبّه وسب فاطمة والحسين عليهما السلام على المنابر والمنائر بنحو ما مرّ مفصلاً ، حتى بينا وجود العداوة بينه وبين الخلفاء الثلاث أيضاً ، فافهم حتى تعلم أن أكثر المخالفين للإمامية يدخلون في جملة^(٣) أعداء الأئمة عليهم السلام ولو من حيث لا يشعرون كما سيوضح أيضاً .

وكذا بينا في الفصل الثاني من الباب الرابع المذكور تحقيق معنى الغلو ، وأن من الغلو العمل بالرأي والقول بإمامة من لم تكن إمامته من الله ، وكذا بينا في فصل نقل المذاهب من الباب المذكور مذاهب الغلاة بحيث تبين براءة الإمامية منها ، وصدقها على غيرهم ، حتى كل من قال بإمامة ما سوى علي عليه السلام والأحد عشر المعلومين عليهم السلام .

وكذا بينا في المقدمة المذكورة في الفصل المذكور تحقيق معنى الرفض ومصادق الرفضية ، وكذا معنى أهل السنة والجماعة ومصادقهم ، وأهل البدعة والفرقة والضلالة ؛ بحيث صار عياناً أن الرفض المذموم هو مخالف الإمامية ، وأنه أهل البدعة والفرقة والضلالة أيضاً ، وأن أهل السنة الممدوحين هم أتباع علي عليه السلام وذريته المعصومين عليهم السلام الذين لم يخالفوا أبداً ما كان عليه جدّهم رسول الله صلى الله عليه وآله ، وأن اشتهاار مخالفينهم بأهل السنة

(١) في «م» : «و» بدل «أو» .

(٢) في «م» : «بموالاته» بدل «بموالاتهم» .

(٣) في «م» : «جماعة» بدل «جملة» .

إنّما كان لأجل تمسّكهم مدّة مديدة بما روجه معاوية من سبّ عليّ وأهل بيته عليهم السلام ، حتّى سمّاه الناس سنّة .

وكذا بيّنا في الفصل الثاني من الباب الأوّل من المقدّمة أنّ الواجب على مَنْ أراد الحقّ أن يتتبع كلام خصومه ، ويتأمّل بنظر الإنصاف فيه ، وأنّ مخالفي الإماميّة تركوا رأساً ملاحظة كتب الإماميّة تعصّباً وعجزاً عن جواب أدلّتهم ، ولهذا كثير منهم لا يدرون حقّ طريقة الإماميّة ، ومهما رأوا مذهباً سخيّفاً من غيرهم نسبوه إليهم ، وأكثروا في الفرية عليهم بخلاف الإماميّة ، فإنّ مدارهم على تتبّع مقالات مخالفيهم والزمامهم بما وجدوه صريحاً فيهم ، مَنْ أراد تفصيل جميع ذلك فليرجع إلى المواضع المذكورة ، حتّى أنا بيّنا بعض هذه المذكورات في مواضع آخر أيضاً منها في المقالة السابقة آنفاً ، بل سنشير إلى بعضها أيضاً ، كما لا يخفى على المتتبع .

الثالث : إنّنا نبين في هذا المقام أيضاً نبذاً ممّا يدلّ صريحاً بل ينادي جهاراً بأنّ أقواماً من فِرَق المخالفين قالوا في مسائل كثيرة ما هو خلاف شريعة سيّد المرسلين بدعةً وتعصّباً ، وعملاً بالرأي الباطل ، وعناداً للشيعة المتّقين ، وما يوضّح كونهم كاذبين في دعوى حبّ عليّ عليه السلام والأنّمة المعلومين من أهل البيت المطهّرين ، بل فيهم المتجاهرون بنصب العداوة لهم ولمحبّيتهم ، حتّى أنّهم قد يسمّون كلّ محبّ لهم رافضياً وإن كان على مذهبهم ، حتّى يتبيّن صريحاً واضحاً حقيقة حال هؤلاء في دعاويهم لأنفسهم ، وكذا في الأشياء التي نسبوها إلى الشيعة الإماميّة ، لاسيّما في عداوة الصحابة ، وعدّوها بدعةً ممّا هو إمّا فرية عليهم أو ليست بدعةً ، مع أنّنا قد ذكرنا في آخر المقالة السابقة أيضاً نبذاً ممّا هو من هذا القبيل وإن كان بينهما نوع تفاوتٍ معلوم على المتأمّل .

فمما يدل على بدعهم وعنادهم حتى في الفتاوى ما ذكره الزمخشري في كشافه في تفسير قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ﴾ (١) من أنه يجوز بمقتضى هذه الآية أن يصلي على آحاد المسلمين، ولكن لما اتخذت الرافضة ذلك من أنتمهم منعناه (٢).

أقول: لا يخفى أن فيه أيضاً اشتمام روائح تنفرهم عن أئمة الشيعة. وذكر الغزالي وغيره من أئمة الشافعية: أن تسطيح القبور هو المشروع، لكن لما جعلته الرافضة شعاراً لهم عدلنا عنه إلى التسنيم (٣). وذكر صاحب كتاب الهداية من أئمة الحنفية: أن المشروع هو التختّم باليمين، لكن لما اتخذته الرافضة عادةً جعلنا التختّم في اليسار (٤).

وقال الكنجي الشافعي في كتاب كفاية الطالب: إن علياً عليه السلام كان يتختّم باليمين (٥).

وقال الترمذي والسجستاني وابن حنبل وابن ماجه وأبو يعلى والبيهقي، وغيرهم خلق كثير، حتى مسلم والبخاري في صحيحهما: إن النبي ﷺ والعترة والصحابة كانوا يتختّمون في أيمنهم (٦).

(١) سورة الأحزاب: ٣٣ : ٤٣ .

(٢) انظر: الكشاف ٥ : ٩٦ ، وعنه في منهاج الكرامة : ٨٠ ، وإلزام النواصب : ٢١١ ، والصرط المستقيم ٣ : ٢٠٦ .

(٣) الوجيز للغزالي ١ : ٧٨ ، الوسيط له ٢ : ٣٨٩ ، المهذب للشيرازي ١ : ١٤٥ نقلاً عن أبي علي الطبري .

(٤) عنه في إحقاق الحق : ٣٩٢ .

(٥) كفاية الطالب : ٤٠٥ .

(٦) سنن الترمذي ٤ : ١٧٤٤/٢٢٨ ، الشائل المحمدية : ٥٤ ، ٩٢ ، سنن أبي داود ٤ : ٤٢٦٦/٩١ ، مسند أحمد ١ : ١٧٤٩/٣٣٥ ، سنن ابن ماجه ٢ : ٣٦٤٧/١٢٠٣ ،

وذكر الجاحظ في كتاب نقوش الخواتيم: أنّ الأنبياء من آدم إلى النبي ﷺ تختموا في أيّمانهم، وأنّ عمرو بن العاص خلعه من يمينه ولبسه في شماله حيث قال عند التحكيم: إنّي خلعتُ عليّاً عن الخلافة كما خلعتُ هذا - وخلع خاتمه من يمينه - وجعلتها لمعاوية كما جعلتُ هذا، ولبسه في شماله^(١)، فصار سنّة عندهم.

ولهذا قال الراغب في المحاضرات: إنّ أوّل مَنْ تختم في اليسار معاوية وابن العاص^(٢).

ونقل عبدالله المغربي المالكي في كتابه: أنّ رسول الله ﷺ كان يكبر في صلاة الجنازة خمساً، ولكنّه ترك اليوم هذا رأساً؛ لأنّه صار علماً على القول بالرفض^(٣).

وروى غيره أيضاً منهم الخطيب والديلمي: أنّه ﷺ كان يصلي على الميت خمساً^(٤).

وفي الجمع بين الصحيحين عن زيد بن أرقم، قال: كان النبي ﷺ يكبر خمساً^(٥).

وكبر عليّ عليه السلام على سهل بن حنيف خمساً، وقال: «إنّه من أهل

١) مسند أبي يعلى ٥ : ٣١١٩/٤٢٧، شعب الإيمان ٥ : ٦٣٦١/٢٠٢، شرح السنّة ٧ :

٤٨، صحيح مسلم ٣ : ٦٢/١٦٥٨، وانظر: صحيح البخاري ٧ : ٢٠٣.

(١) عنه ابن طاووس في الطرائف ٢ : ٢٦٦، الصراط المستقيم ٣ : ٢٠٦، الأربعين للشيرازي ٦٥٧ : ربيع الأبرار ٤ : ٢٤.

(٢) المحاضرات ٤ : ٢٥.

(٣) المعالم بفوائد مسلم ١ : ٣٢٦.

(٤) تاريخ بغداد ١١ : ١٤٢، وعن الديلمي ابن طاووس في الطرائف ٢ : ٢٨٦.

(٥) الجمع بين الصحيحين للحميدي ١ : ٨٣٦/٥١٣.

بدر»^(١) .

وقد قال أئمة أهل البيت عليهم السلام وغيرهم : إن النبي صلى الله عليه وآله كان يصلي على المنافقين أربعاً وعلى المؤمنين خمساً^(٢) .

وفي الفردوس : إن النبي صلى الله عليه وآله قال : «كبرت الملائكة على آدم عليه السلام خمساً»^(٣) .

وفي رواية ابن بطّة وغيره أنه صلى الله عليه وآله صلى على عمه حمزة خمساً^(٤)، وصححه صاحب المنتظم^(٥) .

وقال العسكري في كتاب الأوائل : أول من بنى على التكبير أربعاً على كل أحد عمر بن الخطاب^(٦) .

أقول : ولعل هؤلاء القوم لاحظوا أيضاً المناسبة في هذا الفعل ، حيث ظهر أن النبي صلى الله عليه وآله كان يكبر على أمثال هؤلاء أربعاً ، فافهم .

وقال بعضهم : يجب الفصل بكلمة «على» بين النبي صلى الله عليه وآله وآله عند الصلاة عليهم ، رغماً للشيعة^(٧) ، مع أن في صحيح مسلم وغيره روايات في أن النبي صلى الله عليه وآله لما علمهم الصلاة عليه ، قال : «قولوا : اللهم صل على محمد

(١) الطبقات الكبرى ٣ : ٤٧٣ ، سير أعلام النبلاء ٢ : ٣٢٧ .

(٢) الكافي ٣ : ٢/١٨١ و ٣ (باب علّة التكبيرات الخمس) ، علل الشرائع : ٣/٣٠٣ ، التهذيب ٣ : ٩٨٣/٣١٧ ، الاستبصار ١ : ١٨٤٠/٤٧٥ .

(٣) الصراط المستقيم ٣ : ٢٠٦ ، الأربعين للشيرازي : ٦٥٦ ، الفردوس بمأثور الخطاب ٢ : ٣٩٢ .

(٤) الطرائف ٢ : ٢٨٧ ، الأربعين للشيرازي : ٦٥٦ .

(٥) عنه ابن طاووس في الطرائف ٢ : ٢٨٧ ، والشيرازي في الأربعين : ٦٥٦ .

(٦) الأوائل : ١١٣ .

(٧) ينظر : إحقاق الحق : ٣٩٢ .

وَأَل مُحَمَّدٌ كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَأَلِ إِبْرَاهِيمَ»^(١).

ومن العجائب أنه مع تصريح أخبار التشهد وغيره عندنا وعندهم بلزوم ذكر الآل مع النبي ﷺ عند الصلاة عليه حتى في الصلوات، ومع هذا كله أنهم جعلوا مدار عملهم فيما سوى بعض المواضع خاصة التي منها تشهد الصلاة على أن يذكروا الصلاة على النبي وحده بدون ذكر الآل بالكيفية، حيث إن الشيعة بالعكس، فيقولون: صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فافهم.

وقال بعضهم: التوضؤ من الحوض الكبير أفضل من التوضؤ بالماء الجاري رغماً للمعتزلة^(٢).

وقد أجمعوا على أن ذكر الخلفاء في الخطب لم يكن في زمن النبي ﷺ، ولا في زمن أحد من الصحابة ولا التابعين، ولا في زمن بني أمية، ولا في صدر ولاية العباسيين، وإنما هو شيء أحدثه المنصور العباسي لما وقع بينه وبين العلويين خلف ونزاع، فقال: والله لأرغمن أنفي وأنوفهم، وأرفع عليهم بني تيم وعدي، فأمر بذكر الخلفاء الثلاث مقدماً على عليٍّ عليه السلام^(٣)، واستمرت هذه البدعة إلى اليوم.

وأمثالها كثيرة من أرادها فليتبّع، ولنذكر نبذاً أيضاً مما يدل على ترجيحهم البدعة كثيراً على غيرها وجدهم في ذلك، حتى في كل أمر تدل القرائن القويّة على كونه محدثاً بعد النبي ﷺ لاسيما إذا كان من بدع أحد

(١) صحيح مسلم ١ : ٤٠٥/٣٠٥ و٤٠٦، صحيح البخاري ٦ : ١٥١، مسند أبي عوانة

١ : ١٩٦٦/٥٢٦ و١٩٦٧، الجمع بين الصحيحين ١ : ٧٩٦/٤٩٥، بتفاوت.

(٢) انظر: رد المختار: ١٢٤.

(٣) يُنظر: منهاج الكرامة: ٨٢، والصراط المستقيم ٣ : ٢٠٤.

من خلفائهم ، أو تبين كون خلافه مذهب أئمة أهل البيت عليهم السلام ، حتى أن بعضهم ربما ارتكب في مثل هذا بوضع الحديث فيه أيضاً ، وتشبث هو وغيره به ولو في مقابل معارضات أقوى وأظهر وأصرح ، فمن ذلك البدائع التي أبدعها ثاني خلفائهم على خلاف صريح كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وآله ، ومع هذا اشتهرت تلك البدائع بينهم ؛ بحيث لا يعملون إلى اليوم إلا بها ، بل يؤذون من تركها .

فمنها : حكاية الطلاق ، كما رواه مسلم في صحيحه من طريقين ، والحميدي أيضاً في الجمع بين الصحيحين عن عبدالله بن عباس ، قال : كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وزمن أبي بكر وفي سنتين من خلافة عمر الثلاث على واحدة ، فقال عمر : إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة ، فلو أمضيها ثلاثاً عليهم ، فأمضاه عليهم ^(١) .

وقد رواه الحميدي عن غير ابن عباس أيضاً بعدة طرق ^(٢) .

ولا يخفى أنه خلاف صريح ما في كتاب الله أيضاً ، حتى أن الله تعالى بعد نقله حكاية طريق الطلاق بما ذكره قال : ﴿ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴾ ^(٣) ، ومع هذا لم يبال عمر فتعديها ، وخالف ربه ونبيه وإمامه بمحض رأي رآه ، وإلى اليوم عمل أتباعه كلهم عليه ، سوى أئمة أهل البيت عليهم السلام والشيعية التابعين لهم ، ولا شك في كون مثل هذا بدعة صريحة وضلالة واضحة ، حتى لم يمكن لأحد منهم أن يأتي بتوجيه له ولو بالتشبث ببعض الشبه ، ومع

(١) صحيح مسلم ٢ : ١٤٧٢/١٠٩٩ ، الجمع بين الصحيحين ٢ : ١١٩٥/١١٩ .

(٢) لم نعتز عليه في الجمع بين الصحيحين .

(٣) سورة البقرة ٢ : ٢٢٩ .

هذا ينسبون الشيعة إلى البدعة، فتأمل حتّى تفهم أيضاً أنّ إمامهم بهذا دخل في الظالمين بنصّ الكتاب، فليس قابلاً للإمامة؛ لقوله تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾^(١)، وقال أيضاً: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾^(٢). ومنها: حكاية التراويح، كما رواه الحميدي في الجمع بين الصحيحين من المتفق على صحّته في الحديث الثامن والثمانين من مسند أبي هريرة، عن عبدالرحمن بن عبدالقاري، قال: خرجت مع عمر ليلة في رمضان إلى المسجد، فإذا الناس أوزاع متفرّقون، فقال عمر: لو جمعت هؤلاء على قارئ واحد لكان أمثل، ثمّ عزم فجمعهم على أبيّ بن كعب، قال: ثمّ خرجت معه ليلة أخرى والناس يصلّون بصلاة قارئهم، فقال عمر: نعمت البدعة هذه^(٣)، الخبر.

مع ما رواه الحميدي أيضاً في الموضع المذكور من كتابه عن أبي هريرة، قال: كان رسول الله ﷺ يرغّب في قيام رمضان من غير أن يأمرهم فيه بعزيمة، فيقول: «مَنْ قام رمضان احتساباً غُفِرَ له ما تقدّم من ذنبه وما تأخّر»، فتوفّي رسول الله ﷺ والأمر على ذلك، ثمّ كان الأمر على ذلك في خلافة أبي بكر وصدراً من أيّام عمر^(٤).

ومع ما رواه هو أيضاً في الجمع بين الصحيحين من مسند أنس في الحديث التاسع بعد المائة من المتفق عليه، قال: كان رسول الله ﷺ يصلّي في رمضان، فجئت فقمّت إلى جانبه، وجاء رجل وقام أيضاً، حتّى كُنّا

(١) سورة البقرة ٢ : ١٢٤ .

(٢) سورة هود ١١ : ١٨ .

(٣) الجمع بين الصحيحين ٣ : ٧٥ ، ذيل الرقم ٢٢٥٥ .

(٤) الجمع بين الصحيحين ٣ : ٢٢٥٥/٧٤ .

رهنطاً ، فلماً أحسَّ النبي ﷺ بنا خلفه جعل يتجوز^(١) في الصلاة ، ثم دخل رحله فصلّى صلاةً لا يصلّيها عندنا ، قال : فقلنا له حين أصبحنا : أفضنت بنا الليلة ؟ فقال : «نعم ، وذلك الذي حملني على الذي صنعتُ»^(٢) .

وفي روايات أهل البيت عليهم السلام ما هو صريح في أنه لما أرادوا الصلاة معه جماعةً في نافلة شهر رمضان ووقفوا خلفه تركهم ودخل بيته إلى ثلاث ليال ، فقام يوم الثالث وأخبرهم صريحاً بأنه لا تجوز النافلة جماعةً ، وأنها بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار^(٣) .

ولا يخفى دلالة ملاحظة ما ذكر بعضه مع بعض على صريح كون تراويحهم بدعةً ، مع أنه تكفي في الدلالة الرواية الأولى ، ومع هذا كلهم في غاية الجدّ في إقامة هذه الرويّة بحيث لو تركها أحدٌ وصلّاها فرادى صاحوا عليه بأنك رافضيّ ، حتّى أنه قد مرّ سابقاً أنّ عليّاً عليه السلام أرسل الحسن عليه السلام إلى المسجد بالكوفة في أول شهر رمضان سنة ورودها ليمنعهم عن تراويحهم هذا ، فصاحوا كلهم : واعمره ! واعمره ! فقال له بعض أصحابه : إنّه سيصير بهذا فساد عظيم ، فأرسل إليهم أن صلّوا كما تريدون^(٤) .
ومنها : حكاية المتعتين .

أما متعة الحجّ فلا كلام حتّى عند القوم أيضاً في أنّ الأمر بها في صريح القرآن نزل في حجّة الوداع ، وأمر بها النبي ﷺ من لم يكن سائقاً

(١) تجوز ، أي : خفف .

انظر الصحاح ٣ : ٨٧١ ، النهاية لابن الأثير ١ : ٣١٥ - مادة جوز - .

(٢) الجمع بين الصحيحين ٢ : ١٩٥٥/٥٨٠ في ذيله .

(٣) الفقيه ٢ : ١٩٦٤/١٣٧ ، التهذيب ٣ : ٦٩ - ٢٢٦/٧٠ ، الاستبصار ١ : ٤٦٧ -

١٨٠٧/٤٦٨

(٤) التهذيب ٣ : ٢٢٧/٧٠ .

للهدى ، ففعلوا وبقيت مستمرة إلى زمان عمر ، وإنما هو الذي منع عنها في خلافته بمحض استحسان رأيه كما سيظهر ، بل لهج بذلك أيضاً عند نزول الأمر بها على النبي ﷺ فلم يؤثر ، بل ردعه النبي ﷺ ، فسكت إلى أن وصل الأمر إليه فأمر الناس بتركها بدعةً ومخالفةً لأمر الله ورسوله ﷺ ، وتبعه جماعة ، وخالفه جمع من الصحابة والتابعين ، منهم : ابنه وابن عباس^(١) ، حتى أنه - وفي رواية أن غيره - قال يوماً لابن عباس : إن الله تعالى يقول : ﴿ وَاتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾^(٢) ، فوجب تقديم الحج على العمرة ، فقال ابن عباس : فقد قال أيضاً في الميراث : ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةِ يُوصَىٰ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾^(٣) ولا شك في كون الدين مقدماً على الوصية ، فسكت ولم يخر جواباً^(٤) ، ولهذا ترى فقهاءهم ذكروها في أقسام الحج ، ومع هذا اشتهر بل اتفق عملهم إلى اليوم على تركها ؛ بحيث إن فعلها أحد تكلموا وأنكروا عليه ، بل رموه بالرفض ، حيث إن ذلك مذهب كل أهل البيت عليهم السلام .

وأما متعة النساء فهي أيضاً كذلك في جميع ما نقلناه في متعة الحج ، حتى أن عمر ما قدر هاهنا أن يتشبَّث بشيء سوى محض الرأي ، غير أن من أتباعه جمعاً ادَّعوا فريةً وبلا شاهد ولا دليل - سترأ على من ابتدع تحريمها - أنها نُسخت بعد تحليلها في زمان النبي ﷺ ، وذلك أيضاً مما تنادي روايات حتى في صحاحهم بأن المنع لم يصدر إلا من ذلك في أثناء

(١) فتح الباري ٣ : ٣٣٩ ، السنن الكبرى للبيهقي ٥ : ٢١ .

(٢) سورة البقرة ٢ : ١٩٦ .

(٣) سورة النساء ٤ : ١٢ .

(٤) انظر : السنن الكبرى للبيهقي ٦ : ٢٦٨ ، والدر المنثور ١ : ٥٠٣ .

أمارته .

ولا بأس إن ذكرنا بعض ما يدل على ما قلناه :

روى الحميدي في الجمع بين الصحيحين في مسند ابن عباس ، عن أبي نضرة ، قال : كان ابن عباس يأمر بالمتعة وكان ابن الزبير ينهى عنها ، فذكرت ذلك لجابر بن عبدالله ، فقال : على يدي دار الحديث ، تمتعنا مع رسول الله ﷺ ، فلما قام عمر قال : إن الله كان يحل لرسوله ما شاء بما يشاء ، وإن القرآن نزل منازل ، فأتّموا الحجّ والعمرة لله كما أمركم الله ، وبتوا نكاح هذه النساء ، فلن أوتى برجلٍ نكح امرأةً إلى أجلٍ إلا رجّمته بالحجارة^(١) .

ورواه الحميدي أيضاً مرّة أخرى في مسند جابر من أفراد مسلم^(٢) .
وروى الحميدي أيضاً في مسند جابر من طريق آخر أنّه قال : كُنّا نستمتع بالقبضة من التمر والدقيق الأيام على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر ، حتّى نهى عنها عمر في شأن عمرو بن حريث^(٣) .

وفي كتاب عبدالرزاق ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن صفوان بن يعلى ، عن أبيه - وكلّهم من أعيان القوم - قال : إن معاوية استمتع امرأةً بالطائف ، فدخلنا على ابن عباس فذكرنا ذلك له ، فقال : نعم ، قال : ثمّ قدم علينا جابر معتمراً فجننا فذكرنا له المتعة ، فقال : استمتعنا على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر ، حتّى إذا كان في خلافة عمر استمتع عمرو بن

(١) الجمع بين الصحيحين ١ : ٩٠/١٤٦ .

(٢) الجمع بين الصحيحين ٢ : ٣٤٠ ، ذيل ح ١٥٤٧ .

(٣) الجمع بين الصحيحين ٢ : ١٦٧٢/٣٩٨ .

حُرِثَ بامرأة، فسأله عمر: مَنْ أَشْهَدْتَ؟ فقال: أُمِّي وَأُمُّهَا، أَوْ قَالَ: أَخَاهَا، فَقَالَ: فَهَلَّا غَيْرُهُمَا، أَخْشَى أَنْ يَكُونَ دَغَالًا، وَنَهَى عَنْهَا يَوْمئِذٍ^(١).
وفي روايةٍ أُخْرَى مِنْ عَبْدِ الرَّزَّاقِ، عَنْ جَرِيحٍ، عَنْ عَطَاءٍ، قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ يَقُولُ: مَا كَانَتْ الْمَتْعَةُ إِلَّا رَحْمَةً رَحِمَ اللَّهُ بِهَا أُمَّةَ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَلَوْلَا أَنَّ عَمْرَ نَهَى عَنْهَا مَا احتاج إلى الزنا إِلَّا شَقِي^(٢).

ومثله مروى في أخبار أهل البيت ﷺ عن عليّ عليه السلام^(٣).
وروى أحمد بن حنبل في مسنده، وأبو نعيم في الحلية عن عمران ابن حصين في متعة النساء، قال: أنزلت المتعة في كتاب الله وعلمنا بها وفعلنا مع النبي ﷺ، ولم ينزل قرآن يحرمه، ولم ينه عنها النبي ﷺ حتّى مات^(٤).

وفي تفسير الثعلبي عن حبيب بن أبي ثابت، قال: أعطاني ابن عباس مٌصحفاً، وقال: هذا على قراءة أبي بن كعب، فرأيت في المصحف: فما استمتعتم به منهنّ إلى أجل مسمى^(٥). ورواه الثعلبي أيضاً في تفسيره عن ابن جبير وأبي نضرة^(٦).

وفي الجمع بين الصحيحين، وكذا في أصل الصحيحين، عن عمران ابن الحصين أنّه قال في متعة الحجّ: هكذا نزلت آية المتعة في كتاب الله، وفعلنا مع رسول الله ﷺ، ولم ينزل قرآن يحرمه، ولم ينه عنها، حتّى أنّه

(١) المصنّف لعبد الرزّاق ٧ : ١٤٠٢١/٤٩٦ بتفاوتٍ .
(٢) المصنّف لعبد الرزّاق ٧ : ٤٩٦ ، ذيل ح ١٤٠٢١ .
(٣) الكافي ٥ : ٢/٤٤٨ ، التهذيب ٧ : ١٠٨٠/٢٥٠ ، الاستبصار ٣ : ٥٠٨/١٤١ .
(٤) مسند أحمد ٥ : ١٩٤٠٦/٦٠٣ ، حلية الأولياء ٦ : ١٨٠ .
(٥ و ٦) الكشف والبيان ٣ : ٢٨٦ .

لَمَّا مَاتَ قَالَ رَجُلٌ بَرَأَيْهِ مَا شَاءَ (١).

وقال البخاري في صحيحه بعد نقل الخبر: يقال: إنَّه عمر (٢).

وفي الجمع بين الصحيحين أيضاً من المتَّفَق عليه، عن إبراهيم بن أبي موسى أنَّ أباه كان يفتي بالمتعة، فقال له رجل: رُويدك بعض فُتْيَاك، فإنَّك لا تدري ما أحدث عمر، فلقيه بعدُ، فسأله، فقال عمر: قد علمتُ أنَّ النَّبِيَّ ﷺ قد فَعَلَهُ وأصحابه، ولكن كرهتُ أن يظَلُّوا معرَّسين بهنَّ في الأراك، ثمَّ يروحوا في الحجِّ تقطر رؤوسهم (٣).

وقد نقل جمع، منهم: محمَّد بن حبيب النحوي، وعلي بن محمَّد ابن زيد في كتابيهما، وكذا غيرهما: أنَّ ستَّة من الصحابة وستَّة من التابعين كانوا يفتون بإباحة متعة النساء حياة النَّبِيَّ وبعد وفاته، منهم ابن عبَّاس وابن عمر (٤).

وفي صحيح الترمذي عن ابن عمر أنَّه سأله رجل من أهل الشام عن متعة النساء، فقال: هي حلال، فقال: إنَّ أباك نهى عنها، فقال ابن عمر: أ رأيت إن كان أبي نهى عنها وصنعها رسول الله ﷺ نترك السنَّة ونُتبع قول أبي؟ (٥).

وقد وردت في المتعتين لاسيَّما في متعة الحجِّ أخبار كثيرة جدًّا في الصحيحين وغيرهما من كتبهم المعتبرة عندهم، وأكثرها ممَّا ينادي بأنَّ

(١) صحيح مسلم ٢ : ١٢٢٦/٩٠٠، صحيح البخاري ٦ : ٣٣، الجمع بين الصحيحين ٥٤٨/٣٤٩ : ١.

(٢) عنه في الجمع بين الصحيحين ١ : ٣٤٩، ذيل ح ٥٤٨.

(٣) الجمع بين الصحيحين ١ : ٣١٣، ذيل الرقم ٤٦٩.

(٤) عنهما ابن طاووس في الطرائف ٢ : ١٧٠.

(٥) عنه في الطرائف ٢ : ١٦٩، الأربعين للشيرازي : ٥٥٩.

عمر هو الذي منع عنهما بمحض رأيه ، حتّى من غير نسخ على خلاف ما ادّعاه بعضهم في متعة النساء من النسخ رجماً بالغيب ، أو تشبّثاً ببعض الموضوعات في مقابل تلك الأخبار .

وأما أخبار أهل البيت عليهم السلام فمتواترة في كون النهي عنهما بدعة من عمر ، بل مذهبهم المعلوم عند الفريقين ذلك ، حتّى ورد عنهم صريحاً : إنّا نعمل بذلك ، وإذا سألنا ربّنا يوم القيامة قلنا : قد عملنا بكتابك وسنة رسولك ، وإذا سألهم فليس لهم إلا أن يقولوا : رأينا برأينا^(١) ، فافهم حتّى تعلم أنّ هؤلاء القوم مع هذا مصرّون على نهى المتعة إلى اليوم ، مع ظهور ما فيه من شناعة البدعة والضلالة ، ويقولون : إنّ الشيعة أهل البدعة .

وما أحسن ما نُقل عن بعض كتب الجمهور من أنّ رجلاً كان يفعل المتعة ، فقيل له : عمّن أخذت حلّها ؟ فقال : عن عمر ، فقالوا : كيف ذلك ؟ وعمر هو الذي نهى عنها وعاقب عليها ، قال : لقوله : متعتان كانتا على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله وأنا أحرّمهما وأعاقب عليهما : متعة الحجّ ومتعة النساء ، فأنا أقبل شهادته وروايته في شرعيتهما على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله ، ولا أقبل نهيه من قبّل نفسه^(٢) .

وفي الجمع بين الصحيحين أيضاً عن سعيد بن المسيّب أنّه قال : كان عثمان أيضاً ينهى عن المتعة ، وأن يجمع بين العمرة والحجّ ، فشهد عليّاً عليه السلام بين مكّة والمدينة وهو ينادي : «لبيك بحجّة وعمرة معاً لبيك» ،

(١) الكافي ٤ : ٩/٢٩٢ ، التهذيب ٥ : ٧٦/٢٦ ، و ٨١/٢٧ ، الاستبصار ٢ : ٩٤٤/١٥٠ و ٤٩٧ .

(٢) انظر : الصراط المستقيم ٣ : ٢٧٦ - ٢٧٧ ، الأربعين للشيرازي : ٥٥٩ - ٥٦٠ ، محاضرات الأدباء ٣ : ٤٢٠ .

فقال عثمان: تراني أنهى وأنت تفعله، فقال: «ما كنت لأدع سنة رسول الله ﷺ بقول أحد»^(١)، فتأمل.

وأمثال هذه البدع فيهم شائعة ذائعة كثيرة جداً؛ بحيث لو أردنا إحصاءها طال الكلام، بل احتاج إلى وضع كتاب على حدة، من أرادها فليراجع كتبهم.

ومجمل بعض ما اشتهر منها: صلاة الضحى^(٢)، ووضع اليمين على الشمال في الصلاة^(٣)، وصوم يوم عاشوراء^(٤)، وجعله عيداً، وقول: الصلاة خير من النوم في أذان الفجر^(٥)، وترك «حي على خير العمل» عن كل أذان^(٦)، وجواز غسل الرأس بدلاً من مسحه في الوضوء، خلافاً لصريح القرآن، مع إيجابهم غسل الرجلين بلا جواز المسح عليهما، بل جؤزوه على الخُف^(٧).

ومنها: قولهم بالعود والتعصيب في الميراث، وأمثال ذلك^(٨)، حتى أن الشافعي أباح الشطرنج الذي هو من الميسر بلا شك، والرقص والدف لاسيما المسلسل، والقصب، الذي تسميه العوام: الشباب، حتى أنه حكّم باستحباب قراءة آخر الجمعة أمام اللّعب بالدف، بل أباح نكاح الأمّ من

(١) الجمع بين الصحيحين ١: ١٢٢/١٥٩.

(٢) (٤ - ٢) المبسوط للسرخسي ١: ٢٤، بداية المجتهد ١: ١٣٦، المغني ١: ٥٤٩

و٨٠٢، و٣: ١١٣، الشرح الكبير ١: ٨١١، المجموع ٣: ٣١١، و٦: ٣٨٣.

(٥) انظر: المغني ١: ٤٥٣، الشرح الكبير ١: ٤٣٣، العزيز شرح الوجيز ١: ٤١٣،

المجموع ٣: ٩١ و٩٤، المنتقى للباجي ١: ١٣٥.

(٦) انظر: المحلى ٣: ١٤٩ - ١٥٠، المغني ١: ٤٥٠، المجموع ٣: ٩٨.

(٧) النوادر والزيادات ١: ٣١ و٤١ و٩٣، العزيز شرح الوجيز ١: ١١٤، المجموع

١: ٣٢٢ و٣٢٣ و٤١٧ و٤٧٦.

(٨) المغني ٧: ١١ و٢٥، الشرح الكبير ٧: ٥٨ و٥٩ و٦٠.

الزنا، وكذا العمّة والخالة والبنت والأخت^(١)، وهو بعينه مذهب المجوس .
وأباح مالك لواط الرجل مملوكه ، حتّى قال : إنّه لو امتنع كان له ردّه ؛
لأنّه عيب^(٢) .

وقال أبو حنيفة بإباحة لواط الغلام الأجير بشرط اللّف بالحريز، بل
أباح عند اللّف المذكور نكاح المحارم كلّها^(٣) كالأمّ والأخت والبنت ،
لاسيما إذا اشترى أحداً منهمنّ ، وقال : إذا استأجر امرأة ليزني بها لاحدّ
عليه^(٤) .

وقال ابن حنبل : مَنْ زعم أنّ محمّداً وعليّاً خير البشر فهو كافر^(٥) .
وقد مرّ صريح قول النبي ﷺ : «إِنَّ مَنْ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ فَهُوَ كَافِرٌ»^(٦) .
وقال : مَنْ لا يرى الترحّم على معاوية فهو ضالّ مبتدع^(٧) ، مع أنّه
ممنّ كان ينادي بلعنه ، بل كّفه عليّ عليه السلام^(٨) .
وأنكر أكثرهم سجود الشكر ، حتّى في رواية عن أبي حنيفة أنّه قال :
إنّه غير مشروع^(٩) .

(١) انظر : نهاية المطلب ١٢ : ٢٤٠ ، الوسيط ٥ : ١٠٣ ، عقد الجواهر ٢ : ٤٣٠ ،

المغني ٧ : ٤٨٢ ، روضة الطالبين ٥ : ٤٤٨ .

(٢) نقله الشيرازي في أربعينه : ٦٥٢ .

(٣) انظر : المبسوط للسرخسي ٩ : ٨٥ و٨٦ .

(٤) انظر : المبسوط للسرخسي ٩ : ٥٨ .

(٥) انظر : الأربعين للشيرازي : ٦٥٣ ، الصراط المستقيم ٣ : ٢٢٤ .

(٦) مناقب آل أبي طالب ٣ : ٨٥ ، تاريخ بغداد ٣ : ١٩٣ ، تاريخ مدينة دمشق ٤٢ :

٣٧٢ .

(٧) انظر : الأربعين للشيرازي : ٦٥٣ ، الصراط المستقيم ٣ : ٢٢٤ ، طبقات الحنابلة ١ :

٢٧٣ .

(٨) الأربعين للشيرازي : ٦٢٣ .

(٩) انظر : العزيز شرح الوجيز ٢ : ١١٤ ، المجموع ٤ : ٧٠ .

ومنعوا عن تعفير الجبين فيه^(١)؛ بحيث طعنوا على الشيعة فيه أيضاً، كما طعنوا عليهم في الجمع بين الصلاتين اختياراً، وفي قراءة سورتي الجمعة والمنافقين في صلاة الجمعة، حتى أنهم لا يقرأون سورة الجمعة فيها أبداً مع تناسبها واضحاً.

وكذا يفضلون المشي قدام الجنائز على المشي خلفها، أو يمينها، أو شمالها^(٢).

وقال أبو حنيفة بأن القنوت في الصلاة بدعة^(٣).

وقال الشافعي: محلّه بعد الركوع^(٤).

وكلاهما خلاف فعل النبي ﷺ.

وبالجملة، أكثر أحكامهم كذلك، من أرادها فليراجع كتبهم.

ولا بأس إن أشرنا هاهنا إلى نبذ من وجوه بدعية بعض هذه الأشياء، حيث إن كثيراً منها واضح البطلان حتى عقلاً، ومن البدع التي ظاهر أنها لم تكن في زمن سيد الإنس والجان مطلقاً.

روى الحميدي في الجمع بين الصحيحين عن مرزوق العجلي، قال: قلت لابن عمر: أكان عثمان يصلي صلاة الضحى؟ قال: لا، وفي رواية قلت له: أتصلي الضحى؟ قال: لا، وفي كليهما: قلت: فعمر؟ قال: لا،

(١) عنهم في الصراط المستقيم ٣: ٢٠١.

(٢) انظر: الأم ١: ٢٧٢، المبسوط للسرخسي ٢: ٥٦، الوجيز ١: ٧٤، بداية المجتهد ١: ٢٣٣، العزيز شرح الوجيز ٢: ٤١٧، المجموع ٥: ٢٧٩.

(٣) انظر: المحلى لابن حزم ٤: ١٤٥، المبسوط للسرخسي ١: ١٦٥، المنتقى للبايجي ١: ٢٨٢، العزيز شرح الوجيز ١: ٥١٥، المغني ١: ٨٢٣.

(٤) انظر: الحاوي الكبير ٢: ١٥٤، المهذب للشيرازي ١: ٢٨٨، المبسوط للسرخسي ١: ١٦٥، بدائع الصنائع ١: ٢٧٣، العزيز شرح الوجيز ١: ٥١٥.

قلت : فأبو بكر؟ قال : لا ، قلت : فالنبي ﷺ؟ قال : لا أخاله (١) .

وفيه أيضاً عن ابن عمر أنّه قال : صلاة الضحى بدعة (٢) .

وفيه أيضاً عن عائشة قالت : ما صلى النبي صلاة الضحى (٣) .

وفي مسند أحمد بن حنبل : أنّ أبا سعيد بن نافع وأبا بشير الأنصاري رأيا رجلاً يصلي صلاة الضحى ، فعيبا عليه ونهياه عنها (٤) .

وقد ذكر جمع أنّ سبب اشتهاها بل ابتداعها أنّ معاوية لمّا بلغه نعي عليّ بن أبي طالب وقت الضحى ، قام فصلى ستّ ركعات ، ثمّ أمر بني أميّة بالأحاديث في فضلها عن النبي ﷺ ، حتّى روي أنّ النبي ﷺ قال : إنّ الله كتبها عليه (٥) ، وعن أبي ذرٍّ وأمّ هاني : أنّ النبي ﷺ صلّاها ثمانين ركعات (٦) ، ثمّ اشتهرت تلك الموضوعات تملقاً لمعاوية إلى أن وصل الأمر إلى حدّ يصلّيها منهم في كمال الحضور منّ قد لا يصلّي الفرائض .

ثمّ إنّّه قد ذكر أهل السير وغيرهم أنّ أسارى العجم لمّا جيء بهم إلى المدينة وأوقفوهم قبال عمر ، وقفوا واضعين أيديهم على صدورهم اليمين فوق الشمال ، فأعجبه ذلك وسأل عن وجهه؟ فقالوا : إنّ هذا أدب العجم إذا وقفوا قبال السلاطين والأكابر ، فقال : ينبغي أن نفعل هذا في الصلاة (٧) .

(١) الجمع بين الصحيحين ٢ : ١٤٩٠/٢٩٤ .

(٢) الجمع بين الصحيحين ٤ : ٣٢٥٥/١٤٤ .

(٣) الجمع بين الصحيحين ٤ : ٣١٧٩/٦٨ .

(٤) انظر : مسند أحمد ٦ : ٢١٣٨٢/٢٨٤ .

(٥) انظر : الصراط المستقيم ٣ : ١٨٥ ، الأربعين للشيرازي : ٦٥٥ .

(٦) المصنّف لعبدالرزاق ٣ : ٧٥ - ٤٨٥٨/٧٦ ، صحيح مسلم ١ : ٧١/٢٦٦ ، مسند أبي

عوانة ٢ : ١١ - ٢١٢٩/١٢ .

(٧) لم نعثر عليه .

ثم إنه اشتهر بينهم بحيث أفتى سائر فقهاءهم باستحبابه^(١) سوى مالك .

فقد حكى الطحاوي في كتاب اختلاف الفقهاء عن مالك أنه قال: إن وضع اليدين إحداهما على الأخرى إنما يفعل في صلاة النوافل من طول القيام للاستراحة، ثم قال: وتركه أحب إليّ^(٢).

وحكى عن الليث بن سعد أنه قال: سدل اليدين أحب إليّ^(٣).

وفي رواية أخرى عن مالك: أنه لا يفعل ذلك في الفريضة^(٤).

ولا يخفى كون مثل هذا بدعة صريحة مأخوذة من المجوس ومن زي أعداء الله، ولهذا صرح جميع أئمة أهل البيت عليهم السلام - الذين ورد - كما مر صريحاً - الأمر بالتمسك بهم - بكونه بدعة حراماً مبطلاً للصلاة، حتى أن جماعة نقلوا صريحاً: أن علياً عليه السلام مر يوماً على جمع من الأعاجم في المدائن، فقاموا ووقفوا قبله بذلك الوضع المذكور، فمنعهم عنه وزجرهم زجراً شديداً وقال: «إنه من شعار المجوس»^(٥).

أقول: وكأنه لأجل هذا وضع أتباع أعداء علي عليه السلام حديثاً على النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «إنه من سنن المرسلين»^(٦) ولم يدركوا أنه لو كان كذلك لكان رسول الله صلى الله عليه وآله وعلي عليه السلام وثقات علماء أهل بيته عليهم السلام أولى بالعمل به، ولو عملوا لشاع النقل عنه كما شاع خلافه، وأيضاً لما كان عمر ولا

(١) الهداية للمرغيناني ١: ٤٧، المغني ١: ٥٤٩ - ٥٥٠، المجموع ٣: ٣١١.

(٢) مختصر اختلاف العلماء للجصاص ١: ٢٠٢، المدونة الكبرى ١: ٧٤.

(٣) مختصر اختلاف العلماء للجصاص ١: ٢٠٢.

(٤) المدونة الكبرى ١: ٧٤.

(٥) لم نعره عليه.

(٦) انظر: المغني ١: ٥٤٩ - ٥٥٠، فتح الباري ٢: ١٧٨.

عليّ عليه السلام قالا في ذلك ما قالا ، فافهم .

ثم إنه قد روى الفريقان أيضاً ، حتى جماعة من علماء القوم ، منهم أبو مخنف وغيره : أنه لما قُتل الحسين عليه السلام يوم عاشوراء تشاءم أهل البيت عليهم السلام وسائر الأخيار بذلك اليوم^(١) ، فأمر يزيد بن معاوية جمعاً بوضع الأحاديث في فضل ذلك اليوم وبركته ، واستحباب صومه ونحو ذلك ، كما كان في الجاهلية ، ففعلوا ، وخطب بها الخطباء على المنابر ، بحيث اشتهر في بلاد الشام والحجاز ، حتى في الحرمين إلى اليوم بحيث يجعلونه يوم عيد كبير^(٢) ، ولا يبالون بل لا يشعرون بأنه يوم أعظم المصائب على النبي صلى الله عليه وآله وأهل بيته عليهم السلام ، حتى روى صاحب حياة الحيوان عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال في الطير المسمى بالصوّام : «إنه أول طير صام يوم عاشوراء» ، ثم قال مع كمال تعصبه : إن هذا الحديث مما وضعه قتلة الحسين عليه السلام وأتباعهم^(٣) .

وفي الروايات المستفيضة الثابتة عن أهل البيت عليهم السلام تصريح بأن أمثال تلك الأخبار كلها من الموضوعات بأمر يزيد ، وأن من تبرك به وبصومه حشره الله مع يزيد وابن مرجانة وسائر قتلة الحسين عليه السلام^(٤) ، بل نقل جماعة من القوم منهم الشافعي في مسنده بإسناد له عن ابن عمر ، قال : ذُكر عند النبي صلى الله عليه وآله يوم عاشوراء ، فقال : «كان مما يصومه أهل الجاهلية ،

(١) تهذيب الأحكام ٤ : ٩١١/٣٠١ ، مقتل أبي مخنف : ١٧٧ .

(٢) انظر : الطرائف ١ : ٢٩٥/٢٩١ ، الصواعق المحرقة : ٢٧٨ - ٢٧٩ .

(٣) حياة الحيوان الكبرى ١ : ٦١٣ - ٦١٤ .

(٤) أمالي الصدوق : ٢٠١/١٩١ ، تهذيب الأحكام ٤ : ٣٠١ - ٩١٢/٣٠٢ ، المقنعة :

فمن أحبّ منكم فليصمه ، ومن كره فليدعه»^(١) .

وهو صريح في عدم رجحانه من حيث كونه من أفعال أهل الجاهليّة أيضاً ، فافهم .

ثمّ إنّه قد روى جماعة منهم أنّ عمر ترك قول: «حيّ على خير العمل» في الأذان والإقامة ، وقال : خفت أن يتكل الناس على الصلاة وتدع غيرها ، ووضع بدله في أذان الفجر قول : «الصلاة خير من النوم»^(٢) .

وقد روى جمع ، منهم : محمّد بن منصور الكوفي في كتاب الجامع ، عن أبي محذورة مؤدّن رسول الله ﷺ : أنّ النبي ﷺ أمره أن يقول كلمة «حيّ على خير العمل» ، وأنّ ابن عبّاس قال لعمر : ألقيتها من الأذان وقد أذن بها رسول الله ﷺ^(٣) .

وفي روايات أئمة أهل البيت عليهم السلام كلّهم في وصف الأذان أنّ ليلة المعراج أذن جبرئيل عليه السلام لصلاة رسول الله ﷺ ، وأقام في البيت المعمور ، والأنبياء عليهم السلام كلّهم حضور ، وقال فيهما : حيّ على خير العمل ، فلمّا هبط النبي ﷺ أمر بلالاً أن يؤدّن مثل أذان جبرئيل وعلمه ذلك ، وكان يؤدّن بذلك^(٤) .

(١) مسند الشافعي : ٢٩١ ، صحيح مسلم ٢ : ١١٨/٧٩٣ ، مسند أبي عوانة ٢ :

٢٩٧٢/٢٣٥ ، الجمع بين الصحيحين للحميدي ٢ : ١٢٨٥/١٨٣ .

(٢) انظر : الايضاح للفضل بن شاذان : ١٠٦ ، الأذان بحيّ على خير العمل لمحمّد بن علي العلوي : ٥٥ و ٩٦ ، الصراط المستقيم ٣ : ٢١ ، الأربعين للشيرازي : ٥٦٤ ، المصنّف لابن أبي شيبة ١ : ٢٠٨ ، المغني للقاضي عبد الجبار ٢١ ق ٢ : ٢٩ ، شرح التجريد للقوشجي : ٣٧٤ .

(٣) كتاب محمّد بن منصور غير متوفّر لدينا ، وعنه البياضي في الصراط المستقيم ٣ : ٢١ ، والشيرازي في الأربعين : ٥٦٤ .

(٤) الفقيه ١ : ٨٦٤/١٨٣ ، الأذان بحيّ على خير العمل لمحمّد بن علي العلوي : ٥٧ .

وفي رواية: أن عمر لما سمع ذلك قال للنبي ﷺ: إذا سمع الناس أن الصلاة خير الأعمال لم يجذوا في الجهاد، فقال النبي ﷺ: «إني لا أخالف ما أمرني به ربي» فسكت إلى زمان خلافته، فأمر يومئذ بترك ذلك^(١)، فافهم.

ثم إنّه قد روى أبو هلال العسكري في كتاب الأوائل، وكذا غيره: أن أول من أعال الميراث عمر، فقال ابن عباس: لو قدموا من قدمه الله، وهو الذي أهبط من فرض إلى فرض، وأخروا من أخره الله، وهو الذي أهبط من فرض إلى ما بقي، ما عالت فريضة قط، فقال له الزهري: من أول من أعال؟ قال: عمر بن الخطاب^(٢).

وفي رواية أخرى: أن ابن عباس قال: سبحان من أحصى رمل عالج جعل في المال نصفين وثلاثاً، ذهب النصفان بالمال فأين الثلث؟ فقيل له: إن عمر لما قال بالعدل فهلاً أشرت عليه؟ قال: هبته^(٣).

أقول: مراد ابن عباس ومعنى كلامه ما اتفق عليه أئمة أهل البيت عليهم السلام آخذين من صحيفة الفرائض، التي هي إملاء رسول الله ﷺ وخط عليّ عليه السلام بيده، حتى أن الباقر عليه السلام أراها لبعض أصحابه، وخلاصة ذلك: أنه إذا اجتمع صاحب الفرض مع غيره فصاحب الفرض يقدم سهمه على من لا فرض له، بل يرث بالقرابة المحضّة، فيعطى حينئذ كل ذي فرض سهمه أولاً، ثم يعطى الباقي للباقي زاد أو نقص أم لا، مثلاً: إذا ترك ميت زوجاً أو زوجةً والوالدين أو أحدهما أو ابناً أو ابنتين، فيخرج أولاً

(١) لم نعتز عليها.

(٢) الأوائل: ١٢٢، وعنه وعن غيره البياضي في الصراط المستقيم ٣: ٢٧.

(٣) انظر: أحكام القرآن للجصاص ٣: ٢٢ - ٢٣، السنن الكبرى للبيهقي ٦: ٢٥٣.

سهم الأولين المفروض تماماً من المال، ثم يعطى الباقي للابن أو الابنين^(١).

ثم إذا كان كلهم أصحاب فرض فصاحب الفرضين الأدنى والأعلى يقدم على مَنْ له فرض واحد، فيكون الزائد والناقص له، مثلاً: إذا اجتمع زوج والأبوان وبنت، فللزوجة الربع، ثلاثة من اثني عشر، وللأبوين السدسان أربعة من اثني عشر، وبقي خمسة أسهم فهي للبنت؛ لأنها لو كانت ذكراً لم يكن لها غير ذلك، وكذا إن كانتا اثنتين.

وإن اجتمع زوج وبنت، فللزوجة الربع، والبقية - وهي الثلاثة الأرباع^(٢) - للبنت؛ حيث إن النقص يرد (عليها لو)^(٣) نقص، فتأخذ النصف بالفرض والربع بالقرابة، فلا عول ولا تعصيب أيضاً؛ لصريح آية أولي الأرحام^(٤).

ومع هذا إن القوم، وكذا كبيرهم، لجهلهم تركوا هذا الذي هو حكم الله وحكم الرسول، وعملوا بما هو بدعة ناشئة من الجهل وعدم الفهم، حتى فهمه ابن عباس، وهم لم يفهموه، حتى لم يعملوا به بعد بيانه لهم. ثم إنه قد روى جمع، منهم: أبو داؤد في صحيحه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا جَاءَهُ أَمْرٌ يُسْرَبُ بِهِ، خَرَّ سَاجِداً شَاكِراً لِلَّهِ تَعَالَى^(٥).

(١) في «س، ن»: «البنين» بدل «الابنين».

(٢) في «ن»: «أرباع».

(٣) بدل ما بين القوسين في «س، ن»: «عليه إن».

(٤) سورة الأنفال ٨: ٧٥، سورة الأحزاب ٣٣: ٦.

(٥) سنن ابن ماجه ١: ١٣٩٤/٤٤٦، سنن أبي داؤد ٣: ٢٧٧٤/٨٩، الجامع الصحيح

(سنن الترمذي) ٤: ١٥٧٨/١٤١، سنن الدارقطني ١: ٢/٤١٠.

وفي روايات: أن أبا بكر سجد لما بلغه قتل مسيلمة^(١)، وأن علياً^{عليه السلام} سجد لما بلغه قتل ذي الثدية^(٢).

وروى ابن ماجه في صحيحه، وكذا الحميدي في الجمع بين الصحيحين بعدة طرق، منها: عن أبي الدرداء، ومنها: عن ثوبان: أن النبي^{صلى الله عليه وآله} قال: «ما من عبد يسجد شكراً لله سجدة إلا رفعه الله درجة وحط بها عنه خطيئة»^(٣).

وروى مسلم في صحيحه عن أبي هريرة، قال: قال أبو جهل: هل يُعَفِّرُ محمّد وجهه بين أظهركم؟ قال: فقيل: نعم، قال: واللآلئ والعزى، لئن رأيتَه يفعل ذلك لأطأن على رقبته، ولأعفرن وجهه في التراب، ثم قال ما معناه إنّه رآه يفعل ذلك فيما بعد، فأراد أن يفعل ما عزم عليه فحالت الملائكة بينه وبينه^(٤).

ومع هذا قد شاع عندهم ترك تلك السجدة لاسيّما بعد الصلاة، خصوصاً مع التعفير، بحيث لو فعله أحد ولو كان من علمائهم، لحكموا بكونه رافضياً، بل فعلوا به ما أراد أبو جهل أن يفعل بالنبي^{صلى الله عليه وآله}، فافهم.

ثم إنّه قد روى الحميدي في الجمع بين الصحيحين من المتفق عليه عن ابن عباس، قال: صلّى النبي^{صلى الله عليه وآله} بالمدينة الظهر والعصر جمعاً، والمغرب والعشاء جمعاً من غير خوف ولا سفر ولا مطر^(٥)، وفي رواية

(١) تهذيب ابن قيم الجوزية - المطبوع بهامش مختصر سنن أبي داؤد - ٤ : ٨٥ .

(٢) المصنّف لعبد الرزّاق ٣ : ٥٩٦٢/٣٥٨ ، مسند أحمد ١ : ١٧٣ / ٨٥٠ ، السنن الكبرى للبيهقي ٢ : ٣٧١ .

(٣) سنن ابن ماجه ١ : ١٤٢٣/٤٥٧ ، الجمع بين الصحيحين ١ : ٧٥٥/٤٦٨ .

(٤) صحيح مسلم ٤ : ٢٧٩٧/٢١٥٤ ، وعنه ابن طاؤس في الطرائف ٢ : ٢٧٧ .

(٥) الجمع بين الصحيحين ٢ : ٦٤ ، ذيل ح ١٠٦١ .

أخرى فيه أيضاً: أن رجلاً سأل ابن عباس عن وجه ذلك ، فقال : أراد أن لا يُخرج على أُمَّته (١) .

وروى مسلم نحو ذلك في صحيحه بعدة طرق (٢) ، وهو الذي في روايات أهل البيت عليهم السلام أيضاً (٣) ، ومع ذلك هذا أمر متروك عندهم رأساً بحيث حكموا بالرفض جزماً إن رأوا أحداً يفعله .

ثم إنّه قد روى الحُميدي أيضاً من أفراد مسلم عن ابن عباس ، وكذا روى الشافعي في مسنده ، وكذا أبو نعيم في الحلية ، وكذا أحمد بن حنبل في مسنده ، وكذا غيرهم ، عن ابن عباس وغيره : أن النبي صلى الله عليه وآله كان يقرأ في صلاة الجمعة بسورة الجمعة والمنافقين (٤) .

وفي روايةٍ أخرى للحُميدي في كتابه من أفراد مسلم أيضاً: أن مروان ابن الحكم استخلف أبا هريرة على المدينة فخرج إلى مكة ، فصلّى يوم الجمعة بسورة الجمعة والمنافقين ، قال الراوي : فسألته ، فقلت : إنك قرأت بسورتين كان عليّ بن أبي طالب عليه السلام يقرأ بهما في الكوفة ، فقال أبو هريرة : إنّي سمعت النبي صلى الله عليه وآله يقرأ بهما في الجمعة (٥) .

ومع هذا مَنْ هو الذي رأى قراءة أحدٍ منهم ولو آية الجمعة في

(١) الجمع بين الصحيحين ٢ : ٦٤ ، ذيل ح ١٠٦١ .

(٢) صحيح مسلم ١ : ٤٨٩ - ٧٠٥/٤٩٠ .

(٣) الكافي ٣ : ١/٢٨٦ ، علل الشرائع ٢ : ٦/٣٢١ (باب ١١ علّة الرخصة في الجمع بين الصلاتين) .

(٤) صحيح مسلم ٢ : ٨٧٩/٥٩٩ ، الجمع بين الصحيحين ٢ : ١٢٤/١٢٢ ، مسند الشافعي : ٢٩٩/١٥٦ ، حلية الأولياء ٧ : ١٨٢ و ١٨٣ ، مسند أحمد ١ : ١٩٩٤/٣٧٥ .

حلية الأولياء ٧ : ١٨٢ و ١٨٣ ، الجمع بين الصحيحين للحُميدي ٢ : ١٢٢/١٢٤ .

(٥) صحيح مسلم ٢ : ٨٧٧/٥٩٧ ، الجمع بين الصحيحين ٣ : ٢٦٢٣/٢٧٦ .

الجمعة، من حيث إنّها عادة الشيعة تأسياً بسُنّة نبيّهم، حتّى أنّه يظهر أيضاً من رواية صلاة أبي هريرة أنّ الراوي تعجّب من فعل أبي هريرة ما فعله عليّ عليه السلام، فأجابه بأنّ ذلك كان لأجل فعل النبيّ إيّاه، وذلك ممّا يدلّ على أنّ سلفهم كانوا يلاحظون أن يصدر منهم ما يكون موافقاً لفعل عليّ عليه السلام، كما ورد في أخبار أهل البيت عليهم السلام أنّ مدار أكثر الناس كان على سؤال المسألة من عليّ عليه السلام والعمل بخلاف فعله وفتواه تملقاً إلى معاوية وأمثاله، فافهم.

ثمّ إنّّه قد روى الحُميدي أيضاً في كتابه من المتفق عليه وغيره، وكذا غيره من أصحاب صحاحهم من طرق عديدة أخباراً دالّة على كون التشيع باتّباع الجنّزة صورةً ومعنى^(١)، حتّى أنّ منها ما رواه ابن حنبل في مسنده عن ابن مسعود، قال: سألت النبيّ ﷺ عن السير في الجنّزة، فقال: «متبوعة وليست تابعة»^(٢).

وفي روايةٍ أخرى رواها الخطيب البغدادي في تاريخه: أنّ ثابت بن قيس أتى النبيّ ﷺ، فقال له: إنّ أمّي ماتت وهي نصرانيّة وأحبّ أن أشهدها، فقال النبيّ ﷺ: «اركب وتقدّمها فإنّك إذا تقدّمته لم تكن معها»^(٣). نعم، روى بعضهم: أنّ أبا بكر وعمر كانا يمشيان قدّامها^(٤)، ولهذا

(١) صحيح البخاري ٢: ٩٠، صحيح مسلم ٣: ٢٠٦٦/١٦٣٥، و٤: ٢١٦٢/١٧٠٤.

الجمع بين الصحيحين ١: ٨٤٩/٥٢٠، و٣: ٢١٨٨/٢٠.

(٢) مسند أحمد ١: ٣٥٧٥/٦٢٤.

(٣) تاريخ بغداد ٩: ١١٥ في ترجمة سهل بن المغيرة البرّاز، وأيضاً: تاريخ بغداد ١٦٧/١٠ نشر دار الغرب الإسلامي.

(٤) المصنّف لابن أبي شيبة ٣: ٢٧٧، سنن ابن ماجه ١: ١٤٨٢/٤٧٥ و١٤٨٣، سنن

الدارقطني ٢: ١/٧٠، السنن الكبرى للبيهقي ٤: ٢٣.

تمسك القوم بفضل ذلك وإن كان مخالفاً لقول النبي ﷺ وفعله ، بل نقلوا أيضاً أن علياً عليه السلام كان يمشي وراءها ، وكان يعيب عليهما مشيهما^(١) ، فافهم .

ثم دلالة بعض أخبارهم المذكورة في كتبهم الصحاح حتى الصحيحين على استحباب القنوت ، وأن النبي ﷺ قنت قبل الركوع أيضاً واضحة معروفة عندهم لا حاجة إلى ذكرها .

وبالجملة ، ما أكثر المسائل التي اشتهرت عندهم وعليها مدار عملهم ، وأكثر ما يدل على كونها بدعة حادثة بعد النبي ﷺ ، وكفى ما ذكرناه لصاحب البصيرة ، ومع هذا لیت شعري أي حكم من أحكام الشيعة الإمامية مما يمكن أن يقال بكونه بدعة ، مع ما ظهر سابقاً عند بيان مذهبهم من أن أصل مبنى عملهم واعتمادهم ليس إلا على شيء يكون ثابت الورد عن رسول الله ﷺ قولاً أو فعلاً بنقل ثقات من الصحابة ، أو أحد من أئمتهم الاثني عشر المسلمين في الصدق عند كافة فرق الإسلام دون غير ذلك ، وإن كان عليه عمل سائر الناس .

ألا ترى أن مخالفيهم كثيراً ما يعيبون عليهم بسجودهم على التربة الحسينية ، بل يفترون عليهم في ذلك ، حيث يموهون على العوام بأنهم يعبدون الصنم والصخرة التي يسجدون عليها ، مع أن لا كلام لأحد في كون السجدة على التراب أفضل من غيره ، وقد ورد التصريح في أخبار أئمة أهل البيت عليهم السلام بكمال شرافة التربة الحسينية ، وأن الله تعالى يقبل الصلاة التي

(١) المصنف لعبد الرزاق ٣ : ٦٢٦٣/٤٤٥ ، المصنف لابن أبي شيبة ٣ : ٢٧٨ ، السنن الكبرى للبيهقي ٤ : ٢٥ .

تكون على تربته^(١).

وقد روى الفريقان كلّهم أنّ رسول الله ﷺ كان يصلّي على التراب ،
أو على الخمرة^(٢) المعمولة من خوص النخل ، ولم يرو أحد من المعتبرين
سجده على غير ذلك ، بل صريح الأخبار المتواترة عن أئمّة أهل
البيت عليهم السلام عدم جواز وضع الجبهة في الصلاة إلا على الأرض أو ما ينبت
منها ممّا لم يكن مأكولاً عادياً ولا ملبوساً^(٣).

وعمل الإمامية على هذا ؛ لصريح قول أئمّتهم وفعل نبيّهم ، فالعيب
عليهم بذلك يرجع إلى العيب على من اقتدوا بهم ، وهكذا في سائر
مسائلهم ، كما هو واضح على من تتبّع كتبهم وأخبارهم ، فإنّه يجد صريحاً
أنّ جميع فتاويهم مسألة مسألة على وفق ما ورد عن الله ورسوله ﷺ ، وأنّ
مخالفهم معتادون على عكس هذه الحالة ، كما ظهر^(٤) نبذ من ذلك ممّا مرّ
أنفاً بل سابقاً أيضاً ، حتّى أنّه كفى في هذا ملاحظة كيفيّة صلاة الشيعة
وصلاة مخالفهم لمن أنصف فيما يرى .

فلنختتم هذا البحث بنقل مجمل من كيفيّة الصلاة التي يلزم القوم أن
تكون صحيحة مقبولة على مذهبهم ، لاسيّما عند الحنفيّة منهم .

(١) الفقيه ١ : ٨٢٩/٢٦٨ ، مصباح المتّهجد : ٦٧٧ ، إرشاد القلوب : ١١٥ ، الاحتجاج
٥٨٣ : ٢ .

(٢) المصنّف لابن أبي شيبة ١ : ٣٩٨ و ٣٩٩ ، مسند أحمد ٧ : ٢٥٥٨/٣٥٤ ، سنن
ابن ماجة ١ : ١٠٢٨/٣٢٨ ، الجامع الصحيح (سنن الترمذي) ٢ : ٣٣١/١٥١ ، مسند
أبي يعلى ١٢ : ٦٨٨٤/٣١١ ، المعجم الأوسط ٢ : ١٦٨٣/٢١١ ، ٤ : ٤٢٦٠/٤٨٩ ،
المعجم الكبير ٢٣ : ٤٨٣/٣٤٢ ، أخبار إصبهان ٢ : ١٤١ ، السنن الكبرى للبيهقي ٢ :
٤٢١ ، المبسوط للسرخسي ١ : ٢٠٦ .

(٣) الكافي ٣ : ٣٣٠ ، باب ما يسجد عليه .

(٤) في «ن» : « يظهر » بدل « ظهر » .

فاعلم ، أن إنساناً إذا صَلَّى في دار مغصوبة على جلد كلبٍ ، لابساً جلد كلبٍ ، ويده قطعة من لحم كلب وهو متوضئ بنبيذ التمر المغصوب بأن غسل رجليه أولاً ، ثم غسل الرأس ، ثم اليدين ، ثم الوجه ، فقام وعليه نجاسة ، فقال : الله العظيم أو الكريم أو نحوهما : ومدهامتَان بالفارسيّة لا غير ، ثم طأطأ رأسه قليلاً غير ذاكر ولا مطمئن ، ثم أهوى إلى السجود من غير رفع ، فوضع جبهته أو أنفه أو عمامته ولو على نجاسة يابسة من غير ذكر ولا طمأنينة ، ثم جرّ جبهته قليلاً ، أو حفر يسيراً لينزل جبهته أو أنفه فيها من غير رفع رأس بينهما ولا ذكر ولا طمأنينة ، ثم نهض إلى الثانية ففعل ما فعل في الأولى ، ثم قعد بقدر التشهد ولو من غير تشهدٍ ولا ذكر أصلاً ، ثم أخرج ريحاً من دبره كان مثل هذا الرجل عندهم مصلياً عابداً مقبول الصلاة عند الله .

فمن لاحظ هذه الكيفيّة ، لاسيّما مع الكيفيّة التي ذكرها الإماميّة عن أنمتهم عليهم السلام قولاً وفعلاً ، لاسيّما ما رواه حمّاد ، وكذا ما رواه زرارة عن الصادق عليه السلام ^(١) ، عرف جزماً : أن أيتهما الصلاة التي كانت فعل النبي صلى الله عليه وآله وسنته ، فاعتبروا يا أولي الأبصار لعلكم تفلحون .

ثمّ إنّه إذ قد تبين هذا نقول للقوم : إذا ظهر أن مبني أعمالكم وعقائدكم على الطريقة التي بيّناها سابقاً وأنفأ ، وأن مبني عمل الشيعة على وفق ما ادّعوه من أقوال أنمتهم وأفعالهم وعقائدهم ، حتّى في بغض من أبغضوه وتبرأوا منه ، بل لعنوه من الصحابة وغيرهم ، وقد بيّنا عياناً في المقالة السابقة ، وكذا في مواضع عديدة غيرها : أن نسبة كذب الشيعة فيما

(١) الكافي ٣ : ٨/٣١١ و ١/٣٣٤ ، تهذيب الأحكام ٢ : ٣٠١/٨١ ، و ٣٠٨/٨٣ .

نسبوه^(١) إلى أئمتهم ونقلوه عنهم باطل سخيف، محض الفرية والحمية الجاهلية، لاسيّما في كثير من المسائل الأصولية، والمشهورات من الفروعية؛ لتواتر أخبارها الكثيرة جداً مع اقترانها بالقرائن القوية أيضاً، بحيث صارت عامتها عندهم من الضروريات اليقينية التي لا منكر لها عندهم أصلاً، ولا معارض لها في أخبارهم رأساً، خصوصاً حكاية بطلان خلافة سائر الخلفاء كلّهم، وضلالة أصحابهم وأعاونهم وأتباعهم من الصحابة وغيرهم، ووجوب بغضهم والقبح فيهم والتبرّي منهم؛ لظلمهم آل محمد ﷺ وغضبهم حقوقهم وحمل الناس على أكتافهم ونحو ذلك؛ حيث إنّ ذلك شيء - مع وجود جميع ما ذكرناه فيه من التواتر والقرائن وغيرهما - مقترن أيضاً بالقرائن والشواهد الكثيرة جداً، المذكورة في كتب المخالفين لهم، كما مرّ ويأتي كثير منها، لاسيّما ما مرّ في المقاتلين السابقين من وجود العداوة بينهم وبين عليّ وأهل البيت ﷺ.

هذا، مع ما بيّناه أيضاً من كون بعض الأقوال والأفعال الصادرة من عليّ والأئمة ﷺ وأصحابهم على خلاف ذلك بمحضر المخالفين لهم ونحوه وارداً على سبيل التقيّة والمصالح الداعية إلى ذلك، كما أنّ شيعتهم أيضاً إلى الآن كذلك، وأيّ شيعةٍ يقدر على إظهار ما هو عليه بين مخالفينهم، حتّى قد مرّ قول الصادق عليه السلام لبعض أصحابه: «كلّ ما سمعت منّي يشبه كلام الناس ففيه التقيّة»^(٢).

فعلى هذا لا يبقى مجال كلام ولا شبهة في عدم سلامتكم أيّها الطاعنون على الشيعة، العاملون بالرأي من الوقوع في البدع والعمل بها،

(١) في «ن»: «نسبوا» بدل «نسبوه».

(٢) تهذيب الأحكام ٨: ٣٣٠/٩٨، الاستبصار ٣: ١١٣٠/٣١٨.

ووجودها عندهم - كما بيّننا نبذاً منها عياناً - حتّى في أعظم خلفائكم وأحبّهم إليكم ، وكذا في كون نسبتكم الشيعة إلى الاتّصاف بما سمّيتومه بدعة وضلالة وجهالة راجعة إلى أئمّتكم حقيقة ، فحينئذٍ نقول لكم : لا يخلو الحال من أنكم إمّا تقرّون حينئذٍ بأنّ مطاعنكم المذكورة على الشيعة إنّما كانت لجهلكم بما بيّناه من حقيقة الحال مع الإقرار بكون الأئمّة عليهم السلام عالمين صادقين مؤتمنين أم لا ؟

فعلى الأوّل يلزمكم أولاً: أن تقرّوا على أنفسكم أنكم أنتم أهل لما نسبتم إلى الشيعة ، وثانياً: أن تردعوا عمّا أنتم عليه إلى التمسك بالكتاب وأهل البيت عليهم السلام إن كنتم صادقين في دعوى حبّهم ، والاعتقاد الثابت بعلمهم وصدقهم ، ومزيد كمالاتهم من كلّ جهة ، وإن لم تفعلوا ولن تفعلوا ظهر عياناً أنكم كاذبون في دعواكم المحبّة وحسن الاعتقاد بالأئمّة ، فلا أقلّ من أن تتركوا ما تنسبونه ^(١) إلى الشيعة ممّا تبين أنكم أنتم متّصفون به لا هم .

وعلى الثاني فإنّما أنكم تنكرون الجزء الأوّل منه ، أو الثاني ، أو هما معاً ، وظاهرٌ أنّ كلّاً من ذلك موجب للفضائح عليكم ، إذ لا أقلّ من أنّه يلزمكم إمّا كمال تعصّبكم في إنكار الحقّ المخالف لما أنتم عليه وإن كان ذلك ظاهراً واضحاً ، وإمّا صريح قدحكم في الأئمّة المعلومين من أهل بيت نبيكم حتّى عليّ عليه السلام ، وعداوتكم لهم وكذبكم في دعوى المحبّة ، بل الحقّ أنّه يلزمكم كلاهما على أيّ تقدير ، كما هو غير خفيّ على كلّ متأملٍ بصير . وبالجملة ، كلّ من تتبّع كتب الفريقين وتأمل في منقولات الطائفتين

(١) في «ن» : «تنسبوه» بدل «تنسبونه» .

- أي: الإمامية الاثني عشرية، ومنّ خالفهم في مسلكهم أي فرقة كانت، لا سيّما أصحاب الثلاثة وأتباع الأربعة، كما ذكرنا مجمل مسلك الجميع في آخر أبواب المقدّمة، بل بعض ذلك في غيره أيضاً - علم يقيناً أنّ مناط تدين الإمامية ليس إلا على ما ثبت عندهم أنّه من محكمات الكتاب، أو من كلام نبيهم، أو أئمتهم العترة الطاهرة، الذين مضى ثبوت كون جميع أقوالهم من كلام الله رسوله ﷺ، مع ارتفاع شأنهم وحالة التمسك بهم عن احتمال الوقوع في البدعة والضلالة، وأنّ ما سوى الإمامية من سائر الفرق كلّها غير خالصين عن ارتكاب البدع، حتّى في أصل مبنى تدينهم، كما أوضحناه سابقاً مراراً، وهاهنا أيضاً مشروحاً، ولا أقلّ من تركهم متابعة العترة الطاهرة، بل ارتكاب صريح مخالفتهم، كما تبين عياناً في فصل الأمر بالتمسك بالعترة وغيره، حتّى (١) أنّهم أيضاً نقلوا في كتبهم بعض أقوال عليّ عليه السلام وسائر أئمة العترة عليهم السلام في مقابل أقوال سائر من زعموه عالماً من أهل الآراء، ولم يعملوا ولا ركنوا إلا بقول الغير دون العترة.

وقد بيّنا لا سيّما في أول أبواب المقدّمة مشروحاً: أنّ مثل هذا - مع كونه خطأ باطلاً، وضلالة صريحة، وردّاً لكلام الله ورسوله ﷺ - من أعظم علائم العداوة والانحراف عنهم، وكذب دعوى المحبّة والمودة لهم، لا سيّما عند مجاهرة العداوة والطعن على من تابعهم وتمسك بهم، والمحبّة والمتابعة لمن خالفهم بل عاداهم، بل وأيّ محبّة في من لم يرض إلا بتفضيل مثل عثمان - الذي سلك ما سلك، حتّى نقم الناس عليه وقتلوه - على عليّ عليه السلام، الذي هو مع ظهور أحواله، بحيث صرح النبي ﷺ بأنّه

(١) في «م»: «كما» بدل «حتى».

خير البرية، وخير البشر، وأمثاله، حتّى أنّه قد بيّنّا في المقالة الحادية عشرة من المقصد الأوّل أنّ جماعة من القوم لمّا رأوا أخباراً^(١) عن النبي ﷺ في كون اثني عشر إمام هدى بعده، الذين أوضحنا كون المراد هؤلاء الأئمة عليهم السلام، أولوها، بحيث أدخلوا فيها فسقة أمراء بني أمية، حتّى يزيد لعنه الله، ومروان وأولاده، ولم يرضوا بأن يدخلوا فيها^(٢) هؤلاء^(٣)، حتّى صرّحوا بخروج الحسين وأولاده عليهم السلام عن ذلك، فأبى عداوة أشدّ من هذا؟ ثمّ قد بيّنّا سابقاً، لاسيّما في المقدّمة وبعض المقالات السابقة، ما ينادي بعداوة جماعة من كبراء المخالفين لهم، حتّى يتقلّ القوم.

ولنذكر هاهنا أيضاً نبذاً ممّا نقلوا هم في جمع منهم من الانحراف عن العترة، حتّى من رموه بالرفض بمحض متابعة أئمة العترة أحياناً، وفي ضمن ذلك نقل أيضاً نبذاً من اعتراف بعض القوم في جمع منهم، وشهادتهم عليهم بأنهم كانوا غير موثوقين، بل مقدوحين غير خالصين عن ارتكاب البدع، ونحو ذلك من الأشياء الدائرة بينهم القادحة فيهم، وأكثر ما سنذكره مأخوذ من كتب الذهبي وابن الأثير وابن عبد البرّ وابن أبي الحديد وابن قتيبة وغيرهم، كتاريخ الإسلام وميزان الاعتدال والاستيعاب والشفاء وشرح نهج البلاغة وأمثالها، وإن لم نشر في بعض المذكورات إلى ما هو مأخوذ منه، وكذا لانا لاحظ الترتيب والمناسبة التامة في ذكر بعض مع بعض، ولم نذكر إلا قليلاً من كثير ممّا ذكره هم، ولم نبال أيضاً في بعض الأشياء بتكرار ذكره ولو مجملاً، لاسيّما ما مرّ غير مرّة إرادةً لحصول مزيد

(١) في «م» زيادة: «وردت».

(٢) في «س»، «ن»: «فيه» بدل «فيها».

(٣) في «ن» زيادة: «الأئمة عليهم السلام».

الرسوخ في ذهن بعض المنكرين .

روى ابن أبي الحديد، عن أبي جعفر الإسكافي أنّه قال: قد تظافرت الرواية عن عروة بن الزبير أنّه كان يأخذه الرمع^(١) عند ذكر عليّ عليه السلام فيسبّه، الخبر .

أقول: وهذا من أعظم رُواة عائشة، فافهم .

ثمّ قال أبو جعفر، وكذا غيره: ومن المحدثين، وكذا من الفقهاء، حتّى من أهل الكوفة من يُبغض عليّاً عليه السلام ويروي فيه الأحاديث المنكرة، ويطعن عليه، منهم: حريز بن عثمان، وسمرة بن جندب وغيرهما من المحدثين .

ومنهم: مرّة الهمداني، والأسود بن أبي البخترى، والأسود بن يزيد، ومسروق بن الأجدع، وعمرو بن شرحبيل، وعبدالله بن عقبة، وهمام النخعي، ويزيد التميمي، وسويد بن حازم، وشريح، والشعبي، وأبو وائل شقيق بن سلمة، وأبو بردة وأبو بكر ابنا أبي موسى الأشعري، وأبو عبدالرحمن السلمى القاري، وقيس بن أبي حازم، وعبدالله بن حكيم، وسهم بن طريف، وحمّاد بن زيد، وشبابة بن سوار، ومكحول، وعمر بن ثابت .

قال: وكان سعيد بن المسيّب منحرفاً عنه، وكان الزهري - يعني:

محمّد بن شهاب - من المنحرفين عنه .

قال: وكان أهل البصرة كلّهم يبغضونه، وكان قريش كلّها على

خلافه، وكان جمهور الخلق مع بني أميّة .

(١) الرمع: تحرك الأنف غضباً. الصحاح ٣: ١٢٢٢ «رمع» .

قال: وروى أبو عمر النهدي قال: سمعت علي بن الحسين عليه السلام يقول: «ما بمكة والمدينة عشرون رجلاً يحبنا»^(١).

وذكر حال أكثر هؤلاء في عداوة العترة، وكذا غيرهم أيضاً الطبري، وإبراهيم بن هلال التقفي في كتاب الغارات^(٢).

وقد ذكرنا أسامي جماعة أيضاً سابقاً، حتى روى الذهبي وغيره عن الخطيب في تاريخه أنه روى بإسناده عن إسماعيل بن عياش أنه قال: سمعت حريز بن عثمان يقول: هذا الذي يرويه الناس عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال لعلي عليه السلام: «أنت مني بمنزلة هارون من موسى» حق، ولكن أخطأ السامع، إنما هو: أنت مني بمكان قارون من موسى^(٣).

وروي أن حماد بن زيد كان يقول: إننا لنرى أن علياً عليه السلام بمنزلة العجل الذي اتخذته بنو إسرائيل^(٤).

وقد ذكر الذهبي وغيره عن كل من هؤلاء المذكورين ما هو صريح في الانحراف والعداوة لعلي عليه السلام، بل لبعض الأئمة من عترته عليهم السلام أيضاً، غير سعيد بن المسيب، فإنه إلى التشيع أقرب^(٥)، والله أعلم.

وروا أن محمد بن سيرين كان مؤدباً للحجاج على ولده، وكان

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٤ : ٦٩ - ١٠٤ .

(٢) الغارات ٢ : ٥١٣ - ٥٩٠ ، المسترشد للطبري : ٢٠٧ - ٢١١ .

(٣) تاريخ بغداد ٨ : ٢٦٨ ، تاريخ مدينة دمشق ١٢ : ٣٤٩ ، تهذيب الكمال ٥ : ٥٧٧ ، تاريخ الإسلام (حوادث سنة ١٦١ - ١٧٠) : ١٢٢ ، تهذيب التهذيب ٢ : ٢٠٩ .

(٤) المسترشد للطبري : ٥٥/١٨٤ ، ونحوه في شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٤ : ١٠٣ .

(٥) يُنظر : الغارات : ٣٨٥ وما بعدها ، وشرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٤ : ٩٦ وما بعدها .

ردّ قول العامة بأنّ مذهب الشيعة مستحدث ٤٢٧

يسمعه يلعن عليّاً عليه السلام فلا ينكر عليه ، فلمّا لعن الناس الحجاج خرج عن المسجد ، وقال : لا أُطيق أسمع شتمه ^(١) .

وقال الذهبي في كتابه بعد ما ذكر عن جمع كون محارب بن دثار من أعاضم ثقات فقهاء الكوفة وقضاتهم وزوّاة حديثهم : إنّ ابن سعد وغيره قالوا : إنّ من المرجّئة الأولى الذين لا يشهدون لعليّاً عليه السلام ولا لعثمان بإيمان ولا بكفر ^(٢) .

ونقل الذهبي عن واصل بن عطاء - أول مشايخ المعتزلة وأعظمهم - أنّه كان يقول : إحدى الفئتين يوم الجمل كانت مخطئة ، ويقول : ولهذا لو شهد عندي عليٌّ أو طلحة والزبير وعائشة لم أقبل شهادتهم ؛ لأنّ أحدهم فاسق لا بعينه ^(٣) .

وقال الذهبي : إنّ شعبة لم يكن يرى الخروج مع عليّاً عليه السلام ^(٤) .

ونقل الذهبي بعد أن ذكر مدائح سفيان الثوري أنّه كان يقول : امتنعنا من الشيعة أن نذكر فضائل عليّاً عليه السلام . ونقل عن بعضهم : أنّ سفيان كان يروي نبذاً من الفضائل في عليّاً عليه السلام وكذا في عثمان ^(٥) .

ثمّ نقل عن بعضهم ما يدلّ على أنّه كان شاكاً في حقّية عليّاً عليه السلام يوم

(١) الصراط المستقيم ٣ : ٢٤٥ ، الأربعين للشيرازي : ٣٠١ .

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد ٦ : ٣٠٧ ، تاريخ مدينة دمشق ٥٧ : ٥٦ .

(٣) ميزان الاعتدال ٤ : ٩٣٢٥/٣٢٩ ، تاريخ الإسلام (حوادث سنة ١٢١ - ١٤٠) : ٥٥٩ .

(٤) سير أعلام النبلاء ٨ : ٣٠٢ - ٣٠٣ ، تاريخ الإسلام (حوادث سنة ١٧١ - ١٨٠) : ٢٥٥ ، ضمن ترجمة عبدالوارث .

(٥) تاريخ الإسلام (حوادث سنة ١٦١ - ١٧٠) : ٢٢٨ و ٢٣٧ .

صفين^(١)، حتى صرح أن أبا داود السجستاني روى أن سفيان ذكر صفين فقال: ما أدري أخطأوا أم أصابوا^(٢).

ومع هذا نقلوا أنه كان في شرطة هشام بن عبد الملك هو ومنصور بن المعتمر، وهو أيضاً من أكابر ثقاتهم وصلحائهم ومحدثهم^(٣).

وقد مرّ في أحاديث فاتحة هذا الكتاب أن سفيان الثوري التمس من الصادق عليه السلام حديثاً عن النبي صلى الله عليه وآله، الذي ذكره في خطبته في مسجد الخيف، فأملى ذلك له الصادق عليه السلام وكتبه، فلما خرج عنه وقرأه قال له رفيقه وفهمه أنه يدل على إمامة عليّ وأهل بيته عليهم السلام دون غيرهم، فمزق الكتاب، وأوصاه أن لا يخبر به أحداً.

قالوا: إن سعيد بن جبير كان على عطاء الخيل في زمن الحجاج وتخلّف عن الحسين عليه السلام^(٤).

وأن الشعبي تخلّف عن الحسين عليه السلام وخرج مع ابن الأشعث^(٥).

وأن الحسن البصري أيضاً تخلّف عن الحسين عليه السلام، وخرج مع ابن الأشعث، وخرج أيضاً في جند الحجاج إلى خراسان^(٦).

وكذا إبراهيم النخعي تخلّف عن الحسين عليه السلام، وخرج مع ابن

(١) تاريخ الإسلام (حوادث سنة ١٤١ - ١٦٠): ٢٨.

(٢) المسترشد: ١٤٨، ١٥٥ - ١٥٦، الصراط المستقيم ٣: ٢٤٥ و ٢٤٧، الأربعين للشيرازي: ٣٠١ و ٣٠٢.

(٤) الصراط المستقيم ٣: ٢٤٧، الأربعين للشيرازي: ٣٠٢.

(٥) المسترشد للطبري: ٥٢/١٨٢، الصراط المستقيم ٣: ٢٥٣، الأربعين للشيرازي: ٣٠٥.

(٦) المسترشد: ٢٤/١٥٦، الصراط المستقيم ٣: ٢٤٧، الأربعين للشيرازي: ٣٠٢.

الأشعث وفي جيش ابن زياد إلى خراسان^(١).

(وَأَنَّ مَسْرُوقًا كَانَ يَلِي الْجِسْرَ بِالْبَصْرَةِ)^(٢) لعبيدالله بن زياد^(٣).

وَأَنَّ سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ لَمْ يَحْضُرْ صَلَاةَ جَنَازَةِ عَلِيِّ بْنِ

الْحُسَيْنِ عَلَيْهِ السَّلَامُ^(٤).

وَأَنَّ الرَّبِيعَ بْنَ خَيْثَمٍ تَرَكَ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ يَوْمَ صَفِّينَ وَلَمْ يَشْهَدْ مَعَهُ^(٥).

وَقَالَ ابْنُ أَبِي الْحَدِيدِ: إِنَّ كَعْبَ الْأَحْبَارِ وَأَبَا مَسْعُودَ الْأَنْصَارِيِّ

وَالنَّعْمَانَ بْنَ بَشِيرِ الْأَنْصَارِيِّ كَانُوا مَنحَرِفِينَ عَنِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ^(٦).

وَذَكَرَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ أَنَّ عَمْرُو بْنَ حَرِيثِ الْمَخْزُومِيَّ الْكُوفِيَّ كَانَ

صَاحِبَ شَرْطَةِ ابْنِ زِيَادٍ يَوْمَ قَتْلِ مُسْلِمِ بْنِ عَقِيلٍ^(٧).

وَنَقَلَ الذَّهَبِيُّ وَغَيْرُهُ فِي أَحْوَالِ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ - وَاسْمُهُ ذُكْوَانٌ -

أَنَّهُ كَانَ مِنْ كِبَارِ عُلَمَاءِ الْمَدِينَةِ ، وَكَانَ يَرُوي عَنْ كَثِيرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ حَتَّى عَنِ

مَعَاوِيَةَ ، وَلَمْ يَذْكُرُوا رِوَايَتَهُ عَنِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ ، بَلْ ذَكَرَ مَا يَدُلُّ عَلَى انْحِرَافِهِ عَنِ

عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ^(٨).

(١) المسترشد : ١٧٩ - ٤٩/١٨٠ ، الصراط المستقيم ٣ : ٢٥١ ، الأربعين للشيرازي :

٣٠٤ .

(٢) بدل ما بين القوسين في «م» هكذا : «ومسروق كان على الجسر في البصرة» .

(٣) الصراط المستقيم ٣ : ٢٤٧ ، الأربعين للشيرازي : ٣٠٢ .

(٤) الصراط المستقيم ٣ : ٢٤٥ ، الأربعين للشيرازي : ٣٠٢ .

(٥) انظر : وقعة صفين : ١١٥ ، الأخبار الطوال : ١٦٥ ، شرح نهج البلاغة لابن

أبي الحديد ٣ : ١٨٦ .

(٦) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد ٤ : ٧٦ و ٧٧ .

(٧) المنتظم ٥ : ٣٢٦ .

(٨) تاريخ الإسلام (حوادث سنة ١٠١ - ١٢٠) : ٢٩٠ ، تهذيب الكمال ٨ :

٨١٤/٥١٣ ، سير أعلام النبلاء ٥ : ٣٦ ، تهذيب التهذيب ٣ : ٤١٧/١٨٩ .

ونقل الذهبي في إبراهيم بن يعقوب من حُفَاط حديثهم الموثق عندهم ، المكنى بأبي إسحاق الجوزجاني ، صاحب ابن حنبل ، ومن سكان دمشق أنه كان شديد الميل إلى أهل دمشق في التحامل على عليٍّ عليه السلام ، وكان منحرفاً عنه جداً ، حتى نقل أن يوماً أخرجت جارية إلى تلامذته فروخاً لتذبح فلم تجد أحداً يذبحها ، فقال : سبحان الله ! لا يوجد مَنْ يذبحها ، وقد ذبح عليٌّ بن أبي طالب في ضحوة نيفاً وعشرين ألفاً^(١) .

وفي الاستيعاب ما يدل على أن ثمامة بن عدي القرشي كان عثمانياً منحرفاً عن عليٍّ عليه السلام^(٢) ، وكذا فيه ما يدل على أن جابر بن سلمة كان من المنحرفين عن أهل البيت عليهم السلام^(٣) ، وفيه وفي غيره تصريح بأن حابس بن سعد الطائي كان ممن شهد زوراً بأمر معاوية بأن علياً عليه السلام قتل عثمان^(٤) ، وكذا كان حبيب بن مسلمة^(٥) .

ثم أمثالهم ممن عدوه - سيما في الاستيعاب - من أعداء عليٍّ عليه السلام جمع كثير يطول الكلام بذكر الجميع .

وذكرنا أيضاً سابقاً جماعةً منهم ، حتى أن البخاري - الذي هو اليوم صاحب أصح الكتب عندهم - ممن قدحوا فيه وفي كتابه في زمانه ؛ حيث إنه أكثر فيه من الرواية عن كفر الخوارج والنواصب ، كما بيّنا في المقالة السابقة ، بل سوى الذين ذكرناهم سابقاً ، وهانذا أزيد من سبعين رجلاً من

(١) تاريخ الإسلام (حوادث سنة ٢٥١ - ٢٦٠) : ٧١ - ٧٨/٧٢ .

(٢) انظر : الاستيعاب : ٢٧٧/٢١٣ .

(٣) لم نعر عليه .

(٤) الاستيعاب ٢ : ٧٠٠ في ترجمة شرحبيل بن السمط ، رقم ١١٦٨ .

(٥) انظر : الاستيعاب ١ : ٣٢١ في ترجمته رقم ٤٧٠ .

أعيانهم وعلماهم كذلك ، ما سوى جمّ غفير من الصحابة والتابعين ، مَنْ أراد الاستقصاء فليراجع الكتب المذكورة ، ومع هذا أكثر المخالفين يعتقدون بهم ويتبعونهم ، ويروون عنهم ويأخذون بفتاويهم وآرائهم .

ثمّ إنّه قد أشرنا أيضاً إلى أنّهم رموا جماعةً من أعيانهم وعلماهم بالرفض والتشيع ، ولو بمحض أنّهم وجدوهم مائلين إلى حماية جانب عليّ عليه السلام ، أو أحد من أئمة أهل البيت عليهم السلام ، ومنحرفين عن المجاهرين بعبادتهم ، بل ولو بمحض عدم إظهار المحبة لأولئك الأعداء ، لاسيّما مَنْ لم يخن في نقل نبذ من مصرّحات حقّيتهم ، وبطلان بعض مَنْ خالفهم وعاندهم من قبيل ابن قتيبة وابن أبي الحديد والزمخشري وأشباههم من المعتزلة والتفضيلة وغيرهم ، حتّى أنّ الشافعي - الذي هو من أعظم مجتهديهم ورؤساء أصحاب فتاويهم - رموه بذلك ، حتّى في زمان حياته بحيث اشتهر أنّه لمّا وصل ذلك إليه قال شعراً ، وهو هذا :

إن كان رفضي حبّ آل محمّد فليشهد الثقلان أنّي رافضي ^(١)
وقال أيضاً :

إن كان حبّي للوصيّ ورهطه رفضاً كما زعم الجهول الناقض
فالله والروح الأمين وأحمد والأنبياء وأملاك السماء روافض ^(٢)
ومن الغرائب أنّه مهما ألزمهم الشيعة بما نقله بعض علماهم قالوا :
كان رافضياً ، حتّى لو نقله جمع منهم رموه جميعاً بذلك ، ولم يستشعروا
بأنّ رميهم هذا ممّا يكذّبه تصريحات علماء رجالهم ، وأصحاب الجرح

(١) انظر : ديوان الشافعي : ٨٤/٩٣ ، وشعر الشافعي : ٥٩/١٤٩ .

(٢) لم نثر عليه في المجموع من شعره ، وله أبيات أخرى نحو هذه ، انظر : شعر

الشافعي : ٢٩/١٢٢ ، و٥٩/١٤٩ ، و٥/٢٣٠ ، و١٠٠/٣٤١ .

والتعديل منهم بما ينادي بأنه ليس كذلك ، بل إنهم أيضاً قد يصرحون في مواضع أخر بما يدل على أنهم يعتقدون أنه منهم ، وأيضاً لم يدركوا أن اعترافهم بكون أمثال هؤلاء شيعة مما يلجئهم إلى التزام تشييع كثير من علمائهم وأعيانهم واقعاً وإن أظهروا خلاف ذلك مصلحةً ، وظاهر أن ذلك مما يدل أولاً على كثرة الشيعة في كل عصر ، وقوة مذهبهم واقعاً ، بحيث صار إليه جماعة من علماء مخالفينهم ولو باطناً ، بل كان منهم من لم يظهر ذلك جهاراً ، ويكذب صريحاً ثانياً ما زيفناه أولاً من دعواهم كون هذا المذهب مستحدثاً ، بل من مبتدعات فلان وفلان ، لاسيما من لم يكن بعد مولوداً في زمان كثير من هؤلاء .

فمن قالوا كلهم أو بعضهم صريحاً بأنه كان رافضياً أو شيعياً أو نحو ذلك وإن كان غير أصيل في جمع منهم سوى الذين ذكرنا أساميهم من الصحابة الذين بيننا تشيعهم في المقالة السادسة : أبان ، وابن المسيب ، وإسماعيل بن عياش ، وشريك القاضي ، وابن جريج ، وطاؤس ، وأبو إسحاق السبيعي ، وعمرو بن دينار ، وزائدة بن قدامة الثقفي ، وسليمان ابن طرخان ، والمنصور بن المعتمر ، ومجاهد ، وشويد ، والحارث ، وعلقمة ، والربيع ، وأويس القرني ، وسليم بن قيس ، والأصبع بن نباتة ، ورشيد الهجري ، وميثم التمار ، وحبيب بن مظاهر ، ومالك الأشتر ، ومحمد ابن أبي بكر ، والقاسم ابنه ، وعلي بن جذعان التميمي ، وأبو الأسود الدؤلي ، وحرب بن أبي الأسود ، والجارود الهذلي ، وربيع الهذلي ، وعبدالله بن يحيى ، وأبو يعقوب ، وحارثة بن قدامة السعدي ، وعمار بن أبي عمار ، ويونس بن إبراهيم ، وجعفر بن سليمان ، ونوح بن قيس ، وأبو الوليد الجهضمي ، وعميرة الضبي ، هؤلاء كلهم من أهل العراق :

الكوفة والبصرة وأطرافهما .

وقد ذكر الطبري في كتاب المسترشد أنه قد اقتدى بهم جماعة لا تحصى من أكابر أهل العراق، وقد سَمِيَ منهم نحو مائة وخمسين رجلاً، تركنا ذكر أساميهم .

ثم إنَّ مَمَّنْ هو من أهل مصر والشام وغيرهما: مشرع بن هاعان، وجبرئيل بن هاعان، وعبدالله بن لهيعة، وعلي بن رباح، وأبو راشد، وأبو مسلم الخولاني، وأبو يحيى الغساني، وغيرهم^(١) .

ونقل الذهبي في كتابه بعد أن ذكر الكميت الشاعر وأنه كان فاضلاً فائقاً كاملاً: أنه كان شيعياً، وأنَّ علي بن الحسين عليه السلام دعا له لما مدحه في قصيدة، فقال: «اللهم إنَّ الكميت جاد في آل رسولك بنفسه حين ضنَّ الناس، وأظهر ما كتم غيره من الحق، فأتمته شهيداً وأحياه سعيداً»^(٢) الخبر . وقال الذهبي في عيسى بن مهران: إنه من رؤوس الرافضة، قال: حكى عنه ذلك محمد بن جرير الطبري وغيره، قال: وله كتاب في تكفير الصحابة وفسقهم، ثم ذكر رواية جماعة من مشايخ القوم عنه^(٣) .

ومن الغرائب أنه ليس معدوداً من علماء الشيعة إلا في زمرة بعض من لا يعرف حاله ولا شأنه، ولا الرواية عنه إلا قليلاً جداً .

ونقل الذهبي في فطر بن خليفة الكوفي عن جماعة مدحه وفضله وصدقه وكونه صدوقاً، ثم نقل عنهم أنهم وكذا غيرهم صرَّحوا بتشييعه، حتى نقل عن أحمد بن يونس أنه قال: إنني تركته عمداً حيث كان يتشيع،

(١) المسترشد: ١٩١ - ٢٠٦ و ٢٠٨ - ٢١٠ .

(٢) تاريخ الإسلام (حوادث سنة ١٢١ - ١٤٠) : ٢١٠ - ٢١٢ .

(٣) يُنظر: تاريخ الإسلام (حوادث سنة ٢٤١ - ٢٥٠) : ٣٨٦ .

وإن أبا بكر بن عيَّاش قال: ما تركت الرواية عن فطر إلا لسوء مذهبه، إنه كان يتشيع^(١).

ونقل الذهبي عن ابن الأثير في الأعمش: أن أحمد بن عبدالله العجلي كان يقول: إن الأعمش كان فيه تشيع، وكان فصيحاً عالماً بالفرائض، ثم نقل أن ابن الأثير قال بعد نقل هذا الكلام عن أحمد: هذا ليس بصحيح، بل كان صاحب سنة، ولكنه كان يروي مناقب عظمة في عليّ عليه السلام^(٢).

أقول: وقد مرّ نبذ منها لاسيما خبر في الفصل التاسع من المقصد الأول عند نقل قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾^(٣).

ثم أمثال هؤلاء الجماعة الذين نسبوهم إلى الرفض والتشيع جمع كثير، وقد وقع أكثر تعبيرهم بالتشيع تعظيماً ولو مع فرقٍ عندهم بينهما، كما مرّ في المقدمة في باب ذكر المذاهب، إلا أن الذي يتتبع عن حقيقة أحوال هؤلاء يتضح له أن كثيراً منهم كانوا واقعاً على اعتقاد انحصار الإمامة في عليّ عليه السلام والأئمة المعلومين من ذريته عليهم السلام، ولكن لم يكونوا يُظهرون ذلك تقيّةً واستصلاحاً، غير تفضيلهم على غيرهم وأنهم أحقّ بها من دون التصريح بالبراءة من مخالفيهم، لاسيما من تقدّم على عليّ عليه السلام، فافهم.

ثم إن من أعيانهم وعلماؤهم الذين اعترفوا فيهم بأنهم من أهل البدعة، كما ذكرنا جمعاً منهم في باب نقل المذاهب من المقدمة، جمع كثير جداً.

فمنهم: يعقوب بن شيبه بن الصلت، الذي هو من أكابر حُفَاطِهِمْ،

(١) تاريخ الإسلام (حوادث سنة ١٤١ - ١٦٠): ٥٧٠ - ٥٧١.

(٢) تاريخ الإسلام (حوادث سنة ١٤١ - ١٦٠): ١٦٣ وما بعدها.

(٣) سورة ق ٥٠: ٢٤.

المشهور عندهم بالوثوق بالحمد والمدح ، واعتبار الكتب التي له ونحو ذلك ، فإنهم ذكروا فيه أن أحمد بن حنبل كان يقول : إنّه مبتدع ، صاحب هوى ^(١) .

ومنهم : محمد بن شجاع أبو عبدالله البغدادي الحنفي ، المشهور عندهم أيضاً ، فإنهم ذكروا فيه أيضاً عن ابن حنبل ما قال بعينه في يعقوب ، بل ذكروا هاهنا أنه أيضاً كان يتكلم على أحمد والشافعي أيضاً ^(٢) .
وقال ابن عدي : إن هذا الرجل كان يضع أحاديث في التشبيه وينسبها إلى أصحاب الحديث ^(٣) .

ومنهم : محمد بن كرام ، قال الذهبي : هو الشيخ الضالّ المجسّم ، شيخ الكراميّة والمعتزلة ، قال : وكان يزعم أن النبي ﷺ لم يكن حجة الله على خلقه ؛ لأنّ الحجة لا تدرس ولا تموت ^(٤) ، وكانت له آراء عجيبة .
ومنهم : مبشر بن أحمد الرازي ، رموه بفساد العقيدة وإنكار البعث ^(٥) ، وأبو تمام كامل بن الفتح ، والمغيرة بن سعيد ، وعثمان بن مقسم ، حتّى قالوا : إنّه كان يروي عشرين حديثاً عن عليّ عليه السلام وابن مسعود ، وعمر ، ثمّ يقول : هذا كلّه باطل ، ثمّ يجيء برأي حماد بن زيد فيقول : هذا هو الحقّ ، وكان ينكر الميزان ، ويقول بالقدر ، وقالوا فيه : أشياء

(١) تاريخ بغداد ١٤ : ٢٨٢ ، المنتظم ١٢ : ١٦٨٦/١٨٦ ، تاريخ الإسلام (حوادث سنة ٢٦١ - ٢٨٠) : ٢٠١ - ١٨٣/٢٠٣ .

(٢) تاريخ بغداد ٥ : ٣٥٠ - ٢٨٦٩/٣٥١ ، تاريخ الإسلام (حوادث سنة ٢٦١ - ٢٨٠) : ١٦٥ - ١٤١/١٦٦ .

(٣) الكامل لابن عدي ٧ : ٥٥٠ - ١٧٧٦/٥٥١ .

(٤) تاريخ الإسلام (حوادث سنة ٢٥١ - ٢٦٠) : ٣١٠ - ٤٨٢/٣١٣ .

(٥) تاريخ الإسلام (حوادث سنة ٥٨١ - ٥٩٠) : ٣٦٣/٣٤٥ .

أُخِرَ أيضاً^(١).

ومنهم: محمد بن إسحاق المنزومي من مشايخهم العظام الذي وثّقه جماعة منهم ورووا عنه، حتّى قال بعضهم: إنّه أمير المؤمنين في الحديث لحفظه، ومع هذا رماه بالبدعة والكذب وأمثالهما جماعة أخرى، حتّى رووا عن مالك أنّه قال: إنّه دجال من الدجاجلة^(٢).

ومنهم: عبدالعزيز بن أبي رواد، حتّى قالوا: لمّا مات ما صلّى عليه الثوري، وقال: حتّى يعرف الناس أنّه ذو بدعة^(٣).

ومنهم: جهم بن صفوان، حتّى قال ابن الأثير: هو الضالّ المضلّ، رأس الجهميّة، وأساس البدعة^(٤).

ومنهم: يعلى بن عمر، ويحيى بن اليمان، وغشيم بن بشير، وخالد ابن عبدالله، وعباد بن العوام، ومحمد بن يزيد، ومحمد بن الحسن، والأصبغ بن يزيد، وعمران بن أبي عطاء، وأبو الحكم، ويعلى بن مسلم، وأيوب بن مسكين، وسفيان بن حسين، ويحيى بن سعيد القطان، وحماد

(١) الضعفاء الكبير للعقيلي ٣: ٢١٩، تاريخ الإسلام (حوادث سنة ١٦١ - ١٧٠):

٢٧٧/٣٥٥ في ترجمة عثمان بن مقسم، ميزان الاعتدال ٣: ٥٧، لسان الميزان ٤:

٣٦٣/١٥٦، وانظر: تاريخ الإسلام (حوادث سنة ٥٦١ - ٥٩٠): ٣٦٣/٣٤٥.

(٢) تاريخ بغداد ١: ٥١/٢٢٣، الجرح والتعديل ٧: ١٩٢ - ١٠٨٧/١٩٣، ميزان

الاعتدال ٣: ٤٦٨ - ٧١٩٧/٤٦٩، تاريخ الإسلام (حوادث سنة ١٤١ - ١٦٠): ٥٨٨ -

٥٩٢، وفيات الأعيان ٤: ٢٧٦ - ٢٧٧.

(٣) الضعفاء الكبير للعقيلي ٣: ٩٦٣/٦، المجروحين ٢: ١٣٧، سير أعلام النبلاء ٧:

٦٤/١٨٦، ميزان الاعتدال ٢: ٥١٠١/٦٢٩، تاريخ الإسلام (حوادث سنة ١٤١ -

١٦٠): ٥٠٤ - ٥٠٥.

(٤) انظر: الكامل لابن الأثير ٥: ١٢٨/٣٤٢، تاريخ الإسلام (حوادث سنة ١٢١ -

١٤٠): ٦٥ - ٦٦.

الأشعري، وأبو جحيفة، ومسلم بن بشار، وبالجملة خلق كثير.

وقد مرَّ في باب نقل المذاهب في المقدمَة أقوال كثيرة منهم، حتَّى أنَّه ظهر أنَّ كلَّ طائفة منهم كانت تطعن على غيرهم من سائر الطوائف، حتَّى الحنفيَّة على الشافعيَّة والمالكيَّة والحنبليَّة وغيرهم، وكذا بالعكس، وكذا المعتزلة على الأشاعرة وبالعكس، وهلمَّ جرَّاً.

والحقُّ أنَّ كلَّهم صادقون في هذا المقام؛ لأنَّ أساس مذهب الجميع - ما سوى الشيعة الإماميَّة - على الرأي الذي بيَّنَّا سابقاً ولاحقاً كونه بدعةً وباطلاً، وخلاف ما ورد من الله ورسوله ﷺ، ونقيض ما كان معمولاً في زمان النبي ﷺ، فالكلُّ منهم أهل البدعة الحادثة بعد النبي ﷺ، بل يصدق عليهم أيضاً أنَّهم أهل الفرية لا محالة؛ إذ مع قطع النظر عن سائر الأشياء لا شكَّ في أنَّهم رَووا في أخبارهم - كما ذكرنا كثيراً منها - ما يدلُّ بل ينادي بوجود النصِّ بل النصوص على خلافة عليٍّ ﷺ بعد النبي ﷺ، ومع هذا يدعون أيضاً عدم النصِّ، ولا تعيين من الله ورسوله ﷺ، وظاهرٌ أنَّ صدق أحدهما يوجب كون الآخر كذباً وفريةً، وكلاهما معاً كلام القوم ورواياتهم، فافهم.

نعم، إنَّ الشيعة الإماميَّة خالصون من ذلك، أمَّا من الفرية المذكورة فظاهرٌ؛ ضرورة دعواهم وجود النصِّ لا عدمه، وأمَّا من تلك البدعة من حيث إنَّ مبني تدينتهم مقصور على خصوص ما يكون وارداً من الله ورسوله ﷺ ممَّا يظهر من محكم كتاب الله، أو سنَّة رسوله ﷺ الثابت كونه كذلك إمَّا بإجماع جميع الأمة بحيث علم أنَّ الطائفة المحقَّة داخله فيهم، وإمَّا بنقل ثقات صالحين من الصحابة، الواصل إلى درجة الاستفاضة في كلِّ مرتبة، أو المقرون بقرائن الصدق والصحة، وإمَّا بنقل أحدٍ من

الأئمة المعلومين من العترة الطاهرة المسلمین في الصدق عند كافة الأمة، أو بفتوى أحدٍ منهم حيث ثبت عياناً - كما أوضحناه سابقاً - أنهم كانوا لا يفتون إلا على وفق ما خصهم الله تعالى به وأورثهم إياه رسوله ﷺ من العلوم والأحكام المخزونة عندهم، كما بينّا سابقاً - لاسيّما في الباب الرابع من المقدّمة - جميع ذلك - مشروحاً، وأوضحنا تفرّد الإمامية بالتمسك بخصوص هذا المسلك، وترك الاعتماد على الرأي وأمثاله رأساً، حتّى ذكرنا أنّ أئمتهم بيّنوا صريحاً كون ما سوى هذا المسلك بدعةً باطلاً، وأن وقوع ما سواهم من الفرق الإسلامية فيما وقعوا فيه من خلاف هذا المسلك من الاختلاف والرأي وسائر البدع الباطلة التي طعن بها بعضهم على بعض فإنّما هو لأجل تركهم متابعة الأئمة المعيّنين من الله ورسوله ﷺ، العالمين بجميع الأمور من تعليم الله ورسوله ﷺ، ولهذا لا خلاف عندهم ولا اختلاف بينهم.

ولا يخفى أنّ لا مجال للشك في عدم كون شيءٍ من هذا المسلك بدعةً ولا باطلاً، وقد بيّنّا أيضاً فيما سبق مفصلاً مشروحاً^(١) مدللاً ارتفاع ساحة شأن هؤلاء الأئمة المعلومين عليهم السلام عن نسبة احتمال الكذب إليهم في شيءٍ من أقوالهم، وما ادّعوه في حالهم، لاسيّما على الله ورسوله، حتّى أنّه لم يقدر على رميهم بذلك أحد من أعدائهم، وكذا بيّنّا تواتر ما رواه الإمامية عنهم في انحصار المسلك الحقّ فيما بيّناه، وأن سبب وقوع الناس فيما وقعوا فيه ما ذكرناه، وهذا لاسيّما مع وجود القرائن القويّة والشواهد الجليّة الواضحة لدى المتأمل فيما بيّناه سابقاً ولاحقاً ينادي بأن لا مجال

(١) في «م» زيادة: «و».

للشكّ في صحّة هذا المدعى الموجب لكون مسلك الإمامية غير مستحدث ولا مبتدع، وأنهم مبرؤون ممّا رماهم به مخالفوهم من الأشياء التي ذكرناها في أول المقالة، بل إنهم أنفسهم مبتلون بجميع تلك البلايا والمعائب؛ حيث قد تبين عياناً أنّ أصل مذهبهم مبنّى على أمور مستحدثة مبتدعة من التمسك بالرأي وغيره ممّا ذكرناه، وأنّ البدع متفرقة في مذاهبهم حتّى بشهادة بعضهم على بعضه، وأنّ كلّ ذلك ضلالة، كما هو ظاهر، وأنّ عداوة الأخيار الثابت حسن حالهم حتّى عندهم من الصحابة والأئمة وغيرهم موجودة فيهم ولازمة عليهم.

ألا ترى مجاهرة آلاف منهم، حتّى كثير من علمائهم بعداوة مثل عليّ والحسين عليهما السلام وابن عباس وأمثاله، حتّى لعنواهم وقتلواهم وقتلواهم، كما تبين آنفاً وسابقاً حتّى بشهادة القوم ومنّ هو مثل هؤلاء في اجتماع الصحبة والقربة، والعلم والعمل، وثبوت مزيد القرب والمحبة، والاختصاص عند الله ورسوله صلّى الله عليه وآله وسائر الفضائل والكمالات الصوريّة والمعنويّة فيهم، حتّى (أوجب الله) ^(١) مودّتهم في نصّ كتابه ^(٢).

وهكذا الحال بالنسبة إلى سائر الأئمة الطاهرين، حتّى أنّ الحقّ - كما بيّنا مفصلاً مشروحاً في أبواب المقدمة - أنّ محض دعوى المحبة لا يدلّ على تحقّقها واقعاً إلّا بعد ظهور وجود شروطها ولوازمها التي منها الإطاعة التامة لهم، وحبّ محبّتهم وبغض معانديهم، وكلّ ذلك ليس موجوداً في القوم، كيف لا، ومن أجلى الواضحات - كما تبين أيضاً - أنّهم تركوا التفحص عن مذهب هؤلاء كما تتبّعوا مذهب غيرهم فضلاً عن الإطاعة،

(١) بدل ما بين القوسين في «م»: «أنّ الله ذكر».

(٢) سورة الشورى ٤٢ : ٢٣.

حَتَّى أَنَّهُمْ إِنْ أَطْلَعُوا عَلَى بَعْضِ أَقْوَالِ هَؤُلَاءِ نَقَلُوهُ اسْتِطْرَادًا وَلَمْ يَتَّبِعُوهُ
أَصْلًا، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُوَافِقًا لِقَوْلِ مَنْ اتَّبَعُوهُ .

وكذا من الواضحات عداوتهم وبغضهم للشيعة المحببين لهؤلاء
المتمسكين بهم ، المبغضين لأعدائهم ، وكذا وضوح حبهم بل إطاعتهم
للذين بيننا عياناً - حتى بنقل القوم - أنهم كانوا من أعداء هؤلاء ولو باطنياً ،
بل من ظالميههم وغاصبي حقهم ، فعلى هذا عامة ما سوى الإمامية ليسوا
واقعاً إلا من أعداء عليٍّ وأهل بيته الأئمة عليهم السلام وأتباعهم من أختيار الصحابة
وغيرهم ، كعمّار ، وابن عباس ، وغيرهما ، حتى سلمان وأبي ذرّ وأشباهما
وإن ادّعوا المحبة لهم ظاهراً ، حيث لا يسعهم غير هذه الدعوى ، كما مرّ
بيانه غير مرّة ، ومن (هذا يتبين) ^(١) أيضاً أنهم هم أهل الحمق والجهالة
والضلالة لا غيرهم ؛ حيث إنهم واقعون بهذه البلايا التي ذكرناها
ولا يشعرون بها ، وكذا إنهم هم أهل الغلو ؛ حيث نسبوا جماعة من
المنافقين والأشرار الذين وجب التبرّي منهم - كما مرّ تبياناً - إلى المراتب
العالية التي منها الإمامة ، والخلافة ، ووجوب الطاعة .

وكذا إنهم هم أهل الفرية والكذب ؛ حيث نسبوا الشيعة الإمامية كذباً
وفريةً إلى أشياء كلها فيهم .

منها : ما قالوا من أنهم أهل البدعة والضلالة ، وقد بينّا أنّ الأمر
بالعكس ، وأيّ ضلالة وبدعة في حبّ آل محمّد والتمسك بالثقلين ؟!
وليت شعري متى يمكن ذلك فيهم ، وأنهم الذين لا يجوز عندهم الاعتماد
على غير ما ثبت بالكتاب ، أو بقول النبي صلى الله عليه وآله أو الأئمة حقيقةً ، كما بينّا

(١) بدل ما بين القوسين في «م» : «هنا تبين» .

صريحاً .

ومنها: ما قالوا من أنهم يبغضون الصحابة، وقد بينّا أيضاً أنه ليس كذلك؛ إذ المراد إن كان بغضهم لجميع الصحابة فهو فرية صريحة، كما هو ظاهر من حبّهم عليّاً والحسينين عليهما السلام ومنّ تبعهم، كسلمان وأبي ذر وغيرهما، وإن كان المراد بغضهم لبعضهم، فلا نقص في ذلك عليهم؛ حيث تبرّأوا ممن بينّا صريحاً وعياناً عداوته لعليّ وفاطمة والحسينين عليهم السلام، ومنّ تبعهم من الصحابة، كعمار وأمثاله، إذ لا شك في وجوب بغض مثل هذا؛ لكونه حينئذٍ من الأشرار والمنافقين. نعم، النقص على من أحبّهم كما تبين سابقاً وأنفاً، وواضح أيضاً .

ومنها: ما قالوا: من أنهم أهل الغلو في أئمتهم ويفترون عليهم ما لم يقولوا في أنفسهم، وقد تبين أيضاً أن ذلك محض الفرية على الإمامية المحقّقة؛ إذ هم لم يقولوا إلا أن أئمتهم هم الخلفاء عن النبي صلّى الله عليه وآله والأوصياء، ومنّ وجب التمسك بهم، ونحو ذلك، وقد تبين صدق ذلك، وأن الأئمة كانوا مدعين لذلك لاسيما عليّ عليه السلام؛ حيث أجهر بذلك ونازع فيه إلى أن عجز، وهذا ليس من الغلو في شيء، بل الغلو ما قال فيه الغلاة الكفرة الذين هم ليسوا من الإمامية وإنّ أظهروا ذلك مكرراً، إلا أن الشيعة وأئمتهم تبرّأوا منهم، ونحن لا ندعي إلا حقيقة الذين لم يزلوا على طريقة الأئمة في كل شيء لا غيرهم، لكنّ العدو قد ينسب إليهم ما هو في غيرهم، وما ليس فيهم، تمويهاً على العوام، ألا ترى أن بعضهم افتري على الإمامية بأنهم لا يصلّون الجمعة ولا صلاة جماعة، وهو محض الكذب، بل إنهم لا يصلّون خلف كل فاسق فاجر، بل يوجبون العدالة في إمام

الجماعة ، كما هو ثابت متواتراً أنه قول الأئمة^(١) .

وبالجملة ، هم تبع للأئمة في كل جزئي وكلي ، وهكذا دأبهم ومدارهم ، وعليه عملهم واعتمادهم ، فمن يعاديهم ويعيب عليهم فإنما هو المعادي لأئمتهم ، والطاعن عليهم واقعاً وإن لم يعلم بذلك جهلاً ، أو علم ولكن أراد التلبيس ، حيث لم يقدر على التصريح بعداوة أهل البيت عليهم السلام ، وقد تبين جميع ذلك في مواضع عديدة ، لاسيما في المقدمة ، بحيث ينادي بأنهم أهل لما نسبوا إلى الشيعة أيضاً من الجهل والحمق ؛ ضرورة أن الذي يأخذ معالم دينه من هؤلاء الأئمة العلماء ليس بجاهل ولا أحمق ولا سفيه كما هو واضح ، وقد اتضح أيضاً ، بل كفى ما ذكرناه هاهنا لصاحب البصيرة ، فاعتبروا يا أولي الأبصار ، فإن ربكم هو الموفق والهادي .

المقالة الثانية عشر :

في بيان جمل مما ترتب على بيعة السقيفة ، وعدم تسليم الأمر إلى علي^{عليه السلام} من المفساد العظيمة المخلة بالدين ، الدالة على أن صلاح الأمة لم يكن في تلك البيعة كما ادعاه المخالفون ، بل كان الأمر بالعكس .

اعلم : أنا قد بينا سابقاً ، سيما في أخير فصول الباب الرابع من المقدمة ، وفي مقالة حكاية بيعة السقيفة ، والمقالة السابقة من هذا المقصد : أن جمهور الجمهور ادعوا أن ما صدر من أبي بكر وعمر وأعوانهما من التخلف عن أسامة ، ومنع النبي صلى الله عليه وآله عن كتابة الوصية ، وعدم تمكين علي^{عليه السلام} من الخلافة بل دفعها عنه وأمثال ذلك كان لأجل أنهم عرفوا أن

(١) انظر : وسائل الشيعة ٨ : ٣١٣ ، باب ١١ عدم جواز الاقتداء بالفاسق ...

مصلحة الإسلام والمسلمين في ذلك .

وقد ذكرنا أيضاً ما هو الواضح البين في جواب ذلك من أنهم لم يكونوا أعرف بذلك من الله ورسوله ﷺ ، ولا أشفق منهما على الملة والأمة ، وها نحن نبين هاهنا أيضاً توهمهم وكذب توجيههم في ذلك ببيان أن أفعالهم المذكورة لا سيما أخذ الخلافة صارت سبباً للمفاسد العظيمة الشديدة التي لا ترتفع إلا بسيف المهدي عجل الله فرجه ، بحيث ينادي بأنه لم يكن فيما صدر عنهم (١) صلاح ولا إصلاح للدين ولا للأمة ولا للنبي ﷺ ، ولا لآله وأهل بيته وذريته ، بل ولا لهؤلاء القوم أيضاً غير لذة الرئاسة خمسة أيام .

فمن المفاسد العظيمة فتح باب الإهانة والأذى على أهل بيت النبي ﷺ ، حتى انتهى الأمر إلى أن أذلهم الناس وخذلوهم وطردهم وشردوهم ، حتى قاتلوهم وقتلوهم وأسروهم ، حتى جعلوا منهم حياً سالماً دفين التراب (٢) تحت أساس الجدر والأبواب ، وأمثال ذلك . وكفى في ذلك أنهم سبوا علياً عليه السلام على المنابر والمنائر (٣) ، حتى جعلوا بغضه ولعنه وعداوته بل عداوة ذريته وأتباعهم منتشرة بين القبائل والعشائر .

ألا ترى إلى ما مر مفصلاً مشروحاً في فصل ذكر أحوال فاطمة عليها السلام والمقالات المتعلقة بأحوال دعوة علي عليه السلام إلى بيعة أبي بكر مما جرى على

(١) في «س ، ن» : «عنهما» بدل «عنهم» .

(٢) العبارة كما ترى ، ومراده الإشارة إلى ما ارتكبه بنو أمية من الظلم في حق أهل البيت ﷺ ومن انتسب إليهم من دفنهم تحت التراب وبناء الأبواب والجدران عليهم وهم أحياء ، وما فعل بنو العباس لا يقل عن هذا إن لم يزد عليه .

(٣) كلمة «المنائر» لم ترد في «م ، ن» .

سيدة النساء من أنواع الأذى حتى ماتت غضبانة بغصتها، ودُفنت بغير حضور الجماعة جنازتها، وما جرى أيضاً على عليٍّ عليه السلام في تلك الأيام مما هو مشهور أيضاً - بنحو ما بيّناه فيما أشرنا إليه آنفاً - بين الخواص والعوام؛ ضرورة أنهم لو تركوا الأمر مع عليٍّ عليه السلام في أول الحال وبايعوه جميعاً بلا قيل ولا قال، واتبعوه بعد النبيِّ صلى الله عليه وآله من غير نزاع ولا جدال لم يكن أبداً شيء مما ذُكر، بل ^(١) ولا صار ما صار بعد ذلك لا على عليٍّ عليه السلام ولا على سائر آل محمد عليهم السلام؛ لأنّ عامة الناس تبع لمن غلب ^(٢) وتمكّن، ولا يحشّمون غير مَنْ حشّمه أمراؤهم وحكامهم وكبراؤهم، والحكام أيضاً يلاحظ بعضهم سلوك بعض لاسيما في التعظيم والتوهين والتقوية والتضعيف بالنسبة إلى مَنْ رجوه أو خافوا منه، بل كلّ خلف منهم يزيد على فعل سلفه في ذلك، فحينئذٍ إذا فعل أول الخلفاء ^(٣) في بدء سلوكه مع الخلق ما فعل بمثل هذين اللذين لا أقلّ كانا عند نبيّهم صلى الله عليه وآله بمنزلة العينين، فأَي شيء يتوقّع بعد ذلك من سائر الأمراء في حقّ عليٍّ وذريّته؟ لاسيما القابلين منهم للإمامة الموجب ذلك زيادة البغض والحسد غير غاية الإهانة والظلم والشين؛ ولهذا قال بعضٌ منهم: قُتل الحسين عليه السلام يوم السقيفة ^(٤)، وقال بعضهم في جملة أبيات له في وصف مَنْ هجم على عليٍّ عليه السلام في بيته، وأخرجه بالسيف قسراً إلى بيعة أبي بكر:

بأسياف ذاك البغي أول سلّها أُصيب عليّ لا بسيف ابن مُلجم ^(٥)

(١) كلمة «بل» لم ترد في «م»، ن.

(٢) في «م»: «تغلب» بدل «غلب».

(٣) في «س»، ن «زيادة»: «و».

(٤) انظر: بحار الأنوار ٤٣: ١٩٠، و٤٥: ٣٢٨.

(٥) انظر: كشف الغمّة ١: ٥٦٥.

وقد مرّ سابقاً صريح مكاتبة معاوية إلى محمد بن أبي بكر في جواب* طعنه عليه في الخروج على عليّ عليه السلام وإنكار أمره .

وكذا مكاتبة يزيد إلى عبدالله بن عمر في جواب عتابه عليه عند شهادة الحسين عليه السلام بأنّ أصل تلك المفساد، ووصول ما وصل إلى أهل البيت عليهم السلام، ومنشأ طمع الناس في دفع الإمارة عن آل محمد عليهم السلام، وتوهين شأن عليّ عليه السلام كان من أبيهما، حتّى أنّ في آخر كتاب يزيد هكذا: فإن كان الحقّ لنا فعن حقنا قاتلنا، وإن كان الحقّ لغيرنا وهو الحسين فأبوك أول من سنّ هذا، وابتزّ الحقّ عن أهله ^(١).

قال: ولهذا قيل: قتل الحسين عليه السلام يوم السقيفة ^(٢).

أقول: خلاصة توضيح الحال: أنّهم لو بايعوا عليّاً عليه السلام حين وفاة النبيّ صلى الله عليه وآله ولو بمحض ما كان ثابتاً عند الكلّ جزماً من اجتماع القرابة والوصاية والعلم والصلاح والشجاعة فيه، لاسيّما بإضافة إيجاب مودّته، وجعل النبيّ صلى الله عليه وآله إياه مولى لهم بأيّ معنى كان، وكونه أحد الثقلين، ونحو ذلك، لم يبق حينئذٍ مطمع في الحكم، ولا طريق للتشبّث بذلك لأحدٍ سوى من كان كذلك أيضاً من أهل البيت، فكان حينئذٍ كلّ من أهل البيت عليهم السلام أعزّ الناس عند كلّ الناس ولو كرهاً عند بعضهم .

فلم يكن يخطر حينئذٍ أولاً ما خطر ببال طلحة والزبير من فتح باب الخروج على عليّ عليه السلام الذي كان لهما رسخ في قلبهما من طلب الرئاسة التي أوقعهما في طمعها عمر، حيث جعلهما من الستّة الذين أهلّهم للحكومة، فلو لم تكن الخلافة إلاّ لعليّ عليه السلام لم يكن شيء من ذلك، بل لم يمكن

(١) انظر: الطرائف ١ : ٣٤٨/٣٥٨، الأربعون حديثاً للماحوزي : ١٠٤ .

(٢) انظر: بحار الأنوار ٤٣ : ١٩٠، و ٤٥ : ٣٢٨ .

صدره لا منهما ولا من عائشة، بل ولا من غيرهم، حتى أن فعل عمر هذا كان أصل سبب خلافة عثمان وصدور ما صدر منه، لاسيما تسليط مروان ومعاوية الذي طمع بذلك هما وكذا أولادهما حتى سائر بني أمية في الخلافة، لاسيما مع إضافة تسليط عمر أيضاً من قبل معاوية على الشام، وحصول الاجترار له على التغلب على عليّ عليه السلام، والخروج عليه مثل خروج طلحة والزبير حتى أنه تعلّم منهما التشبث في ذلك بما رآه أنه هو أولى بالتشبث به من الفرية على عليّ عليه السلام بمدخليته في قتل عثمان إلى أن انجز الحال إلى خروج الخوارج أيضاً، الباعث لقتل عليّ عليه السلام، وتسلط معاوية ويزيد ومروان وسائر الحكّام من فسقة بني أمية الذين بذلوا غاية جهدهم في قطع شجرة النبوة، حتى سمّوا الحسن بن علي عليه السلام بعد أن خذلوه وأضعفوه بأخذ ما في يده من حقّه وحقّ أبيه، وقتلوا الحسين عليه السلام مع جمع من ذرية النبيّ وعليّ صلوات الله عليهما جهاراً، حتى داروا بعليّ ابن الحسين زين العابدين عليه السلام في البلاد بالسلاسل مغللاً مع بنات رسول الله صلى الله عليه وآله على هيئة الأسارى كأسارى اليهود والنصارى، ولعنوا علياً وفاطمة والحسين عليه السلام ومحبّتهم حتى جمعاً من خيار الصحابة على المنابر والمناثر في مدّة مديدة، وعلى ألسنة الأصاغر والأكابر، بل لم يتركوا محباً لهم وتاركاً إظهار بغضهم ولعنهم إلا وقتلوه ونهبوا بيته وخرّبوه، حتى أنه من أوضح المشهورات ما فعل عسكر يزيد بأمره في المدينة من قتل أهلها، حتى بقيّة المهاجرين والأنصار وأولادهم، والفسوق بنسائهم وبناتهم، ونهب أموالهم وحرق بيوتهم، وكذا سائر أذيتهم لذرية رسول الله صلى الله عليه وآله من سمّ عليّ بن الحسين والباقر عليه السلام ولو سرّاً، وقتل زيد جهاراً، وأمثال ذلك ممّا هو عند الناس معروف، وفي كتب السير وغيرها مسطور، حتى كان من

فروع هذا أيضاً خروج العباسيين وتسلطهم على الناس، وتغلبهم على ذرية النبي ﷺ، حتى سموا منهم بقية الأئمة الأوصياء بعد حبس جمع منهم، وقتلوا جهازاً كثيراً من بقية تلك الذرية، حتى دفنوا جماعة^(١) منهم أحياء تحت التراب وفي أساس العمارات، حتى انتهى الحال إلى غيبة المهدي عجل الله فرجه الموعود من الآل.

وأكثر قتل الذرية الطاهرة كان منهم سرّاً وجهاً، كما كان قتل أكثر محبيهم ومواليهم وشيعتهم على أيدي بني أمية وأتباعهم؛ لقلّة تلك الذرية في زمانهم عدداً لا لغير ذلك، حتى أنه قد ذكر أهل السير ما يدل على أن بني العباس، بل وكذا من بعدهم من سلاطين المخالفين استنوا أيضاً بسنة بني أمية في كثير من الأمور حتى في أسر العلويات وذرية رسول الله وفاطمة صلوات الله عليهما، لكن الله تعالى قد^(٢) انتقم منهم عند ذلك عاجلاً بإهلاكهم^(٣) سريعاً كما فعل أولاً بيزيد.

وقد نقلوا من جملة ذلك أن في زمان المستعصم آخر خلفاء بني العباس نهبوا شيعة الكرخ بين بغداد ومشهد الكاظمين عليه السلام، حتى أتوا بيناتهم إلى بغداد أسارى، حتى باعوا بعض العلويات بدرهم قليلة عشرة أو أقل، وأرادوا نهب النيل^(٤) والحلة أيضاً، فما مضى إلا قليل دون سنة حتى نزل هلاكوخان الكافر ببغداد وفتحها وقتل المستعصم وأتباعه وكثيراً من أهل بغداد، بل ما نجا من شره سالمأ من كل جهة غير شيعة النيل والحلة

(١) في «س»: «جمعاً».

(٢) في «س، ن»: «أيضاً» بدل «قد».

(٣) في «م» زيادة: «جميعاً».

(٤) النيل: قرية قرب مدينة الحلة، انظر معجم البلدان ٥: ٣٨٥.

والمشاهد الشريفة ببركة أمير المؤمنين عليه السلام حيث إنّه أخبر في بعض خطبه بفتح هذا الرجل بغداد وإزالة حكم بني العباس ، ولهذا لما وصل هو إلى بغداد جاء إليه علماء الحلة فأخبروه بذلك وطلبوا منه الأمان ، فأعطاهم الأمان وأكرمهم وسلموا من ضرره ، كما ذكرناه في ذكر إخبار عليّ عليه السلام بما يكون بعده في المقصد الأوّل .

ثم إنّ في أوائل زماننا هذا أيضاً أغار أحد ^(١) ملوك الأزيكية على بلدة من بلاد العجم وأسر أناساً عظيماً فيهم السادة والعلويّات كثيراً ، فما مضى عليه إلا دون عشر سنوات حتّى زالت دولته وخرجت ولايته من يده .

وكذا قبل هذا بعشر سنوات طغى ملك آخر منهم ، بل من تلك الولاية أيضاً ، فأغار على بعض بلاد خراسان وأخذ الأسارى من السادة وغيرهم ، فما مضى عليه غير سنتين إلا وقد زال هو ودولته ، وأخذ ولاياته ^(٢) رجل ردّ كثيراً من الأسارى إلى بلادهم ، وكذا قبل زماننا هذا بستين أنّ سلطان العثمانية الذين يقال لهم : الرومية أيضاً وهو من أعظم السلاطين ملكاً وشوكة (ملك القسطنطينية ومصر والشامات والعراق) ^(٣) نقض عقد الصلح الذي كان من زمان آبائه بينه وبين الملوك الصفوية ^(٤) الاثني عشرية مذهباً ، المروّجين لهذا المذهب جهاراً سلطان جميع ممالك إيران ، المشهورين بقزلباش ^(٥) ، وهُم الذين قد مرّ في فصل ذكر أحوال

(١) في «س ، ن» زيادة : «من» .

(٢) في «م» : «بلاد» بدل «ولاياته» .

(٣) ما بين القوسين لم يرد في «م» .

(٤) في «ق» زيادة : «السادة الموسويين نسباً» .

(٥) اطلق اسم القزلباش على المريدين المخلصين للدولة الصفوية في فترة حكم شاه

قائم آل محمد المهدي عليه السلام الموعود أن دولتهم تتصل بدولته ، وأنهم يملكون العراق ويعمرون الكوفة إلى أن يأتي المهدي عليه السلام إليها فيبايعه من هو الملك منهم في ذلك الزمان ، ويسلمه الحكم ويكون من أمرائه وأتباعه وأعوانه ، فإن ذلك السلطان لما نقض عقد الصلح - حيث رأى بعض الوهن في تلك الدولة ، الحاصل من سوء تدبير ملكهم في زمانه ، حتى خان على ذلك الملك بعض أمرائه - جعل أولاً رجلاً مفتي ممالكه بشرط أن يفتي له جواز نقض الصلح معهم ؛ لتشيعهم وتسخير ممالكهم ، وقتل رجالهم ، وسبي نسائهم ، فلما أخذ الفتوى أرسل إلى حاكم بغداد أن يركب مع جمع من حكام الأكراد إلى تسخير همدان وما والاها ، حتى قزوين وإصفهان ، حيث وجدها خالية من العساكر الصادقين في الموافقة ، سيما مع خيانة بعض حكامهم ، ففعلوا هؤلاء ما أمرهم به وأخذوا من أول حد العجم إلى همدان بلا محاربة إلا أيام قلائل مع أهل همدان وبعض من القرى ، فأسروا نساءً وأولاداً وأرسلوهم إلى بغداد حتى بيع في بغداد وغيرها حتى من العلويات خاصة خلق كثير .

ثم أرسل أيضاً ذلك السلطان عساكر عظيمة جداً من كل ممالكه إلى آذربايجان حتى وصلوا إلى تبريز ، فأيد الله حينئذ ولداً من أولاد ذلك الملك الضعيف ، حتى خرج إلى أطراف تبريز وجلس على سرير السلطنة بإذن والده ، وخطب الخطباء وضربت الدراهم باسمه ، وهو الشاه طهماسب

﴿إسماعيل الصفوي ، وقد خضع هذا الإسم لعدة تفاسير تبعاً لذوق المفسر أو المؤرخ . كانت هذه الطائفة ترتدي قبعة حمراء كشعار لهم ، وهم من الأتراك ، ويبلغ عدد طوائفهم حوالي ٣٢ طائفة ، وكانوا قد أعانوا الصفويين للوصول إلى الحكم في إيران . لزيادة المعلومات انظر : دائرة المعارف الإسلامية الشيعية لحسن الأمين : ١٨ .

نصره الله تعالى ، فجمع العساكر الصادقة الناصحة وشرع في الانتقام من عدوه الخائن الناقض العهد ، وقمع جنوده الذين فعلوا ما فعلوا ، لاسيما بالسادة والعلويات ، فأرسل أولاً عسكرياً إلى تبريز ، فنصرهم الله تعالى بحيث قتلوا ثلاثين ألفاً من القوم ، حتى تركوا بيوتهم وأموالهم وهربوا بأعناقهم .

وأرسل عسكرياً آخر إلى فتح همدان ، ومع هذا قد هياً الله تعالى لانتصاره في استخلاص العلويات وغيرها والانتقام ممن لم يحشمهم أن خرج أيضاً أخ من إخوة الشاه ، اسمه صفي ميرزا إلى أطراف تُستر ، فكتب إلى الشاه أنه غير طالب للسلطنة لنفسه ، ولم يرد غير إعانة الشاه في ترويح الدين ونصرة المؤمنين والأسارى المظلومين .

فكتب إليه الشاه في غاية السرور والاستبشار: إن الله أيدني بك ؛ حيث كنت أنا وحدي ، فأنت نائبي في ذلك الطرف ، وافعل ما شئت مما أردت ، وأنا أيضاً على إثرك ، فحينئذ أطاعته جميع طوائف أعراب الحويزة ، والعراق ، وألوار تلك الأطراف ، وحكامها بأجمعهم ، فتوجه هو بنفسه والأعراب قدامه بمنازل إلى فتح بغداد ، فلم يلقوا فوجاً من آل عثمان إلا قتلوهم ، ولا قرية منهم إلا ضبطوها لأنفسهم ، حتى نرجو من الله تعالى فتح بغداد على أيديهم في هذه الأيام حيث نرى إرادة الله الانتقام من أولئك الظلمة اللثام .

أما أولاً فبالموت الذريع الذي وقع فيهم بعد أسر الأسارى خاصة حتى لم يبق من المائة منهم إلا واحد أو اثنان ، وأما ثانياً فبأنهم أينما توجهوا أخذوا بل قتلوا تقتيلاً ، والحمد لله رب العالمين .

ثم إذ قد تبين ما ذكرناه من أوله إلى آخره^(١) فلا كلام ولا خفاء على المتأمل الصادق فيما أشرنا إليه أن كل هذه التي ذكرناها جميعاً كان من نتائج تغيير الخلافة عن عليٍّ عليه السلام يوم أول، ومن فروع ما ذكرناه من فعل عمر المعين من أبي بكر المنصوب من الناس، ضرورة أن الأمر لو كان على نهج ما بيناه من حسن تسليم الحكم إلى عليٍّ عليه السلام لأجل ما ذكرناه حتى يبقى بعده أيضاً في الأوصياء العلماء من ذريته، لم يكن يطمع فيه من لم يكن كذلك، فلم يكن شيء مما ذكر، فافهم.

ثم إن من المفاسد العظيمة أيضاً حصول الاختلافات التي وقعت بين الأمة أصولاً وفروعاً وغيرها، حتى آل الأمر إلى تلك الاختلافات التي ذكرنا نبداً منها في الباب الرابع من المقدمة، حتى كفر بعضهم بعضاً بل أوجب بعضهم قتل بعض، وحتى ذهب بعضهم إلى صريح نقيض مذهب الآخر حتى في رؤوس المسائل التي هي مناط الكفر والإيمان؛ إذ لو لم يكن الحكم والفتوى بعد رسول الله صلى الله عليه وآله إلا لعليٍّ عليه السلام الأعلم - الذي تبين في الفصل الذي تقدم في المقصد الأول أن علمه كله كان مثل علم النبي صلى الله عليه وآله وبتعليم منه له خاصة من الله عز وجل، فيستمر ذلك بعده أيضاً في الأئمة من ذريته والأوصياء الذين كان علمهم كعلمه مأخوذاً من الله ورسوله صلى الله عليه وآله خلفاً عن سلف، كما تبين أيضاً فيما سبق عياناً - لم يوجد حينئذٍ خلاف ولا اختلاف مطلقاً، بل كانت الأمة كافة على مذهب واحد وقول واحد في كل مسألة وحكم كلي أو جزئي بعين ما كان كذلك في زمان النبي صلى الله عليه وآله؛ حيث لم يكن حينئذٍ رأي ولا قياس ولا سائر ما لم يكن في زمان

(١) في «س، ن»: «تاليه» بدل «آخره».

النبي ﷺ، بل كان المناط في كل شيء مقصوراً على الوارد صريحاً من الله ورسوله، المودوع بعده عند هؤلاء الأوصياء العلماء بذلك الناقلين ذلك للمحتاجين إليه ولو بواسطة بعض لبعض كنقل غيرهم أيضاً ممن تعلم شيئاً منهم ولو بواسطة لغيره المحتاج إليه بلا احتياج إلى ارتكاب شيء من البدائع التي أحدثها بعد رسول الله ﷺ الذين تركوا مثل هذا التمسك والمستمسك وتشبثوا بأذيال الرأي والخيال في أحكام الله المتعال؛ حيث إنهم ارتضوا أولاً بمتابعة الخلفاء الثلاث وأمثالهم الذين لم يعلم أعلمهم وأكملهم عُشراً من معشار هذا العلم، بل ولا من الألف واحداً، ثم اشتغلوا ثانياً عن ضبط سنن النبي ﷺ حتى اندرست أكثر أقواله وأفعاله وأحكامه وأوامره ونواهيها، كما مرّ جميع ذلك مفضلاً سابقاً، حتى مرّ عن أنس وكذا عن غيره أيضاً أنه كان يبكي أخيراً ويقول: لم أجد شيئاً مما كان في زمان النبي ﷺ غير هذه الصلاة، وهي أيضاً قد ضيّعت وغيّرت^(١)، لاسيما بعد ما كثرت الأخبار الموضوععة عليه التي كانت هي عمدة أسباب الخلط والخطب.

ثم لما احتاجوا إلى تنقيح الأحكام وسائر معالم الإسلام، ولم يرجعوا أخيراً أيضاً إلى أولئك الأعلام، اضطروا ثالثاً إلى اتّخاذ طريق الاجتهاد في استنباط الأحكام، واستعلام الحلال والحرام أصولاً وفروعاً من المحسنات والآرائية والاعتبارات الخيالية، كما وجدوا عليه مسلك خلفائهم فيما جهلوا به، أو أعرضوا عنه من حكم الله، كما مرّ من حكاية المتعتين وغيرهما، فلأجل هذا كله وقعوا في البدع المختلفة بحسب اختلاف آرائهم وأهوائهم،

(١) انظر: صحيح البخاري ١: ١٤١، الجامع الصحيح (سنن الترمذي) ٤:

كما مرّ مشروحاً في محلّه، واختلفوا وتخالفوا وافترقوا وتفارقوا وصاروا أحزاباً واتخذوا رؤساء جهالاً بما هو حكم الله واقعاً، كما مرّ من قول النبي ﷺ: «إن الله تعالى لا ينتزع العلم انتزاعاً ينتزعه إليه، ولكن يقبض العلماء فاتخذ الناس رؤساء جهالاً فسألوهم فأفتوهم بغير علم، فضلوا وأضلوا»^(١).

ولا يخفى أنّ هذا مفسدة عظيمة، فيها خراب الدين والدنيا والآخرة، وحصلت من بيعة السقيفة وتغيير الخلافة عن عليّ بن أبي طالب وذريته الأوصياء الأئمة عليهم السلام، كما ظهر عياناً ممّا مرّ مع ظهوره في نفسه، حتّى أنّ بعض الاختلاف الذي وقع بين الإمامية أيضاً في بعض المسائل الفرعية من ثمرات هذا الخلاف الذي حصل من تغيير الخلافة عن أهلها، حيث إنّ مبناه على اختلاف بعض أخبار الأئمة عليهم السلام الحاصل من فتياهم أحياناً على مذهب القوم تقيّةً واتقاءً، فتأمل حتّى تعلم أنّ الذين اتخذوا الخلافة من عليّ بن أبي طالب لو اكتفوا أيضاً بالتصرّف في محض الملك والسلطنة وتركوا أمور الدين كلّها مع عليّ بن أبي طالب لم يصل هذا الفساد إلى هذا المعراج، فظهر أنّ مبنى جميع أنواع فساد الدين كان أهل بيعة السقيفة، فافهم.

ثم إنّ من المفاصد العظيمة أيضاً تسلط حُكّام الجور وظلمة السلاطين وأمرائهم وعمّالهم الذين مدارهم جميعاً على ظلم عباد الله، وأخذ أموالهم، وهتك أعراضهم، وأمثال ذلك من أنواع التغلّبات الماليّة وغيرها ممّا صار واستمرّ، بحيث تعارف في كلّ دولةٍ وزمانٍ من بدء زمن بني أمية إلى هذا

(١) المصنّف لعبد الرزاق ١١ : ٢٥٤/٢٠٤٧١، مسند أحمد ٢ : ٤١٤/٦٨٥٧، صحيح البخاري ٩ : ١٢٣، صحيح مسلم ٤ : ٢٠٥٨/٢٦٧٣، الجمع بين الصحيحين ٣ : ٣٢٢٩/٤٣١.

الزمان ، حتّى أن مدار قضايتهم الذين هم حُكّام شريعتهم على الارتشاء ، والحكم على حسب الميل^(١) ، وكذا شيوع الفضائح والقبايح والفواحش شرعاً وعرفاً بين الناس في كثيرٍ من الخواصّ ، حتّى قتل النفوس ، وشرب الخمر ، وأنواع الفسوق والفجور ، وشهادة الزور ، وسائر أقسام المعاصي والملاهي ، وأكل أموال الناس بالباطل ، وترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، ونحوها ممّا لا يُعدّ ولا يحصى ، ولا ينقطع إلى ظهور المهدي عليه السلام ؛ ضرورة أنّه لو لم يؤخذ الحكم من عليّ عليه السلام بعد النبي صلّى الله عليه وآله ، حتّى يبقى في ذريّته الأوصياء العدول إلى آخر الزمان نسلاً بعد نسلٍ لما انقطع حينئذٍ من حيث تمكّنهم على الحكم وإجراء أمر الشارع في شيءٍ من قوانين زمان النبي صلّى الله عليه وآله وسياساته الشرعيّة من العدل بين الناس ، والاكتفاء بما أمر الله بأخذه ، والقسمة بالسويّة ، وإجراء الحدود والقصاص والتعزير والتأديب ، وسائر روادع النفوس وزواجرها عن ارتكاب خلاف الشرع ممّا على الإمام العدل إجراؤه كما هو ظاهر ، لكن لما أخذ حقّهم منهم من أوّل يوم ضعفوا يوماً فيوماً بحيث لم يتمكّنوا على أدنى ما أشرنا إليه ، فصار ما صار .

فظهر عياناً أنّ كلّ ما وقع ويقع إلى آخر الزمان من خلاف الشرع من أيّ نوع كان ، ومن أيّ شخصٍ كان فإنّما هو من ثمرات واقعة السقيفة ؛ ولهذا ورد صريحاً عن الصادق عليه السلام ما مضمونه أنّ كلّ شرٍّ يصدر من هذه الأمة ، وكلّ معصيةٍ وسوءٍ يُفعل ، ودّم يراق ، وبالجملة كلّ عصيانٍ يكون فإنّما هو في رقابهما إلى آخر الزمان^(٢) .

(١) في «س ، ن» : «الاشتهاء» بدل «الميل» .

(٢) تفسير القمّي ١ : ٣٨٣ ، وانظر : الكافي ٨ : ٧٥/١٠٢ ، وتهذيب الأحكام ٤ :

ثم إن من المفسد غيرها أيضاً ترتبت على ما فعلوا من حكاية السقيفة، كما مرّ سابقاً بعضها ويأتي متفرّقاً، إلا أن ما ذكرناه هاهنا هو الكلّي الذي يدخل فيه سائر الأفراد، وأما ما تشبّث به المخالفون من صدور الفتوحات الإسلاميّة، لاسيّما في زمان عمر، وأنّ ذلك من أعظم أسباب شوكة المسلمين وقوّة الدين، فإنّما شيء لا يندفع به إلا الجاهل السفيه، كيف لا ومن أوضح الواضحات أنّه لو بقي الحكم كما ذكرنا لعليّ عليه السلام وذريّته المذكورين لفتح فتوحات أسلمت بها كافّة أهل شرق الدنيا وغربها، كما هو كذلك في زمان المهدي عليه السلام، أو لم يكن عليّ عليه السلام هو الفاتح لفتوحات رسول الله صلى الله عليه وآله، حتّى حينما تركه هؤلاء وحده وانهزموا، بل الحقّ أن يقال: لولا أخذ هؤلاء الخلافة عنه لزادت الفتوحات أضعاف ما صار منها في زمان هؤلاء، وكان إسلام من دخل بها في الدين إسلاماً صحيحاً واقعيّاً؛ لما بيّناه من حال القوم وأتباعهم.

ولنختم بهذا ما أردنا ذكره في هذا المقام وفي سائر مقالات هذا المقصد الثاني؛ لكفاية ما ذكرناه لصاحب البصيرة، والله الهادي.

فهرس المحتويات

المقالة الخامسة :

- بيان بطلان ما تشبثوا به وفرعوا عليه صحّة أصل بيعة السقيفة ٥
- شهادة عمر بن الخطاب بأنّ بيعة السقيفة كانت فلتة ٨
- بيان بطلان دعوى معاندة الحقّ من قبل أجلة الصحابة ١٠
- بيان بطلان دعوى مصالحة عليّ عليه السلام لأصحاب السقيفة ١١
- بيان بطلان القول بمتابعة السلف في بيعة السقيفة ١١
- بيان بقاء الإمامة في الدين سالمة لعلّي عليه السلام بمقتضى أقوال أهل السقيفة ١٢

٤٥٨ ضياء العالمين/ج ٩

١٢ ذكر ما يتفرع على بقاء الإمامة لعلي عليه السلام

المقالة السادسة :

١٣ بيان بطلان ما تشبثوا به من تعديل الصحابة ودعوى لزوم الحكم بحسن حالهم

١٦ بيان الثابت المسلم به في حق مطلق الصحابي

١٧ بيان أن ليس كل من آمن سالماً من خطر الارتداد

١٩ بيان أن مبدأ الخلاف كان من الصحابة وأن فيهم الأخيار

٢٠ بيان طرق استعلام ثبوت الإيمان والعدالة باطنياً

٢٤ نقض ابن حجر دعواه عدالة الصحابة حيث ذكر صدور الفسق من كثير منهم

٢٤ نقض ابن عبد البر دعواه عدالة الصحابة

٢٤ بيان حال معاوية وعائشة ومحاربتهما لعلي عليه السلام

٢٦ توجيه التفتازاني لما وقع بين الصحابة من المحاربة والمشاجرة

٢٧ بيان بطلان توجيهات التفتازاني

٣٠ ذكر الروايات والآيات الدالة على عدم كون جميع الصحابة من الأخيار

٤٠ الوجه في جواب أم سلمة لعمر بن الخطاب

٤٢ تألم بعض الصحابة ومنهم عمر عند موته لما صدر منه

٤٣ ما دل من الروايات على تألم عمر وبعض آخر من الصحابة على ما صدر منهم

٤٥ إخبار رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على وجود اثنا عشر منافقاً في أمته

٤٥٩	فهرس المحتويات
٤٨	الروايات الدالة على دخول جماعة من الصحابة في النار
٤٩	الروايات الدالة على رجوع جمع من الصحابة بعد رسول الله ﷺ عن الصواب
٤٩	الروايات الدالة على تكالب الصحابة على الإمارة وأنها ستكون ندامة
٥١	الروايات الدالة على أن بعض الصحابة أراد قتل النبي ﷺ وهو في الطواف
٥١	الروايات الدالة على لعن رسول الله ﷺ لمن يخالفه بعد وفاته
٥٢	تظاهر حفصة وعائشة على رسول الله ﷺ
٥٣	قول رسول الله ﷺ: «رأس الكفر من هاهنا»
٥٥	تحذير رسول الله ﷺ لأصحابه أن لا يرجعوا بعده كفاراً
٥٦	إخبار النبي ﷺ أنه أول ما يفقد من الدين هو الصلاة ثم الأمانة
٥٧	إخبار رسول الله ﷺ لعلي بن أبي طالب أن الأمة ستغدر به من بعده
٥٩	الأخبار الدالة على أذية الصحابة لرسول الله ﷺ
٦٢	الأخبار الدالة على منع رسول الله ﷺ من الجزم بالنجاة يوم القيامة
٦٤	المقام الأول: في بيان الأشخاص الذين عدوا من أخيار الصحابة
٦٥	بيان حال سلمان المحمدي وأبي ذرّ والمقداد وعمار
٧٠	بيان حال الحصين بن المنذر وثعلبة الأنصاري وشثير العبسي
٧١	بيان حال بلال بن رباح مؤذن رسول الله ﷺ
٧٤	ذكر ما جاء في بيان حال أبي أيوب

- ٤٦٠ ضياء العالمين/ج ٩
- ٧٥ ذكر ما ورد في بيان حال زيد بن أرقم
- ٧٦ ذكر ما ورد في بيان حال قيس بن سعد
- ٧٧ ذكر ما ورد في بيان حال البراء بن مالك وسهل وأخوه عثمان
- ٧٨ ذكر ما ورد في بيان حال أبي الهيثم وبريدة وعمرو بن الحمق
- ٧٩ بيان حال عبدالله بن بديل وعمران بن حصين وخالد بن سعيد
- ٨٢ بيان حال عدي بن حاتم وأبي رافع وأولاد أم سلمة
- بيان حال حجر بن عدي وزيد بن صوحان وصعصعة والأحنف بن قيس وهاشم
- ٨٣ المرقال ويحيى بن أم الطويل
- بيان حال محمد بن أبي بكر وجبير بن مطعم وأبي الربيع وجعدة بن هبيرة
- ٨٤ ومحمد بن أبي حذيفة وغيرهم
- ٨٨ المقام الثاني: في بيان أسامي بعض الأشرار وذكر ما ورد في قدحهم وضلالتهم
- ٩١ بيان حال أبي سفيان صخر بن حرب ومعاوية وغيرهم
- ١٠٣ ذكر بعض فضائح محبي معاوية ورد دعاويهم
- ١٠٧ ذكر مثالب أخرى لمعاوية
- ١١٣ امتناع صاحب المستدرک من مدح معاوية
- ١١٣ أخذ معاوية البيعة لابنه يزيد المعلن للفجور
- ١١٣ نقل ما ذكره شريك القاضي في بيان حال معاوية

٤٦١ فهرس المحتويات
١١٤ ذكر ما نقله الزمخشري من أن معاوية فلتت منه ريح وهو على المنبر
١١٥ تعليق معاوية للصليب في عنقه
١١٦ ذكر ما قاله ابن أبي الحديد في بيان حال معاوية وأبيه
١١٦ ذكر ما رواه العامة في ذم معاوية وأنه من أهل النار
١٢٨ ذكر ما تشبث به محبّو معاوية وبيان بطلانه
١٣٠ ذكر مثالب عمرو بن العاص
١٣٣ ذكر حال أبي الأعور السلمي ومثاله ومروان بن الحكم
١٣٨ بيان فساد حال خالد بن الوليد بن المغيرة
١٤٠ بيان حال المغيرة بن شعبة وفساد حاله
١٤١ ذكر سعد بن أبي وقاص وغيره وبيان حالهم
١٤٨ رد ما تشبث به البعض لتوجيه فعل عبدالرحمن بن عوف
١٥١ ذكر مثالب أخرى لأنس بن مالك وآخرين
١٦٢ رد تمحلات القوم لتوجيه أعمال طلحة والزبير وغيرهما
١٨٨ افساء حفصة وصاحبته لسر النبي ﷺ
١٩٦ افتراء بعض الصحابة على مارية القبطية
١٩٨ بغض الصحابة لعليّ <small>عليه السلام</small> وما ترتب عليه
٢٠٢ كذب بعض الصحابة على رسول الله ﷺ وايداءهم له

المقالة السابعة :

في بيان بطلان القول : بأن أصحاب السقيفة كان قصدهم ملاحظة جانب الله فيما

صدر منهم ٢٠٦

المقالة الثامنة :

في بيان بطلان تشبثهم في صحة عمل السقيفة ب: حسن سلوك علي عليه السلام معهم .. ٢٥٥

مراعاة أمير المؤمنين عليه السلام للتقية مع مخالفه ٢٥٨

وجود التصريحات الكثيرة الصريحة بعدم رضا أمير المؤمنين عليه السلام بأفعال أهل

السقيفة..... ٢٦٣

المقالة التاسعة :

في رد إنكارهم على الشيعة القول بالتقية والمداراة ٢٨٨

بيان المعنى بقوله تعالى : ﴿أَدْفَعْ بِأَلَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ ٢٨٨

ذكر الآيات والروايات الأمره بالتقية ٢٩٦

المقالة العاشرة :

في رد القول بأن أحاديث الشيعة موضوعة عن أئمتهم..... ٣٢٦

ذكر الآيات والروايات الناهية عن الوضع والافتراء..... ٣٢٧

ذكر ما ذكره علماء العامة من شيوع الوضع والكذب فيما بينهم..... ٣٣٨

نقل أصحاب الصحاح الحديث عن الضعفاء والمجروحين..... ٣٥٧

٤٦٣ فهرس المحتويات
٣٥٨ اتفاق العامة على تكذيب رواية الشيعة
٣٦٠ بيان بطلان ادعاء العامة بالنسبة إلى رواية أحاديث الشيعة
٣٦٩ بيان بطلان قول بعضهم : من أن كتب الشيعة جمعت فيها الأكاذيب
٣٧٥ رد نسبة الغلو إلى الشيعة في أنتمهم
	المقالة الحادية عشرة :
٣٨٣ في بيان بطلان دعوى أن مذهب الشيعة مستحدث
٣٨٥ اختصاص الإمامة بعلي <small>عليه السلام</small> وأحد عشر من ذريته <small>عليهم السلام</small>
٣٩٠ عدم اعتماد الشيعة إلا على ما يكون وارداً من رسول الله <small>صلى الله عليه وآله وسلم</small>
٣٩٣ بيان ما يدل على بدع وعناد العامة في الفتاوى
٣٩٤ منها : منعهم من الصلاة على أحاد المسلمين
٣٩٤ منها : تسطيح القبور
٣٩٤ منها : التختيم باليمين
٣٩٧ منها : مسألة التوضؤ من الحوض الكبير
٣٩٨ منها : حكاية الطلاق
٣٩٩ منها : حكاية التراويح
٤٠٠ منها : متعة الحج
٤٠١ منها : متعة النساء

٤٦٤ ضياء العالمين/ج ٩

٤٠٦ ذكر أمور أُخرى ابتدعها العامة

٤٢٣ ذكر معاداة جمع من العامة لعلي عليه السلام وأهل البيت عليهم السلام

٤٣٧ خلوص الشيعة ومذهبهم من البدع والضلالات

المقالة الثانية عشر:

٤٤٢ بيان جُمل مما ترتب على بيعة السقيفة

٤٥٧ فهرس المحتويات